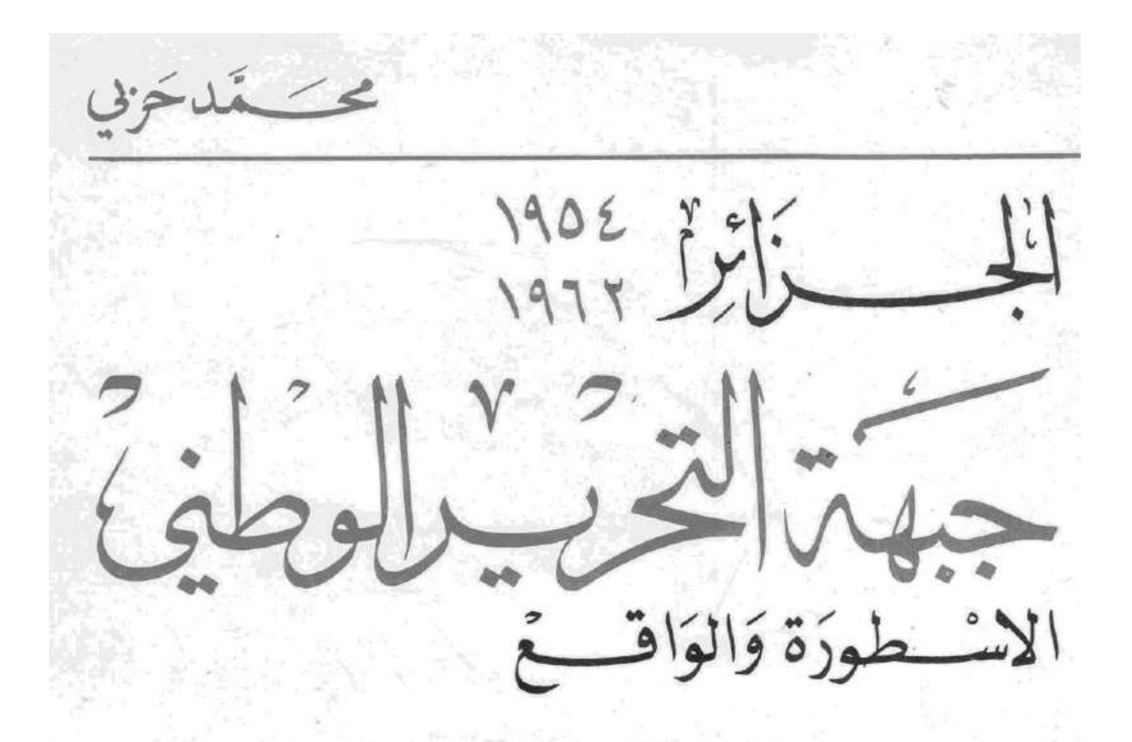

محمد حربي
الجزائر ١٩٥٤ ١٩٦٢
جبهة التحرير الوطني
الاسطورة والواقع


الإعداد الألكتروني: جريدة المناضل-ة
ترجمة
كميل قيصر داغر
جريدة عمالية-نسوية-شبيبة-أممية (Morocco)



الجزائر ١٩٥٤ ١٩٦٢

جبهة التحرير الوطني

الأسطورة والواقع



محمد حربي

الجزائر ١٩٥٤ ١٩٦٢

جبهة التحرير الوطني

الاسطورة والواقع

ترجمة
كميل قيصر داغر




* - بناء على رغبة المؤلف بالذات ، تم تعريب العنوان بهذه الصورة ، لا كما تقتضي الدقة الحرفية التي كان ينبغي معها أن يصير : السراب والواقع (المعرب) .



* محمد حربي : جبهة التحرير الوطني . الاسطورة والواقع .
* الطبعة العربية الأولى : ١٩٨٣

* الناشران : مؤسسة الأبحاث العربية . ش . م . م .
ص . ب . ٥٠٥٧ ـ ١٣ (شوران) ، بيروت ـ لبنان
هاتف ٨٠٤٢٥٧ ـ ٨١٠٠٥٥ ، تلكس ٢٠٦٣٩ دلتا ، لبنان
دار الكلمة للنشر ـ ش .م .م .
شارع ليون ـ بناية سلام ـ الحمراء ـ بيروت ـ لبنان
ص . ب: ٥٢٨٨-١٣ . هاتف . ٨٠٣٧٤٠

هذا الكتاب يضم الترجمة الكاملة لكتاب :
Mohamed Harbi : *Le F.L.N, Mirage et Réalité*
des origines à la prise du pouvoir (1945 – 1962) éditions J.A 1980


المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبة-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

المحتويات


Almounadil-a
المناضل-ة
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم


المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم




المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية

١٩٢٦ ـ تأسيس **نجم شمالي افريقيا** في ظل الحزب الشيوعي الفرنسي .

١٩٣٣ ـ أيار/ مايو : القطيعة بين ن . ش . أ . والحزب الشيوعي الفرنسي ، التي كانت بدأت في عام ١٩٢٨ ، أصبحت نهائية .

١٩٣٦ ـ ٧ حزيران/ يونيو : اول مؤتمر اسلامي تحت رعاية ن . ش . أ .

٢ آب/ اغسطس : في مدرَّج الجزائر ، مصالي الحاج يدين سياسة المؤتمر الاسلامي بحضور القائمين عليه .

١٩٣٧ ـ ٢٧ كانون الثاني/ يناير : حكومة ليون بلوم تحل ن . ش . أ .

١١ آذار/ مارس : تأسيس **حزب الشعب الجزائري** في نانتير بفرنسا. مصالي وفيلالي يودعان نظامه الداخلي مديرية الشرطة .

١٨ حزيران/ يونيو : مصالي الحاج ، رئيس ح . ش . ج . ينقل مركزه الى الجزائر .

١٩٣٩ ـ ايلول/ سبتمبر : ح . ش . ج . ينتقل الى السرية بعد حظره .

١٩٤٤ ـ ١٤ آذار/مارس/تأسيس **أحباب البيان والحرية** بعد الاتفاق بين فرحات عباس وشيخ ابراهيمي ومصالي الحاج .

١٩٤٥ ـ آذار/ مارس : المؤتمر الثاني **لأحباب البيان والحرية** يجعل من مصالي قائداً للحركة الوطنية ويدعو للاستقلال ويرفض الاتحاد مع فرنسا .

٨ ايار/ مايو : مجازر استعمارية في صطيف وقالمه . انفراط الكتلة الوطنية .

١٩٤٦ : نيسان/ ابريل : فرحات عباس يؤسس **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** (ا . د . ب . ج) .

تشرين الثاني/ نوفمبر : مصالي يؤسس **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** (ح . ا . ح . د .)

١٩٤٧ : ١٥ شباط/ فبراير : اول مؤتمر لـ ح . ا . ح . د . تأسيس منظمة شبه عسكرية ، **المنظمة الخاصة**

ايلول/ سبتمبر : الجمعية الوطنية الفرنسية تتبنى تشريعاً خاصاً بالجزائر .

كانون الاول/ ديسمبر : اللجنة المركزية لـ ح . ش . ج . -ح . ا . ح .د، المجتمعة في زدين تقرر تسريع الاعدادات للكفاح المسلح .

١٩٤٩ ـ آذار/ مارس : أزمة بربرية .

كانون الاول/ ديسمبر : طرد الدكتور الامين دباغين من ح . ا . ح . د .

١٩٥٠ ـ آذار/ مارس : السلطات الاستعمارية تفكك المنظمة شبه العسكرية **لحزب الشعب الجزائري** .

١٩٥٣ ـ نيسان/ ابريل : المؤتمر الثاني لـ ح . ا . ح . د . . انتصار خط اصلاحي .

٢٧ كانون الاول/ ديسمبر : مصالي يعرض الخلافات داخل قيادة ح . ا . ح . د . أمام مناضلي الهجرة في فرنسا .

١٩٥٤ ـ **٢٨** آذار/ مارس : اللجنة المركزية تتخلى عن سلطاتها إلى مصالي كي ينظم مؤتمراً .

نهاية آذار/ مارس : مركزيون ونشاطيون يؤسسون **اللجنة الثورية للوحدة والعمل** (ل . ث . و . ع . .) .

نهاية حزيران/ يونيو : اجتماع **٢٢** من قدامى **المنظمة الخاصة** للتداول بشأن العمل المسلح .

١٤ ـ **٢٠** تموز/ يوليو : مؤتمر هورنو في بلجيكا ، وقد نظمه المصاليون .

٢٩ تموز/ يوليو : ل . ث . و . ع . تنفرط بعد خلافات بين المركزيين والنشاطيين .

تشرين الاول/ اوكتوبر : ولادة **جبهة التحرير الوطني** (ج . ت . و .)

اول تشرن الثاني/ نوفمبر : بداية الثورة

٥ تشرين الثاني/ نوفمبر : حظر ح . ا . ح . د . على يد حكومة مانديس ـ فرانس .

كانون الاول/ ديسمبر : مصالي يؤسس **الحركة الوطنية الجزائرية** (ح . و . ج .)

١٩٥٦ ـ كانون الثاني / يناير : انضمام : ا . د . ب . ج . ، والمركزين والعلماء الى ج . ت . و .

٢٤ شباط/ فبراير : : تأسيس الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين .

٢٠ آب/ اغسطس : مؤتمر الصُّمَّام ـ تأسيس مجلس وطني للثورة (م . و . ث . ج .) من **٣٤** عضواً ، وقيادة من **٥** اعضاء باسم **لجنة التنسيق والتنفيذ** (ل . ت . ت) .

٢٢ تشرين الاول/ اوكتوبر : اختطاف الجيش الفرنسي للطائرة الملكية المغربية التي كان على متنها آية احمد ، بن بلا ، خيضر ، بوضياف .

١٩٥٧ ـ كانون الثاني/ يناير ـ ايلول/ سبتمبر : **معركة الجزائر العاصمة** .

٢٠ آب/ اغسطس : اجتماع **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** في القاهرة . تعديل ل . ت . ت . وتوسيعها .

٢٧ كانون الاول/ ديسمبر : اغتيال عبان رمضان .

١٩٥٨ ـ **نيسان**/ ابريل : اول محاولة لتوحيد الجيش الجزائري عند الحدود : تأسيس **لجنة التنظيم العسكري** (ل . ت . ع .)

١٩٥٨ ـ ١٩ ايلول/ سبتمبر : تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (ح . م . ج . ج .) برئاسة فرحات عباس .

١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ـ ١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٩ ـ ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٠ : اجتماع م . و . ث . ج . تأسيس لجنة عالية للحرب (ل . ع . ح .) وهيئة اركان عامة (هـ . أ . ع .)

١٩٦١ ـ تموز/ يوليو : استقالة هيئة الاركان العامة ونزاع مع الحكومة .

٩ ـ ٢٧ آب/ اغسطس : اجتماع م . و . ث . ج . بن خده يخلف عباس في رئاسة الحكومة المؤقتة . تفاقم الخلاف مع هـ . أ . ع .

١٩٦٢ ـ شباط/ فبراير : م . و . ث . ج . يصدق مضمون الاتفاقات مع فرنسا .

آذار/ مارس : اتفاقات ايفيان . اطلاق سراح الوزراء المسجونين .

٤ ـ ٧ حزيران/ يونيو : م . و . ث . ج . يجتمع في طرابلس لتبني برنامج وانتخاب مكتب سياسي ، ولا ينجز اعماله . الأزمة الداخلية تتفاقم .

١٧ حزيران/ يونيو : بن بلا وخيضر يندادن بالاتفاق بين منظمة الجيش السري و ج . ت . و .

٢٥ حزيران/ يونيو : خصوم هـ . أ.ع. يؤسسون لجنة بين الولايات .

٢٦ حزيران/ يونيو : خيضر يستقيل من الحكومة المؤقتة .

٢٨ حزيران/ يونيو : بن بلا يغادر تونس .

٣٠ حزيران/ يونيو : الحكومة تجرد هيئة الاركان العامة من صلاحياتها ، وبن بلا يدين هذا الاجراء .

٣ تموز/ يوليو : استقلال الجزائر . الحكومة المؤقتة تعود الى الجزائر من دون خيضر وبن بلا .

١١ تموز/ يوليو : انصار بن بلا يستقرون في تلمسان .

٢٢ تموز/ يوليو : اعلان المكتب السياسي المتوقع في طرابلس .

٢ آب/ اغسطس : اتفاق بين خيضر وكريم وبو ضياف وموحند ولد حاج .

٣ آب/ اغسطس : المكتب السياسي يستقر في الجزائر .

٢٠ آب/ اغسطس ـ ٥ ايلول/ سبتمبر : الازمة تنفجر مجدداً . بوضياف يستقيل من المكتب السياسي . تأجيل الانتخابات للجمعية التأسيسة ، لكن بعد صدامات مسلحة ، يعقد اتفاق يكرس انتصار مؤيدي بن بلا .

٢٠ ايلول/ سبتمبر : دعوة الجزائريين للمصادقة على لوائح المرشحين للجمعية التأسيسة ، بعد تطهيرها مسبقاً من غالبية خصوم هيئة الاركان .

دعوهم يشيعوا عنكم الاقاويل ، دعوهم ينددوا بكم ، يدينوكم ، يسجنوكم ، دعوهم يشنقوكم ، لكن انشروا افكاركم . ليس حقاً ، بل هو واجب ، واجب حميم على عاتق كل من لديه فكرة ان ينشرها ويجعلها تظهر للنور من اجل الخير العام . الحقيقة بكاملها للجميع . ما تعرفون أنه مفيد ، ويَحْسُن ان يعرفه الغير ، لا يمكن أن تكتموه . حسن ان يتكلم المرء ، وأحسن أن يكتب : أما أن يطبع فأمر في منتهى الجودة .

بول ـ لوي كورييه

مقدمة

من الثورة
إلى البيروقراطية

يتوخى هذا الكتاب أن يكون تحليلاً للمساجلات والنزاعات التي مزقت الحركة الوطنية الشعبية في الجزائر ، بين ١٩٤٦ و ١٩٦٢ . وهو يشكل الجزء الاول من مشروع أوسع يتناول المجتمع الجزائري .

حاولت أن أبيِّن أنه ، على امتداد كل تلك الفترة ، لم تكن الازمات والتبدلات المتكررة في المِلاك السياسي غير لحظات من تكوين قوة اجتماعية جديدة ، هي البيروقراطية . ففي عام ١٩٥٤ مع ح.ا . ح . د . (الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية)* ، مثلما في عام ١٩٦٢ مع ج . ت . و . (**جبهة التحرير الوطني**) ، كانت الحركة الوطنية تتفجر ، لكن لتعيد تكوين نفسها حول نواتها الاكثر تركيزاً والاكثر سلطوية : **المنظمة الخاصة** (اوس) عام ١٩٥٤ ، **وجيش التحرير الوطني** (ج . ت . و .) **للحدود** ، عام ١٩٦٢ . وبالنسبة لمصالي الحاج ، ولد الاستبداد البيروقراطي في الجزائر في اول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ مع ج . ت . و . وبالنسبة لمحمد بو ضياف ، عام ١٩٦٢ ، مع وصول بن بلا الى السلطة . لكن هذه الاطروحات تُدخِل قَطْعاً تعسفياً الى الترتيب التاريخي ، إذ لا تَربط فيما بين مختلف مراحل تطور الحركة الوطنية .

يشكل تطور الجزائر حالة قصوى في تاريخ نزع الاستعمار . ففي تونس والمغرب أمَّنت بورجوازية انتقالاً سلمياً نسبياً إلى الاستقلال . وفي فيتنام قادت الشعب الى النصر بيروقراطيةٌ تنتسب إلى الطبقة العاملة . أما في الجزائر ، البلد الذي لم تخلق فيه السيطرة الاستعمارية

---

* ـ بما يخص كل الحروف الأولى التي يضمها هذا الكتاب ، يمكن الرجوع إلى الفهرس في نهايته .

بورجوازية وبروليتاريا قادرتين على قيادة النضال من اجل الاستقلال ، فإن اعتناق النخبة للماركسية لم يتحقق بسبب الاشتراكية الاستعمارية للبروليتاريا الاوروبية وسياسة الحركة الشيوعية . لم تجد الصلة بين المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية من يعبر عنها على المستوى السياسي .

ضمن هذه الشروط الخاصة برزت داخل الحركة الوطنية العناصر المكوّنة لبيروقراطية نمت ورسخت اقدامها في حالة السرية أولاً ، ثم في الكفاح المسلح . لقد تضافر القمع الاستعماري مع ثقل ماض يتجاهل الفرد والحرية ليفرضا على الحركة الوطنية الشعبية بنى تأطير سلطويةً وشكلاً خاصاً من العلاقة بالشعب . ان الاشارات المستمرة الى ضرورة حماية تنظيم تخفي ارادة القيادة والحذر حيال الجماهير .

إن النخب الشعبية ، التي كانت على هامش الاقتصاد والدولة الاستعمارية وعديمة الخبرة في الشؤون العامة ، حلت شيئاً فشيئاً* ، منذ عام ١٩٤٥ ، محل البورجوازيين في المدن والاعيان في الارياف . كانت مهمتها التاريخية تدمير الاستعمار وإعادة بناء البلد على اسس جديدة . إن البيروقراطية الجزائرية ، الناتجة عن تفكك اجتماعي ، انما يكمن اصلها في انسداد النظام الاقتصادي وما يلازم ذلك من انحدار طبقي . déclassemeut** . ستكون جهازاً لحزب قبل ان تغدو جنين الدولة . عام ١٩٦٢ ، لم يكن وعيها لذاتها قد اصبح ناجزاً بعد ، ولن يصبح كذلك الا بعد انقلاب ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٥ . ليس لوظيفتها الاجتماعية وممارساتها وعلاقتها بالطبقات الاخرى أي صلة بتلك الخاصة بالبورجوازية الصغيرة ، التي تدمجها بها الماركسية المبتذلة . كما ان سياستها تجاه البورجوازية الصغيرة (تجارة المفرق وصغار المنتجين) ، بعد الاستقلال ، سياسة موجبة للعبرة . والفصل الذي اخصصه للبيروقراطية يلخص استنتاجاتي بهذا الصدد.ولقد ادخلته قبل معالجة ازمة صيف ١٩٦٢ لأتيح للقارىء بأن يتتبع مجرى تلك الازمة بشكل أفضل .

لقد كنت احد الذين شاركوا في الاحداث التي أرويها . ومهما تكن أخطائي ، فقد وضعت مسؤولياتي تجاه بلدي والمثل الاعلى الاشتراكي الذي أؤمن به فوق الوظائف التي دعيت لمارستها .

كان انشقاق الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية ، في تموز / يوليو ١٩٥٤ التجربة الاكثر إيلاماً في حياتي النضالية . وقد اصطففت مع فرع باريس الجامعي ، الذي كنت احد مسؤوليه ، الى جانب اللجنة المركزية قبل أن ندعم اللجنة الثورية للوحدة والعمل (ل . ث . و . ع) وقفت ضد مصالي ، بعد ان اقنعني محمد يزيد ومراد ديدوش بأن الخلافات داخل

---

* ـ في العاصمة ، بدأ ذلك عملياً منذ عام ١٩٣٧ .

** ـ بمعنى زوال الانتماء الى طبقة محددة ، إما بالمطلق أو ، بصورة خاصة ، للتحول نحو طبقة ادنى . (المعرب)

الحزب لا تتناول الكفاح المسلح بل طرائق القيادة .

ولقد ثبتني في خياري العنفُ الجسدي الذي استخدمه عبدالله فيلالي حيال الطلاب ، اولاً ، ثم استخدام الديماغوجية الدينية في نضال سياسي ، فيما بعد ، واخيراً ، اغتيال المناضل القديم صايفي في ربيع ١٩٥٥ .

كان حزب الشعب الجزائري ـ الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية حزبي ، وقد انخرطت فيه كلياً . كان يبدو لي أن خلافاتي مع المسؤولين بصدد الديمقراطية الداخلية ، والطرائق الستالينية تجاه الاحزاب الاخرى ، ودور الطبقة العاملة ومكانة الدين ، لم تكن لتعيد النظر في طابع الحركة التقدمي . ولقد فهمت ، لاحقاً ، انها كانت العلامات الأولى لنبذ التباسات القومية الشعبية . عام ١٩٥٥ ، تحالفت مع الشيوعيين ، خلال مساجلة حول طابع الاتحاد الوطني للطلاب ، لمكافحة اطروحات بلعيد عبد السلام واحمد طالب والعياشي ياقر الذين كانوا يحددون الهوية الجزائرية انطلاقاً من الانتماء الديني .

كان مسعاي داخل جبهة التحرير الوطني مختلفاً تماماً عنه في حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية ، فهذه الحركة لم تمثل بالنسبة لي سوى اطار ضروري ، منظور اليه على انه مؤقت ، لانجاح تطلعات وافكار اشتراكية لم تكن يوماً تطلعات قيادتها وافكارها ؛ من هنا الاتهام الخادع الذي غالباً ما وُجِّه اليَّ ، بتنوية* جبهة التحرير الوطني لصالح الشيوعيين ، وفقاً للبعض ، ولصالح التروتسكيين وفقاً للبعض الآخر . وفي بيئة تفتقر الى التماسك السياسي ، ليس من وسيلة اكثر فعالية في شل عمل المناضلين المتعلقين باستقلالهم الفكري من حشرهم داخل ترسيمات Schémas مسبقة .

إلا اني كنت قد امتنعت عن تنظيم تكتل داخل جبهة التحرير الوطني . قبل كل شيء ، لأن الشروط السياسية لم تكن ملائمة لذلك . فقد كان ماضي الحركة الوطنية محدوداً بفترة « ممارسات عقيمة » ، والغالبية الساحقة من المناضلين الجدد ، ومعظمهم ريفيون ، كانت تؤمن ايماناً صوفياً بالوحدة والكفاح المسلح من دون الرجوع إطلاقاً الى استراتيجية متماسكة . لم يكن ينبغي إعادة تكوين أَنْوِيَة انطلاقاً من الانتماءات القديمة إذا كان يراد التجذر في الأرض. ثم لأن التقاليد البوليسية لجبهة التحرير الوطني، لم تكن هي الأخرى ملائمة لتجمعات جديدة غير تلك التي كانت تتم حول مالكي الجهاز . كان يجري تحديد مواقع « المنشقين » وتفييشهم** ومراقبتهم . والكثير من المناضلين اليساريين ، الذين لم يكونوا يأخذون هذه المعطيات بالاعتبار ، كانوا ينتهون تحت الضغوط والتهويل للعمل كمخبرين .

* ـ خلق نواة داخل هيئة أو حركة او جهاز . . . للتأثير عليها (م) .

** مقابل كلمة ficher رأيت ان استخدم عبارة تفييش ، أي وضع بطاقات تتضمن معلومات حول اشخاص . (م) .

لقد ظهر لي ، مع العديد من الرفاق في فرنسا اولاً ، ثم في جيش التحرير الوطني (ج . ت . و .) ، أن من الافضل الاستفادة من الحدود المحتومة للنشاطية ومن نتائجها لاستثارة مواقف ومجادلات ، على الملأ ، حول وسائل الثورة وأهدافها .

تركزت أفكاري تبعاً للتجربة الصينية وامكانات الاعلام التي كان يوفرها لي وضعي داخل الجهاز . ومنذ كانون الثاني / يناير ١٩٥٦ ، دعمتُ خطاً سياسياً قائماً على منظور حرب طويلة الأمد وعلى تعزيز القدرة العسكرية ، أولاً في وجه اولئك الذين كانوا ينتظرون من الجبهة الجمهورية في فرنسا تسوية سريعة للمسألة الجزائرية ، ثم ضد كل اولئك الذين كانوا يتصورون الكفاح المسلح كسلسلة من الاعمال المستقلة بعضها عن البعض الآخر .

لقد ناديت بالتحالف الاستراتيجي مع الناصرية والبلدان الشرقية . ولما كنت واعياً اهداف السيطرة المصرية ، لم يفتني ان المدافعين عن استراتيجية مغربية بوجه الحصر كانوا يريدون ، عن وعي أو عن غير وعي ، إعطاء حل بورجوازي للمسألة الوطنية .

إن الاطروحات التي دافعت عنها خلال النقاشات بشأن برنامج طرابلس (١٩٦٢) وميثاق الجزائر (١٩٦٤) ليست دروساً مستخلصة لاحقاً من الاحداث ، بل من المواقف التي جرى تأكيدها خلال الممارسة. وللأسف، فإن تقديراتي بصدد حركة البربر ، وإعادة تقويم المصالية ، واعادة النظر بالصورة التي تعطيها جبهة التحرير الوطني عن نفسها ، سوف تثير ردود فعل انفعالية . ولكل من يقدرون أن الحقيقة يجب أن تقال ، سأقدم بعض الايضاحات المفيدة حول هذه النقاط الثلاث :

ـ لقد درست الأزمة « البربرية » لعام ١٩٤٩ وامتداداتها خلال حرب التحرير من دون اهتمام بالمحظورات . من البديهي أن العروبة ـ الاسلام تقدم رؤية توحيدية لواقع متنوع الى ابعد الحدود . إن وجود ثقافة بربرية معطى موضوعي ، لا جدال فيه ، ولا يمكن أن ينكره أي مناضل جدي . إنها الارث المشترك لكل الجزائريين ولا أجد مبرراً لاخفاء حقيقتها بناء على الحجة المخادعة ، حجة المحافظة على الوحدة الوطنية ، كما انه أقل تبريراً أن أكفل العوائق التي توضع دون ازدهارها الحر .

واعتقد أيضاً أن من الضروري تبيان الخلط المتعمّد عن سابق تصور وتصميم بين أزمة ١٩٤٩ ، وموقف كريم الذي كان يطالب عام ١٩٥٩ بتوازن بين القبيليين والعرب داخل قيادة جبهة التحرير الوطني ، وانتفاضة جبهة القوى الاشتراكية لآيت احمد في تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٦٣ . فهذه المسائل ليست من طبيعة واحدة . كان كريم يحاول ، على منوال قادة آخرين في جبهة التحرير الوطني ، أن يبقى في الصف الاول باستخدام محاجة مستندة الى الدفاع عن مصالح منطقته . كانت إقليميته وسيلة للتفاوض . أما انتفاضة آيت احمد فكانت تتخطى الاطار الاقليمي ، كانت انتفاضة معارضة ليس في متناولها اية وسيلة مؤسسية للتأثير على السلطة

التنفيذية . لقد كان ثمة خطأ إذاً في اعتبارها تعبيراً عن الخصوصية القبلية .

ـ منذ عام ١٩٥٦ ، تحتل المصالية في العالم الجزائري المكانة التي احتلتها التروتسكية سابقاً في العالم الستاليني : الخطأ المطلق والخيانة المطلقة . وبين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٧ ، ادى وزن الضرورات السياسية المباشرة بمؤسسي **جبهة التحرير الوطني** لتحديد تسلسل خاطىء لاحداث القطيعة داخل **حزب الشعب الجزائري ـ حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية** بين المركزيين والمصاليين والنشاطيين . لقد ارجعوا هذه القطيعة الى نهاية عام ١٩٥٠ (تاريخ تشتيت المنظمة شبه العسكرية) بهدف إرساء هوة اعمق بين الاتجاهات ، بصورة لاحقة . كان المراد تصوير اعضاء المنظمة الخاصة (اوس) كالرواد الوحيدين للثورة ، وكل المناضلين الآخرين كانتهازيين او اصلاحيين . ويمكن الاشارة ، عبوراً ، إلى أن ثمة اتجاهاً لقياس النضالية السياسية ، هكذا ، بمقياس النشاطية شبه العسكرية الوحيد ، بحيث لا يعود الباقي غير نقاشات عديمة الفائدة وتسويف .

هذا التحليل يلزم الصمت بصدد محاولات مصالي لانهاض **حزب الشعب الجزائري ـ حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية** . ويطمس واقع أن نشاطات المنظمة الخاصة كانت تتجه لتحل على الصعيد العملي والتكتيكي ، لا على الصعيد الايديولوجي والاستراتيجي ، مشكلات كانت تنطرح بصورة ملحة . وهذه الميثولوجيا لا تجعل من أبطال الحركة القومية مناضلين في حزب واحد تمزقهم خلافاتهم السياسية بل خصوماً متواجهين ، بعضهم في الجهة السليمة والآخرون في الجهة الرديئة .

ولأن المصالية معتبرة كخيانة ، فإن كل حكم غير مانوي* يصدر بشأنها حتى في ايامنا هذه يمكن أن يتم تفسيره كانضمام ارتجاعي لوجهات نظرها . وفي الحقيقة ان ما اردت فعله هو أن أعيد ادخال مصالي الحاج ، والوطنيين الاصيلين الذين كانوا يتبعونه ، في تاريخ الثورة ، دون ان اتجاهل ، مع ذلك ، اخطاءهم والسهولة التي رشا بها ضباط كولونياليون بعض قادة **الحركة الوطنية الجزائرية** . لكن لا يمكن ان نفصل اخطاءهم الكارثية عن سياسة **جبهة التحرير الوطني** تجاههم . وليس وارداً إذاً بالنسبة لي أن أُحِلّ محل صورة امتهانية لوحةً مثالية جميلة ، لكن حان الوقت بالنسبة للجزائر كي تستعيد كل اولئك الذين ساهموا عبر خصوماتهم وتبايناتهم في جعل الجزائر ما هي عليه اليوم ، اي امة مستقلة ، وذلك بالتعقيد الذي اتسمت به خياراتهم والطرق التي سلكوها .

ـ إن النظرة النقدية التي ألقيها على حياة **جبهة التحرير الوطني** ، لا تجعلني أنسى انه ، رغم صراع غير متساو والكثير من التردد والحيرة ، بلغت هذه الحركة هدفها : اي استقلال الجزائر .

---

* ـ المانوية ديانة فارسية ترى ان الخير والشر مبدآن اساسيان متساويان ومتضادان . وتقال عن كل مفهوم ثنائي للخير والشر (م) .

واذا تجاوزنا صخب المصالح والاهواء الفردية لدى قادة **جبهة التحرير الوطني** ، ومناوراتهم وتآمراتهم ، فلقد شاركوا كلهم مشاركة كلية في حرب الاستقلال وكانت لهم وطنيتهم . لكن هل ينبغي ان يحول ذلك دون أن نرى ، في آن معاً ، أنه يهجع في ضحايا الاستعمار هؤلاء والمتمردين عليه سادةٌ ليس نموذجهم الموظف أو المعمِّر بل القايدcaid والوجيه الريفي ، رمزا سلطة تمد جذورها في التراث الوطني وتشجيع ظهور ملاك سياسي تذكرٍّ ممارساته بممارسة البلاط والسراي اكثر مما تذكر بالروح النضالية .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة البيروقراطية بعوامل تاريخية خاصة . فالحريات السياسية كما يعرفها الغرب لم تعرفها الجزائر في يوم من الايام . كأن غياب الديمقراطية يعبر عن نفسه في المؤسسات ويؤثر تأثيراً عميقاً في البنى الذهنية لشعب بكامله لم يكن لديه ما يرجع اليه غير تجربته التاريخية . لما لم يكن للحقوق السياسية غير دور ثانوي في النضال من اجل الاستقلال ، جرى النظر الى تحرر البلد كالشرط الرئيسي لاصلاح المجتمع . ولقد عززت شراسة القمع الكولونيالي في المدن والعمل الواعي **لجبهة التحرير الوطني** ، العوامل الموضوعية وساهما بقوة في تحطيم استمرارية الحركة الوطنية . ومهما تكن التطلعات الديمقراطية ضعيفة قبل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ ، إلا أنها كانت مع ذلك موجودة وتحرك اقساماً واسعة من الرأي العام المديني . هذه الاخيرة جرى تدميرها أو تهميشها وحرمانها من كل تأثير على تكون البنى الجديدة .

رغم خلافات مؤسسي **جبهة التحرير الوطني** وتبايانتهم ، فقد حرصوا على أن يضرب تنظيم الجماهير وتأطيرها صفحاً عن الماضي . ولما لم تكن تدعمهم ، حين دخولهم حلبة الصراع ، حركة شعبية دينامية وحقيقية ، استولوا على السلطة في الحركة عن طريق القوة ، واحتفظوا بها عن طريق القوة . فلما كانوا مقتنعين بأنه يلزم العمل بحزم لأجل حماية انفسهم بوجه خصوم الكفاح المسلح ، اختاروا طريق التسلط والاستبداد عن سابق تصور وتصميم . رُفعت نزعة السلطة المطلقة الى مقام المبدأ بوجه نزعات التوفيق والمصالحة . وإذ دخلت الساحة فسوف تبقى سيدة فيها .

١
الاسس التاريخية للنزعة القومية الشعبية
(١٩٢٦ - ١٩٤٦)

لا يمكن فهم معنى صعود النزعة القومية الشعبية وتمزقاتها إذا لم ننطلق اولاً من خصوصيات تطور الجزائر . إن اول ملمح بارز من ملامح المجتمع هو الطابع الكلياني لسيطرة خارجية عززها وجود استيطان اوروبي . فقبل الحرب العالمية الثانية ، استولى المعمِّرون على الاراضي الأكثر غنى والاكثر انتاجية (٦٥٪ من الانتاج الزراعي) . كانت الرأسمالية الفرنسية التي تشرف على المصارف والتجارة والصناعة تحتكر السوق الجزائرية ، وكان تأطير البلد أوروبياً بصورة شبه حصرية . فضلاً عن ذلك ، فالدولة الكولونيالية كانت تمارس سيطرة كلية على النشاطات الثقافية والدينية للجماعة الجزائرية بهدف اقتلاع الثقافة العربية والاسلام عن طريق الفرْنسة . وكانت نتائج هذا الوضع مزدوجة ، فمن جهة كان عنف مصادرة الملكية واتساعها يتسببان بإفقار شبه كلي يحفز بدوره تماثلاً بين أمة مُخْضَعة وطبقات مستغَلة . ومن جهة اخرى ، كانت مقاومة الاستعمار تخلط بين الاهداف الاجتماعية والثقافية والدينية . فحق تعلم المرء لغته ، وممارسة ايمانه الديني بكل حرية ، والاعتراف بماضيه الثقافي ، كلها اشكال لتأكيد رفض الاستغلال ، وهذه الشروط تلائم نمو شعبوية تحترم التراث .

والملمح المميِّز الثاني هو مماثلة الجزائر بفرنسا ، إن الجزائر المقسمة منذ عام ١٨٤٨ الى محافظات ، كانت مشمولة في الوحدة السياسية للدولة الفرنسية . وعام ١٨٨١ ، كان نظام الالحاقات يتيح للوزراء الفرنسيين أن يعالجوا قضايا الجزائر مباشرة . وفي الاخير ، منحت مراسيم ١٨٩٨ الجزائر استقلالها بما يخص الموازنة وأسست المُفوَّضيات المالية(*) التي ستبقى سارية المفعول حتى عام ١٩٤٧ . كان الاوروبيون ، وهم اقلية من حيث العدد ، يمسكون بمقاليد السياسة في البلد ، وكان الدمج الاداري بالنظام الفرنسي يطول المدن والمراكز التي فيها استيطان اوروبي

* - جمعية لادارة موازنة الجزائر كان يسيطر عليها المعمِّرون .

كثيف . أما ما تبقى من البلد ، اي الجزء الاكبر منه ، فكان منظماً في « كومونات مختلطة » يديرها مدير فرنسي يساعده موظفون جزائريون ، Les Caïds . لقد اقتصرت الدولة المستعمرة ، الى حد بعيد ، على مراعاة اشكال التأطير الموروثة من الاتراك ، والاستناد مثلهم ، الى الاعيان . عبر هذا التحالف عن نفسه بالتخلي للقواد Caïds عن سلطة شبه استنسابية على شخص المحكومين واملاكهم . إن القوّاد ، الذين كان يجري اختيارهم في البدء من صفوف عائلات الخباء الكبير * ، كانوا يرتبطون من حيث انسابهم بالمجموعات السكانية التي كانوا يقودونها ، وهو ما كان يلزمهم بمراعاة الحد الأدنى من القواعد . إلا انهم حين أصبحوا يُختارون فيما بعد من بين محدثي النعمة ، راحوا يطبقون بدون حياء ، وبعجرفة ، المبدأ القائل « من يعملون بسواعدهم يحكمهم الآخرون ؛ والمحكومون يعيلون الآخرين » (مينسيوس) .

اما الملمح الثالث المميِّز فهو تفتت المجتمع . والانفلاقات الاجتماعية تعجز لوحدها عن تفسيره . وتقف المفاهيم المنطلقة من وضع اوروبا الخاص لتفسير التاريخ حائلة دون معرفة البنية الاجتماعية ونظام الطبقات . يُنتسى بسهولة شديدة أن إدخال الرأسمالية هو الذي قلبَ الجزائر الجديدة رأساً على عقب ، لا تطورٌ طبيعي . تشكّلت إذاً في قطيعة مع الماضي وتواصلٍ معه في الوقت ذاته . ورغم حدوث تحولات في الوراثة ، فإن الذهنيات ، واشكال السلوك ، والخصوصيات التي قولبتها تقاليد دهرية ما تزال قائمة . فحتى حوالى ١٩٣٠ ، كانت امتيازات الاعيان الريفيين وروح الجماعة المغلقة لدى العائلات المدينية القديمة تقف عائقاً دون انصهار المجموعات السكانية . كان قانون ادارة المستعمرين ، ساري المفعول حتى عام ١٩٢٨ ، يمنع التنقل الحر للجزائريين ، الذين لم يكونوا يتوصلون ، بغياب الحرية السياسية ، لاكتساب حس التضامن الذي لا غنى عنه لتكوين حركة وطنية . ليس صدفة إذاً ان يكون الشعور بهوية جزائرية ظهر اولا لدى الشغيلة المهاجرين الى فرنسا . إن حركة « **الشباب الجزائريين** » التي سيطرت على المسرح السياسي في بداية القرن **وفدرالية النواب** (**عمالة قسنطينه**) للدكتور بن جلول[1] وفرحات عباس (١٩٢٧) اختارتا الترقي الفردي وطالبتا بالدمج . اما جمعية العلماء** الاصلاحيين للشيخ عبد الحميد بن باديس فكانت تتمنى تطوراً تدريجياً لا يقلب الهرميات القائمة ويحد من المشاركة الشعبية في الحياة السياسية . لم يكن للامة الجزائرية ـ وكانت بعد في طور الحمل ـ تماسك اجتماعي وثقافي . لا شيء يدهش إذاً في ان تكون الحركة السياسية صرفت كل تلك الطاقة في الصراعات الداخلية .

والخصوصية الرابعة التي ينبغي الاشارة اليها هي ضعف الطبقات المدينية وهزال سيطرتها السياسية على الارياف . لم تكن البورجوازية ولا الطبقة العاملة البطلتين الرئيستين للتاريخ الحديث .

---

* ـ ارستوقراطية من اصل حربي او ديني .

** ـ العلماء : فقهاء في العلوم الدينية والشرع الاسلامي .

إن البورجوازية ، الضعيفة جداً بحيث تعجز عن التنطح عن حق لقيادة المجتمع الجزائري ، اندمجت بالجهاز الانتاجي في القطاعات الهامشية حيث كان ذلك ممكناً بالنسبة إليها . وقد اخفت اهميتها عوامل ثلاثة : اتساع البلترة Prolétarisation ، وطابع حركة المقاومة لدى الاحزاب السياسية القومية ، وبوجه خاص بنيتها التاريخية المختلفة عن بنية مثيلاتها في اوروبا الغربية . يتعلق الامر ، في الواقع ، ببورجوازية للوظيفة العامة متصوَّرة كوسيلة للتأثير والوصول الى المُلكية (أعيان دخلوا الوظيفة ، وقوّاد ، وقضاة الخ .) ، وللامتلاك (مالكون عقاريون ، وتجار ، وصنّاع) وللمعرفة (علماء ، ومثقفون ومهن حرة) . انها بورجوازية لها نشاطات في قطاعات متمايزة ، وككل الطبقات في التاريخ تفتقر الى التجانس . والتفاهم بين المتحدرين من العائلات المرابطية ، وابناء « الخباء الكبير » ، والنخب المدينية ومحدثي النعمة من ابناء العامّة ، يتم على حساب الفلاحين ، لأنهم مهتمون جميعاً بالتثمير العقاري . إن وضع الاعيان الريفيين ، الذين يمتص نمط حياتهم التفاخري ونفقات الجاه جزءاً كبيراً من رأس المال المتراكم ، زعزعه صعود بورجوازية جديدة ، اكثر توفيراً واجتهاداً . هذه البورجوازية ، المنقسمة سياسياً وثقافياً ، كان يوحدها وعيٌ حاد لمقامها . لقد كان الاتحاد الذي تم في عام ١٩٣٦ بين جمعية العلماء للشيخ بن باديس وفدرالية « النواب » للدكتور بن جلول مجالاً لتعليق ثاقب من جانب روجيه لوتورنو[٢] . : « إذا أخذنا بالاعتبار اتجاهات العلماء السياسية ، فقد كان عليهم ان يتطلعوا للتحالف مع **نجم شمال افريقيا*** لأنهم يدينون مثله ، وان بصورة اقل جزماً ، الوضع السياسي القائم ويتمنون تغييره رأساً على عقب . والحال ان العلماء سعوا للتفاهم مع النواب وتوصلوا الى ذلك ، مع أن المثل العليا لهؤلاء بعيدة جداً عن تلك الخاصة باولئك ، اذا لم تكن تناقضها . فكيف نفسر هذه الرفقة الغريبة ؟ اليس ذلك لأن **النواب** ، كما **العلماء** ، هم بورجوازيون بينما جماعة **نجم شمال افريقيا** بغالبيتهم العظمى بروليتاريون » إن البورجوازية الممزقة بين ارادة قتال النظام الكولونيالي وعجزها عن التوصل الى ذلك من دون الاعتماد على الشعب ، رأت قيادة الحركة الوطنية تفلت منها منذ عام ١٩٣٧ .

اما الطبقة العاملة ، التي كان يعيقها وزن العمال الاوروبيين داخلها وسياسة الحزب الشيوعي ، فلم تعبر يوماً عن ارادتها في كسب المجتمع . فالشروط الموضوعية لم تكن تسهِّل ذلك ، في الواقع ، ذلك ان الطبقة العاملة الجزائرية ، الأقلية في بلد يتفوق فيه وزن الريف ، كانت تجميعاً لجماعات متنوعة ، غالباً ما يتم تنظيمها وفقاً للأصل الاقليمي . والشرائح الأكثر

---

* ـ بدأ تجديد المنظور التاريخي في الجزائر مع دحول **نجم شمال افريقيا** (ن . ش . أ ، آذار ١٩٢٦) المسرح ، وهو منظمة للشغيلة للمهاجرين تشكلت في كنف الحزب الشيوعي الفرنسي (ح . ش . ف) وكان هدفها السياسي استقلال الجزائر . إن ن . ش . أ ، الذي كان تعبيراً عن نزعة قومية شعبية (شعبوية) ـ وحُظر عام ١٩٣٧ ـ تطور متخذاً الاسمين المتتالين : حزب الشعب الجزائري (١٧ آذار ١٩٣٧ ـ ايلول ١٩٣٩) ، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية (تشرين الثاني ١٩٤٦ ـ تشرين الثاني ١٩٥٤) .

تعرضاً للاستغلال ، أي عمال المناجم (من اصل ريفي) والعمال الزراعيون الدائمون او الموسميون ، هم على العموم مالكو استثمارات زراعية قليلة القابلية للحياة أو فلاحون بلا ارض عليهم ، لكي يؤمنوا بقاءهم ، أن يقوموا بأكثر من عمل ، وكان تأثيرهم على الحركة النقابية معدوماً . كانت الطبقة العاملة المدينية (عمال احواض السفن ، الخ .) في وضع دفاعي تجاه العاطلين عن العمل ، في حين كانت تغريها امكانات الصعود الاجتماعي المفتوحة امام الافضل بين عناصرها . وكان تأطيرها قريباً جداً ، من الناحية الاجتماعية ، من الشرائح الوسيطة .

يمكن مذّاك فهم التقبل النسبي الذي كانت الحركة الشيوعية تجده داخلها . وهذه الاخيرة ، التي طبقت سياسة تهدئة في اطار النضال ضد الفاشية ، ثم الحرب الباردة ، تحاشت مطلب الاستقلال لصالح حديث اجتماعي ونقابي يدافع عن « مصالح » الطبقة ، فيما يعزلها عن سياقها الوطني .

إن غياب طبقة قادرة على قيادة النضال الوطني وراغبة في ذلك ، كان يعزز الدور السياسي للشرائح الوسيطة . ووفقاً لشارل ـ روبير آجرون ، كانت هذه تمثل قبل عام ١٩٤٥ اربعة بالمئة من السكان المسلمين . هذه الشرائح ، التي تشكل تجميعة لا وحدة تراث وتكوين لديها ، تسللت الى كل الحركات السياسة . كان المستخدمون والموظفون والطلاب ، داخلها ومنذ عام ١٩٥٤ ، العسكريون المحترفون هم المرشحون الطبيعيون للسلطة . هؤلاء ، إذا كانوا أتوا متأخرين الى العمل القومي ، فقد تمكنوا من اكتساب الحظوة والتأثير بسبب مستواهم الثقافي ومعرفتهم بالشؤون العامة .

منذ بداية القرن ، كان الملمح المميّز الاخير لتطور الجزائر هو ازمة الفلاحين (رعاة ومزارعين) وما ترتب عليها من نتائج : الهجرات . فالجزائريون هم قبل كل شيء ريفيون ، وتدور حياة الشعب الجزائري في القرى والدوّارات* . بينما لم يكن يعيش في الريف الا ٢٠٪ فقط من الاوروبيين . ومع فشل الاستعمار الزراعي الذي اشار اليه البروفسور شارل ـ اندريه جوليان منذ عام ١٩٣٠ ، وهجر المراكز الصغيرة في ولاية قسطينه والقبايل بعد ايار/ مايو ١٩٤٥ ، كانت تتم العودة السلمية إلى الارض الاصلية . كانت الجزائر الداخلية « تتعرب وتتخلص من الفرنسة » ، ويتفاقم التعارض مع المدينة . مذّاك ظهرت هشاشة السيطرة السياسية للمدينة « التي لونّها الاجنبي » على القرية البائرة « ملجأ الاصالة » .

كان النمو السكاني ، غير المترافق بزيادة مقابلة في الموارد ، يلقي بالفلاحين خارج ارضهم ، فيقفون امام ثلاثة حلول : إما النزوح الى سهول الاستعمار الغنية ، أو الى المدن ، أو الهجرة الى فرنسا وتونس والمغرب . ولحركات النزوح والهجرة اهمية ضخمة على الصعيد السياسي والاجتماعي . تصبح فكرة الامة في متناول المرء ، ويحل الشعب محل القبيلة والحزب محل الاخوية

* ـ الدوار محلة في شمالي افريقيا تتضمن عدداً من الخيام او البيوت وزرائب للماشية (م) .

الدينية . ان ابناء الفلاحين الفقراء ، المهاجرين الى الخارج والنازحين الى المدن والمستبعدين من المجتمع الرسمي ، يشيحون بوجههم عن التيارات المعتدلة . وكمنتزعين من طبقتهم ، ومقتلعين من ارضهم ، سوف يشكلون الجمهور الأكبر لجماعات النزعة القومية الشعبية . يغدو اتباع الأعيان الريفيين أنصاراً للاحزاب السياسية ، ولا يوجد أدنى شك في ان دراسة سيرورات النزوح وترييف المدن والقصبات ، ودراسة تأثير جيش الفلاحين على إعادة تكوين الطبقات المدينية ، التي تشتت معظمها بعد الفتح ، تقدم إسهاماً كبيراً في معرفة الشعبوية الجزائرية ، وديناميتها وتناقضاتها .

تكوُّن الايديولوجية الشعبوية

إن خمائر النزعة القومية هي ، في الدرجة الاولى ناتج **الاضطهاد** الاستعماري ، ، لكن ما سرَّع اليقظة القومية في الجزائر ، إنما هو ثورة اوكتوبر في روسيا ، وبالتلازم مع ذلك ولادة الحزب الشيوعي الفرنسي . فهذان الحدثان ساهما الى حد بعيد في خلق قوة سياسية نشيطة في المهجر .

لقد بدأت النزعة القومية الجزائرية كصفحة من تاريخ الحركة الشيوعية . كان مؤسسها مصالي الحاج (١٨٩٨ ـ ١٩٧٤) عضواً في هذه الحركة ، وبهذه الصفة سيكون احد قادة **نجم شمال افريقيا** . بدا هذا الابن لفلاح فقير من ضاحية تلمسان كرمز لبلترة شعب . فلما كان قد أُجبر على العمل منذ نعومة أظفاره ، عرف جراح البؤس والفقر عن كثب . أتم خلال الحرب العالمية الاولى خدمته العسكرية في فرنسا حيث أقام فيما بعد بصورة نهائية ، ومارس آنذاك عدة مهن : مسلمٌ بضائع ، بائع جوّال ، الخ .

كان ثمة اتجاهان يتنازعان داخل **نجم شمال افريقيا** (ن . ش . أ .) : الاول يعكس وجهة نظر **الحزب الشيوعي الفرنسي** ، وكان يُخضع استقلال الجزائر لتحقيق الاشتراكية في فرنسا ويعطي الافضلية لتحديث الفكر بتوجيه الاتهام للثقافة التقليدية .

أما الثاني ، مع مصالي الحاج ، فكان يعتبر الأمة مقولة تحمل قيماً ثورية ، ويعطي الاولوية لمقياس الموقف السياسي حيال الاستعمار لا للانتماء الطبقي ، ويشدد على الوجوه المساواتية للارث الثقافي العربي ـ الاسلامي . ولم يكن ذلك صدفة ، فمصالي الحاج كان عضواً في طريقة* درقاوة ، التي كانت تحلم ـ من مواقع الفقر ـ بمدينة طوباوية لا اغنياء فيها ولا فقراء . وكانت تلك الطريقة قد قادت عدة تمردات ضد الاضطهاد التركي ، وحركت في ١٨٣٤ ـ ١٨٣٥ مقاومة ترفض اي مساومة مع الفرنسيين ، خلافاً لمقاومة عبد القادر .

خلال حياة مصالي النضالية في الحركة الشيوعية ، احتفظ بتعلق كبير بمبادىء التنظيم اللينيني ، وبشعور حاد بالتضامن مع ضحايا الاستعمار . وهو لن يعدل برنامج **نجم شمال افريقيا** ، الذي

* ـ جماعة دينية اسلامية ، تقابل الاخوية لدى المسيحيين (م) .

عرضه بذاته في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٢٧ في المؤتمر المعادي للامبريالية في بروكسل ، وهذا مضمونه *:

التوصيات المباشرة

١ ـ الالغاء الفوري لقانون ادارة المستعمرين البشع ولكل التدابير الاستثنائية .

٢ ـ العفو عن كل المسجونين ، ومَن تحت المراقبة الخاصة ، او المنفيين ، لمخالفتهم قانون ادارة المستعمرين او لجرم سياسي .

٣ ـ حرية السفر المطلقة الى فرنسا والخارج .

٤ ـ حرية الصحافة ، والتجمع ، والاجتماع ، والحقوق السياسية والنقابية .

٥ ـ استبدال المفوضيات المالية المنتخبة بالاقتراع المحدود ببرلمان وطني جزائري منتخب بالاقتراع العام .

٦ ـ الغاء الكومونات المختلطة والاراضي العسكرية واستبدال هذه الهيئات بجمعيات بلدية منتخبة بالاقتراع العام .

٧ ـ وصول كل الجزائريين لكل الوظائف العامة من دون أي تمييز ، ومساواة الجميع في الرواتب بالنسبة للوظيفة الواحدة .

٨ ـ التعليم الالزامي باللغة العربية ، واتاحة الوصول الى التعليم بكل درجاته ، وانشاء مدارس عربية جديدة . كل الصكوك يجب ان يتم تحريرها باللغتين في آن معاً .

٩ ـ تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية . الحق في مساعدات البطالة للعائلات الجزائرية في الجزائر وفي الاعانات العائلية .

البرنامج السياسي

١ ـ استقلال الجزائر الكامل

٢ ـ الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال .

٣ ـ تكوين جيش وطني وحكومة وطنية ثورية ، وجمعية دستورية منتخبة بالاقتراع العام .

الاقتراع العام على كل الدرجات ، وحق كل سكان الجزائر بالترشح لكل الجمعيات .

اعتبار اللغة العربية لغة رسمية .

---

* ـ مقتطفات من مذكرات مصالي الحاج .

٤ ـ تسليم الدولة الجزائرية كامل المصارف والمناجم وسكك الحديد والمرافىء والمصالح العامة التي كان الفاتحون قد استولوا عليها .

٥ ـ مصادرة الملكيات الكبرى التي استولى عليها الاقطاعيون المتحالفون مع الفاتحين ، والمعمرون والشركات المالية ، واعادة الاراضي المصادرة الى الفلاحين . احترام الملكيتين الوسطى والصغيرة . اعادة الاراضي والغابات التي كانت استولت عليها الدولة الفرنسية الى الدولة الجزائرية .

٦ ـ التعليم المجاني والالزامي على كل الدرجات ، باللغة العربية .

٧ ـ اعتراف الدولة الجزائرية بالحق النقابي في الاتحاد والاضراب ، وسن قوانين اجتماعية .

٨ ـ مساعدة مباشرة للفلاحين بتخصيص الزراعة بالقروض من دون فائدة لشراء الآلات والبذور والاسمدة ، تنظيم الري وتحسين طرق المواصلات ، الخ .

هذا البرنامج الذي كان يحكم على الجزائريين بالبقاء مجتمعاً زراعياً سوف تستعيده الجمعية العامة لـ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٣٣ التي حظرت الانتماء في الوقت ذاته الى **نجم شمال افريقيا** . ولم تكن تقبل اذاً بانضمام مناضلين شيوعيين . إلا أن البرنامج سيتعدل في نقطة واحدة منه : يدعو **نجم شمال افريقيا** الجزائريين للامتثال لمبادىء الاسلام ولرفض حمل السلاح ضد مسلمين آخرين . وقد جرى فهم مشروع دوْلنة(*) القطاعات الاساسية في الاقتصاد فهماً خاطئاً على انه ينطوي على ارادة تشريك .

لقد بدا بوجه خاص كفعل سيادة ولم يكن يستبعد لا الملكية الخاصة ولا العمل المأجور . ومن الضروري تلطيف الجسارة التي اضفيت على اقتراح الدولنة بالعودة الى التراث القومي . فقبل عام ١٨٣٠ ، كانت الجماعات ذات الامتيازات مرتبطة بالدولة التي كانت تحتكر بعض القطاعات الاقتصادية . ولقد كانت مساهمة مصالي في تكوين الايديولوجية القومية حاسمة ، بحيث يمكن الكلام ، بحق ، على مصالية ، هذه هي وجوهها الرئيسية :

ـ **الشعبوية** . في الاصل ، المصالية حركة عمالية من حيث اسسها وتأطيرها . لهذا السبب ، عمدت بعض الاوساط الفرنسية الى ربط سياستها بخلفية طبقية ، وتفسير اعمالها بعبارات مستعارة من العالم الاوروبي . وهذا خطأ مبين ما بعده خطأ ، فالايديولوجية المصالية ذات جوهر شعبوي . لا تستند الثورة الى صراع الطبقات ، بل الى الشعب بالمعنى العامي ، حيث تختلط الطبقة العاملة بالفقراء عموماً دون هوية مميّزة أو مصالح نوعية خاصة .

ـ **العفوية** . لم يحدد مصالي بوضوح الاسس الطبقية لاستراتيجيته الاستقلالية ، وكيّف نفسه

* دوْلنة Statisation ، بمعنى تملك الدولة (م)

مع التطور العفوي للقوى الاجتماعية . اذ أنه كان رجل عمل قبل كل شيء ، كان يفوّض امره للتجربة ويلقي على الابداعية الشعبية عبء حل المشكلات لدى ظهورها . إن **نجم شمال افريقيا** . وح . ش . ج . (حزب الشعب الجزائري) وح . ا . ح . د . (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) ، هذه الحركات الثلاث التي كان مصالي وراءها على التوالي ، يشكل بعضها امتداداً لبعض ، لكن من الخطأ اعتبارها تكوينات متماثلة ، لأنها تكونت بنتيجة حقائق اجتماعية وسياسية متباينة .

- **العروبة - الاسلام** . يجري التشديد بشكل وحيد الجانب على الخصائص اللغوية والثقافية للجزائر . وعلينا ألا ننسى اليوم ، حين نشير الى هذه النقطة ، ان الأمر يتعلق برد فعل ضد الاعتقاد بدونية الجزائريين الخلقية والثقافية . ان النزعة العروبية هي ، في الوقت ذاته ، عودة الى ينابيع الاخلاق القديمة ، واعادة تثمين للماضي وسعي وراء تحالفات في العالم العربي ، لمجابهة عزلة الحركة القومية . ويجري اعتبار الاسلام كأساس الشخصية وعامل دمج ووحدة للجزائريين . إنه بديل من الهوية الوطنية . وهذان المفهومان يغلقان الطريق امام السعي وراء هوية ثقافية جديدة ويحولان دون اعادة النظر بالاكراهات الاجتماعية والعائلية والاخلاقية للمجتمع القديم .

تقديس الشعب . إن الشعب ، المنظور اليه كفاعل مطلق للتاريخ ، يُعتبر معصوماً عن الخطأ . كل ما يحدث له تُلقى تبعته على « أخطاء القادة » او « خيانتهم » . فان يدعم الشعب سياسة متعارضة مع مصالحه ، أو يتبع قيادة تخدعه ، أمر يبدو مستبعداً . هذه النزعة الديمقراطية المجردة تحظر كل نضال ضد الافكار التي تتعارض ، في صفوف الشعب ، مع التقدم . إنها في اصل الاستبداد . والشعبوية ، والعروبة - الاسلام ، والاندفاع نحو مجتمع من المتساوين والحذر تجاه الاغنياء ، كلها عوامل يشترك بها جميع القادة القوميين المنبثقين من الهجرة الى فرنسا .

كان مصالي والغالبية الساحقة من مناضلي **نجم شمال افريقيا** الذين تبعوه يعتبرون الشيوعية كإعادة اعتبار لطبقتهم وبلدهم . وكان سبب معارضتهم للحزب الشيوعي الفرنسي ، في البدء ، رفضهم ان يُعامَلوا كأدوات لجهاز ، لكن كذلك الاحتقار الذي لاحظوه في احاديث الشيوعيين الفرنسيين عن الجزائر وعن الاسلام. وبما انهم كانوا يفتقرون الى الوسائل الفكرية ، لم يكونوا قادرين على اعادة التفكير في ارثهم الثقافي . وقد أدى بهم حبهم للشعب وتعطشهم للكرامة والمساواة إلى التوافق مع الوجوه المحافظة في ايديولوجية سوف يستخدمها ، بعد عام ١٩٦٢ ، المستفيدون من النظام الاجتماعي الجديد .

استمد مصالي افكاره الاجتماعية من الاسلام ، بينما استعارها عمار ايماش، الامين العام لـ **نجم شمال افريقيا** حتى عام ١٩٣٦ ، من التنظيم التقليدي والعرف البربري . وعمار ايماش[٣] ، المستخدم سابقاً في الادارة ، انضم الى **نجم شمال افريقيا** ، بعد هجرته الى فرنسا . وكمناضل من

الجيل الثاني ، كان مساجلاً لامعاً ينتمي ، كعبّان وبو ضياف فيما بعد ، الى تلك الفئة من الشبيبة الراديكالية التي تزدري الوظائف الادارية وتصطف بجانب الشعب. كان عمار ايماش مقتنعاً بأهمية الـ *arch* ، (اراض تابعة للجماعة القبلية) الذي زال حوالى عام ١٩٣٤ ، و **الجماعة** ، مجلس الاعيان المنتخبين ، ويعتقد ان تينك المؤسستين ستعطيان الجزائر المستقلة طابعاً اجتماعياً وديمقراطياً ، لا بل سيؤكد ان « اول حكومة ذات شكل جمهوري وديمقراطي تأسست في القبايل ، في حين كانت هذه الكلمات مجهولة في فرنسا والبلدان الاخرى .[٤]» هذه الافكار كانت تؤثر في القبايل على عدد من الشباب ، الذين ناضلوا بعد عام ١٩٤٩ في الحزب الشيوعي الجزائري أو غدوا رفاق طريق بالنسبة إليه .

مهما تكن ماضوية النزعة القومية الشعبية ، فقد كانت هي والعلماء ، في اصل تكوين الوعي القومي . إلا ان علينا التشديد على ان الوعي الطبقي لدى العلماء ، المجسدين للبورجوازية التقليدية ، يتقدم الوعي القومي . اما الطبقات الشعبية فترى ، على العكس ، وعيها القومي يسبق وعيها الطبقي . وكل قوة المصالية نجمت عن اضطلاعها بعبء المسألة القومية . وكان يحدد وتيرتها غياب الاصلاحات والتوترات الاجتماعية . أما أفقها الثقافي فكان اقل تماسكاً من افق العلماء او المثقفين الذين يعبّرون بالفرنسية ، وافقها الاجتماعي اقل انفتاحاً من افق الحزب الشيوعي الجزائري ، لكن ايديولوجيتها تتناسب مع الحساسية العميقة للشعب . لقد ضللت المصالية كل خصومها ، في اليسار كما في اليمين . كانت تنويعاً من الشعبوية ، فرادته في كونه ولد داخل مجتمع صناعي ، ضمن الصلة بالحركة العمالية الاوروبية ، لكنه بقي مدفوعاً بأفكار طريقة درقاوة وحديثها الاجتماعي وممارستها .

إذ أدخلت المصالية الى الجزائر نمط التنظيم اللينيني مفاقمةً أخطاءه ، سمحت للشعب الجزائري بأن يقاوم الاضطهاد بصورة اكثر فعالية . وقد فرضت ايضاً ، في الحياة السياسية ، التعبئة الجماهيرية ، مذكِّرة هكذا باللحظات الكبرى في تاريخ الطرائق الدينية . بهذا المعنى بوجه خاص ، وجهت المصالية ، حزب العمل الفوري ، ضربات للعلماء وكانوا بورجوازيين يخشون العنف الشعبي ، ويعتقدون ، مع محمد عبده ، أنه « ليس من الحكمة إعطاء الجمهور ما ليس مستعدا لتقبله . »

المصالية بين ١٩٢٧ و ١٩٤٦

دامت **المرحلة البطولية** ، الحاسمة ، من تكوين الحركة المصالية من ١٩٢٧ الى ١٩٣٧ ، وكان عمال المصانع اول من اجتذبتهم . اصبح للبروليتاريين والعامّة قائدهم . وقد نظمت الهجرة عمل الحركة الوطنية ، فمنها كانت تنطلق الشعارات والمبادرات . ولا يمكن وصف رعب البورجوازية الجزائرية ، وهي ترى المسرح وقد دخلته فئات اجتماعية جديدة ناجمة عن البلترة ، أفضل مما فعل محمد زاهي مع جمعية العلماء : « لقد أثر **نجم شمال افريقيا** بشدة على اوساط

الشغيلة الافريقيين الشماليين . إن له الكثير من الانصار ، وهؤلاء يناقضون كل شيء . . خلقت الحركة نوعاً من الارهاب في المجتمع الجزائري . . . انها عنصر فاعل ونشيط خلق معارضة منهجية ، وضيقة ، محاطة بجهل فائق ومكّار يلطّخ الدين والاخلاق ودماثة النقاش ، والمبادىء الأولية للتعليم[٥] . »

إن البورجوازية ، التي وُجِّه اليها الاتهام في سعيها للاندماج باصحاب الامتيازات الاوروبيين ، تعتقد أن في وسعها الابقاء على سيطرتها بالتذرع بالآداب . ووفقاً للغة التقليدية ، على الخاصّة ، المتميّزين بالمعرفة والملكية ، ان يحتفظوا لأنفسهم وحدهم بحسم المشكلات التي تنطرح على المجتمع ، ويمنعوا العامّة ، السّفهاء ، من الاهتمام بها .

كان تجذُّر الحركة المصالية ضعيفاً في الجزائر ، وكانت القوى الاجتماعية المعنية بتدمير النظام الاستعماري لا تزال في وضع الانتظار . وكان دعم الطبقة العاملة الفرنسية يستقطب آمال المصاليين ، رغم علاقات صاخبة مع **الحزب الشيوعي الفرنسي** . الا ان زوال الاوهام لن يتأخر ، وقد تكفلت الجبهة الشعبية بإحداثه . إن حل **نجم شمال افريقيا** في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧ ، بدعم من **الحزب الشيوعي الفرنسي** ،هذا الحل الذي بادرت اليه حكومة ليون بلوم ، شكل طوراً جديداً في تاريخ الحركة المصالية ، التي لم تقطع علاقتها بالحركة العمالية الفرنسية ، لكنها ابتعدت عنها . في ١١ آذار/ مارس ١٩٣٧ ، ولد **حزب الشعب الجزائري** (ح . ش . ج) في نانتير ، وفي ١٨ حزيران /يونيو نقل رئيسه مصالي مركزه الى الجزائر .

- **المرحلة الجزائرية (١٩٣٧ - ١٩٤٤)**.إن دخول المصالية إلى الجزائر سبق نقل مركزها الى العاصمة . فلقد بدأت في هذه الاخيرة حين تبنى برنامجها **الحزب الوطني الثوري** ، الذي تأسس عام ١٩٣٠ بمبادرة من مناضل شيوعي ، يدعى بوعلام ، احتج بعد عودته من مدرسة الكوادر في موسكو على عدم تعريب«الأقليم الجزائري » في **الحزب الشيوعي الفرنسي** ، وعلى تنحية الكادرات الأهليين المكوّنين في الاصل للحلول محل الاوروبيين . (بشهادة اندريه فيرا Ferrat ، مسؤول الفرع الكولونيالي في **الحزب الشيوعي الفرنسي** حتى ١٩٣٦) . ولقد تسرّع انغراس **نجم شمال افريقيا** في البلد بدءاً بـ ٢ آب/ اغسطس ١٩٣٦ . في ذلك اليوم ، تدخل مصالي خلال لقاء جماهيري نظمه في ملعب الجزائر العلماء والشيوعيون والنواب البورجوازيون المتحالفون داخل المؤتمر الاسلامي لدعم مشروع بلوم -فيوليت، الذي كان يرمي لمنح الجنسية الفرنسية لحوالى ٢١ ألف جزائري ، والذي كان العلماء يوافقون عليه بشرط الحفاظ على الاحوال الشخصية الاسلامية . اعلن مصالي ، الذي ادان كل إلحاق للجزائر بفرنسا : « هذه الارض لنا ، وليست للبيع » . إن رسالته ، التي كانت لهجتها المجدَّدة تتميز تماماً عن لهجة انصار الدمج ، غزت الجزائر العاصمة .

حُشد البورجوازيون والشيوعيون في مواقع الدفاع . لقد فصَّل مصالي نقداً قاطعاً لأوهام

خصومه ، أثبت صحته الحدث . فتراجُع حكومة الجبهة الشعبية امام ضغوط المستوطنين الكبار(*) ، المعادين لمشروع فيوليت ، قوّى معسكر الثورة الوطنية . لم تتبنَّ الجبهة الشعبية قضية المعمرين ، لكنها خضعت لضغطهم مثلما سيخضع غي موليه(٦) بعد عقدين من ذلك التاريخ . إن المؤتمر الاسلاميّ الذي أذلته حكومة الجبهة الشعبية فقد كثيراً من هيبته في نظر الجزائريين ، ولقد عاقبه سكان الجزائر على ضلاله وزيغانه بأن انتخبوا مصالي مستشاراً عاماً لمدينتهم (تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٣٧) ، مع انه كان مسجوناً بتهمة اعادة تشكيل عصبة محلولة . خسرت البورجوازية اشرافها على العاصمة ، وكان انتخاب محمد دوار ، جابي الترامواي والمناضل في **حزب الشعب الجزائري** الى المجلس العام في سنة ١٩٣٩ ، مؤشراً لتبدل العلاقات الطبقية داخل المجتمع الجزائري . كان يعبر عن صعود المصالية أفضل مما تفعل الاحصائيات ، ويتخذ حجم حدث يشكل تحذيراً للاستعمار وللبورجوازية وللشيوعيين . فالجزائر الفرنسية في موضع الاستفهام ، مثلما الحال مع الايمان بتطور بطيء، على مراحل، للنظام الاستعماري . وقد ردت السلطات الاستعمارية بالقمع ، اذ كانت تريد الابقاء على الوضع القائم وتعطي نفسها الوسائل التي تتيح ذلك . ولم يُعد الشيوعيون النظر بتوجهاتهم وحاولوا الحد من آثار ابتعاد جمهورهم الانتخابي عنهم ، بأن اتهموا المصالية بالتواطؤ مع الفاشية . وهكذا حلّ الافتراء محل السياسة .

كانت البورجوازية في وضع حرج ، فغياب اي اصلاح يحرمها من الآفاق . وقد قدمت لها المصالية آفاقاً جديدة وانفتحت على العلماء . انتقلت فكرة برلمان جزائري منتخب على اساس الاقتراع العام ، التي قُدّمت منذ حزيران/ يونيو ١٩٣٦(٧) للضغط على مواقع كل من الجبهة الشعبية في فرنسا ، والبورجوازية الجزائرية ، والاقلية الاوروبية ، انتقلت الى رأس المطالب وواجهتها .

نحن الآن في عام ١٩٣٨ . إن منظور الحرب يدفع المصالية للاسراع كي لا يسبقها الحدث ، وقد بعث مصالي برسالة الى الشيخ بن باديس ، زعيم جمعية العلماء ، فبقيت دون جواب . وانتهت مقابلة في تلمسان مع الشيخ بشير ابراهيمي ، وهو زعيم آخر للعلماء ، بغير نتيجة(٨) . كانت البورجوازية تخاف التحالف مع العامة اكثر مما تخاف بقاء السيطرة الاجنبية . والحرب العالمية الثانية ،التي سرّعت ازمة الامبريالية الفرنسية ، وجدتها في حالة انعدام استعداد كلي .

اما المصالية فواصلت مسيرتها المتوحدة . في **٢٩** ايلول/ سبتمبر **١٩٣٩** ، جرى حظر **حزب الشعب الجزائري** وسجن قادته من جديد . مذاك سوف يتطور في الظل .

لقد اعاقت سياسة البورجوازية والشيوعيين تطور المسألة الوطنية لا سيما أنه كان للانتصار الالماني واحتلال فرنسا نتائج غير متوقعة . فلكي يعوّض الفيشيون والمقاومون من مرارة التاريخ ،

---

* ـ تعبير راج استخدامه بالتعارض مع « البيض الصغار » .

ضمن اتجاهين مختلفين بالطبع ، سوف يتحولون نحو الامبراطورية الاستعمارية كرمز للعظمة الفرنسية . لكن في الوقت ذاته ، وبسبب هزيمة الجيوش الفرنسية ، لم يعد الجزائريون يعترفون بتلك الانظمة ، وهو ما ستترتب عليه نتائج ضخمة .

ساهم الشيوعيون في تلك الصوفية القومية . ويمكن ان نقرأ في **برنامج الحزب الشيوعي الفرنسي** (منشورات رونيسانس ، ١٩٤٤) : « إن الهدف الذي ينبغي بلوغه واضح ، وحدة فرنسا كبرى ، وتمامها من الانتيل الى مدغشقر ، ومن داكار الى الدار البيضاء ، وإلى الهند الصينية واوقيانيا . بلدنا قوة عظمى من اجزاء العالم الخمسة ولا يجد حجة ينبغي لأجلها أن يتوقف عن ذلك لصالح الدول الكبرى ، عن طريق التنازل لها عن سيادته على الاراضي أو على الثروات ، والموافقة إما على انحرافات سياسية او على تنازلات اقتصادية كبيرة جداً . هذه الحجة لا يمكن ان تكون حجة واحدة اقوى » . والشيوعيون الفرنسيون يلمِّحون هنا الى مبادرة اميركية : فلقد كانت الولايات المتحدة اقترحت ، بلسان روزفلت (تموز / يوليو ١٩٤٠) مبدأ تدويل internationalisation المستعمرات الاوروبية أولاً ، ثم المستعمرات الفرنسية وحدها فيما بعد .

بمواجهة هذه النزعة القومية الفرنسية ، التي تجد امتدادها في سياسة الحزب الشيوعي الجزائري ، اطلقت المصالية شعار : « لا ادنى مفاضلة بين الامبرياليات . فالديمقراطية كما الكليانيون يشكلون كتلتين لا تختلفان من حيث روحهما وطريقتهما الامبريالية ..[9] » . إلا أن المصالية وضعت مع ذلك الايديولوجية الديمقراطية في مقام ارفع بكثير من مقام الايديولوجية الكليانية ، وكانت تجد نفسها عملياً أقرب الى الديمقراطية . بيد انها لاحظت أن : « الكتلة الديمقراطية ، التي تنادي باحترامها للحرية ومحبتها للسلام ، تقاتل بشراسة ، وبوسائل لا تقل ادانة عن تلك التي تستخدمها الكتلة الكليانية ، تطلعات الاسلام المتوسطي الى الحرية والعدالة[10] » .وبفضل هذا الخط السياسي ، رفض مصالي شخصياً كل العروض التي قدمتها له حكومة بينان وكل تلك التي قدمتها حكومة هتلر .

لكن الاضطهاد والتنكيل من جانب الادارة الاستعمارية ، اللذين لم يتوقفا مع هزيمة فرنسا ، دفعا بجناح من حزب الشعب الجزائري (ح . ش . ج) ـ وكان قادته في الجزائر محمد طالب والحاج شرشالي ، وفي باريس سي جيلاني وعمار خيضر ـ نحو المانيا التي توقع منها تقديم الوسائل المادية لتفجير انتفاضة . وقد طرد هذا الجناح من **حزب الشعب الجزائري** بمبادرة من مصالي في ايار/ مايو ١٩٣٩ ، ولن يعاد الى الحزب الا عام ١٩٤٣ ، بعد اعترافه باخطائه .

بين **١٩٣٩** و**١٩٤٣** ، أمَّن القيادة السرية لـ **حزب الشعب الجزائري** كل من الدكتور الامين دباغين[11] ، وعبدالله فيلالي[12] ، واحمد بوده[13] ، واحمد مرغنة[14] وخليل[15] . وقد مارسوا نشاطاتهم من ضمن علاقة وثيقة بمصالي الذي كان لا يزال مسجوناً في ميزون كاريه (الحرَّاش في ضاحية الجزائر) . كتب مصالي في مذكراته : « تمكنت شخصياً ، من التدخل ، عبر اشخاص ، والتوصية ، وقيادة مسيرة الحزب وتوجيهه ...[16] » .

في الفترة التي كانت المصالية تعيد فيها لحم قواها ، كانت البورجوازية الجزائرية تخرج من حالة الانتظار ، وتطرح نفسها بحياء كمحاورة لفرنسا داخل تلك المؤسسات الاستعمارية التي شكلتها المفوضيات المالية . وسوف يقدم لها نزول الحلفاء في افريقيا الشمالية (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢) مناسبة ذلك ، فلقد اصبح سلوك فرحات عباس اكثر جسارة بعد اتصاله بممثل اميركا في الجزائر روبرت مورفي . ووفقاً لمحمد ممشاوي[١٧] ، الذي تحادث معه في نهاية نيسان/ ابريل ١٩٤٣ ، بصحبة خليفة بن عمار[١٨] ، واحمد بو منجل[١٩] ، وشوقي مصطفاي[٢٠] ، أعلن فرحات عباس خلال المحادثة : « لدي وعود من جانب الاميركيين . سوف نشكل حكومة » .

من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢ إلى ايار/ مايو ١٩٤٣ ، فقدت السلطة الفرنسية المبادرة في افريقيا الشمالية . لم يكن ممثلها ، الجنرال جيرو ، يمتلك اية حرية مناورة حيال الاميركيين ، وقد بدا السياق مناسباً إذاً للبورجوازية الجزائرية . هكذا ، اطلق فرحات عباس في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٤٣ بيان الشعب الجزائري الذي نادى بدولة جزائرية مرتبطة بفرنسا فيدرالياً . وقد سوّف الجنرال جيرو ثم قبل البيان كـ « قاعدة للاصلاحات القادمة » . وخطت البورجوازية خطوة في اتجاه المصالية وفاوضت لعقد اتفاق معها ، فعرض مصالي على فرحات عباس إتاحة المجال امام التطلعات الشعبية . ووفقاً لمحمد ممشاوي ، ظهرت وجهات نظر مصالي في النظام الداخلي **لأحباب البيان والحرية** ذي السمة الاكثر اجتماعية.وقد كان ثمرة المفاوضات التي تولاها احمد بو منجل مع مندوبين من **حزب الشعب الجزائري** هما حسين عسله[٢١] وحسين مقري[٢٢] ، وتضمن إدانة لأنانية الطبقات القيادية . وفي ٢٦ أيار/ مايو ١٩٤٣ ،اعلن «**النواب**» عن مشروع تأسيس دولة محكومة ذاتياً ، بعد دعوة جمعية تأسيسية سيدة ، ينتخبها كل سكان الجزائر .

لم تكن المصالية تريد أن تكون وريثة للدولة الاستعمارية . وكان على الحكومة القادمة ان تستمد سلطاتها من الشعب السيد الذي يجب احترام الوعد المعطى له .

اصطدم مشروع « النواب » الجزائريين بفيتو الحاكم الجديد ، الجنرال كاترو ، ممثل الجنرال ديغول . كان التصلب الذي ابداه إذ حل القسم الاسلامي من المفوضيّات المالية و فرض على فرحات عباس وعبد القادر صيّاح[٢٣] الاقامة الاجبارية يعكس ميزان قوى جديداً بين الحركة الوطنية الجزائرية والامبريالية الفرنسية ، وقد نجم ذلك بوجه خاص عن تطور الوضع في فرنسا . إن اعادة بناء دولة فرنسية بفضل الدعم الروسي والاميركي كانت تعاكس مشاريع البورجوازية الجزائرية . لقد منح مرسوم ٧ آذار/ مارس ١٩٤٤ المواطنية الفرنسية لحوالى ٦٥ الف شخص ورفع الى الخمسين نسبة الجزائريين في الجمعيات المحلية . واذا كان هذا الفتات المتأخر يشكل تقدماً بالنسبة للماضي ، إلا أنه لم يكن يمس اطلاقاً السيطرة الفرنسية وتفوق المعمرين . وقد انضمت الانتليجنسيا البورجوازية الى الحركة المصالية في رفض مرسوم ٧ آذار / مارس ١٩٤٤ .

أدت سياسة الحوار الى اخفاق ، فقد كانت طريق المساومات مسدودة . كيف الخروج من المأزق ؟ لقد قررت النخبة البورجوازية ، مع سنوات من التأخر ، أن تبحث عن شرعية شعبية

بالمساهمة في تحالف مع **حزب الشعب الجزائري** داخل **احباب البيان والحرية** (أ . ب . ح . ، الحركة التي تأسست في ١٤ آذار/ مارس ١٩٤٤) . ودون إدراك منها ، كانت تسلمّ بذلك مصيرها للقوى الاجتماعية التي لم تكن تنتظر ، عبر الحركة المصالية ، إلا لحظة تدفيعها ثمن أعمالها المشبوهة والملوثة .

لم تحل الحركة المصالية نفسها داخل أ . ب . ح . (احباب البيان والحرية) وميزت نفسها عنها ببرنامجها الذي استعاد برنامج **نجم شمال افريقيا** سابقاً . وسوف يجعل مناضلوها من **احباب البيان والحرية** منظمة جماهيرية .

التحول الاجتماعي والسياسي

خلال الفترة التي أخذت فيها الحركة المصالية المبادرة من منافسيها أدخلت تعديلات مهمة على تكوينها الاجتماعي وتأطيرها وتقنيات المعركة لديها .

لم يعد المهاجرون الجزائريون يشكلون دعامتها الرئيسية . توسعت قاعدة المصالية لتشمل الشرائح الوسيطة (التجارة الصغيرة ، الحرف) والشغيلة المستقلين (مستخدمين ، الخ) ، واصبحت طبيعتها من عناصر اكثر تعدداً ، مزيجاً مستحدثاً لقوى اجتماعية خاصة بمجموع زراعي في طور التبلتر ، ولا يمكن ان يوحده غير مشروع إعادة صهر كاملة للمجتمع . كان العنصر العامي يتفوق على العنصر العمالي .

وتغير تأطيرها جذرياً . فحتى عام ١٩٣٩ ، كانت الهجرة لا تزال مستودع الكادرات . هكذا بعد توقيف القادة الرئيسيين لـ**حزب الشعب الجزائري** عام ١٩٣٧ تسلم قيادة المنظمة ، في البدء ، كحال ارزقي ثم عبدالله فيلالي . لكن في عام ١٩٣٩ ، كان مسعودي ، الامين العام للحزب ، الذي حل محلهما ، تاجراً . ومن ١٩٣٩ الى ١٩٤٤ ، تدفق على صفوف الحركة حاملو ديبلومات ، وطلاب شباب ، ومستخدمون . ولما لم يكن **حزب الشعب الجزائري** يكوِّن كادرات فقد استخدم اولئك الذين كان المجتمع يقدمهم له . كان المثقفون يصلون حاملين معهم تكوينهم الخاص بهم ، وكان تفوقهم الثقافي يدفع بهم الى الطليعة ، وقد ارتفع العديد منهم الى مراكز القيادة على المستويين الاقليمي والوطني . وبالامكان ايراد اسماء اصحاب الشهادات العليا : الدكتور دباغين ، دردور (طبيب اسنان) ، الحاج سعيد الشريف (محام) ، محفوظي (استاذ) ، دماغ العتروس (مترجم) ، معيزة (محام) ، والطلاب بن خدّه ، مصطفاي ، بن مهل ، والتلامذة آيت أحمد ، ولد حموده ، عمر او صديق ، العيمش ، والمستخدمين تمام ، بلو زداد ، الخ . فضلاً عن ذلك ، فمع موت بن باديس عام ١٩٤٠ ، فقدت جمعية العلماء قسماً من نخبة اعضائها في ولايتي وهران وقسنطينة لصالح الحركة المصالية(٢٥) .

هذا الجيل الجديد بالذات ، غير المبني جيداً من الناحيتين الاجتماعية والايديولوجية ، والمفتقد الوحدة الحقيقية ، كان الجيل الذي استغل تحت غطاء **(أحباب البيان والحرية)** رأسمالاً

سياسياً كاملاً راكمه رواد ن . **ش** . أ . (نجم شمال افريقيا) الذين مات عدد منهم في السجون : فكمال ارزقي مات في سجن بربروسه (نيسان/ ابريل ١٩٣٩) ، وحسن نور في المستشفى العسكري بالجزائر (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٣٩) ، ومحمد بلعيد ومحمد مناد وعميروس في سجن برواغيه Berrouaghia في ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، واسماعيل جنادي في بربروسه في نهاية ١٩٤١ وقاسي رابح واسطمبول في بربروسه ومحمد دوار في لامبيز (٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣) ، ومصطفى كرور في السجن العسكري بوهران (١٩٤٣) . وفي غياب برنامج سياسي واضح لعبت سلطة مصالي الادبية دور جامع للشمل . ضمن هذه الشروط تكونت إحدى خصائص السياسة الجزائرية التي سنعثر عليها بعد عام ١٩٦٢ : تشخيص السلطة .

كانت الكادرات الجدد نتاجاً محلياً، ولم تكن لهم خبرة في الطرائق الثورية الحديثة وكانوا يفتقرون الى الانفتاح على العالم الخارجي . ثمة انقطاع بينهم وبين سابقيهم في **نجم شمال افريقيا**.فلقد احدث القمع قطعاً بين الاجيال ، وانطمست في البعيد ذكرى المبادىء التكتيكية المأخوذة من الحركة العمالية . شيء واحد فقط كانت له اهميته : مد الجذور في الشعب ، وجرّه واستنهاضه . عادت الى السطح ممارسات الطرائق الدينية ، وهي اشكال تقليدية من التأطير الشعبي . نجد انفسنا من جديد امام استراتيجية كانت استراتيجية عزيز بن الشيخ الحداد ، احد قادة طريقة الرحمانية التي كانت وراء انتفاضة ١٨٧١ . اعلن المذكور امام المحكمة : « حين تحدث الثورة ، يكون **الجهاد** وسيلة للعمل وقد استخدمتها . . بما اني كنت ثائراً ، كان علي ان استخدم كل الوسائل المفيدة لقضيتي ، لم يكن الجهاد والالقاب التي اتخذتها أو أُعطيتها كأمير المسلمين ، وحامي الدين . . إلا وسائل للتنفيذ تفرضها الظروف[٢٦]».

توقفت المصالية شيئاً فشيئاً عن أن تكون حزباً سياسياً لتصبح ، بفعل طرائقها ، حركة تآمر . تراجع الشرح والتحليل السياسي أمام الحيلة والحُجُب . اصبح الاخفاء عن المناضلين مبدأ ، وراحت السرية تبرر كل شيء . ونفذت هذه الطرائق الى مجمل الحزب واصبحت سارية في العلاقات بين القادة . كانت المسائل الاساسية تسوّى على مستوى اللجنة القيادية . لكن هذا الجسم كان مجموعة من الزمر التي تجمع بينها روابط شخصية اكثر مما هي وحدة في وجهات النظر السياسية . كانت جماعة الجزائر العاصمة هي التي تسيطر .

هذا الجو الجديد الذي يميز وسطاً تسلطياً لم يسمح للحركة المصالية بأن تكون على مستوى متطلبات الساعة . و اصبحت الوطنية الشعبية تزمتاً قومياً ، وحَرَفت إرادةُ جمع اكبر عدد من الجزائريين ، وعدم ترك امتياز الدفاع عن الدين للعلماء ، حَرَفَتْ إيديولوجيتها في اتجاه محافظ . اصبح الدفاع عن قيم المجتمع الجزائري التقليدية بند إيمان .

وبصورة تلقائية ، اتخذ الخط الانتفاضي شكلاً له يدعمه اعتبار وحيد : خرط الشعب في المعركة النهائية قبل نهاية الحرب . وضمن هذا المنظور ، كانت انتفاضة ١٨٧١ هي ايضاً التي اتخذت مثالاً. اعتقد قادة **حزب الشعب الجزائري** انه إذا كانت تلك الانتفاضة قد اخفقت فلأن تمرد

الباشاغا(*) مقراني قد تم بعد نهاية الحرب الفرنسية ـ الالمانية ، لذا كانوا يفكرون بإعلان الاستقلال وتشكيل حكومة جزائرية قبل أي هدنة بين المانيا والحلفاء .

استناداً إلى مصالي ، اجتمع **حزب الشعب الجزائري** و**احباب البيان والحرية** والعلماء في شباط/ فبراير ١٩٤٥ للنظر في امكانيات عقد مؤتمر وطني يهدف الى اعلان استقلال الجزائر . ولهذه الغاية ، ذهب رُسُلٌ لحزب الشعب الجزائري إلى شلاله حيث كان مصالي يقيم تحت الرقابة ، ليستشيروه . وفي مؤتمر آذار/ مارس ، كانت الحركة العامّية تبغي تأكيد ارجحيتها على البورجوازية : جرى وضع البرنامج الاصلي لأحباب البيان والحرية ـ المطالبة بدولة محكومة ذاتياً مرتبطة بفرنسا بعلاقة فدرالية ـ في سلة المهملات لصالح شعارالاستقلال . ينبغي أن تغدو الجزائر دولة منفصلة عن فرنسا ومتحدة ببلدان المغرب الاخرى . وقد اعتبرت غالبية المؤتمرين مصالي « الزعيم الذي لا جدال فيه للشعب الجزائري » .

عرض حسين عسله والامين دباغين على مصالي خطة بموجبها يهرب الى مزرعة في ضواحي صطيف ، المركز القادم لحكومة مؤقتة . وقد وافق مصالي وغادر شلاله في ١٩ نيسان / ابريل ١٩٤٥ ، ماضياً الى ملتقى محدد سلفاً . والغريب انه لم يجد هناك احداً ، وعاد في الرابعة صباحاً الى شلاله التي كان الجيش قد حاصرها[٢٧] . اوقفته الشرطة واستجوبته حول استخدامه لوقته ونقلته الى القليعة EL Goléa قبل أن تحوله الى برازافيل في ٢٣ نيسان / ١٩٤٥ . هل كان « فرار » مصالي عنصراً في خطة انتفاضة لم يقيَّض لها أن توضع موضع التنفيذ ؟ يبدو من المرجح ان الامر كان ارتجالاً يفتقر الى روح المثابرة ، لكن ثمة ما يحيّر امام عدم استخلاص اي درس سياسي من ذلك . والثابت ان التعبئة الشعبية تواصلت ، مما اخاف البورجوازية ، التي تكشّف اتفاقها مع الحركة المصالية عن سرعة عطب . مع بداية نيسان / ابريل ، اطلق المكتب المركزي لأحباب البيان والحرية ، بمبادرة من فرحات عباس ، نداء ينص على « ان **احباب البيان والحرية** لا ينوون الاضطلاع بأية مسؤولية عن الاحداث التي يمكن أن تتسبب بها عناصر مشبوهة . ويدعون المناضلين كي يسلموا المنظمة كل عنصر مثير للاضطراب[٢٨] » .

حاولت البورجوازية ، أن تكبح اندفاع الحركة الشعبية بالضغط على تمثيل **حزب الشعب الجزائري** داخل **احباب البيان والحرية** ، ولما لم توفق في ذلك ، ضاعفت التحذيرات ، ثم سعت لتغطية نفسها بالاستدارة نحو الاشتراكيين والشيوعيين الذين لم تكن خياراتهم تخرج عن الاطار السياسي الفرنسي .

في آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٤٥ ، حدثت القطيعة بين البورجوازية والحركة الشعبية ، وليس في نيسان/ ابريل ١٩٤٦ إبان ولادة **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** (ا . د . ب .

---

* ـ وفقاً للمصطلحات التركية التي كانت سارية في الجزائر قبل ١٨٣٠ واحتفظ بها الفرنسيون : موظف فوق القايد .

ج) . وفي كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٣ ، حين اعاد اصلاحيو **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** (ح . ا . ح . د) تفسير التاريخ لتبرير اتحادهم غير المبدئي مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (ا . د . ب . ج .) ، فسروا هذه القطيعة بسوء تفاهم .

والحال ان التحالف بين العوام والبورجوازيين ما كان يمكن ان يدوم الا اذا وافق **حزب الشعب الجزائري** على السير على خطى البورجوازية وتبني طرائقها. ولم يكن **الحزب** ، بكل روافده ، يفهمه بهذه الطريقة .

في اول ايار/ مايو ١٩٤٥ ، جرى تنظيم مظاهرات جماهيرية على امتداد البلد بأسره ، كان شعاراها الرئيسيان استقلال الجزائر واطلاق سراح مصالي . وقد اطلقت الشرطة النار على المواكب ، في الجزائر ووهران وبجايه ، مما ادى الى سقوط قتلى وجرحى . واوقف قادة **حزب الشعب الجزائري** ، من بينهم مزغنة وعسله (الذي سيفر من المستشفى) . هذا وقد ادى نجاح مظاهرات اول أيار إلى اجتذاب عدد كبير من المنتسبين الجدد إلى **الحزب** ، ولا سيما في ولايات قسنطينة ، والقبايل ، ووهران ، حيث زاد عدد اعضاء الحركة المصالية الضعفين ، لا بل أربعة اضعاف . في سكيكده ، زاد العدد من ٥٠ الى ٢٠٠ ، وفي وهران من ٤٤٦ الى الف (بشهادة رباح كيوان واحمد عباد). وقد ساهم الالتحاق بالشعارات المصالية في اعطاء قادة **حزب الشعب الجزائري** ثقة بذاتهم لا حدود لها .

إن قيادة **الحزب** المدفوعة بضغط قاعدة شابة ودينامية ، منتشية ، عرضت للخطر حركة الجماهير بتركها لها من دون توجيه واضح ودقيق .

وقد أثار الوضع ذعر ممثلي السكان الاوروبيين ، فطالبوا الادارة بقمع الحركة القومية . هنا وهناك ، كانت ميليشيات تعد نفسها . وبدون خط انتفاضي واضح ، دعا **حزب الشعب الجزائري** الى التظاهر في ٨ ايار/ مايو ، يوم الهدنة ، (استسلام المانيا) . وقد ردت منظمات **الحزب** باشكال مختلفة وفقاً للامكنة ، بمواجهة موقف الشرطة المعادي . وتحولت المظاهرات في صطيف وقالمه ، إلى هياج شعبي . واتخذت بعض الاحداث ، التي كان أمكن حصرها لولا تدخل الشرطة غير المتناسب مع حجمها (شرطة الميليشيات الاوروبية وشرطة الجيش الفرنسي) ، منحى خطيراً . أعلن **حزب الشعب الجزائري** . عن مقتل ٠٠٠ ، ٤٥ شخص ، لكن دون ان يحدد مصادره .

امام نتائج المبادرة التي قامت بها لجنة **حزب الشعب القيادية** ، فقدت اللجنة اشرافها ووافقت على طلب مسؤولي ولاية قسنطينة الذين اقترحوا الانتفاضة المعممة . وقد اتخذت القرار جماعة الجزائر العاصمة .

انطلق رسل من الجزائر بمهمة اعطاء الامر إلى المنظمات بالانتقال في ٢٣ أيار/ مايو إلى العمل المسلح . إلا ان الامر لم يُقابل بالحماس في اي من الامكنة . . وفقاً لأحمد عباد

« اجتمعت قيادة وهران الفدرالية طيلة ايام ثلاثة . ويشهد طول الاجتماعات على تردد المسؤولين في الانصياع لتوجيه القيادة المركزية . جرى البحث آنذاك عن مخارج واعذار ، ومن ذلك طلبُ مبلغ ١٠٠ الف فرنك تُترك لعائلات المسؤولين بحيث تتدبر بهـا امورهـا . ورغـم تحفظـات فدرالية وهران ، فقد اوصلت التوجيه الى المناضلين . لكن الجماهير لم تستجب[٢٩] »

قبل ٢٣ أيار/ مايو بقليل ، تذرع اعضاء في القيادة ، من بينهم عبدون وشوقي مصطفاي ، بأن الادارة الاستعمارية مطّلعة على المشروع ، وعادوا عن قرار اللجنة القيادية . وقد وصل الأمر المضاد متاخراً جداً الى دليس وتيغزرت وسعيده وشرشال حيث حدثت عمليات تخريب ، تبعتها اعتقالات .

لم تكن إعادة النظر بالنظام الاستعماري ، عن طريق الكفاح المسلح ،قد أصبحت ناضجة بعد . لكن ليس هنا ما هو اهم . إن الدرس السياسي للاسبوع الدامي من ايار/ مايو ١٩٤٥ يكمن في كونه يكشف لنا اتجاهات نحو العمـل في المجتمـع الجزائـري ، وتحـولات على صعيد طليعته ، الممثلة **بحزب الشعب الجزائري**،بذلك على وجه الخصوص ، يشكل استباقاً مدهشاً لما ستكون ثورة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ . « سوف يحكم المعسكران على الموقف الذي تبنته مختلف العناصر السياسية ، في تلك الفترة المأساوية ، كحجر زاوية ينبىء بموقفها اللاحق في وضع اكثر فأكثر تقاطباً[٣١] » .

لم تصمد فكرة مجتمع متعدد الأعراق امام التجربة . وقد توسعت الهوة بين الشعب الجزائري والاقلية الاوروبية الى درجة أنها اصبحت مستحيلة الردم .

كانت الهياجات الشعبية من عمل الفلاحين وعاميي المدن . اعطتها هاتان القوتان طابعاً شديد السخط ومهتزاً . فقد كان الاصل الاجتماعي لمفجِّريها يملي عليهم أشكال نضالهم . فالفلاحون يعتقدون بفضائل الانتفاضة الجماهيرية ، بينما تعتقد البروليتاريا الرثة للمدن بفضائل الارهاب .

رغم جبن القادة ، قاوم **حزب الشعب الجزائري** الهزة . كانت المنشـورات والكتابـات على الجدران ، على امتداد البلد بأسره ، تدعو الى تحرير المسجونين السياسيين . لكن الوحدة بـين العامة والبورجوازيين قد ولت ، حتى وإن كانت ردود فعل متشابهة حيال الانتخابات للمجلس العام تحجب الشقاق مؤقتاً . حتى ٩ آذار/ مارس ، تاريخ التصويت على قانون العفو من جانب البرلمان الفرنسي ، قاطع الطرفان الانتخابات معاً . ولكن طرقهما اختلفت بعد ذلك التاريخ . انشأ فرحات عباس في نيسان/ ابريل ١٩٤٦ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (ا . د . ب . ج .) ، مستنداً إلى إرث **احباب البيان والحرية** ، وقرر المشـاركة في الانتخابـات التشريعية في حزيران/ يونيو . كانت البورجوازية تريد أن تتكلم باسمها الخاص بها ، وكان لها مذاك حزبها .

استمرت الحركة المصالية في مقاطعة الانتخابات ، واتهمت حلفاءها القدامى بادارة ظهرهـم

لمؤتمر احباب **البيان والحرية** في آذار/ مارس **١٩٤٥** وبخيانة الاسلام . كان قادتها يعتبرون أن الشرط الوحيد للثورة هو تنظيم جيد للمؤامرة ، وكان على **حزب الشعب الجزائري** ان يبقى إذاً في السرية .

٢
عصر المساجلات :
جماعتان
وحَكَمٌ واحد ، هو مصالي
(١٩٤٦ - ١٩٤٨)

حين عاد مصالي إلى الجزائر في تشرين الاول/ اوكتوبر **١٩٤٦** ، وجد حركة تجعل من رفضها للعمل الشرعي قانون ايمانها . وسوف يقف في وجه ذلك ويقنع اللجنة المركزية[1] ، التي استعاد القادة المعفي عنهم في آذار/ مارس **١٩٤٦** مكانهم فيها ، بالتراجع عن مقاطعة الانتخابات . وقد اسس **الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية** (ح . ا . ح . د .) للتمكن من تقديم مرشحين للانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/ نوفمبر **١٩٤٦** ، رغم حظر **حزب الشعب الجزائري** .

في ولايتي قسنطينة والقبايل ، وهما منطقتان تأثرتا كثيراً بأحداث ايار/ مايو **١٩٤٥** ، قدرت المنظمات المحلية ان المناضلين الذين ذهبوا بعيداً في إدانتهم مشاركة **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ، في الانتخابات لم يكونوا معدين لانعطافة بتلك الفظاظة . وقد اشارت ، بالاضافة لذلك ، الى سبب آخر ، هو أن **حزب الشعب الجزائري** قد مَحْوَر نضاله ضد خصومه السياسيين حول موضوعات دينية . ألم يكن التراجع عن موقف معاد للانتخابات ، بالتقهقر إلى الوراء ، يعطي الحق aposteriori * للعلمانيين الذين أخذوا على الحزب استخدامه الدين لاهداف سياسية ، وللعلماء الذين اتهموه بـ « تلطيخ الاسلام عن طريق جعله تجارة »[2]؟ وقد اشترط المعارضون عقد مؤتمر ، مقابل دعمهم المؤقت لخط القيادة ، فعمدت هذه الاخيرة للدعوة الى كونفرنس على المستوى الوطني ، بهدف نزع فتيل انتقاداتهم . هل اتخذت هذا الموقف لتحاشي

---

* - أي بَعْدِيّاً (م) .

تغيير الهيئات القيادية والعودة الى خط مناهض للانتخابات ؟ يمكن افتراض ذلك حين نعلم أن المعارضة كانت مسيطرة في الحزب ، وكانت تشرف على لجنة التنظيم وتضم الفروع الاهم من حيث عدد اعضائها ، فروع شمال قسنطينة والقبايل ، لأن فروع الشرق والغرب الجزائريين لن تأخذ زخمها الا انطلاقاً من ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ .

مهما يكن ، فإن قرار استبدال مؤتمر بكونفرنس كان يحد من حجم الاجتماع المتوقع لأنه ليس للكونفرنس ما للمؤتمر من سلطات ، ولأن منظميه كانوا قادرين على الحد من عدد المشتركين. هذا الحساب كان له بعض الحظ في النجاح لو أن اللجنة القيادية كانت متجانسة . لكن داخل هذه المرتبة كانت تتعايش جماعتان متخاصمتان ، لكل منهما مناطق نفوذها . وكانت زعامتهما مرتكزة على العامل الشخصي اكثر مما على خط سياسي واضح ، وهو ما يفسر سرعة عطبهما . كانت الجماعتان ـ القريبتان اجتماعياً الواحدة من الاخرى ـ نتاج طرق تاريخية مختلفة ، وقد قادتا الحزب معاً من ١٩٤٣ الى ١٩٤٦ . إن تاريخهما هو الذي يكشف لنا اصل خلافاتهما .

كان يقود الجماعة الاولى حسين عسله . هذه الجماعة ، المعروفة باسم « مجموعة الجزائر العاصمة » ، كانت تحتكر التأثير على الجزائر ـ القصبة وتقيم علاقات متينة مع عالم التجارة . وقد حاولت ضمان الحماية عن طريق كسب عطف مصالي ، وبوجه خاص حسين الأحول . ونجد في هذه المجموعة كلاً من محمد طالب[٢] ، والحاج شرشالي[٣] ، وعبدون ، وحمزه[٤] ، الخ . وكان شوقي مصطفاي يحبذ هذه المجموعة التي اصطدم اعضاؤها جميعاً ، لاسباب مختلفة، بالدكتور الامين دباغين . أما حسين عسله ، عضو قيادة **حزب الشعب الجزائري** ، المعروف بأنه من أنصار الوحدة البورجوازية ، فكان رجل مساومة ، وكانت علاقاته الجيدة بفرحات عباس تثير شبهات حول مواقفه وتضعه في مواجهة دباغين . ولم يوافق محمد طالب ، إلا بعد الكثير من التحايلات ، على ان يسلم الدكتور الامين دباغين ادوات الطباعة التي كانت بحوزته . وكان انصاره هددوا خلال الحرب بالموت، بودة المسؤول عن لجنة التنظيم والقريب الى دباغين .وقد أحال الحاج شرشالي الأمين دباغين الى المجلس التأديبي بتهمة التسبب بأحداث صطيف ، وكانت كل محاجته تستند الى مصادفة وجود دباغين في صطيف اثناء وقوع تلك الاحداث . ولما كان من بين الذين دعوا لتوسيع الانتفاضة آتى الحظ خصومه فأكدوا انه كان يسعى ليلقي على آخرين المسؤوليات التي يتحملها هو ، اذ طرح شعاراً مغامراً . وقد كان شوقي مصطفاي ، هو الاخر ، عضواً في المجلس التأديبي الذي استمع الى دباغين بصدد احداث ايار/ مايو في صطيف .

اما الجماعة الثانية فكان يقودها الامين دباغين ، وتضم فيمن تضم احمد بوده ،وعبد الله فيلالي ومسعود بو قادوم[٥] . هذه الجماعة ، التي كانت لها السيطرة في لجنة التنظيم ، كانت مركز السلطة الحقيقي . وكان نفوذها قوياً جداً في ولاية قسنطينة ، والقبايل ، والجزائر ـ بلكور ، ووهران . وكانت هذه الجماعة هي الاكثر جذرية ، تستمد سلطتها من اخلاصها للتوجه الذي اتخذه الحزب عام ١٩٣٩ ، لكن قائدها كان يعتبر أن مصالي قد انتهى وأن على الجيل الجديد أن يأخذ بيده زمام

حزب الشعب الجزائري . وهذا تفسير تلاقيه مع مثقفي القبايل الشباب الذين اختاروا الاصطفاف خلف « رجل مثقف » .

بين هاتين الجماعتين ، اللتين كانتا مجمعتين، حتى ٨ ايار/ مايو ١٩٤٥ ، على مسألة الانتفاضة ، كان مصالي الحاج وحسين الاحول[٦] وابراهيم معيزة[٧] يحتلون موقعاً خاصاً . فهم لم يدخلوا في الخلافات التي مزقتها ذاك ، وكانوا يرون ان الحزب معرض للخطر ، وانه ينبغي لجم الخلافات فوراً واخضاع كل شيء للوحدة ، من أجل مواجهة الحزب الشيوعي الجزائري ، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، والعلماء ، الذين كانوا يريدون الاستفادة من احداث ايار/ مايو وإفقاد طريق الثورة المسلحة حظوتها .

من بعض الوجوه ، يذكِّر وضع **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** بوضع **نجم شمال افريقيا** و**حزب الشعب الجزائري في ١٩٣٦ - ١٩٣٧** . فالبورجوازيون والشيوعيون كانوا يتحالفون لعزل **حزب الشعب الجزائري** ، وبدعم من الحزب الاشتراكي الفرنسي و**الحزب الشيوعي الفرنسي** ، الحاكمين في فرنسا ، كانوا يريدون ترتيب اطار السيطرة الاستعمارية وادخال الجزائر في الاتحاد الفرنسي . لكن المقارنة تقف عند هذا الحد . فلقد تعزز وضع الحركة القومية العامية ، التي جرَّت الشبيبة الى مواقعها بشكل كثيف . منذ تلك الفترة ، كان الاهتمام بوضع حد للخصومات الداخلية يدفع مصالي والاحول إلى ارض متحركة . فبمواجهة خصوم المسار الجديد ، فرضا تبنّي مبدأ التضامن الجماعي بين اعضاء اللجنة القيادية واللجنة المركزية ، وهكذا جرى تحاشي المعركة السياسية ، واصبح أي توضيح بصدد العلاقة بين الاستراتيجية واشكال النضال امراً مستحيلاً .

كونفرنس الكادرات

انعقد كونفرس الكادرات في بوزريعة Bouzareah بضواحي الجزائر ، في تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٤٦ . دافع مصالي والأحول ومعيزة عن المشاركة في الانتخابات ، أما خصومهم عمر او صديق[٨] ، والطيب بولحروف[٩] ، وعمار ولد حموده[١٠] ، فدعوا الى السرية الكاملة وللاعداد الفوري للكفاح المسلح . أبرز مصالي ضرورة الدمج بين النضال الشرعي والنضال غير الشرعي وعدم ترك المجال متاحاً امام الخصم اذا كان المراد تهيئة الشعب لمواجهة . واذ كان مصالي مهتماً بالحصول على تأييد معارضيه اشار الى نصيحة عزام باشا ، الامين العام للجامعة العربية : « إن مشكلتكم غير معروفة . عرِّفوا بها اذا اردتم ان تخرجوا من الحوار الثنائي مع فرنسا وتدويلها . دعوا الرأي العام العالمي يقف الى جانبكم . » وقد اعتبر بناي واعلي[١١] ، الذي لم يكن يشعر بأي تعاطف مع الجامعة العربية ، ان تدخل عزام باشا غير مقبول ، وفي بعض الاوساط بدأ يجري الكلام على الجامعة العربية مرفقاً بالضحك . كانت عروبة مصالي تغذي عداء خصومه في القبايل ، وفكرة جزائر جزائرية تلوح في الافق . وقد بقي الدكتور الامين دباغين صامتاً ، ففسر

خصوم الانتخابات صمته على انه رفض للمسار الجديد .

انتهى الكونفرنس دون ان ينجح أنصار العمل المباشر في جعل الاخرين يتبنون مشاريعهم . وقد نجم عن ذلك انزعاج أصاب القبايل والجزائر - بلكور ، وكان هناك احساس بضغط شديد من جانب المعارضين داخل **حزب الشعب الجزائري** السري ، ادى الى خلق لجنة رقابة من بين اعضائها محيي الدين (بلكور) وجمعة (تيزي - اوزو) ، وبناي واعلي (جماعة صحاريج Saharidj) ، طالبت بالدعوة الى مؤتمر وجعلت من مهمتها الاعداد له ضمن هدف واضح : إحداث تغييرات في الهيئات القيادية . لم يكن في وسع اللجنة القيادية ان تقف في وجه ذلك : فإبطال بعض لوائح **حركة انتصار الحريات الديمقراطية**[12] في الجزائر ووهران في الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٦ ، والتزوير الانتخابي أعطيا قدراً اكبر من قابلية التصديق لأنصار الكفاح المسلح .

مؤتمر شباط/ فبراير ١٩٤٧

انعقد المؤتمر في ١٥ شباط/ فبراير ١٩٤٧ ، في بوزريعة اولاً ، ثم في بلكور . ووفقاً لما ذكره عمر أو صديق ، كان هنالك ٥٥ مؤتمراً ، يمثل عشرون منهم ولايات وهران،الجزائر وقسنطينة والقبايل ، بينما يتألف الباقون من اعضاء في الجهاز .

جعل مؤسسو **جبهة التحرير الوطني** من مؤتمر شباط/ فبراير ١٩٤٧ حدثاً كبيراً . أما مصالي فلم يكن يرى هذا الرأي ، ولقد كتب : « . . تم هذا المؤتمر . . . في جو من الحذر وتصفية الحسابات . لم تجْرِ دراسة جدية لأي من المشاكل والاحداث السابقة ، وكان الأمر يتعلق بالاحرى بدسائس وصراعات اجنحة وسباق الى السلطة . كان الخروج من السرية لبدء الكفاح على المستوى الشرعي يتطلب تحليلاً جدياً الى ابعد الحدود ، وصريحاً وأميناً ، لأن وسائل الكفاح وطرق العمل لم تعد هي ذاتها التي كانت سابقاً . لكن هذا المؤتمر اهتم بأمور أخرى . كان مسرحاً للكثير من الديماغوجيّة ، والادعاء الفارغ ، واليسارية الحمقاء ، حيث لم يكن من مجال للدراسة الموضوعية لخطة عمل تتناسب مع الفترة من الكفاح التي كنا قد بدأناها بمشاركتنا في الانتخابات[13] . » .

بعد مضي ٣٠ عاماً على هذا المؤتمر ، تسمح الشهادات التي ادلى بها الذين شاركوا فيه باعادة تكوين صورة عن خطوط سير فردية أو احتكاكات بين القادة . لكن هذه الاحتكاكات التي تعطي للجدال طابعاً مفككاً تكشف آراء الافراد والجماعات .

لم يشارك مصالي في المساجلات ، وقد برر فيما بعد هذا التكتيك الترقبي بالعبارات التالية : « لما كنت قد بقيت بعيداً عن الحزب طيلة عشر سنوات ، ولم أكن اعرف معظم القادة ، ووجدت نفسي معزولاً عن كل شيء تقريباً ، فقد اضطررت للقبول بالامحّاء ، تواضعاً وبفعل المزاج (. .) كنت اكرس جهدي للتعرف بشكل افضل الى القياديين ، والى المشكلات السياسية

وحياة الحزب ، قبل اصدار حكم نهائي وموضوعي[14] . » كانت المصادر العميقة للمساجلات بين الجماعات تكمن في خلافاتها السياسية ، وكان تقويمها للوضع ، ولميزان القوى مع الامبريالية ، ولطرق الثورة الوطنية ، يختلف اختلافاً جذرياً .

وفقاً لآيت أحمد[15] ، كان يوجد في الجزائر آنذاك وضع ثوري : « عام ١٩٤٥ ، كانت القيادة تريد الثورة المسلحة ، لكن لم تكن لديها اي فكرة عما يجب فعله . كان البعض يفكرون في انتفاضة من نوع تلك التي تمت عام ١٨٧١ ، ويفكر آخرون في الارهاب . وهذه أفكار عفا عليها الزمن . كان الحزب بحاجة لذراع عسكرية ، لأنه كان من قبيل الانخداع الاعتقاد بأننا قد نحصل على الاستقلال على مراحل[16] » . وكان آيت احمد يرى ايضاً أنه إذا لم يكن **حزب الشعب الجزائري** يريد ان يجد نفسه مجدداً في وضع عام ١٩٤٥ ، عليه ان ينشىء هيئة اركان للثورة وشبكة زمر مسلحة تبدأ العمل بناء على امر اللجنة القيادية . ضمن هذا المنظور ، لم يكن يمكن ايلاء الثقة إلى من يحنّون للاتحاد مع البورجوازية ، أي لجماعة الجزائر ، ولا الى أنصار المشاركة في الانتخابات .

أما مصالي فكان يريد ، من جهته ، ان يكسب الشعب ، ويبعده عن التأثير الاصلاحي ، ويعتقد ان المجابهة المسلحة مع فرنسا محتومة : « الاستقلال يؤخذ عنوة ، ولا يعطى » ، لكنه كان يرى ان خلق منظمة شبه عسكرية أمر سابق لأوانه . ولقد فضل المؤرخون لمصالي ، ومصالي ذاته ، ادخال بعض اللمسات على الماضي وتنميقه للحفاظ على صورة القائد الكبير ، والايهام بأنه ايد منذ البدء خلق المنظمة الخاصة (١٩٤٧) ، عن قناعة . لكن ليس صحيحاً ان مصالي اعتقد عام ١٩٤٧ بضرورة اعتماد الطريق العسكري بسرعة . إن موقفه ، الاكثر حذراً والأكثر تنويعاً ، كان يستجيب اكثر لمتطلبات اللحظة الراهنة وامكاناتها[17] . كان مصالي يريد ان يبعد حزبه عن طريق التآمر ، خشية ان يؤدي نقص الخبرة لدى الكادارت الشابة و ميلها المفرط للنشاطية ، إلى افساد تطور الحركة وتسليمها ، دون قدرة على الدفاع ، للقمع الاستعماري .

في حين كانت محاجّة النشاطيين تتبلور على اساس ما تلا ٨ أيار/ مايو ١٩٤٥ ، اي الامر بالانتفاض في ٢٢ أيار/ مايو ثم الغائه في ٢٣ منه ، فإن مصالي ، الذي دافع عن مواقفه الاحول ومصطفاي ، اعتبر أن الجزائر اخطأت تحررها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢ . رأى ان الحركة الشعبية تعرضت للكبح في ذلك التاريخ لعدة اسباب . فبادىء ذي بدء ، يتحمل البورجوازيون والشيوعيون مسؤولية ساحقة في المجرى الذي اتخذته المسألة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية : « لو أنهم لم يساعدوا الادارة الفرنسية عام ١٩٣٦ ، دون قصد منهم . . . فإن ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢ كان سجّل بداية تحرر الجزائر . . ففي ذلك التاريخ ، كانت فرنسا كلها تحت الاحتلال الالماني ، ولم يكن هنالك في الجزائر غير قوات قليلة جداً . لم يؤخر جماعة المؤتمر* عام

* ـ نسبة الى المؤتمر الاسلامي لعام ١٩٣٦ .

١٩٣٦ مسيرة حركة التحرر بسياستهم الدمجية ، وحسب ، بل انهم لم يريدوا ، في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢ ، ان يستفيدوا من تلك الفرصة الرائعة لاعلان استقلال الجزائر ، وتحرير المعتقلين ، وتشكيل حكومة جزائرية للمقاومة[١٨] . إن توافق مضمون هذه الوثيقة مع مواقف مصالي عام ١٩٤٧ ، أكده لنا خصومه كما اكده انصاره . فضلاً عن ذلك ، ووفقاً لمصالي ايضاً ، « كان الحزب الشيوعي الجزائري ، الذي يدعمه النواب الستة الذين لجأوا الى الجزائر ، يكرس جهوده للحرب متخلياً عن القضية الجزائرية. وكان احباب البيان يمضون وقتاً لا ينتهي وهم يجرون محادثات مع البرلمانيين الفرنسيين والموظفين الأعلين لحاكمية الجزائر العامة . لم يكن قادة **حزب الشعب الجزائري** ، السائرون في ذيل احباب البيان ، على مستوى مهمتهم ، ولم ينظموا يوماً مقاومة على مستوى الاحداث ، وتركوا كل الفرص تفوت . . .[١٩] » . واخيراً ، لقد اعتبر مصالي ان مناداة مؤتمر **احباب البيان والحرية** بالاستقلال في آذار/ مارس **١٩٤٥** كانت « عملاً افلاطونياً صرفاً » . فهكذا هدف يتطلب « خطة عمل غير سياسي يمتلك قوة قادرة على بلوغ كل الاهداف . وذلك لم يكن يمكن أن ينجح لأنه كان متأخراً جداً ، فهذه المبادرة كان يجب اتخاذها في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢[٢٠] » .

كانت آراء مصالي حول الوضع في الجزائر في عام ١٩٤٢ مفرطة في التفاؤل ، لكن وجهة نظره بصدد الحاضر لم تكن تفتقر الى الصحة والوضوح . كان **حزب الشعب الجزائري** امام وضع جديد ، فهو الحزب الوحيد الذي نادى بالاستقلال خارج الاتحاد الفرنسي . وكان تشكيل جبهة وطنية مع الحزب الشيوعي الجزائري والعلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مستحيلاً .

وفي فرنسا ، لم يكن استقلال الجزائر يجد صدى بسبب عداء احزاب اليسار . إن انعقاد الجمعية العامة للاستعمار في باريس ، في ٣ آب/ اغسطس ١٩٤٦ ، أثر على قسم كبير من المقاومة الفرنسية (الحركة الجمهورية الشعبية والراديكاليون الاشتراكيون) وحلّ رجال الاستعمار الكبير من خطيئة الفيشية . كان العالم العربي يتتبع القضية القومية بتعاطف ، لكنه لم يكن يقدم غير حلفاء محتملين . وضمن هذه الشروط ، كانت طريق التآمر تقود رأساً الى الاخفاق .

قرارات المؤتمر

انتهى تصادم التكتيكات المختلفة خلال مؤتمر شباط/ فبراير ١٩٤٧ بتسوية حول المسائل الاساسية . كان كل واحد يفكر بأن الهدف الاول هو الحفاظ على وحدة الحزب ، ولو على حساب التوضيح السياسي ، وكانت قرارات المؤتمر تعكس في كل الحقول الاطروحات الرئيسية المتواجهة . كانت الحركة منقسمة على صعيد التنظيم الى فروع ثلاثة : **حزب الشعب الجزائري** ، السري ، و**حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية** الشرعية ، و**المنظمة الخاصة** . كان على **حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية** أن تطور عملاً علنياً لكسب الجماهير والنضال ضد توجه حركات كالحزب الشيوعي الجزائري ، والعلماء ، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ،

معتبرة إصلاحية . وكان على المنظمة الخاصة أن تعد للثورة المسلحة . اما **حزب الشعب الجزائري** ، فكان عليه ان يحول دون غرق **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** في نزعة المشاركة في الانتخابات . كان قد تم الابقاء على مبدأ المشاركة ، لكن كان ينبغي تطبيقه بصورة تقييدية ، بما يخص الانتخابات الى البرلمان الفرنسي . كان على النواب ان يستخدموا نيابتهم لشرح القضية الجزائرية للرأي العام وأن يتجاهلوا مجادلات البرلمان . وسوف يضغط انعدام التماسك في هذه القرارات ، بشكل فريد ، على مصير الحركة . يبقى أنه كان على **حزب الشعب الجزائري** أن يحتفظ بخلايا احتياطية بعيداً عن النشاط الشرعي ، لتدارك كل ضربة يمكن ان تصدر عن السلطات الاستعمارية . وبين تلك المنظمات الثلاث ، اعطيت الأولوية للمنظمة الخاصة . فإذا كان المؤتمرون منقسمين بصدد المشاركة في الانتخابات ، فقد اجمعوا على هذه النقطة ، لأنه لم يكن احد يجرؤ على التعبير علانية عن تحفظاته خشية ان يُنظر إليه كمعتدل .

إن التصويت على مسألة الانتخابات يسمح بقياس ميزان القوى الحقيقي بين المجموعات . كان التوجه الذي دافع عنه مصالي يحوز الأكثرية ، فقد جمع **٢٩** صوتاً من اصل **٥٥** . وبين المدافعين عنه ، علينا أن نميّز قدامى **نجم شمال افريقيا** ، **وحزب الشعب الجزائري** المهتمين بالانضباط والأمن و « مجموعة الجزائر » ، الاكثر تمسكاً بالوحدة الوطنية مع البورجوازية . أما التيار المعادي للانتخابات ، والاكثر توجهاً نحو العمل المباشر فاصطف وراء الأمين دباغين وحاز **٢٤** صوتاً . وقد كان وراءه تحالف ظرفي لم يكن تجانسه سياسياً ، ولا مذهبياً . كان قائده يريد أن يتغلب على مصالي ، لكن من دون أن تتوفر له وسائل ذلك . وكان كل واحد من روافد هذا التيار يميل الى تعميم الاستنتاجات التي يستخلصها من المشكلات النوعية الخاصة بمنطقته . فكادارت ولاية قسنطينة لم يكونوا يفكرون إلا بالانتقام لضحايا ٨ أيار/ مايو ، وكادرات القبايل ، المتعرضون للقمع ولعمل الميليشيات ، خضعوا بالضرورة لتأثير المناضلين الذين بدأوا المقاومة منذ عام ١٩٤٥ . وكانت قوة منظمتهم (قرابة ثلث عدد اعضاء **حزب الشعب الجزائري**) وإلحاق مجموعات جديدة من المقاتلين ، بينهم عدد لا بأس به من الطلاب ، يجعلانهم عرضة لحرق المراحل .

كان انصار الامين دباغين يشاركون مصالي فهمه للتحالفات : إن سيطرة **حزب الشعب الجزائري** في الحركة الوطنية ضرورة تستمد تبريرها من واقع انه الحزب الوحيد الذي يناضل دون تحفظ من اجل الاستقلال . واذا كانوا يعتقدون بحتمية الكفاح المسلح ، فهذا الكفاح يبقى في نظرهم ، مع ذلك ، حكراً على نخبة : كانوا من اتباع نظرية الاقليات الفاعلة والرقابة الدقيقة على السلوك الشعبي . لهذا السبب ، لن يكون التقارب مع مصالي ، الداعي الى علاقة مباشرة بين القائد والجماهير ، سهلاً على الدوام .

ظهرت افكار القادة المبطّنة في معرض اختيار القياديين القادمين ، وقد تواجه دباغين ومصالي بالواسطة . فمندوبو القبايل ، الذين كانوا يتبعون دباغين بسبب وضعه الاجتماعي اكثر مما بسبب

احترامه للديمقراطية ، رفضوا الاقتراح بتكليف مصالي بمهمة تعيين اللجنة المركزية . وسوف يقول مصالي فيما بعد في تقريره الى مؤتمر هورنو في تموز/ يوليو ١٩٥٤ : « خلال ذلك المؤتمر بالذات ، بدأت أدرك أن شخص قائد الحزب لم يكن يعني الشيء الكثير » . وقد عين المؤتمرون آنذاك لجنة للترشيحات مع مصالي ، والامين دباغين ، واحمد بوده ، وحسين الأحول وأحمد مزغنة . وزكى دباغين وحليفه بوده ، اللذان شاركا بلا انقطاع في قيادة **حزب الشعب الجزائري** من **١٩٣٩** إلى **١٩٤٧** ، اسماء انصارهما . اما مصالي والأحول ومزغنه فلم يكونوا يعرفون غير المحاربين القدامى .

وهكذا، جاء التغيير في الهيئات القيادية لصالح دباغين بصورة واضحة. لقد جرت ازاحة قسم من خصومه في « مجموعة الجزائر » ، الا انهم سيعودون فيما بعد الى اللجنة المركزية ، كالسعيد عمراني ، ثم الى المكتب السياسي في ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ ، عبر اختيار الزملاء* الجدد من جماعة مصالي والأحول . كان انصاره اكثريين في اللجنة المركزية ، لكن نفوذهم لم يكن يعبر عن نفسه ايضاً في المكتب السياسي الذي يسيطر على تركيبه الاجتماعي الطابع العامي (مصالي ، الامين دباغين ، حسين الاحول ، احمد بوده ، احمد مزغنه ، حسين آيت أحمد ، محمد بلو زداد ، محمد بن مهل ، ومحمد خيضر) . كان المثقفون ، الذين يصلون اليه ، من اصل شعبي ، اذا استثنينا آيت أحمد الذي يتحدر من عائلة مرابطية كبرى في القبايل .

سلّط مؤتمر شباط/ فبراير **١٩٤٧** الضوء على حداثة **حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية** وانعدام تجربته، وعلى فوضى التكتيكات والافكار . كان اختيار طريقة للاستيلاء على السلطة يسيطر على اعماله ، وقد بقيت المسائل الاساسية لبناء مجتمع جديد والحاجات الملموسة للجماهير دون بحث . كان على المناضلين ان يكتفوا إذاً بالعموميات والرموز . واذ كان **حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية** مكان لقاء تتحالف فيه وتتعارض قوى لا تجمع فيما بينها غير ارادة القطع مع الحاضر ، فهو لم يضع حتى أسساً وأصولاً ينظم بها حياته الداخلية . كان المكتب السياسي واللجنة المركزية مركز المواجهات الحاسمة ، وكان اعضاؤهما قضاة ومتقاضين في آن معاً . لم يكن ثمة حقوق حقيقية لغير بيروقراطية الحزب ، اما المناضلون فكانوا محض منفذين ، ولم يكن حل الصراعات المحتملة بين القادة يتوقف عليهم . كان الطابع الملتبس لقرارات المؤتمر والتنافس بين مصالي ودباغين ينذران بالعواصف القادمة .

كان الوضع السياسي يشجع تلك العواصف، بعد أن تبنّى البرلمان الفرنسي في ايلول/ سبتمبر قانوناً ينظم وضع الجزائر . اصبح القانون يعتبر الجزائر مذاك مجموعة محافظات او مقاطعات

---

* ـ تعريب Cooptation ، او عملية اختيار اعضاء هيئة ما ، الاضافيين ، ليس عن طريق الانتخاب من تحت، بل تعيينهم من جانب الاعضاء الاصليين في هذه الهيئة (م) .

(départements) تتمتع بالشخصية المدنية والمالية ويعطي السلطة التنفيذية لحاكم فرنسي عام يساعده مجلس حاكمية والسلطة التشريعية للجمعية الوطنية . جرى تحويل الجمعية المالية الى جمعية جزائرية مكونة من ٦٠ مندوباً اوروبياً (الهيئة الاولى) و٦٠ جزائرياً (الهيئة الثانية) ، وكانت قراراته تخضع للمصادقة وتتخذ بأكثرية الثلثين . وقد نص قانون الجزائر على الغاء الكومونات المختلطة ، واستقلال العبادة الاسلامية ، والتعليم باللغة العربية على كل المستويات ، وحق الجزائريين في التصويت. الا انه اخضع هذه البنود لقرارات الجمعية الجزائرية التي لن تقيم لها يوماً اي وزن .

انطلاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية وولادة المنظمة الخاصة

غداة المؤتمر ، حددت قيادة **حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحرية الديمقراطية** لنفسها هدفين : الاعداد لانتخابات تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٤٧ البلدية ، وتوزيع قوى الحركة بين **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** والمنظمة الخاصة . وقد قلب هذا البرنامج في الواقع ترتيب الاولويات كما قرره المؤتمر . حتى قبل بدء تقسيم الاعضاء بين مختلف فروع الحركة ، احتكر الجناح الشرعي الغالبية الساحقة من الكوادر والمناضلين المعروفين لملء المجالس البلدية .

خلال الحملة الانتخابية ، قرر **حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية** تعميم شعار الاستقلال وراح يقاتل على جبهتين : ضد الاستعمار وضد خصومه البورجوازيين والشيوعيين . جرت الافادة من الانتخابات لاطلاق حملة واسعة في الدوارات والقرى . تشكلت فروع قوية جداً في ولاية في وهران : في نيمور ومارنيه ، وفي الشرق الجزائري : في سوق - اهراس ، وقالمه ، وتبسه ، وعريس . وقد شكلت انتخابات تشرين الأول/ اوكتوبر ١٩٤٧ استفتاء لصالح **حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، وجعلت منه الحزب الاول في الجزائر . وقضى فشل المشاريع الفدرالية للحزب الشيوعي الجزائري والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على كل خطوة للاعتقاد بتطور تدريجي . وصادفت هبة شعبية لا سابق لها على الشعار المركزي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (ح.ا.ح.د) : « ضد كل نظام قانوني ، جمعية دستورية جزائرية سيدة » وخرج جمهور الحزب من الحملة وقد ازداد عدده وتضخم . وزادت حدة تقاطب الحياة السياسية الجزائرية : النزعة القومية الشعبية من الجانب الجزائري ، والتطرف الكولونيالي من الجانب الاوروبي . وظهرت استحالة ايجاد حل للمشكلة الجزائرية في اطار قانوني .

كانت تقود **حزب الشعب الجزائري** وحركة **انتصار الحريات الديمقراطية** و**المنظمة الخاصة** ، نظرياً ، وتنسق بينها اللجنة المركزية ذاتها والمكتب السياسي ذاته . كان احمد بوده مسؤولاً عن **الحزب** واحمد مزغنه مسؤولاً عن **الحركة** ، ومحمد بلوزداد عن المنظمة الخاصة . الا ان الواقع يبين شكلية هذا المخطط ، فحزب الشعب الجزائري ذوى واضمحل بسرعة ، إذ كان يتجاذب

مناضليه كل من **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** والمنظمة الخاصة . كان الفرع الشرعي في وضع افضل من وضع المنظمة الخاصة في السباق لأجل وراثة **الحزب**. فأولاً، لقد استفاد من جهود القادة الاكثر نفوذاً ، كمصالي الحاج وحسين الاحول ، ثم ان « جماعة الجزائر » التي أزاحها المؤتمر ، حولت اليه كل قواها . واخيراً ، فإن العمل العلني قوّى **الحركة** فتدفق عليها منتسبون من الشرائح الوسيطة سعياً وراء إطار يسهل ترقيهم الاجتماعي .

لم تتنظم المنظمة الخاصة الا ابتداء من ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ . لقد رأينا أن المؤتمر اعطاها الاولوية ، لكن قراراته بقيت حبراً على ورق .

ففي الواقع ، كانت المسائل التنظيمية تحسم بين الاتجاهات اكثر مما تفعل الجدالات السياسية . إن قادة المنظمة الخاصة ، المحرومين من الوسائل ، والمحكوم عليهم بالغُفلية ، لم ينظروا دون انزعاج إلى زملائهم في **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** وهم يتركون انفسهم يحاطون بحشد من الوصوليين الذين يبحثون عن النجاح . وهكذا فإن **الحركة والمنظمة الخاصة** ، المتكاملتين نظرياً ، بدتا ، تدريجياً ، متنافستين . اصبحت **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** هي « الحزب » بينما لم تكن **المنظمة الخاصة** غير جهاز في وضع التكوّن يعاني من خشية بعض اعضاء المكتب السياسي ان يتحول إلى اداة بين يدي الامين دباغين .

خلق هذا الوضع احتكاكات مستمرة بين حاملي رايات كل من المنظمتين ، ولا سيما على ثلاث نقاط : التسلح ، التجنيد ، والفصل بين الحركة والمنظمة الخاصة .

انطرحت مسألة التسلح على المكتب السياسي منذ شهر آذار/ مارس ١٩٤٧ . كان هناك اتفاق على أن حلها ينبغي البحث عنه لدى الأحزاب المعادية للاستعمار ، والبلدان العربية والحكومات المهتمة بمعركة تحرير الجزائر . اعطيت التعليمات بهذا الصدد الى جميع النواب وبخاصة الى الامين دباغين ، المسؤول عن الشؤون الخارجية ، كي يبحثوا عن مصادر للتزود بالسلاح . الا ان ذلك بقي دون نتائج . فلقد وجدت هيئة الاركان الوسائل ، لكن المال كان غير موجود . كانت الموازنة المخصصة للمنظمة الخاصة ١٠٠ ألف فرنك قديم شهرياً[٢١] . ومن أصل هذه المئة الف فرنك ، كانت تدفع مخصصات قادة المناطق ، اي ٦٠٠٠ فرنك قديم للمتفرغ الواحد حتى كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٨ . لم يكن النقد المتداول لدى **المنظمة الخاصة** يتجاوز ٣ الى ٤ آلاف فرنك قديم ، وهذه الارقام تشهد على افتقار **حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية** الى الامكانات . ورغم هذه الصعوبات ، حصلت **المنظمة الخاصة** على دفعة اولى من ٣٠٠ قطعة سلاح من ليبيا[٢٢] . وجرى شراء دفعة ثانية من السلاح بفضل جمع للتبرعات قام به بناي واعلي من دون علم الحزب . وكانت تضم ٢٠ رشاشاً ، و٣٠ مسدس كولت ، وخمس بنادق حربية ، وصندوقين من القنابل الهجومية . وتم شراء اسلحة اخرى بأعداد قليلة من اسواق متخصصة بهذا التهريب ، وسوف تستخدم هذه الاسلحة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ .

وبما يخص التجنيد ، اصطدمت **المنظمة الخاصة** بمقاومة جهاز حزب الشعب الجزائري في الجزائر العاصمة وبعمل القادة المعادين للامين دباغين . في نهاية ١٩٤٧ ، كلف احمد بودة آيت احمد باعادة تنظيم مدينة الجزائر . وقد حل هذا الاخير هيئة خاصة بالعاصمة ، هي « اللجنة المركزية للشباب » ، التي كان ينتمي اليها مراد ديدوش[٢٣] ، ودمج بالمنظمة الخاصة الاعداد الضرورية لتكوين سبع مفارز ، غطت بلكور ، وورويسو ، ولا رودوت ، وكلو ـ سالامبييه ، ومنطقة القصبة بالجزائر ، وباب الواد ، وسانت اوجين ، والمرتفعات : البيار ، البوزريعة. وقد جرى تفسير هذه العملية على انها محاولة لتدمير جهاز من اجل انشاء جهاز آخر يلائم الأمين دباغين . وكان حل « اللجنة المركزية للشباب » مدار نقاشات مكثفة وحادة في المكتب السياسي .

وفي الاخير ، فإن مسألة الفصل أبرزها نزاع آخر . فخلال جولة تفتيش على ولاية قسنطينة ، قرر آيت احمد وبوضياف ان يحوّلا الى الخرُّوش الديناميت المخزّن في القُل . وكان على سويداني بو جمعة[٢٤] ان يؤمن نقله . وقد اعترض سبيله رجال الدرك على مقربة من الخروش ، فتمكن من الهرب ، لكن تم توقيف رفيقيه ، وأحدهما بن يونس ، عضو في مجلس بلدية القل ، عن **حركة الحريات الديمقراطية** . لذا فسوف يأخذ بن مزغنة في المكتب السياسي على آيت أحمد توريطه منتخباً في مغامرات ،وإحراج الحركة في نظر الشرعية . وقد احتمى آيت أحمد وراء الأولوية التي اعطاها المؤتمر للمنظمة الخاصة : « لو أنكم اعطيتمونا الاعداد التي طلبناها ، لما كنا جندنا احد المنتخبين » . ولنُشرْ الى انه إذا حصل أن كان قادة **المنظمة الخاصة** يغرون مناضلين في الفرع الشرعي بتركه ، فالعكس كان يحصل أيضاً .

عشية انتخاب الجمعية الجزائرية في نيسان/ ابريل ١٩٤٨ ، كانت هيئة اركان **المنظمة الخاصة** قد اوصت اعضاء هذه المنظمة باتخاذ عدة تدابير حيطة : عدم المشاركة في الحملة الانتخابية بأي شكل من الاشكال ، عدم القبول بمهمات يوم التصويت كمندوبين ، أو جامعي اصوات أو أعضاء في لجنة الانضباط الخاصة **بحركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، تحاشي ترك الوثائق في امكنة حيث قد تؤدي حملات تفتيش محتملة الى سقوطها بين يدي الشرطة . هذه التوصيات ليس فقطلم يتم احترامها ، بل جرى كذلك ترشيح عضوين في هيئة اركان **المنظمة الخاصة** ، هما احمد بن بلا وعمار ولد حمودة ، الاول في مغنية والثاني في عين الحمّام . فندد آيت احمد عندئذ ، في المكتب السياسي بـ « نزعة انتخابية تبذل كل ما في وسعها للنجاح وتجعل من نفسها منظوراً للعمل » .

انسداد الطريق الانتخابي ونتائجه

أدان المعمّرون بالاجماع قانون ٢٠ ايلول/ سبتمبر ١٩٤٧ الذي انشأ الجمعية الجزائرية . وقد عبر عن اهتماماتهم نائب الجزائر ، جاك شوفالييه ، في سلسلة من المقالات في ليكو دالجه l'Echo d'Alger : « في اليوم الذي يقوم فيه داخل الجمعية تحالف منبثق من الاقتراع العام بتبني مشروع قرار ذي اتجاه انفصالي ، فإن المسألة ، المستغلة حتماً على الصعيد الدولي ، تتخذ وجهاً خارق

الخطورة (. .) في هذه المرة ، يصبح المجال مفتوحاً أمام المغامرة[٢٥] » . يجب إذاً تحاشي قيام ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية « بتحويل انفسهم الى المؤسسين الدستوريين لجمهورية وهمية » . كيف ذلك ؟ اولاً بالحصول على الاكثرية في الجمعية الجزائرية ، ثم بتبديل الحاكم العام ـ المعتبر ليبرالياً للغاية . « أمضوا في سبيلكم » ، هكذا كتبت جريدة ليكو داجيه، في رسالة مفتوحة موجهة الى إيف شاتينيو . واخيراً ببدء المعركة ضد الحزب الشيوعي الجزائري[٢٦] ، لاخراجه من المواقع التي كسبها في هيئة الناخبين الاوروبيين غداة تحرير فرنسا ، وضمان هيمنة المعمرين فيها من جديد .

إن الحرية التي تعامل بها الحاكم العام الجديد ، إدمون نيجلان ـ وهو من قادة الحزب الاشتراكي الفرنسي S.F.I.O ـ مع نظام الاقتراع العام في انتخابات ٤ نيسان/ ابريل ١٩٤٨ ، كانت على مستوى آمال المعمّرين . ولقد فقد الشيوعيون مواقعهم في الهيئة الانتخابية الاوروبية ، إلا في سيدي بلعباس . اما في الهيئة الاسلامية ، فقد جرى تزوير الانتخابات على مستوى واسع .

شكلت الفظاظة التي انهال بها القمع على **حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية** وعلى الأهالي[٢٧] صدمة قاسية بشكل خاص بالنسبة للمناضلين . جاءت الحملة الانتخابية مكلفة ، فشكلت نزيفاً في المال ، ونزيفاً في الرجال . وسوف يقول حسين الأحول والحاج شرشالي ، اللذان اوقفا في ٣ نيسان / ١٩٤٨ خلال لقاء جماهيري في بليده وحكم عليهما بستة اشهر سجن : « علينا ان نعيد النظر في سياستنا . إننا موافقون على أن نتعرض للسجن ، لكن على الاقل أن يكون هنالك نتيجة من وراء ذلك »[٢٨] . ولقد كان هذا شعور الغالبية الساحقة من كوادر المراكز الريفية ، كما والسكان : « لا تدعونا بعد الآن الى صناديق الاقتراع ، اعطونا السلاح » . كانت هذه الصيحة تعبر عن الاستياء أكبر مما عن استعدادات فورية للعمل . وقد استعيدت داخل **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** وتم تضخيمها .

كانت تقارير مسؤولي المنظمة ضد توظيف قوى الحزب في « الغش الديمقراطي » . وفي السجون رفض المناضلون الاعتراف بمن تعينهم القيادة ناطقين بلسانهم ، ولم يكونوا يقبلون بنظام الدفاع الذي يجري اقتراحه عليهم . رفضوا كل اشكال العمل الشرعي ودعوا الى عمل راديكالي وفوري . كان الغضب يهدر .

وجدت النزعة القومية الجزائرية نفسها في مأزق : كانت الادارة الاستعمارية تقضي على تقدمها بالعنف . ولكي تحوّل ميزان القوى لصالحها ، لم يكن في وسعها حصر نفسها في المدن الكبرى حيث غالباً ما كان الاوروبيون يشكلون الاكثرية . لقد تم إقفال الطريق الانتخابي . ورغم الغموض والالتباس اللذين كانا يحيطان بطريق الكفاح المسلح ، الذي رسمه المؤتمر الاول ، وفوضى التطلعات التي كان يحملها معه ، فقد بقي راهناً .

٣

إجماع عابر داخل حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية

(كانون اول / ديسمبر ١٩٤٨ - آذار / مارس ١٩٤٩)

في سياق تسيطر عليه إسقاطات انتخابات ٤ نيسان/ ابريل ١٩٤٨ اجتمعت اللجنة المركزية لـ **حزب الشعب الجزائري** في زدّين (ضيعة صغيرة في الجزائر الوسطى) في مزرعة بلحاج جيلالي[١] ، في نهاية كانون الاول ١٩٤٨ . ويحدد بن بلا تاريخ هذا الحدث في عام ١٩٤٩ ، ويجعل منه مؤتمراً . والحال ان اجتماع زدّين تم في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٨، ولم يكن مؤتمراً فرضه المناضلون ، بل اجتماعاً متوسعاً للجنة المركزية[٢] . ولقد خطّأت الاحداث اولئك الذين بحثوا ، كمصطفاي ودردور[٣] وشرشالي ، بصورة مرتبكة ، عن مخرج قانوني للمسألة الجزائرية . كان تصلب السلطة الاستعمارية يفرض تماسكاً يصمد أمام كل المحن . والتقرير الذي قدمه آيت أحمد وتبنته اللجنة المركزية كان نذيراً من نواح عدة . هذا التقرير لم ينشر الى اليوم ، وسوف نورد منه مقتطفات واسعة .

تقرير آيت أحمد في زدين

ينقسم هذا التقرير إلى اربعة أقسام ويعالج على التوالي شكل النضال التحرري ، ووضع **حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، والمنظورات ، قبل ان يعرض في الختام روزنامة تطبيقية للتدابير المتبناة .

١ - شكل النضال من أجل التحرر .

جرى نبذ فكرة انتفاضة عامة . هذا المفهوم للنضال ، الذي يفسر التقرير وجوده بالذكريات التاريخية لثورة ١٨٧١ وبالايمان بأهمية العدد ، « لا يشارك به سكّان خرّاطة الذين تعرضوا

لمذبحة ايار/ مايو ١٩٤٥ ». إن الانتفاضة العامة شكل نضال عفا عليه الزمن . « لقد وقف مفهوم تفوق الحشد حائلاً دون الادراك الذي على قادتنا أن يصلوا اليه بصدد الانقلاب الذي احدثه التسليح الحديث في فن القتال من أجل التحرر(٤)» . ليست ثورة ١٨٧١ مثلاً ينبغي الرجوع اليه ، هذا إذا لم تكن مثالاً ينبغي تحاشيه لأنها كانت « على الصعيد العسكري نكوصاً بالنسبة لحرب المقاومة التي قادها عبد القادر . . . »(٥) .

إن الارهاب المعمَّم الذي دعا اليه « العديد من القادة » و« الجزء الاكبر من عناصر قاعدتنا » تعرَّض للادانة لأنه يستهدف افراداً « دون الاهتمام بالنظام والقوى الاجتماعية التي تفرزهم » . لا يمكن ان يكون « إلشعاع الموجِّه الرئيسي للمعركة التحررية » . لكن « يمكن أن يلعب بشكله الدفاعي أو المساعد دوراً في اطار الحرب الشعبية ، كما في الهند الصينية »(٦) .

أما تشكيل منطقة محررة ، حسبما اقترح بلو زداد ، فأمر يجب استبعاده ، ذلك أن الاحالة الى حرب الانصار في الصين ويوغسلافيا استدلال قياسي ، والظروف مغايرة في الجزائر . « يفترض الدفاع عن منطقة محررة دعم الجماهير ، وجيشاً اضحى مزوداً بحد أدنى من الطاقة النارية ، ودفاعات طبيعية ، كالغابات الكثيفة والمناطق الجبلية الواسعة ، والحدود المشتركة مع دولة صديقة قادرة على المخاطرة عسكرياً ودبلوماسياً لضمان دعم لوجستي دائم »(٧) .

واخيراً ، يستبعد التقرير فكرة ضبابية ترى أن مظاهرات شعبية جبارة يمكن ان تجبر الجمعية الجزائرية على أن تعلن نفسها جمعية دستورية . وكان يدافع عن هذه الاستراتيجية القيادي الشيوعي الفرنسي اندريه مارتي . كان قد أسرَّ لزميله في الجمعية ، دباغين ، بعد تبني قانون الجزائر من جانب الجمعية الوطنية الفرنسية : « صحيح ان الجمعية الجزائرية التي يشير اليها هذا القانون لا تمتلك سلطات ، لكن لا تنس ان ثورة ١٧٨٩ قد صنعها شعب باريس انطلاقاً من جمعية لم يكن لها غير طابع استشاري في الأمور المالية »(٨) . وقد أخذت هذه الفكرة على محمل الجد . . إلا أن النهاية المأساوية لمظاهرات أيار/ مايو ١٩٤٥ رد بليغ على هذا النموذج من المقاربة .

اي شكل سيتخذه إذاً النضال من اجل التحرر؟ «سوف يكون حرباً ، وهذه الحرب سوف تضطلع بمتطلبات نزاع مع الدولة الاستعمارية وكل قدراتها العسكرية ، والاقتصادية والدبلوماسية ، إذاً السياسية . . لسنا فقط في مواجهة المعمرين والحاميات التي تؤمن لهم الحماية . . لقد تمكنوا دائماً من تأليب فرنسا ضد الشعب الجزائري وسوف ينجحون دائماً في حال حدوث نزاع في حفز حملة صليبية . وبالتالي ، سوف يكون علينا ان ننتزع استقلالنا من احدى كبريات الدول في العالم »(٩) . سوف تكون هذه الحرب حرباً شعبية ، اي « حرب انصار تخوضها الطلائع المنظمة عسكرياً ، وجماهير شعبية معبأة هي الأخرى سياسياً ومؤطرة بشكل صلب »(١٠) . وسيكون الفلاحون رأس حربتها .

ويتمنى التقرير اخيراً ان تدخل دول المغرب الثلاث الساحة في الوقت ذاته ، لكنه يقدر الصعوبات بشكل واع : « . . . سوف تحكم الجزائر على نفسها . . . إذا جعلت من عُدَّة مغربية مسبقة شرطاً لا بد منه . فهذه العدة تفترض وحدة في وجهات النظر ، وفي العواطف ، وفي المصالح لدى القادة . ونحن لم نصل بعد الى هذا الوضع ، رغم التصريحات »[11] .

وبعد ان يتناول التقرير بعض مشكلات الاستراتيجية ، يحلل الوضع السياسي ونقاط الضعف في الحزب .

٢ ـ وضع الحزب

جاء التحليل السياسي متفائلاً . فالايمان بالأمة الجزائرية وفكرة الاستقلال كسبا الجماهير . « ان الانشقاق الذي تم داخل الحركة الوطنية غداة مجازر صطيف وقالمه لم يؤثر على الشعور الوطني »[12] . إن فرحات عباس والشيخ بشير الابراهيمي اللذين « يجعلان من نفسيهما بطلي نضال سلمي ذكي لا يعرض الشعب للقمع والمغامرات» ، والحزب الشيوعي الجزائري « الذي يركض خلف الشعب الذي يدعي انه طليعته »[13] ، يعجزون بعد الآن عن الوقوف بوجه سيرورة التحرر الوطني . ومنذ تزوير انتخابات ٤ نيسان/ ابريل ١٩٤٨ ، « اكتشف مجمل الشعب الجزائري الطابع السخيف والباطل للاصلاحية ، المستندة الى الشرعية الاستعمارية »[14] . وبالتالي فإن على الحزب أن يضع نفسه على مستوى الاحداث ويتجاوز نقاط ضعفه . ما هي هذه النقاط؟ هنا يعدد التقرير أربعاً : عدم كفاية الانغراس في الريف ، النقص في الكوادر وفي التكوين الايديولوجي ، تشتت البنى العضوية والصعوبات الموضوعة امام **المنظمة الخاصة** .

كان الحزب حاضراً وفاعلاً في المناطق الريفية من القبايل وولايتي الجزائر وشمال قسنطينه . لكن في الجنوب وولاية وهران ، رغم ان نفوذ حزب **الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية** كان شديداً إلا أنه لم يكن يعبر عن نفسه بشكل منظم . الحاصل ، لا ينبغي للتحالفات في منطقة مستغانم ، وفي قسنطينه ومعسكر ، مع الطرائق الدينية ان تنسينا ان مهمة المنظمات الريفية تتمثل باقتلاع « الاقطاع » . « يجب خلق البؤر الثورية داخل الجماهير الثورية لا توجيهها من المدن المجاورة ». وفي الواقع ، كانت مراكز القيادات في المدن او في القصبات .

لذا اقترح ايت أحمد إلغاء **حزب الشعب الجزائري** : « من الصبياني الاستمرار في الاعتقاد بالطابع نصف الشرعي ونصف السري لبنى كل مسؤوليها ومناضليها هم من **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** دون علمهم وربما دون ارادتهم . إنهم مُفَيَّشون لدى الشرطة بصفتهم هذه . لكن يمكن ان نؤكد لهم ، إذا كان هذا يرضي غرورهم ، بأنهم سوف يوقفون ، في حالة توجيه ضربة قاسية ، كأعضاء في **حزب الشعب الجزائري** بتهمة « إعادة تشكيل عصبة محلولة »[15] .

وينبذ التقرير فكرة مصالي وبوده اللذين يتمنيان وضع خطة أمن بخصوص **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، ويبقى مركزاً على منظور ثورة فورية ، ويطالب بـ « الاولوية . . . **للمنظمة الخاصة** في تقاسم الكوادر الذين تجعلهم إعادة التنظيم احراراً »[16] .

وبعد أن يعدد آيت أحمد العوائق الموضوعية أمام المنظمة الخاصة من جانب القيادة ، يعالج مشكلة التكوين : « على المستوى التقني ، تجري المباشرة في الدراسة النظرية والعملية لاستخدام الاسلحة الحديثة والمتفجرات ، الوجوه الرئيسية للمعركة الفردية . لقد اخترنا على المستوى التكتيكي ، من مؤلفات حديثة تتناول بالبحث حرب الغوار ، وحرب الانصار ، والقوات الخاصة ، دراسات تتطابق افضل ما يمكن مع معطيات بلدنا وذات مستوى يمكن أن يفهمه مناضلونا . . ضاعفنا دورات التكوين في الريف ، لجعل العناصر يتآلفون مع المشكلات التي تطرحها حرب الغوار[17] » والتكوين لا يخل بالمبدأ التراتبي : « سمح العديد من الفصائل لمسؤولي الوحدات لدينا بأن يكتسبوا التكوين العسكري الخاص بمراتب كل منهم . . ومع أنّا لا نعطي رتباً فإننا نطمح إلى توفير ضباط كبار للثورة ، وكوادر عسكرية صغيرة ووسطى في خدمة الحزب والجماهير[18] » . ينبغي لمصلحة الاشارة ومصلحة الهندسة ، اللتين تمتلكان بعض المشاغل في الجزائر وفي القبايل ، ان تتمكنا من تكوين نفسيهما على المستوى الوطني . ويتوقف تحقيق هذا المشروع على الوسائل المادية التي سوف تعطى **للمنظمة الخاصة** .

٣ ـ المنظورات .

بعد أن عرض التقرير وضع الحزب ، لخص الاتجاه الذي يجب العمل فيه مستقبلاً . لم يكن يتعلق الامر فقطبجدول مهمات عملية ، بل كذلك بالشروط السياسية الضرورية لتفجير الثورة في مستقبل منظور .

ـ يجب اعادة توجيه دعاوة الحزب : « يكمن الوعي الثوري اليوم في استغلال المأزق الشرعي والاخفاقات الاصلاحية بهدف جعل الجماهير تألف فكرة حرب حقيقية[19] » .

ـ ينبغي توضيح المضمون الاجتماعي للنضال التحرري . إن اللجوء للحيل ليس قابلاً للحياة : « ينفر جبليونا من الخفة ، وبخاصة من الخداع . سيكونون ممتنين من اولئك الذين يقولون لهم : ليس الامام المهدي موجوداً ، والمعجزة الوحيدة لا يمكن ان تأتي الا من ارادتكم ومن طاقتكم . . . والاراضي التي صودرت بالسلاح لن تستعاد الا بالسلاح[20] . . . »

ـ إن تنظيم الارياف اساسي : « عوضاً عن تكرار التوجيهات الشهرية الغامضة والفاقدة التأثير التحريضي ، ضاعفوا نشاطكم ويقظتكم . سيكون على لجنتنا المركزية أن تضع جردة بكوادرنا الحاليين أو الكامنين لاعادة توزيعهم و« تركيز » جهودهم على المناطق الريفية التي تعطيها الاستراتيجية الأولوية[21] »

ـ يجب التصدي بعنف لسيطرة الحزب الشيوعي الجزائري على النقابات : « علينا القيام بكسب رزين لكن عميق للاتحاد العام للشغل (ا . ع . ش .) عن طريق تنوية الجهاز وخوض حملة شرح عن طريق البروليتاريا والبروليتاريا الرثة والعاطلين عن العمل من اصل جزائري[٢٢] » .

ـ يجب تجديد الكوادر وتعيينهم وفقاً لأصلهم الاقليمي : « تبين تجربة **المنظمة الخاصة** ان الحزب اخطأ حين وثق بالرجال ذاتهم لانجاز الطقوس ذاتها بالحذر ذاته من القاعدة . . يحسُن ان نختار المسؤولين القادمين المعدين للتنظيم السياسي في الريف من بين الشباب والطلاب من اصل ريفي . أما ابناء المدن فسيتم اختيارهم للعمل في المدن ، فالتجربة تبرهن على صعوبة انخراطهم الريفي ، والفلاحون يفضلون الكوادر المحليين ، ويحتاجون للثقة من اجل ان يلتزموا[٢٣] » .

ـ إن استراتيجية مد الثورة الى كل المغرب تتطلب اتصالات مع حزب الدستور الجديد وحزب الاستقلال وان ترسى في تونس ومراكش اجهزة قتال مشابهة للمنظمة الخاصة . هكذا سيكون في وسعنا تحاشي العائق الناجم عن انه يوجد في البلدان الثلاثة حركات تحرر تعبر عن قوى اجتماعية مختلفة ولها منظورات مختلفة . «يمكن ان يتحقق تعميم الحرب على المغرب . . . مع هيئات الاركان السياسية او بدونها . بغياب تفاهم مسبق ، فإن سيرورة التحرير في الجزائر ما أن تبدأ حتى ستجد في الشرق وفي الغرب أناساً وأدوات للتوسيع والتعميم الجديين . وسوف يتولى عَمَى ردود الفعل الاستعمارية اعطاء الحق للنخب الثورية في وجه القيادات الانتهازية[٢٤] » .

ـ بخصوص التحالف، ينبغي العمل من اجل « جبهة ثورية للشعوب المضطهدة » وان نأخذ بالحسبان ان « الجزائر هي منطقة النفوذ الغربي » وانه « لن تسمح الولايات المتحدة ابداً بأن تنتقل إلى جانب الشرق[٢٥] » .

وثمة تفصيلات خاصة مخصصة لما يدعوه التقرير العمل التخريبي في فرنسا . في الوقت ذاته الذي يشير فيه التقرير الى ان منظمات اليسار اخطأت بصدد المسألة الكولونيالية ، يؤكد أن « البروليتاريا الفرنسية وقسماً من الانتليجنسيا المنبثقة من المقاومة هي الآن متنبهة ضد النظام الاستعماري . ثمة تقاليد كفاح معاد للاستعمار يمكن ذكرى الاضطهاد النازي أن تنعشها وتنشطها لدى منظمات اليسار[٢٦] » . لكن تبديل الرأي العام الفرنسي سيتوقف قبل كل شيء على « قوة حركة التحرر واصدائها في العالم » . سوف يتم السلام حين « يدرك الفرنسيون . . . أن الحساب مكلف ولم يعد يتناسب مع قيمة الهدف السياسي الذي سوف يجعله القائمون على السيطرة الاستعمارية يَبْرق امام اعينهم » . والحاصل ان الجزائر تمتلك « في مؤخرة الخصم طاقة كامنة ، وعلى الحزب ان ينظمها ضمن منظورات معركة شرسة وطويلة الامد[٢٧] » .

إن التقرير الذي لا ينبس بكلمة حول مسألة الوحدة لأن الاحزاب الوطنية الاخرى معتبرة « حليفة موضوعية » للاستعمار ، إذ يحدد مهلاً قصيرة جداً لتفجير الثورة ، يكشف انعدام الصبر الذي كان يحفز كوادر **المنظمة الخاصة** . وقد كان لانعدام الصبر هذا مبرراته ، فقد كان يمكن

تسرباً أو حادثاً ان يؤديا الى تفكك محتمل للجهاز المُقام . لكن ابعد من هذا الجانب ، فإن ما يظهر بقوة اكبر هو أن الحزب كان تحت سيطرة جيل جديد ، ذي حس اكثر عملية ، يفضل الاعمال على الخطابات والريفيين على ابناء المدن .

جرى تبني التقرير بالاجماع إلا صوتين ، صوت دردور الذي عارضه ، ومصالي الذي امتنع . واذا كان موقف دردور لا يطرح اي مشكلة ، إذ لم يكن يعتقد الا بالعمل الشرعي ، فإن موقف مصالي بقي لغزاً . هل كان يُقدِّر ان الغاء حزب **الشعب الجزائري** أو ان الخطة القديمة موجّهان ضد شخصه أو ان الخطة المقدمة مبكرة ؟ هاتان الفرضيتان معقولتان ، وحين ستأزف ساعة المساجلات التكتلية ، سوف يوضع هذا التصويت في خانة المآخذ .

خلال الاجتماع ، اجبر إنذارٌ اللجنة المركزية على مغادرة زدين الى بليده حيث ستتواصل اعمالها . وسوف تؤدي مبادرة في غير محلها من جانب ولد حموده الى ضرب الاتفاق المتحقق وإحياء صراع الكتل . فلقد طالب ولد حموده اللجنة المركزية بمنح سلطات مطلقة للأمين دباغين كي يقود السياسة الخارجية للحزب . كان يفكر بأنه يحل بذلك مشكلة التزود بالاسلحة . ولقد جرى تأييد اقتراحه ، لكن المكتب السياسي قدم استقالته تحت تأثير الحاج شرشالي . فلقد اعتبر هذه المبادرة انقلاباً داخل القيادة وتدبير احتراس تجاهها . وقد تواصلت دورة اللجنة المركزية يومين في جو هستيري تبودلت فيه التهديدات والشتائم . وبالنسبة لمصالي ، حانت لحظة حسم العلاقة بدباغين . هكذا بعد استشارة اعضاء اللجنة المركزية حول وسائل الحفاظ على وحدة القيادة ، اقترح خلق امانة عامة وقدم ترشيح حسين الاحول . ولما كانت مجموعة دباغين تقدر أن الرموز الرئيسيين للاصلاحية هم احمد مزغنه والحاج شرشالي وشوقي مصطفاي ، فقد وافقت على اختيار الاحول . انتهى اجتماع اللجنة المركزية بمساومة ، وبالنسبة لدباغين ، كانت تلك صفقة المغبونين . كانت بين يديه ، بالتأكيد ، سلطات مطلقة لقيادة الشؤون الخارجية ، لكن الجهاز انتقل الى ايدي خصومه الذين كانوا يتكتلون خلف الاحول .

لم يكن للمجموعتين اللتين تسيطران على المكتب السياسي واللجنة المركزية اي وحدة في البرنامج . فمجموعة مصالي ـ الأحول لم يكن يلحمها غير عدائها المشترك للامين دباغين ، وكانت مجموعة دباغين منقسمة حول المسألة الثقافية بين ذوي نزعة جزائرية وعروبيين اسلاميين . كان من الممكن اذاً توقع إعادات ترتيب .

السعي وراء حلفاء في العالم العربي

غداة انعقاد اللجنة المركزية في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٨ ، وجّه **حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية** سياسته في اتجاهين : البحث عن لقاء مع الدستور الجديد التونسي والاستقلال المراكشي على صعيد عسكري ، استقصاء حول امكانات التزود بالأسلحة لدى الجامعة العربية .

في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ ، جرى تعيين وفدين ليعرضا على الاستقلال والدستور الجديد استراتيجية مشتركة وخلق اجهزة شبه عسكرية . وفي حين انتقل شرشالي وخيضر[٢٨] إلى طنجة للتحادث مع علال الفاسي ، قصد بو قادوم[٢٩] ، وبن بلا ، ودردور تونس . لم يكن اقناع وطنيي البلدين المجاورين باللجوء الى الكفاح المسلح لحل النزاع الناجم عن المسألة الاستعمارية بالأمر السهل .

من الجانب المراكشي ، استقبل علال الفاسي ، زعيم حزب الاستقلال ، اقتراحات مندوبي **حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية** باهتمام . لم يرفضها ولم يدحضها ، إلا أن مداخلته بيّنت بشكل واضح ان سياسة حزب الاستقلال تستبعد مسبقاً امتحان القوة : « يتعلق الامر بلعب ورقة السلطان الذي كسبه الحزب لوجهات نظره . سوف يدعم الشعب المراكشي عاهله الذي اصبح يجسِّد شرعيّة على المستوى العالمي ، ويمتلك العديد من الدعامات في حال فشل العمل الشخصي لجلالته » . وسوف تُظهر المحادثات بين الامين دباغين ومهدي بن بركه ، القيادي الآخر في حزب الاستقلال ، في شهر تموز/ يوليو ، ان الدعم المشار إليه يأتي من الحكومة الاميركية . هل يتصور حزب الاستقلال طريقاً آخر في حال اخفق عمل السلطان الدبلوماسي ؟ كان حديث علال الفاسي تلميحاً بهذا الصدد . اكد أن « العديد من الضباط المراكشيين في الجيش الفرنسي على اتصال بالحزب[٣٠] » إلا أن تتالي الاحداث سوف يؤكد العكس .

في الجانب التونسي ، توقف الحوار سريعاً ، وبلا نتيجة ، مع صالح بن يوسف ، الامين العام لحزب الدستور الجديد . فلقد تعامل مع محاوريه بعليائية ووصف مسعاهم بـ « العمل الصبياني » . واستقبل اعضاء الوفد الجزائري فظاظة تقويمه بصورة متفاوتة . تعزز موقف جمال دردور الرافض للمنظورات التي فتحها اجتماع اللجنة المركزية في زدين ، لكنه لم يؤيد الصياغة الخاسمة والفظة لصالح بن يوسف ، انطلاقاً من وطنية حزبية . أما بن بلا فكان لديه انطباع بأنه سبق ان سمع هذا النوع من التأملات في مكان آخر : لدى اصدقاء فرحات عباس والشيخ الابراهيمي ، ولم يتزعزع إيمانه بالتحالف بين وطنيي المغرب .

أنعش الآمال الجزائرية لقاء بين بن بلا ومناضلين في حزب الدستور الجديد ، من بينهم الشاذلي قلاله الذي سيشارك فيما بعد في البؤر الأولى للمقاومة في تونس قبل التحاقه بالقاهرة . لكن عبثاً حاول بن بلا كسبهم الى وجهات نظره ، فكمناضلين منضبطين كان هؤلاء يعتبرون ان مسألة منظمة شبه عسكرية هي من اختصاص قيادة حزبهم ، حزب الدستور الجديد ، وما كان يهمهم بوجه خاص هو ان يتعلموا صنع متفجرات واستخدامها . وسوف يقوم بن بلا برحلة ثانية الى تونس بصحبة بلحاج جيلالي لتركيز التعاون على صعيد تقني بوجه الحصر بين الدستور الجديد **وحركة انتصار الحريات الديمقراطية** . وفي ربيع ١٩٤٩ ، انتقل خبراء بصنع المتفجرات الى تونس لافادة رفاقهم الدستوريين بمعارفهم وخبراتهم . وانضم اليهم نائب من **الحركة** هو بو قادوم ،

حاملاً وثائق وكرّاسة تدريب للمنظمة الخاصة ، بنيّة إقناع مجمل حزب الدستور ، او على الاقل القسم « المناضل » فيه ، بصحة وجهات نظر **حركة انتصار الحريات الديمقراطية ـ حزب الشعب الجزائري** . لكن جهوده ذهبت سدى ، وتكشّف الاختراق السياسي للمعسكر الدستوري امراً صعباً .

كانت ارادة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** الوحدوية بخصوص المغرب تعاني من السذاجة . فلقد كان القادة يعتقدون بامكانية دفع الدستور الجديد والاستقلال الى إعادة النظر بتوجههما بفضل التصادم بين الافكار . وفي الحقيقة ، كانوا يضربون عرض الحائط بالافتراضات المسبقة لخط تحدده المصالح الاجتماعية والوطنية للطبقات البورجوازية . فضلاً عن ذلك ، رأى المراكشيون والتونسيون بوضوح أن رؤيا نضال **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، حتى تلك المتصورة في اطارات عسكرية ، إذا كانت مغربية في الظاهر فهي تبقى وطنية جزائرية . كان هذا الحزب يسعى ، عبر تحالفات في المغرب ، الى إقناع خصوم القومية الجزائرية ، بوحدة مشكلات البلدان الثلاثة .

ثمة فارق دقيق يجب الاشارة اليه . ففي **الحركة** لم يكن فهم مشكلة التحالفات في المغرب متجانساً. لم تكن كوادر **المنظمة الخاصة** تخضع الثورة لموافقة شركائها المغاربة، وكانت تقدر ان اللقاء سيتم في العمل. وكان مصالي ، الذي عاش إخفاقات **نجم شمال افريقيا** ، يرى الشيء ذاته . اما خصوم الثورة الفورية فكانوا يعتبرون أن اندماج الحركات الثلاث على المستوى العسكري ضرورة مسبقة لا بد منها . فالاندفاع إلى العمل على انفراد ، كان بمثابة إلقاء النفس في هذه المغامرة .

إذا كانت استراتيجية توحيد الحركات القومية الافريقية الشمالية لم تجد صدى ايجابياً ، فإن الاستقصاءات في الشرق الاوسط لدى الجامعة العربيّة لم تعطهي الاخرى النتائج المتوخاة . كان النفوذ الفرنسي لا يزال قوياً فيها ، ولم يكن تدويل المسألة الجزائرية قد غدا ممكناً .

ان الاتصالات التي أجريت في افريقيا الشمالية وفي العالم العربي تسمح بالملاحظة التالية : لا تجد النزعة القومية دعماً نشطاً في اي مكان ، لكن **حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية** لم يتخل عن الاهداف التي حددها لنفسه في شباط/ فبراير ١٩٤٧ . لقد سجّل النشاطيون نقاطاً داخله . وفي الانتخابات الاقليمية في آذار/ مارس ١٩٤٩ ، دعت **الحركة** الشعب الى الامتناع . وفي ٥ نيسان/ ابريل من العام ذاته ، هاجمت مجموعة فدائية من **المنظمة الخاصة** مركز بريد وهران واستولت على ٣,١٧٠,٠٠٠ فرنك قديم. هذا العمل، الذي تقرر بناء على معلومات قدمها غميش جلول[٣١]، اعده آيت احمد بمساعدة بن بلا، قائد **المنظمة الخاصة** في ولاية وهران[٣٢] ، ونفذته مجموعة مؤلفة من سويداني بوجمعة ، وبلحاج بو شعيب[٣٣] ، ومحمد خيضر[٣٥] ، وعمر حداد[٣٥] . وقد اعطى الامين العام **لحزب الشعب**

الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية حسين الاحول ، موافقته على العملية . اتخذت تدابير للتنصل من مسؤولية الحزب في حال وقوع خطأ أو إخفاق ، وجرى اعلام اعضاء المكتب السياسي كي لا يؤخذوا على حين غرة ، ومنح الحزب نفسه الامكانات المالية التي كان غيابها يرهن حرية المبادرة لديه . كان يمكن العملية ان تكون نقطة انطلاق لاندفاعة جديدة ، لكن الصراعات الداخلية ادت الى العكس .

زعيم من دون مشروع : الامين دباغين

منذ مؤتمر شباط/ فبراير ١٩٤٧ ، فشل الامين دباغين في اعطاء الحزب قيادة عملياتيّة . كان يجب وضع حد نهائي للاستمتاع بالسرية ، وتحديد النظام الداخلي للحزب ، وتوزيع المهام داخل الاجهزة القيادية واخراج المناقشات من الاطار الضيق للجنة المركزية بإشراك المناضلين فيها . والحال ان دباغين بقي من انصار التآمر . كان يحيط نفسه بعناصر مخلصة ويعمل دون رقابة . إن قلة احترامه لقرارات المؤتمر بخصوص الانتخابات ، وتزمته القومي ، وأسلوبه الشخصي جداً في العمل ، كل ذلك ألب عليه الاغلبية الساحقة في اللجنة المركزية .

كان المؤتمر اوصى المنتخَبين الى البرلمان الفرنسي بألا يساهموا في اعماله . وقد أخل الامين دباغين بهذا القرار ، ومنذ وصوله الى باريس ، غداة انتخابه ، اعلن امام الطلاب الافريقيين الشماليين : « أن يكون المرء عضواً في البرلمان ، دون أن يخوض فيه معركة مدوية ، سوف يظهر في نظر الجماهير الجزائرية ، شئنا او أبينا ، تخلياً عن الدفاع عن مصالحهم . لسنا من شاكلة فرحات عباس . » يمكن ان يظهر هذا التكتيك اكبر تماسكاً من ذلك الذي تبناه المؤتمر الاول ، لكنه لم يكن يحترم القرارات . وخلال المناقشات في البرلمان الفرنسي بصدد مدغشقر والهند الصينية ، أبدى دباغين رخاوة مدهشة ، ناجمة عن نزعة قومية ضيقة وعن الخوف من اتهامه بالتواطوء مع الشيوعية . وقد كان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري اكثر كفاحية ، بصدد هذه القضايا . إن الامين دباغين ، الذي أعطي صلاحيات مطلقة لقيادة السياسة الخارجية ، لم ينسق مع الامانة العامة للحزب ، ولم يكن هنالك اي تناغم داخل المجموعة البرلمانية التي يقودها ، ولم يكن ينسجم مع توجيهات الحزب غير محمد خيضر واحمد مزغنة .

في بداية ١٩٤٩ ، في الوقت ذاته الذي تقرر فيه تسريع الاعدادات للثورة ، كان مصير الامين دباغين يتقرر . فالمسألة الثقافية ، التي اثارها أنصاره المنتمون الى القبايل ، فجرّت مجموعته وجعلت قسماً من مؤيديه يلتحقون بمصالي .

٤
تطور الحركة البربرية وازمة ١٩٤٩

(١٩٤٥ - ١٩٤٩)

لما كانت المصالية حركة ممركزة ، ويعقوبية ، فقد أكدت منذ البدايات وحدة الجزائر الثقافية . ضمن هذا المنظور ، لم تكن خصوصية الفروق الثقافية واللغوية وحقيقتها تظهران لها إلا كمخلفات أبقى عليها الاستعمار لأغراض تتفق مع مصالحه .

كانت تبالغ إذاً في تقدير وحدة الجزائر الثقافية ولا تأخذ الوقائع بالحسبان . فإذا اقتصرنا على المزاب والقبايل ، لا يمكن نكران فرادتها . وتصبح الخصوصية اكثر حدة ايضاً في القبايل الكبرى ، المنطقة الريفية المتقوقعة في موقف دفاعي ومنغلق على ذاته . وقد تضخم الشعور بالانتماء الاقليمي ، مع الاستعمار واتخذ مضموناً جديداً . وبفضل زيادة المبادلات بفعل الاختراق الرأسمالي ، راحت عوالم صغيرة مقفلة ، ومنعزلة ، تنفتح على افكار العالم الخارجي . فالقبايل ، حَرَمُ الفقر ، صدَّرت رجالها إلى فرنسا والى الداخل الجزائري ، لكي تستطيع البقاء .هؤلاء الرجال غالباً ما كانوا يُواجهون ، في مناطق السهل وفي المدن الجزائرية ، بعادة حذر واحتقار كانت تنمّي حياالهم بسبب وضعهم الاجتماعي واختلافهم . وهكذا كان الشعور بالانتماء الاقليمي يزداد ، وابن القبايل الذي كان وطنياً بمواجهة الفرنسيين ، راح يكتشف نزعته الاقليمية حيال الجزائريين الذين يتكلمون العربية ، حتى وإن بقي وحدوياً بقوة الاشياء . فإلى الفروق المحسوسة جداً في نمط الحياة والعادات من اقليم في البلد الى آخر ، يضاف في القبايل واقع اللغة ، مقاومة النطق البربري للتعريب ووجود أدب شفهي شديد الحيوية .

إن امتزاج السكان ، الذين يوحدهم رد فعل مشترك في وجه السيطرة الاستعمارية ، لا يمكن أن يتم من دون صدامات كبرى إذا غضضنا النظر عن التاريخ الخاص بالاقاليم التي يتألف منها البلد . ويمكن التساؤل لماذا ولّدت المسألة الاقليمية أزمة داخل المصالية ولم تفعل الشيء ذاته في الحركات الاخرى . والجواب سهل ، إذ ان الحزب الشيوعي الجزائري يعترف بالفرادة البربرية

حتى إذا وضعها ، خطأ ، على قدم المساواة مع فرادة الاقلية الاوروبية . أما الاحزاب البورجوازية ، وهي حركات اعيان ، فهي ذات نزعة اقليمية ، وليس لها تنظيم على المستوى الوطني . إن تضافر غياب الديمقراطية داخل **حزب الشعب الجزائري** مع المأزق السياسي ومع توجُّهٍ كان الاسلام والعروبة يقومان فيه مقام برنامج ، سوف يحرف بعد الحرب العالمية الثانية المجادلات حول المشكلة الاقليمية .

الحركة البربرية : الاهداف والتجليات

هل الجزائر بلد عربي ـ إسلامي ؟ هل علينا أن نحددها باللغة العربية والدين الاسلامي ؟ لم تكن المسألة جديدة في الحركة المصالية ، ولقد انطرحت منذ عام ١٩٣٦ في الجالية الجزائرية بفرنسا ، خلال الصراعات التي تواجه فيها مصالي وأحد مساعديه ، عمار ايماش . فلقد قدّم مصالي فكرة برلمان جزائري بينما أصر ايماش على البرنامج التقليدي لـ **نجم شمال افريقيا** ، اي الاستقلال . أما السبب الذي قدم مصالي من اجله فكرة البرلمان الجزائري ، فكان ، رغبته في إفراغ انتقادات احزاب الجبهة الشعبية وحلفائها داخل المؤتمر الاسلامي . ومع ان التضاد بين الرجلين كان سياسياً ، فلقد أدى الى إعادة تجمع على اساس اقليمي . وقف وراء ايماش جزائريون من منطقة القبايل وحسب ، بينما تضامن مع مصالي مناضلون من كل الاقاليم . وسوف نجد الانفلاق ذاته خلال الحرب العالمية الثانية ، حين جرى طرد قادة باريس ، ومن بينهم سي جيلاني[1] وخيضر عمار[2] ، وهما متحدران من القبايل ، لأنهم ارادوا زجّ **حزب الشعب الجزائري** إلى جانب المانيا .

بعد ١٩٤٥ ، استندت الحركة البربرية الى ثلاثة معطيات أساسية : عقابيل الصراعات بين مصالي ومنافسيه القبايليين منذ ١٩٣٦ ، والتوسع السريع للنزعة الوطنية في القبايل وفي المهجر بفرنسا والاخطاء التكتيكية لقيادة **حزب الشعب الجزائري** بصدد مسألة الثورة . لكن في هذه المرة ، كان العاميون يحققون التحامهم بمجموعة مثقفين سوف يعطون المشكلة البربرية مضموناً لغوياً وثقافياً . ومع الحرب العالمية الثانية ، استفاد **حزب الشعب الجزائري** في القبايل من عودة العديد من المهاجرين الأولين الذين كسبتهم الحركة القومية وانخرطوا في حياة **نجم شمال افريقيا** . ولهذا السبب كان المستوى السياسي والتنظيمي افضل مما في اقاليم اخرى . وفي ولاية وهران وفي صطيف ومتيجه ، كان النزوح الداخلي القبايلي يشق الطريق لانغراس **حزب الشعب الجزائري** .

كانت القناعة ، المنتشرة في القبايل ، بالتقدم سياسياً على الاقاليم الاخرى في البلد ، تعبر عن نفسها بنوع من الاعتزاز . لم يعد المرء يخجل لأنه من القبايل ، وفي الجزائر العاصمة ومناطق اخرى ، بدأ يجاهر بانتمائه الاقليمي ، وينشد الوطن باللغة البربرية . وعلى هذا الجو العام ، سوف ينضاف عدد من الوقائع والحالات .

عام ١٩٤٥، طالب بناي واعلي، في لجنه تنظيم ح . ش . ج . بتوحيد كل المنطقة التي تتكلم لغة البربر في إقليم واحد . ودعم اقتراحه بالاشارة الى الروابط البشرية واللغوية القائمة بين السكان من جانبي جُرجُره Djurdjura . إلاّ أن القيادة رفضت ، وبدأ الكلام على الاقليمية القبايلية .

وفي ايلول/ سبتمبر ١٩٤٥ ، امرت قيادة **حزب الشعب الجزائري** في محافظة القبايل بقتل المرشحين للانتخابات . كان الاقليم يتعرض للقمع ، وقد انتقل عشرات المناضلين إلى الادغال* ، وتفكك التنظيم . ووقع قائد المحافظة سيد علي حاليت ، وقادة اقليم دراع الميزان، موحند عوشيش ودازفون ، وموحند بو جمعة ، بين يدي رجال الشرطة . لذا رفضت لجنة المحافظة التوجيه ، وبرر احد اعيان الدوار هذا الموقف بقوله : « إذا قتلنا المرشحين ، سوف يحرق الفرنسيون قرانا ، فهل لدينا الوسائل لمنعهم من ذلك ؟ هل سنخلي القرى ونهرب الى الجبال ؟ وفي هذه الحالة ، هل يمكننا مواجهة الجيش الذي سيأتي لطردنا ؟ كيف وبماذا ؟ . . في وسعنا اطلاق النار والانتقال الى الادغال إذا حدد الحزب **الجهاد** كمرحلة لاحقة[٣] »

إزاء رفض لجنة المحافظة ، استدعت قيادة **حزب الشعب** الى الجزائر على الفور قائد اقليم دليس - تيغزرت، زروال، ودعته للانتقال الى العمل، فأطاع الامر، ونظم مع موحند السعيد معزوزي[٤] وعمر حداد محاولة اغتيال في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥ ضد الباشاغا آيت علي قرب تيغزرت في القبايل . الا ان المحاولة اخفقت ، واوقف زروال ومعزوزي . وحين لاحظ اعضاء لجنة المحافظة ان الامر باغتيال المرشحين لم يُعط الا في القبايل**، اعتقد بعضهم أن ثمة استهتاراً بمصير السكان الذين هم مسؤولون عنهم . يضاف الى هذه الوقائع عدم توافق الاجهزة القيادية **للحزب** مع التغيير الكمي والكيفي الذي تم في القبايل حيث انضم الى الحزب العديد من الطلاب . وكان هؤلاء يفكرون جماعياً بالمشكلات التكتيكية والاستراتيجية للثورة الوطنية ويشكلون هيئة خبراء للكوادر العاميين في المنطقة .

كانْ مناضلو القبايل يشكلون اكثرية اللجنة الصحفية لجريدة **المغرب العربي***** ، وهي اللجنة التي كان يقودها بن خده ، وكان فيها إلى جانب بن خده كل من تمام ، وبلحسين ، وهنين

---

*- الادغال هنا ، او maquis ، يقصد منها مراكز المقاومة المسلحة سواء في الغابات او الجبال او اي مناطق وعرة اخرى تتم فيها مقاومة عدو ما . (م) .

** - من المؤكد جداً ان ذلك كان عائداً لوضعها الجغرافي .

*** - صحيفة ح . ش . ج . لكن مديرها الشيخ سعيد الزهيري لم يكن عضواً في الحزب . وسوف تعدم ج . ت . و . هذا الأخير في بداية الحرب ، بعد اتهامه بالارتباط بمصلحة الاتصالات الافريقية الشمالية .

وأميود . وكانت اشتراطاتهم السياسية والمذهبية كبيرة . وقد حاولوا ، تحت تأثير الماركسية ، أن يعطوا النزعة القومية اساساً عقلانياً، ووجدوا من قبيل المبالغة في التبسيط تحديد الامة الجزائرية باللغة العربية والدين الاسلامي ، وتبسيطاً مبالغاً به أن يتم حصر دعاوة الحزب في تمجيد دور قائده مصالي . لذا رفضوا ان يخصصوا له كراساً كما تمنت القيادة . كما ان مناضلي القبايل صدموا ايضاً حين رفض بن خده نشر مقال يحيي انتصار ماوتسي تونغ في الصين ، بحجة أن الشركاء الطبيعيين للحزب هم في المعسكر الآخر ، « الصين الوطنية » .

ادت المسألة الثقافية البربرية الى بروز مشكلات مهمة لم يكن مؤتمر شباط/ فبراير ١٩٤٧ قد تعرض لها : أية قومية لتحرير الجزائر ، ومع اي حلفاء ؟ وقد رفضت القيادة اي نقاش ، بعد أن بلبلتها حدة المشكلات . فأثار المعارضون عندئذ مسألة العمل الداخلي للحزب ، وغياب الديمقراطية ، وترقية العناصر الأكثر امتثالية . ومن تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦ إلى آذار/ مارس ١٩٤٩ ، امتد الحذر رويداً رويداً وافسد العلاقات على كل مستويات الجهاز . وسوف تسعِّر ذلك التوقيفات المتتالية لعمار ولد حموده وعمر أو صديق وعمر بوداود[٥] . فلقد كان طلاب ، من مثل آيت مدير هجرس[٦] ومبروك بلحسين ، مقتنعين بأنه جرى تسليمهم للشرطة .

وينطرح السؤال: هل تشكلت الحركة البربرية كتكتل داخل حزب الشعب الجزائري لتطوِّر فيه سياسة متفقاً عليها على كل المستويات ؟ هذا السؤال اجاب عنه مصالي بالايجاب : « بفضل تكتل الأمين - بوده ، كان ذوو النزعة البربرية يدخلون ، كباراً وصغاراً ، الى جسم الحزب ، الى كل المواقع فيه تقريباً ، كجرثومة تدخل جسماً قد ضعف . تنقلوا بسهولة وذهبوا هكذا يزرعون الجرثومة في كل فرنسا . . . كانوا لفترة من الزمن سادة الحزب[٧] » .

لا شك ان الوثائق التي وقعت في يد الشرطة وكانت مع بناي واعلي[٨] حين اوقف في وهران وهو على وشك السفر الى فرنسا من دون علم الحزب ، تشكل دلائل على وجود تكتل . لكن هذا لم يكن كافياً لاستيفاء المسألة ، فليس معروفاً متى تشكل هذا التكتل ولأية غايات ، والوثائق المتوفرة لا تسمح بالحسم بصدد هذه النقاط المحددة . وما يسمح لنا بالحكم بشأن اهداف الحركة البربرية إنما هو موقف الابطال الرئيسيين تجاه قيادة حزب الشعب الجزائري . فهذه الحركة ليست متجانسة ، ولم يكن تكتيكها وأهدافها متماثلة في الجالية الجزائرية في فرنسا من جهة ، وفي الجزائر من جهة اخرى .

ففي فرنسا ، توجّه رشيد علي يحيى الذي انتخبه مؤتمر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ الى اللجنة الفدرالية ، وكان يدعمه بناي واعلي وعمار ولده حموده ، نحو خلق حركة شعبية بربرية (ح . ش . ب .) واطلق انصاره في امتحان قوة مع قيادة حزب الشعب الجزائري - حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية . ومن أصل ٣٢ عضواً في اللجنة الفدرالية ، رفض ٢٨ اية فكرة عن جزائر عربية وإسلامية وايدوا اطروحة الجزائر جزائرية . واتسعت الازمة حين فتح حزب الشعب

الجزائري اكتتابا من أجل فلسطين ، فقد اعترض على ذلك رشيد علي يحيى . ومن الدفاع عن الفرادة البربرية ، سرعان ما جرى الانزلاق الى العداء لكل ما هو عربي ، وراح التطرف يتغذى من التطرف .

في نيسان/ ابريل ١٩٤٩ ، ردت قيادة **حزب الشعب الجزائري** ، واعلنت حل فدرالية فرنسا وكلفت بلقاسم راجف[٩] ، والنقيب سعيدي صادوق وشوقي مصطفاي ، وكلهم من البربر ، بالسيطرة على الوضع . وقد بدأت المواجهات مع محاولة الموالين احتلال مقرات الحزب التي كانت موجودة في ١٣ ، شارع بيسون ، الدائرة ٢٠ في باريس . وكانت عنيفة بشكل خاص في روان حيث جرى ضرب محمد خيضر ، النائب والعضو في المكتب السياسي ، ونقل عشرة مناضلين الى المستشفى .

إن انغراس التيار البربري في فرنسا يعطينا فكرة عن المناطق الجزائرية الأكثر تقبلاً لمسألة الهوية البربرية . وتمثل هذا التيار بقوة في المنطقة الباريسية وفي كل الناحيات التي كان المهاجرون اليها قادمين من فورت ناسيونال وعين الحمام (ميشليه) . فقلاع التيار البربري كانت سان ـ دنيز ، وسان ـ اوان ، وبوتو ، ونانتير ، وكور بفوا ، والدائرة ١٨ من باريس . وكان التيار المذكور متوسط الانغراس في الدائرتين الرابعة والخامسة من باريس . وحيث يأتي المهاجرون من تازملت Tazmalt والقرقور Guergour (لاسيما في الدائرتين ١٩ و ٢٠ من باريس) ، لم يكن يتوصل الى مد جذوره عميقاً . وكان تأثير التيار البربري معدوماً في جنوبي فرنسا ، وفي مورت ـ إي ـ موزيل وفي الشمال ، وهي مناطق كان يقودها بشير بو معزه وبورزاح ، والاثنان يتحدران من القبايل الصغرى . باختصار ، كانت الحركة تستمد كل قوتها من القبايل الكبرى .

من المفيد تحديد الاوساط التي ظهر فيها ايديولوجيو الحركة البربرية . والبعض منهم ، كولد حموده وعمر أو صديق ، هم نتاج دار المعلمين في بوزريعة ، وهم موسومون عميقاً بتعليمها ، وبالرغم من تعلق عميق بالقضية الشعبية ، يبقون نخبويين ويجاهرون بعلمانية عدوانية . وآخرون ، كعلي يحيى رشيد ، يتحدرون من عائلات يطبق عليها النظام القانوني الفرنسي . ولا بد أنهم شعروا في صباهم بالجراح التي يتسبب بها مجتمع معادٍ لكل ما يتعلق بالمثل الأعلى الخاص بالجماعة لأنه يخلط بين الهوية الوطنية والدين . وكان رد فعلهم على ذلك متفاوتاً ، بأن التجأ البعض الى الورع الديني ، وهاجم آخرون الاسلام بشكل مكشوف .

إذا كانت أزمة آذار/ مارس ١٩٤٩ أثرت ، في فرنسا ، تأثيراً عميقاً على المهاجرين ، دون أن يجري مع ذلك بلوغ اغراض قادة الحركة البربرية ، ففي الجزائر ، كانت محدودة اكثر من حيث نتائجها ولم تؤثر الا على قادة الحزب والأوساط الطلابية . فتحت غطاء « لجنة معارضة لـ **حزب الشعب الجزائري** » ، عبّر جماعة الجزائر جزائرية عن انفسهم سراً (بمقابل الجزائر عربية ـ اسلامية) . لم يدافع أحد فيها علناً عن أطروحات علي يحيى رشيد . كان الدفاع عن العلمانية يستند الى ضرورة استقلال الدولة عن الدين ، لكن لم يكن يذهب إلى حد وضع الاسلام موضع

الاتهام . وعلى المستوى السياسي ، كانوا يحتجون على التطور الاصلاحي لقيادة **حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية** .

إن ازمة ١٩٤٩ ، التي بدأت في كانون الثاني/ يناير في فرنسا ، امتدت الى الجزائر في شهر آذار/ مارس . في ذلك الحين ، لم يكن هنالك غير آيت احمد طليقاً ، إذ كان الاعضاء الاخرون في اللجنة المركزية مسجونين . وكان خط سلوك آيت احمد يتمثل بطرح المشكلات في داخل الحزب ورفض اية مبادرة يمكن ان تؤدي الى انشقاق او حتى الى الانفصالية البربرية على مستوى البلد . وبهذه الروح كان يتميز عن بناي واعلي ، في الوقت الذي يرفض فيه ادانته كما يتمنى مصالي والاحول . ولقد كسب لوجهات نظره عمار عمران والشيخ عمار[١٠] ، اللذين سيصبحان فيما بعد ضابطين في جيش التحرير الوطني (ج.ت . و .) وارسل مناضلاً من المنظمة الخاصة ، هو خليفاتي ، الى فرنسا لينبّه رشيد علي يحيى الى ان نقاش المشكلة الثقافية خارج الحزب يؤدي إلى المأزق مباشرة . وقد دعم المقاومون في القبايل القيادة ، وأطلق كريم النار على فرحات علي ، احد خصوم مصالي الأكثر حزماً ، وجرحه.ستبقى القبايل مصالية .

نتائج الحركة : ضعف الجناح الجذري

إن أزمة ١٩٤٩ ، التي جمعت بشكل وثيق بين المشكلات السياسية والمسألة الثقافية البربرية ، تركت عواقب وخيمة بشأن مستقبل النزعة القومية الشعبية . ففي فرنسا ، فقدت فدرالية **حزب الشعب الجزائري** استقلالها الذاتي . اصبح قادتها يعيّنون مذاك ولم يعودوا يُنتخبون . أصبحوا يشكلون مفوضية تتبع الهيئة التنفيذية للحزب في الجزائر العاصمة . لم يحدث انشقاق سلالي في الحزب ، وبقيت الغالبية بربرية ، لكن الغاء البنى الديمقراطية سوف يمنع الجالية العمالية من ان تعبر عن رأيها بحرية ومن التأثير على توجهه .

ولقد حدثت تبدلات مهمة في الهيئات القيادية :

ـ ففي المكتب السياسي ، تشكلت اكثرية جديدة ، ودخل الى اللجنة المركزية ، التي جرى تعديلها ، مهزومو مؤتمر ١٩٤٧ ، وتم ذلك بالاختيار من جانب اعضاء اللجنة بالذات . وخرج منها بناي واعلي ، وولد حموده ، وأو صديق ، بالاضافة الى آيت أحمد ورغم مواقفه المنوّعة . وجرى حل فروع **المنظمة الخاصة** في القبايل ، التي كان يقودها ولد حموده . وحل بن بلا محل آيت احمد في قيادة **المنظمة الخاصة** ، بينما اصبح الامين دباغين معزولاً . كانت النتيجة المنطقية لتحالفات مصالي ورفضه ان يأخذ بالاعتبار المسألة الاقليمية في القبايل[١١] ، ان التطهير لم يستخدم فقط ضد كادرات هذه المنطقة ، بل كذلك ضد التحالف الجذري ، الذي رفع الامين دباغين في شباط / فبراير ١٩٤٧ الى الواجهة ، ولم ينتصر مصالي الا في الظاهر ، لأنه غدا زعيم ائتلاف يشكل فيه الاصلاحيون العدد الاكبر .

ـ اندَمج **حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية** ولم تحتفظ غير **المنظمة الخاصة** بطابعها السري .

ـ تشتت التيار « البربري » . حين خرج بناي واعلي من السجن ، مضى الى فرنسا حيث اتصل بـ **الحزب الشيوعي الفرنسي** وطلب إليه ، دون جدوى ، بأن يساعده في خلق حزب قومي تقدمي[١٢] . وقد اعطى فشل هذا المسعى الاشارة بالتشتت ، وانضم قسم من المناضلين الى **الحزب الشيوعي الجزائري**[١٣] أو الى **الحزب الشيوعي الفرنسي** ، وسوف يلعب قسم آخر دور رفاق الطريق .

في معرض تحليل هذه المسارات ، نلاحظ ان هؤلاء المناضلين الذين يطالبون بالديمقراطية وبالثورة المسلحة ، ينضمون الى احزاب لا تنسجم مع هذه ولا مع تلك . إذا كانوا يسعون فيها بوضوح وراء اعتراف بالفرادة البربرية ، ومذهب مستقل عن الدين ، الا انهم يجدون فيها الارضاآت السياسية التي يتوقعونها منها ، لأنهم سوف يعودون بعد تشرين الثاني/ نوفمبر **١٩٥٤** للالتحاق **بجبهة التحرير الوطني** بصورة كثيفة .

الا ان مسارهم ومسعاتهم اللفظية ضد الدين تعطي **حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية** تبريراً لاحقاً بمقدار ما يجري تصوير انهم حصان طروادة الحزب الشيوعي الجزائري في الحركة المصالية . مذاك ، سوف تشكل لافتة « بربري ـ مادي » حاجزاً فعالاً ضد كل تيار عقلاني وسلاحاً يستخدمه كل الطامحين لازاحة خصومهم .

لقد الغت ازمة **١٩٤٩** الآمال برؤية نزعة قومية جذرية تنمو بالاستقلال عن الايمان الديني . إن مغامرة بناي واعلي ، وعلي يحيى رشيد ، قد أدخلت النضال من أجل دمقرطة **حزب الشعب الجزائري ـ حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية** في مأزق . مذاك امحى التعامل العقلاني والعلماني مع المشكلة السياسية لصالح المقاربة الصوفية . ادى تطهير الحركة البربرية الى تصفية **كوادر** قيمين لتسهيل ترقية رديئين مرتبطين بالجهاز ويخشون فوق كل شيء ان يوصفوا بالماديين والماركسيين . سوف يبقى القادة العاميون للقبايل حذرين جداً تجاه المثقفين ، وسوف يستمر هذا **الموقف** بوضوح داخل **جبهة التحرير الوطني** .

من كل المجموعة « البربرية » لن يبقى في **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** غير آيت احمد . إلا أنه سوف يكون محكوماً عليه مذاك بألا يلعب غير دور ثانوي على المستوى القومي : **لن يغفر له خصومه** في سنوات ١٩٤٧ ـ **١٩٤٩** تصلبه المتعالي وصفاء تفكيره اللذين يشهد عليهما تقريره الى اللجنة المركزية في كانون الأول / ديسمبر **١٩٤٨** . ففي الوسط ـ المصغر للمنافسة الذي يشكله كل حزب سياسي ، لا يُقدِّر الوصوليون والرديئون هذا النوع من الصفات .

ونصل الى العاقبة الأخيرة لأزمة آذار / مارس **١٩٤٩** ، وهي الأخطر . إن المنطقة الوحيدة في البلاد (القبايل) حيث تحقق الاندماج بين التيار العامي والمثقفين ، فقدت افضل عناصرها ،

وسينتج عن ذلك انخفاض في المستوى السياسي سوف يجري الاحساس بعواقبه بشكل قاس خلال حرب التحرير . لقد خرج الجناح الجذري في **حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية** مُضْعفاً .

احس الامين دباغين ، المتفق مع مصالي حول المسألة الثقافية ، بالخطر الذي يمكن ان ينجم عن ذلك بخصوص وضعه هو.اقترح على آيت احمد، حوالى آذار/ مارس ١٩٤٩ ، بأن يشكل كتلة معه ويؤمن له دعم **المنظمة الخاصة** ، إلا أن ايت احمد ، المهتم بإبقاء هذه المنظمة خارج الخلافات الداخلية ، رفض الاستجابة . فهو يعتقد أنه لا يكفي احتلال مكاتب الحزب لتحقيق النصر . وسوف يقوم الامين دباغين بمحاولة اخرى عن طريق السعي لتعبئة كوادر ولاية قسنطينة ضد القيادة ، ويؤدي ذلك الى طرده في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٩ بتهمة العمل التكتلي . اضف الى ذلك ، أنه كان احتفظ لنفسه بكل راتبه كنائب ، وقسم من ذلك الراتب يعود الى المنظمة عادة . وبعد طرده مباشرة ، بدأت محاكمته في الحزب : فالمناضلون ظلوا متشككين بصدد اسباب اتخاذ التدبير المذكور بحق دباغين . وليس ثمة إذاً مصادفة في ان يكون مؤسسو **جبهة التحرير الوطني** طلبوا اليه عام ١٩٥٤ تسلم قيادتهم ، فلقد احتفظ في **المنظمة** بهالة « الصلابة » .

وفي الاخير ، كان للجهاز الكلمة الفصل . إلا ان الراديكاليين المبلبلين احتفظوا مع ذلك بأمل : **المنظمة الخاصة**

٥

حياة المنظمة الخاصة وموتها

(١٩٤٧ - ١٩٥٠)

خلافاً لرؤية تبسيطية فرضت نفسها بانزلاقات تدريجية انطلاقاً من أزمة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** في **١٩٥٤*** واصبحت عقيدة ، لم تكن **المنظمة الخاصة** التعبير عن الراديكاليين مقابل **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** التي تضم ، حسب هذه الرؤية ذاتها ، إصلاحيين . إن خلق **المنظمة الخاصة** كان يتعلق بتقسيم للمهمات . فخلال الأزمات التي هزت **الحركة** ، كان أعضاؤها وكوادرها موجودين بين مؤسسي **جبهة التحرير الوطني** (بن بلا ، بوضياف ، آيت احمد ، الخ) كما بين المصاليين (محمد ماروك ، شعيب تشوار ، جيلالي رقيمي ، علي بو عجاجه) .

رفع مؤتمر شباط/ فبراير ١٩٤٧ إلى قيادة **المنظمة الخاصة محمد** بلوزداد[١] ، عضو المكتب السياسي **لحركة انتصار الحريات الديمقراطية**. وقبل أن يتولى هذا مهامه، كان عليه أن يرسي ، هو وأحمد محساس ، البنى الجديدة للحركة في ولاية قسنطينه . وقد طلب الى آيت احمد ، عضو المكتب السياسي وامين صندوق الحزب ، أن يساعده في تنظيم **المنظمة الخاصة** . . ويمكن تمييز عدة اطوار في حياة المنظمة الخاصة .

١ . إرساء المنظمة (شباط/ فبراير ١٩٤٧ - كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٨) .

تولى بلو زداد وآيت احمد ، بالاشتراك مع الامين دباغين وبو قادوم ، تركيز بنى المنظمة الجديدة ووضع برنامج عملها . وقد بحث بلو زداد عن عناصرها في ولاية قسنطينة ، وآيت احمد في ولاية الجزائر ، وولد حموده في ولاية وهران . وخلال تلك الفترة ، قرر المكتب السياسي مرتين انْ يعين لجنة مكلفة بتسريع الاعدادات للثورة ، في البدء في آذار/ مارس ١٩٤٧ بعد خطاب الرئيس الاميركي ترومان الذي سمح **بالاعتقاد** بقرب نشوب حرب عالمية ، ثم في تشرين الاول/ اوكتوبر

---

* - انظر الفصلين ٦و٧ .

١٩٤٧ ، بعد الاضرابات التي سميت بـ « الثورية » في فرنسا . ولم يكن ايجاد كوادر مجربة تتميز بقدرات سياسية وعسكرية مهمة سهلة .

انعقد الاجتماع الاول لثمانية اعضاء في هيئة الاركان (بلـو زداد ، آيت احمد ، بلحـاج ، جيلالي ، بن بلا ، بوضياف ، رقيمي ، محساس[٢]، ماروك[٣]) في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ في مسكن بلو زداد في كوبة . كان مسؤول ولاية وهران احمد بن بلا الذي اوصى الدكتور الأمين دباغين بلو زداد به خلال صيف ١٩٤٧ . لكن بن بلا لم يحضر الاجتماع الاول .

تحددت الخطة العضوية للتكوين العسكري ومضمونه خلال الاجتماع الثاني ، الاخير الذي سيشارك فيه بلو زداد ، لأنه انطلاقاً من ذلك الاجتماع اصبح آيت احمد يتولى عملياً قيادة **المنظمة الخاصة** ؛ ووفقاً لما ذكره آيت احمد ، الذي كان ملهم ذلك التنظيم ، كانت البنى القاعدية هي المجموعة (٤ عناصر بينهم قائد المجموعة) ، والفصيلة (ثلاث مجموعات وقائد الفصيلة ، اي ١٣ مناضلاً) والمفرزة (ثلاث فصائل وقائد للمفرزة ، اي ٤٠ مناضلاً) والفصل دقيق بين مختلف المجموعات . أما حسب بو ضياف ، فكانت البنى معايرة ، كانت هناك نصف المجموعة ، والمجموعة ، وفي الأخير الفصيلة . وتعزز وثائق الشرطة روايته ، إلا أن الافادتين لا تتناقضان بالضرورة ، لأنه يمكن ان تكون جرت إعادة النظر في التنظيم الاصلي بعد ذهاب آيت أحمد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ . كان يجري تصور انتهاء التدريب في ظرف سنة ، وكان على **المنظمة الخاصة** ان تبدأ العمل عند الاقتضاء في نهاية ١٩٤٩ .

إن كراس التدريب العسكري ، الذي وضعه آيت أحمد وبلحاج جيلالي وسحبت منه ٥٠ نسخة مرقمة ، يشمل ١٢ درساً ويتناول « استخدام الاسلحة ، وعناصر في القتال الفردي ، ومبادىء اساسية حول حرب العصابات وعمل المغاورين» . ولم يكن يعطى إلا لقادة المفارز . ومن المرجّح انه امكن تقدير العدد الاجمالي لاعضاء **المنظمة الخاصة** بألفين ، عن طريق ضرب عدد الكراسات الموزعة ، وهو ٥٠ ، بعدد أعضاء المفرزة الواحدة اي ٤٠ . لكن هذا الرقم مبالغ به ، ويبدو لنا أن الرقم الذي ذكره بو ضياف اي ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ هو اقرب الى الواقع ، ومن جهتنا نميل الى رقم اقرب الى الالف منه الى الـ ١٥٠٠ ، وهذا على الاقل الاستنتاج التقريبي الذي يمكن استخلاصه من ملفات الدعاوى على **المنظمة الخاصة** التي تمت خلال عامي ١٩٥١ - ١٩٥٢ .

كان المستوى السياسي لهيئة الاركان ضعيفاً . فداخل هذه الهيئة ، كان آيت احمد وولد حموده واحمد محساس ، المشاركون في النقاشات الداخلية للحزب ، يملكون وحدهم تكويناً سياسياً . كانت مشاركة اعضاء **المنظمة الخاصة** في النقاشات محدودة ، وكانوا ينتظرون من القيادة الامر بالانتقال الى العمل ، وكل طاقتهم كانت مشدودة نحو هذا الهدف . كانوا يعتقدون ان المشكلات السياسية تخص القيادة وحدها . والتقويمات بصدد بوضياف وبن بلا ، من جانب رفاقهم في تلك

الفترة ، تكشف جزئياً خلافاتهما اللاحقة : « بين بوضياف وبن بلا* ، كان الاول بالاحرى هو الذي يملك ذهنية نائب الضابط بالمعنى النبيل للكلمة . إنه رجل منضبط قاس على الآخرين بقدر ما هو قاس على نفسه ، رجل جهاز ، رمز كامل للمتفرغ الاقليمي كما تصوره دائماً قادة حزب الشعب الجزائري[٤]»

نظمت هيئة الاركان دورتي تدريب. الأولى في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ . وقد دارت المحاضرات حول حرب الانصار والحركات الثورية في ايرلندا ، والاتحاد السوفياتي والجزائر . وجرى الاستناد الى نصوص لماركس وانجلز حول فن الانتفاض الثوري . وتمت الدورة الثانية من ٢٢ الى ٢٥ آب/ اغسطس ١٩٤٨ في الضهره . وقد حكم اختيار هذه المنطقة مقياسان :

- إمكانية إنزال أسلحة فيها بالمظلات .

- الاحتمال الذي كان يتصوره آيت أحمد وبلحاج جيلالي بأن يركز فيها في حال قيام الثورة مقر هيئة الاركان .

بعد دورة هيئة الاركان ، رصدت مجموعات ساحل البحر من تنس الى شرشال في ايلول/ سبتمبر ، ثم وارسنيس في تشرين الأول/ اوكتوبر ١٩٤٨ . بدأ يتم جمع معطيات حول تمركز الجيش الفرنسي ووضع مسودة لخطّة عمل « الخطة الخضراء » .

على ضوء هذه الدراسات ، قرر آيت احمد إعادة تفصيل دوائر **المنظمة الخاصة** (لم تعد **المنطقة** Zone **تتطابق مع المقاطعة** département) وخلق مصلحة اتصالات وهندسة ، ومصلحة استخبارات . واذا كان الاجراآن الأولان يتوقفان على هيئة اركان **المنظمة الخاصة** ، فإن خلق مصلحة استخبارات يلزم الحزب بأسره ويعود إلى المكتب السياسي . وقد عرض آيت احمد المسألة على المكتب السياسي : « سيكون دور المصلحة النفاذ إلى الاقسام الاكثر حيوية في الجهاز الاستعماري : الحاكمية ، الاقاليم العسكرية ، الشُّرَط (. . .) ، جَرْد الرجال الاساسيين في الجسم السياسي والادارة العليا مع سيرة حياة كل منهم . وكيف يمكن النفاذ الى الأقسام الحاسمة اذا لم يوضع فيها رجال ثقة مدربون جيداً لهذا النوع من النشاط ، أو اذا لم يوضعوا بشكل يمكنهم معه ان يستفيدوا من التواطؤات . . . نحن بحاجة الى استخبارات . . على الفور بهدف إحباط المفاجآت السيئة ، ومشاريع القمع الفردي او الجماعي وتحديد مصادر المعلومات التي ستكون في متناول كوست وهافار ، من شرطة الاستخبارات العامة ، والكولونيل شوين[٥] ، في صفوفنا ، وللغد ، وهذا اساسي اكثر مما نعتقد ، لنكون قادرين على كشف النوايا الاستراتيجية ، والسياسية - العسكرية ، للمصالح المعادية . . .[٦] » .

أيد المكتب السياسي مبدأ مصلحة استخبارات . « قدم الاحول مرافعة متماسكة لصالح

* كان بن بلا آنذاك نائب ضابط .

المبادرة المقترحة . واقترح مصالي أن يُعْهد الى سكرتيره بن مهل ،الذي كان بدأ يفيِّش الشخصيات المهمة ، بمسؤولية تركيز مشروع تنظيمي . وعبَّر دباغين عن تحفظاته حيال المشروع ، فقد كان يرى ان جهازاً مستقلاً يمثّل اخطاراً كبرى بالنسبة للحزب ، لأنه معرض « للانحطاط الى جهاز شبه ـ بوليسي مع تجاوزاته التحرِّية والتصفيات الداخلية التي يمكن أن يؤدي اليها[٧] » . وكانت تلك رؤيا نبوية إذا علمنا إلى ماذا تحولت مصالح استخبارات الثورة بين يدي عبد الحفيظ بو صوف[٨] ، وزير العلاقات العامة لاحقاً : تنظيم للوشاية في خدمة جماعة من الرجال .

وفي مواجهة ثنائية مع آيت احمد ، عبر دباغين عن مخاوفه بحرية اكبر . لم يكن يريد أن تقع مصلحة استخبارات بين يدي خصومه في « جماعة الجزائر » التي تملك مجموعات صدامية شكَّلها اناس من الوسط اعيدوا حديثاً الى وضعهم السابق .

٢ ـ الاعدادات لحرب التحرير : كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ .

تولى اجتماع اللجنة المركزية الموسعة في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٨ « ارساء نظام اولويات* كان قرره المؤتمر ، لكن قلبه تطور الحركة[٩] » . فصل مسؤولو حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية على الفور المناضلين الذين طلبتهم المنظمة الخاصة ، وتبدلت البنى في القمة . جرى الفصل بين العمل الاعدادي (للخطط**)والتنفيذ، ولم يعد قادة المناطق يشاركون في **المجلس الأعلى** الذي حل محل هيئة الاركان . كان **المجلس الاعلى** يضم خمسة اعضاء : المفتش العام بلحاج جيلالي ، ومساعده رقيمي (في الوقت ذاته قائد مدينة الجزائر) ، وقائد هيئة الاركان ومساعده ، والمسؤول عن المصالح العامة والاشارة والهندسة ، **محمد ماروك** .

على المستوى الاقليمي ، جرى تقسيم ولاية قسطينه الى منطقتين : شمال قسنطينه والجنوب ـ الجنوب الشرقي (الاوراس وزيبان) . وبانتظار ايجاد مسؤول للاوراس ، بقيت المنطقتان تحت سلطة بوضياف ، وجرى دمج الجزائر والمتيجة ، اللتين كانتا تشكلان منطقتين ، وتولى قيادتهما فيما بعد جيلالي ورقيمي . وشكلت الصحراء منطقة ، بقيادة محساس . كان هذا عضواً في اللجنة المركزية ، وقد اعتبر انه وضع في موقع ثانوي ، فالاقليم الذي كُلف به لم يكن في متناوله غير فصيلتين ، في الاغواط والجلفه . اما في الامكنة الاخرى فكان يجب القيام بكل شيء من البداية . وقد استاء محساس من وضعه الجديد واحتج لدى رئيسه التراتبي ، بلحاج جيلالي ، فاستدعاه آيت أحمد ، بحضور الامين العام ، الأحول،ووجه اليه تحذيراً ، لذا سوف يحتفظ بكراهية شديدة لآيت احمد . اما منطقتا القبايل الكبرى ، مع ولد حموده ، وولاية وهران ، مع بن بلا ، فبقيتا

* ـ المقصود اولوية الكفاح المسلح .

** ـ هذه الاضافة التوضيحية من وضع المعرب (م)

دون تبديل .

وبسرعة كافية تم إنشاء المصالح العامة . كان الامر يتعلق بتدريب المناضلين على تقنية المتفجرات والتخريب . والامكانيات المادية هي التي تقرر في هذا الميدان . جرى إنشاء ثلاثة مشاغل ، الاول في الجزائر في مرآب في شارع روفيغو ، وثانٍ في حسين ـ داي في الضاحية الجزائرية ، والثالث في القبايل . وكان تمويل المشغلين في حسين ـ داي والقبايل يقوم على همة المناضلين . وقد كلف المسؤول المساعد في اقليم الجزائر ، صالح ، بتكوين تقني لكل منطقة . وكان على كل من هؤلاء ان يكون ، بدوره ، آخرين . وفي ميدان الاشارة ، اصطدمت الطموحات برداءة الوسائل . نجح محمد ماروك في تجهيز محطة إرسال واستقبال محدودة المدى . ولما كان التدريب يقتصر على ترميز الرسائل وفك رموزها ، جرى التوجه سريعاً جداً نحو البحث عن عناصر قاموا بخدمتهم العسكرية في سلاح الاشارة ، وعُثر على العديد منهم . لنذكر في هذا المجال اسمي مشاتي ، الذي سيكون عضواً في « لجنة الـ ٢٢ » ، وعيسى بوكرمه ، الخ .

٣ ـ نحو المأزق : كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ ـ آذار/ مارس ١٩٥٠ .

انتهى التدريب . إن استبدال آيت احمد ببن بلا قد تسبب بتبديلات في تركيب هيئة الاركان . كانت الميزة الرئيسية لتلك الفترة نفاد الصبر الذي اصاب الكوادر والمناضلين المنتظرين الانتقال الى العمل . لم يدرك المكتب السياسي ، المنشغل كلياً بإعادة تنظيم **حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، التي تلت الازمة «البربرية» ، لم يدرك الاخطار التي كان يتعرض لها جهازه شبه العسكري . حتى كانون الاول/ ديسمبر **١٩٤٩** ، كانت **المنظمة الخاصة** قد انجزت بنجاح عدداً من المهام ، لم يعرف الجمهور الواسع منها غير واحدة فقط ، هي مهاجمة مركز بريد وهران .

سوف نشير هنا الى ثلاث عمليات أخرى لها ، من ناحيتها ، طابع سياسي بشكل خاص . والامر يتعلق بتصفية افراد في الميليشيا في القبايل السفلى ، وتفجير تمثال الامير عبد القادر في كاشرو في ولاية وهران ، وأخذ مسؤولية رجال المقاومة في القبايل .

ـ **تصفية افراد الميليشيات في القبايل السفلى**. بعد الاندفاع الانتخابي **لحركة انتصار الحريات الديمقراطية** في تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٤٧ ، قررت السلطات الاستعمارية ، في القبايل ، بمساعدة من الباشاغا آيت علي ، تحطيم الحركة الشعبية . تم تجنيد مرتزقة جزائريين لاغتيال وطنيين . فوجه اقليم القبايل نداء الى الحزب لمساعدته ، إلا أن المكتب السياسي الذي ابلغه آيت احمد بالأمر عمد الى التسويف . ثم جاء اغتيال المناضل سي رابح في دوار الريش* على يد المرتزقة

* ـ سيكون هذا احد الدوارات ، حيث اتخذت المواجهة بين **الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني** طابعاً بالغ العنف .

يفسح المجال امام توقع ردود فعل لا يمكن ضبطها ، فقرر المكتب السياسي القيام برد ، تحت ضغط الحدث . وقد وجه الأخوان خطّاب ، عامر ولونيس، وكان احدهما في الادغال منذ ١٩٤٥ والآخر منذ ١٩٤٨ ، رسالة الى السلطات يعلمانها فيها أنهما سيفرضان دفع ديَّة الدم .

كان العمل الوطني يختفي خلف ممارسة الثأر . خلال عملية واحدة ، سقط ١٢ من افراد الميليشيا ، فخاف قائدهم أو قاره ولجأ الى القصبة في الجزائر . عندئذ جرى تكليف قائد مفرزة في **المنظمة الخاصة** ، هو مراد ديدوش ، ليغتاله . لكن ديدوش ، الذي وجد نفسه مرتين إزاء أوقاره ، تردد في اطلاق النار ، ثم تخلى عن المهمة التي عُهد بها اليه . فليس سهلاً القضاء ببرودة على حياة انسان ، حتى لو كان مجرماً . لكن الخوف من رؤية الميليشيات تتشكل من جديد كان كبيراً ، لذا بعد ٢٤ ساعة من تراجع ديدوش ، تولى احد المقاومين قتل أوقاره عن كثب ، مفرغاً فيه ست رصاصات . ولن يعرف اعضاء المكتب السياسي ابداً ان احد مناضليهم هو المسؤول عن ذلك . إذ لم يكن على علم بالأمر غير رقيمي وآيت أحمد .

- **تفجير تمثال عبد القادر في كاشرو** . كانت الحاكمية العامية بنت تمثالاً للامير عبد القادر، محاولة الوقوف في وجه الحركة الوطنية ، وقد قرر المكتب السياسي برئاسة مصالي ، تفجيره . هكذا اوكلت المهمة لفريق من خمسة مغاورين بقيادة محمد ماروك ، وتم تحييد حراس النصب ، لكن فشل التفجير ، لأن المواد المستخدمة كانت في وضع رديء . كان الديناميت قد استُقدم من كولومب - بيشار والصواعق من ريليزان . وهذه الاخيرة ، التي دفنت من دون الاحتياطات اللازمة ، تبللت ، وكان الفتيل الموصل غير صالح للاستخدام .

- **تحمل المنظمة الخاصة لمسؤولية مقاومي القبايل** . بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٨ انتقل الى الادغال خمسون مناضلاً ممن كانوا هدفاً لمضايقات الشرطة . كانت القرى التي ينتمون اليها ، تتعرض بعد كل مرة يمرون فيها بها ، للتفتيش الدقيق، وقد قررت قيادة الحزب نقلهم الى مدينة الجزائر . إن اولاد الشعب هؤلاء ، الذين كانوا دون اوراق هوية ، يسكنون ضمن ظروف سيئة ، مقطوعين عن عائلاتهم ، كانوا احياناً يرون البورجوازيين من اعضاء الحزب ، الذين يؤمنون لهم المسكن ، يكلفونهم باعمال مُحِطة . وقد انتهى العديد منهم الى العودة الى الجبل . فجُنت القيادة وعهد أخيراً بمصيرهم الى **المنظمة الخاصة** . . وكان بن بولعيد في الاوراس وبن بلا في ولاية وهران هما اللذان اضطلعا بالمسؤولية عنهم وركزا نظام ارتباط يبقيهم على اتصال بعائلاتهم .

إذا كانت العمليات التي تمت قبل كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٩ لم تسبب صعوبات للحزب ، فقد تغير الوضع فيما بعد ، لأن الامر كان يتعلق بمنع اي مناضل في **المنظمة الخاصة** من الاستقالة ، تطبيقاً للنظام الداخلي . وفي بسكره ، اخفقت حملة تأديبية تولتها مجموعة مغاورين أتت من قسنطينه ، وكانت تضم مشاتي وحبشي وقراس . وقد استطاع اعضاء المجموعة العودة سالمين الى قاعدة انطلاقهم . اما ضحيتهم ، وكان مناضلاً ، فلم يعتبر أن من الضروري طلب الحماية من الشرطة ، ولا شك أن وطنيته هي التي منعته من ذلك . إن استخدام العنف في

تسوية المسائل الداخلية زج **المنظمة الخاصة** في طريق خطر على وجودها . وسوف تثبت ذلك قضية خياري . في ١٨ آذار/ مارس ١٩٥٠ ، خطفت مجموعة من اربعة اشخاص (بن عوده ، بن زعيِّم ، عجومي ابراهيم ، وبكوش عبد الباقي) مناضلاً من تبسة ، هو عبد القادر خياري . ونجحت عملية الخطف ، لكن خلال الانتقال بالسيارة ، ولما كان السجين يعرف مسبقاً من الخبرة أي مصير ينتظره ، فقد تخبط إلى حد إنه جعل السائق يفقد السيطرة على السيارة التي تحطمت بعد اصطدامها بشجرة ، ونجح خياري في الهرب . لكن اعيد القبض عليه وضرب حتى فقد الوعي ، وحين استعاد رشده مضى إلى مفوضية الشرطة وتكلم . وهكذا جرى اعتراض سيارة المجموعة الفدائية وركابها في اعلى قرية واد الزناتي في شمال قسنطينه .

اعطت قضية خياري اشارة التوقيفات التي تمت من ١٩ آذار/ مارس الى ٢٧ أيار/ مايو . وقد بدأت هذه في تبسة ، واصابت ولاية قسنطينه اولاً (قاله ، سوق اهراس ، عنابه ، سكيكده) ثم منطقة الجزائر (اومال ، تنس ،اورليانفيل ، مليانه ، ميديه) ، واخيراً منطقة وهران (تلمسان ، وهران ، مسكره ، تيارت ، عين تموشنت) . وفي ١٣ ايار/ مايو ، اوقف بن بلا في الجزائر .

لم تف شبكات أمن **المنظمة الخاصة** بمهمتها المتمثلة بضمان حماية المناضلين ، وكان ذلك نتيجة بلبلة قادتها وبعض قادة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** . وبمواجهة القمع ، ارتسم في الحزب موقفان : أنكرت قيادة **حزب الشعب الجزائري** وجود منظمة شبه عسكرية لتجنب الحزب الحل ، ودعمت اطروحة مؤامرة استعمارية تهدف الى تدمير الحركة الوطنية ، بينما كادرات **المنظمة الخاصة** ، ومن بينهم بن بلا ومحساس المسجونان ، اقترحوا على العكس تأكيد وجود **المنظمة الخاصة** امام الرأي العام . إلا أن القيادة رفضت هذه المحاجة التي تبرر برأيها بعض اعضاء **المنظمة الخاصة** الذين تكلموا امام الشرطة . وخلال المحاكمات التي تمت في الجزائر ، ووهران ، وبجايه ، وتيزي اوزو وعنابه ، كان نظام الدفاع هو ذلك الذي دعت اليه القيادة .

خلال ازمة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** في عام ١٩٥٤ ، اتهم بو ضياف القيادة بانها وضعت نظام دفاع يأخذ بالاعتبار امنها الخاص بها . كان موقفه آنذاك يستهدف بخس **قادة حزب الشعب الجزائري** قيمتهم وجعلهم يظهرون جميعاً في نظر المناضلين كإصلاحيين .

طبعاً كانت **المنظمة الخاصة** ضحية اخطاء **حزب الشعب الجزائري** ، ولقد وسمت السجون والتعذيبات والسرية اعضاءها ، وسماً عميقاً . وجدوا انفسهم ، بعد آمال عظام ، سجناء حركة تدير ظهرها لوعودها ، ولا شك ان حياة ديمقراطية **لحزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية** كانت سمحت لهم ، لو وجدت ، بأن يميزوا الراديكاليين من المعتدلين داخل القيادة . إلا أن هذا لا يبرر مع ذلك الخلط بين الصنفين .

٦

حركة انتصار الحريات الديمقراطية عشية الأزمة

(١٩٤٦ - ١٩٥٣)

بين ١٩٤٦ و١٩٥٣ ، تحولت **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** الى حزب جماهيري . نفذت إلى أقسام واسعة من الشرائح الوسطى ومارست نفوذاً شبه مسيطر على البروليتاريا الرثة للمدن الكبرى ، التي نظمتها في لجان للعاطلين عن العمل . إن مؤرخي الجزائر المعاصرين يصرون كثيراً على الطابع المديني للنزعة القومية ، وبذلك يبخسون قدر العلاقات التي قامت منذ البدء بين الجالية الجزائرية في فرنسا ، ذات الاصل الريفي بشكل اساسي ، والحركة السياسية .

علم اجتماع الحركة

لطَّفت نتائجَ التعارض التقليدي بين المدن والارياف الطبيعةُ الهجينة لسكان نصف مدينيين نصف ريفيين. وقد سمحت الأهمية العددية للفلاحين في القصبات الكبرى والمدن بتقدم سريع **للحركة** في الارياف ، لا سيما في ولاية قسنطينه الشمالية (الكومونات المختلطة : القل ، الميليه ، جيجاب ، واقليم قالمه) وفي القبايل (الكومونتان المختلطتان دراع الميزان ،وعكبو) ، وفي الوارسنيز (موليير وبو قايد) ، وفي الاوراس (الكومونات المختلطة خنشله وعريس ، الخ .) ، وفي جنوبي الجزائر (الكومونة المختلطة شلاله) ، وفي ولاية وهران (اقليم مغنية ، وتيمور والكومونة المختلطة كاساني[1]) ، وفي الشرق (اقليم سوق اهراس وتبسة) . إلا أنه ينبغي التشديد على أن المنظمات الريفية ابعد ما تكون عن الثبات ، ويواجه اعضاؤها باستمرار استفزازات النواطير ، والقواد ، الخ ، وهو ما يجبرهم إما على كتم آرائهم ، او على النزوح الى القصبات .

في المدن يعكس تركيب « الأقسام » Kasmas ، الفروع المحلية ، بقاء البنى الاجتماعية التقليدية : هكذا تتم الانضمامات على اساس تجمعات أصليين او على اساس عائلات بكاملها ،

ويتأثر بذلك تماسك الحزب . ففي قسنطينه ، كان يقود الـ « قسْمة » مناضلون اصلهم من الميليه[2] يسكنون جميعهم تقريباً شارع بيريفو . وفي سكيكده ، تتألف القيادة المحلية من مناضلين اصلهم من احدى ضواحي المدينة ، ضاحية لسبيرانس[3] . إن وزن العالم الريفي ، وبالتالي الاشكال الاجتماعية القديمة ، يترك بصماته على كل البناء السياسي ، وينتج عن ذلك تشخيص الحياة السياسية وتشكيل اتباع تحابيهم قاعدة اختيار الزملاء .

كانت للحركة قدرة خارقة على التعبئة ، لكنها كانت سريعة العطب وغير مستقرة . وكان المستوى السياسي فيها متدنياً جداً ، وقد رسم لها ابن عبد الملك رمضان[4] ، قائد الدائرة في ولاية وهران ، اللوحة التالية ، الأخاذة ببساطتها : « ... منظمتنا ضعيفة ، وهي عاجزة عن الاستجابة لمتطلبات الوضع الحالي . تكوين المناضلين غير كاف (...) . ليست الميزة الاخلاقية في غاية الجودة وهذا الضعف يصيب القاعدة وكل مراتب الحزب حتى القمة . المتفرغون مدراء لا مناضلون وقد تم (...) التخلي عن التربية لصالح عمل اداري صرف . الروح البيروقراطية مهيمنة ، بينما تنثلم الروح الثورية بفعل سياسة الحزب (...) . إن منظمتنا عاجزة ، ضمن الشروط الحالية ، عن قيادة الشعب الجزائري الى (...) استقلاله . انها عاجزة ايضاً عن مجابهة هجمات الادارة . يجري السعي لادخال الاموال في صناديق الحزب اكثر مما لتحسين الذات (...) . يسيطر الروتين . المناضلون تحبطهم اجتماعات لا نفع منها (...) . يُطلب الى المسؤولين ان يعرفوا كتابة تقرير ولا يجري الانكباب على مهمة التربية . وهذه النواقص جميعاً تُسأل عنها القيادة[5] . » .

هذه النواقص بالذات هي التي حالت دون نفاذ دائم للحزب إلى الوسط العمالي . ففي النقابات الموالية للشيوعيين اكتسب المناضلون العماليون لحركة انتصار الحريات الديمقراطية خبرتهم ، وقد أدانوا سياسة الاتحاد العام للشغل (C.G.T.) ، التي تقف حصراً عند المنافع المادية المباشرة التي يمكن الطبقة العاملة أن تستحصل عليها من نضالاتها . لكنهم اعتبروا أن النضال لأجل الاستقلال ، من دون رجوع الى المسألة الاجتماعية ومن دون تطوير وعي طبقي عمالي ، يحابي داخل الحزب الشرائح التي لا هدف لها غير السلطة . ورأوا ان التأخر في العمل النقابي وعدم صعود قادة منبثقين من الوسط العمالي ، يعبران عن حذر أكيد تجاه التطلعات العمالية .

لقد امتزجت النزعة الشعبية داخل **حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الواقع** ، بتصور للتطور السياسي ، يمنح الثقافة والمثقفين دوراً طليعياً . والبنية الاجتماعية للحزب موجبة للعبرة ، فتحليل الاجهزة القيادية من ١٩٤٦ الى ١٩٥٣ يبين بوضوح بالغ صعود المثقفين الى القيادة : فقد كانوا ١٣ من ٣٠ في اللجنة المركزية المنبثقة من مؤتمر شباط/ فبراير ١٩٤٧ ، و ١١ من ٣٠ في اللجنة المركزية التي قامت في تموز/ يوليو ١٩٥١ ، وسيصبحون ١٧ من ٣٠ بعد المؤتمر الثاني في نيسان/ ابريل ١٩٥٣ . ومنذ عام ١٩٤٩ ، اصبح هؤلاء المثقفون يميلون إلى التمايز بشكل أوضح عن

الماركسية . فالعناصر العامية والمناضلون السريون جرى ابعادهم نحو الاجهزة التنفيذية (قادة الولاية* وقادة الدائرة) . وباستثناء بن مهل ، كان جميع اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية يعيشون في وضع الشرعية الكاملة .

يمكن استكمال التحليل الاجتماعي لعالم القادة بذلك المتعلق بمرشحي **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** الى الجمعية الوطنية الجزائرية لنيسان / ابريل ١٩٤٨ . فعلى ٥٢ مرشحاً معروفة مهنهم ، كان ٦ ينتمون الى الجسم القضائي ، و٩ الى الجسم التعليمي ، و٣ إلى الطبي ، و٢ للوظيفة العامة ، و٢ للجسم الطلابي ، وكان ثمة ١١ تاجراً ، ٤ مزارعين ، وحرفي ، بالاضافة الى محاسبين اثنين ، وعسكريين اثنين محالين على التقاعد ، وعشرة متفرغين حزبيين ، بينا لم يكن هنالك عامل واحد في التمثيل الحزبي . بالمقابل ، سيظهر للمرة الأولى في الانتخابات التشريعية في حزيران/ يونيو ١٩٥١ بورجوازي كبير من الجزائر العاصمة ، هو بن ونيش . وهذه المعطيات الاجتماعية تبين بوضوح أن العاميين فقدوامواقعهم لصالح الشرائح الوسطى .

محاولات يمينية

كانت جراثيم عدوى إصلاحية موجودة ، في **حزب الشعب الجزائري - حركة انصار الحريات الديمقراطية** وقد سمحت لها ضرورة الحفاظ على شرعية الحركة بأن تتطور وتنمو منذ عام ١٩٤٨ . ورغم دعامتها الاجتماعية الضعيفة ، فإن سلسلة من العوامل تفسر قوتها : تزايد انضمام الشرائح الوسطى للنزعة القومية ، فشل محاولات الوحدة في افريقيا الشمالية** ، الضغط السياسي للبورجوازية الجزائرية ، لا مبالاة المنظمات العمالية الفرنسية الكبرى . يضاف الى ذلك تشتت ما كان بقي من **المنظمة الخاصة** التي تفككت جزئياً في عام ١٩٥٠ ، هذا التشتت الذي اطلق أيدي جماعة العمل الشرعي . إلا أن غياب أي انفتاح سياسي كان يمنعهم من العمل في وضح النهار . والحال ان اكتشاف منظمة مسلحة أخرج بعض قادة الاستعمار ، ومن بينهم جاك شيفالييه ، من احلامهم . « من جديد ، النار تحت الرماد في الجزائر . واذ يُسعِّرها بين الحين والآخر عصفٌ غامض ، يلتمع لهبٌ يضيء ما يحاك في الظل[٦] » .

ولتحاشي تدهور الوضع ، اعتبر جاك شيفالييه انه ينبغي اشراك الممثلين الفعليين للجماهير الجزائرية في السلطة : « في اختيار رجال السياسة ، فلنسلّم اليوم بأنه أضمن لنا أن يكون بجانبنا « نصف عصاة » من أن يكون بجانبنا خدم[٧]» . وكانت منظوراته تستند إلى قرب وقوع حرب عالمية . « حرب تفكك داخلي سوف تسلّم الشعوب المحبطة والمنهكة والمنتحرة إلى المادية

---

* ـ كانت بنى الحزب تتطابق ، اجمالاً ، مع بنى الادارات ؛ فـ « الولاية » كانت تتناسب تقريباً مع المحافظة ، والدائرة مع القضاء .

** ـ خلال صيف ١٩٥٠ ، ذهب شوقي مصطفاي الى تونس لتجديد اقتراحات الوحدة المقدمة في كانون الثاني / يناير ١٩٤٩ الى حزب الدستور الجديد ، لكنه رجع خائباً .

الموسكوفية[٨] . » علينا اذاً ـ والكلام لشفالييه ـ ان نحمي مؤخرتنا والاّ نسيء الى أنفسنا مع هذه « الدمى » التي هي « المنتخَبون » الاداريون . .

في أيار/ مايو **١٩٥١** اسس جاك شيفالييه مجموعة الليبراليين ، التي كان في عدادها بورجوازيون جزائريون ، كعبد الرحمن فارس وايمالاين ، وغيرهما . . وقد فهمت الاوساط القيادية في **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، بما فيها القادة اللاحقون للجناح الاصلاحي ، أن الاهتمام الاساسي للقادة المستنيرين للاستعمار هو فصل « النخب » عن الجماهير . وبمساعدة الارتكاسات القديمة ، جرى الاعتقاد بأن هذه العملية لا تعني غير الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.لكن المستقبل سبين أن رفاق طريق جاك شيفالييه سيأتون من **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** .

وبالفعل ، ففي نيسان/ ابريل **١٩٥٣** ، **عقد قادة هذه الحركة** ، ومن بينهم عبد الرحمن كيوان ، اتفاق تسيير بلدي مع الناطقين بلسان الجناح الاستعماري الجديد ، ومقابل بعض التدابير الاجتماعية امتنعوا فقط عن التصويت على الموازنة بدل معارضتها .

لكن انطلاقاً من عام **١٩٥٠** ، ظهرت علامات أولى لاستعدادات شرعوية داخل المكتب السياسي في معرض قضية خيضر ، تمثلت بمشروع جبهة انتخابية مع **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء** ، وبتأسيس **الجبهة الجزائرية** .

١ . قضية خيضر

كانت المسألة التي اثارتها قضية خيضر هي معرفة ما إذا كان على قيادي يقع عمله تحت طائلة القوانين أن يمثل امام القضاء أو يمتنع عن ذلك . كان قادة **المنظمة الخاصة** قد ورطوا محمد خيضر ، النائب في البرلمان الفرنسي ، في قضية محطة بريد وهران* . وقد طلب اليه المكتب السياسي بألا يتنصل من المثول امام القضاء إذا رفعت عنه الحصانة البرلمانية . وفي ايلول/ سبتمبر **١٩٥٠** ، اجتمعت اللجنة المركزية لدراسة حالة خيضر ، فعارض مصالي قرار المكتب السياسي : « سيكون عاراً على حركة ثورية أن تدفع بأحد مسؤوليها الى امام قاضي التحقيق[٩] » وأيدته اللجنة المركزية : على خيضر ألا يسلم نفسه للعدالة الاستعمارية . لكن غداة اجتماع اللجنة المركزية ، قفز المكتب السياسي فوق قرار اللجنة المركزية وطلب إلى خيضر أن يجد دفعاً بالغيبة . فمضى ستة أعضاء في اللجنة المركزية (ممشاوي ، فيلالي ، بولحروف ، يزيد ، جيلالي ، بولكروع) إلى مصالي مطالبينه بالتدخل لصالح محمد خيضر لدى المكتب السياسي ، وهذا ما فعله . في غضون ذلك ، قرر عبدالله فيلالي ومحمد يزيد[١٠] ، خلافاً لرأي القيادة ، تولي مسؤولية انتقال خيضر الى الخارج .

---

*ـ انظر p. 56 في الكتاب الفرنسي .

٢ ـ مسألة الجبهة الانتخابية .

في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٠ ، حصلت مجابهات جديدة داخل اللجنة المركزية . كان قسم من القيادة يريد استبعاد كل فكرة عمل غير شرعي ، وقد اكدت اللجنة المركزية ، تحت تأثير مصالي مرة اخرى ، ان الامر يتعلق باعادة النظر ، بشكل محروف ، ببرنامج **حزب الشعب الجزائري** .

هذه المناوشات بين الاصلاحيين والراديكاليين بلغت اوجها في بداية عام ١٩٥١ . فعلى مقربة من الانتخابات التشريعية في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥١ ، قام **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** والعلماء بمساع لدى **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، لتحقيق جبهة انتخابية موحدة . بدأت النقاشات في كانون الثاني/ يناير وانتهت في آذار/ مارس ١٩٥١ . مثّل الاستاذ بومنجل والدكتور فرنسيس[١١] **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ، والعربي التبسي[١٢] والشيخ خير الدين[١٣] العلماء . نقل هؤلاء اقتراحات مكتوبة الى مصالي تشترط اصدار اعلان حول النقاط التالية : حل **حزب الشعب الجزائري** ، ادانة كل عمل ثوري وكل ارهاب ، سواء بالنسبة للماضي او الحاضر او للمستقبل ، التراجع عن كل عمل لدى الامم المتحدة والجامعة العربية ، وقف كل علاقة مع حزب الدستور الجديد وحزب الاستقلال .

هذه الشروط قُرنت بتفسيرات مذهلة على الاقل ، فلقد طلب الشيخ العربي تبسي إلى مصالي أن يتوقف عن « ان يكون ثورياً ليصبح رجل سياسة . . . » قال له : « أنت معتبر في سجلات الحاكمية العامية كثوري ومحرض[١٤] . » .

لقيت هذه الاقتراحات اذناً صاغية لدى اربعة اعضاء في القيادة ، هم مصطفاي ، وشنتوف ، عمراني وشرشالي . اعتبر مصطفاي ، من جانبه ، أن « هذا اقتراح حكيم وذكي . اذا قبله الحزب ، ارشح نفسي للانتخابات ، واذا رفضه ، لا ارشح نفسي » . فذكّر مصالي شوقي مصطفاي بقرارات مؤتمر ١٩٤٧ . « لن اذهب ، في الوقت الذي سيمثل فيه اصدقاؤنا امام المحاكم لقيامهم بأعمال ثورية ، فأجحد أعمالهم هذه وأحلّ **حزب الشعب**[١٥] »، حينئذ اعلن مصطفاي عن قراره بترك الحركة ، وفعل شنتوف الشيء ذاته : « انا ايضاً ، لن ابقى في هذه اللجنة المركزية المكونة من جهلة وحمقى » لكنه سحب كلامه هذا ، بعد أن ثارت ثائرة زملائه . وحل الشقاق في اللجنة المركزية ، وترك السعيد عمراني بدوره المكتب السياسي ، وكان احد الخصوم الاكثر عناداً لمجموعة دباغين . وطلب الحاج شرشالي ، هو الآخر ، وضعه في الاستيداع .

وهكذا فرض تجديد الهيئات القيادية نفسه . ومن جديد ، كلف مصالي الحاج حسين الاحول ، محامي العامة ، بتشكيل القيادة ، فأجاب الاحول وهو يجهش بالبكاء : « سيدي الحاج ، الحزب في خطر والمسؤولية ثقيلة جداً[١٦] . . . » .

بعد استشارة اعضاء اللجنة المركزية ، جرى حل هذه الهيئة . وكُلِّفت لجنة بقيادة الحركة ، والتهيئة للانتخابات التشريعية في حزيران/ يونيو ١٩٥١ وتشكيل لجنة مركزية جديدة(١٧) . وقد دخل القيادة بن يوسف بن خده ، وهو رجل يجمع الى تعلقه بالدين حتى حدود الورع شجاعة جسدية ومعنوية في آن معاً . حين اوقف هذا المناضل القديم للمرة الاولى في بليده في ٥ أيار/ مايو ١٩٤٣ ، لم يثر غير مشاعر حيادية ، فهو ليس رجل عمل ولا رجل ايديولوجيا ، بل اداري موسوس .

هذا التعديل الجديد ، الذي يعبر بلغة بيروقراطية عن استحالة الطريق البرلماني ورفضه ، لم يجر إبلاغ المناضلين به . وحين طلب دماغ العتروس ، في المؤتمر الثاني للحزب الذي انعقد في الجزائر في نيسان/ ابريل ١٩٥٣ ، تفسيرات بصدد رحيل مصطفاي وشنتوف ، اجابه بن خده : « اتفقنا معهما على مساومة فحواها : لا انتم تقولون شيئاً ولا نحن(١٨) » .

الحزب إذاً مُلْكٌ لقادته ، ومناضلوه يُعامَلون بحذر ، يتوقف دورهم حيث تبدأ المشكلات السياسية .

٣ . الجبهة الجزائرية .

دفع تزوير الانتخابات في حزيران/ يونيو ١٩٥١ التيارات الوطنية للتجمع من جديد في آب/ اغسطس داخل **الجبهة الجزائرية** التي كان يقتصر هدفها على الدفاع عن الحريات واحترامها . وكان انصار الاتفاق داخل **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ـ مزغنة ، وبن خده ، الخ ـ هم بالذات من عارضوا في آذار/ مارس ١٩٥١ وحدة متعارضة مع برنامج الحزب . اصبحت وحدة الاحزاب الوطنية حارفاً للانتباه بالنسبة لكل المسوِّفين المترددين امام نزاع مفتوح مع الاستعمار .

فسر المناضلون الاتفاق على انه تنازل امام الضغوط الاصلاحية . وقد عزز غياب مصالي ، الذي اعتبر أن هذه الجبهة لا تجيب عن الوضع ، وزن الاصلاحيين في الحزب . وسيكفي عام كي تتبدد القوى الوطنية التي تم تجميعها بصعوبة ، تبدداً مرتبكاً مبلبلاً*. كان التحالف ، الذي تحقق بنتيجة مساومات مكثفة بين اجهزة أفقدها ابتعاد الشعب عنها اتجاهها ، يحمل في ذاته آمالاً خرافية . فما واحد من المشاركين كان يلعب اللعبة ذاتها . كان الشعب الجزائري ينتظر علاجاً أشد تأثيراً ، فأُعطيَ مِنوّماً .

من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ ، عاش **حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات**

* ـ اعتاد القوميون تحميل الحزب الشيوعي الجزائري تبعة تفكك الجبهة الجزائرية . وفي الحقيقة ان رفض العلماء **والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** المشاركة في الاضراب الذي جرت الدعوة اليه بمناسبة نفي مصالي هو الذي وجه اليها رصاصة الرحمة .

الديمقراطية. في حالة أزمة مقنَّعة . كانت الحركة تواجه ، في الواقع ، مأزقاً : فالطريق البرلماني مستحيل بينما جرى تبديد قوى الحزب في معارك ليس فيها كبير نفع . كان يجبُ الحسم : إما الاعداد لحرب التحرير ، لكن الحل الصامت للمنظمة الخاصة ينحّي هذا الخيار دون المجاهرة بذلك ، او العودة الى الوراء والدخول في مساومة . لكن النجاح ليس مكفولاً ضمن هذا المنظور ، وتجربة **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** قاطعة في هذا الصدد : فهذا الحزب الذي كان يريد عام ١٩٤٧ دولة محكومة حكماً ذاتياً مرتبطة بفرنسا فدرالياً ، رأى وزير الداخلية الاشتراكي الفرنسي ، ادوار دوبرو Depreux ، يطلب اليه التخلي عن فكرة علم متميز عن علم فرنسا . وقد قبل بذلك دون أن يحصل على شيء مقابله . كان كل شيء يتم كما لو أن اهدافاً محدودة تتطلب للوصول اليها اللجوء إلى وسائل جذرية .

انطلاقاً من اللجنة المركزية لشهر آذار/ مارس **١٩٥١** ، ظهرت استراتيجيتان : استراتيجية مصالي ، الشعبوية ، التي تستند الى التعبئة الشعبية ، واستراتيجية قيادة الحركة التي تسعى إلى وحدة على مستوى الاجهزة ، مهما يكن الثمن . وكانت اللجنة المركزية ممزقة بين هاتين الاستراتيجيتين ، لكنها ستتردد ، حتى المؤتمر الثاني في نيسان/ ابريل **١٩٥٣** ، في الاصطفاف خلف القيادة .

موقف مصالي

كانت جراثيم الاصلاحية التي تشل **حركة انتصار الحريات الديمقراطية تقودها الى الافلاس** ، وقد وعى مصالي ذلك ، واعتقد في البدء أن الأمل لا يعدو تقويماً خاطئاً للوضع ، ثم توصل الى استنتاج ان سياسة القيادة « ليست امراً عارضاً » ، وأن مصدرها رفض « النظر الى الحقائق الجزائرية مواجهةً » ، وانها « . . . مفكَّرٌ بها ، . . . ومبلورة شيئاً فشيئاً ثم جرى حقنها في أوردة الحزب » تحت غطاء سياسة وحدة[١٩] .

اخذ مصالي على قيادة الحزب مبالغتها في تقدير الخلافات في المعسكر الغربي وتغذية اوهام حول التعارض بين فرنسا والولايات المتحدة ، وامتلاكها رؤية حول التحالفات الداخلية تضع الحزب في ذيل الحركات الاصلاحية ، ورفضها أي التزام الى جانب الشعبين التونسي والمراكشي . وعلى الصعيد التنظيمي ، اتهمها باغراق الجهاز السري وبرفض النظر في اعادة تكوين **المنظمة الخاصة** .

بدل مناقشة الموضوع في الهيئات العادية للحزب وتقديم برنامج إنهاض داخل تلك الهيئات ، قرر التوجه مباشرة الى الرأي العام . لماذا هذا التكتيك ؟ طبعاً للضغط على القيادة . لا يبدو أن مصالي كان يهدف الى شيء آخر ، لأنه احتفظ لنفسه بكل أسرار البيت وظل يطرح نفسه كرجل الجهاز .

قرر القيام بجولة بدأت في ١٣ تموز/ يوليو ١٩٥١ ، وقد جاب فرنسا (بوردو ، المنطقة

الباريسية ، الشرق) ، والتقى سراً آيت احمد في غابة شانتيي وطلب إليه أن يعد خطة لاعادة بناء **المنظمة الخاصة**(٢٠) . ومن فرنسا ، انتقل الى الشرق الاوسط ، حيث قام باتصالات ، وطلب مساعدات ، لكنه لم يجد اذناً صاغية الا لدى عاهل المملكة العربية السعودية* . وحين عاد من المشرق ، توقف في باريس حيث شارك في الكواليس في دورة الامم المتحدة . وخلال اقامته وجه رسالة الى بن يوسف بن خده طالباً اليه اختيار مناضلين بهدف ارسالهم الى القاهرة لتكوينهم عسكرياً . كان مصالي يعتبر إذاً ان لا علاج للازمة الجزائرية إلا الاعداد للكفاح المسلح .

في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ ، بعد عام من الغياب ، عاد الى الجزائر واستعاد في نيسان/ ابريل عصا الحاج رغم تحفظات القيادة . قال بن خده : « لا اعرف ما به سي الحاج . فمنذ عودته من المشرق ، لا يفكر إلا بخلق مناخ انعدام للأمن(٢١) » . وقد حققت جولته في شرقي الجزائر نجاحاً كبيراً ، فخافت السلطات الاستعمارية واعادته بقوة السلاح الى بوزريعة في ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٥٢ . وتنفست قيادة الحزب الصعداء ، إذ لم تحدث خسائر واضرار . وبعد اسبوع من إبعاد مصالي إلى سكيكده ، قرر مواصلة تجواله ، فعارضته القيادة في ذلك ، لكنه لم يأبه لمعارضتها . ففي القاعدة ، كان كادرات المنظمة ، الآتون من **المنظمة الخاصة** يخرقون توجيهات القيادة التي تلزمهم بتحاشي التجمعات الشعبية . وكان لزيارة كل من بوقره ، وشلاله ، وبليده ، والمليانه ، ودوبيريه صدى شعبي كبير ، وتمت بنظام . لكن في اورليانفيل (الاصنام) ، تدخلت الشرطة في لحظة تفرق الموكب ، وسقط قتيلان . واوقف مصالي ونفي الى نيورت في ١٤ ايار/ مايو ١٩٥٢ . وسوف يسرِّع غيابه إعادة تجمع خصومه ويفجر ازمة ستؤدي الى انشقاق **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** .

في هذه الاثناء ، كان الوضع في بلدان المغرب يتدهور . ففي الشرق ، انخرطت تونس في الكفاح المسلح ، وهو ما تسبب بنفاد صبر جديد في صفوف الحزب . . وقد اشار تقرير من ولاية قسنطينه الى ان ، « تياراً مؤيداً للعمل المباشر عاد الى الظهور بعد اغتيال فرحات حشاد وأحداث الدار البيضاء** ،وهو يسمح بتقدير درجة تكوين مناضلينا ومسؤولينا ، وحساب ردود فعلهم ، العاطفية اكثر مما هي رزينة وايجابية(٢٢) » وكان هذا التقويم يعكس بدقة وجهات نظر القيادة .

موقف الهيئات القيادية

بحجة تلافي الاستفزازات ، كبحت القيادة ومندوبوها في المقاطعات الكفاحية الشعبية . وإذا

---

* ـ وعد الملك السعودي مصالي بعرض قضية الجزائر في الامم المتحدة في حال قيام حوادث خطيرة .

** عند سماع نبأ اغتيال القائد النقابي التونسي فرحات حشاد في تونس على يد الفرنسيين ، انفجرت تمردات في ٧ و٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢ في مدينة التنك للمقالع المركزية في الدار البيضاء ، وسقط حوالى مئة ضحية .

حدث عرضاً أن ذهب مسؤول في اتجاه التيار الشعبي ، كما الحال مع عبد الحفيظ بوصوف الذي نظم في سكيكده في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ مظاهرة ضد التوقيفات الاعتباطية ، لم يكن المكتب السياسي يخشى إنزال العقاب . كان يقف في وجه العفوية ، المعبرة عن ارادة القتال ، جمود القادة المحافظ .

إن قيادة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، التي هزتها الاحداث ، كانت تسعى بشكل اساسي للبقاء وهي تدير الحزب . في آذار/ مارس ١٩٥٢ اقترحت الدعوة الى مؤتمر لكل اتجاهات الحركة الوطنية[٢٣] . رد مصالي بالموافقة على تحالف ، لكن ليس لقاء التعايش ، لأن الحدود السياسية التي تفصل بين **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** والعلماء والمنتخبين الاداريين لم تكن واضحة . وتسمح بعض الوقائع ، سنذكر منها أربعاً ، بدعم هذه المعاينة : ١ ـ ففي كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٨ ، اعلن فرحات عباس بصدد انتخاب بو منجل الى مجلس الاتحاد الفرنسي : « . . . حين لا تتدخل الادارة . . . يتجه تيار الرأي بصورة لا تقاوم نحو البيان ، حتى لدى بعض الباشاغا ، وحتى لدى بعض المنتخَبين الاداريين (انظر **المغرب العربي** ، العدد ٣٥) . ٢ ـ في الانتخابات الاقليمية في آذار/ مارس ١٩٤٩ ، ساند الطاهر ايمالاين المدعو أو رابح ، احد المالكين العقارين الكبار ، في لافاييت . ٣ ـ استقال احمد يحيى ، مرشح **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ، لأن مقالاً في La République Algérienne اتهم مدير الكومونة المختلطة شاتودون (انظر Dépêche de Constantine ، عدد ٢٩ آذار/ مارس ١٩٤٩) . ٤ ـ في L'Algérie du demi siécle ، اشار مفوض شرطة صطيف ومديرا كاساني وتوقرت إلى ان قادة **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** « لا يستبعدون كل فكرة تقارب مع الادارة » .

توصل مصالي مرتين ، في آذار/ مارس ١٩٥١ وفي آذار/ مارس ١٩٥٢ ، إلى تجنب انتصار خط اصلاحي . في كل مرة ، اعتقد انه يقبض من جديد على زمام الوضع وفي كل مرة كان يفلت منه . ذلك انه إذا لم يخدع في تشخيصه حول معنى مبادرات زملائه في اللجنة المركزية وفي المكتب السياسي ، فقد كان يجهل بالمقابل اسبابها ، عازياً الى الخوف من القمع مواقف لها في الواقع قاعدة اجتماعية .

لقد ادارت الهيئات القيادية للحزب ظهرها للطريق الثوري ، ليس عن خوف بل لأنها غدت اماكن تعاود التجمع فيها عناصر بورجوازية جديدة . اصطدم الخط السياسي ، الراديكالي مبدئياً ، بمقاومة الجهاز الذي تمسك فيه بمقاليد الامور .

في حين اعترف اصلاحيو **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** بضرورة الوصول الى الاستقلال على مراحل ، كان للكتلة البورجوازية الجديدة في **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** مسعى اكثر دقة . فهي لم تقترح مراجعة اجمالية للبرنامج واستبقت مطلب الاستقلال . كما انها لم تدِنْ الكفاح المسلح ، لكنها قاومت خلق اي منظمة شبه عسكرية .

هذا القطع مع الخط السياسي الذي تم تبنيه في المؤتمر الاول حصل في الظاهر من ضمن استمرارية ما . في الواقع ، احل محل النضال لأجل الاستقلال النضال لأجل تطبيق نظام الجزائر القانوني وجاء متفقاً مع الاستراتيجية التي حددها جاك شيفالييه .

عبر النضالات التي تطورت بين عامي ١٩٤٧ و١٩٥٠ تعزز وضع المعتدلين باستمرار بينما كان خصومهم يُنحّون او يطردون . إن جماعة الجزائر العاصمة ، التي جرت إزاحتها في مؤتمر شباط/ فبراير ١٩٤٧ ، هي التي شكلت القطب الذي اعاد الاصلاحيون تجمعهم حوله(٢٥) . هي التي سيطرت عام ١٩٥٢ على الحزب واشترطت صياغة جديدة للبرنامج . وكانت كل الاتجاهات ، في القيادة ، متفقة على حسم الخلافات داخل مؤتمر .

قطيعة داخل القيادة

لما كان مصالي ، وهو الأقلي داخل القيادة ، مضطراً بحكم ابعاده الى نيور الى الدفاع عن نفسه عن طريق شخص وسيط ، فقد حاول في رسالة الى مؤتمر الجزائر العاصمة ، نيسان/ ابريل ١٩٥٣ ، ان يعرّف بمواقفه . الا ان الناطق بلسانه ، مولاي مرباح ، لم ينجح في تمرير اكثر من نصف الرسالة ، وذلك بعد مساومات صعبة جداً مع القيادة . وبما أن المؤتمر لم يكن على علم بالخلافات ، فقد نجح التيار الشرعوي في فرض تبني توجهه : المشاركة في الانتخابات والتحالف مع الاحزاب الوطنية على قاعدة إصلاحية . وإنه لواقع مهم بالنسبة للصراعات اللاحقة أن التيار الشرعوي اعطى الحزب نظاماً داخلياً يجعل من اللجنة المركزية والمؤتمر الهيئتين العُليَيْنْ .

بالنسبة للاكثرية في القيادة ، كان ربط حياة الحزب بالمؤسسات يهدف الى « دمقرطتها » ، لكن كذلك إلى الغاء كل معارضة لخطها من جانب مصالي . لكنها لم تتوصل الى تمرير هذا الخط إلا عن طريق اعطاء ضمانات لمصالي وللنشاطيين الذين طلب ممثلهم بن عبد الملك رمضان انشاء جهاز شبه عسكري : « ان الوضع يضطرنا لاتخاذ تدابير أمنية ، لأن الحزب يرتكز حالياً على قدم واحدة بينما القدم الاخرى مهملة(٢٦) » . وقد تقرر في نيسان/ ابريل ١٩٥٣ اعادة خلق **المنظمة الخاصة** . وكان بن بولعيد ، مع مصالي وآخرين ، في اللجنة التي اوكل اليها وضع القرار موضع التنفيذ .

لما كانت الكتلة البورجوازية الجديدة بقيادة سيد علي ، والاحول وكيوان ، تتمتع بدعم مؤتمر لم يكن يمكن أن تعبر افكار مصالي فيه عن نفسها بحرية ، فقد شكلت لجنة مركزية على صورتها ومثالها . انفصلت عن المناضلين (ممشاوي ، فيلالي ، وبوحريده ، والثلاثة كانوا مناضلين في **نجم شمال افريقيا ـ حزب الشعب الجزائري** ، ومستاري) الذين كانوا قد وقفوا ، في آذار/ مارس ١٩٥٣ ، ضد المشاركة في الانتخابات.واللجنة المركزية ، المعينة جزئياً عن طريق اختيار الزملاء ، صفّت بدورها حلفاء مصالي في المكتب السياسي . وقد تفاقمت عزلة مصالي في الجهاز ، وافلتت الحركة كلياً من بين يديه . لكنه كان يحدس بأن الجماهير الحزبية الواسعة لن تتبع القيادة ، وانتظر مباشرتها العمل .

في نيسان/ ابريل ١٩٥٣ ، شاركت **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** في الانتخابات البلدية . كان التكتيك الانتخابي يتمثل بتوسيع التحالفات يميناً ، وللمرة الاولى انطلقت **الحركة** في المعركة تاركة برنامجها السياسي جانباً . لم يعد يختار المرشحين ، كما في عام ١٩٤٧ ، المناضلون المجتمعون في مؤتمرات محلية ، وهو ما كدّر ضحايا هذا الاجراء . ولما لم يمكن ان تتم الاتفاقات بين الاحزاب على المستوى الوطني فقد تُرك وضع لوائح الوحدة للقادة المحليين وتم وسط الفوضى وبشكل انتهازي . هكذا خاضت **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** المعركة في الجزائر وسكيكده وعنابه بشعاراتها الخاصة بها . وفي وهران ، تحالفت مع الحزب الشيوعي الجزائري ضد **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** . وفي سيدي بلعباس مع **البيان** ضد الحزب الشيوعي الجزائري . ولقد ادى هذا السقوط في النزعة الانتخابية الى بلبلة المناضلين . ولم تكن المنظمات المحلية قد تعافت بعد من الهزة التي احدثها التوجه الجديد حتى كانت تتلقى الامر بأن تستبعد القضايا السياسية من الجمعيات المحلية . وجعلت القيادة السياسية التي اتفق عليها عبد الرحمن كيوان وجاك شيفالييه تشمل كامل البلاد . وفي فترة قصيرة جداً ، اكتشف المناضلون بصورة فظة مدى الاضرار التي تسببت بها هذه السياسة لأجل الانتخابات البلدية على صعيد الحزب . لأن كل ما يضعها موضع الاتهام جرى التكتم عليه . ويمكن ان نذكر بهذا الصدد صمت منتَخبي الجزائر العاصمة بعد اطلاق النار في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٣ في باريس على المهاجرين ، وسقوط العديد من القتلى بينهم .

في آب/ اغسطس ١٩٥٣ ، اصبحت القطيعة التي كانت بدأت داخل القيادة ناجزة . منحت روزنامة العمل التي اقترحها بن خده على مصالي الاولوية للدعوة لمؤتمر وطني جزائري ، وجرت العودة الى المشروع الذي كانت رفضته اللجنة المركزية في ١٤ آذار/ مارس ١٩٥٢ . كان مصالي أجّل طويلاً معركة لا مناص منها مع القيادة . هل كان ينتظر منها تبديلاً في الموقف ؟ هذا مرجَّح في هذه الحالة ، يتعلق الامر بخطأ في التقدير سوف يدفع ثمنه غالياً ، حتى وإن كان سيربح الجولة الاولى بسهولة .

لم يقبل مصالي في الصراع الذي سينشب اية مساومة . في ٢ تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٥٣ ، استقبل وفداً من اللجنة المركزية يضم الاحول وسيد علي ودحلب وسويح ، وكتب في يومياته : « بعد مباحثات شاقة ، ليس من نتائج . » وفي ٢٠ تشرين الاول/ اوكتوبر اعتزمت اللجنة المركزية الاجتماع ، فكتب مصالي الى بولكروه يبلغه رفضه الدعوة الى اجتماعها . وفي ٢٢ كانون الاول/ ديسمبر ، رفض التماساً بمقابلته قدّمه الأحول . وفي ٢٤ كانون الاول اعد مع فيلالي ومرباح رسالته الى الكونفرنس الفدرالي الذي كان سينعقد في ٢٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٣ لتعريف المناضلين في فرنسا بما هنالك من خلافات داخل القيادة .

٧
انشقاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية
(١٩٥٣ - ١٩٥٤)

تركزت مشاعر القلق والاستياء ، التي ولّدها لدى المناضلين التراجع التدريجي عن سياسة ثورية ، على شخص مصالي ، الذي لما كان يتكلم من القمة قال ما كان يفكر به معظم المناضلين في عمق اعماقهم . في ٢٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٣ هاجم مصالي القيادة جهاراً في رسالة الى الكونفرنس الفدرالي للحزب الذي كان منعقداً في باريس ، وفي شهر آذار/ مارس أعلن عن خلق لجنة للخلاص العام .

مصالي ضد اللجنة المركزية

في النداء الذي وجهه مصالي في ١١ آذار/ مارس ، عرض خلافاته مع اللجنة المركزية ، فدافع عن خصوم الخط الرسمي وفضح النظام الداخلي للحزب : « ... تجتاز الحركة الوطنية أزمة ليست بلا خطورة... منذ ثلاث سنوات وأنا اناضل داخل الحزب في صمت وبالطريق التراتبي لحماية الحركة الوطنية من الانزلاق الى المغامرة ومن التخلي عن المبادىء الثورية .. هكذا ابصرت سياسة سهولة وتعريض للشبهة النور منذ تلك الفترة ، ، وقامت في الحزب بيروقراطية حقيقية مع موظفيها وتلفوناتها وباشواتها وجواويشها .. وخلال اقامتي في بوزريعة وشانتيي، كما في نيور ، استقبلت مئات المناضلين وحتى المسؤولين الذين كانوا يأتون البلاد للاحتجاج لديّ على صمت الحزب سواء في باريس أو في الجزائر ... وكانت احتجاجاتهم تتناول ايضاً الصمت الذي يلزمه الحزب حول الاحداث التي تتم في تونس وفي مراكش ... لم يكونوا يفهمون أيضاً غياب الحزب عن الساحة السياسية الفرنسية حيث كانت احزاب فرنسية سياسية شتى تناقش الكثير من المشكلات التي تعنينا عن كثب ... إن القيادة المتشبثة بامتيازاتها ، تتشبث بالسلطة ، عبر اللعبة الديمقراطية للجنة مركزية مؤلفة بغالبيتها من موظفين على صورة تلك القيادة .. ومنذ سنتين وانا في نيور ، لم تتم استشارتي يوماً ، لا حول مسار الحزب ، ولا حول الاحداث الخطيرة التي جرت في شمال افريقيا ... ثمة في الحزب ، في الواقع ، نظام خنق وضبط بوليسي ووشاية ، بحق كل المناضلين الذين يجرؤون على توجيه ادنى انتقاد لمسيرة الحزب ، ونفقاته وقلة نشاطه . هكذا

تعرض الكثير من المناضلين لتعليق العضوية ، والنقل والطرد والغرامات . . . » .

نظمت لجنة الخلاص العام تلك ، المؤلفة من ٤ اعضاء - فيلالي (متفرغ) ، بودشيش (عامل في معامل رينو) ، عبدالله سعاجي (ساعاتي) ، عوين (صاحب مقهى في لوفالوا) - التمرد المفتوح ضد قيادة الحزب . جرى توزيع منشور يلخص كل مآخذ مصالي عبر فرنسا . وتشكلت في كل مكان لجان محلية وحجزت الأموال المخصصة للحزب .

وفي الجزائر ، تشكلت هيئة اركان مصالية بعد زيارة قام بها فيلالي ، ضمت مولاي مرباح ، الناطق بلسان مصالي في اللجنة المركزية ، ومزغنه ، وممشاوي وعيسى عبدلي[1] . وقد لقي نداء مصالي ضد القيادة تجاوباً كثيفاً في ولاية وهران ، وفي القبايل ، وفي الشرق الجزائري وقسم من ولاية الجزائر . ولكي تسد اللجنة المركزية المنافذ على التمرد القاعدي ، طلبت الى قادة الدوائر ، حوالى ٢٥ شباط/ فبراير ، ان يدعوا المنظمات القاعدية لتبني موقف حيادي بانتظار عقد مؤتمر . وقد بدت المناورة رابحة بشكل خاص في ولاية قسنطينه ، لكن مصالي بقي متصلباً ، واخفقت كل الوفود المرسلة الى نيور على وجه السرعة لعقد تسوية . وفي ١٦ كانون الثاني/ يناير ، جاء دور يزيد ليزور مصالي ، وتبعه بن بولعيد في ٢٣ شباط/ فبراير ، ثم استقبل مصالي معزه ، وحموده ، عضو اللجنة المركزية ، ورقيمي ، كادر التنظيم ، وفي ٢٧ الشهر ذاته استقبل مستاري وكبير ، المسؤولين في ولاية وهران .

في ٢٨ آذار / مارس اجتمعت اللجنة المركزية فسجَّلت إخفاقها وسلَّمت صلاحياتها لمصالي كي ينظم مؤتمراً . وقد عينَّ هذا بدوره بعثة مؤقتة تتولى قيادة الحزب . هل ربح مصالي الجولة؟ هو ذاته لم يكن يعتقد ذلك بعد . في ٢٩ آذار/ مارس ، تحادث مع مولاي مرباح في نيور ودوّن في يومياته : « . . . بذلت جهداً شاقاً . . . سواء جسدياً أو فكرياً . لكن الاشهر القادمة ستكون أقسى وأصعب ، لأن الباشاوات* لم يتراجعوا الا لكي يقاتلوا بشكل افضل ، ويكذبوا وينشروا الفوضى[2] » . وفي الواقع ، لم تقدم اللجنة المركزية غير تنازل واحد لمصالي ، يتمثل بتنظيم مؤتمر ، واحتفظت لنفسها بأموال الحزب واستخدمتها لكي لا تفقد دعم الجهاز .

انطلاقاً من شهر نيسان/ ابريل ١٩٥٤ ، سوف يتحرك تكتيك اللجنة المركزية في اتجاهات ثلاثة :

- الحيلولة ، عبر تدابير تنظيمية ، دون امساك المصاليين بزمام الجهاز ، دفع المناضلين الى التوقف عن دفع اشتراكاتهم بحيث لا تعود تتوفر لمصالي الوسائل المالية للقيام بعمل ما ؛

- تسهيل وضع المتفرغين في إجازة عن طريق دفع رواتبهم مسبقاً عن اشهر عديدة ؛

---

* - هذا المصطلح يُطلق على اعضاء اللجنة المركزية .

ـ الرد سياسياً على الاتهام بالاصلاحية ، عن طريق التحالف مع النشاطيين ، بهدف تصوير المصالية لا كنقد سياسي ، بل كمحاولة شق الحزب .

ويدأ نشر موضوعة عبادة الشخصية ، المستعارة من تاريخ الاتحاد السوفياتي . وقد استجاب قياديان قديمان للمنظمة الخاصة ، هما بوضياف وديدوش ، اللذان صدمتهما الانتفاضة القاعدية في فرنسا في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ ، استجابا لنداء اعضاء اللجنة المركزية الذين سيشار اليهم بعد الآن بوصف « المركزيين » . إذ كانا كادرين رفيعين ، كان رد فعلهما رد فعل عضوين في جهاز يخافان بصورة مرتبكة إعادة النظر في هرمية يتكاثر فيها الطغاة الصغار . من جهة اخرى فإن بوضياف ، المسؤول عن التنظيم في فرنسا ، الذي ابلغه فيلالي بمضمون رسالة مصالي الى الكونفرنس الفدرالي في ٢٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٣ ، كان رفض ، التزاماً بالانضباط الحزبي ، أن يقرأها على المناضلين القاعديين .

النشاطيون والمركزيون ضد مصالي
(نيسان/ ابريل ـ تموز/ يوليو ١٩٥٤)

كان نشاطيّو المنظمة الخاصة سابقاً ، غير الشرعيين ، يحصلون على مسكنهم ، وأوراقهم ، وحاجاتهم المادية ، من القيادة . ولم يكن الوضع الداخلي للحزب ، ولا تكوينهم الخاص بهم ، حيث لتقديس الانضباط والهرمية مركز ممتاز ، يجعلانهم يميلون للتجمع في تكتلات . الا أنه إذ كان يشتبه دائماً بمعارضة مناضلي المنظمة الخاصة ، وكانوا يتعرضون للابعاد ، ويعيشون تحت الخطر باستمرار ، كانت هنالك علاقات تضامن قوية جداً تشد بعضهم الى البعض الآخر ، رغم تشتتهم . وقد جرى الكلام بهذا الصدد على «روح المنظمة الخاصة». لذا احتفظوا بالاتصال فيما بينهم ، مع احتمال انتهاك التعليمات الامنية* التي تخيلتها القيادة لمنعهم من التداول والاتفاق بعضهم مع بعض . ويتوقف تآمرهم عند هذا الحد .

إلا انه اتخذ منحى آخر منذ كانون الاول/ ديسمبر١٩٥٣ ، تاريخ اعلام المناضلين بالخلافات بين مصالي وغالبية اللجنة المركزية . فبصورة تلقائية ، اتخذ غير الشرعيين ، والمقاومون ، والكوادر القدامى في المنظمة الخاصة ، الموجودون في الجزائر ، موقفاً إلى جانب مصالي . ومن فرنسا ، كتب محساس الى آيت أحمد وبن بلا وخيضر وطلب اليهم مساندة الزعيم المنشق(٣) . بدا تقاطب الحركة بين قوتين ، احداهما تشد الغالبية الساحقة من الحزب ، وتستند الاخرى الى كادرات الجهاز ، أمراً حاصلاً ، رغم محاولة من محساس لخلق تيار حيادي ، حين اطلق محمد بو ضياف في نهاية آذار/ مارس ١٩٥٤ فكرة قوة ثالثة ، اللجنة الثورية للوحدة والعمل .لقد احتفظ

* ـ كانت مراقبة الشرطة للكوادر متواصلة .

محمد بو ضياف ـ وهو ابن لعائلة كبيرة الخباء في الحضنه ، ادى الاستعمار إلى انحطاط منزلتها ـ احتفظ من اصله الاجتماعي بالعنفوان وحس القيادة . كان ذا مزاج صعب ، لذا لم يكن يستسيغ الحلول الوسطى ، كما كان راديكالياً . كانت تسوياته ثمرة ارتباك الافكار المميزة لكوادر **حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، وكانت **اللجنة الثورية للوحدة والعمل** تحالفاً بين المركزيين الذين يريدون احتواء التيار المصالي تحت غطاء مؤتمر يعطيهم كل الضمانات ونشاطي **المنظمة الخاصة** المهتمين بإعادة إرساء وحدة الحزب لشن الكفاح المسلح .

حتى آذار/ مارس إذاً ، كان يُنظر الى النزاع بشكل اساسي كصراع بين توجهين مختلفين لا فقط كصراع من اجل السلطة داخل الحزب . كان بوضياف يصوّر معارضة ذات طابع سياسي على انها نزاع بين قياديين . هكذا فرضت مبادرته مجرى آخر للاحداث ، وان لم تؤد الى قلب مباشر لميزان القوى . وقد حمّل بوضياف مصالي المسؤولية الكبرى عن الانشقاق آخذاً عليه انه لم يتردد في تعريض وحدة الحزب للخطر عن طريق توجيه نداء مباشر الى المناضلين ، بدل السعي وراء تسوية في نقاش بين القادة . وهذا ما يظهر من النص التالي : « لما كنا بالغي القلق بسبب ما يجري ، ويأتي رد فعلنا بوصفنا مسؤولين عن التنظيم ، بَلَّغْنا عبر فيلالي أننا سنبقى في مراكزنا ، بوصفنا مناضلي صف (تمييزاً عن اعضاء الهيئات القيادية) ، دون التحزب لهذا الطرف او ذاك ، إذا تعهد مصالي ، من جانبه ، بحصر النزاع في الدوائر القيادية . وقد أملى علينا هذا الموقف خوفنا من تمزق داخل القاعدة التي قد تنجرّ هكذا إلى تبني خصومات لاعلاقة لها بها والانحراف عن المشكلات الحقيقية . يضاف الى ذلك اننا إذ كنا بدأنا عملاً في العمق من وجهة النظر التنظيمية داخل الفدرالية ، كنا ننتظر الكثير من تشكيل أنويةٍ مناضلين اشداء ، قادرين على ألا يُخدعوا حين يحين الأوان . وفي الأخير ، كان هذا الحزب حزبنا ، وقد ضحينا بالكثير لأجل ان يوجد . وكنا نشعر بأن مصالي مستعد لتحطيم كل شيء من اجل استعادة سلطته(٤) . »

هذه الشهادة من جانب بوضياف ، بعد مرور عشرين عاماً على الحدث ، تحدد بصورة دقيقة الاسباب التي جعلته يتجاوب آنذاك مع مناورات اللجنة المركزية ، هو المتهم بتبرئة نفسه من تهمة الاصلاحية . في الوقت ذاته ، يعبر عن قلة اهتمامه بالتعبير النضالي حين لا يأتي من ضمن اطارات مُرساةٍ من قبل . وإذا كان المركزيون تذرعوا في مجابهتهم العلنية لمصالي ، بعبادة الشخصية ، فقد حرصت دعاوتهم على المستوى الوطني على تأكيد « انعدام كفاءته » و « قلة ثقافته » بوجه خاص . وكانت هذه الحجج ، غير المستندة الى اساس صلب ، تشكل نداء الى الكوادر والمثقفين ، ولا يمكن ألا نرى خلف هذه الاحكام موقفاً طبقياً .

إن تذرع خصوم مصالي بعبادة الشخصية حجة تستحق الدرس . لقد جرى استنتاج اهمية مصالي في **حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية** من الموقع الذي يشغله في الحديث الرسمي للقياديين الذين كانوا يذكرون دائماً اسمه ومثاله لتبرير الخط السياسي الراهن . كانت كتابات القادة الرئيسيين ومداخلاتهم تعطي المناضلين والمراقبين من الخارج انطباعاً بأن

مصالي قائد كلي القدرة . لكن سرعان ما يظهر ذلك عديم الاساس مذ يجري تفحُّصٌ دقيق لنقاشات الاجهزة القيادية ، التي يبدو منها بوضوح أن مصالي لم يكن يوماً « أوتوقراطياً » بل فقط قائد طليعة غالباً ما كان في موقف صعب ، وكانت سلطته ترتكز على تحالفات معقدة .

إن مجرى الصراعات داخل القيادة يبين في الواقع ان الشرعويين هم الذين اعادوا النظر دائماً في قرارات الاكثرية كما يشهد على ذلك قضية خيضر ومشروع المؤتمر الوطني الجزائري الذي رفضته اللجنة المركزية في آذار/ مارس ١٩٥٢ واعيد عرضه بعد عام إثر تجديد الهيئات القيادية . ان قراءة كتابات مصالي ومداخلاته بدت تبرر اتهامات خصومه ، فهو يتكلم في الغالب على شخصه وعلى « الاساءات » التي تعرض لها كما لو كان « ملكاً » . الا انه لخطأ جسيم أن يخلط المرء بين هذا السلوك وجنون العظمة .

لقد عاش مصالي زعامته بشكل حديث ، بمقدار ما تعبر هذه الزعامة عن نفسها عن طريق جهاز سياسي غير شخصي ، وفي الوقت ذاته بشكل تقليدي بمعنى أن الربط بين القائد واتباعه علاقة شخصية ، علاقة رجل برجل تلزم الشخصية بكل ابعادها . ليس من مكان اطلاقاً للفصل بين الخاص والعام في هذه العلاقة . إن قراءة غير متنبهة يتولاها من اعتادوا لغة المؤتمرات الجافة يمكن أن تؤدي الى تفسيرات معكوسة . فإذ كان خصوم مصالي لا يرون العلاقات العاطفية بين الاشخاص في خطاب مصالي ، كانوا يكشفون انهم مقطوعون عن جذورهم واسرى الكون البيروقراطي المجرد للعالم السياسي الصناعي .

بناء على ذلك ، قد يكون خطراً أن نقصر التضاد بين مصالي وخصومه على بعده السياسي وحسب ، فالامر يتعلق كذلك بتضاد في الشرعية . فالمركزيون رجال جهاز ، ترتكز شرعيتهم على منظمة لها قوانينها ونظام علاقاتها . انها شرعية لا شخصية ، شبيهة بتلك التي يستمدها الموظفون من انتمائهم الى جهاز الدولة . وعلى العكس ، فإن مصالي ، مثلما بن بلا من بعده ، يقيم علاقة لدنية مع الشعب ويستمد شرعيته من علاقة شخصية شبه صوفية . هذه الشرعية لا يمكن تهديدها ، إذا لم يكن من جانب الاجهزة وادعاآتها . هكذا سيكون مصالي ناقداً شرساً للبيروقراطية ويتحدث اولاً وقبل كل شيء حديثاً سياسياً .

لما كان الموقفان متعارضين فقد كانا يحبلان بالاخطار : الموقف الذي يطوّر سلطة ذات طبيعة صوفية ، والموقف الذي يحمل في ذاته سلطة جهاز .

الصراع على الأرض

منذ شهر نيسان/ ابريل ، واجه المصاليون في ولايتي قسنطينه ووهران تحالف النشاطيين والمركزيين . وقد تم الصراع على خلفية غلبت عليها مفاقمةُ للقمع . ففي ٨ نيسان/ ابريل ، طالت تقصيات وتوقيفات مجمل التنظيم ، في الجزائر وفي فرنسا . جرى الدخول في فترة مرتبكة ، فقد كان احتدام الوضع الكولونيالي جعل اي جدال واضح مستحيلاً ، وانخرط الابطال

الرئيسيون في منافسة لم تكن دوماً مستقيمة ، كل بهدف توسيع نفوذه وتقاسم قوى الحزب .

في كل مكان حاول النشاطيون منع أنصار مصالي من الامساك بزمام الفروع المحلية ، وعملوا تحت غطاء صفتهم كقادة دوائر ونظموا اجتماعات تكتلية استبعدت عنها الفروع الموالية لمصالي . هكذا في وهران،عمد قائدا دائرة،من **المنظمة الخاصة سابقاً** ، هما رمضان بن عبد الملك وعبد الحفيظ بوصوف ، وثلاثة مركزيين ، هم سويح ومستاري وبلكبير[5]، **إلى دعوة بعض الأقسام*** Kasmas إلى الانعقاد من دون علم **البعثة المؤقتة** . لكن مزغنه ومشاوي، اللذين علما بالاجتماع من بعض المناضلين ، وصلا إليه مع الأقسام غير المدعوة . فتكلم بوصوف واشار الى ان الاجتماع مفتوح لكوادر المنظمة وحدهم . لكن بعد مداخلة مشاوي ، قرر قاده الفروع، بالاجماع ، طرد بوصوف وبن عبد الملك من الاجتماع ، وصوتوا على اقتراح بالثقة بمصالي . وقد صوت كذلك الى جانب الاقتراح أنصار للجنة المركزية حضروا الاجتماع (سويح ، مستاري ، بلكبير) .

في ١٥ نيسان/ ابريل ، خلال اجتماع للفروع المحلية للشرق الجزائري ، في مدينة قسنطينه ، لم يلق انصار مصالي النجاح ذاته . فلقد اعترض مسؤول سكيكده ، الذي كان يرأس الاجتماع ، على حضور مزغنه ، الذي اثار الطابع غير المنتظم لجمعية مقاطعية يجري جمعها من غير علم البعثة المؤقتة . ووافق قادة الفروع على الملاحظة لكنهم لم يتوقفوا عندها .

في الفترة ذاتها ، ظهرت في الجزائر العاصمة نشرة **اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، لو باتريوت** Le patriote **، التي دعت المناضلين للوقوف موقف الحياد في الوقت ذاته الذي انتقدت فيه مصالي مداورة ، وقد سمح موقف قادة الدوائر للمصاليين بالاعتقاد بأن لجنة سرية تصدر النشرة ينتمي اليها كوادر في الجهاز . وقد تبينت صحة هذا الشعور في اوائل أيار/ مايو . **فلقد** جرت مفاجأة المراقب العام للتنظيم ، رمضان بوشبوبه[6] ، وهو مركزي ، بينما كان يوزع Le patriote . وقدمت هذه النشرة حجة للادارة كي تقوم من جديد بتفتيش مراكز الحزب في ايار/ مايو ١٩٥٤ ، وتضع يدها على آلات الرونيو والالات الكاتبة .

وفي القبايل ، قامت الشرطة الفرنسية بتوقيف مناضلين أرسلت اليهم اعداد من الباتريوت Le patriote . وفي ١٦ ايار/ مايو ١٩٥٤ عمدت البعثة المؤقتة التي حلت محل قيادة **حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحركات الديمقراطية** الى ايقاف بوشبوبه عن ممارسة وظائفه ودعت قادة الولايات لادانته . وفي ٧ منه حضر قادة الولايات الاجتماع بصحبة بوشبوبه ، وتضامنوا معه . فجرى ارجاء الاجتماع ساعتين ، لكن قادة الولايات لم يحضروا ، وجرى تعليق ممارستهم وظائفهم ، هم وقادة الدوائر ومسؤول التنظيم ، دخلي ، وكان عضواً في اللجنة المركزية .

---

* - القاسمه او القسم منظمة محلية تقابل الكومونه .

** - او **الوطني** (م) .

اضطر المصاليون الى تبديل الجهاز رأساً على عقب . وقد اجبر تضامن الكوادر مع المركزيين المصاليين على استدعاء رجال قليلي الخبرة .

في ٩ ايار/ مايو برز العنف في الصراع بين الكتل . فلقد هاجمت مجموعة صدام مصالية في القصبة محمد بوضياف ورابح بيطاط ، وكانا من قادة **اللجنة الثورية للوحدة والعمل** ، ففقدا وعيهما ، ولم يفلتا من حملة بوليسية الا بفضل تدخل بوشبوبه . وبعد يومين هاجم النشاطيون مقر الحزب « كي لا يُترك العدوان من دون عقاب » (بوضياف) وفي كل مكان تقريباً ، في فرنسا وفي الجزائر ، تزايدت الصدامات وأدت الى سقوط ضحايا . واتسعت الهاوية بين الكتل لكن دون أن تتوقف محاولات المصالحة ، التي لن تتوقف حتى المؤتمر الذي سيعقده المصاليون في بلجيكا ، في هورنو ، يوم ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٤ ، لكنها ستصطدم بشرط وضعه مصالي : ان يعترف المكتب السياسي واللجنة المركزية بأنهما ضلا الطريق وانخرطا في انحراف اصلاحي . إلا أن الهيئتين المشار إليهما لم تقبلا الاعتراف بشيء من هذا القبيل،وغداالانشقاق أمراً لامناص منه

لقد وضع النشاطيون وبوضياف كل آمالهم في إعادة توحيد **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ومع ذلك ، فإن اللجنة الثورية لأجل الوحدة والعمل لم تكن تشكل بعد اتجاهاً مستقلاً ثالثاً . وبالنسبة للجنة المركزية ، كان ذلك مجالاً للاستثمار . فالخطر في نظرها لم يكن يتمثل بهؤلاء المتطرفين بقدر ما يمثله مصالي .

حصل الشقاق بين المركزيين والنشاطيين في النصف الثاني من تموز / يوليو ١٩٥٤ . وقد ساهم فيه تمرد لا شرعيي القاعدة الذين وجدوا التواطؤ مع المركزيين معرِّضاً للشبهة في نظر المناضلين ، لكن كذلك الخلافات في الآراء أمام منظور مؤتمر مصالي .

ارادت اللجنة المركزية الرد بعقد مؤتمرها ، بينما اعتبره النشاطيون غير مجدٍ ودعوا الى الاعداد الفوري للثورة . وفي نهاية حزيران / يونيو عقدوا اجتماعاً شارك فيه اثنان وعشرون مناضلاً (الـ ٢٢) وعينوا قيادة من خمسة اعضاء (بوضياف ، بن بولعيد ، ديدوش ، بيطاط وبن مهيدي) تم تكليفها بأن تنظم العمل المسلح بشكل ملموس . إلا أن القطيعة مع المركزيين لم تكن نهائية ، إذ ستمر بمرحلتين . ففي تموز / يوليو ١٩٥٤ ، خلال لقاء في برن بين بوضياف وبن بولعيد وديدوش وبن مهيدي ، وعد الأحول ويزيد بحل اللجنة المركزية ، وتحويل اموال الحزب الى النشاطيين وارسال اعضاء اللجنة المركزية الى الخارج لتعزيز البعثة الخارجية . وقد جحدت اللجنة المركزية الاحول ويزيد ، لكن الانفصال النهائي لن يتم الا في تشرين الاول / اوكتوبر حين اقتنع كل من الشركاء بأنه لم يعد يستطيع ان يشد الآخر الى مواقفه الخاصة به . خلال ذلك الشهر بالذات مضى الأحول ويزيد الى القاهرة ليطلبا الى بن بلا ، الذي كان لجأ الى العاصمة المصرية بعد هربه من سجن بليده في عام ١٩٥٢ ، أن يرجىء العمل .

ثمة حلقتان في تخمر الحركة الثورية من المهم توضيحهما : قبل كل شيء مواقف كريم وعمران ، اللذين كانا في ادغال القبايل ، تجاه الـ « ٢٢ » ، ثم الانقسامات داخل الـ « ٢٢ » .

كريم وعمران بمواجهة الـ « ٢٢ »

في كتاب Les Fils de la Toussaint * ، ينسب إيف كوريير إلى ديدوش مراد فشل اتصالات الـ « ٢٢ » بمقاومي القبايل . فوفقاً له ، استفاد ديدوش ، الذي كانت تدفعه فتوته ورغبته في أن يحتفظ لـ « مؤسسي » **اللجنة الثورية** بـ « المبادرة الكلية لبدء العمليات » ، استفاد من غياب القادة الآخرين لاجل « التفاخر امام القبايل (. . .) والمبالغة في تقدير امكانات الجماعة »[٧] . وهذا الكلام يتجاهل أن ديدوش يعبر بصدق عن فكر زملائه ، ولا يعمل فردياً . وحسب محمد مشاتي ، عضو الـ « ٢٢ » ، « . . . للاسف لم يكن استخدام البلف والكذب (. . .) السلاح الذي يلجأ اليه ديدوش وحده ، بل كذلك وبوجه خاص السلاح الذي كان يستخدمه باستمرار وبازدراء ذلك الذي اراد ان يكون قائد **المنظمة الخاصة** الوحيد والذي لا جدال فيه[٨] » ، أي بوضياف .

حتى آب / اغسطس ، تعثرت المفاوضات بين كريم وعمران ، ممثلي القبايل ، وبوضياف وبن بلعيد ، ممثلي الـ « ٢٢ » ، حول مسألتين : علاقات بوضياف واصحابه بالمركزيين وتوزيع المسؤوليات . وقد أزيلت العقبة الاولى في تموز / يوليو ، والعقبة الثانية في آب / اغسطس . ويمكن تفسير تحفظات بوضياف وديدوش وبن بولعيد ، الخ ، بصدد تشكيل القبايل منطقة متميزة عن ولاية الجزائر بذكرى ازمة ١٩٤٩ وبالخوف من انبثاق تيار « بربري » . وينبغي الاشارة الى أن كريم سيبقى بالنسبة للمصاليين قائد ولايتهم ، ولاية القبايل ، حتى تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ . زد على ذلك انه حاول في آب / اغسطس ان يوسّع صلاحياته الاقليمية عن طريق امتصاص القبايل السفلى حتى العربة[٩] Larba . حتى في ٢٣ تشرين الاول/ اوكتوبر، حضر اجتماعاً للجنة التنظيم المصالية[١٠] . واذا استثنينا قادة الاقاليم الذين كانوا بإمرته[١١] ، فقد كانت لدى مجموع المناضلين القناعة بأنهم منخرطون تحت راية مصالي . ولن تجري إزالة هذا الالتباس نهائياً إلا في عام ١٩٥٦ .

عبّر الاتفاق بين كريم وبوضياف ، اللذين قررا توحيد قواهما ، عن نفسه بتوسيع قيادة الحركة الثورية التي اصبحت مذاك من ستة اعضاء بعد أن انضم كريم بلقاسم الى « الخمسة » . كان هذا ابناً لأحد اعيان دوار آيت يحيى أو موسى ، في القبايل ، وقد شدته النزعة القومية في عام ١٩٤٥ ، وكان قد التحق بالادغال منذ ٧ سنوات ، بعد قصة تتداخل فيها المسائل السياسية مع

* « أبناء يوم عيد جميع القدسين » ، يوم ١ ت ٢ / نوفمبر (١٩٥٤) ، يوم الانتفاضة .

الخصومات العائلية تداخلاً وثيقاً . كان « أسد الجبال » ، الذي لا يمكن الامساك به ، كائناً مجبولاً على المكر . كان ودوداً لكن متسلطاً ، وكانت أحاديثه مدبجة حسب الظروف . لم يكن كريم يقرر الهجوم أبداً قبل أن يكون أعد طريق الانسحاب . لقد التزم مع بوضياف لكن دون القطع مع مصالي ، إذ هل يعرف المرء ما يخبيء له المستقبل ؟ كل التحالفات جيدة ، شرط أن تكون العودة عنها ممكنة .

تخلي « مجموعة قسنطينه »

خلال اجتماع الـ « ٢٢ » ، طعن اربعة مشاركين[١٢] ، كلهم من مدينة قسنطينه ، في القيادة المعينة ، دون إعادة النظر في الكفاح المسلح . فبالنسبة لأحدهم ، يوسف حداد ، « لم يكن للاجتماع طابع ديمقراطي . لقد تبنى مبدأ اختيار الزملاء ، وكنا ضد هذا المبدأ . كنا نريد العودة في كل شيء الى القاعدة الحزبية . وطالبنا أيضاً بأن يجري تعيين المندوبين في الخارج بطريقة ديمقراطية . وكنا نخشى أن يتم تسليم منظمتنا للمركزيين[١٣] » . كان وراء هذا الخلاف بصدد الطرائق مشكلة سياسية ، في الواقع . فمسؤولو قسنطينه يريدون البقاء على مسافة واحدة من المصاليين ومن المركزيين ، لأن أي موقف قد يدل على تحزب ضد مصالي كان سيضعف على الارجح سلطتهم على المناضلين . يؤكد محمد مشاتي ما يلي : « . . . أول خلاف شخصي بالنسبة لي كما بالنسبة لقياديي قسنطينه (الذين كنت ارتبطبهم في الماضي لأني كنت احد مسؤوليهم في ايام **المنظمة الخاصة**) كان ناجماً عن وصف بوضياف إياي بالمصالي ، بوضياف الذي أخذ علينا كوننا لم نطرد المسؤولين المصاليين ، ومن بينهم مزغنه . . . الذين جاؤوا يشرحون وجهة نظرهم امام المنظمة . . . إن بوضياف في موقع بالغ السوء بحيث لا يحق له توجيه هذا القدر من التقريع والتوبيخ الى الناس : ففي حين كان يدعي الحياد ، ظل يقيم علاقات وثيقة مع المركزيين . وكان بقي هذا اقل خطورة لو لم يعزز هذا الوضع الملتبس كتابةً عبر اكثر من مقال في صحيفته *Le Patriote* . في تلك المناسبة . . . حذرته من نتائج هذا السلوك . . .[١٤] » .

وقد ظهر حذر مجموعة قسنطينه تجاه بوضياف ، بشكل مكشوف ، خلال انتخاب القيادة . كان الاجراء المستبقى يهدف بالتأكيد الى ان يصادق الـ « ٢٢ » على ترشيح من دعوا لعقد الاجتماع . ووفقاً لمشاتي ، « كان قد تقرر انتخاب شخصين بالاقتراع السري ، لكن فقطمن بين منظمي الاجتماع الخمسة ، على أن يختار المنتخبان بدورهما ، فيما بعد ، اعضاء اللجنة الآخرين ، بطريقة اختيار الزملاء . وقد كان هذان المنتخبان بن بولعيد وبو ضياف .

« خلال ذلك الاقتراع ، عبرتُ جهاراً ، مرة اخرى ، عن خلافي مع بو ضياف ، منازعاً في صفته كقائد عبر التصويت لصالح بن بولعيد وبن عبد الملك . وبدون ان اخفي الاسمين اللذين سجلتهما على الورقة ، ابرزتهما بوضوح لاولئك الذين كانوا بجانبي بهدف استثارة . . . جدال حول هذا الموضوع[١٥] » . لكن بو ضياف لم يؤيد هذه الرواية في سرده لتفاصيل الاعداد لأول تشرين الثاني/ نوفمبر . فوفقاً له ، كان اجراء تعيين القيادة يهدف الى الحفاظ على غُفْلية

اعضائها. وجرى الاتفاق اذاً على «أن يُنتخب فقط المسؤول الوطني بغالبية الثلثين » ويُترك له خيار اختيار أقرانه[١٦] .

إذا كان النشاطيون شكلوا اتجاهاً ، الا انهم لم يتوصلوا الى تقديم خط سياسي مستقل . واذا كان الارتباك الذي ساد وتم تعهده ، وغياب المعلومات ، ووزن العلاقات والارتباطات التراتبية ، إذا كان كل ذلك يفسر أن بعض النشاطيين وجدوا انفسهم متحالفين عملياً ، حتى تموز / يوليو ١٩٥٤ ، مع المركزيين ضد مصالي ، فإن رفض هذا الأخير اعتبارهم كمحاورين والنقاش معهم بصدد تفجير الثورة المسلحة لا يسهل التوضيح .

تعميق الانقسامات

في تموز / يوليو ، اصبح انشقاق **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ناجزاً . مذاك انتقلت جبهة الصراعات بشكل غير محسوس . فبالنسبة للمركزيين ، اصبح الخطر الرئيسي متجسداً مذاك بالنشاطيين الذين ادى نفاد صبرهم للانتقال الى العمل ، وتمردهم ضد القادة ويأسهم الى خلق وضع لا يمكن التحكم به . فضد مصالي ، راح المركزيون يندددون بروح المغامرة ، وضد النشاطيين بـ « العملية الانتحارية » .

أما النشاطيون فبقيت المصالية هي الخصم بالنسبة اليهم ، إذ كان يبدو لهم ان مناضليها ، الذين تحركهم حساسية شعبوية ، يعرضون للخطر وجود اية منظمة قادرة على العمل بفعالية وبنظام .

وكان ضعف التكوين السياسي لدى مناضلي القاعدة يسهل الفوضى وتصفية الحسابات ، لكن الروح الاخوية والوطنية في الحزب بقيتا حيتين وحالتا دون توضيح دقيق وصارم . ثمة إذاً خطأ يجب عدم الوقوع فيه اثناء تحليل التيارات . فما من واحد منها كان متبلوراً بشكل نهائي : عام ١٩٥٤ ، كانت توجد نقاط اتصال عديدة بين مختلف الاتجاهات ، في القمة كما في القاعدة . فعضوان في اللجنة المركزية كانا قد قد وقفا ضد سياسة مصالي ، هما منجي زين العابدين[١٧] وسويح هواري[١٨] ، ظلا على علاقة بانصاره . واحتفظ بو لعيد ، حتى عشية الثورة ، بوهم الاعتقاد بأن المركزيين يقدمون العون للنشاطيين ويلغون لصالحهم دور الدعاويين في الخارج . ونادى محساس في البدء بالحياد بين اللجنة المركزية ومصالي قبل أن ينضم لهذا الأخير ، ثم يبتعد عنه من جديد بعد اول تشرين الثاني / نوفمبر . وكان الغموض لا يزال يحيط بالعديد من المسارات ، كتلك الخاصة بعبد الحميد مهري وصالح معيزه ومحمد يزيد ، الذين قدموا بعض الوعود للقائلين بطريق الكفاح المسلح . وفي عين تموشنت ، ورريوسالادو ، وقسنطينه ، الخ . كان مصاليون يناضلون مع النشاطيين .

إن دراسة لائحة المشاركين في المؤتمر المصالي وفي المؤتمر المركزي لمدينة الجزائر قد تسمح بإعطاء فكرة عن الملابسات ، وعن اللعبة المزدوجة للأفراد والجماعات ، علماً أن الانضمام الى هذا الاتجاه أو ذاك لا يتناسب دائماً مع خيارات واضحة ، فالروابط الشخصية والاعتبارات النفسية تلعب

دوراً مهماً . ولا يمكن ان نبخس تقدير الاهمية التي كانت ، في فترة البلبلة الكبرى تلك ، لصعوبة اي إعلام واستحالة أي جدال ديمقراطي .

في الحقيقة ، لم تكن الرهانات السياسية واضحة الا في القمة ، فالقاعدة لم تكن تفكر ، من جهتها ، إلا في العمل . ولهذا ، كان لأية مبادرة يمكن أن تقطع مع الجدل البيزنطي الذي كانت تغرق فيه النقاشات حظوظ من النجاح . كانت الحركة التي تدفع الجمهور الاوسع من المناضلين ، عفوياً ، نحو مصالي ، تعبر عن الحاجة إلى عمل من اعمال القطع مع المجرى الشرعوي ، الا ان مصالي ، المهتم بـ « إعادة النظام الى الحزب » بقي متقوقعاً في منظور ضيق لتصفية الحسابات داخل الجهاز بدل الخروج سريعاً من المأزق . إن الحساسية ذاتها التي جعلت الجماهير تلتحق به سوف تدفع هذه الجماهير نحو اولئك الذين سيجرأون على الدعوة الى التمرد المسلح .

إن حدة الصراعات التي جعلت المناضلين يقفون ، بعضهم في وجه البعض الآخر ، لن تنتهي مع انشقاق **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** . فالمعركة من اجل الارث الذي كان المركزيون يديرونه لصالحهم فتحت دورة جديدة للعنف في شهر آب / اغسطس . حصلت حوادث في سكيكده (فيليبفيل) ، وعنابه (بون) ، وتبسة ، والجزائر ، وبوفريك Boufarik ، والأولمه El – Eulma (سانت ـ آرنو) . ومن نيور ، في فرنسا ، شجع مصالي أنصاره على الايتركوا مراكز الحركة بين يدي اللجنة المركزية : « لقد حققت مبادرة مناضلي الجزائر العاصمة التي تجلت في ٢٨ آب / اغسطس* الجاري ارادة الشعب الجزائري في استعادة ملكية أمواله . واني احيي ، شخصياً ، هذه المبادرة المفرحة الحازمة واوجه تهانيّ الحارة الى مناضلي الجزائر ، والى الشعب الذي سهل بدعمه وعونه مهمتهم[١٩] . » . وهنا وهناك ، انحطت ارادة إنزال العقاب ، التي انطلقت من القاعدة ، فراحت تتم مطاردة موزعي صحيفة المركزيين *La Nation algérienne* (الامة الجزائرية) ، وتزايدت التهديدات بالموت ضد الاحول وبوده وبن خده وكيوان[٢٠] .

كان المصاليون يهدفون الى اخضاع المركزيين والنشاطيين . وتعكس رسالة من مصطفى صحراوي ، مسؤول العربه ، هذه العقلية تماماً ، فقد كتب الى مصالي : « أنبئك بأن ناحيتنا Localité تسير سيراً ممتازاً ، وأنصارلالا** معدومون تماماً ، مع أن شيخ الاسلام يعتبر بقعتنا كما لو كانت إقطاعته . . . زد على ذلك أنه لم يدر في خلده أبداً ان يزور عائلته منذ زمن طويل ، وهو ما لا أنصحه به إطلاقاً[٢١] » . كانت أعمال العنف ضد المناضلين ترفع جداراً من الحقد بين رفاق النضال القدامى ، وسيكون بين ضحاياها بوصياف وبيطاط وبن مهيدي وبو صوف ، وكلهم من مؤسسي **جبهة التحرير الوطني** . . وكانت مشاعر الحقد المتراكمة تمهد الطريق امام تسوية حسابات اخرى ، اشد شراسة واكثر دموية .

---

* ـ كان المصاليون استعادوا في بلكور مرآبات الحزب وسياراته .

** ـ تعبير تحقيري يعني شخصاً ضعيف الارادة (امرأة حمقاء) . وكان المصاليون يصفون به انصار اللجنة المركزية .

ويمكن التساؤل إذا لم يزد من حدة العنف عمل مصالح القمع الفرنسية ، فمنَ الصعب أن نصدق ان تكون هذه بقيت مكتوفة الايدي. ومع ذلك ليس لدينا غير القليل من العناصر لدراسة هذا العمل وشتى مناورات التسلل والتسميم. كل ما نعرفه انه كان للادارة في معسكر النشاطيين جاسوسان هما بلحاج جيلالي والمعاون سليمان (جودان) . لكن اذا كانت السلطة الاستعمارية استطاعت استخدام التناقضات السياسية والاجتماعية ، فنحن نعتقد ان عملها لم يكن حاسماً في تطور العلاقات بين الاتجاهات .

حاولنا ان نروي ما هنالك من اساسي في الوقائع التي وسمت ازمة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، وقد يكون من قبيل الادعاء ترك الانطباع بأننا رسمنا لوحة كاملة . ينبغي ان تكون في متناولنا ، على سبيل المثال ، شهادات الاحول ويزيد ودخلي لكي نرسم صورة حقيقية دقيقة لحدود التحالف بين النشاطيين والمركزيين ولنواحيه . ينبغي ان يكون في متناولنا ايضاً محاضر اللجنة المركزية لقياس الخلافات والفروق بين اعضائها بشأن مواقفهم حيال مصالي والنشاطيين . وهو عمل ينبغي القيام به .

٨
الاتجاهات الثلاثة عشية الثورة
(١٩٥٤)

في البدء ، كانت الحركة المصالية ستعقد مؤتمرها في سان ـ دونيز ، في الضاحية الباريسية ، وكان الحزب الشيوعي الفرنسي وعد بتوفير قاعة للمؤتمرين . ولما كان هذا الحزب تراجع ، في اللحظة الاخيرة ، عن إعارة القاعة ، فقد انعقد المؤتمر من ١٤ الى ١٧ تموز / يوليو ١٩٥٤ في هورنو ببلجيكا ، وحضره ثلاثمئة مندوب .

وجه المصالية

منذ جرى حل **نجم شمال افريقيا** ، فإن القواعد الأولى للمصالية هي التي لم تمنح جهاز الحركة الكثير من المنافع . والحاصل أن هذا الجهاز شهد خلال الصراعات الحديثة تحولاً مهماً ، فقد غدت اكثرية أعضائه منبثقة من لجان قاعدية . كانت التقارير التي عُرضت على المندوبين لدراستها تستعيد تحليلات مصالي السياسية . وقد قضت قرارات المؤتمرين الرئيسية بتطهير **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** . ، وبتعديل الهيئات القيادية ، والقطع مع توجه المركزيين .

لم يكن التطهير صارماً ، فمصالي أيّد اتباع الحلم تجاه الكوادر . وكانت لائحة القادة الذين ينبغي استبعادهم ، التي وضعها في ١٢ تموز / يوليو ، قبل يومين من المؤتمر ، تضم ثمانية أعضاء في اللجنة المركزية هم بن خده ، والاحول ، وسيد علي ، وكيوان ، وبوده ، ويزيد ، ولوانشي وفروخي . ومن الملاحظ أنه لم تتخذ اي عقوبة بحق النشاطيين . وقد جرت المصادقة على التدابير التي اقترحها مصالي ، لكن كانت هناك حاجة للكثير من الضغوط والمداخلات في كواليس المؤتمر لإثناء المدافعين عن موقف راديكالي عن دفع النزاع بين القادة والمقودين إلى حدود أبعد .

جرى استبدال اللجنة المركزية **بمجلس وطني للثورة** ، تشكّل ، اجتماعياً ، من تجار صغار ، وفلاحين متوسطين ، وعمال غدوا محترفين سياسيين ، ومن منحدرين طبقياً . أما المكتب السياسي فتشكل من مولاي مرباح (وكيل* قضائي) ، ومزغنه (عامل تراموای قدیم) ، وفيلالي (عامل

---

* ـ محامي الدفاع للشؤون الاسلامية .

دهان سابق) ، وعيسى عبدلي (دركي متقاعد) ، وممشاوي (حرفي براميلي) ، ومصالي .

من الناحية الجغرافية ، ومن اصل ٣٠ عضواً في **المجلس الوطني للثورة** ، كان ١٠ من ولاية الجزائر (مزغنه ، الاعجالي ، بوجرودي ، سيد علي آدب ، عبد الله حبشي ، باسطا أرزقي ، بوعلام ، بوزيد ، علال ملزي ، مصطفى بن محمد) ، و٤ من اقاليم الجنوب (مولاي مرباح من شلاله ، دوا وعبد العزيز محمد من الاغواط ، ونسبه من واد صوف) ، و٤ من ولاية قسنطينه (فيلالي من القل ، والبيضاوي من عين بيضا ، ورافة عبد المجيد من سوق اهراس ، وبخات من عنابـه) . و٩ من ولاية وهـران (مصـالي ، بن سيد ، وممشاوي ، وتشـوار شعيب من تلمسان ،وعبدلي وطيب واسطمبولي من مسكرة ؛ وبن عيسى خلدون من مغنية ؛ وبوشريعة من مرسى الكبير) و٢ من القبايل (الحاج من بالسترو وولصبير من تزملت) . ويبين الطابع الجغرافي للتمثيل المصالي هيمنة المدن بشكل واضح ، وبذلك يتميز عن تمثيل النشـاطيين حيث العناصر المنتمية الى القرى والاقاليم الجبلية اكثر عدداً . اضف الى ذلك ان مستوى تعليم القياديين المصاليين أعلى من مستوى تعليم النشاطيين لكنه اضعف من مستوى المركزيين ، ونجد بينهـم وكيلين قضائيين (مرباح ورافه) ومدرسـاً للعـربية (البيضـاوي ، تلميذ بن باديس) ومعلماً (باسطا أزرقي) .

على الصعيد السياسي ، قرر المؤتمر إعادة النظر في السياسة الانتخابية وسياسة الوحدة ، ورفع مستوى المسؤولين بفتح مدرسة كوادر ، واقامة علاقات « اشـد فعـالية مع الاحـزاب السياسية للشعب الفرنسي والحركات الوطنية للشعوب المضطهدة ، واشراك المرأة في النضال[1] والمبادرة الى التعـريب ، اي تسـهيل صعـود كوادر ذوي تكوين عربـي[2] » . كانـت القطيعـة مع المركزية واضحة ، وبالنسبة للمناضلين وعدد من القياديين ، كان مؤتمر هورنو فاتحة تعبئة شعبية كثيفة ، الشرط الذي لا غنى عنه لفتح الطريق امام الكفاح المسلح .

لم يكن الوجه الجديد للحركة المصالية وجه حزب طبقي . فحساسية كادراته بقيت مطبوعة بحـذر غريزي تجـاه الاجنبـي ، وكان جمهـور مناضـليه ، المبلتر أو المهـدد بالبلتـرة ، معـادياً للبورجوازية ، لكن يفتقد وعياً اجتماعياً خاصاً به . إلا أنه كانت لديه معلومـات حول الحياة الداخلية للحركة الوطنية وتجربتها اوفر من معلومات مناضلي الاتجاهات الأخرى . فبين كانـون الاول / ديسمبر ١٩٥٣ وايلول / سبتمبر ١٩٥٤ ، جرى إبلاغه بكل المشكلات والجـدالات التي عاشتها الحركة الوطنية منذ نشوء نجم شمال افريقيا . فبالاضافة الى التقرير الى المؤتمر ، يمكن أن نذكر ايضاً وثيقة حول فدرالية فرنسا وبيان هورنو . وفي الرسالة التي وجهها مصالي الى المكتب السياسي ، شدد على الاعـلام داخـل الحـزب ، واوصى كذلك بالتقشف . « إن مال الحـزب مقدس . إنه كذلك عرق العمال ، ناتج عمل قاس في المصانع حيث قدم العامل الجزائري عافيته ورئتيه وفي الغالب شبابه وحياته . في كل مرة يتصرف احدنا بهذا المال ، عليه أن يفكر بهذا . » ولا يجري نسيان الدين : « ينبغي لسلوكنا كأناس ذوي جدارة ، ولمراعاتنا المبادىء الاسلامية ان

يتقدما اضطلاعنا برسالتنا النبيلة » . « لا ينبغي اهمال اي شيء ، أو اخفاؤه ، وانا أصر على ضرورة أن تكون الاشياء ، على العكس ، واضحة تماماً وأن تجري دراستها من ضمن الاهتمام المستمر بتوضيحها ، وفي الوقت ذاته تحديد المسؤولين والمسؤوليات[٣] . »

إذا كان انصار مصالي يتميزون ، كمحرضين فعالين ، بكفاحية عظيمة ، فإن حذرهم تجاه المثقفين ، المعتبرين ناقلين للبرجزة والاصلاحية ، سوف يبعد عنهم الكثير من العناصر . وينبغي الاشارة بهذا الصدد الى أن موقف التحفظ ذاك لم يكن مجرداً من كل أساس .

كان وراء العداء للمثقفين داخل الحركة المصالية ماض طويل . فلما كان ناتج تهرب المثقفين من مسؤولياتهم إزاء الواقع الكولونيالي حتى عام ١٩٤٢ ، فسوف يستمر بعد التحاق العديد منهم بالنزعة القومية . ومنذ عام ١٩٤٦ ، سوف يحمل فضْحُ المثقفين معنى آخر ، حيث أصبح رد فعل ضد نخبوية الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، والعلماء الذين يطالبون بقيادة المجتمع باسم مهارة قادتهم وثقافتهم . من هنا تمجيد روح التضحية والكفاحية المعتبرتين فضيلتين تلازمان الناس الآتين من صفوف الطبَقة الدنيا من الشعب ، بوجه الحصر . كان العداء للمثقفين داخل **حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية** محصلة للتنافس من اجل امتلاك الجهاز ، بين رواد النزعة القومية ، الرجال الموثوقين المتعلقين بالطريق الثوري لكن المفتقرين غالباً للثقافة السياسية الرفيعة ، ومثقفين وصوليين ميالين للحلول محلهم لجرهم في طريق الاصلاح اكثر مما لمساعدتهم على تخطي حدودهم .

إن العداء للمثقفين ، المنفصل عن نضال الطبقات المختلفة لقيادة المجتمع ، لم يكن في نهاية المطاف غير تعويض وهمي من تعزز وزن الشرائح المميزة في المجتمع وفي الحركة القومية .

لكن الوقائع بيّنت ايضاً ، خلال الازمة ، أن المثقفين ينقسمون ، كالعديد من القياديين العاميين ، الى معتدلين وراديكاليين . وبالنسبة لبعض الكادرات من اصل شعبي ، كان على الهجمات ضد المثقفين والمنشقين عن الطبقات الاخرى ان تسهل صعودهم السريع في الهرم الحزبي . وقد عبر المثقفون المصاليون ، الذين وعوا هذه الظاهرة ، عن انزعاجهم امام مصالي : « لَم يسيء السيد الخفيف* اليك ، يا قائدنا ، حين ينسب اليك فكرة الحذر من المثقفين . هل يجب السماح للسيد الخفيف بأن يقول بفظاظة وباسمك : « لا يحتاج مصالي الى المثقفين . ان زبير**، وبن خده ، وكيوان وامثالهم ، نماذج منهم » . بودّي أن يعرف ان بن خده وسيد علي وكثيرين غيره لم يترددوا على المدرسة بمثابرة . وللأسف ، فإن هذه الفكرة التي يُعبَّر عنها باسمك تجري استعادتها مع تعليقات وشروح (. . .)[٤] . »

* ـ اسم فيلالي المستعار ، عضو المكتب السياسي .

** ـ اسم م . يزيد المستعار .

المركزيون

نظم الاتجاه المركزي نفسه على مرحلتين . ففي ١٤ تموز/ يوليو ، في الوقت ذاته الذي عقد فيه المصاليون مؤتمرهم ، عقد كونفرنس ضم الكوادر والفروع التي بقيت مخلصة له وارسل الى مصالي وفداً مؤلفاً من العجوزي وقدروج وحسني يطالبه بـ« إعادة النظر في مواقفه » . وفي ١٥ آب / أغسطس عقد مؤتمراً شارك فيه قياديان من الاوراس ، هما قائد الدائرة بشير شيحاني ، مساعد بن بولعيد ، ومسؤول مدينة خنشله ، عباس لغرور . هذا المؤتمر الذي صادق على مواقف اللجنة المركزية ، على الصعيد السياسي ، ابرز وجود تيار تعاطف قوياً حيال النشاطين . وهذا ما تشهد عليه مداخلات العربي ماضي (فرع باريس الطلابي) ، وبن يوسف (فرع صُماع Somâa) ، وعلي منجلي (فرع عزّابه) ، وبن ملحه (فرع قالمه) ، وكانت كلها لصالح جماعة بوضياف .

من الناحية الاجتماعية ، كان القادة المركزيون يستندون الى البورجوازية الصغيرة والعناصر البورجوازية المهتمة بالاشراف الدقيق على المشاركة الشعبية في النضالات السياسية . وكان تركيب الجماعة التي يشكلونها أقل انعدام تجانس من تركيب خصومهم ، ويمكن أن توصف بحق بـ« البورجوازية الصغيرة » بمقدار ما يشكل المثقفون فيها اكثرية ، ونذكر من بينهم بن خده وبن تفليقه (صيدليان) ، وكيوان (محام) ، وجيلاني (مدرس) ، وفروخي (حائز دبلوم دراسات عليا اسلامية) ، وبلعيد عبد السلام (طالب طب) ، وبن مهل ، وصالح لوانشي ، وسعد دحلب ،ومسعودي زيتوني (صحفيون) ، وبن شيخ الحسين ، وقاسم رزيق ، وعبد الحميد مهري ، (مدرسون بالعربية) ويزيد وعبد الملك بن حبيلس (طالبا حقوق) ، وبولكروع (ملاك أرض) . وكانت الوظيفة العامة ممثلة بتام وعيسات يدير ، والفلاحون الميسورون بالعجوزي وبو قادوم وصالح معيزه (قايد ترك مركزه لأسباب سياسية)، والتجارة براجف (تاجر متجول في فرنسا) ، وقدروج (تاجر حليب) ، وحمود بن يحيى (خباز) ، وسويح . أما حسين الأحول وطيب بوحروف فمن اصل بورجوازي صغير تجاري . ويمكن اعتبار العنصر العامي في هذه الجماعة (بوده ، سيد علي ، دخلي) في درجة تحول طبقي لأنه يمتلك مستوى ثقافياً رفيعاً نسبياً .

من اصل ٣٠ عضواً في اللجنة المركزية كانوا قد مارسوا مسؤوليات بين نيسان / ابريل ١٩٥٣ وآب / اغسطس ١٩٥٤ ، كان ١٣ من ولاية الجزائر(٥) ، و٢ من الجنوب الجزائري(٦) ، و٩ من ولاية قسنطينه(٧) ، وواحد من ولاية وهران(٨) ، وواحد من القبايل(٩) ، وواحد من المهاجرين الى فرنسا(١٠) . وفي الاخير ، فإن التيار المركزي يستمد الجزء الاساسي من قواه من الجزائر والبليده . كما أن انغراسه في القصبه ، بالعاصمة ، لم يكن قليل الاهمية .

يمكن تعداد خمسة ملامح تميز « المركزيين » عن خصومهم المصاليين : التشديد على الثقافة ، وبالتالي على « الكفاءة » ، ارادة اعطاء الحركة مؤسسات لتسوية النزاعات الداخلية ؛ التباعد عن

التراث ؛ التوجه نحو التعددية السياسية ؛ والاصل الايديولوجي (الطبقي) لعدائهم للشيوعيين .

رغم انغراس المركزيين الشعبي الضعيف ، فقد نجحوا في مهلة زمنية قصيرة نسبياً في اختيار عشرات الكادرات لخلق مرابط صلبة في الحركة النقابية والحركة الطلابية والحركة الكشفية . كانوا يميلون إلى وضع الكوادر ذوي الاصول العامية في المؤخرة ليضمنوا صعود طلاب ومثقفين والى الاستناد ، ضمن النقابات ، الى مجموعة المستخدمين .

منذ خلق امانة عامة للحزب ، عام **١٩٤٩** ، عبّأ قادة اللجنة المركزية كل قواهم لاقناع الهيئات القيادية بضرورة وضع تحديد نظامي للعلاقات داخل الحركة ولتسوية الخلافات من دون أزمة كبرى. وإذ أدار «المركزيون» الظهر للتزمت التفتيشي الذي كان يسيطر في **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، وابتعدوا عن التراث ، في الوقت الذي ظلوا فيه متعلقين بالدين ، اجابوا عن **تطلعات** الشرائح المدينية العريضة وكبحوا نزوح الكوادر نحو الحزب الشيوعي الجزائري ، الذي كان يجتذب الطلاب والمثقفين .

منذ نيسان / ابريل **١٩٥٣** ، تراجع المركزيون عن تطلع منتشر بشكل كثيف بين الجموع الواسعة للحركة ، لكن لم يكن مصوغاً علانية ، هو التطلع الى تدجين الاحزاب الاخرى[11] . في حين كان المصاليون يعتبرون الحزب الشيوعي الجزائري ، في البدء ، خصماً سياسياً ، رأت فيه اللجنة المركزية **لحركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، بوضوح ، أداة لقيام مجتمع تُستبعد منه الملكية الخاصة .

كل هذه الملامح تشير الى التيار المركزي كجنين جماعة ليبرالية في وضع لم يكن ناضجاً لسيطرتها . ظهرت مفاهيمها في المقدمة ، في وقت متأخر جداً ، وكان التحاق الجماهير البروليتارية الكثيف **بحركة انتصار الحريات الديمقراطية** يمارس ضغوطاً مختلفة عن تلك التي تتناسب مع التطلعات العصرية والليبرالية للانتليجنسيا المفرنسة .

خصائص الجماعة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني

ظهرت **جبهة التحرير الوطني** بصورة علنية في اول تشرين الثاني / نوفمبر **١٩٥٤** ، لكنها نشأت في **٢٣** تشرين الأول / اوكتوبر في نهاية اجتماع للجنة السداسية ، وإنه لجوهري أن يعرف المرء اصل تكوينها . لقد تشكلت نواتها الأصلية على مراحل ثلاث ، ونحن رأينا أن **اللجنة الثورية من اجل الوحدة والعمل** كانت في البدء شراكة بين النشاطيين والمركزيين ، وكان تجمع فيها أنصار الثورة المباشرة (بن بولعيد وبو ضياف) على حدة منذ حزيران / يونيو **١٩٥٤** واستندوا الى مجموعة الـ« **٢٢** » التي انضمت اليها في تموز البعثة الخارجية لـ **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** (آيت احمد ، وبن بلا ، وخيضر ، الذين كانوا يقيمون في القاهرة)، بالاضافة الى ولاية القبايل (التي كانت مع ذلك لا تزال جزءاً من الاتجاه المصالي) . ولقد

تبلورت وجهات النظر السياسية لهذه النواة داخل **المنظمة الخاصة** ، وفقط تجربتها المشتركة في العمل هي التي جعلت منها جماعة وحيدة الاتجاه بمواجهة الجماعات الاخرى».

كانت الجماعة المؤسسة لـ **جبهة التحرير الوطني** تعتبر منذ عام ١٩٤٧ ان ثمة وضعاً ثورياً في الجزائر ، وان سياسة قيادة **حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ترفض الاستفادة منه ، خوفاً من المخاطرة وبتأثير اصلا حيتها . ولا يمكن فهم هذا التقدير ، معزولاً عن مسار اعضائها ، وكانت الاكثرية الساحقة من هؤلاء قد انضمت الى **حزب الشعب** كرد فعل ضد مذابح ٨ أيار / مايو ١٩٤٥ ، وغالباً ما كانت تميل الى تعميم تجربتها الخاصة .

ينتمي الـ ٣٣ رجلاً الذين بادروا هكذا الى تفجير الثورة الى الكوادر العليا في الحزب . وكان أثنان منهم قد وصلوا سابقاً الى المكتب السياسي (خيضر وآيت احمد) ، واربعة الى اللجنة المركزية (آيت احمد ، وبن بلا ، وبن بولعيد ، وخيضر) ، ومارس ثمانية مسؤوليات مهمة في التنظيم (بوضياف ، مسؤول التنظيم في فرنسا ؛ وديدوش ، مساعد بوضياف ؛ وبن مهيدي ، وبو صوف ، وبن عبد الملك ، ومشاتي ، وبو علي ، وكريم) الا أن من كانت لهم معرفة بالبلاد ، ومشكلاتها وبالتاريخ الداخلي للحزب ، كانوا اقلية . وكان القادة الرئيسيون من مراكز صغيرة ، وقد بقي الاوروبيون بالنسبة اليهم « اولئك الذين في الجهة المقابلة » . والكثيرون لم يجتازوا حدود الاقليم الذي ولدوا فيه ، وكانوا ، لهذا السبب ، ميالين للقبول باقليمية طبيعية .

على صعيد التعليم ، كانوا جميعهم ، تقريباً ، يحوزون شهادة الدروس الابتدائية ، لا بل كان بعضهم بدأ دروساً ثانوية[١٢] بالفرنسية والعربية . الا انه يمكن اعتبارهم عصاميين ، حصلوا على الاساسي في تكوينهم في مكان العمل . وهم لم يكونوا يمثلون ، جغرافيا ، كل اقاليم البلاد . فستة عشر جاؤوا من ولاية قسنطينه ، وستة من ولاية الجزائر ، واثنان من ولاية وهران ، و٩ من القبايل . ويبين تحليل اكثر دقة انه إذا كانت ولاية قسنطينه تمثلت بشكل منسجم ، فإن مندوبي ولاية الجزائر كانوا جميعاً من الجزائر المدينة ، بينما لا يمكن ان يتكلم مندوبو القبايل الا باسم القبايل الكبرى . وكانت مراكز الاشعاع التي ستتفرق منها قوى **جبهة التحرير الوطني** ، محدودة ومركّزة جغرافياً في الوقت ذاته . ولأن القوى كانت ضعيفة في الجنوب وفي القبايل الصغرى وولاية وهران ، فسوف تكون المصادمات مع انصار مصالي قاسية في تلك الاقاليم .

غالباً ما جرى وصف مؤسسي **جبهة التحرير الوطني** كمنبثقين من البورجوازية الصغيرة[١٣] ، او كممثلين للتعبير السياسي عن تلك الشريحة . ولا يمكن هذه الاحكام الا أن تجعل التحليل خاطئاً والوقائع غير مفهومة . وكما بيَّن جان فرانسوا ليوتارد بشكل ممتاز ، فهؤلاء الرجال « متميزون ايديولوجياً وسياسياً عن البورجوازية الصغيرة (. . .) . فوجهة نظرهم حول الاقتصاد والمجتمع مختلفة نوعياً ، وانعدام استلابهم حيال امتلاك المنتجات لا يمكن اختزاله الى دين المال الخاص بالبورجوازيين الصغار . ويضاف الى هذا التباين السوسيولوجي الاحتقار

الذي لم يكن يمكن المناضلين السريين المطاردين طوال سنوات (. . .) الا ان يشعروا به تجاه طبقة كان طموحها الاقصى على الدوام ، وحتى الثورة ، أن تتماثل مع البورجوازية الصغيرة الفرنسية[14] » . إن تحديد الطبيعة السياسية والايديولوجية لمؤسسي **جبهة التحرير الوطني** إذاً بأصلهم الاجتماعي يعرِّض من يقوم بذلك لعدم فهم افغالهم ، أو لتفسيرها بمفاهيم عجائبية ، وهذا مثل ذاك .

يتعلق الامر بمجموعة سياسية مؤلفة في شطرها الأكبر من المنحدرين طبقياً ، حيث يتجاور من يمكن ان نسميهم ابناء « الخيام الكبرى » الذين أصابهم الاستعمار في سلطتهم واحياناً في أملاكهم (زعموم قمراوي ، آيت احمد ، بو ضياف ، بن مهيدي) ، وبروليتاريون حققوا ارتقاءهم الاجتماعي (خيضر ، بيطاط) ، ومستخدمون (بوعجاج ، مرزوقي) ، واعيان او ابناء اعيان ريفيون (بن بولعيد ، كريم) ، وحرفيون (زيغود) وابناء تجار او فلاحين لم يعملوا في يوم من الايام (ديدوش ، بن بلا ، بن طوبال ، بلوزداد) ، الخ . وقد قطع اعضاء هذه الجماعة روابطهم مع بيئتهم الاصلية ليقيموا علاقات اخرى مع العامة المدينية والريفية : « ان الجماهير المستَغَلة هي الأكثر استقبالاً ، لا سيا للمناضلين الذين تفهم اخلاصهم[15] » .

كانت فكرة ثابتة تحرك مؤسسي **جبهة التحرير الوطني** ، انتقلت اليهم من **حزب الشعب الجزائري** مباشرة : لن ينفرض الاستقلال إلاّ بالحرب. بدا لهم أنه ما من تقدم يمكن أن يتحقق داخل الاطار الكولونيالي . حتى فكرة تحسينه كانت تصدمهم ، وقد ادانوا ، دون تمييز ، فرحات عباس والعلماء والحزب الشيوعي الجزائري ، وفيما بعد المركزيين ، لا لأن هؤلاء كانوا معادين للاستقلال بل لأنهم اعتقدوا بتحقيقه على مراحل متعاقبة . من هنا لا مبالاتهم - إذا لم نقل احتقارهم - تجاه اولئك الذين يعلقون اهمية كبرى على المطالب الاجتماعية . فالمادية لا تتماثل ، بالنسبة اليهم ، مع فلسفة ، بل مع النضال الجشع لأجل اهداف مباشرة ، ذات طبيعة مادية . إنهم يتعبدون للشعب ، لكن يكوّنون فهماً مجرداً له .

لما كانت تحركهم رؤيا رسولية لمجتمع مساواتي ، فقد آمنوا ايماناً مطلقاً بالافكار . وقد ساهم انغراسهم العميق في الشرائح المستبعدة من الانتاج في تقوية ذلك الاعتقاد لديهم بأولوية الافكار . وبما انهم كانوا ضد الانتخابات ، وضد كل وحدة مع الاحزاب التي لا تتطلع الى الكفاح المسلح ، فقد دفعوا رفضهم للمجتمع القائم الى حد الرغبة احياناً في تفاقم وضع الجماهير من اجل تسريع التطور الذي يتوقون اليه .

كانت نهاية النظام الاستعماري تهمهم اكثر من ممارسة الحريات . وكان سعي التيارات البورجوازية وراء الحرية لصالح ذوي الامتيازات وحدهم ، والطابع الارهابي للقوانين الاستعمارية يزيدان من حدة لا مبالاتهم بحقوق الافراد لصالح حقوق الجماعة ، وذلك لا سيا ان الجزائر السابقة للاستعمار لم تكن تعرف الديمقراطية . وقد بقي انعدام التسامح ، ورفض

النقد ، والقدرة على التصرف واساءة التصرف، حية وفاعلة ضمن تقاليد البلد .

كانت الغاية تبرر كل الوسائل : الحيل لتعبئة الفلاحين ، الخطاب الديني لسد الفجوة ، التي تفصلهم عن الطبقات الشعبية التي تسحقها الحياة اليومية ، سداً اصطناعياً . وكانت القيم الجديدة المستوحاة من الاتصال بالغرب تشق طريقها بصعوبة . فالرأسمالية مرفوضة باسم القيم القديمة وعدالة توزيعية ، والوضع الاجتماعي للجماهير الجزائرية يرتبط في نظرهم بالاستعمار لا بإدخال نمط انتاج جديد .

كانت الايديولوجية المسيطرة للجماعة المؤسسة **لجبهة التحرير الوطني** ، قومية وشعبوية في التحليل الأخير . فأعضاؤها يعتبرون ان الامة الجزائرية قد اصبحت ناجزة قبل الاستعمار . « اصبحت الجزائر شخصاً يجتاز التاريخ » (غاليسو) ، قدرُه أن يستعيد نقاوته الاصلية . ومن هذا الفهم ينبع رفض الافراد الآتين من خارج الجماعة العربية ـ الاسلامية ، باستثناء اليهود . لكن هذا التنازل يبقى نظرياً . فلقد أكد بن طوبال : « بإمكاننا الاقتناع بأن الشعب الجزائري لن يقبل وضع اوروبي او يهودي في الحكومة او في موقع مسؤولية ، وذلك لاسباب تتعلق بالثقة يسهل فهمها[٦٦] » . وقد كان هذا الموقف حيال الاقلية الاوروبية احد الملامح التي تميز القوميين الشعبويين عن الاتجاهات القومية الأخرى . ومن كان يبتعد عن هذا الموقف سرعان ما كان يجري اتهامه وتخطيه لصالح الأكثر تصلباً .

طبع انشقاق **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** مؤسسي **جبهة التحرير الوطني** بصورة أعمق مما طبع اتجاهات الحزب الاخرى . وسوف يحتفظون بسببه بضغينة ثابتة تجاه القياديين ، ولا سيما تجاه مصالي . فبالنسبة إليهم ، مجرد ان يكون المرء انتمى لاتجاه آخر غير اتجاههم يُسجل بالضرورة في ملفه كسبب للاشتباه به ، ينزل بثقله على تاريخه السياسي . وبوجه أخص ، فإن الانتماء السابق للاتجاه المصالي أو للاتجاه المركزي يبقى في نظرهم نقيصة لا يمكن محوها . ومع ذلك ، فقد كانوا تأرجحوا جميعاً قبل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ بين مصالي واللجنة المركزية .

كانوا يعارضون المصاليين الذين يريدون حسم الخلافات السياسية قبل الانخراط في العمل المسلح ، والمركزيين الذين يعتبرون الثورة مبكرة ، ذلك أن برنامجهم كان يطرح **المباشرة بالعمل** قبل كل شيء . ولن تنطرح مشكلات القيادة والقضايا السياسية عليهم الا فيما بعد .

مسألتان حول أصول جبهة التحرير الوطني

تثير اصول **جبهة التحرير الوطني** مسألتين مهمتين ، أولاهما معرفة لماذا نُسبت أبوة الثورة زمناً طويلاً **للجنة الثورية من أجل الوحدة والعمل** ، والثانية مصدرها التكتم حول النقاشات السياسية التي تمت خلال الأزمة .

من ١٩٥٤ إلى آب / اغسطس ١٩٥٦ ، كانت الاطروحة الأكثر رواجاً حول اصول **جبهة**

التحرير الوطني تنسب ابوة الثورة الى **اللجنة الثورية** . **فبفعل واحدة من تلك الغرابات التي يملك** التاريخ سرها ، اتفقت كل الاتجاهات التي تجابهت داخل **حركة انتصار الحريات الديمقراطية ،** حول هذه الرواية المغلوطة للوقائع . إن الاحالة الى **اللجنة الثورية** ، التي لم تنل رضى بن بلا ولا رضى كريم ، إنما تناسب المركزيين ، إذ تسمح لهم بالتذكير بأنهم ارتبطوا بالنشاطيين من آذار / مارس الى تموز / يوليو ١٩٥٤ وبوضع سياستهم التي ليس لها بريق الراديكالية بين قوسين .

إن القادة المصاليين ، الذين تم تخطيهم على أرض الكفاح المسلح التي ظنوها محفوظة لهم شرعاً ، والذين قاموا في تموز / يوليو ١٩٥٤ بفضح **اللجنة الثورية للوحدة والعمل** بوصفها « ستاراً تختبىء اللجنة المركزية وراءه » ، لا ينكرون مبادرتها الى الانتفاضة . يجعلونها أداة لمكيدة دبّرها المركزيون[١٧] ، الا أنهم لا يجهلون مع ذلك شيئاً عن القطيعة بين المركزيين والنشاطيين ، وكل الشهادات متفقة بصدد هذه النقطة . لقد كتب دانييل غيرين ، مستنداً إلى ملاحظات غير منشورةلفنسان مونتايوالى مقابلة مع مزغنه : « في ١٥ آب / اغسطس[١٨] ، غادر بن بو لعيد الاوراس الى طرابلس ناقلاً رسالتين احداهما موجهة الى واحد يدعى « احمد » لم يكن غير بن بلا . . . وقد تسرب الخبر الى احد المركزيين . . . فزار مسؤولاً مصالياً ليعلمه بما يحاك . كان تفجير العملية محدداً ، وفقاً لهذا الناقل ، لنهاية أيلول / سبتمبر . . . وما ان علم مزغنه بالأمر حتى استقل الطائرة من الجزائر بهدف زيارة مصالي في نيور واعلامه بتلك الاستعدادات ، التي لم يكن الرجلان يأخذانها ، في كل حال ، كثيراً على محمل الجد ، سواء بالنسبة للتاريخ المتصوَّر ، او بالنسبة للمضمون[١٩] . »

اذا كانت الاسباب ، التي من اجلها جعل المركزيون والمصاليون من**اللجنةالثورية** المسؤولة عن اعمال اول تشرين الثاني / نوفمبر ، مفهومة يبقى ان نعرف لماذا ترك مؤسسو **جبهة التحرير الوطني** انفسهم هذه الاسطورة تتطور وتنمو . كان الرهان الحقيقي ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، حشد مناضلي **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** حول قيادة جديدة . وتؤكد رسالة من محمد خيضر ، مؤرخة في ٧ شباط / فبراير ١٩٥٥ ، دون اي التباس أن انضمام مناضلي الحركة هو المطلوب قبل كل شيء : « هذا النضال الذي لا ينبغي أن يكون له غير مآل واحد ، استقلالنا ، يحتاج لكل الطاقات من اجل ان يكون فعالاً . ان هذا الالزام هو الذي سيسمح قبل كل شيء بإعادة تجميع كل القوى الحية في البلد ، اي في حركتنا . ازاء الانشقاق الناتج عن الازمة التي اضعفت الحزب بشكل خطير ، لم يفارقنا لحظة واحدة همُّ اعادة تجميع الحركة بكل الوسائل . »

هذه اللغة موجهة الى مناضلين تواقين للعمل لكن غالبيتهم الساحقة تتبع مصالي واللجنة المركزية . يقول إعلان ٣١ تشرين الاول / اوكتوبر ١٩٥٤ : « نحن مستقلون عن الجماعتين اللتين تتنازعان السلطة » . كانت مصالح مؤسسي **جبهة التحرير الوطني** الآنية تدفعهم للتكتم حول المسار والتقلبات التي جعلتهم يقفون في مواجهة قادتهم القدامى الذي لن يجابهوهم على

المكشوف الا في ساعة النجاح . فيما بعد ، حين لم يعد موقفهم المشترك في **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** غير ذكرى بعيدة ، وحين جعلتهم الصراعات من أجل السلطة في الثورة ومن اجل مستقبلها يتواجهون ، تم اعطاء روايات اخرى عن بدايات الثورة ودور كل واحد فيها . ولم يكن اخفاء المناقشات ، والتكتم حول المجادلات بين المركزيين والمصاليين ، يتسم بالبراءة .

منذ ايار / مايو ١٩٤٥ ، كان السؤال الذي ينطرح في الجزائر هو التالي : سيطرة المعمرين أم تدمير النظام الاستعماري ؟ ويمكن الجواب عن ذلك بأن طرقاً اخرى ممكنة . لكن معارضة المعمرين الشرسة لأي إصلاح وانتهاك نظام الجزائر القانوني على يد اولئك بالذات الذين منحوه كانا يبيّنان ، إذا كان ثمة حاجة ، بطلان أي امل في تطور تدريجي . ورغم حكم الوقائع ، فان المركزيين اداروا ظهرهم للمطالب الشعبية وسعوا وراء مصالحة مستحيلة مع السلطة الاستعمارية أخرت المعركة الحاسمة وفجرت **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ضمن ظروف تاريخية ملائمة للعمل المسلح . ان مصالي هو الذي اضطلع بمسؤولية القطيعة حين دعا القاعدة جهاراً كي تنتفض ضد قياداتها وتضع حداً للتطور الاصلاحي . ان اتجاهه هو الذي هزم المركزية وازال العائق الرئيسي من امام العمل المسلح ، ولقد استفاد مؤسسو **جبهة التحرير الوطني** من عمله ، إذ ما كان في وسعهم ، لوحدهم ، ان يحطموا السد الاصلاحي ، فلقد كانت قواهم ضعيفة جداً ، وكان نفوذهم في **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** محدوداً .

٩

نجاح المشروع الانتفاضي
(١٩٥٤ - ١٩٥٦)

كانت **جبهة التحرير الوطني** ناتج انشقاق . وتظهر آثار ذلك في خطواتها الأولى ، فلقد تم اعداد الثورة على وجه السرعة . لم تعد **اللجنة الثورية للوحدة والعمل** موجودة ، رسمياً ، في ٢٠ تموز / يونيو ، تاريخ إعادة تنشيط ما بقي من **المنظمة الخاصة** . . بدأ العمل المسلح في اول تشرين الثاني / نوفمبر ، وفي ظرف اربعة اشهر ، توجب تجنيد قوة ذات وجهة عسكرية وتسليحها وتنظيمها من بين مناضلي **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** . وتقدم لنا شهادة م . بو ضياف مفتاح هذا الاستعمال : « كان الوقت يضغط ، لانه كان ينبغي الاستفادة من الارتباك الذي خلفته الأزمة ومن ستار الدخان الناجم عن المزايدات والخصومات للافلات من قمع محتمل دائماً[1] . » كان ينبغي كذلك تحاشي امتداد التخليات في صفوف النشاطيين تحت تأثير المركزيين والمصاليين في البليده ، وعين تموشنت ، وقسنطينه* .

بالاضافة الى هذه الأسباب ، هنالك ايضاً اعتبارات سياسية مهمة : بدأت مرارات السياسة الاستعمارية الفرنسية تتلاشى ، وكان يُخشى من ان تؤدي منظورات السلام في الهند الصينية ، والامال بالتفاوض في تونس وفي مراكش الى تركيز كل القدرة العسكرية الفرنسية في الجزائر. حسب المناضل في **المنظمة الخاصة** ، الاخضر بن طوبال[2] : « . . . كان المخرج الوحيد الممكن امام الشعب الجزائري هو تسريع التفجير المسلح للثورة ، دون انتظار دراسة دقيقة ومحددة يجري اتباعها ، ودون انتظار البلورة الكاملة لبرنامج عمل ولتنسيق على كل المستويات . كان ثمة حلان أمام « مجموعة الـ ٢٢ » : إما التنظيم اولاً ثم التفجير فيما بعد ، او التفجير اولاً والتنظيم فيما بعد . . . كنا مضطرين لاختيار الحل الثاني[3] . . . » .

الوضع عشية الثورة

كانت الامكانات المالية تافهة ، وتنقص الأسلحة،ولم تكن مخزونات **المنظمة الخاصة** كافية . وفي بداية كانون الاول/ ديسمبر ، لم تكن مسائل التمثيل السياسي للحركة وتحديد برنامجها قد

* أنظر تخلي **مجموعة قسنطينه** ، الفصل السابع .

حُلت بعد .

كان مؤسسو **جبهة التحرير الوطني** غير معروفين كثيراً ، ولا انتشارٌ لهم خارج الوسط الضيق لغير الشرعيين ، لذا توجهوا إلى الأمين دباغين ليقودهم . الا ان مفاتحته بذلك من جانب بو ضياف وبن بو لعيد وكريم بلقاسم بقيت دون نتيجة[٤] ، كما فشلت كذلك محاولات لدى عبد الحميد مهري[٥] والعربي دماغ العتروس[٦] . كان يجب التسليم إذاً بالمضي الى الامام من دون رافع للراية معروف . كانت تنقص الرجال الذين صنعوا اول تشرين الثاني / نوفمبر الثقة بذاتهم ، وكانوا مقتنعين بدونيتهم السياسية الى حد انهم ترددوا بعد تكريسهم بزمن طويل في الظهور في مقدمة المسرح والتكلم بالاصالة عن انفسهم ، بينما كانت قوتهم في انهم كانوا اكثر إحساساً من الآخرين بضجر الرأي العام ازاء خصومات الاحزاب الجزائرية ، وفي أنهم ردوا على استفهاماته .

على الصعيد السياسي ، بقي الهدف الاقصى هو تدمير النظام الكولونيالي . وللوصول الى ذلك ، تم توجيه النداء « الى كل الوطنيين الجزائريين من كل الشرائح الاجتماعية ، ومن كل الاحزاب والحركات الجزائرية الصرفة[٧] » . ينبغي ان يؤدي الاستقلال الوطني الى « اقامة الدولة الجزائرية السيدة ، الديمقراطية الاجتماعية في اطار المبادىء الاسلامية » و« احترام كل الحريات الاساسية ، من دون تمييز عرقي او طائفي[٨] » . لم تكن هنالك اية اشارة الى برنامج اصلاحات وتحويلات ينبغي القيام بها ، فسوف تتم اعادة بناء المجتمع بعد المفاوضات مع فرنسا واستلام السلطة . لم تتم رؤية التناقض بين العرض المقدم للاوروبيين بإعطائهم الجنسية الجزائرية وطبيعة الدولة المزمع ارساؤها بالتوافق مع مبادىء الاسلام . وهذه الأمور المتراوحة بين الوضوح والغموض سوف تعيد فيما بعد اطلاق المساجلات التي سبق ان مزقت **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** .

جرى تقسيم الجزائر ، تنظيمياً ، الى ست مناطق : الاوراس مع بن بولعيد ، ولاية قسنطينه مع ديدوش ، والقبايل مع كريم ، وولاية الجزائر مع بيطاط[٩] ، وولاية وهران مع بن مهيدي . وفيما بعد ، سوف تعتبر الصحراء منطقة ويولى امرها للمعاون سليمان ، ابن قاضي كولومب - بيشار . هذا المعاون ، المعروف باسم جودن ، كان في الواقع عميل استخبارات لصالح العدو ، وهو الذي سيسلم بيطاط الى الشرطة في آذار / مارس ١٩٥٥ .

اما اداة النضال السياسي فلقد جرت تسميتها في اول تشرين الثاني / نوفمبر « **جبهة التحرير الوطني** » (ج . ت . و .) . ولما كانت تجسيداً للأمة ، فكانت الوحيدة المخولة تمثيل « الارادة الجزائرية » . كانت الحزب - الامة قبل ان تصبح الدولة - الامة .

واتخذت الاداة العسكرية اسم **جيش التحرير الوطني** . وكان ثمة مبدآن اساسيان للتنظيم :

● « اللامركزية : بسبب اتساع الارض الوطنية ، كان يستحيل ان يقود الكفاح أي جسم

ممركز ، لذا تقرر ترك حرية العمل الكاملة لكل ولاية .

● اولوية الداخل على الخارج . وهو مبدأ سليم في جوهره بمقدار ما كان يعني انه لا يمكن فعل اي شيء من دون موافقة اولئك الذين يقاتلون على الارض[١٠] » .

كان مخطط العمل العسكري ينص على ثلاث مراحل . الاولى هي مرحلة ارساء « الجهاز العسكري والسياسي للاعداد للثورة وتأمين امتدادها » . كان يتعلق الأمر بإثبات الوجود عبر عمليات ، ثم بدء عملية شرح سياسي ، وتحاشي المواجهة مع العدو ، ومهاجمة عملاء السلطة الاستعمارية والجواسيس للايحاء بالثقة الى الجماهير . اما المرحلة الثانية فتقضي بتعميم انعدام الامن ، وخوض نضالات جماهيرية وخلق سلطة مضادة . « كان على الجماهير أن تضطلع بمهام الادارة والقضاء بهدف قطع السلطة الاستعمارية . كما كانت الاستعلامات واللوجستية* والتموين من مهامها ايضاً[١١] . وتهدف المرحلة الثالثة ، اخيراً ، الى تكوين مناطق محررة « محصنة وخارج قدرة العدو على الوصول اليها بشكل مطلق . في هذه المرحلة الاخيرة بالذات كان سيتم الالتحام بين الوجه العسكري والوجه السياسي بهدف فرز الأجهزة المختلفة للسلطة الثورية ، كتجسيد مسبق لما ستكون عليه تلك التي ستقود البلد بعد الاستقلال[١٢] » .

بالتوازي مع هذه المهام الداخلية ، كان على آيت احمد وبن بلا وخيضر أن يقيموا ، بمساعدة من مصر ، شبكات لوجستية لتزويد مراكز المقاومة بالسلاح وتثمير الصدمة ، التي ستخلقها الثورة ، في ميداني الدعاوة والدبلوماسية . كان سيتم ابلاغهم بالاهداف المزمع بلوغها عسكرياً قبل تاريخ العمل المسلح المحدد في ٣١ تشرين الاول / اوكتوبر ، عند منتصف الليل** . وهذه الخطة ، المغرية من حيث وضوحها ، كانت تترك جانباً المسألة الاساسية المتعلقة بالشروط السياسية والمادية للنضال وتنظر للعلاقات مع اتجاهات **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** الاخرى من زاوية امتحان القوة . لم يكن العمل المسلح اعلان حرب ضد فرنسا وحسب ، بل كان كذلك انقلاباً ضد قيادة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، إذ كان محركو **المنظمة الخاصة** يتوقعون جر كل مناضلي **الحركة** وتخليصهم من نفوذ مصالي واللجنة المركزية عن طريق اجتذاب صواعق القمع ضد هذين الاخيرين .

كان هذا الحساب « يتوقف على خطأ محتمل من جانب الخصم ، وقد اقترفه حسبما كنا نتوقع ، وحصدنا من ذلك نفعاً عظيماً . لم نكن نجهل انه في حال توجيه « ضربة قاسية » لن تتقاعس

---

*- تقريباً لكلمة Logistique ، بمعنى الفن العسكري المتعلق بتموين الجيوش ونقلها وايوائها (م) .

**- ان التاريخ ، المحدد في ١٥ تشرين الاول ، والذي ابلغه الى يزيد علال الفاسي ، وكان علم به على الارجح عن طريق البعثة الخارجية ، سوف يؤجل الى ٣١ منه . ولطمأنة يزيد والاحول ، حدد بو ضياف موعداً معهما في القاهرة . وسوف يفاجئهما اول تشرين الثاني / نوفمبر في العاصمة المصرية .

الحكومة الفرنسية عن حل **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** وسجن مسؤوليها ، وهو ما فعلته تاركة في نفوسنا ارتياحاً لا يوصف[١٣] » . الا ان الحساب المشار عليه كان مع ذلك مفرطاً في التبسيط . فالضربات التي تلقاها المصاليون والمركزيون لم ترسملها **جبهة التحرير الوطني** بشكل آلي ، فالمناضلون ظلوا بغالبيتهم ، وخلال فترة طويلة ، مخلصين للخيارات التي اقدموا عليها خلال ازمة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** .

بدا الهدف المقصود بلوغه ، وهو استقلال البلد ، غير متناسب مع القوى التي تملكها **جبهة التحرير** في المدى المباشر . لكن خطة العمل كانت تنطوي كذلك على نقاط ضعف خطيرة بالنسبة للتطور اللاحق للنضال . فهذه الخطة التي تم وضعها انطلاقاً من مهمات الحرب ودون احالة واضحة الى ما سيكون عليه المجتمع المزمع بناؤه ، تعطي الجوانب التقنية المتعلقة بانغراس حرب العصابات اولوية على الجوانب السياسية ، وتكوين الجهاز العسكري اولوية على بناء الحزب . وفي هذا النوع من النضال ، مهما يكن اللجوء الى السلاح مهماً ، ينبغي ان يبقى خاضعاً للسياسة ، اي للبرنامج وللتنظيم الذي يطبقه .

والحالة هذه ، ما كان ذلك التنظيم ؟ هل المقصود **جبهة التحرير الوطني** ؟ لم تكن هذه بعد اكثر من حروف أولى ، لأن مؤسسيها كانوا جميعهم تقريباً على رأس اقاليم عسكرية . منذ البدء كانت السلطة بين يدي جيش التحرير الوطني . لم يكن محتاطاً لأي شيء بما يخص تحديد العلاقات بين هذا الجيش و**جبهة التحرير الوطني** في حال ابصرت النور الخلايا السياسية التي كانت خطة العمل تنص على تكوينها .

كل المؤلفين الذين درسوا الثورة الجزائرية يشددون على أبوة **المنظمة الخاصة لجبهة التحرير الوطني** ، لكن هذا الواقع الذي لا جدال فيه يستحق أن يتم تنويعه . فقادة **المنظمة الخاصة** الأولون يعترفون بأولوية الحزب التي لا جدال فيها على منظمته العسكرية ، ولديهم وعي واضح للشروط المادية للكفاح المسلح . لا احد منهم كان يفكر بخلق **منطقة محررة او بانتفاضة شعبية** ، **بل كانوا يعتقدون جميعاً** بالحاجة الى حرب طويلة الامد[١٤] والى قيادة موحدة منذ البدء . لم يهضم الكادرات الذين كانوا في **المنظمة الخاصة** إذاً تجربتها هضماً تاماً ، وكانت ازمة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** هي التي حددت منظوراتهم ، وبالتالي تطور **جبهة التحرير الوطني** اللاحق ، اكثر مما دروس الماضي . ثمة عمل ارادي (الكفاح المسلح) يتحكم بولادتها ، وقد سيطرت العفوية على تطورها ، لكن بالرغم من فجائية انفجار العنف في اول تشرين الثاني / نوفمبر والظروف التي تم من ضمنها ، فقد كان تتويجاً لعمل اعدادي طويل لعب **حزب الشعب** - **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** الدور الأول فيه . ولا يمكن تفسيره من دون معرفة معمقة بالفترة التي سبقته ، بالسنوات التي انغرست خلالها في الجزائر النزعة القومية المنبثقة من الهجرة العمالية في فرنسا ، وبلورت الأعمال .

ظهرت **جبهة التحرير الوطني** في فترة كانت الحركة الوطنية واعية فيها اهدافها وامكاناتها . في

حين تسببت الحركات الثورية السابقة بتقوية السيطرة الامبريالية ، كانت حركة تشرين الثاني / نوفمبر **١٩٥٤** جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر التي هزت آسيا والعالم العربي وبدأت تتجلى في شمالي افريقية . هذا السياق الذي لا سابق له في تاريخ الجزائر اعطى الطابع الغامض وغير المكتمل لمبادرة **جبهة التحرير الوطني** حظوظه من النجاح .

من اول تشرين الثاني / نوفمبر **١٩٥٤** الى نيسان / ابريل **١٩٥٥** ، كانت **جبهة التحرير الوطني** تتمة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، من حيث تركيبها . فعلى كل المستويات ، ولا سيما في جيش التحرير ، ادرك مطلقو الكفاح المسلح انه لم يكن حساساً حيال مشروعهم غير مناضلي **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، ولم يفت ذلك حكومة مانديس فرانس التي حظرت **الحركة** في **٥** تشرين الثاني / نوفمبر ، محملة كل الاتجاهات في هذه الحركة مسؤولية انفجار العنف . وتشهد على ذلك وثيقة وُزعت على اعضاء البعثة الفرنسية الى الامم المتحدة في عام **١٩٥٦** : « يبدو ان الاحداث فاجأت القادة المصاليين . لم يكن الحزب قادراً على قيادة ثورة . الا ان بعض القادة المحليين كانوا قد اقاموا اتصالات مع **اللجنة الثورية للوحدة والعمل** . وشاركوا في عمليات عيد جميع القديسين(*) (وهذا صحيح بالنسبة لاقليم عين تموشنت) . **ومهما** يكن ، يتحمل القادة المصاليون حصة من المسؤولية بسبب الحقد على الاجانب الذي سبق ان نشروه وتكوين المجموعات القتالية الذي كانوا بدأوه . ويشارك الأحوليّون في هذه المسؤولية ، فقد كانوا على علم بمشاريع **اللجنة الثورية** التي اعتبروها مع ذلك سابقة للأوان[15] » .

كانت النتيجة الأكثر ملموسية للعمل المسلح هي تبدل المواقف ، فلقد قدمت الأدغال للجميع وسيلة التعبير عن رفضهم لمجتمع مسدود ، ومذاك تسببت المطالبات والمصالح الفردية باحتجاج اجمالي على النظام الاستعماري .

فرضت شروط النضال الجديدة تبدلاً حقيقياً في التكتيك وفي الاستراتيجية . ولم يعد هناك من يخاطر بحياته من اجل اهداف محدودة كتطبيق نظام ايلول / سبتمبر **١٩٤٧** ، واستعاد الجزائريون ثقتهم بأنفسهم ، وأصبحت مطالبهم اضخم اهمية ، والتدابير التي ستتخذها الادارة الفرنسية فيما بعد لارضاء مطالب احتقرتها في الماضي جرى النظر اليها على انها تنازلات اضطرارية او محاولات لكبح المسيرة نحو الاستقلال .

انغراس سريع

كان نقل الكفاح الى المستوى العسكري من عمل اقلية ، سدت عليها المنافذ في **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، وسدت عليها المنافذ في المجتمع ، وكانت تعاني من المأزق السياسي بحدة اكبر من معاناة بقية ضحايا النظام الاستعماري ، ولم يكن اليأس غريباً عن مبادرتها . هذه الاقلية

---

* اي يوم ١ / ١٠ / ٥٤ .

التي شكلت جهازاً بالمعنى الذي يعطيها اياه كارل ويتفوغل* ، كانت ضعيفة من حيث العدد . ففي شمالي ولاية قسنطينه حيث كان **لحركة انتصار الحريات الديمقراطية** قرابة ٧٠٠٠ مناضل ، كان عدد اعضائها تافهاً ، وكان بن طوبال يقدرهم بـ ٥٠ مقاتلاً[١٦] . وكان عدد الرجال تحت السلاح ٣٥٠ في الاوراس[١٧] ، و٤٥٠ في القبايل[١٨] ، و٥٠ في ولاية الجزائر[١٩] ، و٦٠ في ولاية وهران[٢٠] . وكان التسليح سيئاً في كل مكان ، اذا استثنينا الاوراس .

احس السكان بهذا الوضع غريزياً ، والتعاطف الذي اثاره العمل المسلح لم يكن يخلو من القلق ، فمذابح ايار / مايو ١٩٤٥ في صطيف كانت لا تزال ماثلة في الاذهان . وفي كاساني وفي ولاية وهران ، كان الفلاحون يسلمون بأنفسهم رجال الغوار لرجال الدرك .

كان القليل من الناس، بما فيه بعض مطلقي العمل المسلح ، يتخيلون آنذاك ان **جبهة التحرير الوطني** ستلقى ضمن مهلة قصيرة نسبياً دعماً كثيفاً في الارياف ، وتخلص المدن من سطوة القوى السياسية القائمة وتجمع **اتحاد الديمقراطية للبيان والحرية** والمركزيين والعلماء تحت رايتها . ذلك ان الشعب لم يسحب ثقته من الاحزاب على الفور . أما الاحزاب ، التي تعمدت التمايز عن **جبهة التحرير الوطني** في الوقت ذاته الذي حاولت فيه ان تستفيد من مبادرتها ، فلم تواجهها مباشرة . راحت تتحايل وتوارب الى اليوم الذي لم يعد يترك فيه اتساع الحرب مكاناً للعمل الشرعي .

كانت مستويات الوعي الوطني تتباين وفقاً للمواقع الاجتماعية والاوضاع الجغرافية ، وكان نضال **جبهة التحرير الوطني** يحيل الى تراث ليس غريباً عن الفلاحين . واذا كان التلاحم مع قسم من هذه الطبقة تم بسرعة في شمالي ولاية قسنطينه وفي الاوراس والقبايل الكبرى ، فقد تحقق على خلفية معارضة ليس فقط من جانب الحركة الوطنية الجزائرية (ح . و . ج) التي أسسها مصالي الحاج في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٤ ، بل كذلك عناصر اخرى من الفلاحين تجمعوا خلف اعيان موالين لفرنسا (البشاغا بوعلام في الاوارسنيس ، واورابح في وادي الصُمَّام ، وبلحاج جيلالي في الشليف ، والسبتي في الاوراس ، الخ) .

بين اول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ وصيف ١٩٥٦ ، امتد العمل الى مجمل اراضي الجزائر . كانت البؤرة الاولى للكفاح المسلح ذات الاهمية هي سلسلة جبال الاوراس ، ففي ٢٠ آب / اغسطس ١٩٥٥ ، جمع زيغود[٢١] كل رجاله (١٧٥ رجلاً بمجملهم[٢٢]) ، ودفع سكان شمالي ولاية قسنطينه الى الانتفاض . كان يستهدف من وراء ذلك خمسة اغراض : ارهاب المعمرين بتبيان كونهم قابلي العطب ، الاستيلاء على اسلحة ، مساعدة منطقة الاوراس حيث هنالك تركز قوي جداً للقوات المعادية ، التعبير بمناسبة ذكرى خلع محمد الخامس عن التضامن مع

---

* «كل منظمة تعطي ممثليها سلطة مطلقة . . . يمكن اعتبارها كجهاز» ، في *Le Despotisme Oriental* ، منشورات Minuit ، ١٩٦٤ ، ص ١٠٧ .

مراكش ، اجبار القوميين الآخرين على الانسحاب من المسرح[٢٣] أو على الالتحاق بالجبهة . لقد دخلت القبايل ساحة العمل في بداية عام ١٩٥٥ . في الربيع ، انتشرت قوات من جيش التحرير الوطني في هذه المنطقة باتجاه الغرب ، بقيادة عمران ، ونحو اقليم بو سعدى والجلفه ، بقيادة علي ملاح . وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٥ ، فتحت ولاية وهران جبهة جديدة بالتنسيق مع جيش التحرير المراكشي الذي بدأ عمله في منطقة **الريف** . وقد شهد نجاح الاضراب العام في ٥ تموز / يوليو ١٩٥٦ ، الذي جرى اطلاقه لامتحان مدى التجاوب مع **جبهة التحرير الوطني** ، على تقدم نفوذها في المراكز المدينية . هكذا انتقل العمل تدريجياً من الارياف نحو المدن ، ورغم قساوة القمع[٢٤] فقد كان عاجزاً عن تعطيله .

أخلى الطابع الفظ وغير المكتمل للمشروع الأولي **لجبهة التحرير الوطني** مكانه لنشاط ثوري . ولقد حولت المعركة ضد العدو **جبهة التحرير الوطني** وجذرتها اكثر مما فعلت التوترات الداخلية . اصبحت في ظرف عامين حركة مقاومة بعد أن كانت مؤامرة . وتفسر ارادتها ان تكون المحاور الوحيد لفرنسا القوة التي منعت بها اي منافس من تأكيد نفسه بصورة أو بأخرى .

وقع وضْعُ هذا التوجه موضع التنفيذ على مناضل قيِّم ، هو عبان رمضان ، الذي سيسيطر على تاريخ **جبهة التحرير الوطني** طوال سنوات ثلاث . التحق بالجبهة في شباط/ فبراير ١٩٥٥ ، لكنه لم يكن مستجداً . لقد كان عبان ينتمي الى عائلة متواضعة ، أصلها من أزوزه Azouza في القبايل الكبرى . كان موظفاً في الكومونة المختلطة شاتودون دو رومل في ولاية قسنطينه ، وقد انضم الى **حزب الشعب الجزائري** بعد عام ١٩٤٥ . ولما كان قائداً لولاية عنابه ، فقد كان متورطاً في قضية **المنظمة الخاصة** بسبب علاقاته بالمنظمة شبه العسكرية عام ١٩٥١ ، وحكم عليه بخمس سنوات سجن . لفت الانتباه في السجن بمزاج كفاحي ووجه اليه مصالي تحية علنية . لم يقل شيئاً تحت التعذيب ، وتعرض للعديد من التدابير التأديبية بعد اضراب عن الطعام كان بين الاطول في تاريخ السجون الفرنسية ، مما استدعى نقله الى فرنسا ، الى سجن بالقرب من نانسي . وقبل اطلاق سراحه بقليل ، تم تحويله الى سجن ميزون كاريه (الحرّاش) . كانت حرب التحرير قد بدأت ، ولما كان مدير السجن يعرف عبان بالشهرة ، فهو لم يكن مستعداً لمنح المسجونين السياسيين منظماً ، لذا اعفاه مما تبقى من العقوبة واطلق سراحه في كانون الثاني / يناير ١٩٥٥ . وهكذا فإن لعبة الشرعية التي كانت لا تزال محترمة في بعض اجهزة الدولة الفرنسية ، أتاحت لجبهة التحرير الوطني ، داخل ارض الوطن ، ان تجد الرأس السياسي الذي كان ينقصها .

بين ١٩٤٥ و١٩٥٠ ، تسنى لعبان أن يعرف كل القادة اللاحقين **لجبهة التحرير الوطني** ، كبن بلا ومحساس ، اللذين كان تحت قيادتهما ، وبن خده ودحلب وزير الخارجية لاحقاً ، الذي كان رفيقه في المدرسة ، وبو ضياف وبن مهيدي . والذين اقتربوا منه خلال تلك الفترة يحتفظون عنه بصورة رجل متقشف في حياته الشخصية ، متطلب حيال نفسه قدر تطلبه حيال الآخرين . ولما

كان ذا صراحة فظة ، حاسماً في أحكامه ، فقد عاد عليه ذلك بالمعجبين وبالخصوم ، لكن ليس بالاصدقاء .

سوف يؤدي دخول عبان المسرح الى تعكير التناغم المصطنع للداخل والخارج . كان بن بلا وبو ضياف يريدان أن يجعلا من **جبهة التحرير الوطني** منظمة قدامى **المنظمة الخاصة** ، اما هو فسيجعل منها تجمعاً وطنياً واسعاً .

١٠
الالتحاقات بجبهة التحرير الوطني
١٩٥٥ - ١٩٥٦

حوّلت **جبهة التحرير الوطني** بوجودها وعملها الساحة السياسية واجبرت كل الاحزاب على ان تحدد نفسها بالنسبة اليها . كيف كان رد فعل هذه الاحزاب على الكفاح المسلح ؟ من قبيل الوهم تقدير ردود فعلها على اساس الاعلانات الصادرة عنها وحسب ، لأنها جميعاً حمّلت الاستعمار مسؤولية اللجوء الى العنف وادانت القمع . كان العمل المسلح يضايق كثيراً عاداتها بحيث لم تقبل به منشرحة الخاطر ، لكن شراسة القمع وجفاء مناضليها دفعا بها الى صفوف **جبهة التحرير**. إلا أن بعض القادة لن يلتحقوا الا بعد محاولة ايجاد حلول وسطى ادانها عبان رمضان[1] بالعبارات التالية : « تروج اشاعات . . . بصدد مباحثات سرية بين سوستيل وعباس ، الكومندان مونتاي وكيوان ومبعوث من وزارة الداخلية . في الوقت الذي تواصل الادارة الاستعمارية فيه استقدام تعزيزات يومياً لتحطيم عملنا المسلح ، تعمل منذ الآن على ايجاد مخرج . . . تأمل ان توقف ، بواسطة امثال عباس وكيوان ومصالي ، عمل جيش التحرير الوطني مقابل بعض الاصلاحات السياسية[2] . . . » إن مسار الرجال الممثلين للتيارات التي كانت تنضم شيئاً فشيئاً الى **جبهة التحرير الوطني** ، مسارٌ مثير للاهتمام لفهم العلاقات داخل هذه المنظمة .

من التحاق الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري . . .

في البدء ، لم يكن زعيم **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ، فرحات عباس ، يجد في الكفاح المسلح غير « يأس وفوضى ومغامرة » . كان ينتظر الكثير من مانديس ـ فرانس ، رئيس حكومة فرنسا ، لكنه لم يكن يستطيع تجاهل وجود منظور آخر ، بفضل **جبهة التحرير الوطني** . « إذا استسلمت باريس امام الاوليغارشيات المالية ، إذا تكشف عجزها ليس عن الوفاء بوعود فرنسا بل حتى عن تطبيق القانون المصّوت عليه وعن فرض احترامه ، لن يبقى امام الجزائريين غير الذهاب الى السجن او الالتحاق بالادغال[3] . » في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٥ ، طالب عباس جهاراً تطبيق نظام الجزائر القانوني ، وبعد أن عدّد التدابير التي ينصّ عليها ، كتب : « هذه

النقاط سهلة التحقيق شرط أن تبرهن السلطات العامة على الحد الادنى من الصدق . وهي لا تعرض الحضور الفرنسي للخطر[٤] . » .

جاء تزوير انتخابات الاقاليم في نيسان / ابريل **١٩٥٥** فأخرج عباس من احلامه وجعله يقتنع بأنه لما كان الحاكم العام جاك سوستيل عاجزاً عن أن يجعل الاوروبيين يقبلون بتغييرات فهو يناور على الجزائريين بهدف عزل **جبهة التحرير الوطني** . بدا القبول بالوضع القائم غير وارد بالنسبة لعباس ، إذ كان ترك المقاومين يُسحقون يعني الدخول في اللعبة الفرنسية من دون اية فائدة تعود على لعبته الخاصة بـه . هكذا اقام فرحات عباس ، حوالي منتصف ايار / مايو **١٩٥٥** ، علاقات مع **جبهة التحرير الوطني** دون أن يقطع مع مندوب الحكومة الفرنسية ، وقد اعطاه تأكيدات علنية في مقال بعنوان : « الخارجون على القانون والانتخابات » ، قال فيه : « في حين يلتهم الحريق قسماً من المقاطعة . . . تواصل . . . الادارات اللعبة المجرمة التي ادت الى ولادة الارهاب . يحاول هؤلاء المسؤولون اليوم ان يجدوا حارفاً يتمثل بنسبة افكار تخريبية الى **الاتحاد الديمقراطي للبيان والحرية** لتبرير طرائق ذات نتائج كارثية . ان **البيان** لا يخشى الافتراء ، فماضيه يكفل حاضره ومستقبله ، وهو باق على اخلاصه للمعركة ضمن الشرعية[٥] » .

خلال مقابلة تمت في نهاية ايار / مايو ـ بداية حزيران / يونيو مع قائدي **جبهة التحرير الوطني** ، عبان رمضان وعمران ، « الرأس والساقين » ، وافق فرحات عباس على مساعدة **جبهة التحرير الوطني** ، التي طمأنته ، بالمقابل ، بأن سياسته لا تضايقها . سيحتفظ إذاً باستقلاله . ويستند كلود بايا الى نص رسالة من عبان رمضان الى كريم بلقاسم صودرت من رشيد عمارة في **٢١** حزيران / يونيو **١٩٥٥** ، للتأكيد بأن عباس كان في ذلك التاريخ ينتمي الى **جبهة التحرير الوطني** . الا أن هذا المؤلف يحمِّل النصوص اكثر مما يمكن ان تحمله . فالتقرير الذي وجهه جاك سوستيل ، في تلك المناسبة ، الى وزير الداخلية بورجيس مونوري ، لا يدعم هذا التفسير : « إن تدبيراً ضد واحد كفرحات عباس أو كالتبسي ، لا بد أن يتلازم مع عمل واسع ضد **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** وضد **العلماء** ، وفي ذلك إذكاء للعصيان . . . الا اني انوي اعلام عباس والتبسي ، مذ يتقدم اكثر تحقيق الشرطة ، بأني أعرف كل شيء عن الاتصالات التي قاما بها ، وبأني انتظر منهما تغييراً باتاً في الموقف[٦] . » كان **الاتحاد الديمقراطي للبيان** و**جبهة التحرير الوطني** لا يزالان منظمتين متنافستين ، وقد بدا ذلك بوضوح خلال ثورة شمال قسنطينه ، حين اعطت قيادة منطقة قسنطينه أمراً بقتل قادةٍ لـ **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** و**للعلماء** . وفي **٢** آب / اغسطس **١٩٥٥** ، اصيب المحامي الحاج سعيد الشريف[٧] بجرح خطير ، وفي حين نجا بن شيخ الحسين عباس من الموت بأعجوبة ، قضى علاوه ، ابن اخ فرحات عباس ، نحبه .

رغم هذه المأساة ، بقي عباس على اتصال **بجبهة التحرير الوطني** وأقنع كل القادة البورجوازيين بالانضمام الى فكرة تجمع وطني ، هي الوسيلة الوحيدة لتحاشي الصراعات الاهلية . لقد عرف فرانسيس جانسون ، الذي كان مدافعاً عن **الاتحاد الديمقراطي للبيان**

الجزائري قبل ان يصبح المدافع عن **جبهة التحرير الوطني** ، كيف يسلط الضوء على الخيط الموجه لفكر فرحات عباس وقادة **البيان** : « . . . ليس اللجوء الى قوة الجماهير مستبعداً ، بالتأكيد ، استبعاداً جذرياً ؛ على العكس ، يجب ان يبقى دائماً هنا كأفق ، كتهديد وكفالة ، ليعطي اطروحاتهم وزناً اكثر حسماً من وزن حقيقتهم المجردة . هذا اللجوء ، غير المقبول في ذاته ، لا غنى عنه بالنسبة اليهم من حيث هو حجة[9] . . . » .

إذ خطا فرحات عباس خطوة في اتجاه **جبهة التحرير الوطني** ، لم يتخلَّ عن منظوراته الخاصة به . الا أنه رفض مع ذلك أن يشكل حجة لادارة فرنسية اكثر اهتماماً بتخدير الرأي العام منها بحل المسألة الكولونيالية . كانت الجزائر في حالة حرب ، وكانت الشرعية تُحتضر فيها ، ويترك العنف بصمته على مواقف مختلف الاطراف . وقد سرَّعت احداث ٢٠ آب / اغسطس إعادات التصنيف السياسية في الحركة الوطنية .

في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٥ ، ردمنتَخبو ا . د . ب . ج . على طلب ج . ت . و . مقاطعة المؤسسات الكولونيالية بالاستقالة من مناصبهم . وفي ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٥٦ ، اجتمع قادة **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** الرئيسيون في سويسرا لاتخاذ قرار بالانضمام الى **جبهة التحرير الوطني** . . واستناداً الى رولان مييت[10] لم يكن زوال الحظوة لدى الشعب غريباً عن هذا القرار : « . . . إن دراسة اجراها على الفور مناضلو **البيان** بيّنت ان هذا الحزب يفقد جمهوره في الارياف التي تلتحق بالثورة بنسبة ٩٠ ٪ . لقد اقنع بومنجل ، وهو أحد السياسيين الأكثر بصيرة في الحزب (. . .) ، اقنع عباس واحمد فرنسيس بأن التحاقهما **بالجبهة** اصبح امراً لا غنى عنه . وقد استسلما امام حججه . . . » وفي ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٥٦ اعلن عباس في القاهرة عن انضمامه رسمياً الى **جبهة التحرير الوطني** هو واحمد فرنسيس وتوفيق المدني . قال فرنسيس : « خرجت الامور اليوم من بين ايدينا » . الا انه يجب التنبيه الى ان فرحات عباس بقي خصماً للحزب الواحد ، وكان ينوي استعادة حريته السياسية ما ان يتم التوصل الى حل المشكلة الجزائرية . وقد كان انضمامه نافعاً **لجبهة التحرير الوطني** التي نما جمهورها في مدن ولاية وهران حيث كان **للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** مواقع قوية .

. . . إلى التحاق المركزيين

كان المركزيون جعلوا من وحدة كل القوميين شرطاً مسبقاً للعمل المسلح . ولما كانت اللجنة المركزية قد أُبلغت بتحديد ١٥ تشرين الاول / اوكتوبر يوماً لبدء القتال ، فقد انتدبت حسين الأحول ومحمد يزيد ليذهبا الى القاهرة ويتدخلا لدى بن بلا ويقنعاه بإخضاع العمل المسلح لتحقيق مشروع **المؤتمر الوطني الجزائري** .

وها كم نقطة تاريخية مهمة : إذ أخبر بن بلا المركزيين بأن مصر مستعدة لتقديم دعمها لثورة في

الجزائر ، اعتقدوا بحزم أنّ بن بلا هو الذي حفز التزام بو ضياف واصحابه . وهكذا عزوا الى بن بلا تفجير الثورة وحمّلوه مسؤولية ذلك .

في اول تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتبر المركزيون العمليات العسكرية مغامرة وتنبأوا بانتكاسة للحركة الوطنية. وفي حين وضع الاحول ويزيد نفسيهما في خدمة **جبهة التحرير الوطني** ، بعد أن اضطرا بقوة الأشياء للبقاء في مصر ، لجأ اعضاء اللجنة المركزية ـ بن خده وكيوان وسيد علي وبوده ، الخ . ـ الموجودون في الجزائر الى الانتظار ووجدوا انفسهم في وضع يدفعهم فيه العجز الى عدم الالتزام ، وفي الوقت ذاته الى عدم استبعاد اي خيار . وقد اعطاهم توقيفهم الوقت كي يروا الاحداث تتطور . فبالنسبة لكيوان ، الذي كان أول من أطلق سراحه ، في آذار/ مارس ١٩٥٥ ، دافع عن حل يقوم على الحكم الذاتي الداخلي للجزائر . وكان آخرون ، كالحاج شرشالي مع اعادة تشكيل منظمة شرعية . اما بوده وبن خده ، اللذان اطلق سراحهما في ايار / مايو ، فتداولا مع عبان رمضان ، المستشار السياسي لمنطقة القبايل ، الذي اصبح مسؤولاً سياسياً عن العاصمة بعد توقيف بيطاط (آذار / مارس ١٩٥٥) . ما كانت نتيجة النقاش فيما بينهم ؟ إذا كنا نعرف مقدمات انضمامهم الى **جبهة التحرير الوطني** ، إلا اننا نجهل شروط ذلك . بالمقابل ، نعرف مضمون النقاشات التي تمت في سان ريمو في ايطاليا بين بلا وبن خده وتمام ولوانشي .

فاستناداً الى بن بلا[١١] ، اقترح المركزيون الثلاثة انشاء حزب شرعي يمثل مصالح المقاومين ، ليطرح نفسه كمحاور ويدخل في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية . ووفقاً لبن بلا ايضاً ، كان هذا الاقتراح يحظى بموافقة الحاكمية العامة . والواقع ان وفد المركزيين بذل كل جهوده كي يحاوره حسين الاحول او محمد خيضر ، وهما الاكثر قرباً اليهم ، ولم يُنتدب بن بلا للتباحث معهم إلا بناء على الحاح بو ضياف وبن مهيدي . هل كانت اقتراحات بن خدّه تحظى بتأييد قادة القبايل ، عبان وكريم وعمران ؟ لا يمكن استبعاد هذه الفرضية إذا عدنا الى المقطع من المقابلة التي اجراها روبير بارا مع عمران وعبان في ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ : « نحن واقعيون : يجب تحقيق الاستقلال على مراحل وبصورة ديمقراطية . من جهة اخرى ، إلى من قد تمنح فرنسا الاستقلال ؟[١٢] »

إن انضمام المركزيين ، الذين سرعان ما وصلوا الى مراكز اساسية في جهاز المقاومة* ، سوف يفتتح طور الصراعات بين مؤسسي **جبهة التحرير الوطني** . هكذا كان بن بلا وبو ضياف معادين لـ « حلول وسيطة لا تستهدف في الشروط الحالية غير إضعاف الطاقة الثورية الكامنة للشعب الجزائري وادخال بعض قطاعات الرأي الجزائري في لعبة الامبريالية الفرنسية[١٣] » .

---

* ـ اضطلع لوانشي بالقيادة السياسية لفدرالية فرنسا ، وكُلف دحلب هو وتمام بالدعاوة والاعلام ،وبن خده بالعلاقات ، وعيسات يدير بالنقابات .

. . . فإلى التحاق العلماء

من بين كل اتجاهات الرأي القومي ، كان موقف العلماء هو الاكثر بطؤاً في الظهور . ففي اول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، حين التمس بن بلا من الشيخ بشير الابراهيمي أن يتوجه بالنداء الى الجزائريين كي ينخرطوا في الكفاح المسلح ، رفض الشيخ المذكور رفضاً باتاً . وفي الجزائر ، امتنعت صحيفة جمعية العلماء عن اي تعليق على الحدث ، وكان التحفظ لا بد منه : « لا نملك حالياً معلومات مفصلة وكافية . . . لا يمكننا إذاً أن نقوم بأدنى تعليق . . . أضفْ الى ذلك أن ليست **البصائر*** هي التي في وسعها السماح لنفسها بإظهار العجلة في هكذا حقول(١٤) » . في كانون الثاني / يناير ١٩٥٥ ، وجه العلماء نداء الى تجمع شعبي جزائري يضم « كل المنظمات الوطنية والشخصيات المستقلة المعروفة بتعاطفها مع القضية الجزائرية(١٥) » .

كانت هذه المبادرة تعاكس مباشرةً الاهداف التي كانت تتوخاها **جبهة التحرير الوطني** . وتلتقي في بعض وجوهها مع النداء الذي اطلقه المركزيون في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ . وبين العلماء ، كان الشيخ خير الدين ، المالك الكبير للاراضي في اقاليم بسكره ، يؤيد اجراء اتصالات مع السلطات الفرنسية(١٦) . وقد تمت تلك الاتصالات ، فعلاً ، لكن دون الوصول الى نتيجة . وبصورة عامة ، كان العلماء يقدرون ان الاستقلال متعذر التحقيق ، وقد عبروا في تموز / يوليو ١٩٥٥ عن تمنيهم الغاء هيئة الناخبين الثانية** واطلاق سراح المعتقلين الذين لم يشاركوا في الاعداد للثورة واجراء انتخابات حرة . ولم يتبدل موقفهم الا مع نهاية عام ١٩٥٥ .

وقد ضاعف حينئذ رئيسهم ، الشيخ العربي التبسي ، اتصالاته بالجبهة . وفي ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٥٦ ، وبعد أن يئس العلماء من ايجاد صدى لمساعيهم في فرنسا ، وضغطت عليهم الاحداث ونفاد صبر الكادرات الشابة ، نشروا بياناً يعلنون فيه « انه من المستحيل حل القضية الجزائرية بصورة نهائية وسلمية من غير الاعتراف رسمياً ودون مداورة بالوجود الحر للأمة الجزائرية ، كما بشخصيتها الخاصة وحكومتها الوطنية وجمعيتها التشريعية السيدة ، وذلك ضمن احترام مصالح الجميع وحفظ حقوق كل طرف(١٨) » . حتى بالنسبة للبورجوازيين الذين لم تكن تطمئنهم الطرائق المستعجلة لبعض مسؤولي **جبهة التحرير الوطني** ، المعارضة مع التعليمات الدينية(١٩) ، كانت حقبة تنتهي . وقد ساهمت في ذلك السياسة الفرنسية والحلول الجارية في تونس ومراكش بقدر ما ساهمت كذلك جاذبية الآفاق التي فتحها النضال .

---

*- صحيفة جمعية العلماء .

** كان نظام الجزائر القانوني لعام ١٩٤٧ خلق جمعية جزائرية من ١٢٠ عضواً ، نصفهم تنتخبهم هيئة ناخبين اولى من المواطنين (اي اوروبيي الجزائر) ، والنصف الآخر الهيئة المؤلفة من غير المواطنين (اي الجزائريين الاصليين) . . (م) .

اخفاق الحزب الشيوعي الجزائري

اعترض الحزب الشيوعي على ادعاء **جبهة التحرير الوطني** التكلم باسم الامة جمعاء ، وذلك باسم تمثيله الطبقة العاملة . ان الحزب الشيوعي الجزائري ، الذي فاجأته الاحداث ، اهتم بالتذكير ، في بيان اصدره في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، بمواقفه المبدئية بشأن المسألة الجزائرية ، ولم يأت البيان من قريب او من بعيد ، على اي ذكر لمطلب الاستقلال . وبالطبع ، لا نجد فيه ايضاً موقفاً واضحاً ضد هذا المطلب ، إلا أن ثمة اهتماماً موسوساً بـ« مصالح فرنسا » ودعوة الى « حل ديمقراطي يحترم مصالح كل سكان الجزائر » ، بحيث إذا نظرنا الى البيان ، ضمن الظرف الذي صدر فيه ، فإنه يتخذ بوضوح تام معنى الادانة للحركة ، المصوّرة - عملياً - على أنها غير مسؤولة ومن عمل اقلية . ولم يخطىء الجزائريون - بمن فيهم المناضلون الشيوعيون في فهم ذلك . كما يظهر في البيان أيضاً رفض العنف والدعوة الى حل ديمقراطي في اطار التعايش بين الجماعات السكانية . هل هذا التعايش ممكن في الاطار الكولونيالي ؟ لا شيء في البيان يسمح بالاعتقاد بالعكس حتى إذا كان سبب الاعمال المسلحة موجوداً في « السياسة الاستعمارية لخنق الحريات والاستغلال ، مع ما يلازم ذلك من عنصرية وبؤس وبطالة » . وقد تمايز رد الفعل الأول للحزب الشيوعي الجزائري عن رد فعل **الحزب الشيوعي الفرنسي** ، الذي قدم كفرضية معقولة بعد اول تشرين الثاني / نوفمبر فكرة مؤامرة وأدان الاعتداآت الفردية . هل يعني ذلك ان موقف الحزب الشيوعي الجزائري كان مستقلاً ؟ كلا اطلاقاً .

كان غياب كل اشارة الى استقلال الجزائر يبرهن عن خضوع الحزب الشيوعي الجزائري لخط مبلور خارجه يُخضع المشكلة الجزائرية لاستراتيجية شاملة : استراتيجية « المعسكر الاشتراكي » . وبين تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ونيسان / ابريل ١٩٥٥ ، ضاقت المسافة بين تفسيرات الحزبين الشيوعي الفرنسي والشيوعي الجزائري وتوصياتهما . ففي ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر اولاً ، و١٣ كانون الثاني / يناير ثانياً ، تبنى الحزب الشيوعي الجزائري الانتقادات التي وجهها ح . ش . ف . الى انصار العمل المسلح : « لم يناد الشيوعيون يوماً بالاعمال الفردية ، لأنها تعبر عموماً عن قلة ثقة بالعمل الجماهيري » . وقد كان هذا التقدير ينطلق من خلط بين العنف الشعبي المنظم والارهاب .

كان حديث الحزب الشيوعي الجزائري يعبر في المرتين ، في لغة الديمقراطية ، عن الضغوط المتضاربة لاعضائه وفقاً لاصولهم : فالجزائريون يريدون المشاركة في العمل المسلح (سرعان ما اتصل مناضلو الاوراس الشيوعيون ، لا سيما قروف و م . العمراني ، ببن بو لعيد) ، والاوروبيون معادون له . كان انخراط بضع عشرات من الاوروبيين في النضال الوطني يريد الشهادة للمستقبل ، لكن بقي ثقله في ميزان القوى شبه معدوم .

حتى حزيران/ يونيو ١٩٥٥ ، لم يكن الحزب الشيوعي الجزائري ، المنقسم ضد ذاته ، يعتقد بمستقبل الثورة ، وكان يسعى بوجه خاص لدفع « النجدة الحمراء » وجمهور المحامين الى

العمل . لكن لما كان الوضع يتطور ، فقد اعاد اجتماع اللجنة المركزية في حزيران / يونيو النظر بالمواقف الاولى . وفي الشليف واقليم البليده ، كما في الوسط الطلابي ، بدأ المناضلون يتحولون نحو **جبهة التحرير الوطني** . . لقد حان وقت حزم النفس ، إذا لم يكن لشيء فلإنقاذ الحزب الشيوعي الجزائري من الضلال .

في آذار / مارس ١٩٥٦ ، اسس الحزب الشيوعي الجزائري منظمة عسكرية خاصة به سُمِّيت : مقاتلي التحرير[٢٠] .

ضمن اي منظور ؟ يقول بشير الحاج علي : « لقد خلق الشيوعيون **مقاتلي التحرير** لسبب بسيط هو عدم الاستجابة لطلبهم المتكرر بعقد محادثات مع **جبهة التحرير الوطني** . . . لم يكن في نية الشيوعيين الجزائريين اطلاقاً خلق قوة يجري الاحتفاظ بها بصورة مستقلة . . . بل أعتقد ان في وسعي القول إننا نحن الذين اقترحنا دمج المقاتلين في جيش التحرير الوطني ، وأكدنا انه لن يكون لرفاقنا رابط عضوي وسياسي بالحزب ، لكنهم سيحتفظون بقناعاتهم السياسية[٢١] . »

لم يجر دمج **مقاتلي التحرير** ، او ما تبقى منهم ، في جيش التحرير الوطني الا في اول تموز / يوليو ١٩٥٦ . وقد تلا هذا التدبير المباحثات بين عبان وبن خده ، من جانب **جبهة التحرير الوطني** ، وهجرس والحاج علي عن الحزب الشيوعي الجزائري . وسوف يقول بن خده فيما بعد : « ما كنا نريده ، كان منع وجود اية قوة عسكرية غير قوتنا . اما الباقي فلم يكن له اية اهمية[٢٢] . » وقد كان ذلك هو الفشل التام ، بالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري ، فلقد غادره الاوروبيون ووضع القوميون نهاية لسيطرته على النقابات . لم تستطع مجموعاته المسلّحة[٢٣] حتى أن تستمر في الشليف حيث كان انتشاره قبل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ يتخطى في بعض الامكنة انتشار منافسيه القوميين . انتهى وهم كبير الى مأساة بالنسبة للعمال الاوروبيين الذين استخدمتهم سياسة الحزب كذريعة ، ومأساة بالنسبة للشيوعيين الجزائريين الذين التحقوا بمراكز المقاومة وكان عليهم ان يواجهوا مسبقات رفاقهم القوميين في النضال وحذرهم .

جرى في الولاية الرابعة ، التي كان الشيوعيون هم الاكثر عدداً فيها ، تكليف عمر اوصديق ، أحد قدامى رفاق طريقهم ، بـ «دمجهم» في جيش التحرير الوطني . وقد كان الاختيار مقصوداً ، فإما يضطلع عمر أو صديق بهذه المهمة بلطف ومراعاة ، وبذلك يخاطر بالكثير ، أو ينجزها بصرامة ويقطع نفسه عن حلفاء محتملين . طُلب اليه إذاً تقديم ضمانات . واستناداً الى الرائد عز الدين ، فإن أوصديق « وجههم في البدء الى المناطق الصعبة ، الى مراكز ادارية كفارزي بريد . لم يكن لهم غير علاقات قليلة جداً بالسكان ، لكنهم قدموا لنا خدمات جلى . الكثيرون منهم ماتوا في ساحة الشرف . . . واندمج آخرون ، فيما بعد ، في جيش التحرير الوطني بصورة ممتازة لدرجة اننا نسينا مواقعهم القديمة . » لكن ما امتنع الرائد عز الدين عن قوله ، فهو ان من ماتوا في ساحة الشرف غالباً ما جرى ذبحهم في المعارك مع الجيش الفرنسي لأنه استقر الرأي على عدم اعطائهم أسلحة[٢٤] ، وذلك بفعل العداء للشيوعية . اما اولئك الذين أعطوا ضمانات

بالولاء فسوف يصبحون الخصوم الاكثر شراسة للحزب الشيوعي ، بينما من رفضوا تقديم هكذا ضمانات ، كمصطفى سعدون وعبد الحميد بوضياف ، عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الجزائري ، فسيجدون انفسهم معرضين باستمرار للاتهام بالتآمر .

لا جدال في ان الشيوعيين كانوا مقاتلين امجاداً واحياناً مقاتلين نموذجيين ، حين توفرت لهم الفرصة . كما أنه لا يمكن أن يعترض أحد على واقع أن الشيوعيين الاوروبيين (لابان ، ايفتون ، مايو ، الخ .) ، الذين انقطعوا عن اصولهم دون ان يعترف بهم الشعب الجزائري كلياً ، كانوا عظيمين في مأساتهم. لكن المسألة ليست هنا ، بل هي ذات طبيعة سياسية . اكثر من ذلك ، ان مواقفهم المثالية وتضحياتهم ، التي جعلها خط حزبهم السياسي غير الواقعي ، والقائم على المناورة في الوقت ذاته ، غير مجدية ، اظهرت موقف الحزب الشيوعي الجزائري ـ وخلفه الحزب الشيوعي الفرنسي ـ فاضحاً اكثر أيضاً .

ولادة الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين

شهد الصراع ، داخل النقابات ، بين الشيوعيين والقوميين ، تطورات جديدة مع قيام الثورة . فمنذ عام ١٩٥٢ ، كانت **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** قد اقامت لجنة عمالية يرأسها عضو في اللجنة المركزية ، هو عيسات يدير[٢٥] . وبعد اتصالات مع **الكونفدرالية الاممية للنقابات الحرة**[٢٦] ، قررت **الحركة** غزو النقابات من الداخل او خلق نقابات موالية لها . الا ان انفجارها منح الشيوعيين استراحة ، استفادوا منها في حزيران/ يونيو ١٩٥٤ لتحويل الكونفدرالية العامة للشغل الى **اتحاد عام للنقابات الجزائرية** . الا ان الاسم الجديد لن يبدل شيئاً بما يخص خضوع الحركة النقابية الجزائرية حيال مثيلتها الفرنسية ، (C.G.T) . وقد كان ذلك رداً غير مناسب على التهديد بالانفجار . وفي ٢٢ و٢٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٤ ، جمع المصاليون في الجزائر الكادرات العمالية لوضع اسس منظمة نقابية . كانوا الوحيدين في تلك الفترة القادرين على منافسة الشيوعيين جدياً ، إلا أن الثورة زعزعت خططهم .

في ربيع عام ١٩٥٥ ، اعاد المصاليون احياء اللجنة العمالية **لحركة انتصار الحريات الديمقراطية** . اعد اربعة من اعضائها ـ بوعلام بوروببه (عامل سكك حديد) ، ورابح جرمان (عامل احواض سفن) ، وبن عيسى (ممرض) ، ورمضاني (مستخدم ترامواي) ـ لاطلاق نقابات جديدة . وقد تولى احدهم ، بوروببه ، إبلاغ بن خده في تموز / يوليو ١٩٥٥ بالمشاريع المصالية . فأوصاه هذا الاخير بكبح مناضلي **الحركة الوطنية الجزائرية** ، لأن قادة جيش التحرير الوطني يعارضون خلق اتحاد عمالي ، لا ينفصل في نظرهم عن صراع الطبقات . وهكذا تباطأت الاعدادات كثيراً . في كانون الاول / ديسمبر ، ذهبت اللجنة النقابية الى باريس حيث التقت مولاي مرباح الذي اكد لها الدعم المادي **للحركة الوطنية الجزائرية** ، كما تباحثت ايضاً مع ايرفنغ

براون من ك . ا . ن . ح ، ثم انتقلت الى بروكسل . وتحت تأثير موقف **القوة العمالية** في فرنسا ، لم تشجعها **الكونفدرالية الاممية للنقابات الحرة** على خلق نقابات جزائرية . وقد حاول المصاليون في بداية عام ١٩٥٦ إجبار بو علام بورويبه ورابح جرمان ، الخ . وبعد أن أعيتهم الحيلة ، اسسوا في ١٦ شباط / فبراير ١٩٥٦ **الاتحاد النقابي للشغيلة الجزائريين**[٢٧] .

بعد ذلك مباشرة ، أعاد بن خده الاتصال ببورويبه . وخلال اجتماع في منزل هذا الاخير ، اعد بن خده وعبان رمضان وعيسات يدير في ليلة واحدة كل الوثائق الضرورية لخلق **الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين** واختاروا قيادته . قدمت **جبهة التحرير الوطني** الاموال الضرورية لمساعدته في خطواته الاولى[٢٨] . في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٥٦ ولد **الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين**[٢٩] ، وقد حذا هذا على الفور حذو الوصي عليه ، **جبهة التحرير الوطني** ، واشترط الاحتكار النقابي. رفض فتح اي نقاش مع **الاتحاد النقابي للشغيلة الجزائريين** (المصالي) **والاتحاد العام للنقابات الجزائرية** (الشيوعي)[٣٠] . وفي حين كانت مصالح العالم العمالي تتطلب تنظيماً صلباً اكثر مما في اي وقت مضى ، انفجرت النقابية الجزائرية ، التي كان يستخدمها سياسياً حتى ذلك الحين ، الحزب الشيوعي الجزائري ، انفجرت الى عدة اتجاهات متخاصمة .

كانت الوحدة النقابية تتطلب تفاهماً بين الاتجاهات المنظمة لا خضوعاً من جانب الاضعف للأقوى فيما بينها . وسوف تساهم ارادة السيطرة لدى **الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين** مساهمة كبرى في حل الحركة العمالية وفي منعها من اي تعبير سياسي مستقل بينما سيتولى القمع الباقي . فبعد قليل ، جرى احتجاز كل النقابيين ، اكانوا مصاليين ، او من **جبهة التحرير الوطني** ، او شيوعيين ، في « معسكرات ايواء* » .

حظرت السلطات العامة **الاتحاد العام للنقابات الجزائرية** ، عملياً ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٦ . وانه لمن سخرية التاريخ ان النقابات القومية المعارضة لممارسات السيطرة من **الحزب الشيوعي** ، لكن المشكّلة هي ذاتها من فوق ، انطلاقاً من محاولات من خارج العالم العمالي ، كانت منذ ولادتها مصابة بما كانت تأخذه على نقابات **الاتحاد العام للنقابات الجزائرية** : لقد كانت منظمة بيروقراطية : فحتى قبل ان تنطلق النقابات ، كان الموظفون يحلون محل المناضلين . مذاك ، أصبح الخضوع للصوفية الشعبوية **ولجبهة التحرير الوطني** هو الذي يحدد نجاح « الممثلين العماليين » او فشلهم لا علاقاتهم بالعمال والدفاع عن مصالحهم .

كان موقف **جبهة التحرير الوطني** من المسألة النقابية ينطلق من فهم سياسي اجمالي : **فالجبهة** التي دخلت المسرح السياسي بنتيجة كسر كانت قد حددت بشكل تسلطي نمط تشكيل التحالفات ،

---

* - نص عليها قانون ٣ نيسان / ابريل ١٩٥٥ حول حالة الطوارىء في الجزائر ، وكان يحتجز فيها المناضلون المعروفون بنشاطاتهم الوطنية .

واهداف المطالبة الوطنية ، ووسائل فرضها . كانت تشترط على الحركات التي سبقتها ان تحل نفسها وتدمج مناضليها في داخلها بصورة فردية . كانت نزعتها الحصرية * تستند الى معطيين : على الاستقلال الذاتي للمنظمات ، والمأزق الذي ادت اليه الطريقة الشرعية . لقد شهدت الحركة الوطنية الجزائرية ثلاث جبهات تتحقق في تاريخها . الجبهة الاولى ، او **المؤتمر الاسلامي** ، جمعت عام ١٩٣٦ كل القوى الجزائرية ما عدا **نجم شمال افريقيا** ، المعادي لمشروع بلوم - فيوليت ، وتفككت منذ عام ١٩٣٧ . والجبهة الثانية ، التي سميت بـ **أحباب البيان والحرية** ، وتشكلت عام ١٩٤٤ من كل الاتجاهات القومية ، تشتتت بعد احداث ايار / مايو ١٩٤٥ . واخيراً فإن **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها** ، التي قامت على اهداف محدودة ، وتشكلت من كل الاحزاب السياسية ، ولدت عام ١٩٥١ وتمزقت عام ١٩٥٢ .

كان قادة **جبهة التحرير الوطني** ، المؤيدون للاحتكار السياسي ، منقسمين حول الطرائق التي ينبغي توسلها للوصول الى اهدافهم . فبالنسبة لديدوش مراد كما بالنسبة لمن خلفه في قيادة ولاية شمال قسنطينه ، اي زيغود يوسف والاخضر بن طوبال ، كان العنف وحده كفيلاً بجعل قادة الاحزاب يزولون من المسرح السياسي . لا يتعلق الامر فقط باحداث القطيعة بين الجماعات القائمة ، بل بالقضاء جسدياً ، اذا لزم الامر ، على الناطقين بلسان القومية المعتدلة . اما بالنسبة لكريم وعمران ، المتأثرين بنصح عبان رمضان ، فعنف المستعمر سيجر الى معسكر الثورة كل من لم يكونوا يتصورون في البدء حسم النزاع الفرنسي - الجزائري بواسطة السلاح . ينبغي محاورة كل القوى السياسية دون الاعتراف لها مع ذلك باستقلال ذاتي .

اتفق كل قادة **جبهة التحرير الوطني** إذاً على تصفية الاحزاب القديمة . لكن ما الذي سيحدث اذا رفضت حركة ان تنصاع لأمر **الجبهة** وشكلت مجموعاتها القتالية الخاصة ؟ - في هذه الحال ، « ستكون الحرب » : هذا ما يقوله كريم للقائد المصالي وعلان عبد القادر .

* - اي حصر كل الوظائف والسلطات بنفسها (م) .

١١
حرب في الحرب
جبهة التحرير الوطني
ضد الحركة الوطنية الجزائرية
(١٩٥٤ - ١٩٦٢)

أين كانت ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، تهيئة العمل المسلح الذي كان يتطلع مصالي اليه منذ عام ١٩٥١ . كانت التوجيهات التي اعطاها مصالي في ٢ آب / اغسطس ١٩٥٤ الى المكتب السياسي **لحركة انتصار الحريات الديمقراطية** توصيه بإعداد خطة عمل كفيلة بتسهيل تدويل المشكلة الجزائرية[١] ، اي انكباب الامم المتحدة على دراستها . كان هذا التوجه يرتكز على الوعود التي قدمها الملك السعودي لشبه الجزيرة العربية[٢] بإثارة المسألة الجزائرية في ايلول / سبتمبر ١٩٥٤ أمام المحافل الدولية . دعا مصالي المكتب السياسي ايضاً « لخلق لجنة أمنية تضمن السير الحسن للحزب ، وامن القادة والمناضلين في حال قمع الحزب أو حله[٣] . » . كان مطروحاً في هذه التوجيهات تجذير عمل **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، لا شيء اكثر .

ماذا تعرف الحركة الوطنية الجزائرية عشية الثورة ؟

بيّنت شهادتان لدى الشرطة ، شهادة محمد خيضر ، سَميّ نائب الجزائر السابق ، وعلي بوعجاجه[٤] ، بما لا يقبل الشك أن المصاليين لم يكونوا بعد قد درسوا ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، المشكلات العسكرية التي اثيرت خلال الازمة في صفوفهم وخارجها .

يسرد محمد خيضر ، مسؤول مجموعات القتال في العاصمة في عام ١٩٥٥ ، تفاصيل مباحثة مع مولاي مرباح ، الامين العام للحركة المصالية ، بالتعابير التالية : « أعلنت له أني نافد الصبر لرؤية الحزب يغير خط سلوكه وفقاً لما تقرر في مؤتمر هورنو وينتقل الى العمل . فأعلمني ان الحزب في وضع مالي صعب وأن من الضروري الانتظار ، وقد انتظرت قرابة شهرين . . .[٥] » .

أما مسؤول ولاية وهران ، علي بو عجاجه ، الكادر القديم في **المنظمة الخاصة** فيؤكد من

جانبه ، أن رؤساءه أوصوه بين تموز / يوليو وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ بتجنيد اعضاء ، وجمع اموال وحفز تقديم المساعدة لمنكوبي اورليانسفيل ، ضحايا هزة ارضية[٦] . وهاتان الشهادتان يمكن أن تدفعا الى الاعتقاد بأن أول تشرين الثاني / نوفمبر فاجأ المصاليين مثلهم مثل باقي الاحزاب . إلا ان هذه الاطروحة غير مقبولة . . فمنذ ٢٩ تشرين الاول / اوكتوبر ، اعلم احد المناضلين محمد قُفّال Goffal ، قائد دائرة عين تموشنت ، بأن الاعمال المسلحة اصبحت وشيكة . وتؤكد ذلك شهادته امام الشرطة : « خلال شهر تشرين الاول / اوكتوبر ، أمّنت الاتصالات في دائرتي . ولم ادرك يوماً ان مسؤولي عين تموشنت انتسبوا هم ايضاً الى **اللجنة الثورية** ، ولم اعلم بما كان سيحدث الا قبل ليلتين من احداث عيد جميع القديسين ، وذلك عن طريق مزوار . وإذ عدت الى وهران ، صباح الاحد ، قدمت تقريراً الى سي الاخضر . وفي ذلك المساء بالذات ، جاءت الأحداث تؤكد ما كنا نعرفه[٧] » . واكدت إفادة محمد قفال شهادة محمد مشاوي : « اعلمني مزوار بأن المجموعة التي ينتمي اليها تلقت الامر بأن تكون على اهبة الاستعداد في ٣١ تشرين الاول / اوكتوبر . وسألني اذا كان يجب البقاء في المجموعة او تركها ، فقلت له بأن يبقى[٨] » .

وتسمح هذه المعلومات باستخلاص بعض النتائج :

١ . بعد مؤتمر هورنو ، لم يركّز المصاليون اي جهاز لتهيئة الكفاح المسلح . وسيقول فيما بعد محمد ماروك ، عضو المكتب السياسي **للحركة الوطنية الجزائرية** : « كان لمصالي ثقة صوفية بالقاعدة ، ولم يكن يفكر في خلق هيئة اركان » .

٢ . على عكس انصار بوضياف ، لم يكن قدامى **المنظمة الخاصة** الذين تبعوا مصالي يفكرون في عمل عسكري ، بل في اعمال فردية من النموذج الارهابي[٩] .

٣ . فاجأ اول نوفمبر المصاليين ، لا بنتيجة جهل بل لأنهم لم يأخذوا على محمل الجد خصومهم النشاطيين[١٠] . ولا يمكن تقديم تفسير آخر لعجزهم عن الاستفادة من المعلومات القيّمة التي قدمها لهم مناضلوهم .

٤ . اختار مناضلو **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** عموماً معسكرهم تبعاً للمشروع الثوري . إذا كان ثمة تصور في القمة لحصرية الانتماء الى اتجاه ما ، فالأمر لم يكن كذلك في القاعدة ، إذ يمكن ان يكون المرء مصالياً او مركزياً ويدعم النشاطيين .

منظمة المصاليين الجديدة

« ما أن مضى تأثير المفاجأة حتى اصطف المصاليون سريعاً في معسكر الصراع . جرى تكييف بنى الحركة مع الوضع ، فلم تعد خلايا القاعدة تضم اكثر من ٣ مناضلين الى ٥ . جرى اعطاء التنظيم لا مركزيته ، وكل اقليم استقلاله . ولم يعد للقيادة الوطنية غير دور سياسي . وظهر الارهاب المصالي في ولاية قسنطينه ، وبالتحديد في سكيكده في كانون الاول / ديسمبر . قامت

مجموعة فدائية* بتصفية شرطي جزائري ، هو شنوفي . هذا العمل ، الذي اعتبره ديدوش محاولة تخريب - بالنسبة اليه كان كل ما يتم خارج **جبهة التحرير الوطني** من قبيل التخريب - ، ستكون نتيجته التفكيك الكامل للمنظمة المصالية التي استوعبت **جبهة التحرير الوطني** مناضلي قاعدتها في ولاية قسنطينه . اما بالنسبة لولاية وهران ، فقد قدم علي بو عجاجه الشهادة التالية : « قررت تنظيم المجموعات عسكرياً لارضاء مناضلينا الذين كانوا ينتقدون طرائقنا السابقة . انا الذي اسست حلف اليمين على القرآن ، وأقسمت بالوفاء امام المجموعات[١١] » .

في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٤ اعطى المصاليون تسمية جديدة لمنظمتهم : حلت **الحركة الوطنية الجزائرية** محل **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** المنحلة . وإذ تم توقيف الامين العام مولاي مرباح بعد اول نوفمبر ، حصل توزيع جديد للمهمات على المستوى المركزي . كلف العربي ولصبير بالعلاقات مع القبايل ، ثم بشراء الاسلحة من مراكش ، ووعلان بالعلاقات مع باريس ، وزيتوني مختار بالصندوق ، ومصطفى بن محمد بالعمل المسلح . وفي شهر نيسان / ابريل ، قامت **الحركة الوطنية الجزائرية** بهجمات في الجزائر ودعت الى مقاطعة الكحول والتبغ . عادت الى الظهور هذه التقنيات ، التي كان استخدمها **حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية** للنفاذ الى الطبقات الشعبية في ١٩٤٦ - ٤٧ ، ولتعزيز ولاء الافراد وتماسك الجماعة الاسلامية . هاجمت **الحركة الوطنية الجزائرية** التجار المزابيين بحجة انهم لا يتضامنون مع مواطنيهم .

تشكّل جنين جيش بقيادة محمد بلونيس[١٢] ، وهو مناضل قومي ، من اعيان برج منايل ، كان برز في الانتخابات البلدية في تشرين الاول / اوكتوبر ١٩٤٧ حين أسقط خصوماً **لحركة انتصار الحريات الديمقراطية** . وقد تم الانغراس العسكري جغرافياً في المناطق التي تبعت مصالي خلال ازمة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** . كانت **الحركة الوطنية الجزائرية** متفوقة في الجنوب ، وفي ولاية وهران ، وفي الجزائر ، والقبايل ، وفي اقليم بويره ووادي الصمّام . وانطلق عدد كبير من المناضلين في فرنسا وبلجيكا للالتحاق بصفوف **الحركة الوطنية الجزائرية** ، بحيث اعتقدت هذه انها ، في غضون أشهر قليلة ، تخطت تأخرها عن **جبهة التحرير الوطني** ، لكن منازعاتها معها انتقلت الى المقام الاول ودمرت طموحاتها .

المرحلة الديبلوماسية

كانت **جبهة التحرير الوطني** و **الحركة الوطنية الجزائرية** ، المنبثقتان كلتاهما من **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، تهدفان الى شيء واحد ، هو استقلال الجزائر . الا أنهما كانتا ، كلتاهما ايضاً ، ثمرة شقاق . والنزاع الذي نتج عن ذلك ومسألة السلطة في الثورة وجهاهما شيئاً فشيئا

---

* - كانت المجموعة تتألف من مغلاوي محمد ، وصالح بولكروع ، وحمادي كرومه . بعد ان تم توقيفهم تمكنوا من الفرار من سجن قسنطينه مع بن بو لعيد والتحقوا بجبهة التحرير الوطني .

نحو صراع مكشوف . ووفقاً لمحمد ماروك : « كان التصلب حتى نيسان / ابريل (١٩٥٦) من جانب **الحركة الوطنية الجزائرية** ، وبعد هذا التاريخ ستبادلها **جبهة التحرير الوطني** بالمثل » .

طوال مرحلة كاملة تنتهي في ربيع ١٩٥٦ ، حاولت **الحركة الوطنية الجزائرية** دمج **جبهة التحرير الوطني** فيها . واذا كان قادة **جبهة التحرير** في القاهرة واضحين في رفضهم اللحاق بمصالي ، فقد راوغ قادتها في الجزائر لكسب الوقت ، في الوقت الذي كانوا يعززون فيه قواهم ومواقفهم. وقد اتصلت **الحركة الوطنية الجزائرية** في مدينة الجزائر بكريم وسلمته مبلغاً كبيراً من المال ودعته لقيادة النضال تحت راية مصالي . الا ان كريم رد بالتسويف وحاول ان يجتذب الى جانبه الكوادر المصاليين الذين انتموا سابقاً الى **المنظمة الخاصة** . التقى محمد خيضر لدى ياسف سعدي[١٣] ، بأمل افساده ، الا ان اقتراحاته اصطدمت بالرفض . وفي بداية عام ١٩٥٥ ، كانت الاتصالات ما تزال قائمة ، وكان كريم مقتنعاً بأنه طالما لم تحدث القطيعة لن يشكل المصاليون مجموعات قتالية[١٤] ، وطالما لم يفعلوا ذلك سيستمر نزوح المناضلين الجذريين في اتجاه **جبهة التحرير الوطني** . وقد دامت هذه اللغة طالما كانت **جبهة التحرير الوطني** لا تزال عاجزة عن خوض معركة سياسية مع **الحركة الوطنية الجزائرية** ، إذ لم يكن اي من كوادرها الموجودين في الجزائر قادراً على انجاح هكذا معركة . وكنا قلنا انه منذ شباط / فبراير ١٩٥٥ قدم التحاق عبان رمضان ، المثقف الوحيد الذي كان في الوقت ذاته رجل فعل قدم لـ **جبهة التحرير** في داخل البلد الرأس السياسي الذي ينقصها . مذاك ، لم يعد يُسمح **للحركة الوطنية الجزائرية** بأن تقدم نفسها للرأي العام على انها المبادرة الى الثورة ، وهو ما كان يعتقده الكثير من المناضلين الذين يتبعون كريم ، بدليل انه بعد هجمات عيد جميع القديسين ، من كان منهم يشارك في العمل في اقليم بوفريك وضعوا كل القنابل التي لم تستخدم في عهدة سعيد بوجرودي ، القيادي المصالي لمدينة الجزائر .

كانت النقاشات التي تدور في القاهرة بين آيت احمد وبن بلا وخيضر وبوضياف ، ومزغنه ، القيادي المصالي ، تتم في جو من التشنج . الا انها انتهت مع ذلك الى اعلان مشترك في ١٠ شباط / فبراير ١٩٥٥ يعلن خلق **جبهة تحرير وطني** . وقد رفض مزغنه في البدء وضع توقيعه الى جانب توقيع حسين الاحول الذي اعتبره مطروداً من حزبه ، لكنه استسلم في نهاية المطاف الى ضغوط فتحي ديب ، احد مسؤولي مصلحة الاستخبارات المصرية ، ووقّع بشرط توسيع الجبهة فيما بعد لتشمل **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء** . وإذ قبل مزغنه ان يتخذ التجمع الوطني تسمية منظمة قائمة منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، بلبل المناضلين المصاليين بأن افسح المجال امام الاعتقاد بالتحاق **الحركة الوطنية بجبهة التحرير** ، لا سيما ان خيضر والاحول ارسلا بهذا الشأن تعميماً اعلامياً الى مناضلي كل اتجاهات **حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية** .

في فرنسا ، وضع مناضلو **جبهة التحرير الوطني** يدهم على التعميم لقلبه ضد **الحركة الوطنية الجزائرية** ، وقد انفصل مصالي عن مزغنه ، الذي برر نفسه في رسالة الى عيسى عبدلّي ، عضو المكتب السياسي في **الحركة الوطنية الجزائرية** ، واخذ على بو ضياف كونه اعطى تفسيراً خاطئاً

لبادرته ، بصورة مقصودة : « اما بخصوص القرار الذي اتخذتموه ضدي ، فاعتقد بأنكم سرَّعتم الاشياء كثيراً . انا افهم انكم تعيشون في جو آخر ولا اعتقد اني مسؤول عن العمل الماكر من جانب سماعين[١٥] . كان بامكانكم انتظار تفسير من جانبي ، فللمجرم حق الدفاع عن نفسه[١٦] » .

بعد إعلان ١٠ شباط / فبراير ، تراجع قادة **جبهة التحرير الوطني** عن الاتفاق مع مزغنه ، لكن الضغوط المصرية اجبرتهم على احترام التعهدات المقدمة . اعتقد مزغنه انه وصل الى نتيجة ايجابية حين وجد ضد بن بلا وبو ضياف ، الخ . ، حلفاء في شخص الشيخ الابراهيمي من العلماء وبيوض من **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** : « بدأت الحركة تستعيد مكانتها تدريجياً ، واذا كنا استخدمنا صيغة الجبهة فذلك لأجل الحركات الاخرى ولجر الجميع الى هذه المعركة الجبارة التي يخوضها الوطن في وجه امبريالية شرسة لا لأجل مناضلي حركة واحدة . على هؤلاء الاخيرين ان ينضموا الى الحركة دون قيد او شرط[١٧] » . إن **جبهة التحرير الوطني** تتمسك ، هي الاخرى ، بنزعتها الحصرية ، وهو ما يؤدي الى المأزق .

امتحان القوة في الجزائر .

في ربيع عام ١٩٥٥ ، تدهورت العلاقات بين **جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية** . أنبأت حرب البيانات بامتحان القوة الذي سيتم على كل المسارح في الجزائر ، وفرنسا ، والعالم . وسوف يسرِّع المواجهة اغتيال صايفي ، المناضل القديم في **حزب الشعب الجزائري** ، الذي كان الفندق ـ المطعم الذي يملكه في شارع اومير في الدائرة الثالثة بباريس ملجأ للاشرعيين . وقد وجه عبان رمضان تحذيراً في اول حزيران / يونيو الى **الحركة الوطنية الجزائرية** .

في ايلول / سبتمبر ، علت اللهجة . فإذا كانت **جبهة التحرير الوطني** لا تزال تطالب مصالي بالالتحاق بها في حزيران / يونيو ، فقد اصبحت تشير اليه مذاك على انه العدو الذي يجب القضاء عليه : « لقد سبق ان كان كاسر وحدة الحركة الوطنية . وهو اليوم مساعد الاستعمار في صراعه ضد القوى المقاتلة[١٩] » . وقد وزعت **الحركة الوطنية الجزائرية** في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٥ ، بتحريض من مختار زيتوني ، منشوراً بعنوان : « سلة السرطانات » ، يرى ان قيادة **جبهة التحرير الوطني** مؤلفة من الخونة ، « اي من الاشخاص المطرودين من **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، كبن خده ، والامين دباغين ، وغيرهم . . . » . وقد كان خطأ مشؤوماً ان تجري مهاجمة القادة الاقل استعداداً لحسم النزاعات السياسية بحد السلاح .

بعد توقيف زيتوني ، بدّلت **الحركة الوطنية الجزائرية** تكتيكها وسعت ، في شباط / فبراير ١٩٥٦ ، الى تحقيق الوحدة على قدم المساواة : « ليس هدف **الحركة الوطنية الجزائرية** توجيه جهودها . . . ضد حركة شقيقة . . . إن الوضع يجعل من الضروري تحقيق وحدة وطنية . . . وان مواصلة العمل ضد الوحدة جريمة ضد الوطن[٢٠] » . إلا أن ج . ت . و . رفضت هذا العرض : « الخونة لا يجري التحالف معهم ، بل صرْعهم[٢١] » . هكذا في شباط / فبراير ـ

آذار / مارس ، استفحل القتال في القبايل بين **جبهة التحرير الوطني** و**الحركة الوطنية الجزائرية** ، جرت اشتباكات في بويره ، ودراع الميزان ، والسواديه Ouadhia وصدوك Seddouk ، وقينزت Guenzet ، وفي القرقور Guergour ، وفي دوار بني بو ـ عدو وأملولين ، لكن كذلك في عين بيسم Aïn – Bessem ، وفي منرفيل . جرت المعارك امام اعين الجيش الفرنسي الذي انتظر ليرى من المنتصر وينقض عليه ، ولا يمكن الموافقة على اطروحة كوريير التي ذهبت الى ان المصاليين والجيش الفرنسي كانوا متواطئين عام ١٩٥٦ . واذا كان هذا الاخير استدار في الغالب نحو **جبهة التحرير الوطني** ، فلأن النجاح كان حليفها ، ولو انتصرت **الحركة الوطنية الجزائرية** ، لكانت تلقت ضرباته . وقد اتخذت المعركة في القبايل بين المنظمتين القوميتين طابعاً عسكرياً ، بينما كان لها في الجزائر شكل الارهاب . وفي ولاية وهران ، حيث كانت **الحركة الوطنية الجزائرية** عميقة الجذور ، انبأت الاحداث بقوة بظهور الطرائق البيروقراطية لحل المسائل السياسية .

في حزيران / يونيو **١٩٥٥** ، تلقت الفروع المصالية توجيهات للعمل : « تلقينا الامر بأن نتسلح ونعد المتفجرات للانتقال الى العمل المباشر . ويهمني تحديد أني تلقيت الامر من سي الاخضر . واعتقد ، دون التمكن من التأكيد ، أنه تلقى هذا الامر بدوره من سي صطفى[٢٢] ، «المستشار البلدي لمدينة الجزائر[٢٣] . » . كانت الاسلحة نادرة ، **فالحركة الوطنية الجزائرية** كانت تمتلك **٢٠** مسدساً وبندقيتين قصيرتين ورشاشين ، في تلمسان ، وسبع بنادق حربية ايطالية في جيريفيل ، وثمانية مسدسات في وهران[٢٤] . وقد تمت الاعمال في ليل **١٩** تشرين الاول / اوكتوبر، لتليها التوقيفات بعد قليل . جرى سجن **٤٩** مسؤولاً مصالياً، ونسبت **الحركة الوطنيه الجزائرية** فعالية الشرطة لوشاة مجهولين زعمت أنهم ينتمون الى **جبهة التحرير الوطني** . وهذه الرواية واردة في الوثائق التي اعدتها مصالح الحاكمية العامة في ايلول / سبتمبر **١٩٥٦** لاستخدام الوفد الفرنسي الى الامم المتحدة . وإذا لم يكن بالامكان اتخاذ موقف جازم حيال الاتهام ، لغياب المعلومات ، يمكن بالمقابل افتراض انه كان من مصلحة الشرطة الكولونيالية جعل مناضلي **الحركة الوطنية الجزائرية** يعتقدون بوجود وشايات ، لتسعير الخصومة مع **جبهة التحرير الوطني** ، اما الفعالية البوليسية فيمكن تفسيرها تماماً بكثافة المعلومات التي جمعتها الشرطة خلال ازمة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، فقد كان في متناولها ، بين ما كان ، ملف كامل حول المشاركين في مؤتمر هورنو ، أعدته لاستعمالها الشرطة البلجيكية ، وتقرير ممشاوي الى مصالي حول وضع التنظيم في ولاية وهران،وهو تقرير جرت مصادرته لدى مصالي خلال حملة تفتيش .

هزت عمليات شهر تشرين الاول / اوكتوبر **الحركة الوطنية الجزائرية** بقوة ، لكن قواتها المسلحة لم يكن قد قُطع رأسها بعد. ففي جنوب ولاية وهران وفي جبل عمور، كانت لاتزال كاملة. لقد تمكنت **جبهة التحرير الوطني** ، التي كانت هيئة اركانها تعمل انطلاقاً من وجده في مراكش ، من تحطيم مقاومتها عن طريق المزج بين الارهاب والخديعة ، كما يشهد على ذلك ما يلي . جرى اغتيال عبّاد ، مسؤول **الحركة الوطنية** في مغنية . واختفى في مراكش دون أن يترك اي اثر ، المموّنُ بالسلاح العربي ولصبير ، الذي ينتمي للمنظمة ذاتها . أما المناضلون الذين

حلوا محلها فدُعوا الى اجتماع في وجده للنقاش بصدد الوحدة بين **جبهة التحرير والحركة الوطنية** ، فقبلوا العرض وانتدبوا الحصار مصطفى، ومولاي شريف ومعصوم بومدين[٢٥] . إلا أن هؤلاء المناضلين الذين مضوا بسلامة نية ، سقطوا في كمين قضوا نحبهم فيه. وهكذا انتقلت فروع **الحركة الوطنية الجزائرية** ، مذاك ، الى تحت رقابة **جبهة التحرير الوطني** التي عينت مسؤوليها الجدد .

ميزان القوى في عام ١٩٥٦

في الشرق ، كانت **جبهة التحرير الوطني** تشرف كلياً في عام **١٩٥٦** على الاقاليم التي تجاور الحدود التونسية ، كالقل والميليه والقبايل الصغرى والقبايل الكبرى . وفي الغرب انتقلت الى قيادتها المناطق المجاورة لمراكش بالاضافة الى اقليمي وهران وتلمسان . وفي الوسط ، طورت **الجبهة** نشاطاً كثيفاً في الميتيجة، لكنها لم تكن دخلت بعد وادي الشليف . إلا ان نفوذ **الحركة الوطنية الجزائرية** بقي كبيراً في الجزائر العاصمة . هكذا جمع دفن احد مناضليها ، صاحب المقهى واقني ، اكثر من ثلاثة آلاف شخص . وكانت موجودة عسكرياً في جنوبي الجزائر وفي بعض المراكز التي تتكلم العربية على تخوم القبايل ، ومن بينها ميلوزه . لكن **جبهة التحرير الوطني** ستنظم مجزرة لسكان هذا المركز في **٢** حزيران / يونيو **١٩٥٧** ، وهو ما دفع **محمد بلونيس** الى السعي وراء الحماية الفرنسية وخيانة قناعاته السياسية .

اجتذبت **الحركة الوطنية الجزائرية** غالبية المهاجرين ، في فرنسا . أما عدد المنتسبين الى **جبهة التحرير** في ايار / مايو **١٩٥٥** ، حسب تقدير ايف كوريير بناء على شهادة مراد طربوش ، فلا ينم عن دقة علمية[٢٦] . فقد زعم كوريير ان عدد مناضلي ج . ت . و . بلغ في أيار / مايو **١٩٥٥** الفي مناضل ، والحال ان ولاية باريس لم تكن تضم في بداية عام **١٩٥٥** اكثر من مئتي مناضل (محفوظات خاصة) . ومن الممكن ان تكون البلبلة ناجمة عن الخلط بين المناضلين والمتبرعين .

هل كان التقارب بين **الطرفين** مستحيلاً ؟ لقد فشلت كل المحاولات لبلوغ اتفاق ، مثل محاولة فيلالي في ايار / مايو **١٩٥٥** ومحاولة دباغين بعد ايلول / سبتمبر **١٩٥٥**[٢٦] . بدا التباعد بين مواقع هؤلاء وأولئك كبيراً ويصعب ردمه ، فلقد طالبت **جبهة التحرير** بحل **الحركة الوطنية** قبل النظر في مشاركة مسؤوليها بالقيادة . وبما يخص حل المشكلة الجزائرية ، اشترطت **الجبهة** تشكيل دولة مستقلة مسبقاً واعتبرت نفسها المحاور الوحيد لفرنسا . اما **الحركة الوطنية** فتمنت ، من جانبها ، ان تدخل كل الحركات المنخرطة في الصراع في مفاوضات مع فرنسا بخصوص نظام الجزائر وتركت للشعب الجزائري مهمة الحسم في نهاية المطاف .

لقد بادرت **جبهة التحرير الوطني** في آب/ اغسطس **١٩٥٦** الى المحاولة الاخيرة مع **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ومعلوماتنا بهذا الصدد مستقاة من **الحركة الوطنية الجزائرية** . فوفقاً لوثيقة داخلية لهذه الحركة ، موجهة الى اعضاء المكتب السياسي ، ربما يكون وسيط مصري اقترح عقد اجتماع بين بن بلا **والحركة الوطنية** ، في **١٢** آب / اغسطس **١٩٥٦** ، لنقاش سلسلة من

الاقتراحات . والتاريخ هنا مهم ، ففي تلك الفترة ، كانت التوترات بين الداخل والخارج عظيمة ، ويمكن التساؤل اذا لم تكن مصر ، التي كانت محاولاتها السيطرة على **جبهة التحرير الوطني** موضع اتهام في الجزائر ، قد سعت وراء بديل في المصالحة مع **الحركة الوطنية** .

الا انه من المثير للاهتمام ان نرى في ضوء الرسالة الموجهة ، بهذا الصدد ، الى اعضاء المكتب السياسي **للحركة الوطنية الجزائرية** ، كيف يحكم مصالي على **جبهة التحرير الوطنية** . فبالنسبة اليه ، كانت الجبهة تجمعاً من المطرودين من **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ومن الحركات الاصلاحية . « اصطف بن بلا وشركاه ، ليس من دون مراوغة ، مع المركزيين » و«اخضعوا الحزب لاوامر عبد الناصر » ، لا بل اقام مقارنة بين المؤتمر الاسلامي لعام ١٩٣٦ و**جبهة التحرير الوطني** ، معتبراً أن الأمر لا يعدو ان يكون « تكراراً » .

يدرك المرء ، عبر هذا التحليل ، كم يبقى مصالي اسيراً للماضي . فالاستدلال عن طريق القياس يخفي عن نظره التحولات التي تمت على صعيد المسرح السياسي والشركاء في اللغة ، والاعتراض على **جبهة التحرير الوطني** باسم التاريخية لا يساعد في التوضيح . كان مصالي ، المتقوقع في تجربته ، يعتقد ان خسارة نفوذه مؤقتة : « إذا كانت **جبهة التحرير** تخاطبنا من خين لآخر ، **فهذا يعني انها فشلت في سياستها وتحتاج الينا للنهوض من جديد واعادة تقويم هيبتها** المتهافتة[٢٧] » . كان على خطأ مبين .

كان يكمن خطأه في الاعتقاد بأن تفوقه في فرنسا لا يمكن ان يكون موضع خلاف وسيكون حاسماً . وفي فترتين اساسيتين من تاريخ الجزائر ، قررت الهجرة الجزائرية مسار الاحداث . **فهي** التي وضعت حداً ، في عام ١٩٣٦ ، للسيطرة الاصلاحية في الحركة الوطنية ، وهي ايضاً التي وجهت ، في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٣ ، الضربة القاضية الى الاصلاحيين في **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، فلماذا لا يأمل المرء ان تنتزع القرار مرة اخرى ويكرر التاريخ نفسه . الا انه إذا كانت الهجرة بقيت في غالبيتها الساحقة الى جانب المصالية حتى عام ١٩٥٦ ، فسوف يتميز موقفها تدريجياً مع تشكيل فدرالية فرنسا **لجبهة التحرير الوطني** .

ولادة فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

كان ارساء فدرالية فرنسا من عمل بو ضياف . اما الهدف الاساسي من وراء ذلك فكان احياء المنظمات التي اختارت خلال ازمة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** البقاء على الحياد بين مصالي واللجنة المركزية . وقد عقد بو ضياف في بداية عام ١٩٥٥ اجتماعاً في اللوكسمبورغ شارك فيه كادرات شرقي فرنسا (فورباش ، مع موهوز ، سوشو) ، وكلف طربوش باعادة تجميع كل المعادين للمصالية ، من مركزيين سابقين وحياديين ومناضلين ثبطت عزائمهم الصراعات الداخلية ، الخ . وقد استنفر هذا الاخير متفرغي **حركة انتصار الحريات** ، اولئك المحترفين

السياسيين العاملين بوضع القوى المصالية وتأطيرها . واتصل كذلك ، لكن دون نجاح ، بالدكتور **شوقي مصطفاي**، القيادي السابق في **حركة انتصار الحريات** ، وبالمحامي بومنجل ، من **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ، الا ان عمله سيكون سريع الزوال .

فقد جرى ضرب رأس اللجنة التي كان يقودها ، بعد المعلومات التي قدمتها الشرطة السويسرية للشرطة الفرنسية[٢٨] . الا انه سرعان ما جرى سد هذه الثغرة ، وقد تطورت القيادة الجديدة ضمن شروط صعبة وبوسائل بدائية . كان عليها ان تواجه في الوقت ذاته القمع البوليسي والمصاليين ومجموعة مرتبطة بكريم اتهمتها بـ « المركزية » ولم تعترف بشرعيتها .

لم تكن العلاقات بين **جبهة التحرير الوطني** و**الحركة الوطنية الجزائرية** قد اصبحت علاقات عداوة مكشوفة في عام **١٩٥٥** ، مهما بدا ذلك غريباً في ايامنا . كان مناضلو **الحركة** يجدون آذاناً صاغية في المقاهي والبيوت ذات السيطرة المصالية ، لا سيما في ليون وغرينوبل ، وفي الدائرة ١٨ في باريس . كانت النقاشات تدور حول مسألة معرفة من كان في اساس الكفاح المسلح ؟ وكان الجواب بديهياً بالنسبة لغالبية المصاليين : أزمة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** مستمرة ، والمركزيون ـ لأن هذا هو الوجه الذي يتخذه ، بالنسبة اليهم ، مناضلو **جبهة التحرير الوطني** - يحاولون استعادة مبادرة لا علاقة لهم بها .

حاولت **الجبهة** محو هذه الصورة . فمن القبايل ، ومن الاوراس ، ومن القاهرة[٢٩] ، جرى توجيه رسائل تفسر للمهاجرين أن **جبهة التحرير الوطني** حركة جديدة ، وان لا علاقة لها بالمركزيين ، وأن جيش التحرير الوطني اداتها العسكرية . وقد زاد من سرعة تقدم **الجبهة** انضمامات المهاجرين الجدد الذين كان عدد كبير منهم مناضلين سابقين في **حركة انتصار الحريات**[٣٠] ، يعرفون من فجّر الثورة .

وقد حاولت **الحركة الوطنية** ، في مسعاها لكبح انغراس **جبهة التحرير** أن تقنع الناس بأن المركزيين « حاكوا مؤامرة تتسم بديماغوجية مأساوية لا تستهدف فقط قطع رأس **الحركة الوطنية الجزائرية** بل كذلك خنق كل شعور ثوري لدى الشعب الجزائري في المهد . فبمساعدة بعض العناصر غير المسؤولة ، تجمعت في « لجنة ثورية للوحدة والعمل » ، قاموا بعمل مدوّ في اول تشرين الثاني / نوفمبر **١٩٥٤** (. . .) وقد دام هجوم **اللجنة الثورية** يوماً واحداً ، لكن المطرودين لم ينجحوا مع ذلك في الاستيلاء على **الحركة الوطنية الجزائرية** ، التي كانت أسرع الى العمل فلم تنتظر نهاية الاستعدادات واعطت مناضليها الأمر في **٢** تشرين الثاني / نوفمبر بدخول المعركة وفتح مرحلة الثورة دون تأخير ، عن طريق تعهد العمل في الاقليم الاكثر تقدماً : جبال الاوراس[٣١] » . كانت الوقائع تسفه هذه الرواية ، لكن هدف **الحركة الوطنية الجزائرية** كان الاحتفاظ بدعم المهاجرين ، مهما كلف الثمن .

في شهر تموز / يوليو **١٩٥٦** ، امتدت المواجهات في الجزائر الى فرنسا . ووفقاً لنسبه احمد

الملقب بالقلاوي ، مسؤول منظمة **الحركة الوطنية الجزائرية** في فرنسا وعضو مكتبها السياسي ، « منذ حزيران / يونيو ـ تموز / يوليو ، اتخذ مصالي موقفاً عنيفاً وأمر بـ « قتل » كوادر **جبهة التحرير** (. . .) هكذا جرى القضاء على ٨٢ كادراً من **الجبهة** كان يقلقه انغراسهم في فرنسا[٣٢] . . . » . وقد فوجئت **الجبهة** ، التي كانت تعد نفسها آنذاك للصراع في وجه آلة القمع الفرنسية . كانت المنظمة قد قسمت ، لهذا الغرض ، الى قسمين ، الاول مع قراس[٣٣] ومشاتي[٣٤] وبن سالم[٣٥] ، وقد كلف بالاهتمام بالتنظيم السياسي ، والثاني مع احمد دوم الملقب برضى[٣٦] ، وتم تكليفه بالعمل المسلح . لكن القمع وجه ضرباته ، واوقف قراس ومشاتي وبن سالم ، فجرى تجميد القرارات المتخذة . وسوف يجري الالتفات نحو **الحركة الوطنية** التي تسببت اعتداءاتها على **جبهة التحرير** بنفاد الصبر ثم بالتضايق الشديد . الا أن قادة الفدرالية ، لوانشي وبو لحروف ، الخ . ، لم يؤيدوا القيام بالرد ، مما جعل المناضلين والكادرات الوسيطة يعتقدون خطأ بوجود اتفاق ضمني مع **الحركة الوطنية الجزائرية** .

خلال اجتماع[٣٧] تم في إيفري ، خريف ١٩٥٦ ، في مسكن علي يعطه ، طالب المسؤولون الاقليميون **لجبهة التحرير الوطني** بتسليح المناضلين وبخلق فرق صدامية . وقبل اتخاذ اي قرار، احتفظت فروع اقليم باريس لنفسها بقسم من التبرعات المجموعة، لشراء اسلحة، وقد صادقت القيادة على مبادرات تلك الفروع ، على مضض منها . كان مناضلو **جبهة التحرير** «بريئي الذمة » . « إن مطاردة العناصر غير الامتثالية بدأت منذ انشقاق **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** وهي « لم تكن تترك للجبهة غير طريق واحد للبقاء : الرد على المصاليين بالاسلحة ذاتها التي يستخدمونها : القوة التي ظهرت مجزية[٣٨] . . . » ، هذا ما ورد في تقرير للمسؤول عن المنظمة .

في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٧ ، رجحت كفة **جبهة التحرير الوطني** في فرنسا . تراجعت **الحركة الوطنية** ، لكنها بقيت متفوقة في الشمال والشرق وفي الاردين . وفي دينين وريمز ، تساوت قوى المنظمتين المتخاصمتين ، بينما احتفظت **الحركة الوطنية** بمواقع لها في أرجانتوي ومونتروي في المنطقة الباريسية ، وكانت هنالك انوية مهمة في الوسط ، وبالتحديد في كليرمون ـ فيران وشاترو ومونلوسون ، وليون . إلا ان هذا التقدير لميزان القوى بين **جبهة التحرير والحركة الوطنية** في المهجر يتطلب التنويع . فالمهاجرون معادون إجمالاً للتصفيات الدموية للحسابات ، تلك التصفيات التي لم يعد يمكن التحكم بها ولم يكن أحد يحدد الدور الذي يلعبه فيها عملاء الشرطة المتسللون الى التنظيمين المتصارعين . اصبحت تلك الصراعات من عمل اجهزة مسلحة ، وكان المهاجرون ينضمون ، في العديد من الامكنة ، الى هذا المعسكر او ذاك ، دون الرجوع إلى اي مقياس سياسي .

سعياً وراء هدنة

لقد اخرجت حرب التحرير الجزائريين من تحفظهم ، وكان كل الشغيلة تقريباً يشاركون ، في

المهجر ، بالجهد الحربي . قبل عام ١٩٥٤ ، كان عدد اعضاء **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** في فرنسا حوالى ٧٠٠٠، وفي بداية ١٩٥٧ ، قدرت مديرية التنظيم عدد اعضاء **الحركة الوطنية** بما بين عشرة آلاف و١٥ ألفاً. وكان عدد اعضاء **جبهة التحرير** شيئاً من هذا القبيل . ووفقاً لتقرير للشرطة ، « فإن الاوساط الجزائرية قبلت بغالبيتها هذا التأثير من جانب **الحركة الوطنية وجبهة التحرير** ، أو خضعت له ، حسب الحالات . هكذا فإن الاستعداد النفسي لدى الجزائريين هو بحيث اصبحت التعبئة المادية الراهنة ممكنة تماماً[٣٩] » . وان ضرورة التعبئة ، بالضبط ، هي التي دفعت لجنة الدعاوة في فدرالية **جبهة التحرير الوطني** بفرنسا ، في شباط / فبراير ١٩٥٧ ، الى تحذير القيادة من الخطر الذي تمثله دوامة القتل . ولما كانت تجهل ما حدث في الجزائر فقد القت مسؤولية ذلك على **الحركة الوطنية** بوجه الحصر . أبدت لجنة الدعاوة في البدء تصوراً للجو السياسي في المهجر : « ... لقد امتد النزاع المسلح الذي يضعنا بمواجهتهم (**الحركة الوطنية**) الى القاعدة . ثمة قطيعة شبه كاملة ، في الوقت الراهن ، من اعلى الى اسفل . وقد اصبحت الاتصالات القاعدية بالغة الصعوبة والالتحاقات بالجبهة أكثر فأكثر محدودية . وإذا اضفنا الى ذلك البقاء العنيد لروح القربى ، روح العشيرة ، فإننا نفهم بشكل افضل الطَّفْحَ الذي يتم والذي يغدو خارج الرقابة احياناً » .

وفي الختام ، أوصت اللجنة بعدم تبديد قوى الثورة في صراعات بين الجزائريين : « ... من مصلحة الثورة أن يقاتل المهاجرون بنظام ، وان يكون لهم وعي واضح للنضال الذي ينبغي ان يخاض ، وللاشكال التي ينبغي ان يتخذها . علينا ان نوفر على مواطنينا الآلام الممكن تحاشيها ، ونقتصد في الاحتياطي البشري الثوري الخاص بجماعتنا ، ونبث احترام الفرد الذي اراد الاستعمار تدميره في انفسنا[٤١] » .

بعد أشهر قليلة ، وافقت قيادة فدرالية فرنسا على اقتراح لجنة الدعاوة عدم اللجوء الى الهجمات في بلجيكا . وقد جرى اتخاذ القرار بعد مقابلة بين عزيز بن ميلود[٤٢] ووزير الداخلية البلجيكي؛ جاءت كثمرة لجهود اليسار البلجيكي ، ولا سيما لجهود البروفسور بيير لوغريف . ومع أن قرار وقف النار اتخذ من جانب واحد ، فقد التزم به المصاليون .

في ايلول/ سبتمبر عُرِض على قيادة الفدرالية مشروع وقف اطلاق الاعتداآت في فرنسا . ومن اصل ٦ من اعضائها (بوداود ، منجي ، العدلاني ، حربي ، بو عزيز ، قدروج) ايد المشروع ثلاثة ، هم منجي وحربي وقدروج ؛ ولما كان صوت مسؤول الارتباط (بوداود) بلجنة التنسيق والتنفيذ مرجِّحاً ، فقد سقط الاقتراح ، لكن جرى النص على ضرورة ان يُعرض على اللجنة الفدرالية أيُّ عمل يُلزِم مسؤوليتها . الا ان التوصية بقيت حبراً على ورق ، إذ كان كوادر التنظيم المسلح ومصالح الاستخبارات شبه مستقلين ذاتياً ، ولم تغير العقوبات التي اتخذها عمر بوداود ضد بعض المسؤولين شيئاً في المناخ السائد . لم يكن يمكن ان يجعل الامور تتطور غير إعادة توجيه جذرية لعمل الفدرالية .

اما **الحركة الوطنية** فحاولت ، من جانبها ، في منتصف حزيران / يونيو ۱۹۵۷ ، ان تخرج علاقاتها **بجبهة التحرير** من المأزق . اتصلت القيادة بأحمد محساس في روما وكولونيا ، ووضعت بالتنسيق معه بروتوكول اتفاق على اساس ان يتم عرضه على بن بلا ، الذي كان محتجزاً آنذاك في سجن الصحة بباريس.كانت الوثيقة التي أوصلها اليه محمد ماروك ، عضو المكتب السياسي في ح . و .ج . وزميله سابقاً في هيئة اركان **المنظمة الخاصة** ، تتمحور حول نقطتين : أ) ايقاف المذابح بين الاخوة ؛ ب) ان تتشكل « حيث يكون ممكناً لجان كفيلة بفرض ارضاء تطلعات الشعب الجزائري[٤٣] » .

ويقول محمد ماروك إن بن بلا وافق على مضمون الوثيقة في الوقت الذي اشار فيه الى استحالة ان يوقعها بسبب وضعه الخاص ومعارضة رفاقه المعتقلين .

إلا أن بن بلا اقترح ، عن طريق محمد الكبير الذي كان يزوره في السجن بانتظام ، ان يوجه مصالي نداء لوقف الاعتداآت . وقد فعل مصالي ذلك في اول ايلول / سبتمبر ۱۹۵۷ ، ولم تكن بادرته تشكل مناورة ، كما كتبت فدرالية فرنسا في بيان مؤرخ في شهر ايلول ، لأن عبد الله فيلالي نزع سلاح المجموعات الصدامية الخاصة **بالحركة الوطنية الجزائرية** التي ستبقى ثلاثة اسابيع في وضع الترقب .

ويبدو ان مبادرات أخرى تمت أو كان مزمعاً القيام بها . هذا ما توحي به مقتطفات من رسالة وجهها احمد محساس الى الدكتور حافظابراهيم في ۱۱ آب / اغسطس ، ١٩٥٧ : « يريد الاخوة المراكشيون القيام بشيء ما بشأن الوحدة مع **الحركة الوطنية** ، إلا ان عليهم ان يتحاشوا لعب لعبة العدو بشق القوى التي تقاتل حقاً . تكمن الفائدة في واقع ان وحدة مع **الحركة الوطنية** ، حول اهداف محددة (بانتظار اهداف اخرى كوقف الاقتتال ، واتخاذ موقف واحد في الامم المتحدة) تنزع سلاح العدو وتعزز وضعنا على المستوى الديبلوماسي الى ابعد الحدود . بما يخصني ، قمت بتمهيد الطريق ، لكن ينبغي الا تعتقد **الحركة الوطنية الجزائرية** ان وقت الانتقام قد حان . . . »

في حين كان المصاليون يعلقون آمالاً كباراً في ايلول / سبتمبر ١٩٥٧ على وقف الاقتتال بين الاخوة ، تواصل هذا باحتدام ، ليبلغ ذروته خلال عام ١٩٥٨ . ابادت **جبهة التحرير الوطني** كوادر ح . و . ج ، ففي ٢٠ ايلول / سبتمبر ، جرى اغتيال احمد سماش ، مسؤول **الاتحاد النقابي للشغيلة الجزائريين** في المنطقة الباريسية . وبعد اربعة ايام سقط ملولي سعيد ، مسؤول فرع **الاتحاد** المذكور في ريجي رينو ، وحسين ماروك في ٧ تشرين الاول / اوكتوبر ، وعبد الله فيلالي ، احد رواد الحركة القومية ، في ٢٦ تشرين الاول / اوكتوبر ١٩٥٧ ، واحمد بخات ، الامين العام لـ **الاتحاد النقابي للشغيلة الجزائريين** . وبنتيجة ذلك ستستطيع **جبهة التحرير** دمج قسم من قوى **الحركة الوطنية** .

سوف تؤدي احداث اخرى ، كتواطؤ بلونيس مع الجيش الفرنسي وصمت مصالي على هذه

الخيانة[44] ، وتشكيل **الحكومة المؤقتة** للجمهورية الجزائرية في ايلول / سبتمبر ١٩٥٨ ، والاعمال المسلحة **لجبهة التحرير** في فرنسا في آب / اغسطس ١٩٥٨ ، بالاضافة لقضية **الجبهة الجزائرية الديمقراطية*** ، الى تقوية آثار الارهاب البيروقراطي ، وتجذب عدداً كبيراً من الكوادر العليا باتجاه **جبهة التحرير** . وفي رأي بنجامين ستورا أن « المراكز المطلوب أخذها في عملية ارساء الدولة الجزائرية القادمة لم تكن غريبة عن مسعى الالحاق **بجبهة التحرير الوطني**[45] » . وهذا ممكن ، لكن هل يمكن غض النظر عن هذه الملاحظة التي ابداها نسبه احمد، عضو المكتب السياسي في **الحركة الوطنية** : « ما حدث لي امر مريع ، فلقد أمضيت الحرب وانا اقاتل جزائريين » . وقد عاد نسبه الى فرنسا بعد انضمامه الى **جبهة التحرير الوطني** ، فاغتاله رفاقه المصاليون القدامى . ومهما يكن الحكم الذي يسعنا اصداره على مناضلي **الحركة الوطنية** الذين التحقوا **بجبهة التحرير** ، فإن مسارهم لم يكن سهلاً .

لقد خسرت الجزائر جزءاً ضخماً من قواها الحية في الاقتتال بين الاخوة . فعدد كبير من كوادر **نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري** سقط في دوّامة الدم ، وكانت النتيجة مخيفة . ففي المهجر ، حيث كان بالامكان احصاء الضحايا ، تم احصاء قرابة ١٢ ألف اعتداء ، و٤٠٠٠ قتيل و٩٠٠٠ جريح[46] . والعوامل السياسية عاجزة عن تفسير شراسة الاقتتال .

من يتحمل مسؤولية هذه المأساة ؟ تفرض ملاحظة تمهيدية نفسها . فإذا استعدنا تعبيراً للمؤلف كاتب ياسين ، « يضاعف الاجداد شراستهم » . وشراسة الطرائق تتطابق مع النزعات العميقة للمجتمع ، فتقاليد الثأر القبلية القديمة لا تزال حية ، وبالنسبة للكثيرين ، حتى الأكثر انفتاحاً ، من البديهي اعدام خصم سياسي . إذاً لقد طبع العنف العلاقات السياسية على الدوام .

لدى الدراسة ، تبيِّن الوقائع أن ارادة السيطرة لعبت في الصراع بين **الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني** دوراً مهماً .

١ . بين ١٩٥٤ و١٩٥٦ ، سعت **الحركة الوطنية** الى اخضاع **الجبهة** واكدت منذ بداياتها نيتها فرض سيطرتها على الكفاح المسلح .

٢ . كانت قيادة **الجبهة** تنوي الاستيلاء على **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** دون قتال ، عن طريق توقيف قادتها . لكن لما كانت حساباتها قد أُحبطت جزئياً ، فكرت في فرض حصريتها بمحاولة اغتيال مصالي ، كما تؤكد المخطوطات التي صودرت مع مراد طربوش بعد مقابلته في

---

*- بعد رفض **الحركة الوطنية** ، في ٦ حزيران / يونيو ١٩٦١ ، التقاء البعثة الفرنسية في ايفيان ، التي كانت تريد استخدامها ضد **جبهة التحرير** اكد قياديون في **الحركة الوطنية** بينهم خليفه بن عمار ، ولسعيد خفاش ، وبولنوار بن سيد ، وبلهادي ، خلافهم مع مصالي وجرى طردهم في تموز / يوليو ، فشكلوا **الجبهة الجزائرية الديمقراطية** التي ستتعاون مع منظمة الجيش السري .

سويسرا مع بو ضياف (ايار / مايو **١٩٥٥**) . وقد جرت محاولة اغتيال مصالي في ١٧ ايلول / سبتمبر **١٩٥٩** . ففي ذلك النهار هاجمت مجموعة صدامية من **جبهة التحرير** ، متمركزة في ضواحي مسكن مصالي في هامو دو توتفوا ، في اللواز ، هاجمت المذكور وهو يقوم بنزهته اليومية بصحبة ستة من حراسه . وقد نجا من الموت بينما سقط واحد من اتباعه ، علي جوادي ، الذي اعترض مهاجميه وتلقى بجسده الرصاصات التي كانت موجهة نحو مصالي .

٣ . منذ نيسان / ابريل **١٩٥٦** ، كان ايقاف دوامة التصفيات المتبادلة يتوقف على **جبهة التحرير** بوجه خاص .

يستحيل القبول اليوم بالحجج التي فصلتها **جبهة التحرير الوطني** آنذاك ، في فرنسا ، ناسبة الى **الحركة الوطنية الجزائرية** وحدها مسؤولية مجابهة زعمت ان مصالي بادر اليها ضد خصومه منذ ازمة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية**.وليست الحقيقة بهذه البساطة ، فالعنف الذي مارسه المصاليون ضد خصومهم ، خلال ازمة **حركة انتصار الحريات** كان عفوياً في البدء ، تولاه الشغيلة بالذات . لكن صحيح ان مسؤولين مصاليين كفيلالي سرعان ما اضطلعوا بمسؤوليته . وصحيح من جهة اخرى ان الرد على هجمات **الحركة الوطنية الجزائرية** ضد **جبهة التحرير الوطني** كان عفوياً ، هو الآخر ، قبل أن تتولى ايضاً مسؤوليته قيادة **الجبهة** ، التي رأت فيه فرصة مناسبة لتحقيق سيطرتها . يبقى ان ارادة **جبهة التحرير** ان تكون المحاور السياسي الوحيد ـ حتى لقاء حرب اهلية جزائرية ـ كانت ارادة ثابتة .

سر انتصار

كانت **الحركة الوطنية الجزائرية** تمتلك عام ١٩٥٤ ، بمواجهة **جبهة التحرير** عدة ميزات : منظمة قوية في الجزائر وفي فرنسا ، وامكانات مالية مهمة ، وحظوة لدى الجماهير تعود الى تاريخ طويل . لكن هذه الميزات الظاهرة تخفي نقاط ضعف مميتة :

ـ لم تكن الحركة المصالية مستعدة ، في اول تشرين الثاني / نوفمبر للعمل المسلح . كان انتباهها مركزاً بشكل وحيد الجانب على حركة الجماهير . والحالة هذه ، فإن حركة الجماهير تبلبلت وانهارت حالما بدأ القمع يوجه ضرباته .

ـ من تشرين الثاني / نوفمبر الى ايار / مايو ، لم تتدارك تأخرها عن **جبهة التحرير** ، وقد فهمت هذه الأخيرة بسرعة بالغة ان الشكل الرئيسي للتنظيم سيكون الجيش . ولما كانت **جبهة التحرير الوطني** غير موجودة في المدن ، فقد انغرست في القرى وفي الريف . وانطلاقاً من هذه البؤر صعبة الاكتشاف والتدمير ، أقامت شبكات دعم في المدن . وقد تم هذا العمل في القبايل مع كريم بلقاسم ، وفي شمال قسنطينه مع زيغود ، ببطه وبحذر .

ـ ضاعفت **الحركة الوطنية** من تأخرها حيث استهدفت ، من تشرين الثاني / نوفمبر الى ايار /

مايو ، الحاق المجموعات المسلحة التابعة **لجبهة التحرير** بها بدل خلق مجموعاتها الخاصة بها .

اما **الجبهة** فكانت تمتلك ، من جهتها ، ميزات مهمة :

- ففي الجزائر ، استفادت منذ صيف ١٩٥٥ من التحاق العائلات البورجوازية الكبرى (بن قانه ، بوطالب ، بن صيام ، حاج حمو ، بو دربه ، بشير ، علي خوجه ، عباس تركي ، بن ونيش ، الخ .) ومن دعم التقدميين الاوروبيين المتحلقين حول البروفسور ماندوز والدكتور بيير شوليه . كانت تمتلك إذاً دعماً لوجستيا يحفظ قواتها من القمع ، على الاقل بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧ . وبعد توقيف رابح بيطاط ، في آذار / مارس ١٩٥٥ ، لم يسقط اي قيادي من الصف الاول بين يدي الشرطة . ولم يكن هذا هو حال المصاليين الذين لم تستطع منظمتهم ، التي تزعزع استقرارها منذ عام ١٩٥٣ ، ان تقاوم الهجمات البوليسية في الجزائر . فقد اوقف فيلالي في حزيران / يونيو ١٩٥٥ ، وخيضر في ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ ، وقفال وبو عجاجه في تشرين الاول / اوكتوبر ١٩٥٥ ، وزيتوني في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٥ ، وفركول في ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ ، ومصطفى بن محمد ورافه في عام ١٩٥٦ .

- في شرقي البلاد وغربها ، كانت **جبهة التحرير** مرتبطة بالمقاومين التونسيين والمراكشيين . ومنذ استقلال تونس ومراكش ، وجدت المؤازرة الضرورية لتكون في متناولها « مراكز محرمة » ولتمنع خصومها من ان يصيروا منافسين لها . فحين ذهب العربي ولصبير[٤٧] ومحمد بلبقره[٤٨] إلى مراكش ليمثلا **الحركة الوطنية الجزائرية** هناك جرى اختطاف الاول في تطوان والثاني في طنجه ، واختفيا الى الأبد .

- وفي العالم العربي ، كان دعم مصر **لجبهة التحرير الوطني** حاسماً . فوضع محطة الاذاعة المصرية ، « صوت العرب » في خدمة **جبهة التحرير الوطني** ، والمساعدة الدبلوماسية لها ، عرّفابها وساهما كثيراً في اشعاعها في الجزائر بالذات ، في حين جرى توقيف ممثلي **الحركة الوطنية** مزغنه وشاذلي مكي ، في القاهرة وسجنهما في ١١ تموز/ يوليو ١٩٥٥ .

الا انه يمكن ان نضيف أن ميل **الحركة الوطنية** التكتيكي الى الغرب ، ورغبتها في اثبات التواطؤ بين **جبهة التحرير** والشيوعيين ، حرماها من تقدير قادة العالم الثالث ، كنهرو وسوكارنو .

هذه العوامل جميعاً رجّحت في ساعة امتحان القوة كفة **جبهة التحرير** ، لكن **الحركة الوطنية** لم تَزُل عسكرياً بعد تصفية بلونيس . فوفقاً لتقرير بوصوف الى **الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية** ، المقدم في ٢٤ تشرين الاول / اوكتوبر ١٩٥٨ ، كان سي مفتاح ، احد القادة المصاليين ، ينازع **جبهة التحرير الوطني** الاشراف على السكان في الجنوب[٤٩] .

وسوف تحاول **الحركة الوطنية الجزائرية** ان تعاود انغراسها في الجزائر ووهران بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٢ ، ضمن ظروف مبلبلة لا تسمح بالتمييز بين عملها الخاص بها وعمل الشبكات البوليسية المتسللة الى صفوفها . وإنها لمهمة الوطنيين من اعضاء **الحركة** الباقين على قيد الحياة ان يسلطوا

الضوء على هذه المرحلة من تاريخ حركتهم . الا أن الثابت هو ان **الحركة الوطنية الجزائرية** لم تستطع التقاط انفاسها من جديد ولم تقاوم الضربات القاسية التي وجهتها اليها **جبهة التحرير الوطني** التي كانت تسيطر كلياً على المحيط المباشر للمدن الكبرى .

من عمل **الحركة الوطنية الجزائرية** العسكري ، جرى تذكّر خيانة بلونيس بوجه خاص ، إلا انه حين سيأتي يوم يُرتأى فيه اجراء دراسة متجردة بشأن الصراعات الاهلية بين الجزائريين ، سيستنتج الدارسون ، بدون ادنى شك ، ان هذه المأساة لم تكن حتمية وان المسؤوليات التي تتحملها **جبهة التحرير الوطني** بشأن المسار الذي اتخذته الاحداث لم تكن تافهة . ان تاريخ الصراع بين **جبهة التحرير والحركة الوطنية** يبيِّن ان المعرفة وسط احتدام الصراع ، وبُعْدَ النظر ، كانا أمرين مستحيلين ، سواء بالنسبة للممثلين أو بالنسبة للمشاهدين .

لقد أرادوا ان يروا في تعارض **الجبهة والحركة** تصادم سياستين ، الا انه كان في الواقع تنافساً بين حركتين مصابتين بارادة السيطرة ، تتابعان اهدافاً متماثلة بأسلوب مختلف . وفي الحالتين كان الجهاز القيادي بين يدي نواة شعبوية .

لماذا نجحت **جبهة التحرير الوطني** في فرض صورة المقاومة والممثل الوحيد للجزائر ؟ هل كان ذلك فقط لأنها جرؤت على اطلاق الرصاصة الاولى ؟ إن تفسيراً كهذا يقع في التبسيط ولا يسمح بفهم السبب في أن الاعمال المسلحة التي خاضتها **الحركة الوطنية** أحيطت بالكتمان أو نسبت الى **جبهة التحرير** ، ولماذا حوصرت محاكمات **الحركة الوطنية** ، وأحكام الاعدام بحق مناضليها ، وإعدامهم على يد الفرنسيين ، بجدار من الصمت ؟

يجب التسليم بأنه كانت هنالك رغبة بوحدة حركة المقاومة ، سواء في مصر او في فرنسا ، وهما بلدان كانت شعبية **جبهة التحرير الوطني فيهما هي الاقوى** ، وذلك لأسباب مختلفة جداً . ففي مصر الغت الناصرية الاحزاب السياسية ، بيروقراطياً ، بهدف فرض وجودها ، وكانت فكرة التعددية بالذات تثير شبهة القادة المصريين . اما في فرنسا فلقد بقي اليسار موسوماً بقوة بأسطورة مقاومة فرنسية موحدة وبرفض المجموعات المعارضة . كانت التيارات والشخصيات التي انفتحت على القضية الجزائرية عام ١٩٥٤ تجهل ماضي الحركة الوطنية وتعتبر جبهة التحرير الوطنية كنقيض **للحركة الوطنية الجزائرية** ، أي أداة عصرية ، علمانية ، بعيدة عن « العروبة ـ الاسلام » . هذه الصورة المميزة طورها مثقفون جزائريون يتكلمون على انفسهم اكثر مما يتكلمون على مجتمعهم او حتى على المشاعر العميقة للغالبية الساحقة من قادة **جبهة التحرير** .

يمكن ان نقول من دون المخاطرة بالوقوع في الخطأ أن المقابلة مع عمران وعبان التي اجراها روبير بارا[٥٠] وكتاب فرنسيس وكوليت جانسون L'Algérie hors la loi ، ساهما في ربط المقاومة الجزائرية بعمل **جبهة التحرير الوطني** بوجه الحصر . وبنوع من المواربة الظاهرة، فإن لهذه المقاربة التبسيطية للمشكلة الجزائرية من جانب يسار فرنسي يريد ابداء

تضامنه ، لكنه يفرض عليها في الوقت ذاته تفسيره ، تأثيراً لا يمكن التقليل من أهميته على الرأي العام الجزائري بالذات الذي تتأثر شرائحه الاكثر ثقافة بالاعلام الذي يعطيه اليسار الفرنسي عن الجزائر . ويمكن ان نضيف ان السلطة الاستعمارية ذاتها ساهمت ، وهي تساجل هذا اليسار ومصر ، في فرض تلك الفكرة عن جبهة **تحرير وطني** هي السيدة الوحيدة للصراع .

وليست المساعدة التي وجدتها **الحركة الوطنية الجزائرية** لدى بعض التروتسكيين* هي التي توضح الجدال . على العكس فإن كل ما هو خيالي لدى اليسار الفرنسي ، يتغذى من الكليشيهات التي صنعتها الستالينية ، إنما يبرىء ذمته بأخذ العلم بتحليلات حول **جبهة التحرير** لا تتسم بالكثير من الرزانة تجعل من **الحركة الوطنية الجزائرية** اداة الثورة الاجتماعية في الجزائر ضد بورجوازيي **جبهة التحرير الوطني** . هذا التحالف يساهم في الواقع في جعل **الحركة الوطنية الجزائرية** حركة شللية .

*- يتعلق الامر بالاتجاه الذي يحركه بيير لامبرت والذي سيصبح فيما بعد **المنظمة الشيوعية الاممية** (O. C. I) .

١٢
الوجه الأول لجبهة التحرير الوطني
(١٩٥٤ - ١٩٥٦م)

من هجمات اول نوفمبر ١٩٥٤ إلى ٥ تموز / يوليو ١٩٥٦ ، تاريخ الامر بالاضراب العام الذي اطلقته **جبهة التحرير الوطني** ، وجرى التقيد به بكثافة ، كان الوضع في الجزائر قد تعدل بشكل عميق . فالحركة ، التي كانت قروية في البدء ، زرعت البلبلة لدى الاعيان الريفيين ، البؤرة التي كانت السلطات الاستعمارية تختار منها المنتخبين الجاهزين . وفي تموز / يوليو ١٩٥٥ ، كسبت تجار المدن الكبرى الذين كانوا حتى ذلك الحين غير منظمين مهنياً ، والذين جاء اضرابهم اجماعياً لا سيما في الجزائر . ولقد ابعدت ثورة شمال قسنطينه ، في ٢٠ آب / اغسطس ١٩٥٥ ، غالبية الاعيان عن الادارة الفرنسية . ودفع موقف مجموعة الـ ٦١* « التي تتبع التيار الاجتماعي للرأي ، ربما على مضض » (مصطفى الاشرف) ، الحكومة الفرنسية الى اتخاذ قرار بارجاء الانتخابات العامة في الجزائر . ومع استقالات النواب المسلمين التي بدأت منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٥ بدا الطلاق بين الجهاز الاستعماري والواقع الاجتماعي في وضح النهار . وقد ادت ولادة **الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين** والاضراب عن الدروس والامتحانات في ٢٦ ايار / مايو ١٩٥٦ الى استكمال تكريس سيطرة **جبهة التحرير الوطني** على كامل المجتمع .

طبيعة جبهة التحرير الوطني

سمح وجود التنويعات القومية داخل **جبهة التحرير الوطني** بمقارنتها بـ « احباب البيان

---

*- في ٢٦ ايلول / سبتمبر ، اعلن ادغار فوران هدف الحكومة الفرنسية هو الوصول في مهلة قصيرة الى دمج الجزائر بفرنسا . في اليوم ذاته اعلن ٦١ نائباً مسلماً : «ان السياسة المسماة سياسة الدمج ، التي لم يتم تطبيقها يوماً بصدق ، قد تُخطيت الآن . فالغالبية الساحقة من السكان تتبنى الآن فكرة الوطن الجزائري » .

والحرية » . إلا أن القياس خطر ، فإذا أردنا معرفة طبيعة **الجبهة** ، علينا تتبع تجمع الطبقات والشرائح الاجتماعية في النضال لاجل الاستقلال منذ عام ١٩٢٦ .

غداة الحرب العالمية الاولى وحتى عام ١٩٣٦ ، كانت القوة المسيطرة في الحركة الوطنية تتشكل من النخب البورجوازية التقليدية . ومع نقل **حزب الشعب الجزائري** من فرنسا الى الجزائر عام ١٩٣٧ ، تحول طابع الحركة الوطنية وانتقلت قاعدتها الاجتماعية باتجاه البورجوازية الصغيرة والبروليتاريا والعامة المدينية ، ولم تعد البورجوازية رافعة راية الحركة الوطنية . كان احباب البيان والحرية ، التنظيم الذي تأسس عام ١٩٤٤ ، التعبير السياسي عن خليط من القوى الاجتماعية حيث اصبح التفوق البورجوازي شيئاً من الماضي . لكن أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ هو الذي دشن بصورة حاسمة علاقة جديدة بين الطبقات داخل الحركة الوطنية ، إذ أدى دخول الفلاحين المباشر ساحة النضال الى اجتياز الثورة الجزائرية مرحلة جديدة ، وقد تم هذا الدخول بقيادة شعبويي **جبهة التحرير الوطني** . سوف تحل القرية هكذا محل المدينة في قيادة النضال .

جاء المصير المأساوي **للحركة الوطنية الجزائرية** ، التي بدت للمراقبين كالمتابع الوحيد لنجم شمال افريقيا ولحزب الشعب الجزائري ، والتحاق العلماء وعباس والمركزيين **بجبهة التحرير الوطني** ، ليصعِّبا فهم طبيعتها . لم يجر ايلاء الانتباه الكافي للمعنى الاجتماعي لنمط تشكل تحالف كل التيارات القومية داخل **جبهة التحرير** . فرضت النواة الشعبوية الاصلية سيطرتها على كل الزمر الاخرى ، بكل الوسائل ومن بينها الارهاب . وقد ضمنت رجحانها بنتيجة اشرافها الكامل على الجهاز العسكري ، اي جيش التحرير الوطني ، والمجموعات المسلحة في المراكز المدينية ، وراح هذا الجهاز ، يدفعه منطق تطوره ، يشرف شيئاً فشيئاً على كامل المجتمع الاسلامي ويعد نفسه لدور القائم بالتسيير . وكانت القاعدة تتمثل بالحذر حيال القادة القوميين « الملتحقين » . وقد ترك هؤلاء ، الذين كانوا يُذَكَّرون يومياً بأخطائهم الماضية ، المبادرة السياسية لمجموعة المؤسسين ، الذين جرى هكذا تكريسهم كمالكين للثورة . قدمت **جبهة التحرير الوطني** نفسها كتخطٍّ للاحزاب ، ونزاعاتها ، ومماطلاتها ، وتلاعبت بقوةٍ بأسطورة القطيعة . ثمة ما قبل نوفمبر ١٩٥٤، وما بعده ، ولن يكون هناك نقدٌ أسوأ ، أو إدانةٌ اكثر لا قابلية للعلاج ، من تلك التي تشير ، بما يخص مناضلاً او قيادياً ، إلى انتمائه لـ « ما قبل ١٩٥٤ » .

لم تكن الامور بهذه البساطة على صعيد الوقائع . **فجبهة التحرير الوطني** لم تكن تمثل ، لا سياسياً ولا ايديولوجياً ، **قطيعة جذرية** . فقادتها جاؤوا من **المنظمة الخاصة** . وكانوا طرفاً في الصراعات داخل **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** وكانت ايديولوجيتها تواصل ، من حيث فوضى التكتيكات والافكار ، ايديولوجية قطاعات واسعة من **حركة انتصار الحريات** ، ولا تتمايز ممارستها السياسية عن ممارسة هذه الاخيرة الا قليلاً . لكن كان هنالك نزاع على صعيد امتلاك السلطة بين من يحوزونها والآخرين . مذاك ، ولكسب شرعية هي شرعية المالك ، كان يجري

التذرع بـ « حق الشاغل الأول » . كان البادئون بالثورة يريدون ان يكونوا قادتها الحصريين ، وبما انهم لم يكونوا يستطيعون ادعاء تمثيل مصالح طبقة ضد طبقات اخرى ، فقد استندوا الى ميثولوجيا تاريخية . وقد كان الصراع شرساً لأنه لم يكن ثمة ـ موضوعياً ـ تمييزٌ واضح للفجوة بين القوميين الذين لم يدعوا في نوفمبر ١٩٥٤ إلى الكفاح المسلح والقوميين الذين فعلوا ذلك . كان غياب الاساس الواضح يشخِّص النزاعات، ويجب القول إن قادة **جبهة التحرير الوطني** فرضوا ، حتى في وعي خصومهم ، عقدة المقاتل الأول والملتحق فيما بعد . مذاك نفهم ان الصراع غدا صراعاً داخل الجهاز مع ما يرافق ذلك من مؤامرات وتحالفات ظرفية ودسائس وإشاعات بلاط .

لم يكن مؤسسو **الجبهة** يثقون بـ « رجال الماضي » ، سواء من اجل تحديد المطالب او بوجه خاص من اجل التفاوض . هذا الحذر الكلي ، المعبَّر عنه في الافعال ، والذي يوجه التحالفات والتجمعات ، اكثر تعبيراً بما لا يقاس عن طبيعة **جبهة التحرير** من اي طابع آخر . كانت العلاقات بين الملاك القيادي القديم والملاك الجديد معقدة ومبلبلة ، فقد كان دور الملاك القديم ضئيلاً ، دور تمثيلٍ متجهٍ بشكل اساسي نحو الخارج ، ودور تزويد بالافكار . لم يعد قيادة .

وقد نتج ذلك عن هذه المفارقة : لن تكوّن الشرعية التي أعطاها قادة **جبهة التحرير الوطني** لأنفسهم شرعية ممارسة ، يجري الحكم عليها سياسياً على اساس نتائجها ، بل شرعية تاريخ : « مقاتلو أول نوفمبر » . بقيت المسألة الاساسية ، مسألة توحيد القوى السياسية المتجمعة في داخل **الجبهة** ، بلا حل .

النزاعات بين القادة

افتتح انتصار النشاطيين على الاحزاب فترة صراعات بين المؤسسين . « حدثت تباينات . . . في السياسة التي يجب اتباعها ؛ . . . وكان ذلك كله يحدث رغماً عن ارادتنا . . . كانت الظروف هي التي قادتنا الى حيث وصلنا ، والظروف هي التي ارغمت المسؤولين على مواجهة الاخطار بالشكل الذي تظهر فيه ؛ وعلى اتباع سياسة دوام . . . [1] » . هذا الحكم من جانب بن طوبال على المسار غير المتحكم به للثورة الجزائرية يتميز عن اللهجة التقريظية التي سادت الادب الرسمي **لجبهة التحرير الوطني** ، ويُبرز غياب القيادة والبرنامج القادرين على الاجابة عن مشكلات قياده الحرب . لا شك أن مهمة محمد بو ضياف كانت تأمين التنسيق بين المناطق ، لكن لما كان ترك البلد في نهاية تشرين الأول / اوكتوبر ١٩٥٤ ، فهو لم يعد إليه بعد ذلك . وهو ما يفسر هذا الحكم للعربي بن مهيدي الذي اخذ عليه انه « يصطحب سيادة **جبهة التحرير** حيث تقوده قدماه[2] » . كان هنالك اجتماع متوقع في كانون الثاني / يناير ١٩٥٥ ، لكنه لم يتم .

بين تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ وآب / اغسطس ١٩٥٦ ، كانت التجريبية هي السائدة . ظهرت **جبهة التحرير الوطني ـ جيش التحرير الوطني** ككوكبة من الاجهزة الوظيفية اللامركزة

تعمل دون رجوع الى استراتيجية مشتركه . « كان من الممكن ان يكون هنالك ست سياسات مختلفة وكذلك ستة شعوب مختلفة مثلما كان يوجد ست ولايات مختلفة . . .[٣] » . لم يكن ينقص التنافر في الآراء التي تتناول الصلاحيات والتحالفات الخارجية واهداف الحرب . وفي غياب خط واضح ، جرى الارتداد الى الاتصالات البريدية وإرسال رسل بهدف الابقاء على حد ادنى من التشاور ، لأن الخلافات تزايدت . في آذار / مارس ، جرى توقيف بيطاط بعد ان حضر لموعد مع « جودن » الذي زعم انه سيسلمه رسالة من البعثة الخارجية ، وفي حزيران / يونيو ١٩٥٥ ، أوقف ياسف سعدي بعد لقاء مع بوضياف في سويسرا .

كانت ضرورة العمل تحكم على كل قيادي بأن يتخذ مبادرات دون العودة بصددها الى الآخرين ، وكانت كل مبادرة تطرح مشكلة التوجه العام للثورة . جرى في الجزائر العاصمة اعتبار ثورة ٢٠ آب / اغسطس ١٩٥٥ في شمال قسنطينه غير مناسبة ، ولم يؤيد بن بلا تصريحات عمران الى **فرانس اوبسرفاتور**[٤] حول حل للمسألة الوطنية على مراحل . وفي شمال قسنطينه ، اعتبر زيغود أن من شأنه هو إرساء البنى المحلية **للاتحاد العام للشغيلة الجزائريين** ، وأن الجزائر تتعدى على صلاحياته . وفي فرنسا ، واجهت فدرالية **جبهة التحرير الوطني** عام ١٩٥٦ ازمة داخلية تسببت بها مجموعة تعلن ارتباطها بكريم وعمران اتهمت الفدرالية بأنها تنفذ اوامر القاهرة[٥] . وفي القبايل نسب كريم الى بوضياف وبن بلا عدم ارادة توفير السلاح لغير المناطق المجاورة لتونس ومراكش ، التي يمكن الاشراف عليها بسهولة اكبر من الخارج .

كانت التناقضات الداخلية التي ما انفكت تتراكم تدفع الى الامام بفكرة مؤتمر لمعالجة مكامن الضعف الاصلية في **جبهة التحرير** والاثبات لمغتابيها أن « . . . الثورة الجزائرية ليست تمرداً ذا طابع فوضوي ، محدوداً محلياً ، من دون تنسيق ، ولا قيادة سياسية ، ومحكوماً عليه بالفشل[٦] » . لكن حتى قبل الدعوة الى مؤتمر ، طرح عبان وكريم نفسيهما كقائدين فعليين وبيّنا في اي اتجاه ينويان العمل في المستقبل . وإذ عيّنا الامين دباغين قائداً للبعثة الخارجية ، كانا يؤكدان اولوية الداخل على الخارج ويُشعران بن بلا وبو ضياف بأنهما تابعان لمركز تمّ استبعادهما منه . بدا إذاً أن رهان المؤتمر هو قيادة الحركة اكثر مما هو البرنامج .

الاعداد لمؤتمر الصُّمَّام

منذ آذار / مارس ١٩٥٦ ، اتخذت الاعدادات لمؤتمر الصُّمَّام شكلاً ملموساً . أرسل عبان سعد دحلب الى شمال قسنطينه للتباحث مع يوسف زيغود ، الذي لم يثر مشكلات سياسية ، بل كل ما كان يهمه انما هو حل مشكلة التزود بالسلاح ، والتقسيم الاقليمي ، وتحديد مسؤوليات كل واحد وتوحيد القيادة العسكرية . أما البعثة الخارجية فأرسلت ، من جهتها،الى الجزائر العاصمة تقريراً سياسياً كتبه آيت احمد ويزيد واقترحت ، على الصعيد التنظيمي ، قيادة من ١٢ عضواً تتألف من قادة المناطق الستة وستة اعضاء من البعثة الخارجية .

إبان الاعداد للمؤتمر ، تلقى عبان ، المصمم على إقصاء بو ضياف وبن بلا ، المؤازرة غير المتوقعة من العربي بن مهيدي ، الذي سيكون كفيله المعنوي لدى قادة شمال قسنطينه . فكقائد لمنطقة وهران ، طال انتظار بن مهيدي في مدريد ارسال مركب مصري كان ينبغي ان ينزل حمولته في مراكش[٧] . وحين لم يصل اي شيء ، مضى الى القاهرة في شباط / فبراير للاستعلام ، فاستخلص نتيجتين من إقامته هناك :

١ . إن مساعدة مصر للجزائر مرهونة بالظروف وتابعة لدبلوماسيتها . فمباحثات عبد الناصر ـ بينو ، في آذار / مارس ١٩٥٦ ، ادت في الواقع الى وقف تسليم الاسلحة ووقف الارسال الاذاعي المخصص للجزائر .

٢ . ليس هنالك قيادة **لجبهة التحرير الوطني** ، بل مجموعات وافراد يسعون لايجاد قيادة . وقد ارتكز هذا الاستنتاج على مضمون رسالة وجهها ، في ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ ، احمد محساس ، مسؤول قاعدة طرابلس ، الى بشير شيحاني ، خليفة مصطفاي بن بو لعيد على رأس منطقة الاوراس ـ نماشة . هذه الرسالة ، التي سقطت بين يدي السلطات الفرنسية بعد معركة الجرف في نهاية ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ ، تلقي الإدانة على خيضر وآيت احمد ، واصفة الأول بالبورجوازي ، والثاني بـ « البربري ـ المادي » ، وتوحي بوجود قيادة « خفيَّة » : « . . . يستمر الاحول ويزيد وخيضر وآيت حسين ظاهراً في قبول الجبهة . ولقد واصلنا العمل مع هؤلاء في الوقت ذاته الذي نراقبهم فيه بصرامة[٨] » .

حين عاد بن مهيدي الى الجزائر ، عرف بالخلافات بين البعثة الخارجية **لجبهة التحرير الوطني** الواقعة تحت سيطرة بن بلا وبو ضياف ومحساس الذين ينتسبون الى جيش التحرير الوطني ، والمجموعة المتحلقة حول كريم في الجزائر ، التي تتحكم عملياً بجيش التحرير الوطني على الارض .

كان في وسع مجموعة عبان ـ كريم أن تتكل على دعم القبايل الكبرى وولاية الجزائر وقسم من اراضي الجنوب . وقد نجحت بالكثير من المهارة في تعيين صالح لوانشي[٩] كمستشار سياسي لفدرالية فرنسا وفي دفع عناصر مرتبطين ببو ضياف[١٠] الى ان يطلبوا بذاتهم قيادةً مركزُها الجزائر . وقد ضمن تفوقها تحالفُها مع منطقة شمال قسنطينه ، المحدود من حيث اهدافه لأنه ارتكز على ضرورة توحيد القيادة واخذ الاشراف على التزود بالسلاح ، بالاضافة الى مؤازرة بن مهيدي . كانت تتمتع ، عدا ذلك ، بدعم كل المنظمات الوطنية (**الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين ، الاتحاد العام للتجار الجزائريين ، الاتحاد العام للطلبة الجزائريين**) والقادة القوميين القدامى . وعلى الصعيد العسكري ، كانت تشرف على الجزء الاساسي من البلاد ويمكنها التدخل في نقاط اخرى لدفع معارضين محتملين الى التعاهد .

كانت مجموعة بن بلا ـ بو ضياف ـ محساس تدين بنفوذها لاحتكار التموين بالسلاح ،

وللعلاقة المميزة التي كانت تقيمها مع السلطات المصرية بواسطة بن بلا . وكان الاشراف على قاعدتي نادور Nadour وطرابلس يضمن لها الصلة بولاية وهران وبالاوراس - نماشه . وكان يصب في صالحها حذر المناضلين حيال قادة الحزب السابقين .

منذ وصول د . امين دباغين الى القاهرة ، في ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ ، انفتح الصراع لأجل قيادة **جبهة التحرير الوطني** ، لكن لم يكن ينخرط في هذا الصراع غير قادة الاجهزة . كانت المبادلات والمواجهات تشكل عمليات في القمة لا يعرف المناضلون نتفاً منها الا عن طريق الصحافة الفرنسية التي كانوا غالباً ما يحذرونها في كل حال .

حتى قبل ان يفتتح المؤتمر ، كان واضحاً ان قيادة **جبهة التحرير** ستؤول الى مجموعة عبان - كريم ، الا اذا تمكن بن بلا وبوضياف من ان ينتزعا منها زيغود وبن مهيدي ، أو أن يحركا لدى كريم ، من جديد ، حذره حيال « السياسيين » . والحال ان البعثة الخارجية لم تشارك في المؤتمر ، فسوف تنتظر لتمضي الى الجزائر ضوءاً أخضر من عبان لن يأتي ابداً . كل شيء كان يتم كما لو ان ثمة اتفاقاً على إقصاء اعضائها .

في ٢٠ آب / اغسطس ١٩٥٦ ، عقد المؤتمر جلساته في إقبال بوادي الصمام . هذا المؤتمر الذي تمت الدعوة اليه لحل مشكلات الثورة جاء يدشن عهد الصراعات الداخلية ويستأنف تجربة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** .

وفقاً لإيف كوريير ، كان ١٦ مندوباً يشاركون فيه . ستة أتوا من المنطقة الثانية (شمال قسنطينه) : زيغود ، بن طوبال ، بن عوده ، مزهودي ، علي كافي ورويبح ؛ واربعة من المنطقة الثالثة (القبايل) : كريم ، محمدي ، عميروش ، كاسي ؛ وثلاثة من المنطقة الرابعة (ولاية الجزائر) : عمران ، دهيلس (صادق) وبوقره (سي محمد) ؛ وواحد من المنطقة السادسة (الجنوب) : علي ملاح . والى ممثلي المقاتلين هؤلاء ، اضاف كوريير عبان وبن مهيدي . الا ان محضر اجتماع ٢٠ آب / اغسطس ١٩٥٦ لمسؤولي ولايات وهران والجزائر وقسنطينه لم يشر الى اكثر من ستة : بن مهيدي ، عبان ، كريم ، زيغود ، عمران ، بن طوبال . كان علي ملاح غائباً ، وإذا استثنينا عبان فالجميع كانوا من مؤسسي **جبهة التحرير الوطني**.كان ثلاثة منهم اعضاء سابقين في « لجنة الـ ٢٢ » (بن طوبال ، زيغود ، بن مهيدي) واثنان من لجنة الستة (بن مهيدي ، كريم) . هذا المجمع محدود العدد هو الذي كان يسن القوانين لمجمل **جبهة التحرير الوطني** .

القوى المادية للثورة

كانت النقطة الاولى في جدول الأعمال تتعلق بموضوع الاجتماع : يجب وضع حد نهائي لعهد الارتجالات وبلورة برنامج وبنى . ثم جرى الانتقال الى تقرير قادة الاقاليم بصدد الوضع السياسي

والمادي لجبهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني . وتعطينا العروض[١٢] حول وضع عدد الاعضاء والامكانات على صعيد الاسلحة والاموال فكرة دقيقة بشكل كاف عن قوى الثورة الجزائرية بعد ٢١ شهراً من القتال .

هذه الجداول ، الناقصة بسبب تغيب الاوراس - نماشه ومنطقة سوق اهراس عن الاجتماع ، تسمح باستخلاص بعض النتائج .

١ . الاسلحة الحربية نادرة ، ويبقى سلاح الصيد هو المسيطر .

٢ . ولاية وهران أفضل تجهيزاً من مجموع الاقاليم الاخرى مجتمعة . الا ان وضعها المالي اقل ازدهاراً بوضوح من وضع المناطق الاخرى . ويمكن افتراض ان الاتصال بالسكان اضعف فيها لا سيما حين نعرف ان ولاية وهران هي اغنى على الصعيد الاقتصادي من شمال قسنطينه والقبايل .

٣ . انغراس الحركة السياسية اقوى في ولاية قسنطينه وفي القبايل . ونقع عبر هذا المعطى على ميزان القوى ذاته بين الاقاليم الذي كان سائداً في **حزب الشعب - حركة انتصار الحريات** بين ١٩٤٦ و١٩٤٩ .

٤ . يبدو أن عدد مناضلي **جبهة التحرير** في القبايل وولاية الجزائر ضخم جداً ، لكن الارقام تحيل بالاحرى الى المكتتبين او الى عناصر شبكات التموين ، والايواء ، الخ .

البرنامج السياسي

كان البرنامج يحمل بصمة محرره الرئيسي عمار وزقان(الذي لم يكن في عداد المندوبين) ، الامين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري . لذا فإن القومية والشعبوية وحتى النزعة الاجتماعية المحافظة معبّر عنها بلغة ذات وجه ماركسي .

	عدد الجنود	عدد الانصار (المسبلين)
شمال قسنطينه	١٦٦٩	٥٠٠٠
القبايل	٣١٠٠	٧٤٧٠
ولاية الجزائر	١٠٠٠	٢٠٠٠
الجنوب	٢٠٠	١٠٠
ولاية وهران	١٥٠٠	١٠٠٠
العدد الاجمالي	٧٤٦٩	١٥٥٧٠

	اسلحة حربية	اسلحة خفيفة	بنادق صيد
شمال قسنطينه	٣٣٨		٣٧٥٠
القبايل	٤٢٠	١٠٦	٤٤٢٥
ولاية الجزائر	٢٠٥	٣٨٠	١٥٠٠
الجنوب	١٠١	٦٠	١٠٠
ولاية وهران	١٤٠٠	١٠٠	١٠٠٠
المجموع	٢٤٦٤	٦٤٦	١٠٧٧٥

	اموال (بالفرنكات القديمة)	مناضلو ج . ت . و .
شمال قسنطينه	٢٠٣,٥٠٠,٠٠٠	
القبايل	٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٧,٠٤٤
ولاية الجزائر	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
الجنوب	١٠,٠٠٠,٠٠٠	
ولاية وهران*	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	
المجموع	٨٩٣,٥٠٠,٠٠٠	

١ . القومية .

ينتظم البرنامج حول فكرتين أساسيتين : استقلال الأمة ووحدة الشعب ، دون اي تمييز بين الطبقات . أما تحليل العناصر التي يتكون منها الشعب فوارد بالشكل العمودي : ينقسم الشعب الى شرائح (فلاحون ، عمال ، مثقفون ومهن حرة ، حرفيون وتجار ، شباب ، نساء) لا الى طبقات ، ومشروع **جبهة التحرير الوطني** هو مشروع دولة ـ مضادة لا مجتمع ـ مضاد . يجري النظر الى توترات المجتمع الجزائري وتناقضاته من زاوية المعركة العسكرية وخلق دولة ، بوجه

* ـ من هذا المبلغ ، كانت هيئة الاركان تحتفظ بـ ٢٥ مليوناً . لا يسعنا الا ان نقول إن قوات هذه المنطقة هي خارج ساحة المعركة .

الحصر ، اما التناقضات الاجتماعية فموضوعة بين هلالين . تم قلب المجتمع القديم رأساً على عقب ، والحاجات ، واوجه السلوك ، والعلاقات العائلية لم تعد على ما كانت عليه . هل تريد **جبهة التحرير الوطني** الابتعاد عن النظام الثقافي الاجتماعي القديم ؟ كيف تتصور تحديث الامة ؟ وفقاً لأي مذهب ولأي قوانين ؟ كل هذه الاسئلة بقيت من دون جواب .

٢ . الشعبوية .

هذا الطابع يظهر في العلاقة المقامة بين الراديكالية والفقر . **فالجبهة** تنوي « الاعتماد بصورة اخص على الشرائح الاجتماعية الاكثر عدداً ، والاكثر فقراً ، والاكثر ثورية : الفلاحين والعمال الزراعيين[١٣] » .

لا تعود قيادة المجتمع لطبقة خاصة ، بل لقيادة جماعية مؤلفة « من اناس نظيفين ، شرفاء ، غير قابلين للفساد ، شجعان ، لا يخافون الاخطار ، ولا السجن ولا الموت[١٤] » .

ويجري النظر الى طبقة الفلاحين بغض النظر عن علاقات الاستغلال داخلها . تثق بها **جبهة التحرير** لكن كفرقة مشاة صدامية ضد الاستعمار ، لأن الطليعة ليست في الأرياف بل في المدن : « سمح وجود عناصر مدينية ناضجة سياسياً وذات خبرة ، تحت القيادة الواعية **لجبهة التحرير الوطني** ، بتسييس الاقاليم المتأخرة[١٥] » .

لم تبلغ نضالات الطبقة العاملة مستوى مُرْضياً : « في وسع الطبقة العاملة وعليها أن تقدم اسهاماً اكثر دينامية . . .[١٦] » . ويشدد البرنامج على ان **الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين** ، بعكس **الاتحاد العام للنقابات الجزائرية - الاتحاد العام للشغل** ، لا يستند الى الارستقراطية العمالية بل الى الشرائح الاكثر تعرضاً للاستغلال : عمال احواض ، عمال مناجم ، عمال زراعيين . وتعبر هذه الملاحظات عن تمنيات كاتب البرنامج اكثر مما تعبر عن الحقيقة . ذلك أن **هذه الاتحادات** ، تسيطر عليها الفئة الاجتماعية المتمثلة بمستخدمي الوظائف العامة .

٣ . النزعة الاجتماعية المحافظة

ظهرت النزعة الاجتماعية المحافظة لدى **جبهة التحرير الوطني** بصدد تحرر المرأة وحقوقها في المجتمع . جرى اعطاء رفض النساء الزواج برجال لم ينضموا الى المقاومة ومشاركتهن في النضال كدليلين على تحررهن . « إن المثل الحديث للشابة القبايلية التي ترفض طلب زواج لأنه لا يصدر عن احد رجال المقاومة يُبرز بصورة رائعة المعنويات العالية التي تحرك الجزائريات » . كانت هذه اللغة تطور موضوعة الرجولة وتتوجه في الواقع الى الرجال ، الذين يقال لهم باختصار : إذا كنتم لا تريدون ان تحتقركم النساء ، كونوا مناضلين . وتبقى المرأة من جانبها ، رهاناً .

أما ممارسة المسؤوليات السياسية فمغلقة في وجه النساء . ففي معرض الاشارة الى دورهن ،

يشير برنامج الصُّمّام الى « أنه يمكن تنظيم . . . وسيلة قتال مخيفة وفعالة ، عبر طرائق فريدة خاصة بالأخوات في البلد :

- الدعم المعنوي للمقاتلين والمقاومين ؛
- المعلومات ؛ الاتصالات ؛ التموين ، المأوى ؛
- مساعدة عائلات المقاومين وأولادهم ، والمسجونين او المحتجزين[17] » .

ويكرس البرنامج ايضاً تفاصيل اساسية للاقلية الاوروبية والتحالفات .

فبصدد الأقلية الاوروبية ، يبتعد البرنامج عن الوجهات التقليدية للشعبوية ويستعيد اطروحات المركزيين **والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** . فالامة الجزائرية لم تعد تتوقف عند حدود الجماعة العربية الاسلامية ، بل هي مفتوحة للجماعة الاخرى . إن التطمينات المقرونة بتأكيد الدعوة العلمانية **لجبهة التحرير الوطني** تتوجه الى الرأي العام الفرنسي والى اليسار بوجه خاص ، لكن يستمر الطلاق في الممارسة بين الوقائع والاعلانات . وليس الفرق ناتجاً بالضرورة عن الرياء ، بل هو يعبر عن الخوف من مواجهة الرأي الشعبي الجزائري الرافض لأي انفتاح باتجاه الاوروبيين .

على صعيد التحالفات يتميز اللطف حيال الدولتين المغربيتين ، تونس ومراكش ، عن صرامة الحكم على البلدان العربية . فإذ يذكّر برنامج الصمام بقرار الامم المتحدة عام ١٩٥٦ بصدد القضية الجزائرية ، يؤكد أن « قلة الجرأة تلك ناجمة عن موقف البلدان العربية عموماً ومصر بوجه خاص . فلقد بقي دعمها لنضال الشعب الجزائري محدوداً ، يخضع لتموجات دبلوماسيتها . كانت فرنسا تمارس ضغطاً خاصاً على الشرق الاوسط مشترطة مقابلاً لمساعدتها[18] » . وثمة ما يدهش في هذا التزمت القومي ، حين نعرف أن الدعم الاكثر ثباتاً للجزائر يأتي من العالم العربي .

بعد تبني البرنامج السياسي ، نظر المؤتمر في تسوية بنى **جبهة التحرر الوطني** .

تنظيم جبهة التحرير الوطني

١ . البنى الاقليمية

ستضم الجزائر ست **«ولايات»**. هذه العبارة ستحل بعد الآن محل عبارة المناطق Zones . وتقسم كل ولاية الى مناطق ، وكل منطقة الى اقسام . ويضم مجلس الولاية عقيداً ، صاحب الرتبة الاعلى في الجيش ، وثلاثة رواد ؛ ومجلس المنطقة نقيباً وثلاثة ملازمين ؛ ومجلس القسم معاوناً وثلاثة رقباء اولين . وقد جرى دمج مدينة صطيف التي كانت مفترق طرق يمارس فيه تأثير القبايل والاوراس وشمال قسنطينه ، بالقبايل ، لكن مع الزام هذه الولاية « بأن تفعل كل شيء لخدمة » الولاية الأولى (الاوراس)، والولاية الثانية (شمال قسنطينه) . وجرى اعتبار مدينة

الجزائر وضواحيها (البيار ، سانت اوجين ، حسين داي ، كوبه ، بوزاريه بير مندريس) منطقة مستقلة ذاتياً واصبحت مقر قيادة **جبهة التحرير** .

٢ . التنظيم العسكري

« **الكتيبة** » اكبر وحدة قتال (١١٠ رجال) . وتوجد تحتها « **الفرقة** » وتتألف من ٣٥ رجلاً ، و« **الفوج** » من ١١ رجلاً ، ونصف المجموعة من ٥ رجال* . وقد جرى تبني الرتب المستخدمة في القبايل ، ولا تختلف هرميتها عن هرمية الجيش الفرنسي .

٣ . مبادىء القيادة .

على الصعيد النظري ، يميز جيش التحرير الوطني عن جيش من النموذج الكلاسيكي المبدأ التالي : القيادة الجماعية على مستوى مجالس الولاية والمنطقة والقسم . لا شك ان قائد الولاية هو الممثل المركزي لسلطة **الجبهة** ، ويهتم مساعدوه بفروع العمل العسكري والعمل السياسي والاستخبارات والاتصالات . الا انه لا يستطيع قائد الولاية أن يعين مساعديه أو يعزلهم أو يخفض رتبتهم ، فهذا الامتياز يعود الى القيادة** التي لا يمكن قائد الولاية ان يقدم اليها اكثر من اقتراحات .

في العلاقات بين **جبهة التحرير** و**جيش التحرير** ، يؤكد البرنامج اولوية السياسي على العسكري . على قيادة **الجبهة** أن تقيم في البلد ، ومن هنا « اولوية الداخل على الخارج » . وهذا البند مقرون بتنويع يتمثل بـ « مبدأ القيادة المشتركة » ، الذي يشكل تنازلاً شكلياً للبعثة الخارجية .

احتفظ المؤتمر **لجبهة التحرير الوطني** بالحق الحصري بالتكلم باسم الجزائر . خلق مجلساً وطنياً للثورة الجزائرية يضم ٣٤ عضواً ، ١٧ أصيلين و١٧ احتياطيين ، وقيادة من خمسة اعضاء ، هي **لجنة التنسيق والتنفيذ** . اما العلاقات التي تسودهما فهي تلك التي توجد عادة بين التشريع والتنفيذ .

يجتمع **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** ، مبدئياً مرة في العام ، بدعوة من **لجنة التنسيق والتنفيذ** ويمكن ان يتم هذا الاجتماع ايضاً بطلب من نصف اعضائه زائد واحد . وليست مداولاته صحيحة الا اذا كان حاضراً ١٢ عضواً من اصل ٣٤ ، اصيلين او احتياطيين . **والمجلس الوطني للثورة الجزائرية** هو المخول وحده الأمر بوقف النار أو الدخول في مفاوضات .

---

* هذه ـ كتيبة ، فرقة ، فوج ـ مصطلحات عربية كما اتخذها الجزائريون في ١٩٥٦ . وهي توازي ، مشرقياً : سرية ، فصيلة (فئة) ، جماعة (حضيرة) . ـ الناشر العربي .

** ـ التي تضم مسؤولاً سياسياً ومسؤولاً عسكرياً ومسؤولاً عن الاستخبارات والاتصالات ، يختارهم جميعهم عملياً قائد الولاية بالاتفاق مع لجنة التنسيق والتنفيذ .

للجنة التنسيق والتنفيذ سلطة الاشراف على كل اجهزة الثورة ، وتحت امرتها لجان مختصة . اما ادارة المناطق الريفية فموكلة الى جمعيات للشعب ينتخبها السكان وتتألف من خمسة اعضاء بينهم رئيس . وتهتم هذه الجمعيات بـ« الاحوال المدنية ، والشؤون القضائية والاسلامية ، والشؤون المالية والاقتصادية والشرطة » .

التباسات المؤتمر

كان على مؤتمر الصُّمّام ان يعقلن بنى الحركة ويعطيها برنامجاً . وكانت المسألة الاساسية بالنسبة لمصير البلاد هي التالية : هل نجح المؤتمر ، كما كان يريد عبان ، في تأكيد اولوية العمل السياسي على الوظيفة العسكرية ؟ والجواب عن هذه النقطة سلبي ، لأن المؤتمرين لم يجيبوا بوضوح عن هذه المسألة . كانت استعادة السيطرة السياسية على الحركة الثورية شكلية بحتة .

ظلت **جبهة التحرير** ، كما في الماضي ، دون وجود خاص بها خارج **جيش التحرير الوطني** . فالأنوية المسلحة وُجدت قبل اي تنظيم سياسي ، وهي التي خلقت الشبكات المدينية ، وعينت المسؤولين النقابيين ونظمت الجماهير . كانت الولايات تركز بين يديها كل نشاطات الثورة ، ولم يقدم المؤتمر اي تعديل مهم لهذا الوضع . عقلنه فقط سامحاً بالاعتقاد بأن عقدة المشكلة تكمن في تأكيد اولوية العامل السياسي لا في التطابق بين هذا المبدأ والوقائع .

ولا يظهر رجحان العامل السياسي ايضاً في الدور المعطى للمفوضين السياسيين . فمهمتهم ، وفقاً للمحضر ، هي السهر على التطابق بين الاهداف السياسية والعمل العسكري . لكن كيف يمكنهم الاضطلاع بها وليسوا ، سواء في مجالس الولايات او في اي من المستويات الاخرى ، غير كادرات بين آخرين ، متخصصين فقط في الادارة والعمل السيكولوجي . سرعان ما سيظهر المستقبل ان وظيفة المفوضين السياسيين قد امتُهنت قيمتها لصالح وظيفة المسؤولين العسكريين .

كان **جيش التحرير الوطني** ـ الذي لم تكن **الجبهة** غير قيادته السياسية ـ مؤلفاً في البدء من مناضلين جاؤوا من حزب سياسي هو **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، وقد تمت مشاركتهم في الكفاح المسلح على قاعدة التطوع . والحال انه منذ عام ١٩٥٦ ، بدأ الاكراه يظهر على صعيد التجنيد . فإذا كان جنود **جيش التحرير الوطني** أعضاء شرعاً في **جبهة التحرير** ، بسبب البنى التنظيمية ، اليس هناك خطر رؤية الجيش يغرق في النشاطية او يسقط في يوم من الايام بين يدي مغامرين وسادة حرب يكون اهتمامهم بسلطتهم الخاصة اكبر من اهتمامهم بمصالح الشعب الجزائري ؟ لقد جرى تحاشي درس هذا الخطر ، ربما لأن كلاً من المؤتمرين كانت لديه أفكار مبيتة وكان يأمل البلوغ باهدافه الخاصة به إلى حيّز التنفيذ .

ظهرت الاتجاهات النشاطية لقادة **جيش التحرير الوطني** ـ زيغود ، كريم ، عمران ، بن طوبال ـ خلال المناقشات حول العلاقة بين النشاطات العسكرية والاهداف السياسية . طرحت ثلاث عمليات للنقاش بهدف استخلاص دروس منها للمستقبل : ثورة ٢٠ آب/ اغسطس

١٩٥٥ في شمال قسنطينه ، ومذبحة سكان دوار عيون داقن ، في وادي الصمام ، بأمر من عميروش ، وعملية علي خوجه ، احد الفارين من الجيش الفرنسي ، ضد جنود الوحدة في سكامودي . وقد رأى عبان ، الذي كان يدعمه بن مهيدي ، ان هذه المبادرات غير مجدية سياسياً .

رأى عبان أن ثورة شمال قسنطينه التي هاجمت الاوروبيين والقوميين المعتدلين ، دون تمييز ، سهلت لعبة المعمرين . بينما بررها زيغود وبن طوبال مشيرين الى العزلة التي كانت توجد فيها الثورة آنذاك ويأس قادتها . لكن الرجلين لم يكونا يقبلان في قرارة ذاتيهما ـ حسبما اعترف بن طوبال فيما بعد ـ الدروس من هذا الطارىء الذي مثّله بالنسبة اليهما عبان .

كانت لدى عميروش ، المتهم بمجزرة أُبيد فيها كل سكان عيون داقن ، الذين اعتبرهم مقاومين للافكار الجديدة ، كانت لديه رؤية مانوية للصراع : من لا يتبنون وجهات نظر **جبهة التحرير الوطني** مذنبون ويجب التعامل معهم على هذا الاساس . لكن عبان نسي وهو يضع عميروش ، الذي دافع عنه كريم ، في قفص الاتهام ، انه هو ذاته خاض المعركة ضد المصاليين باسم مقاربة مشابهة ، رافضاً اي شرعية للفروق .

أما قضية سكامودي فجعل عمران من نفسه محامياً فيها عن علي خوجه ، باسم الفعالية.بدت له اطروحة عبان ،التي رأى فيها ان عملية ضد جنود مجنّدين أثناء مناقشة في البرلمان حول الجزائر تقوي المعسكر المحب للحرب وتحشر انصار التفاوض في وضع صعب ، بدت له تافهة .

وباختصار ، فإن **الجبهة ـ جيش التحرير** ، كتعبير عن ثورة شعبوية قطعت مع حركة وطنية متأزمة ، لم تتوصل الى تجاوز مكامن ضعفها الاصلية . فخلف التمييز بين « سياسيين » و« عسكريين » ، كان يختفي في الواقع الصراع بين خطين متخاصمين . الاول ، ويجسده عبان ، كان يجد سنده في المدن ، واذا كان بورجوازياً بيروقراطياً بشكل كامن ، فقد كان يعقوبياً وداعياً الى المركزة . اما الثاني ، ويمثله قادة **جيش التحرير** ، فكان عامياً ويستند الى الطبقات الريفية . كان يهتم قليلاً جداً بالمسائل الايديولوجية ، وكان اصحابه يناضلون من اجل مصالح فورية ويجعلون من استقلال منظماتهم رهان المستقبل .

وتظهر صلة الوصل بين الخطّين ـ النخبوية وقلة الثقة بالشعب ـ في عملية ارساء جمعيات الشعب . فرؤساء هذه الجمعيات هم ، قانوناً ، اعضاء في **جبهة التحرير** ، ويسميهم المفوضون السياسيون الذين يعرضون « على الناخبين لائحة من خمسة اعضاء مختارين بعناية بين عناصر السكان المكتسبين للقضية الوطنية . » تتم تسمية المرشحين إذاً بمعزل عن الناخبين الذين يدعون للمصادقة على اختيار **جبهة التحرير** .

وفي الجمعيات ، لا تمييز بين السياسي والاداري ، وفي ذلك استباق مدهش لما ستكون عليه مؤسسات الجزائر المستقلة . وبما يخص تأطير المجتمع ، يخلف الموظفون الاعيان الريفيين[١١] .

قبل أن يرفضَ المؤتمر ، اتخذ المؤتمرون تدابير لضمان توحيد **جيش التحرير الوطني** . كُلِّف عميروش باعادة النظام الى الاوراس ، المنقسمة الى اقطاعات عديدة بعد اغتيال شيحاني بأمر من مساعديه لغرور عباس وعجول عجول . وأُرسل مزهودي ، عضو **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** الى نماشه . وكان على بن عوده أن يمضي الى تونس للاشراف على نقل الاسلحة .

تركيب الهيئات القيادية ومعناه السياسي

كان تركيب الهيئات القيادية يعبر عن ميزان قوى جديد داخل **جبهة التحرير الوطني** ، فقد جرت اعادة النظر في احتكار المؤسسين لاجهزة القيادة . ومن اصل ١٧ عضواً أصيلاً في **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** ، كان هنالك ١٠ اعضاء من مؤسسي **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** ، لكن لم يكن هنالك غير اثنين من اصل ٥ في **لجنة التنسيق والتنفيذ** . فكريم وبن مهيدي كانا الى جانب عبان ومركزيين سابقين هما بن خده ودحلب . ومن الناحية النظرية ، كان فرحات عباس (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) وتوفيق المدني (العلماء) متقدمين في **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** على قادة **جيش التحرير** ، بن طوبال وبوصوف وعلي ملاح ، لكن في الظاهر فقط . كان المركزيون السابقون يشكلون مع قادة **جيش التحرير** المجموعة الاهم في **المجلس الوطني** ، حيث تعدادهم ٨ على ٣٤[٢٠] . لكن هذا الواقع ليس معبراً إلا حين نضعه على علاقة بإزاحة بن بلا وبوضياف من القيادة .

ان التحولات التي حدثت في الجزائر والمغرب بين ١٩٥٥ و١٩٥٦ تفسر الاهمية الاجتماعية والسياسية لتركيب الأجهزة القيادية **لجبهة التحرير الوطني** .

١ . انطلقت الثورة من الارياف ثم امتدت تدريجياً الى المدن . وبعودة النزعة القومية الى اصولها الاولى ، وهي اصول مدينية ، وجدت في الطبقاتُ الوسطى وفي البورجوازية ارضاً اكثر تقبلاً مما في الماضي . ففي هذه الطبقات جرى الشعور بأكبر قدر من القوة باستعادة السيطرة على **جيش التحرير الوطني** ، بهدف تسوية سريعة مع فرنسا . واكثر من اي تيار قومي ، كان المركزيون السابقون والمجموعة المتشكلة حول محمد البجاوي ، التاجر الكبير في العاصمة الذي سيقود فدرالية فرنسا عام ١٩٥٧ ، يتحركون بالتناغم مع هذه الطبقات .

عبر هؤلاء ستقدم البورجوازية دعمها **لجبهة التحرير الوطني** ، وتنظم تموين **جيش التحرير** ، وتركز نظاماً مالياً يسمح بإيداع الأموال ، تحت غطاء التجار ، الخ . ومن الغريب ان النقابات ، ولا سيما عمال سكة الحديد ومستخدمي البريد ، سوف تضبط عبرهم الاتصالات والاستخبارات . كان المركزيون أنصاراً للاستقلال ، لكنهم اعتبروا ان الحلول الوسطى ضرورية لتحقيقه . علقوا آمالاً كبيرة على التبدلات السياسية التي يسمح بالحدس بها ، في نظرهم ، انتصار الجبهة الجمهورية في الانتخابات التشريعية الفرنسية في ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٥٦ . كان تقديرهم لدور اليسار الفرنسي ، ولامكانات تطور الاقلية الاوروبية مفرطاً في

التفاؤل ويتعارض بشكل فريد مع توقعات بن بلا وبوضياف .

٢ . في الوقت ذاته الذي نشأ فيه في الجزائر ميزان قوى يسمح بأن يعود الى المسرح أنصار استقلال تدريجي ، كانت تحدث في المغرب تحولات مهمة . فلقد اجبرت الثورة الجزائرية الحكومة الفرنسية على التضحية بتونس ومراكش لتتوفر لها ، كما يقول ألان سافاري ، من جانبي الارض الجزائرية مناطق هدوء ، حيث يلتفت الناس نحو المستقبل[٢١] » .

عرّت النقاشات في الجمعية الوطنية نية الحكومة الفرنسية : العمل بسرعة على عزل الجزائر . ففي معرض رد كريستيان بينو ، وزير خارجية حكومة غي موليه ، على من كانوا يتهمون الحكومة بأنها تملك سياستين : « سياسة موصوفة بالحزم تجاه الجزائر وسياسة تنازل بالنسبة لتونس ومراكش » ، أكد المذكور ، وهو يحظى بدعم النائب الديغولي بيير كلوسترمان ، أن من غير المجدي الاعتقاد بأن بالامكان مواجهة حرب معممة في افريقيا الشمالية : « . . . على انصار سياسة القوة في تونس ومراكش ان يفهموا . . . انها تتطلب ما بين ٤٠٠ الف و٥٠٠ الف رجل اضافي . من أين يفكر زملاؤنا بأخذ هؤلاء الرجال ؟ لم اسمع احداً يعلن من على هذه المنصة : اصر على الحكومة كي تعبىء ما بين ٤٠٠ الف و٥٠٠ الف رجل اضافي واتعهد . . . بدفع الضرائب الجديدة التي يتطلبها هذا العمل . . . كما ان سياسة القوة هذه ستُضعف بالتالي الى حد بعيد العمل الذي نخوضه في الجزائر[٢٢] . »

كيف يمكن مواجهة هذا الوضع الجديد ؟ في البدء كان رد فعل عبان والبعثة الخارجية واحداً ، فقد فضحا « إرخاء تونس ومراكش » ، ومساومة هاتين مع فرنسا . لكن الصراع على السلطة داخل **جبهة التحرير** وجَّه عبّان شيئاً فشيئاً نحو مفهوم استراتيجي وطني متزمت ونحو السعي وراء حل للمشكلة الجزائرية في اطار شروط التسوية السائدة في المغرب[٢٧] .

بالمقابل ، كان بن بلا يرى انه من دون تعميم الحرب على افريقيا الشمالية ، تتعرض المقاومة الجزائرية لخطر رؤية الصراع يطول . فقد تستطيع الاتجاهات التوفيقية التي كانت تنقصها الثقة بالكفاح المسلح ان تستعيد عندئذ المبادرة المضاعة في نوفمبر ١٩٥٤ وتخرط الثورة في طريق التسويات . ويعبر هذا الاستدلال عن رؤية استراتيجية للنضال لا تضحي للمباشر ، لكنها لا تندرج داخل فهم سياسي يستند الى المصالح الملموسة لشعوب مجمل المغرب . إذ لماذا قد تقبل الطبقات الحاكمة في مراكش وفي تونس حرباً في افريقيا الشمالية طالما ان هدفها المتمثل بخلق دولة وطنية قد تم بلوغه ؟ لماذا ينخرط شعبا هذين البلدين في صراع حتى الموت ضد الامبريالية الفرنسية إذا لم يكن معروضا عليهما مثل اعلى اجتماعي يتخطى المطالبة القومية ؟ لم تكن **جبهة التحرير الوطني** تعارض قومية دولتي تونس ومراكش بسياسة ثورية طبقية ، بما انها بقيت في نهاية المطاف متقوقعة في أطار قومي ضيق ، هو بالضبط ذلك الذي كانت تأخذه على القادة المراكشيين والتونسيين .

الأزمة الداخلية

غداة مؤتمر الصمام ، سلم آيت حسن[٢٤] المحاضر الى بن بلا . كانت لهجة رسالة عبان المرفقة بها آمرة . « القرارات لا رجوع عنها . الآن وقد جرى تسمية سلطة الثورة ، وتحديد خطنا السياسي ، وتعيين الاهداف الواجب بلوغها ، ومسؤوليات الجميع وكل فرد بمفرده ، يهم ان يسود بيننا جميعاً تفاهم تام ، لا سيما اننا نجتاز مرحلة حاسمة[٢٥] » .

حتى قبل أن يعلم بن بلا زملاءه ، كتب بسرعة جواباً الى لجنة التنسيق والتنفيذ وفصَّل اعتراضاته في ثلاث نقاط . فهو ضد :

١ . الطابع « غير التمثيلي في المؤتمر . فالاوراس ، والبعثة الخارجية ، وولاية وهران ، والمناطق الشرقية لم تحضره » . وقد نسي بن بلا فدرالية فرنسا .

٢ . اعادة النظر « في الطابع الاسلامي لمؤسساتنا السياسية القادمة » . والمقصود بذلك رفض علمانية الدولة ، وبالتالي رفض إتاحة مكان فيها للاقلية الاوروبية .

٣ . وجود مسؤولي احزاب قدامى داخل الهيئات القيادية[٢٦] .

الا ان توقيف آيت احمد وخيضر وبوضياف وبن بلا في ٢٢ تشرين الاول / اوكتوبر ١٩٥٦ في الجزائر في الطائرة التي كانت تنقلهم من الرباط الى تونس[٢٧] خفف من مخاطر الانشقاق . ومع ذلك لم تثبت لجنة التنسيق والتنفيذ سلطتها من دون صدامات . فمن جهة ، وقف محساس ضدها في تونس ، ومن جهة أخرى وضعتها مساجلة حادة في مواجهة بن بلا وبوضياف . وقد قدم آيت أحمد دعمه لـ لجنة التنسيق والتنفيذ . بينما لم يخرج خيضر عن تحفظه الا متأخراً .

الصراع على الارض

قبل توقيف بن بلا ، بدا مصمماً على المواجهة . ففي رسالته من سجنه ، اشار الى قرارات اتفق عليها مع آنجل ـ الاسم المستعار لمحمد يوسفي[٢٨] ـ لمنع لجنة التنسيق والتنفيذ من توطيد سلطتها على مجمل الثورة . ولا شك ان هذه القرارات تتعلق بالولاية الخامسة (وهران) التي كان يقودها عبد الحفيظ بوصوف[٢٩] . لكن هذا الاخير ، الذي كان يقود ولايته من مراكش ، لم يكن يصر على خوض امتحان قوة مع لجنة التنسيق والتنفيذ ، وقد اختار ، من قبيل الاحتراس ، ان لا يواجهها ليتحاشى تدخلاً في حقله . ولو تصرف بشكل مختلف لما كان استطاع البقاء ، وسيُظهر المستقبل انه كان بعيد النظر .

حصلت النزاعات الاشد خطراً في تونس حيث اقام محساس في نهاية ١٩٥٦ . وهو يريد ان يعبىء ضد لجنة التنسيق والتنفيذ الاوراس ـ نماشه ،والصوف ومنطقة سوق اهراس التي كان يقودها عماره بوقلاز[٣٠] . كانت سلطة محساس سريعة العطب ، وقد كان من نتائج اختفاء مصطفى بن بو لعيد ومساعده بشير شيحاني تفتت الاوراس ـ نماشه الى عدة بارونيات . أطلقت

القوى نابذة المركز التي تستند لذكرى الخصومات القبلية القديمة العنان لنفسها ، فنتج عن ذلك وضع بالغ التعقيد . كان كل واحد يحاول ان يقتطع لنفسه منطقة نفوذ ويصبح محاوراً للقيادة المركزية لحسابه الخاص . ووسط هذه المواجهة بين زمر تريد قبل كل شيء أن تضمن استقلال منظماتها ، كانت شواغل محساس السياسية تافهة .

لما كان بين مطرقة حكومة بورقيبه التي لم تكن تقدم له دعمها الا مقابل القطيعة مع انصار صالح بن يوسف الذين كانوا يخوضون حرب العصابات في جنوب تونس ، وسندان قادة حرب تمركزوا في تونس بحجة التزود بالسلاح وراحوا يتصرفون فيها كما في بلد محتل[31] ، سرعان ما وجد محساس نفسه على تناقض عميق مع قناعاته المغربية كما مع مشاعره الوطنية الجزائرية . لذا عندما انتدبت **لجنة التنسيق والتنفيذ** العقيد عمران مع وحدة من القوات لفرض اعتراف العصابات الحدودية بها وإعادة توحيد الولاية الاولى ، حيث أرسل عميروش على جناح السرعة لاعادة النظام ، وجد التونسيين مستعدين للقبول به كمحاور . مذاك اكدت **لجنة التنسيق والتنفيذ** نفسها كالشريك الوحيد لكل حلفاء الجزائر ، وبما ان محساس رفض القبول بهذا الواقع فقد اوقف بأمر من عمران . إلا انه هرب من مكان احتجازه بتسهيل من السلطات التونسية التي وفرت عليه هكذا مصيراً سيئاً محتملاً واعطت لنفسها في الوقت ذاته ورقة من اجل سياسة بديل .

المساجلة مع لجنة التنسيق والتنفيذ

في المساجلة مع **لجنة التنسيق والتنفيذ** ، تصرف اعضاء البعثة الخارجية بشكل مشتت . بدأت المداولات بعد نقل آيت أحمد وبن بلا وبو ضياف وخيضر من الجزائر الى سجن الصحة في باريس ، وفي الوقت ذاته الذي كانت **جبهة التحرير الوطني** تعد فيه الاحزاب لاضراب الثمانية ايام الذي سيتم في كانون الثاني / يناير ، ولم تنته الا بعد توقيف قادة فدرالية فرنسا ، في ٢٦ شباط / فبراير ١٩٥٧ . والمستندات التي استفدنا منها في تحليلنا معروفة في قسم كبير منها[32] . فلنتفحص اولاً مواقف آيت احمد وخيضر ، ثم على ضوء التفسيرات المعطاة للأزمة مواقف بن بلا وبوضياف الاكثر تورطاً في النزاع مع **لجنة التنسيق والتنفيذ** .

١ . موقف آيت احمد .

رأينا أعلاه أن آيت احمد كان قد قدم دعمه **للجنة** . وهو يفسر موقفه كالتالي[33] : « كنت اجهل ، من ناحيتي ، ان مؤتمراً انعقد في الصمام . كنت في الولايات المتحدة ، وحين استدعيت الى مدريد ، كنت أفكر بوجه خاص في المسائل اللوجستية التي وجدت لها حلاً . كان اناس من البنتاغون قدوافقوا على تسليمنا اسلحة عن طريق تجار . كان يجب انشاء شركة في تونس ومراكش تستطيع ان تتولى اعمال الشراء (. . .) . وكان يجب عرض المسألة في مراكش على الملك ، وكان ذلك انشغالاً أساسياً . اما خيضر وبن بلا ، فكانا على علم ، من جهتهما ، بأن مؤتمراً انعقد ، لكن لم تتوفر لنا مناسبة للتحدث في أمر ذلك . فقد جرى توقيفنا فيما نحن ماضون الى تونس . . .

انطرحت علينا مشاكل سياسية ومشاكل قيادة إذاً ونحن في سجن الصحة (. . .) . كان بن بلا يعترض بوجه خاص على المقطع المتعلق بالعلاقات مع مصر ، إذ كان مذكوراً في البرنامج ان هذه العلاقات علاقات تحالف لا تبعية ، وقد صدم ذلك بن بلا . الا اننا كنا متفقين جميعاً على ان المصريين لم يكونوا يُكوِّنون فكرة واضحة عن المشكلة الجزائرية . وخلال اتصال الجريته انا وخيضر مع زكريا محيي الدين ، فهمنا ان اصدقاءنا المصريين كانوا يطرحون مشكلات امتحان القوة مع فرنسا على اساس ان الامر يتعلق بمناوشة ، وكان بديهياً بالتالي ان يكون التزامهم الدبلوماسي محدوداً . وفي بعض الاحيان ، كانت برامج « صوت العرب » الموجهة الى الجزائر تتوقف ، وقد تدخلت انا وخيضر لدى انور السادات واحمد سعيد[٣٤]. كان هذا الاخير اكد لنا انه اوقف البرامج بأمره ، لكن حين قمنا بمساعينا كنا نجهل ان بن بلا سبق ان واجه عبد الناصر من دون علمنا وطلب منه أسلحة ، لا شيء اكثر . لقد قيل وكُتب أن بن بلا عميل مصري.ليس هذا جدياً . إن ما كان يربطبن بلا بالمصريين انما هو فهمهم للنضال يقزم النضال السياسي ويعول فقطعلى العمل المسلح . وقد فهمت هذا يوم ابلغت فتحي ديب برغبتنا في الذهاب الى باندونغ ، فقال لي آنذاك : « انت ايضاً تريد ان تمارس السياسة على طريقة صالح بن يوسف » . ان الخلافات السياسية بيننا وبين الجزائر ليست هي الأساسية . ان بن بلا وبو ضياف يعترضان بوجه خاص على البنى ، بل اتذكر انه خلال محادثة ، كنت أود التذكير بها بحضور بوضياف ، د فع بن بلا عن نفسه ، ضد لوم عبان له ، تهمة أنه يلعب لعبة القائد . فقال له بو ضياف : « لا ضرورة للتواضع ، فأنت القائد » . بالنسبة لي ، كنت اقدم دعمي لقرارات المؤتمر ، فقد كانت تتلاءم مع حاجة يشعر بها الجميع . وقد شعرت بأن بن بلا وبو ضياف يعطيان موقفي معنى غير معناه الحقيقي . لم يقل لي بن بلا اي شيء ، لكن بو ضياف قال لي اني ادعم عبان لأنه من القبايل » .

كانت نقطة الخلاف الوحيدة بين آيت احمد و ل.ت.ت. تتعلق بتعيين الامين دباغين مسؤولاً عن البعثة الخارجية ، بسبب « عمله المنهجي المتمثل باغتياب هؤلاء وأولئك » ، و« طرائقه الغدارة » . وكان يشارك آيت احمد هذا الحكم كل نزلاء سجن الصحة .

٢ . وجهة نظر خيضر

في النزاع الذي نشب بين بن بلا وبو ضياف من جهة ولجنة التنسيق والتنفيذ من جهة اخرى ، لم يشعر خيضر بأنه معني بصورة جدية . فهو غير مُقْحَم ، وثانياً اقنعته علاقاته السيئة بمحساس بوجود قيادة غير رسمية تعمل من دون علمه . ولم يُخرج خيضر من التحفظ الذي فرضه على نفسه غير رسالة من عمران وتقرير عن مقابلة بين عبان وبو منجل .

أ) ـ في رسالة الى « نزلاء الصحة » ، أخذ عمران عليهم كونهم استسلموا للشرطة ولم يستخدموا اثناء توقيفهم في مطار الجزائر الأسلحة التي كانت بحوزتهم .

ب) ـ لتخطي الخلافات بين **لجنة التنسيق والتنفيذ** وبن بلا وبوضياف ، اعتقد آيت أحمد أن تشكيل حكومة مؤقتة تكون قيادة عليا للثورة قد يسمح بإعادة الوحدة ، فأعد تقريراً ، بالاتفاق مع بوضياف وبن بلا ، كان سينقله بومنجل ، محاميهم المشترك المسافر الى الجزائر ، الى عبان . لكن في غضون ذلك عاد بن بلا وبوضياف عن موقفيهما . فبالنسبة لبن بلا ، كان قادة الجزائر « قد جعلوا الوضع يتعفن فاذا تشكلت حكومة فسوف تتفاقم الأمور »[٣٥]

لا نعرف إذا كانت هذه الملابسات قد نُقلت لعبان . يبقى أن بومنجل قدم لموكليه ، بعد عودته من الجزائر ، تقريراً عن مقابلته لعبان لا يشجع التهدئة . « رأيت الجميع . عبان هو القائد الحقيقي ، وهو يضرب بقبضته على الطاولة ، الخ .[٣٦] » وقد اشعل تقريره النار في الهشيم ، فاصطف خيضر الى جانب بن بلا وبوضياف الذي لم يعد يقبل ببومنجل محامياً له .

لم يسهل المسار المبلبل للنقاش ، حيث تسيطر الاتهامات الموجهة الى المشاعر ، الفهم الجيد للرهانات . لقد سمحت أزمة **جبهة التحرير الوطني** التي تلت مؤتمر الصمام بعدة تفسيرات نستبقي منها اثنين : الاول الشائع في الجزائر يجعل منها شجاراً بين اشخاص ، والثاني صراعاً بين عرب وبربر .

شجار بين اشخاص ؟

كان النزاع بين بن بلا وبوضياف ، من جهة ، والمستفيدين من مؤتمر الصمام ، من جهة اخرى ، صراعاً من أجل البروز والاستعلاء ، في بعض جوانبه . فبن بلا يقدّر أنه « كان يوجد في اساس الثورة اتفاق بين تسعة اشخاص[٣٧] » . لكن ممارساته لم تكن تتفق مع المبادىء التي ينادي بها . كان يعتبرانه ـ بالاضافة الى بوضياف ـ «مستودع ارادة **جيش التحرير** » ويعامل آيت احمد وخيضر كشريكين صغيرين ، لأن الثورة تظهر لهما كرد **المنظمة الخاصة** على « السياسيين » ، وهو ما يفسر المكانة المميَّزة لمحساس الى جانبهما .

صحيح ايضاً ان تذرع بن مهيدي وعبان بمبدأ القيادة الجماعية لم يكن مقنعاً . فالقيادة الجماعية هي رفض للقائد اللدني الذي كان يمثله مصالي اكثر مما هي مرادف للديمقراطية . وشهادة محمد البجاوي بهذا الصدد جازمه : « كان بعض الاخوة يعتبرون فرحات عباس واحمد فرنسيس وتوفيق المدني ، الاعضاء السابقين في **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** والعلماء ، قادة شكليين ويجب الا تكون لهم فعلياً اية سلطة حقيقية . وكان إخوة آخرون ، لا تزال تعميهم عصبوية قدامى **المنظمة الخاصة واللجنة الثورية** ، يرون الشيء نفسه بالنسبة لبن خده ودحلب وبن يحيى ويزيد ، الذين لم يكن ينبغي اعطاؤهم ، في نظرهم ، غير مسؤوليات شكلية ، على اساس انهم « مركزيون سابقون »[٣٨] .

وتُظهر مؤشرات اخرى ، كدعوة **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** الى الانعقاد ، ان مسألة السلطة لم تكن غائبة عن حسابات عبان . كانت صحة مداولات **المجلس الوطني للثورة** تتطلب

حضور ١٢ عضواً من اصل ٣٤ ، اي اكثر من الثلث ، ويكفي **لجنة التنسيق والتنفيذ** التي تضم ٥ اعضاء ان تعبىء إذاً سبعة اصوات لجمع م . و . ث . ج .

في نظر سليمان الشيخ ، « تطول الانتقادات المعبر عنها مضمون البرنامج الذي جرى تبنيه أقل مما تطول المبادىء المقررة والقرارات المتخذة بخصوص اختيار الاعضاء الاصيلين في مراكز المسؤولية . ليس النزاع ذا طبيعة ايديولوجية او مذهبية ، بل يتعلق بالاحرى بالحقل الذاتي لصراع الاشخاص وتنافس الزمر .[39] » .

هذا الحكم من جانب سليمان الشيخ يجعل من المسلّمات أن كل تباين لا يكون ذا طبيعة ايديولوجية او مذهبية يحيل الى خصومات بين اشخاص . والحال أنه يمكن ان يكون لجماعتين المذهب ذاته ، وان تنتميا للطبقة ذاتها ، لكن ان تتعارضا بخصوص تقويم الوضع ، وتقدير الرجال ، والتحالفات ، الخ . ، وتحلقا بعملهما ديناميات مختلفة .

إن وضع الثورة ، والتحالفات التي تشرط تطورها ، والطريق الذي يسلكه القادة ، والنوايا التي يجري التعبير عنها ، كل ذلك يقدم لنا ، لفهم رهانات جدالٍ يتقدم فيه الابطال الرئيسيون مقنَّعين ، موادّ مفيدة لها من المعنى اكثر مما لشرح النصوص حصراً .

كان الجدال الحقيقي يدور حول مكانة النزعة القومية المعتدلة في الثورة . في طور أول ، مربيال عبان تشكيل قوة قومية خارج **جبهة التحرير** لكنه لم ينتقل بهذا التصور الى حيز التنفيذ . فإزاء معارضة بوضياف وبن بلا ، دمجها في **الجبهة** التي اصبحت عملياً تحالفاً بين اتجاهات .

يمكن أن نضيف الى هذا الخلاف الخلافات التي تتعلق بمكانة الاقلية الاوروبية في جزائر المستقبل وبطبيعة التحالفات ، لا سيما مع مصر . ويمكن التساؤل بحق ما كان آل اليه مصير **جبهة التحرير** ، بمواجهة خصومها ، لو لم تحز دعم مصر من عام **١٩٥٤** الى عام **١٩٥٦** ، مهما يكن ذلك الدعم غير ثابت . زد على ذلك ان الكثير من الجزائريين ينسون ان موقف حكام مراكش وتونس حيال **جبهة التحرير** كان يمليه الى حد بعيد همُّ إبعاد مصر الناصرية عن شؤون افريقيا الشمالية .

مهما يكن ، فإن اختيار الملاك القيادي لحركة ما ليس مسألة تقنية بل سياسية . ولم تكن تحفظات بن بلا وبوضياف بشأن القادة القدامى ، الذين كانت هزيمتهم السياسية ظاهرة ، من دون اساس . لكن الحيلولة دون الخطر الاصلاحي لا تتم بتطوير ذهنية مالك للثورة ، وبالاحالة فقط الى الماضي .

صراع بين عرب وبربر ؟

غداة غزو الجزائر ، استهدف بعض منظِّري الاستعمار التفريق بين الجزائريين ، **ففصَّلوا** بشكل كثيف اسطورة تعارض بين البربر والعرب . واعتماداً على هذا الميراث ، عمدت دوائر علم

النفس داخل الجيش ، يتبعها العديد من المؤلفين ، الى احياء تلك المكررات المقولبة القديمة كعامل تفسيري اساسي للصراعات الداخلية في **جبهة التحرير** ، ممنهجه بصورة عبثية تعارضات اقليمية لم تكن تراها في بلدها الخاص بها ، علما أنها موجودة هناك ايضاً . غدا مؤتمر الصمام ، من هذا المنظور ، « انقلاباً قبايلياً » (الكولونيل غودار) ، او صراعاً بين البربر الديمقراطيين الغربيين والعرب الشرقيين المستبدين (برومبرجر) .

الا ان الاطروحات التي استُخدمت لحاجات الحرب الاستعمارية لم تكن مع ذلك عديمة الاساس تماماً ، ذلك ان الاقليمية معطى حقيقي للحياة السياسية والاجتماعية والثقافية الجزائرية . ليس مدهشاً إذاً ان نجد آثاراً لها في التعارضات السياسية . لقد طبعت أزمة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** عام **١٩٤٩** جيلاً من المناضلين ينتمي اليه بوضياف ومحساس وبن بلا ، بصورة عميقة . وتفسر عقابيل هذه الأزمة خشية بوضياف ، اليعقوبية كلياً ، أن يرى القبايل تتشكل، عام **١٩٥٤** ، كمنطقة مستقلة ذاتياً بالنسبة لولاية الجزائر ، ورسالة محساس الى شيحاني حيث يصف آيت احمد بـ« البربري ـ المادي »[٤٠] . رداً على هذه المواقف ، اتهم عبان بن بلا بأنه « يحْذرهم لكونهم من القبايل » . وهذه الوقائع مؤشرات على هشاشة الهوية الوطنية .

١٣

إخفاق عبان

(١٩٥٦ - ١٩٥٧)

حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ ، كانت الجماهير الفلاحية تتحمل بشكل اساسي ثقل النضال . ووفقاً لبن خدّه ، كان يجب مذاك خرط الجماهير المدينية في النضال ، وفي الوقت ذاته تثبيت التمثيلية الحصرية **لجبهة التحرير الوطني** بمواجهة **الحركة الوطنية الجزائرية** ، التي كانت لا تزال تغذي الالتباس في فرنسا والخارج ، والاستفادة من دورة الجمعية العامة للامم المتحدة التي كانت المسألة الجزائرية على جدول اعمالها ، بهدف تدويل النزاع وتدمير اسطورة الجزائر فرنسية ، والبرهان على ان الشعب بقضه وقضيضه يشارك في النضال التحرري لا « فقط بعض المجموعات المنعزلة في الجبال[1] ».كان لامتحان القوة في المدن ، إذاً ، هدفان رسميان : مساعدة **جيش التحرير الوطني** الذي كان يناضل في الارياف ، واثبات تمثيلية **جبهة التحرير الوطني** .

هذه الملاحظات الموضوعة بعد سنوات على الحدث لاتأخذ بالاعتبار المناخ السياسي الذي كان في اصل هذا التوجه الجديد **لجبهة التحرير الوطني** . . . فخلافاً للمظاهر ، لم تجعل هذه الاخيرة ، من توطيد دعائم **جيش التحرير** مركز الثقل لعملها السياسي . ولما كانت مقاربة المسائل الاستراتيجية للثورة مرتبكة ومبلبلة ، فقد بقيت تسودها العفوية .

جبهة التحرير الوطني تُصلِّب لهجتها

كان التمرد الشعبي على سياسة المجازر التي اتبعها الجيش الفرنسي يؤدي ، في نوع من رد الفعل ، إلى اهتمام متزايد بالثأر انتهت قيادة **جبهة التحرير** إلى الاضطلاع بتبعته . وفكرة التوقف عن توفير السكان المدنيين الاوروبيين ، التي طالما قاومها بن خده ودحلب وعبان ، انتقلت الى حيز التنفيذ . اعاد فشل محاولات الهدنة المدنية[2] الوزن الحقيقي لليبراليين الاوروبيين إلى حجمه الصحيح ، ولم يعد ثمة مكان لقوة ثالثة تجمع الليبراليين الاوروبيين والقوميين المعتدلين .

من جهة اخرى ، ادى تراجع رئيس الحكومة غي موليه امام ضغط الاستعماريين المتطرفين الذين اشترطوا في ٦ شباط/ فبراير ١٩٥٦ الغاء تعيين الجنرال ديوميد كاترو Catroux وزيراً مقيماً في

الجزائر[٣] ، الى تصليب **جبهة التحرير** لهجتها . ففي ذلك اليوم ، طالبت البعثة الخارجية ، في محاضرة بالقاهرة ، باعتراف فرنسا بمبدأ جزائر مستقلة ، وبتشكيل حكومة جزائرية للتفاوض . وفي ٢٥ شباط/ فبراير ، اوضحت **جبهة التحرير** ان « الحكومة الجزائرية القادمة ستكون متجانسة » أي لن يدخلها غير اعضاء في **الجبهة** . وإذ ذكّرت بالطريقة التي سمحت بحل الازمة الفرنسية ـ المراكشية ، أكدت انه « لن يكون ثمة ايكس ليه بينAix – les – Bainsجزائرية ، بل جنيف جزائرية » وجرى رفض الاجرآات التسووية التي سمحت بحل القضية المراكشية لصالح تلك التي اعتُمدت بين فيتنام وفرنسا . وفي ٢٣ آذار/ مارس ، رفضت **جبهة التحرير** مشروع غي موليه الذي كان ينوي تقديم حل للمشكلة الجزائرية يقضي بوقف للنار تتبعه انتخابات ثم مفاوضات . كان الذهاب في هكذا طريق يعني تفويض الامر لخصم لم يحترم يوماً أياً من تعهداته السابقة واستمر يتجاهل تطلعات الشعب الجزائري الى الاستقلال .

كان يمكن الاعتقاد ان الاتصالات بين **جبهة التحرير** والممثلين شبه الرسميين للحكومة الفرنسية قد تدفع **الجبهة** الى تغيير لهجتها . وقد تم اللقاء الأول في القاهرة في ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٥٦ بين غورس وبيغارا من الجانب الفرنسي وخيضر من الجانب الجزائري . وتمت لقاءات اخرى في ٢٠ و ٢١ نيسان/ ابريل ١٩٥٦ و٣٠ نيسان/ ابريل واول أيار/ مايو ١٩٥٦ ، شارك فيها بن بلا والدكتور دباغين . وفي تموز/ يوليو ١٩٥٦ ، تمت في بلغراد الاتصالات بين بيير كومين وهيربو من جهة ، ويزيد واحمد فرنسيس من جهة اخرى . اما اللقاء الاخير فقد تم في ٢ و ٣ ايلول/ سبتمبر في روما ، مع خيضر ويزيد وكيوان .

إلاّ ان هذه الاتصالات تمت مع البعثة الخارجية **لجبهة التحرير** في سياق ازمة حادة بين هذه الاخيرة ومجموعة عبان ـ كريم .

فبعد أن كان عبان قد اتهم في ايلول/ سبتمبر ١٩٥٥ بأنه يريد الحكم الذاتي الداخلي ، لم يعد يريد أن ينظر اليه كإصلاحي وراح يجذّر مواقفه . وهكذا كانت لدى المفاوضين حرية مناورة محدودة للغاية ، وادنى تنازل من جانبهم كان يهدد بوضعهم بدورهم في خانة المعتدلين .

مأساة معركة الجزائر

حصلت دائماً هجمات في المدن ، وجرى الكلام في مؤتمر الصمام على انتفاضة مدينية ، لكن لم يجر البدء بوضع الخطوط الاولى لسياسة ارهاب مديني الا منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ . ومنذ نهاية آذار/ مارس ١٩٥٦ ترك تحذير رسمي ، تم نشره في ولاية وهران ، مجالاً لتصوُّر انه إذا تواصلت « عمليات قتل الابرياء » يمكن **جيش التحرير الوطني** أن « يطبق على المدنيين الاوروبيين ، » قانون السن بالسن الذي يطالب به السكان .

وقد ساعدت فدرالية فرنسا بشكل غير مباشر في سياسة الارهاب . اعتبرت ان فرنسا على حافة الافلاس المالي وأن الرأي العام الفرنسي لن يقبل بإطالة الحرب في الجزائر . ومذاك تم

استنتاج ان الحرب لن تطول ، وساد الاعتقاد في الجزائر العاصمة بأن الارهاب سيساهم في تقصيرها . كان نادراً أن تجد أناساً كعمران يدركون غريزياً خطر الانصياع للضغط الشعبي في وسط يسيطر فيه وزن الاوروبيين . اعتقد عبان وبن مهيدي ان ساعة الانتصار قريبة ، وإذا صدقنا بن طوبال فقد اعطاه بن مهيدي موعداً في الجزائر للاحتفال بالنصر في بداية عام ١٩٥٧ . وتكلم العقيد صادق[٤] حتى عن ديين بيين فو في الجزائر .

بدأ امتحان القوة في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ باضراب الثمانية ايام ، الذي كانت مهمته جعل الجزائر بلداً ميتاً . « سياسياً ، أوحى باضراب الثمانية ايام الاعتقاد الخاطىء بامكانية ثورة معممة . كان يعبر عن فرط ثقة في امكانات انتصار سريع »[٥] .

كانت « معركة الجزائر » ، الدموية بشكل خاص[٦] ، بإيحاء من قادة الطبقات الوسطى ، وقد خاضتها العامة المدينية المتجمعة حول ياسف سعدي . جرى استخدام النساء في تنفيذ عمليات ، وكان لهن اسهام مرموق ، فبدونهن ما كان تميَّز الارهاب المديني بالكثافة ذاتها . وقد تسببت ضخامة الوسائل التي استخدمها الجيش الفرنسي آنذاك لتحطيم **جبهة التحرير الوطني** في الجزائر العاصمة بأضرار كبيرة : « ... تفكيك الجهاز البوليسي - العسكري ، (...) احتلال المظليين للقصبة ، القمع بكل اشكاله الذي اصاب الشرائح الاجتماعية الميسورة كما والشرائح الفقيرة من السكان[٧] » . كانت الضريبة التي دفعتها كل الطبقات المدينية في معركة الجزائر ثقيلة للغاية . انتقل اعضاء الشبكات بالمئات الى الادغال ، والى فرنسا ومراكش وتونس ، أو جرى تجميعهم في المعتقلات والسجون . انهارت الحركة العمالية ولجأت البورجوازية الى الانتظارية ولم تكن تطلب غير الاذن بالحياة . أما الجمهور العامي ، المحصور في القصبة ، والمبلبل بسبب خسارة قادته السياسيين ، فسوف يثابر لفترة من الزمن على اعمال الارهاب . وبالنتيجة ، غادرت **لجنة التنسيق والتنفيذ** العاصمة ، مكسوفة ، ودون علم قواتها ، في ٢٧ شباط/ فبراير ، لكن العامة المدينية ، المتروكة لنفسها ، استمرت في القتال . كان يجتمع في موقفها العناد والذعر وارادة الخروج بمخرج مشرِّف ، بنسب متساوية .

كان لهزيمة **جبهة التحرير** هذه نتائج حاسمة على عدة اصعدة :

- انكفأت الانوية المدينية التي بقيت على قيد الحياة بعد المواجهة الى وظيفتها الاولى ، كـ « مؤخرة » للقوات الفلاحية .

- امتد الاحباط الى اوساط عديدة . حتى ان اناساً من الشعب انخرطوا حديثاً في الحياة السياسية وكانوا مقاتلين مثاليين تنكروا لعملهم الماضي : شكلوا مجموعات مخبرين ، « الزّرق » واصبحوا مساعدين لقوى القمع . وقد استخدمت دوائر العمل السيكولوجي تنكرهم وارتدادهم لتطلق باتجاه الادغال عمليات تسليم كانت لها نتائج قاتلة .

- جرى تدمير قسم من النخب المدينية ، وغادر البلاد قسم آخر . هذا العامل ، مقروناً

بتدمير الأطر الاجتماعية ، وبترييف الجزائر ، سوف يعطي المدينة وجهاً آخر .

لا تزال الجزائر تدفع الى اليوم ثمن هذه المأساة.لم تعد عاصمتها غير قصبة كبيرة تفتقر الى الهيكل السياسي ، عاجزة عن التأثير على مصير البلد ، ولم يكن ينقص غير القليل كي تعيش الجالية الجزائرية في فرنسا الدراما ذاتها ، ففي ٢١ تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٥٦ أمر عبد الملك تمام ، المرسل الخاص لـ**لجنة التنسيق والتنفيذ**، أمر فدرالية فرنسا في ج . ت . و . بأن تعد لعمليات ، بما فيه داخل دور السينما ، إلا ان توقيف أحمد دوم ، مسؤول المجموعات المسلحة ، جنّب المهاجرين الجزائريين عذابات سكان الجزائر العاصمة .

ميزان قوى جديد داخل جبهة التحرير الوطني

في حين عرفت **جبهة التحرير الوطني** هزيمة ساحقة في مدينة الجزائر ، حقق المجتمع الكولونيالي اندماجه بالجيش ، وأخضع الحاكمية العامة لذاته . اما الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتحمل مسؤولية مواصلة الحرب ، فبعد أن أنهى عمله القذر سلم السلطة لانصار الحرب الى النهاية .

بنتيجة عودة حكومة يمينية إلى البروز في فرنسا ، والاعتدال السوفياتي والاميركي بشأن مسألة الجزائر ، تباعدت آفاق حل سريع للنزاع . كان من الضروري تقوية جيش التحرير الوطني في حين جرى تدمير المنظمات المدينية ، وقد عادت الارياف لتصبح الورقة الرابحة الرئيسية في استراتيجية **جبهة التحرير** بينما أخضعت المدينة لها من جديد . سوف يُبنى جهاز **جبهة التحرير** خارج البلد ، من خارج السكان وحقائق الحرب . ومن ذلك الحين وصاعداً سيتحرك من دون العربي بن مهيدي ، الذي اوقف في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٧ ، وقُتل رمياً بالرصاص . أنهى هذا المنشد للاشتراكية الفلاحية ، الملقب بالـ « حكيم » ، والذي ادهش علال الفاسي* بتواضعه ورصانته وتصميمه ، أنهى في المدينة رسالته كمناضل غير قابل للافساد . « أنتم فوقي . . ترون ما فوقي ، لكن انا الذي تحتكم ، أرى ما يحدث تحت . وبالتأكيد ، ارى انهم سيستبدلونكم ويطيحونكم » . هذا المقتطف من **المدافع عن الشعب** لأحد « المسوّين » الانكليز ، الدكتور بيير تشامبرلن ، يعبر بشكل مدهش عن فكر العربي بن مهيدي .

وصلت **لجنة التنسيق والتنفيذ** في نهاية حزيران/ يونيو الى الخارج . غادر كريم الجزائر وهو ينوي عدم العودة اليها الا والسلطة بين يديه . بعد زوال بن مهيدي ، كان الوحيد ضمن **لجنة التنسيق والتنفيذ** من مؤسسي **جبهة التحرير** . وبالنسبة اليه يتوقف استمرار الثورة على استمرار **مطلقيها**[٨] . ينبغي ضمان ذلك .

ليصبح كريم قائد الثورة ، تخلى عن الاطروحات التي دافع عنها في مؤتمر الصمام ، ضد رأي

---

*- رجل سياسة مراكشي ، أسس **حزب الاستقلال** ولعب دوراً مهماً لاجل استقلال مراكش .

بوضياف وبن بلا . وفي الواقع ، لم يكن يمكنه توطيد وضعه داخل **لجنة التنسيق والتنفيذ** إلا بإزاحة عبان أو بحشره في وضع الاقلية . لهذا السبب اعاد تأكيد اولوية مناضلي الساعة الاولى ، « التاريخيين » ، وسعى للتصالح مع بوضياف وبن بلا واعاد شن النضال ضد المركزيين حلفاء عبان . وقد دعا إلى تجميع قادة **جيش التحرير** من جديد ، في خطوة ضد «السياسيين »، واقنع بن طوبال وبوصوف ، لأسباب مختلفة ، باللحاق به . كان بن طوبال اعتقد دائماً بحرب طويلة الامد ولم يكن يثق بأن الملاك السياسي القديم سيقودها الى النجاح . اما بوصوف الذي لم يؤيد يوماً ، في قرارة نفسه ، عمل عبان ، فكان اقناعه اقل صعوبة لا سيما أن هذا الاخير اعترض على ممارساته البوليسية اثناء مروره بمراكش حيث كان يسود الخوف في صفوف المهاجرين كما في صفوف المقاتلين . كانت السجون واعمال التعذيب والاعدامات تزرع الرعب في صفوف المناضلين ، وقد ردّ عبان على هذا الوضع بأسلوبه الخاص به ، أي بشراسة . فحين عقدت **لجنة والتنسيق والتنفيذ** اجتماعها في تموز / يوليو ١٩٥٧ ، انتقد عبان بعنف المسؤولين الجزائريين في مراكش . لما كان مستقوياً بمبدأ تقدم العامل السياسي على العامل العسكري ، وقليل الانتباه لما يحاك حوله ، لم يلاحظ ان حليفه بالامس ، كريم بلقاسم ، بدّل موقفه ، وهو في طور الاعداد لصعوده بالتحالف مع القادة العسكريين الآخرين عمران وبن طوبال وبوصوف ومحمود شريف . كان الخمسة يسيطرون على الولايات باستثناء الولاية الرابعة ، وعلى القواعد الخلفية في تونس ومراكش وعلى مصلحة التسليح .

لم يكن ثمة ضامن لعبان إلا في الولاية الرابعة . وكانت التحالفات الخارجية لغير صالحه. فالتونسيون والمراكشيون يرون فيه نقيض رجل التسوية ، ولم يغفر له المصريون نقده اللاذع لسياستهم في مؤتمر الصمام وتبنوا مواقف اولئك الذين جعلوا من هذا القومي الجزائري معادياً للعروبة . ولم يكن عبان يستطيع الاعتماد على « السياسيين » ، الذين كان همهم ألا يجابهوا القادة العسكريين فدافعوا عن حل « أهون الشرين » ، اي الاجماع ، ولو على حساب مصالح الثورة . كان عبان إذاً في وضع لا يحسد عليه لكنه لم يلاحظ ذلك .

بعد العديد من الاجتماعات غير الشرعية والمساومات في الكواليس ، كرست دورة **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** في آب/ اغسطس ١٩٥٧ ، المنعقدة في القاهرة ، انتصار كريم الذي أكد ضرورة إزالة اي عائق تنظيمي وبشري يعترض تلاحم الاعضاء المؤسسين **لجبهة التحرير** . وقد انتخب الاجتماع ، الذي رأسه فرحات عباس ، محمد بن يحيى سكرتيراً للجلسة ، وكان موضوعها المصادقة على القرارات المتخذة من خارج المشتركين . وإذا كان العسكريون الحاضرون اقلية في **المجلس الوطني** (كانوا عشرة[٩]) فقد فرضوا مع ذلك وجهات نظرهم على السياسيين ، وكانوا اثني عشر[١٠] .

انهزم عبان حتى وإن جرى تبني موازنة نشاطات **لجنة التنسيق** التي قدمها . وقد نص القرار الذي يتعارض مع اطروحاته على ما يلي :

١ . « ليس من اولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج . » وقد نوقض البند الذي يلغي اولوية السياسي على العسكري بخلق فريق داخل **لجنة التنسيق** ، التي زيد عدد اعضائها الى ٩ ، فريق له وضع متميز يتألف من خمسة قادة عسكريين بالاضافة الى عبان . ويدل دخول عباس ، ودباغين ومهري الى **لجنة التنسيق والتنفيذ** ، بشكل واضح جداً ، على أن الاتهام بالاصلاحية الذي وجهه كريم ضد بن خده ودحلب اللذين سبق أن أثبتا إخلاصهما وشجاعتهما على الارض بين ١٩٥٥ و١٩٥٧ ، لم يكن في نهاية المطاف غير اجراء لعزل عبان . اما بخصوص تأكيد تساوي الداخل والخارج ، فقد ظهر كتبرير لارساء قيادة في الخارج اكثر منه كتنازل لبن بلا وبوضياف ، ضحيتي مؤتمر آب/ اغسطس ١٩٥٦ . لذا امتنع عبان ودهيلس عن التصويت على هذه النقطة .

٢ . « لا يزال هدف الثورة انشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واشتراكية ، لا تتناقض مع مبادىء الاسلام » . لقد اثمر إذاً الانتقاد الذي وجهه بن بلا عام ١٩٥٦ بصدد اسقاط مبادىء الاسلام المذكور في اعلان ٣ تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٥٤ .

٣ . صلاحيات **لجنة التنسيق والتنفيذ** محددة ومحدودة ، والقرارات التي تُلزم المستقبل ليست من اختصاصها . « المفاوضات ، وقف الاعمال الحربية ، الانحياز لكتلة أو لأخرى ، الحل الدولي للمشكلة الجزائرية ، تدخل طرف ثالث في النزاع الجزائري » ، كل هذه الامور من اختصاص **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** . وهذه الاحكام تدل على ان عدداً كبيراً من المسؤولين يراهنون على الدبلوماسية اكثر مما على الحرب .

٤ . جرى توسيع **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** ، الذي اصبح يضم ٥٤ عضواً بدل ٣٤ ، ولم يعد هنالك فرق بين الاحتياطيين والاصليين . اما العشرون عضواً جديداً فستختارهم **لجنة التنسيق والتنفيذ** . وهكذا فُتح الباب امام تشكيل زبانيات .

٥ . جرى تعيين آيت احمد وبن بلا وبيطاط وبو ضياف وخيضر اعضاء شرف في **لجنة التنسيق والتنفيذ** ، لأنهم « اعدوا لتفجير ثورة اول نوفمبر ١٩٥٤ ، ونظموه وقرروه[١١] ». انتصرت اطروحة بن بلا ، الذي تكلم عبر رسالة الى ل . ت . ت . على عقد اخلاقي بين تسعة اعضاء[١٢] .

وصف القائمون الرئيسيون بتعديل القيادة عمليتهم بأنها عودة الى الينابيع . اعيد تأكيد اولوية **جيش التحرير** بقوة . لقد أجهضت محاولة استعادة السيطرة على الجيش في آب/ اغسطس ١٩٥٦ ، أما من الآن وصاعداً فأصبح مفروغاً منه أنه لن يكون **لجبهة التحرير** اي وجود خاص خارج **جيش التحرير** ، وقد تم تجريد **المجلس الوطني للثورة** ، الهيئة العليا ، من كل سلطة فعلية بحيث تم تحويله الى هيئة تسجيل للقرارات التي يتخذها من خارجه قادةٌ يستندون الى سلطتهم على الولايات . ولم تكن مسؤولية « السياسيين » عن هذا التطور ضئيلة .

وفقاً لقائد أحمد ، كانت أقلية فقط تريد مواصلة النضال ، رغم الخلافات الداخلية وصعوبات

الحرب : كان البعض يقولون داخل **المجلس الوطني** : يجب التفاوض مهما يكن الثمن(١٣) . نجد انفسنا مجدداً اذاً امام الجدال الدائم الذي سبق أن تواجه فيه شرعيو **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** وراديكاليو **المنظمة الخاصة** .

حول مشكلة العلاقات مع فرنسا ، اصطف عبان في معسكر الصمود والحزم . فلقد رأى ان ما يسبق الاستقلال ، ليس فقط المطالبة حيال الحكومة الفرنسية بل كذلك سدٌ ضد الاحباط والانهزامية اللذين يتفشيان في الاوساط القيادية المتأثرة بتراجع المقاومة في المدن وبالخلافات الداخلية . وقد كتب في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧ في العدد ١٢ من جريدة **المجاهد**، التي كان المسؤول عنها والتي تعبر عن آرائه بدقة : « لم يصل حل المسألة الجزائرية بعد الى طور النضج . . . لا توجد في البرلمان الفرنسي اكثرية مقتنعة بوضع حد لهذه الحرب . . . وما هو موجود إنما النزعة القومية الأكثر حدة ، والعنصرية الاكثر منهجية ، واحتقار الارادة الوطنية الجزائرية . لا جدال في ان ارادة الدخول في مفاوضات يحدوها الامل الخادع بأن استقلال الجزائر سيخرج من النقاش انما تعني تجاوز الوقائع ، وعدم اخذ العناصر الحقيقية التي تحدد الوضع بالحسبان ، تعني اعطاء الكثير من الاهمية للعنصر الذاتي والاوهام » . لكن لما كان عبان مقطوعاً عن القادة العسكريين ، ولم يعد يتمتع بالسلطة التي كانت له في امس قريب ، فهو مع ذلك لم يجرّ خلفه القادة السياسيين الذين أخافتهم صرامته وصلابته(١٤).

اما القادة العسكريون ، كريم وبن طوبال وبو صوف ، فلم يكن لديهم اي مبرر لليأس من المستقبل في الارياف . لم تكن المقارنة ممكنة ، بالنسبة اليهم ، بين الالام التي لا توصف الناجمة عن تقلبات الطقس ، والنقص في الغذاء والاحذية والكساء والسلاح والذخيرة ، التي عانى منها المقاتلون الاوائل ووضع **جيش التحرير في عام ١٩٥٧** . فهذا في أوج ازدهاره الآن ، وتدفق السلاح والكوادر يحسِّن تنظيمه وقتاليته . وضمن هذا السياق ، فإن الضغطين التونسي والمراكشي للقبول بحل على مراحل لا يلقيان اي صدى . ورغم النصائح بالاعتدال ، التي يغدقها الحلفاء هنا وهناك ، لا تزال **جبهة التحرير الوطني** عاقدة عزمها على مواصلة القتال طالما لم تتخلّ فرنسا عن اسطورة « الجزائر فرنسية » .

تصفية عبان

ظهرت النتيجة القصوى لاستعادة العسكريين السيطرة على الجهاز إبان توزيع المهمات وتعيين القادة على رأس الولايات للحلول محل بو صوف وبن طوبال وكريم ومحمود شريف وعمران . ليست الهيئة التنفيذية قيادة جماعية كما يتمنى كل من القادة الرئيسيين في الظاهر ، وكل القضايا تتم تسويتها خارج المؤسسات القائمة .

كتب قايد احمد : « ان الخمسة (كريم ، وبن طوبال ، وبو صوف ، وعمران ومحمود شريف) هم الذين خلقوا اقطاعات ، كلٌّ من جانبه ، مغرين كل القوى المتنوعة بأن تخلق كلّ

منها إقطاعتها[١٥] » . ولما كان عبان عضواً سادساً في الحلقة التي تمسك داخل لجنة التنسيق والتنفيذ بالسلطة الفعلية ، فقد فقد كل حق بالاشراف على القضايا العسكرية ليهتم فقط بجريدة المجاهد . ولا يعني ذلك أنه لا يتم اشراكه في نشاطات اخرى ، لكنه اصبح مذاك موجوداً كمساعد لا كشريك .

وحتى زملاؤه العسكريون الخمسة ليسوا ، هم ايضاً ، متساويين فيما بينهم.فكرجال ميدان ، متحالفين لتنحية عبان ، يعرفون جميعاً أن ما يهم إنما هي الجحافل الضخمة وحسب . يشرف كريم على الولايتين الثالثة (القبايل) والرابعة(الجزائر) ، أما محمود شريف ، قائد الولاية الاولى (الاوراس ـ نماشة) فيدين له بترقيته ، بمعنى ان من سوَّيا صراعات الزمر في الاوراس هما تابعان لكريم ، عمران وعميروش . بالاضافة الى ذلك ، كان بحوزة كريم ، منذ عام ١٩٥٦ ، وحدة قوية من القوات التي ذهبت الى تونس لاخضاع انصار بن بلا الذين كان يقودهم محساس . ويشرف بوصوف على الولاية الخامسة (وهران) وكان اخضع لسلطته علال الثعالبي[١٦] ، مسؤول المنظمة السياسية ، قبل أن يصفيه إدارياً . وقد فوَّض جزءاً من سلطاته للعقيد هواري بومدين بعد ان تردد طويلاً في اختياره بين هذا والعقيد لطفي[١٧] . ويمسك بن طوبال بالولاية الثانية (شمال قسنطينه) ، حيث يليه صديقه العقيد على كافي[١٨] . ولما كان بن طوبال يعرف انه ليس ثمة ضمانات افضل من تلك التي يأخذها المرء بنفسه ، فقد سحب في شمال قسنطينه فوجين* يأخذان رواتبهما في تونس .

هكذا بدأ عهد سادة الحرب ، ولا جدال في ان كريم ، المعتبر قائداً للجيش منذ مؤتمر الصمام ، يظهر على انه الرقم واحد ، ويدعمه عمران ومحمود شريف . إن ميدان عمله هو الاهم ، لكنه ليس سوى الاول بين نظرائه .

لم تعد في القيادة اتجاهات سياسية بل جماعات ، وقد حلت روابط المصالح الشخصية محل القرابات السياسية . ليس لأحد استراتيجية متماسكة للحاضر وللمستقبل ، انما المشكلة هي الاستمرار . كل واحد يحترس من الآخر ويهتم بوجه خاص بالرد على كل مبادرة ليتمكن عند الحاجة من تحييدها . لم يعد للبرنامج اهمية ، واصبحت القاعدة ان يأخذ هذا مجدداً برنامج ذاك لينزع سلاحه ، وراحت روح البيروقراطية تهب على عالم القيادات . . . لم يعد القدامى ، وهم سياسيون تقليديون ، يتعرفون الى انفسهم في هكذا جو ، بينما الجدد ، المتحدرون من النشاطية ، لا يعرفون بعد أنهم المفرزة الاولى لبيروقراطية قيد التكوين ، وليس لديهم الآن ما يجمعهم غير الارادة المعبر عنها بوضوح ، بأن يكونوا سادة الدولة الجزائرية قيد الصيرورة .

لكي يستقر القادة العسكريون ويوطدوا مواقعهم ، يحتاجون الى ألا يروا سلطتهم التي لا تزال سريعة العطب محلَّ اعتراض . والحال أن عبان لا يرتضي لعبتهم ، وهو يفضح في كل مرة يستطيع

* bataillons ، كتيبتين (بالمعنى المشرقي) . ـ الناشر .

ذلك الاخطار التي يعرضون لها الثورة . ولا تؤثر التحذيرات التي يوجهها اليه زملاؤه عن طريق فرحات عباس من عزمه على معارضتهم . لذا اتهموه بأنه اراد تصفية القادة العسكريين بالاتفاق مع الرائد حاج علي[١٩] ، من الولاية الاولى . واستدرجوه الى كمين واغتالوه في مراكش في ٢٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٧[٢٠] ، بعد ايام من اغتيال حاج علي . وسيكون بوصوف الوحيد الذي تحمل دون تعقيد مسؤولية تصفيته . اكد انه « انقذ الثورة » . وهو ما جعله على امتداد عام محاور المصريين صاحب الامتياز[٢١] . ولم يكن ذلك امتيازاً ضئيلاً .

حين اصبح نبأ اغتيال عبان معروفاً ، ووضعت الصحافة المعادية يدها على القضية ، رتب القادة العسكريون سيناريو لجعل الناس تصدق ان عبان مات في ساحة المعركة . هكذا كُلِّف العقيد بومدين بإبلاغ كريم ، الذي كان آنذاك مسؤولاً عن القوات المسلحة ، بميتة عبان المجيدة ، وكتب بو منجل نعيه لصحيفة **المجاهد** . جرى التوسل لبن بلا وبو ضياف وخيضر وآيت أحمد ، بعد فوات الاوان ، لتسليم « إذن بالدفن » ، فرفض آيت احمد . إن هكذا وقاحة لمعبرة عن تقاليد فئة سياسية مغلقة ، وقبول المناضلين والمقاتلين[٢٢] ، دون كبير هيجان ، بما يعرف الكثيرون أنه أطروحة كاذبة يشير إلى ان تغيراً عميقاً قد حدث في الحركة القومية .

في النهاية ، إن المشكلة ، سواء بالنسبة للمؤرخ او بالنسبة للمناضل ، هي انتصار كريم اقل مما هي هزيمة عبان . فكريم يمثل طموحاً شخصياً مصمماً على قبول كل ما يسمح له بالوصول إلى السلطة ، بينما يجسد عبان خطاً سياسياً . وقد فهم كريم انه ليس في وسعه تصفية عبان إلا بجعل نفسه صدى للتيارات ، التي ترفض الاشراف السياسي على حركة التحرر ، والمعبِّر عنها . انطلاقاً من ذلك قوّى ظاهرة « الاقطاعيات ومناطق النفوذ » التي سيندد بها برنامج طرابلس في حزيران/ يونيو ١٩٦٢ . وينبغي اضافة ان لانتصار تلك الاقطاعيات المسلحة جذوراً في المجتمع الجزائري الذي لم يقطع كلياً مع ماضيه وأن القمع الاستعماري والقواعد الريفية للثورة سهلت له الطريق .

لقد تصدى عبان لمهمة صعبة : تسييس في العمق لثورة شعبوية على قطيعة مع حركة وطنية م أزمة . ولما كان أسير قواعد ومبادىء فقد بالغ في تقدير امكانياته ، وجعلت طريقته في العمل ، وزهديته واحتقاره للدنيويات وللذين يقعون في فخها ، مهمته مستحيلة . فضلاً عن ذلك ، فالقوى المدينية التي استند اليها لم تعد هناك ، ولقد دفع ايضاً ثمن هزيمتها .

١٤

قيادة من دون استراتيجية

(١٩٥٥ - ١٩٥٨)

كانت المقاومة الجزائرية تستفيد حين خطت خطواتها الاولى من شروط ملائمة لانغراسها في الارياف . فمن جهة ، كان الجيش الفرنسي قوة محدودة تفتقر الى وسائل استعلامات ووحدات قتال . ومن جهة أخرى ضمن صعود حركة التحرر في افريقيا الشمالية للمقاومة الجزائرية قواعد خلفية في تونس ومراكش . هذه العوامل الملائمة لانطلاق **جيش التحرير الوطني** سوف تتعدل جذرياً مع مرور السنين .

فالجيش الفرنسي عزّز حجم قواته وخلق الشروط المادية للرد . وقد وفر له وقف القتال في الهند الصينية ثم في تونس ومراكش ، بعد منتصف الخمسينات ، جنوداً وضباطاً اكثر خبرة في حرب الانصار ، وضاعفت الدولتان التونسية والمراكشية ، المهتمتان بتوطيد وضعهما وتحاشي امتداد النزاع الى مجمل المغرب ، ضغوطهما على الثورة الجزائرية واقامتا تدريجياً رقابة دقيقة وصارمة على القواعد الخلفية .

بمواجهة هذا الوضع الجديد ، لم تتوصل قيادة **جبهة التحرير الوطني** إلى تحديد خط سلوك واستخلاص النتائج من نقل النضال السياسي إلى الميدان العسكري ، فنتج عن ذلك ضيق عميق ونزاعات متعددة .

الرد الفرنسي

تتمثل السياسة الفرنسية الآن في محاولة عزل مراكز المقاومة في الادغال عن السكان ، ومنع التزود بالسلاح وتقسيم البلد عسكرياً إلى مربّعات . ستتوسع المناطق المحظورة ، بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٧ لتشمل الجزائر بأسرها . امتدت الى الايدوغ L'Edough والقبايل والاطلس الصحراوي إعادة تجميع السكان التي سبق ان اختبرها الجنرال بارلانج منذ عام ١٩٥٥ في مشونيش وتكوت وبو حمامه ، في الاوراس . كان هدف الجيش الفرنسي إعادة احتلال الارض . « كان

ينبغي إعادة تجميع مشتيات* متفرقة ، للاشراف على السكان ومراقبتهم ، فالفلاح الذي سيضطر حينئذ الى ان يهيم على وجهه ، فارغ المعدة وفارغ الروح ، سينتهي إلى إلقاء السلاح ! »[1]

وُضعت معسكرات التجميع تحت اشراف ضباط من اقسام العمل الخاص (.S.A.S) « المقلدة وظائف مشابهة لتلك التي تمارسها عادة إدارات مصالح مدنية »[2] . وتستمد اقسام العمل الخاص،التي تشمل ١٤٠٠ ضابط ، اصلها من تجربة شؤون السكان المحليين في مراكش ويشرف كل منها على ما بين ١٥ الف شخص و٢٠ الفاً[3] . وهي تقوم وسط السكان ، بحماية مركز عسكري . أما مهمتها فمزدوجة ، فمن جهة تتولى ادارة الريفيين ، ومن جهة اخرى تسعى وراء المعلومات وتستثمرها ، مستفيدة من خدمات المرتزقة الجزائريين ، المخازنيين Les Mokhaznis .

ويكفل الاتصال بين الجيش الفرنسي والسكان الحركيون Harkis ، وكان عددهم بلغ قرابة ٣٠ الف شخص في نهاية عام ١٩٥٧ . وتتألف هذه القوات جزئياً من مقاومين أُسروا وسلاحهم معهم ووقعوا ضحايا التهويل البوليسي ، ومن فلاحين جرى تجنيدهم في الاقاليم التي ادى تدخل **جبهة التحرير الوطني** في الخصومات الفلاحية فيها الى حرمانها من الدعم الشعبي ، ومن فقراء مدقعين يسعون وراء وسيلة للعيش ، الخ .

بالموازاة مع سياسة التجميع ومضاعفة شبكات المخبرين والعمل النفسي ، بثت الحكومة الفرنسية بناء على طلب وزير الدفاع اندريه موريس حاجزاً من الاسلاك الشائكة المكهربة ، في شرق الجزائر وغربها ، مزوداً بحراسات وبنظام للانذار . وسوف يلغَّم هذا السدّ ويحسَّن باستمرار ويضاعف عام ١٩٥٩ بسدّ ثان من الاسلاك الشائكة ، وهو خط شال .

وقد نجحت العمليات الفرنسية المتمثلة بتفتيش السفن في المياه الدولية ومصادرة حمولاتها ، في حرمان **جيش التحرير الوطني** من التزود بالاسلحة والذخائر والعتاد الحربي . وقد اصابت هذه العمليات بشكل خاص تموين المناطق الشرقية من البلاد . ففي ١٦ تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٥٦ ، جرى تفتيش المركب **آتوس** ، الذي كان يرفع علم بريطانيا ، في اعالي البحر وسيق الى المرفأين الجزائريين نيمور ثم مرسى الكبير . وفي ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ جرى تبديل اتجاه **سلوفينيجا** ، السفينة اليوغسلافية ، نحو وهران . وترافق مع عمل السلطات الفرنسية عمل الحكومة الاسبانية التي شرعت ، منذ هجمات جيش التحرير المراكشي ضد إفني ، تمارس رقابة مشددة على تهريب الاسلحة ، كما تشهد على ذلك مصادرة حمولات **خوان إيلويكا وسوانسي** في حزيران/ يونيو ١٩٥٧ . لم تعد الاسلحة تمر دون خطر كبير الا عبر طرابلس الغرب ومصر . وسيكون على الولايات الغربية ان تلجأ الى الحيل للتزود بالسلاح ، وبنى بو صوف ، بمساعدة الاممية الرابعة ، مصنعاً سرياً في مراكش لصنع الاسلحة الخفيفة .

---

*- من مشتى mechtas ، بمعنى الضيعة الصغيرة (م) .

مع بناء السدود الحدودية والنضوب التدريجي للتموين بالسلاح ، بدأت العمليات الكبرى . فلقد استفاد **الجيش الفرنسي** ، الذي ارتفع عدد افراده من ٤٩٧٠٠ رجل في اول نوفمبر ١٩٥٤ الى قرابة نصف مليون عام ١٩٥٨ ، من الوسائل المحدودة لقوات **جيش التحرير** ومن عدم انغراسها المتكامل على المستوى الوطني ، فنجح في الحد من القدرة العسكرية للمقاومة الجزائرية وفي كبح عملية تكوين وحدات كبرى ، وذلك بفضل استخدام وحدات منقولة جواً . في الوقت ذاته ، تضخمت كثيراً القوات الجزائرية على حدود تونس ومراكش ، على اساس أن الخارجين من الجزائر اكبر عدداً من العائدين اليها .

الضغوط المغربية

منذ بلوغ مراكش الاستقلال في ٢ آذار/ مارس ١٩٥٦ ، وتونس في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٦ ، وجدت **جبهة التحرير الوطني** نفسها إزاء مأزق : إما ضمان قواعد خلفية بالاعتماد على شعبي هذين البلدين ، عن طريق إدخال التحالف مع خصوم اي تسوية مع الامبريالية في استراتيجيتها ، أو القبول بالحكومتين القائمتين كمحاورتين .

ادى تخلي المقاومة المراكشية عن التعهد الذي كانت قطعته على نفسها بألا تلقي السلاح حتى استقلال الجزائر ، وهزيمة صالح بن يوسف أمام بورقيبه ، إلى التغلب على مقاومة النزعة المغربية المبلبلة لقادة**جبهة التحرير** الذين حزموا امرهم ، وإن على مضض ، على التضحية بها لصالح الاهداف العاجلة .

كان عام ١٩٥٦ عام الآمال الكبرى في المغرب . كان التونسيون والمراكشيون يستقبلون اللاجئين ويسمحون بعبور الاسلحة والذخيرة ، ويقبلون باستخدام اراضيهم كقواعد هجوم وانسحاب لفصائل الانصار بينما كان الجيش الفرنسي لا يزال متمركزاً عندهم . كانوا يعتقدون ، ليس من دون سذاجة ، بحل قريب للمشكلة الجزائرية ، لكن خطف الطائرة الملكية المراكشية ، في تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٥٦ ، التي كانت تنقل قادة **جبهة التحرير الوطني** للمشاركة في مؤتمر تداولي مغربي ، أثبت ان الحرب الفرنسية ـ الجزائرية طويلة المدى . بدأت التباينات في المصالح بين الشركاء المغاربة تظهر جهاراً ، دون ان يستبعد ذلك التضامن استبعاداً كاملاً .

كانت المشكلة بالنسبة **لجبهة التحرير** تتمثل في توفير وسائل مواصلة الحرب ، واختيار حلفائها ، وإرساء إشرافها على الهجرة الجزائرية والتصرف بحرية كاملة بالقواعد الخلفية في تونس ومراكش . اما تونس ومراكش ، فكان تأكيد سيادتها وتوطيد دعائم الدولة فيهما هما الاهتمامان الاساسيان بالنسبة اليهما . والحال أن حرب الجزائر كانت تهدد ، في حال اطالة امدها ، بامتداد النزاع الى اراضيهما مع ما يرافق ذلك من تشجيع لنمو قواعد اجتماعية ثورية ، وسوف يمارس الحكام التونسيون والمراكشيون ضغوطهم على **جبهة التحرير** في عدة اتجاهات : إعادة دمج **جبهة التحرير** في اطار مغربي وقطعها عن مصر ، إجبارها على إعادة ترتيب اهدافها من الحرب

والاشراف بدقة على قواتها العسكرية ، تسوية المشكلات الحدودية مع الجزائر قبل بلوغها الاستقلال . وقد ظهرت هذه الاهداف خلال مؤتمر طنجة التداولي (٢٧ ـ ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٥٨) ومؤتمر تونس (١٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٨) وبمناسبة حوادث حقيقية او مصطنعة وقعت على الحدود مع جيش التحرير الوطني .

مؤتمر طنجة التداولي (٢٧ ـ ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٥٨) . . .

جاء مؤتمر طنجة التداولي ، الذي دعا اليه حزبا الاستقلال والدستور الجديد ، بعد شهرين من قصف الجيش الفرنسي بلدة ساقية سيدي يوسف التونسية . وكان الحزم الذي ابداه الرئيس بورقيبه ، بمناسبة الازمة مع فرنسا ، برفضه اي تحييد لحدود بلاده ، رفع تحفظات « العسكريين » الجزائريين تجاهه وانتقاداتهم له .

كان هدف المؤتمر التداولي توطيد التضامن المغربي ، وقد وافق على مبدأ تقديم مساعدة للجزائر المقاتلة ، واوصى بجلاء القوات الفرنسية التي تشارك في الحرب انطلاقاً من البلدين ، وبإرساء مؤسسات مشتركة .

وفي الواقع ان الاهداف الحقيقية من وراء المؤتمر كانت في مكان آخر : يتعلق الامر باعطاء الغرب ضمانات عن طريق تأكيد « رفض التزام كل طرف لوحده ، ولنفسه ، في حقل الدفاع والسياسة[٤] » . كانت مراكش وتونس تُبلغان بذلك محاوريها في المعسكر الغربي بأن المقاومة الجزائرية لن تذهب في الاتجاه ذاته الذي ذهبت فيه الجمهورية العربية المتحدة إذ عقدت تحالفات مع المعسكر « الاشتراكي » . وفي حين بقي التعهد بمساعدة **جبهة التحرير** مادياً حبراً على ورق ، ستمارَس عليها ضغوط على المستويين السياسي والعسكري .

. . . ومؤتمر تونس (١٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٨) .

أبرز مؤتمر تونس التداولي ، في حزيران/ يونيو ١٩٥٨[٥] ، ارادة شركاء الجزائر المغاربة تطويع مواقف **جبهة التحرير الوطني** السياسية . سوف يرد بوعبيد على بوصوف الذي أدان سياسة الدمج التي صاغها الجنرال ديغول وطالب بتجديد القادة المغاربة تأكيدهم الواضح جداً لمطلب الاستقلال ، قائلاً : « ينبغي أن نترك دائماً هامشاً للتقدير ، على صعيد السياسة ، وليس من الضروري ان يكون المرء بالغ الوضوح والدقة (. . .) . زد على ذلك أنه ، بعد تأكيد المبادىء ، ينبغي اختيار اللحظة المناسبة (. .) . إن مجيء ديغول الى السلطة حدثٌ عالمي ، فإذا كان موقف فرنسا بالغ الضعف على المستوى الدولي ، قبل ديغول ، فمنذ مجيئه تبدلت الامور . فمن جهة ، يبتعد ديغول عن الاميركيين ، ومن الاخرى ، يذهب الروس الى حد التضحية بالحزب الشيوعي الفرنسي أملاً بزعزعة الحلف الاطلسي . وربما يؤدي مجيء ديغول حتى الى تغييرات في الشرق . ينبغي إذاً التفكير والرؤية بوضوح[٦] » .

لم يؤثر هذا الدرس على اي من اعضاء البعثة الجزائرية التي سيعبر فرحات عباس عن موقفها . « . . . ينبغي ان ينطلق اي تحليل من وضع الشعب المعني مباشرة . والحالة هذه ، فثمة في الجزائر الحرب ، واذا هربنا من الحرب ، لا شك ان بامكاننا الوصول الى نتائج مذهلة . بالنسبة الينا ، نحن الجزائريين ، فان موقف ديغول يعني الحرب ، وذلك مهما يكن الدعم الذي قد يتلقاه ديغول من الاميركيين ، والروس أو حتى من المصريين . إن كلمة دمج تعني الحرب[7] » .

اعادت **جبهة التحرير الوطني** تأكيد حريتها السياسية . وقد أدانت ، في ١١ تموز/ يوليو ١٩٥٨ ، بشكل علني ، الاتفاق الفرنسي ـ التونسي الذي انعقد في ٣ حزيران/ يونيو بين شركة التنقيب والاستثمار الصحراوية ، صاحبة امتياز بئر ايجلي وشركة النقل عبر الانابيب في الصحراء ، والذي يقضي بتصريف النفط الجزائري عبر مرفأ الصخيرة التونسي . وقد ردت السلطات التونسية فصادرت **المجاهد** في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٥٨ ، وتزايدت التوقيفات والتنكيدات على الحدود . وبالتدريج ، اتخذت تدابير في البلدان المجاورة لخلق صعوبات **لجيش التحرير الوطني** . .

فرض الرقابة على جيش التحرير .

كان لمنطقة فجيج في مراكش اهمية استراتيجية بالنسبة للمقاومة الجزائرية . فهي امتداد لسلسلة جبال تجتاز الجزائر من الغرب الى الشرق . هنا ، تحول التضاريس دون منع النفاذ وإحكام سدّ الحدود . غير ان القوات المسلحة المراكشية تأتي لترابط في ممّر فجيج وتعترض كل عبور ، قاطعة الولايات الرابعة والخامسة والسادسة عن قاعدتها الخلفية . وفي وثيقة بتاريخ اول تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٥٨ ، مكرسة للعلاقات الجزائرية المراكشية ، وضع بوصوف جردة بعمل القوات المسلحة المراكشية ضد **جيش التحرير الوطني** . وقد تمت عدة اجتماعات لايجاد حل : في ٨ نيسان/ ابريل ١٩٥٨ في الرباط ، بين محمدي وبن بركه وبصري ، ومن الجانب الجزائري معاشو وحسين قادري والشيخ خير الدين ، وفي ٦ ايار/ مايو ١٩٥٨ ، بين ممثلين عن **جيش التحرير الوطني** والقوات المسلحة المراكشية ، الخ . لكن كل الاجتماعات وكل المساعي باءت بالفشل ، إذ كانت السلطات المراكشية تريد دفع **جبهة التحرير الوطني** الى الاعتراف بسيادتها على اقاليم توات وقوراره وتيدكلت .

وفي تونس أوقفت السلطات مرور الاسلحة في شهر حزيران/ يونيو ، ووضعت يدها على وسقة تضم ٥٠٧٠ بندقية ، و٢٠٣٧ بندقية رشاشة ، و٢٠٣٧ مسدساً رشاشاً ، و٢٠ بازوكا ، و٧٥ رشاشاً ، و٣٠ مدفع هاون ٨١ و١٠ ملايين خرطوشة . وكررت الشيء ذاته فيما بعد على مرحلتين ، الاولى في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٨ ، والثانية في شباط/ فبراير وحزيران/ يونيو ١٩٥٩ . اشترطت الاعلان عن مستودعات الاسلحة ، والمعسكرات ، وعدد افرادها ، وحصلت على ذلك ، كما فعلت الشيء نفسه بصدد حق اعلامها بكل أخذ لأسلحة ، والتخلي عن

اي سلطة ذات طابع قنصلي ، والابلاغ عن اسماء كل المسؤولين السياسيين ووظائفهم ، الخ .

ادت سياسة التحالف التي اتبعتها قيادة **جبهة التحرر الوطني** الى تعريض قواعد **جيش التحرير** الخلفية للخطر وساهمت في إفقادها حظوتها في صفوف المقاتلين الذين اتهموها بالضعف بل وبالخيانة .

منحت مراكش وتونس نفسيهما تدريجياً ، بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٨ ، وسائل التدخل سياسياً في شؤون الجزائر ، تحت غطاء ضمان سيادتهما ورفض وجود دولة في الدولة . وقد جعل عجز **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** عن توحيد قوى المقاومة ، وعن فرض احترام هذه القوى للسكان الذين تعيش بينهم ، جعل ذلك منها ناطقاً رديئاً بلسان الثورة في بلدان المغرب .

تضايق في القواعد الخلفية

إذ كان قادة **جيش التحرير** على معرفة ضعيفة بالقضايا العسكرية ، فقد كان رد فعلهم على بناء خطموريس يتسم بهزال لا يُصدَّق . زد على ذلك ان جهلهم للشروط السياسية والاجتماعية لتطور النضال ، واحتقارهم للسياسة سوف يؤديا الى التضايق والفوضى في القواعد الخلفية حيث يزدحم المقاتلون . وحيث سأل السكان عند الحدود الشرقية المسؤولين العسكريين اذا كان عليهم الانصياع لأوامر الجيش الفرنسي والمساعدة في بناء الحاجز ، اجابوهم : « اشتغلوا وادفعوا لنا حصة من مردود عملكم ، نحن بحاجة لموارد مالية[٨] » . وفي الغرب ، عرض النفيب محمود (عبدالله العرباوي) على هيئة الاركان خطة لتدمير الحاجز الوليد ، فأجابته قيادة لجنة التنظيم العسكري الغربية : « ليست الاسلاك الشائكة عائقاً جدياً دون اجتياز الحدود » . وقد بذل كل ما في وسعه ليوضح أن العوائق ستكون محروسة ، لكن عبثاً . حتى أن القيادة كانت تعتبر ان تلك وسيلة لوقف تدفق اللاجئين الجزائريين[٩] .

بعد أن اصبح السد جاهزاً ، ظهرت فعاليته بسرعة بالغة . لكن ليبرر كريم بلقاسم ومحمود شريف تهاونهما ظلا يشددان على عدم فعاليته . وفي ٥ أيار/ مايو ١٩٥٨ ، صرح القائدان لصحيفة **المجاهد** : « لا تخلق الشبكات المكهربة صعوبات جدية **لجيش التحرير الوطني** »[١٠] . وبعد ١٢ عاماً على الاستقلال ، كان احد محرري **المجاهد** يكتب ايضاً : « لم ينفع ذلك الخط في شيء . . . لقد جعل **جيش التحرير الوطني** من ذلك الحاجز مصفاة . . .[١١] »

لكن الوقائع كانت تكذب هذا التفاؤل المتكلف . ففي تموز/ يوليو ١٩٥٨[١٢] ، قرع العقيد عمران ، مسؤول التسليح ، جرس الانذار : « ان **جيش التحرير الوطني** الذي بلغ مقدرة مرموقة من حيث تعداد افراده وتسليحه يتعرض حالياً لخسائر كبرى : اكثر من ٦٠٠٠ مجاهد سقطوا في شهرين في منطقة دوفيفييه وحدها ، إذ زاد العدو من وسائله وامكاناته وكيَّف تكتيكه (مدرسة بيجار) واذا كنا استطعنا في العام المنصرم ان نُدخل مقداراً ضخماً من الاسلحة ، فإن تجديد التسليح والتموين بالذخيرة اصبحا بالغي الصعوبة حالياً بسبب اقفال الحدود » .

جاءت هذه الملاحظة المتأخرة بعد حصول النزيف . وفي حين كانت ضرورة قيادة موحدة تفرض نفسها امتد الانحدار الى القواعد الخلفية . ففي تونس ، ادت بنى توزيع السلاح الى تمردات مستمرة ، إذ كان لـ **قيادة التسليح والتموين العام** التي اوكلت الى العقيد عمران ، كفاءات محدودة . كان دورها ايجاد الاسلحة وتوزيعها على الولايات في الداخل . كانت شركات التموين توجه طلباتها الى **قيادة التسليح والتموين العام** التي تمركزها . وقد اتهمت وحدات نماشة والقاعدة الشرقية والاوراس هذا الجهاز بمحاباة الولايتين الثانية (شمال قسنطينه) والثالثة (القبايل) واضطر مموّنو هاتين الولايتين الى المرور في شمال عين بيضا لبلوغ شمال قسنطينه والقبايل بدل استخدام المعبر شمالي تبسه وجنوبيها حيث كثيراً ما كان يجردهم من اسلحتهم مقاومو نماشة .

ولم يكن الوضع افضل في مراكش ، وقد قامت مجموعة من الضباط يتصدّرها ، بين آخرين ، محمود عرباوي[١٣] ، وبن ميلود ورشيد ومصطفى إينال ، وياسين دامرجي وبن السعود عراب[١٤] ، بتداول عريضة تطالب بوضع حد للتعسف الذي يعاني منه المقاتلون في معسكرات خميسات والاعراش Larache وكبداني . كانت الاعمال بالغة القساوة ، ونزوات جمهور من المسؤولين الصغار ، المنافسين الجدد للقواد Caïds الذين كان يغطيهم رئيساهم بوصوف وبومدين ، تجبر على الصمت الجزائريين ، لاجئين ومهاجرين ومقاتلين . ولكن **لجنة التنسيق والتنفيذ** كانت يقظة ، فكلفت بن طوبال بالقيام بتحقيق حوَّل الضباط من متهمين الى متهمين . وقد جرت الاستفادة من مبادرة في غير وقتها لمحمود عرباوي الذي طلب مساعدة السلطات المراكشية ؛ لاسدال ستار حشمةٍ ، باسم الوطنية ، على المصير الكئيب للمقاومين في مراكش[١٥] . نجح قسم من « المتآمرين » في الفرار[١٦] ، بينما عانى قسم آخر من محنة الاحتجاز[١٧] . إلا ان سلطوية الجهاز ، المعترض عليها جهاراً ، تلقت ضربة قاسية .

خلقُ القيادة العسكرية العملانية

بعد مصرع عبان في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٧ ، لم تستأنف **لجنة التنسيق والتنفيذ** نشاطاتها الا في نيسان/ ابريل ١٩٥٨ . وقد زادت حدة الحذر بين اعضائها ، فاستناداً الى بن طوبال ، اقترح كريم عليه التكتل ضد بوصوف . وإذ كان هذا مضطراً للذهاب الى تونس ، فقد ارسل مسعود زقار ومبارك جيلاني ليعِدّا العدة لاقامته ويجنباه الوقوع في كمين محتمل .

كان توزيع المهمات داخل **لجنة التنسيق والتنفيذ** كالتالي : تولى كريم مديرية الحرب ، وعمران التسليح والتموين ، وبوصوف الارتباط والاتصالات العامة ، والامين دباغين العلاقات الخارجية ، ومحمود الشريف المالية ، وبن طوبال الداخلية والتنظيم الاداري ، ومهري الشؤون الاجتماعية وفرحات عباس الصحافة والاعلام . أما المشكلة الاساسية فكانت مشكلة **توحيد جيش التحرير الوطني** .

كانت دراسة هذه المسألة تعني الرجال الاقوياء في **لجنة التنسيق** ، كريم وبن طوبال وبو صوف . فمنذ تصفية عبان ، لم يكن كل منهم يفكر بغير توطيد موقعه بانتظار الأزمات اللاحقة . إلا انه كان يوحِّد بو صوف وبن طوبال هدف مشترك ، هو سد الطريق امام كريم ومنعه ، باسم القيادة الجماعية ، من ان يصبح قائد الجيش الذي لا جدال فيه . كان التنظيم واختيار الرجال إذاً موضوع تسوية حثيثة .

في نيسان/ ابريل **١٩٥٨** ، جرى تبني اقتراح كريم خلق لجنة تنظيم عسكرية ، جرت قسمتها شقين لتقود انطلاقاً من الحدود الشرقية والغربية الكفاح المسلح في الجزائر ، وقد مرَّر بوصوف فكرة توازن بين **لجنة التنظيم العسكرية** الشرقية و**لجنة التنظيم العسكرية** الغربية[١٨] ، وبن طوبال فكرة تمثيل كل الولايات على مستوى هيئة الاركان ، اللتين تم تبنيهما .

باءت بالفشل محاولة كريم تعيين العقيدين محمدي السعيد وصادق ، والاثنان قبائليان ، الاول في الشرق والثاني في الغرب . فبعد أن جرى اتهام كريم باختيار الضباط تبعاً للمعيار الاقليمي ، تخلى عن فرض العقيد صادق ووافق على جعله مساعداً للعقيد هواري بومدين الذي تولى إذاً قيادة **لجنة التنظيم العسكرية** الغربية . اما **لجنة التنظيم العسكرية** الشرقية ، بقيادة العقيد محمدي السعيد ، الذي كان يمثل ايضاً ولايته الثالثة ، فكانت تضم ممثلي الولاية الاولى ، العقيد عموري ، والولاية الثانية ، العقيد بن عوده ، والقاعدة الشرقية ، العقيد عماره بو قلاز .

لم تكن **لجنة التنظيم العسكرية** ابتكاراً بل نسخة جديدة عن التجربة التي حاولها عام **١٩٥٦** كل من بن بلا وبو ضياف ومحساس ، إلا انها كانت تمتلك شبكة اتصالات تسمح لها بأن تكون على اتصال بالولايات . ولقد أدت ترقية العقيدين عموري وبو قلاز إلى شغور منصبين ، ومذاك ستؤول قيادة الولاية الأولى الى العقيد أحمد نواوره ، وهو تاجر صغير من عرّيس ، Arris ، كان مكلفاً في اول نوفمبر **١٩٥٤** بمهاجمة هذه القرية لكنه عجز عن انجاز مهمته لأن الـ **٣٩** رجلاً الذين كان يقودهم تخلوا عنه . اما قيادة القاعدة الشرقية فآلت الى حارس سابق لتقاطع حواجز ، يدعى عواشريه .

كانت **لجنة التنظيم العسكرية** الشرقية منقسمة بسبب نزاعات حول الصلاحية ، وتصطدم بمعارضة مفارز الانصار لأي مركزة . فلم تكن تعرف لا تنسيق النشاط العسكري ولا مساعدة الولايات على التكيف مع المعطيات الجديدة للحرب . كان كل من اعضائها قائد قوات اقليمية ويرى في المركزة خطراً على سلطته . كان **جيش التحرير الوطني** عند الحدود الشرقية ، المتشكل بصورة اساسية من فلاحين وعمال مناجم ومنحدرين طبقياً ، مجزأً إلى عدة إقطاعات تنتظم حسب الاقاليم ، وداخل الاقليم الواحد وفقاً للولاءات الشخصية . كل مفرزة تتبع ولايتها الاصلية . اما الرابط الوحيد الذي يشدها الى القيادة التنفيذية فكان لجنة توزيع الاسلحة والمالية . وكانت الخصوصية والخصومات بين الكوادر عائقاً دون الاندماج وبلورة مفاهيم مشتركة ، فكل سلطة لا

تتوصل الى تحرير الافراد من روابط الولاء الشخصي أو تمتنع عن اللجوء الى الاكراه كان محكوماً عليها بالجمود .

في ٩ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ ، وضعت **لجنة التنسيق والتنفيذ** نهايةً لتجربة **لجنة التنظيم العسكرية** الشرقية وعاقبت اعضاءها بتهمة انعدام الكفاءة . جرى ايقاف بو قلاز عن كل نشاط وإسقاط رتبته وارساله الى السودان ، وأُنزلت رتبة العقيد عموري الى رتبة رائد وعُلِّقت كل نشاطاته وأُرسل الى لبنان ، اما بن عوده الذي جرى تجميده لثلاثة اشهر فأرسل الى سوريا ، ومحمدي السعيد الذي جُمِّد لشهر واحد فأرسل الى القاهرة . إن كادارت القاعدة الشرقية والاوراس هم الذين صدرت بحقهم اشد العقوبات صرامة ، وقد حاولوا الانتقام بعد شهرين ، عبر ما سمي مؤامرة العقيد عموري ضد **الحكومة المؤقتة** ، التي سوف نتحدث عنها فيا بعد .

اما في الغرب ، فعلى العكس حاولت الولاية الخامسة ان تنظم نفسها في جهاز متراتب ومنظم وممركز أمسكت بزمام قواته بحزم بيروقراطية عسكرية وبوليسية . وواضحة هي الاسباب التي سمحت بظهور المنظمة الاكثر « حداثة » ، والاكثر « عقلانية » ، والاقل « قبلية » من المنظمات الاخرى . فبادىء ذي بدء ، تم تكوين الفريق القيادي للولاية الخامسة (ولاية وهران) ، في الجزء الاساسي منه ، خارج الارض الوطنية وجمع رجالاً لا علاقة لهم بالخصومات المحلية والاقليمية ، لأن بو ضياف وبن مهيدي وبو صوف وبو مدين هم الاربعة من شرقي الجزائر . وثانياً ، كانت سياسة اختيار الكادرات تقوم على اساس بناء اداة تسود فيها روح الخضوع الكلي من جانب كل واحد لقرارات السلطات ، وهي روح غير ناتجة عن تربية سياسية بل عن تربية انضباطية قاسية تهدف الى تحطيم الافراد وجعلهم مجرد منفذين . تضاف الى هذا النوع من الترويض العسكري شبكة عملاء الاستخبارات وروح الوشاية التي تم تشجيعها كثيراً . وثالثاً ، كان تكوين هذا الجهاز البيروقراطي والعسكري يستفيد، خلافاً للولايات الاخرى ، من نزوح جزائري مديني بوجه خاص[٢٠] حيث نسبة المثقفين والموظفين عالية . هذا التركيب الاجتماعي يسهل تشكيل مؤسسة تراتبية . فللمثقفين والموظفين التجربة العملية والايديولوجيا اللتان تتيحان تشكيل ادارة سلطوية ونوع من جهاز الدولة الصغير .

هذا تفسير ما يمكن ان يظهر على انه مفارقة . لم يكن من وصل الى السلطة في لحظة النصر اولئك الذين ساهموا مادياً اكثر من الجميع في النضال لأجل الاستقلال (الولايات الاولى والثانية والثالثة والخامسة) ؛ بل اولئك الذين صنعوا نموذجاً دولتياً* . بهذا المعنى يمكن ان نقول إن عبد الحفيظ بو صوف هو أبو الدولة الجزائرية . هذا الوطني المتشكك كان معجبا بستالين وبفرنكو . كان يمد جذوره عميقاً في الارض الوطنية ، ويعرف بالتالي ، على منوال القوادCaïds الغابرين ، أن يخلق لنفسه أتباعاً لا يكونون خدماً وحسب بل كذلك ادوات سلطة ونفوذ ، تلامذة .

* ـ نسبة الى الدولة (م) .

أدى إخفاق **لجنة التنظيم العسكرية** إلى تجريد كل الضباط الكبار من الاهلية ، باستثناء العقداء صادق ولطفي وبخاصة هواري بومدين ، قائد **لجنة التنسيق العسكرية** الشرقية . ليس صدفة إذاً إذا جرى تذكره فيا بعد ليقود **جيش التحرير الوطني** في الخارج .

تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

كان الوضع يصبح اكثر فأكثر إثارة للقلق ، لذا عمدت **لجنة التنظيم والتنسيق** ، إلى تبادل وجهات النظر بين تموز/ يوليو وايلول/ سبتمبر ١٩٥٧ ، ونحن نعرف المواقف التي دافع عنها كل واحد انطلاقاً من الوثائق التي عرضت للنقاش .

١ . لم يتحايل العقيد عمران ـ وكان مستشاره مبروك بلحسين ـ على الوقائع ، وقدم عن الوضع صورة متشائمة . اشار الى صعوبات التموّن بالاسلحة ، والى « خسارة كوادر ذوي كفاءات ، مكونين سياسياً » ونتائج قمع رهيب لا يمكن « إلا أن يضعف مقاومته (اي الشعب) ويخفض من اسهامه في الثورة » . لا شك أن « الثورة خطت خطوات جبارة في ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، وأخرجنا مؤتمر الصمام من مرحلة النزعة الفلاحية » ، لكن « مذاك لم يحصل أي مؤتمر ، اي مبادرة . . . اختفت الروح الثورية لدى الجميع ، ، قادةً وكادرات ومناضلين ، لتفسح المجال للتبرجز والبيروقراطية والوصولية . . . استولى القرف والاحباط على الافضل بيننا » . ليس وضع الثورة الدبلوماسي باهراً والعدو يتكيف مع الحرب : « اذا كانت ثورتنا فاجأت فرنسا في البدء ، واذا كانت ديناميتنا في الفترة الاولى زعزعت العدة السياسية والعسكرية المعادية ، فقد انتهى الاستعمار الى تمالك نفسه مذ رآنا نراوح في المكان . . . » . وإن « مجيء الجنرال ديغول يوطد كثيراً من قدرة العدو » .

بعد هذه الملاحظات ، يوصي عمران بثلاثة تدابير : تشكيل حكومة ، نبذ كل موقف استبعادي لبلدان الشرق : « سوف يسبقنا بورقيبه ، الغربي ، الى موسكو » ، توسيع العمل المسلح ليشمل فرنسا : « ضمن هذا المنظور ، الا يوجد مجال لاستقدام تقنيين اجانب والبحث عن وسائل فعالة لتوجيه ضربات قاسية ضد النقاط الحساسة في الاقتصاد الفرنسي ؟ » .

٢ . كانت مساهمة فرحات عباس في مناقشة مشكلات الثورة ذات مضمون آخر . فبنظره ان « السياسة العامة لا يمكن أن . . . تتجسد وتكون لها بعض النتائج الا اذا كانت تقوم على كفاحية **جيش التحرير الوطني** ، والمقاومة وانخراط الشعب الجزائري ، وسياسة مالية على مستوى حاجات الشعب والجيش . اذا كانت هذه الاسس ، الدعائم الحقيقية للثورة الجزائرية ، موضع اتهام ، إذا عجز جيشنا لسبب او لآخر ،وتفتتت مقاومة الجماهير الشعبية ، لا تعود هنالك حاجة لسياسة عامة ولتضييع الوقت في المستشاريات وأمام المحافل الدولية . سيكون كل شيء قد ضاع ، وبصورة نهائية . تصبح الجزائر عندئذ فلسطين جديدة »[٢١] .

كيف يمكن تلافي هكذا منظور ؟ لم يكن لدى عباس اي جواب ملموس . بعد أن اشار الى ضرورة تحاشي البيروقراطية ، مصدر البطء في حل المشكلات ، واقترح خلق ثلاث لجان متخصصة (للحرب ، والمالية ، والشؤون الخارجية) مع حرية في المبادرة ، عرض عباس لفصل العلاقات الخارجية حيث بدا بوضوح انه اكثر حرية . رأى ان على جهود **جبهة التحرير الوطني** أن تتجه نحو البلدان المعادية لاستقلال الجزائر ، بما فيها البرتغال وافريقيا الجنوبية . يجب أن تحصل الامور هكذا لأن « الشعوب العربية معادية ، ايديولوجياً ، للشيوعية . حتى البيرونية التي كانت تتمتع في الارجنتين بدعم الطبقة العاملة كانت معادية للشيوعية ، الدول الاسكندينافية معادية للشيوعية ، اسبانيا معادية للشيوعية ، اليونان والنمسا معاديتان للشيوعية[٢٢] » .

ينتج عن ذلك ان التعرض في الوقت الراهن للاتهام بالتعاطف مع الشيوعية ، يعني تعريض النفس للانتقال الى معسكر « المعزولين » . الا انه يمكن مع ذلك « استخدام » البلدان الشيوعية . « بدا الحياد السياسي لمصر وسوريا صيغة رابحة ومليئة بالوعود . إنه ينتشر شيئاً فشيئاً . . . لا يجب أن تعاكس **جبهة التحرير الوطني** تَطَوُّره ، حتى اذا كان ينطوي حالياً على بعض المخاطر (خطر الانقطاع عن بورقيبه ، مثلاً) . . أما حيال تونس ومراكش ، فيجب عدم ترك العلاقات تسوء وينبغي ابداء « الصبر » والحذق والفعالية . »

في نهاية المطاف ، أصر تقرير عباس على ضرورة ان تظهر **جبهة التحرير** كـ « عامل صادق على مصالحة كل الاديان ، الاسلام واليهودية ، الاسلام والمسيحية » .

٣ . في آب/ اغسطس ١٩٥٨ ، غدا كريم ، مسؤول مديرية الحرب ، يسلِّم بأن خط موريس يشكل خطراً جدياً بالنسبة للثورة . « هذا العائق يجب أن يزول ، او انه يجب ايجاد الطريقة التي تسمح بتمرير العتاد . تصبح مساعدة الاجنبي عندئذ ضرورية : ينبغي إنزال هذا العتاد بالمظلات[٢٣] . » لكن ما يفوت كريم ، الذي يدعو الى مساعدة مادية للسكان ، وخفض نفقات الخارج[٢٤] ، واللجوء الى الاختصاصيين ، اي الى الضباط الجزائريين القادمين من الجيش الفرنسي ، ما يفوته هو أنه يمكن ايجاد حلول في الجزائر بفضل توجه سياسي واستراتيجية عسكرية مختلفين. على عكس عباس ، يعي كريم العوائق التي يمثلها موقف البلدان المجاورة : « إن العمل الاخير للحكومة التونسية (قضية أنبوب النفط)[٢٥] هو الدليل على أن كل الجهود ستبذل لاضعاف الجزائر في المعركة . . والحكومة المراكشية مستعدة تماماً لسلوك هذا الطريق . . . ثمة حاجة لعمل جدي من اجل تعبئة الرأي ضد اولئك الذين يمنعونه من القيام بواجبه . » ما هو هذا العمل ؟ هذا ما لا ينبس حوله التقرير ببنت شفة .

يميل كريم الى مَثْلنة idéaliser كل ما يمكن أن يساعده على الهرب من الحقيقة : « يمكن أن نأمل بخضات عميقة في فرنسا قريباً . . . وفي مراكش وتونس وليبيا والعربية السعودية والاردن . واذا فاجأتنا هكذا خضات ، يصح ان نتساءل اذا لم يكن من الضروري تشجيعها صراحة » وهو

ينتظر كذلك الكثير من افريقيا الخاضعة للسيطرة الفرنسية ، « وبوجه خاص من مدغشقر والكامرون . » لكن حيث يجد كريم نفسه إزاء خيار ، يتراجع . ففي حين يسلمّ بأن المقاتلين يريدون أسلحة ، دون الاهتمام بمصدرها ، يتردد في اقامة علاقات رسمية مع البلدان الشرقية : « ينبغي معرفة كامل الضرر الذي سنتعرض له . . . أليس علينا ان نناور بوجه خاص لجهة اميركا ؟ » . لقد عرض كريم ، على صعيد الملموس ، تدبيرين اثنين : اولاً القيام بمحاولات اغتيال في فرنسا ضد جاك سوستيل والجنرالات ماسو وشاسين وسالان ، وثانياً تشكيل حكومة : « لقد مضى وقت القيادة الجماعية ، والثورة بحاجة لزعيم » وبالطبع فقد كان مرشحاً لهذا اللقب منذ آب/ اغسطس ١٩٥٧ .

٤ . اما تقرير بن طوبال[٢٦] ، الاكثر كثافة ، فيشير الى زيادة مهمة في الطاقات العسكرية ويبدي قلقه إزاء نتائج توقيف تسيير الاسلحة الى الولايتين الغربيتين (الرابعة والخامسة) ، والصعوبات التي يجدها **جيش التحرير الوطني** في التموّن في المدن ، واستهلاك المقاتلين الذين أمضوا اربع سنوات في مراكز المقاومة . وقد اعتبر أنه يمكن معالجة هذه المشكلاتَ عن طريق إعادة تنظيم الجيش ، وتكييف الاستراتيجية ، وإنشاء مدارس للكوادر وعلاقات افضل مع السكان .

تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

تبين المداولات بين اعضاء **لجنة التنسيق والتنظيم** بوضوح ان مشكلتين تفلتان من رقابتهم . الاولى لاسباب تقنية وعسكرية ، تتمثل بالحاجز الذي يشكله خط موريس ، والثانية لأسباب سياسية ، تتمثل بالضغوط التونسية والمراكشية .

وفي الواقع ان وصول الجنرال ديغول الى السلطة بعد احداث ١٣ ايار/ مايو ١٩٥٨ ، انعش آمال القادة المغاربة في حل متفاوض عليه . وفي استعجالهم للخلاص من الازمة الجزائرية التي تمنعهم من تأمين الاستقرار لسلطتهم ، كانوا يغضون النظر عن معطى اساسي ، هو أن شروط التسوية تتوقف على المحاور الفرنسي اكثر مما على **جبهة التحرير** . كان الشرط المسبق الفعلي لفتح اي حوار يتمثل في ان تقبل القوتان ـ الجيش والكولونياليون المتطرفون ـ اللتان هزمتا الجمهورية الرابعة وحملتا ديغول الى السلطة ، التخلي عن النظام الاستعماري .

إزاء وضع كانت **لجنة التنسيق والتنظيم** عاجزة عن التحكم به ، تشلها تناقضات تغذيها تقديرات متباينة حول سياسة ديغول ، قررت حمل العمل المسلح الى فرنسا وتشكيل حكومة مؤقتة . ولم تخفِ الاوساط القيادية ان الهدف من مبادراتها هو تجنب الصعوبات الموضوعية لازالتها : « لقد اجتزنا طريقاً وبلغنا بعض الاهداف . كما بدأنا ندور حول أنفسنا ، محشورين في المأزق الذي كان الجميع يشعر به والبعض يشرحونه . إن وجود حكومة سوف يؤدي الى تبدل جذري للخارج حيالنا[٢٧] . » .

في ٦ ايلول/ سبتمبر ، قدمت اللجنة المشكلة لدراسة تأليف حكومة استنتاجاتها ، وجاء جوابها ايجابياً :

ـ على الصعيد الجزائري : « مع اقتراب الاستفتاء ، إنه . . . تشجيع مفيد سوف يقنع الشعب بإفشال سياسة الدمج التي نادى بها ديغول . »

ـ على الصعيد الفرنسي : « اذا كان صحيحاً أن الحكومات المتتالية سُمعت تقول وتكرر ان تشكيل حكومة قد يحول دون مفاوضات محتملة ، ينبغي تفسير هذا التهديد بهمِّ التصدي لتطور وسائل عملنا بكل الوسائل . »

ـ على صعيد شمال افريقيا : يمكن ان يكون هنالك صعوبات ، لكن حكومة جزائرية « هي شرط مسبق لأي تكوين كونفدرالي مغربي . لاقناع الحكومتين التونسية والمراكشية ، قد يكون مناسباً تركهما تعتقدان بامكان انحيازنا الى سياستهما لأننا لا نخاطر بخسارة شيء بهذا الصدد ، على اساس أن لكل من البلدين سياسة مختلفة عن سياسة الآخر : فمراكش حيادية ، وتونس موالية للغرب . كذلك ، وعند الاقتضاء ، جعل عودة **لجنة التنسيق والتنفيذ** الى تونس تنازلاً محتملاً[٢٨] . لكن يجب القيام بكل ذلك في حين يجري إعلام المصريين بتكتيكنا » .

ـ على الصعيد الدولي : « سنجد انفسنا في وضع افضل ربما أجبر العدو على القيام بأعمال انفعالية مفيدة دولياً لقضيتنا وستتعزز القدرة المادية والمالية للثورة » .

في ٩ ايلول/ سبتمبر ، قررت **لجنة التنسيق والتنفيذ** ، إذاً ، من دون ازعاج نفسها بجمع **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** ، ان تؤلف حكومة مؤقتة ، **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** ، يتمثل الجيش فيها عبر الثلاثي ، كريم وبوصوف وبن طوبال . ستكون **الحكومة المؤقتة** مسؤولة امامهم ، ويشكلون هم الثلاثة مركز القيادة . جرى استبعاد عمران عن هذه الهيئة ، على اساس اعتبار حياته الشخصية لا تتلاءم مع الانتساب الى السلطة التنفيذية ، واعتُبر محمود الشريف غير تمثيلي . ورغم كل جهود كريم ، لم ينجح في ترؤس **الحكومة المؤقتة** ، فعباس هو الذي سيتولى رئاستها . كان المقصود من تعيين رجل تسوية لقيادة حركة توجد فيها كل اتجاهات الحركة القومية تقديم عرض بالتفاوض لفرنسا . اما كريم فسيكون نائباً للرئيس ، مثله مثل بن بلا . وقد تم تعيين بو ضياف وزير دولة . وإذ وضعت **لجنة التنسيق والتنفيذ** بن بلا فوق بو ضياف ، كانت تعزز نزاعاً ولدته سكنى مشتركة صعبة في السجن . فسوف يسمم خلقُ تراتبٍ بين « القادة التاريخيين » علاقاتهم . هذا وقد كتب بيطاط الى **الحكومة المؤقتة** ، موضحاً لها انه يجب وضع كل « القادة التاريخيين » على المستوى ذاته . إن من كانوا يبحثون عن مخرج من الازمة المستعصية التي تسكن **جبهة التحرير الوطني** ، بالالتفات نحو القادة المعتقلين ، سوف يجدون رجالاً منقسمين بعضهم على بعض .

١٥
إضعاف كريم
(١٩٥٨ - ١٩٦٠)

شُكِّلت **الحكومة المؤقتة** لتجاوز شلل القيادة دون إعادة النظر في السياسة ودون تعديل أساسي في البنية التنظيمية التي يمد ذلك الشلل جذوره فيها ، لذا لن تكون العلاج الذي جرى انتظاره طويلاً . إلا أن للتعويذة مع ذلك بعض الفضائل .

ادى اعتراف مجمل الدول العربية والبلدان الاشتراكية في اسيا (الصين ، فيتنام ، كوريا الشمالية) **بالحكومة المؤقتة** إلى تعزيز الطاقة السياسية والمادية للثورة بشكل ملحوظ . لكن لولا تصميم المقاتلين على أرض القتال ، لكان تهاون القيادة على الصعيد العسكري أفسد المستقبل وعرّضه للخطر . كانت مؤامرة « عموري » في الخارج ومحن الولايات في الداخل علامات مرض اكثر عمقاً ، وقد أصابت سلطة كريم بوجه أخص .

مؤامرة عموري

تمثل مؤامرة عموري محاولةً من جانب ضباط ولاية الاوراس ـ نماشة والقاعدة الشرقية لاطاحة **الحكومة المؤقتة** ، وإزاحة كريم ومحمود الشريف ولد النزاع الجزائري ـ الفرنسي إلى تونس .

وفي أصل المؤامرة رجلان هما العقيد عموري ، الذي أنزلت رتبته في ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ إلى رتبة رائد ، والرائد مصطفى الاكحل ، من الولاية الرابعة . وفي الامتحان الذي خاضاه معاً ضد كريم ، وزير القوات المسلحة ، قدم الاول القوات والثاني التحالف مع المصريين والأمير عبد الكريم وصالح بن يوسف .

كان محمد عموري ، مدرس العربية سابقاً ، أحد رجالات اول تشرين الثاني/ نوفمبر . وكأوراسي ، تحمَّل على مضض تعيين محمود الشريف ، الآتي من نماشة و« المنضم لاحقاً » فضلاً عن ذلك ، قائداً للولاية الاولى . بالنسبة إليه ، فتح مؤتمر الصمام الطريق امام الوصوليين ، والمقاومة الجزائرية تتبع الطريق ذاته الذي تبعته تونس ومراكش . وقد بدأت مطاردة رجال المقاومة

حتى قبل نهاية الحرب ، وكان رأي عموري ان كريم هو المسؤول عن ذلك ، وراح يخوض ضده دعاوة لا تكل في المناطق الحدودية ، متهما إياه بمحاباة الاقارب وبالاختلاس ، الخ . ولم يكن المهم صحة الحجج المستخدمة بقدر تأثيرها . وبعد أن نفي عموري الى الشرق الاوسط احتفظ بعلاقات متواصلة مع خلفه على رأس الولاية الاولى ، العقيد نواوره ، وصديقه عواشريه ، قائد القاعدة الشرقية .

كان البطل الثاني في هذه الدراما هو مصطفى الاكحل ، واسمه الحقيقي جمعي ساعديه . حين كان طالباً في القاهرة ، انخرط كهواري بومدين تحت قيادة الامير عبد الكريم ، بطل حرب الريف ، في مجموعات حرب العصابات الافريقية الشمالية . ومنذ بدء الثورة التحق بولاية الجزائر حيث اصبح مساعداً لعلي خوجه . واستناداً الى الرائد عز الدين ، تم نقله الى الخارج لأنه قضى في المتيجه على عائلة من المعمرين الذين كأنوا قد استسلموا . لكن من المشكوك فيه أن يكون هذا هو سبب نفيه ، والثابت هو ان مصطفى الاكحل كان خصماً لدوداً للتوجه الذي اتخذته **جبهة التحرير الوطني** بعد مؤتمر الصمام .

في تموز/ يوليو ١٩٥٧ ، عُين مساعداً لضابط محترف ، هو الرائد يدير ، على رأس القوات المعسكرة عند الحدود الجزائرية ـ الليبية . وبعد فشل « الهجوم الصحراوي » ، جرى إرساله ، إثر العديد من التقلبات ، الى مصر لمتابعة الدراسة في اكاديمية عسكرية . ولما كان قومياً عربياً ، فقد اوقفته دوائر الامن الجزائرية في عام ١٩٥٨ ، الا انه نجح في الفرار ووضع نفسه تحت حماية الامير عبد الكريم .

كانت الروابط بين محمد عموري ومصطفى الاكحل سياسية ، حتى إذا كان للاثنين اعتراضات شخصية على كريم . وفي مشروعهما ضد **الحكومة المؤقتة** سوف يحصلان على تشجيع مصر ، المستاءة من مؤتمر طنجة التداولي ومن تشكيل **الحكومة المؤقتة** من دون علمها . كما سيقدم لهما العون كل من الامير عبد الكريم وصالح بن يوسف ، اللذين كانا يتمنيان مد النزاع الجزائري ـ الفرنسي الى المغرب بأسره . وفي تشرين الاول/ أوكتوبر ، أعلم مصطفى الاكحل ومحمد عموري بوصوف بمشروعهما لادخاله في اللعبة ضد كريم ، وقد انحبكت المؤامرة في ذلك الشهر بالذات .

في أول تشرين الاول/ اوكتوبر ، قررت **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** تشكيل هيئتي اركان ، شرقية وغربية ، وأولت قيادتها للعقيدين محمدي السعيد وبومدين . وبعد الثامن من تشرين الاول/ اوكتوبر جمع لقاء عمل حول كريم ، في تونس ، كلا من العقيد محمدي السعيد والعقيد نواوره ، قائد الولاية الاولى ، وعواشريه ، قائد القاعدة الشرقية . وقد تقرر في هذا اللقاء إدخال الوحدات المعسكرة عند الحدود الى الجزائر في ٢٥ تشرين الاول/ اوكتوبر على ابعد تقدير ، لكن التدبير ظل حبراً على ورق . والأسوأ من ذلك ان العقيد محمدي السعيد الذي كان يريد اقامة مركز قيادته في القاعدة الشرقية وُوجه بعدم الموافقة على ذلك ، وَوجد نفسه مضطراً ،

تحت التهديد بأسلحة الفرقة التي يقودها النقيب بن سالم[1] ، الى العودة لقيادته العامة في غرديماو .

مذاك أحجم نواوره وعواشريه عن الاستجابة لدعوات كريم الى الاجتماع به ،واشترطا للعودة الى اراضي الجزائر عبر خط موريس ، اسناد قواعد حدودية لهما وإعادة النظر بتعيين الرائد علي منجلي ، المدافع عن مؤتمر الصمام ، قائداً للحدود الجزائرية - التونسية . وبعد ان طرحا مطالبهما ، مضيا الى اجتماع عمل برئاسة كريم في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ ، وتظاهرا بالموافقة على توجيهاته . وبعد ايام ، عقدا جمعية لكوادر الولاية الاولى والقاعدة الشرقية ، برئاسة عموري ، الذي دخل سراً الى تونس .

جرى إرسال فرقتين الى تونس العاصمة على وجه السرعة لتعمدا الى خطف الوزراء . واستناداً الى العقيد نواوره ، كان هدف المتآمرين « ضمان قيادة الحدود الجزائرية - التونسية من الشمال الى الجنوب ، ووضع اليد على كل المصالح المدنية والعسكرية المقامة في تونس ، بما فيها قاعدة تونس العاصمة ومراكز استثمار أجهزة النقل والايصال ، قمع اي مقاومة تبديها الولايات الثانية والثالثة والرابعة بواسطة القوة[2] » فضلاً عن ذلك ، كان عموري عازماً على انشاء لجنة مراقبة تتولى بنفسها شؤون الخارج .

أتاحت وشاية لمحمود الشريف وكريم بالرد في الوقت المناسب . ولما كانا غير واثقين من الامكانات التي تحت تصرفهما - فقوات الاوراس - نماشه والقاعدة الشرقية هي الاكبر عدداً - لجآ الى مساعدة الحكومة التونسية لتوقيف المتآمرين - وقد اعطت المساعدة التونسية نتائجها المتوخاة ، لكنها تسببت ، في نوع من ردة الفعل ، بإزعاجات لم يكن كريم ومحمود شريف يتوقعانها : جرى احتلال مقرات رسمية **لجيش التحرير الوطني** في الكاف ومصادرة المحفوظات ، ولا سيما تلك الخاصة بدوائر بوصوف ، واوقف ضابطان كبيران لا علاقة لهما بالقضية ، هما الرائدان ميرا ، ومنجلي ، ومن جديد جرى وقف قوافل السلاح وحجز التموين .

كانت المحكمة التي حاكمت انصار محمد عموري برئاسة العقيد بومدين ، وقد قام الرائد علي منجلي بمهمة المدعي العام والعقيد صادق بمهمة المحامي . وكان قرار الاتهام الذي وضعه وزير القوات المسلحة يأخذ على عموري انه « عين العناصر المخلصة له . . . وأزاح الكوادر ذوي الكفاءة أو المضايقين » وعين في المراكز الاساسية « اناساً يستطيع الاتكال عليهم » . الا انه لم يكن في كل ذلك غير تلميذ وفي لرؤسائه . لكن الاخطر كان اتهامه بأنه « اقام اتصالات بدوائر دولة اجنبية » ، وهي مصر في الحالة التي نحن بصددها . وقد اصدرت المحكمة احكاماً بالاعدام على كل من العقيدين عموري ونواوره والرائدين عواشريه ومصطفى الاكحل الذين سينفذ فيهم الحكم في آذار/ مارس ١٩٥٩ . كما زج في السجن بكل من الرواد عبدالله بلهوشات[4] ، واحمد درايه[5] ، ومحمد شريف مسعدية[6] ، والاخضر بلحاج[7] ، والعديد من الضباط ، حتى عام ١٩٦٠ ، بعد تعريضهم لأسوأ أنواع التعذيب .

لم تجر الاشارة الى الدور الدقيق لبوصوف خلال المحاكمة ، فلقد قام بالتحقيق صديقه بن طوبال وترأس المحكمة « تابعه » بومدين . كما ان المتآمرين لم يوجهوا اليه الاتهام ، مما يدعو الى التساؤل حول مبررات صمتهم . ترى هل تلقوا تطمينات وما هي هذه التطمينات ؟

لم يكن عزل مسؤولي الولاية الاولى والقاعدة الشرقية نجاحاً **للحكومة المؤقتة** واقل ايضاً لكريم ، لا بل سيكون ، على العكس مقدمة لاخفاقات خطيرة . فلقد أصيبت مصداقية **الحكومة المؤقتة** في نظر مقاتلي الحدود ، الذين سينظرون اليها مذاك على انها رهينة لدى الحكومة التونسية ، كما اصيبت ايضاً في نظر حكومة تونس التي لم تعد تثق بمقدرتها على حفظ النظام .

الفشل العسكري لكريم
عند الحدود الشرقية (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩)

كانت ثلاثة معطيات تميز الوضع على الحدود في عام ١٩٥٧ : تضخم عدد القوات وتركزها ، وتحسُّن التسليح ووجود ملاك قيادي جيد نوعياً غير مستخدم .

ـ يمكن أن تشكل نفقات معتمدية تعهُّد الجيش المتمركز على الحدود التونسية مقياساً لتحديد مدى تطور عدد افراده . فمن مبلغ ٥,٥٠٠,٠٠٠ فرنك قديم في آب/ اغسطس ـ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٧ ، ارتفعت النفقات في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ الى ٥٠ مليوناً . اما تفسير هذا التطور فكالتالي : كان هنالك عدد من حالات الخروج من الجزائر اكبر من عدد حالات الدخول وكان يأتي متطوعون جدد من معسكرات اللاجئين .

ـ تحسّن تسليح القوات بشكل ملموس ، فقد اصبح في حوزة **جيش التحرير الوطني** ، رشاشات مضادة للطائرات ، ومدافع بازوكا ، وهاون ٨١ و٦٠ و٤٥ ومدافع غير مرتدة . وكان التجهيز بأسلحة ذات طاقة نارية عالية يخاطر بأن يبقى من دون نفع إذا لم تخض القتال وحدة او عدة وحدات تعمل في وقت واحد وتحت قيادة واحدة .

ـ شكل الفارّون الجزائريون من الجيش الفرنسي والضباط الشباب المقاومون المكوَّنون في الاكاديميات العسكرية العربية (ومن بينهم عبد الحميد ابراهيم ، وعبد العزيز قاره ، ، وعبد الرزاق بوحاره ، وكمال عبد الرحيم ، وورتسي كمال ، والاكحل عياط ، والعربي لحسن ، ومحمد علاق ، وحسين بن معلم ، وعبد الغني زواني) ملاكاً قيادياً قادراً على الرد على المعطيات الجديدة للحرب .

كانت تجربة الفارين من الجيش الفرنسي تجربة مكتسبة في جزء كبير منها في ساحات القتال ، وقد كانت جاذبية النضال الوطني تشدهم مثلما شدت الشعب الجزائري . ففي شباط/ فبراير ١٩٥٧ ، اتخذ ضباط من اصل جزائري موقفاً علنياً في رسالة الى الرئيس الفرنسي ، رونيه كوتي ،

يقولون فيها : « إذا لم تتجه السياسة الفرنسية نحو حل عادل ، فنحن لم تعد لدينا الوسائل ولا الاسباب الصالحة لتبرير مهمتنا داخل الجيش الفرنسي[٨] » .

وقد كان الرد عليهم بإنزال العقوبات بهم ، مما حدا بعضهم ، كالنقباء زرقيني وعبد المومن وآيت يدير ، والملازمين الأولين سليمان هوفمان ، وبوتله ، وبو عنان ، وشابو ، إلى تقديم استقالتهم في ايلول/ سبتمبر ١٩٥٧ والالتحاق بالجيش الجزائري في تونس وفي مراكش[٩] . وفي اذار/ مارس ١٩٥٨ انشأت **جبهة التحرير الوطني** مع بو علام اوبراهم في بون مصلحة مكلفة بالشؤون العسكرية لتشجيع الضباط من اصل جزائري العاملين في المانيا وفي فرنسا على الفرار من الجيش . وفي ٨ نيسان/ ابريل ١٩٥٩ ، سجل المسؤولون عن هذه المصلحة فرار حوالي ١٥ ضابطاً ونائب ضابط ، وهم النقيب علاهم محمد (٣٨ عاماً) والملازمون بوزاده (٢٦ عاماً) وبن مصابيح مصطفى (٢٦ عاماً) ، وعلاهم محمد (٢٧ عاماً) ، وعلاهم عبد المجيد (٢٤ عاماً) ، وكركد مختار (٢٤ عاماً) ومحمد بن محمد (٢٧ عاماً) ، وعقون محمد (٢٧ عاماً) ، وآيت مهدي أمكران (٢٧ عاماً) ، والاطرش عبد الحميد (٢٧ عاماً) . ثم انضم اليهم فيما بعد كل من خالد ، ونزار ، وسليم سعدي ، ومداوي ، ومديوني ، وبلخير ، وقنازيه ، وآيت مسودن ، وشلوفي ، وخليل ، الخ . وفي صيف ١٩٥٩ كان يمكن تقدير عددهم بحوالي ٤٠ .

كان الاستخدام العقلاني للقوات المراكمة ضرورة ملحة ، بحيث يجري التخلص من تبذير الطاقات البشرية والوسائل المادية ، لأن الضباط لم يكونوا يُستخدمون . كانت الاسلحة تتعطل لانعدام الصيانة ، ويجري تبذير الذخيرة في « الفنْطَزيَّات »* خلال زيجات كثيرة في معسكرات اللاجئين.بدا أن خلق جيش واعطاءه استراتيجية تأخذ بالاعتبار انعدام التكافؤ في القوى وتبدُّل الجبهات في الداخل ووجود عائق ثابت ، هو الخط موريس ، في الخارج ، امراً لا غنى عنه .

كانت قاعدة الجيش فلاحية وملاك ضباطه قروياً ، ولخلق اداة سياسية وعسكرية فعّالة ، كان لا غنى عن الربط بين المؤسسة المزمع خلقها والنظام الاجتماعي والسياسي القادم . كيف يمكن مركزة القوات من دون صدام وفي حين تؤخذ بالحسبان اتجاهات الفلاحين وتطلعاتهم ؟ كيف يمكن تخطي انعدام التجانس الاقليمي لمفارز الانصار وصهرهم بهدف عمل مشترك ؟

بما يخص توحيد مفارز الانصار ، كان كادارت **جيش التحرير الوطني** عند الحدود الشرقية منقسمين الى اتجاهين :

كان مسؤولو الانصار ، ومن بينهم النقيبان بن سالم وصالح السوفي[١٠] ، يجعلون من روح حرب الغوار ومن استقلال الوحدات الذاتي مذهباً . إلا انهم لم يكونوا معادين مع ذلك لتوحيد

---

* - تسلية لفرسان عرب ينفذون خلال العدو حركات متنوعة مفرغين ما في اسلحتهم من ذخيرة ومطلقين صيحات عظيمة (م) .

مفارز الانصار إذا لم يؤد ذلك الى ازاحتهم . وبالطبع كان المدافعون الاكثر اندفاعاً عن توحيد الجيش هم الضباط وضباط الصف الذين فروا من الجيش الفرنسي والمقاومون المكونون في الاكاديميات العسكرية العربية ، في مصر وسوريا والعراق .

الا انه لا ينبغي ان يخفي ما يجمع الفريقين المذكورين التوترات التي توجد بينهما . فالأول مؤلف من محترفين للحرب ، متمرسين بفن القيادة ، معادين لكل حق يعطى للمقاتلين . اما الثاني فيضم مناضلين قوميين اكثر تحسسا للشعور المساواتي لدى المقاتلين وراغبين في إحداث اندماج هؤلاء الاخيرين بالقادة الذين اختاروهم لأنفسهم . ففي الوقت الذي يناضلون فيه من اجل جيش ممركز ، حديث من حيث طرائق تكوينه وتدريبه ، يتمسكون بالتجنيد على اساس التطوع ويناضلون لاجل جيش من نموذج انتقالي يدمج بين تطويع وحدات نظامية ومقاتلي حرب العصابات .

ادت الاتصالات الاولى بين هذين الفريقين في نيسان/ ابريل **١٩٥٩** في قرن حلفايه الى نقاشات عاصفة . كان العسكريون المحترفون ، وتتمثل طليعتهم بشابو[١١] ، وسليمان هوفمان[١٢] ، ومحمد زرقيني[١٣] ، يستهدفون السلطة بشكل واع ، مبرزين تخليهم عن المنافع المادية التي كانوا يحصلون عليها في الجيش الفرنسي ، من جهة ، وكفاءاتهم من جهة اخرى . لكنهم اصطدموا بالملازمين الاولين عبد الحميد ابراهيمي[١٤] وعبد الرزاق بوحاره[١٥] ، اللذين رفضا اي تحالف ضد الكوادر المنبثقين من مفارز انصار موصوفة بـ « الفوضوية » .

كان يمكن كريم إما أن ينحاز لاتجاه أو أن يلعب دور الحكم بين الاتجاهين . وإذ عين الرائد يدير مولود[١٦] على رأس ديوانه العسكري ، كان يستند الى الضباط السابقين في الجيش الفرنسي ، وقد قال : « يجب تشجيع الاختصاصيين » . ولقد كان للحجة وقع الصدمة لأنه لا فصل حقيقياً بين الوظيفة السياسية والوظيفة العسكرية .

تصور الرائد يدير برنامجه للعمل تبعاً للاستيلاء على السلطة ، وهو لم ينجح في تطبيقه لكنه سيصنع مزاحمين اكثر حذقاً . يتعلق الامر ببناء الجيش الجزائري خارج الارض الوطنية وفرض قادته على « فوضويي » الداخل . وقد أعد وثيقة لهذه الغاية ، نقلها في **١٩** تموز/ يوليو **١٩٥٨** الى اعضاء **لجنة التنسيق والتنفيذ** ، ووضع مشروع خطة تنظيم يحدد عدد افراد الجيش بـ **١٦٠الف** رجل ، بينهم **٥٠٠٠** ضابط ، و١٦ الف صف ضابط و **٢٥** الف عريف .

لم تكن احلام العظمة لدى الرائد يدير وتكوينه تعده لمواجهة حقائق **جيش التحرير الوطني** برزانة . فقد كان يرى أن مركزة المفارز المكونة على اساس قيم عزيزة على قلوب الفلاحين يمكن ان تتم من دون عوائق ، عن طريق قرارات ادارية وعقوبات ، وتتلخص فلسفته بجملة للنقيب زرقيني : « نحن معتادون على قمع المناوشين » . وكانت خطة الرائد يدير تنقسم الى ثلاث مراحل : ارسال الانصار وقادتهم الى معسكرات التدريب ، اضطلاع الضباط بالمسؤولية عن

مصائر الجيش ، المزج بين المقاتلين دون اعادة دمج الانصار في وحداتهم الاصلية بعد التدريب .

كان برنامج التدريب يقوم على مبدأ التربية الانضباطية ، وقد عرضه العقيد احمد بن شريف بعد سنوات من انتهاء الحرب ، وكان قد اصبح قائداً للحدود[17] ، بالطريقة التالية : « كنت اهدف الى ان اخلق لديه (المقاتل) آليات اكيدة ، لاتخطىء (. . .) . لم يكن يتعلق الامر ، من وجهة النظر العسكرية ، بتعليمه نظرية لا يسعه ان يفهمها ولن يعرف ما يصنع بها ، بل بتعويده على كل انواع الاسلحة الحديثة (. . .) يضاف الى ذلك تكوين سياسي أساسي يشكل الى حد ما جهداً لاستمالة القوى العاطفية التي تغلي في داخل كل فرد[18] ».

شكلت خطة الرائد يدير ، وكانت تسمى بـ « الاضطلاع بالمسؤولية » ، نقطة انطلاق لحركة عصيان جماعية اصابت في البدء القوات القادمة من نماشة ، وامتدت تدريجياً ناقلة العدوى الى مفارز الولاية الثانية . وليكبح الضباط الحركة لجأوا الى العمل النفسي ـ جرى توزيع مئات اجهزة الراديو والمسجلات ـ ثم الى الحيلة . ضمن هكذا شروط ، وجهت قيادة الحدود في تونس نداء الى المتطوعين للعودة الى الجزائر ، فلبى النداء قرابة ثلاثمئة مقاتل مع قائدهم ، حمّالولو . وقد وضعهم النقيب بن شريف في شاحنات وارسلهم الى معسكرات التدريب .

انتشر نبأ حادثة حمّالولو المزعجة كالبرق ، فتفاقمت الفوضى واتخذت شكل الفرار ، والعصيان ورفض القتال . ويصور تقرير للملازم الاول عبد العزيز قاره[19] الوضع كما يلي :

« ١ . كان عدد الفارين يومياً في الفرقة الواحدة من ٥ الى ٦ ؛

« ٢ . كان عدد العناصر الذين يدعون المرض كبيراً جداً ، ولدى اول زيارة طبية ، جرى تسريح اكثر من ١٦٠ جندياً ، وحتى اليوم ، لم يمكن القيام بفرز نهائي ، فما زال يتقدم مرضى جدد . هل هم مرضى حقاً ؟ أشك في ذلك .

« ٣ . اصبحت حالات الكسل مثيرة للقلق . الكثير من الاخوة يفتشون عن وسيلة للتوظيف ، ويفضل الواحد منهم أن يكون سائقاً او ممرضاً أو حلاقاً او خبازاً او نجاراً على ان يغدو مستطلعاً أو رامياً في وحدة مغاورين » .

ويضيف التقرير :

« رأيت هؤلاء الجنود يمزقون بالسكين جزماتهم ثم يأتون ليطالبوا بأخرى جديدة . ويهمس الساخرون : ان حكومتنا غنية . . . وكانت نسبة المتحمسين للعودة قليلة : ففرقتان فقط من اصل تسع كانتا تريدان القتال حقاً والعودة مجدداً إلى الداخل ، فلقد كانتا تتألفان فقط من كوادر قديمة ومقاومين قدامى » .

وصلت حركة التمرد الى ذروتها خلال صيف ١٩٥٩ ، فكان الجنود يغادرون ثكناتهم بكتائب

كاملة . اما الأكثر عقلاً فكانوا يبقون في امكنتهم ، يوقفون ضباطهم ويرسلونهم الى مركز القيادة في لباس قليل الحشمة . وازاء هبوب الاخطار الذي كان يهدد القيادة بأسرها ، هرع بوصوف وبن طوبال لنجدة كريم واقناع الانصار الناشيين[٢٠] بالقبول بالنقيب زرقيني مدرباً . اما الجواب الوحيد لدى المقاتلين فكان المطالبة بعودة قادتهم ، وقد غدا هذا الشعار المطلب الرئيسي . عندئذ بالذات اشترط بن طوبال وبوصوف على كريم التخلي عن الرائد يدير لاعادة الهدوء الى الحدود التونسية ، حيث تم فضلاً عن ذلك حادث بالغ الخطورة .

فقد تذرع أحد القادة الانصار ، النقيب علي منجلي[٢١] من الولاية الثانية بقضية ادارية وجاء الى مركز ملقه بصحبة الملازمين الاولين بن يزار وابراهيمي ، وجادل الرائد يدير وصفعه بحضور وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم . وقد اضطرب هذا الاخير ودعا الشرطة العسكرية للرد ، لكن أحداً لم يتحرك ، لا بل تمتم احد المقاتلين :« لايزال بيننا رجال » .

كان لسياسة الرائد يدير نتائج فورية ، واخرى بعيدة واكثر اهمية . ففي المدى الفوري ، كان الجيش الفرنسي توصل الى بناء خطشال بكل أمان ، معززاً هكذا فعالية خطموريس . وقد اعتبر غالبية المقاتلين ، بعد مغامرة حمّا لولو المزعجة ، ان اوامر الانتقال الى الهجوم تخفي إرادة « إعادة وضع اليد » .

كان إخفاق حزب الضباط مدوياً . فلقد ادى احتكاره الوسائل المادية للثورة والطريقة التي استخدمها بها لافساد الكادرات وخلق أتباع إلى وضعه في طريق خطر . ففي حين كان هدفه الاول توحيد الجيش انتهى إلى التورط رغماً عنه ، في الخصومات المحلية والاقليمية . وفي الواقع ، استند حزب الضباط الى القوات المسلحة الآتية من اولاد عابد ضد قوات نماشة ، وإلى قوات الولاية الثالثة ضد قوات الولاية الاولى . وهكذا جرى النظر اليه كصُفّ coff (عشيرة*) بين أخرى .

لم يكن تمرد المقاتلين ، واغلبيتهم من الفلاحين ، يعبر عن مرمى سياسي واضح . ففي الواقع ، كان المقاتلون يتبعون كادراتهم ، ومع ان هؤلاء الاخيرين من اصول شعبية ، فهم لم يعودوا غير مسؤولين عسكريين عاديين يدافعون عن اوضاع مكتسبة . وقد كانت انانية حوافزهم تظهر مذ يثبتهم الجهاز في مواقعهم .

لقد أصيبت سلطة كريم لوقت طويل . ويفسر خصومه إخفاقه بأقليميته ، إلا ان ناقديه ، في هذا الصدد ، لا يختلفون عنه ، فكل القادة العسكريين ضحايا ضعف الوعي الوطني ، والكل يندد يومياً بمخاطر الاقليمية ومحاباة الاقارب ، لكن فقط لدى الآخرين . وهذا الادراك الجزئي للمخاطر لا يكفي بذاته للتغلب عليها .

---

* - تعريباً لكلمة Clan وهي الجماعة التي تشد بعضها الى البعض الآخر عصبية معينة (م) .

كان الاكراه الموضوعي الخاص بوضع الجزائر يقف جزئياً وراء إخفاقات كريم ، فالتنظيم الاجتماعي بقي موسوماً بعامل القرابة الدموية ، حتى الوهمية منها ، اكثر مما بالانتماء لأرض واحدة . لكن هزيمته كانت كذلك هزيمة جهاز يسيطر عليه ضباط محترفون ، لا شك انهم وطنيون لكنهم متغطرسون ومتسلطون ولا ثقافة سياسية لديهم ، وفضلاً عن ذلك عاجزون عن إقامة علاقة بين تكوين جيش والتطلعات الشعبية .

لن يستفيد بن طوبال وبوصوف من نكد حظ كريم ، لأن الفكرة القائلة بأنه يجب أن تكون ثمة علاقة وثيقة بين **جيش التحرير الوطني** وقيادته السياسية سوف تستعيد كل قوتها ، وعلى حسابهما . مذاك سوف يُعتبران من « السياسيين » ويعاملان على هذا الاساس . ولن تظهر هذه النتيجة المترتبة على الأزمة ، في وضح النهار ، الا عام ١٩٦١ إبان المواجهة بين **الحكومة المؤقتة** وهيئة الاركان العامة .

صعود الاخطار في الولايات

استناداً إلى حسين زهوان ، الضابط آنذاك في الولاية الثالثة[٢٢] : « كان الوضع في نهاية ١٩٥٧ ، بداية ١٩٥٨ ، كالتالي : كان قد بدأ تكوين الكتائب ، وحلول الاسلحة الحربية محل اسلحة الصيد . وسوف تؤدي صدمة نفسية إلى إرساء الاساس لمعنويات صلبة . . . كانت تتفتح فترة ستدوم حتى نهاية ١٩٥٨ وتشهد تفوق **جيش التحرير الوطني** على الصعيد العسكري والسياسي والاداري[٢٣] . وفي الواقع ، دفعت كثافة التزود بالاسلحة بين كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ وكانون الثاني/ ١٩٥٨ مسؤولي الولاية الى تعزيز التجهيز العسكري على حساب تسييس الجماهير والمقاتلين . أما الجمعيات الشعبية التي كانت تهتم بالتنظيم السياسي ـ الاداري و« تنتقد بعض التوجيهات ، وبعض المسؤولين ، فتم خنقها تدريجياً[٢٤] »

كان لاضعاف التنظيم السياسي انعكاسات سلبية على **جيش التحرير الوطني** مذ بدأ يحصل نقص في التسليح . وإذ ساعد على ذلك نزع تسييس مراكز المقاومة ، اصبح المناضلون النشاطيون فريسة سهلة لاختصاصيي الحرب النفسية . لاقت عملية تسميم عرفت باسم « المؤامرة الزرقاء » أرضاً ملائمة في الولاية الثالثة منذ شهر نيسان/ ابريل ١٩٥٨ . « كان النهج المتبع يتمثل باحالة عضو في **جيش التحرير الوطني** موقوف منذ مدة ، الى ولايته ، بعد ايهامه بأن عدداً من ضباط منطقته وضباط الصف كانوا مراسلين فيها للجيش الفرنسي[٢٥] » . وسمحت إعادة تكوين الخطة العضوية لدوائر العقيد قودار بأن تستهدف في المقام الاول الكادرات المثقفة . وقد سقط العقيد عميروش في الفخ المنصوب له وبادر الى عملية دموية . كتب بلقاسم صالح في يومياته : « منذ بداية التطهير ، بدأ الحذر يسود داخل البلد ، في البدء بين المثقفين والجمهور الأمي ، ثم بين الجنود والمسؤولين ، ثم بين المسؤولين ذاتهم . كان كل واحد يحذر الآن الآخر[٢٦] » .

كان لتنشيط الحذر الفلاحي حيال المثقفين نتائج قاتلة لا سيما أن الاستخدام المنهجي للتعذيب بهدف الحصول على اعترافات بالذنب لم يكن يترك للضحايا أي فرصة للدفاع عن أنفسهم . فوفقاً للبروفسور سي سماعيل ، مسؤول مصلحة استخبارات الولاية الثالثة ، حصدت « المؤامرة الزرقاء » قرابة ٢٠٠٠ قتيل[٢٧] . وبناء على طلب عميروش ، انتشر هاجس الجواسيس في الولاية الرابعة ، ثم في مناطق الولاية الخامسة المجاورة لها . واستناداً الى مصادر فرنسية ، اصاب التطهير في الولاية الرابعة ٤٨٦ شخصاً[٢٨] . كان عمل الاستخبارات الفرنسية يستهدف الرأس السياسي الوحيد للولاية ، الرئد عمر اوصديق . وقد وجه سي محمد الاتهام اليه ، بتحريض من عميروش ، الذي لم يغتفر له مواقفه خلال أزمة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** « البربرية » عام ١٩٤٩ ، وكان يعتبره « شيوعياً » . لكن من حسن حظ الرائد عمر او صديق ، الذي تم تعيينه سكرتير دولة في **الحكومة المؤقتة** انه كان في تونس يوم توجيه الاتهام اليه .

اجتماع عقداء الداخل (٦ـ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨)

ضمن هذا الجو الذي يسممه الاشتباه والشك ، اتخذ عميروش ، الذي هنأه كريم « لكونه عرف كيف يحبط مؤامرة العدو » مبادرة مهمة ، تمثلت بجمع عقداء الداخل لدراسة الوضع وتنسيق الجهود ورسم منظورات للمستقبل .

انعقد الاجتماع في شمال قسنطينه (الولاية الثانية) ، وكما الحال في آب/ اغسطس ١٩٥٦ ، كان الاهتمام الرئيسي للمسؤولين العسكريين لا يزال التزود بالاسلحة . الا انه لا العقيد علي كافي ، قائد الولاية الثانية ، ولا العقيد لطفي ، مسؤول الولاية الخامسة ، قبلا الانضمام الى عميروش (الولاية الثالثة) ، وعبيدي الحاج الاخضر[٢٩] ، وسي حواس[٣٠] (الولاية السادسة) وسي محمد[٣١] (الولاية الرابعة) . لما كانا مرتبطين ، الاول بين طوبال والثاني ببوصوف ، خشيا أن يكون هدف مبادرة عميروش جعل كريم قائد الثورة . وقد اعتبر العقيد علي كافي ان اجتماع الولايات مناورة من جانب كريم نفذها عميروش ، واكد انه حل رموز الرسائل المتبادلة بين الرجلين بهذا الصدد . وفي الواقع فإن مصالح اشارة* الولاية الثالثة لم تعد تعمل وكانت رسائلها تمر عبر الولاية الثانية .

كانت اهتمامات ثلاثة تسيطر على المناقشات بين العقداء : عزلتهم عن القيادة القائمة خارج البلد وافتقادهم الوسائل المادية ، والتطهير لتحصين النفس ضد التنوية** ، والمساعدة المتبادلة على كل الاصعدة . كان مسؤولو الداخل ، الذين يأتي رد فعلهم تبعاً للصعوبات التي يواجهونها ،

---

* مصلحة الاشارة في الجيش تهتم عادة بالاتصالات بين وحداته المختلفة عبر مختلف الوسائل ، من هاتف ولاسلكي واذاعة . . . (م)

** ـ اي الاختراق من جانب قوى معادية او منافسة وخلق انوية (جمع نواة) في الداخل (م) .

يشعرون بأن القيادة لا تبذل الجهد الضروري لتقديم المساعدة اليهم ، لذا اعادوا تأكيد اولوية الداخل ومبدأ القيادة الجماعية ، وكانت تلك طريقة لطيفة للطعن في **الحكومة المؤقتة** . واستجابة لرغبة عميروش ، خلقوا لجنة أمن ما بين الولايات للاستقصاء والتحقيق حول العناصر المشتبه بأنها على علاقة بالعدو او بانهزاميتها .

وقف مجلس ما بين الولايات امام الوضع في الولايتين الاولى والسادسة ـ الاولى الواقعة فريسة لصراعات الكتل ، والثانية التي كانت تنكدها عصابات مستقلة ذاتياً تنازعها سلطتها . على الولاية الثالثة (القبايل) ان تساعد قائد الولاية الاولى (الاورواس) على إقامة النظام في ولايته ، وعلى الولاية الرابعة ان ترسل الى الولاية السادسة وحدة من المقاتلين لتصفية بقايا عصابات بلونيس التي يقودها سي مفتاح . والمعروف أن بلونيس ، الذي كان حليف الجيش الفرنسي ، انفصل عنه خلال صيف ١٩٥٨ وقتل في تموز/ يوليو .

سلّم الرائد عمر اوصديق محاضر اجتماع العقداء الى **الحكومة المؤقتة** فقررت الحكومة عندئذ ان تجمع خارج البلد القادة العسكريين . وقد كان عميروش في طريقه الى تونس حيث كان مدعواً ، (كان الجيش الفرنسي يعرف الطريق التي سيسلكها) ، حين قتل في كمين في ٢٩ آذار/ مارس ، في الوقت ذاته الذي قتل فيه العقيد سي الحواس ، في جبل تسامور . وفي ٥ أيار/ مايو ، سقط العقيد سي محمد بدوره في دوار اولاد بن عشره . وبزوال هؤلاء ، خسر كريم حلفاءه المحتملين في اللعبة المعقدة التي كانت تضعه في مواجهة حليفيه الظرفيين ، بوصوف وبن طوبال .

كريم في وضع فقدان التوازن

تعرض وضع كريم المسيطر داخل **جيش التحرير الوطني** ، الذي كسبه في آب/ اغسطس ١٩٥٦ ، للقضم التدريجي على يد حليفيه ومنافسيه بن طوبال وبو صوف ، اللذين احتفظا بالاشراف على الولايتين الثانية والخامسة . فلنذكرٍ بمراحل إضعافه .

في ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ ، أُجبر كريم على الانفصال عن اقرب المقربين اليه ، العقيد عمران ، الذي تخلى عن مديرية التسليح والتموين لصالح محمود الشريف . وخلال عامي ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ، ومع اخفاق خطة الرائد يدير ، وُجّهت ضربة قاسية لسلطته على الحدود . لم تعد تكمن تمثيليته الا في الدعم الذي كان يحتفظ به في الجزائر ، بين المقاتلين ، لا سيما في الولايات الاولى والثالثة والرابعة والسادسة . والحال ان عجزه عن تصور خطة بناء عسكري تجيب عن المسائل الاجتماعية والسياسية والتقنية ، وعن وسائل المقاومة الضعيفة ، ترك الولايات من دون بوصلة تهتدي بها . وانطلاقاً من عام ١٩٥٨ ، تطور ميزان القوى الداخلي على حساب كريم ، فمنذ نيسان/ ابريل ١٩٥٨ ، لم يعد قائد الولاية الثانية علي كافي ، يعترف بسلطته ، وقد بدأ ضعف الولاية الثالثة في التاريخ ذاته . وعانت القبايل معاناة شديدة من نجاح « المؤامرة الزرقاء »[٣٢] . في كانون الاول/ ديسمبر ، حاول العقيد عميروش ان يتدارك تدهور الوضع

عن طريق الدعوة الى اجتماع الولايات ، لكن وضع خطة شال موضع التنفيذ ، وكانت تنطلق من مبدأ تجزئة الولايات وتستخدم امكانات عسكرية عظيمة في حيّز محدود ، فاقم من اختلال استقرار الولايتين الثالثة والرابعة ، اللتين لن يجري تجاوز محنهما الا في نهاية عام ١٩٦٠ .

اعتبرت الولاية الثانية بن طوبال ممثلاً لها في قيادة **جبهة التحرير** . وكان كل خلاف بين كريم وبن طوبال وبوصوف ينعكس آلياً على الولاية . وفي نيسان/ ابريل ١٩٥٨ ، تمت القطيعة المعنوية بين قائد الولاية الثانية ، علي كافي ، وكريم ، وكان السبب وراء ذلك هو تعيين محمدي سعيد في منصب قائد هيئة الاركان الشرقية ، وقد عُزيت ترقيته الى التضامن الاقليمي ، وجرى الايحاء أيضاً ، من قبيل الخبث ، أن هذه الترقية كانت مكافأة له على « مجزرة ميلوزه » ، وهي دوار عربي اللسان .

لم تعد العلاقات بين كريم وعلي كافي علاقات وثيقة . فهذا الاخير الذي اتعبه تلقي توجيهات وأوامر يومية لا علاقة لها بالمعطيات العسكرية ، قرر التوقف عن الاجابة عن رسائل وزير القوات المسلحة ، وألا يعترف بهيئة الاركان الشرقية . لذا حين وجه كريم امراً الى العقيد علي كافي بأن يجند قوات[٣٣] في شمال قسنطينه للمضي الى قتال بلونيس ، ذكّره كافي بأن للولاية الثانية قرابة ٤٠٠٠ رجل على الحدود التونسية وبأن في وسعه استخدامهم حيث « يقدِّر أن ذلك مفيد[٣٤] » . ويبين هذا الموقف أن التحالفات التي تمت في مؤتمر الصمام ولّت الى غير رجعة ، وقد أضعف قوة كريم دون أن يزيحه مع ذلك .

كانت الولايتان الثالثة والرابعة تشكلان معاً القوتين العسكريتين الأهم في الثورة ، وكانتا كذلك الاغنى بالكادرات المثقفة المنخرطة في ميدان القتال[٣٥] . وقد تأثرت بهما الولايتان الاولى والسادسة ، والولاية الخامسة جزئياً[٣٦] . فبفضل دعمهما ، احتفظت هذه الولايات بحد ادنى من التنظيم .

تلت خطة شال عمل العقيد قودار ، وعرّضت لامتحان قاس ولايتي القبايل والجزائر . ففي ولاية الجزائر ، اصيب احتياطي المقاومة العسكري اصابة جدية ، الا ان عمل القوات الفرنسية لم يمتد إلا على قطاع جغرافي محدود . وقد استفاد قادة الولاية الرابعة منه لاعطاء الامر الى المقاتلين بالتفرق وبعدم البقاء في المناطق المستهدفة . « الوحدات التي منيت بأقل الخسائر كانت تلك التي ذهبت الى الولايات المجاورة أو حيث لم يكن يجري البحث عنها في السهل[٣٧] » ، اي في سرسو Sersou ، ووادي الشليف والمتيجه . كانت خطة شال قاتلة في القبايل ، ذلك أن قيادة الولاية ، التي حذرتها مصالح الاستخبارات من هجوم وشيك للقوات الفرنسية ، اكتفت بالاجابة إن « الولاية الثالثة خبرت باستمرار خطة شال » . إلا انها سرعان ما غيّرت من لهجتها . كتب حسين زهوان : « سيكون من قبيل العبث عدم الاعتراف بأن عملية « المنظار Jumelles » انزلت بنا خسائر جدية إذا لم نقل بالغة الاهمية . فلقد فقدنا قسماً كبيراً من افضل الكوادر ومن افضل المعدات . لم تعد توجد الاسلحة الجماعية الا في المخابىء ، والاسلحة الفردية تنقصها

الذخيرة[٣٨] » . أما النقيب حامل لعماره[٣٩] فيشير ، من جانبه ، الى ان الولاية الثالثة خسرت في شهرين الى ٣ اشهر « عشرات الألاف من الرجال . . . بدل ٥٠٠٠ في ١٤ شهراً . في نهاية عملية « المنظار » . . . وجدنا انفسنا وليس لدينا قوات تقريباً » . كان النزف عظيماً الى حد انه « عشية وقف النار ، لم يبق لدينا في احد القطاعات غير خمسة رجال مسلحين[٤٠] » .

بعد خطة شال ، كانت الولاية الثالثة في المأزق . فمن جهة ، لم يعد يجري التحكم سياسياً بالمشكلات العسكرية ، ومن جهة اخرى ، كانت الوسائل التقنية لمعالجتها غير موجودة . لذا لم يقاوم الضباط الشباب إغراء جعل مجلس الولاية كبش فداء الصعوبات جمعاء .

حركة الضباط الاحرار

في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩ ، تم اجتماع في غابة الأكفادو في القبايل ، بمبادرة من مجموعة ضباط من الولاية الثالثة ، من بينهم الصادق فرحاني[٤١] وعلاوة بن يحيى[٤٢] ، لمناقشة « تدهور الوضع في الولاية والتخلي عن القيادة العملية » ، من جانب الرائد ميرا[٤٣] ، الذي وصل حديثاً من تونس (العاصمة) ، والرائد موحند ولدحاج[٤٤] والنقيب حميني[٤٥] .

في نهاية جلسات المشتركين في الاجتماع ، في ١٦ ايلول/ سبتمبر ، قرر هؤلاء وقف اعترافهم بقيادة الولاية ، وابلاغ **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** بذلك ، وطالبوا بإجراء تحقيق حول الوضع المالي بدءاً بآذار/ مارس ١٩٥٩ . ويمكن تسجيل واقع ان الضباط لم يثيروا قضايا سياسية وانهم توجهوا بالنداء إلى **الحكومة المؤقتة** ، المسؤول الرئيسي عن صعوبات الثورة .

حاول الرائد موحند ولد حاج حل النزاع عن طريق التفاوض ، وقد توصلت مهمة مساع حميدة ، تولاها حسين زهوان ، الى الاتفاق التالي : يتعهد الضباط المعترضون بالبقاء في مراكزهم بانتظار وصول لجنة تحقيق حكومية .

الا انه لم تحصل اية ترقية من شأنها تعديل العلاقات بين الزمر المتواجهة . اعترض الرائد ميرا على الاتفاق ، وامر بتوقيف « الانحرافيين » ورقى العديد من الضباط . وقد تفاقم الاستياء . كتب حسين زهوان : « احد العوامل الذي كانت تدفعنا الى الصمود ، هو ذلك الاستعداد النفسي الذي انطلقنا منه ، والقاضي بالمضي الى نهاية الشوط . لكن للمرة الاولى ، في حد علمي ، على امتداد تاريخ المقاومة ، كان مقاتلون شباب يتساءلون ماذا سيكون مصيرهم فيما لو كسبت فرنسا الحرب[٤٦] » . وقد زاد الوضع المأساوي للسكان ، الخاضعين للحصار الغذائي ، من قلق المقاتلين واغتمامهم .

كان لموجة التشاؤم نتائج متأخرة لكن خطيرة في الولاية الرابعة . ففي حزيران/ يونيو ١٩٦٠ ، في الوقت بالذات الذي بدأت فيه المفاوضات بين **الحكومة المؤقتة** والحكومة الفرنسية في ميلون Meleun ، عمد الرائد سي صالح (زعموم محمد)[٤٧] ، وقد اعياه عدم تلقي اي مساعدة من

الخارج ، هو ومساعدوه الرواد سي محمد ، والاخضر ، وعبد اللطيف ، إلى الاتصال بالجنرال ديغول من دون علم **الحكومة المؤقتة** وحاول ان يجر معه الولاية الثالثة . ولا يبدو أن الرائد موحند ولد حاج برهن عن صلابة سياسية حيال سي صالح واصدقائه ، وهو يبرر ذلك في رسالة الى الرائد سي محمد يقول فيها : « إن ولايتنا التي استقبلتهم كإخوان كانت هدفاً لمراميهم الاجرامية . خلال اقامتهم لدينا ، تمكنتُ بعد ان اعلموني باتصالاتهم بالعدو من التحكم بغضبي واشمئزازي . ولما كنت أجهل أي رصيد يتمتع به هؤلاء المسؤولون ، والى اي حد يتبعهم آخرون في هذا الطريق الذي سلكوه ، رأيت من الافضل التمهل والتروي كي لا اقطع مع ولايتكم . ويبدو أن ذوي النيات السيئة فسروا عندئذ هذا الموقف كما لو كان استفزازاً وتذرعوا به لأجل . . . تغذية مناخ ، إن لم يكن مناخ حقد ، فهو على الاقل مناخ حذر بين ولايتينا » . وقد توقفت المحاولة ، بفضل تبديل الرائد سي محمد لموقفه . فهذا ذهب ، هو ايضاً ، الى الاليزيه ، لكن ـ فيما يبدو ـ بأمل أن يقبل الجنرال ديغول التفاوض مع بن بلا وبوضياف وخيضر وبيطاط . لكن بعد أن خاب توقعه ، اوقف رئيسه سي صالح ، وبعث به الى تونس لمحاكمته هناك ، واعدم الرائدين عبد اللطيف والاخضراللذين عزا اليهما المسؤولية المباشرة عن الاتصالات مع فرنسا .

كان للعمل العسكري الفرنسي ثلاث عواقب على المقاومة الجزائرية : فلقد زاد اولاً من حدة القطيعة بين قوى الداخل وقوى الخارج ونصب بينها جداراً من سوء الفهم . ثم إنه زاد من وزن **جيش التحرير** على الحدود على حساب الولايات . واخيراً ، سرّع التحالف بين الولايتين الثانية والخامسة ضد كريم .

١٦
ولادة قوة بديل : هيئة الاركان العامة
(١٩٥٩)

تضافرت عدة عوامل لشل سير عمل **الحكومة المؤقتة** عام **١٩٥٩** . فقد قدم «انتحار» عميره علاوه ، الموظف في وزارة الشؤون الخارجية ، ذريعة لكريم وبن طوبال وبوصوف كي يعيدوا وضع تركيب الحكومة موضع الاتهام . وقد بقيت اقتراحات بن خده لحل الازمة عن طريق العودة الى الجزائر وتزويد **جبهة التحرير الوطني** ببرنامج ، بقيت دون جدوى .

في تموز/ يوليو **١٩٥٩** ، فرض انقلاب أبيض على **الحكومة المؤقتة** ان تأخذ إجازة وتدعو القادة العسكريين لأن يحكموا في النزاع بين القادة . كان الرهان الحقيقي للصراعات هو الاشراف على الجيش الذي كان يتنازعه كل من كريم وبن طوبال وبوصوف . وبعد ستة أشهر من المساومات ، خسر كريم الجولة في اجتماع **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** في كانون الاول/ ديسمبر **١٩٥٩** ، لكن ذلك لن يكون لصالح خصومه المباشرين ، بل لصالح قوة بديل منبثقة من **جيش التحرير الوطني** .

هذه الانقلابات السريعة تفسر قلة الثقة بالنفس لدى **الحكومة المؤقتة** في ايلول/ سبتمبر وتشرين الثاني/ نوفمبر **١٩٥٩** امام مبادرات الجنرال ديغول لحل المشكلة الجزائرية . لكن فلنتصفح كل هذه الاحداث .

شلل الحكومة المؤقتة

لم تستطع **الحكومة المؤقتة** المؤلفة من ثلاث جماعات ـ الاعضاء السابقين في **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ، والمركزيين السابقين ، والنشاطيين ـ ان تتخطى انقسامات الماضي . وقد كان ذلك صعباً بالنسبة اليها لا سيا ان الثالوث كريم ـ بن طوبال ـ بوصوف كان يمسك بقيادة الثورة . كان كل منهم قائد **إقطاعة** « له رجاله ومصلحة استخباراته وحاشيته الخاصة به[١] » . ويفسر قايد احمد هذه الظاهرة كالتالي : إن كريم وبن طوبال وبو صوف « لم يكونوا يعرفون بعضهم

بعضاً . . . بصورة كافية . . . لم تكن لهم الطرائق ذاتها و . . . بسبب نوع من الخوف كانوا يعيشون كلٌ في قوقعته ، محيطين انفسهم بالعناصر التي يعرفونها[٢] » . ليس أفضل من القول إن الثورة الجزائرية كانت تعيش في زمن القرية .

تحت تأثير الثالوث كريم ـ بن طوبال ـ بوصوف ، كانت الحياة السياسية تتحوجز* وتتشخص** . كانت المصالح الحكومية ، المستقلة ذاتياً ، التي تجمع اتباعاً محليين واقليميين (جماعة الشرق ، جماعة القبايل ، جماعة وجده) ، ذات وظائف متعددة :

ـ تجعل اولئك الذين يشغلونها يستفيدون من منافع السلطة ويعتبرها المقاتلون أجهزة خاصة .

ـ تتحكم بالرأي العام عن طريق اشاعات محسوبة تهدف الى رَوْز ردود فعله ، ولها بالتالي دور العمل النفسي .

ـ تراقب الاجهزة التي تفلت من اشرافها . إن الصراع من أجل توسيع الصلاحيات وإعادة توزيع السلطة أمر دائم . ويجري استخدام اساليب قديمة وتقنيات تنظيم جديدة للوصول الى الهدف المقصود : تحالف مع المنافس بهدف تحييده ، تنوية ، إفساد ، تهويل ، الخ .

كان وزن الماضي ، والانقسامات التي تتعهدها مجموعات المصالح المكتسبة تشل سير عمل **الحكومة المؤقتة**،وكانت محاولات جعل جهاز الثورة منظمة ممركزة ، هرمية ، تصطدم بالتنافس بين كريم وبن طوبال وبوصوف . ولم تكن المؤسسات القائمة غير مواقع استعراضية ، فحياة **جبهة التحرير** السياسيةكانت تدور خارجها في حلقات مقفلة وضيقة .

إذا كان كريم وبن طوبال وبوصوف موحدين ضد السياسيين ، فقد كانوا منقسمين حول مسألة الزعامة التي كان يطالب كريم بها باسم التاريخية ، لأنه الوحيد من « لجنة الستة » الذي كان طليقاً . وكان بن طوبال وبوصوف ينازعانه هذا الحق باسم التاريخية ذاتها . فبالنسبة اليهما ، إن المؤسسين الحقيقيين **لجبهة التحرير** هم اعضاء « لجنة الـ ٢٢ » الذين لم يفعل كريم ، المصالي التائب ، غير الانضمام اليهم[٣] . وقد أبرز كريم عند ذلك كيف انه ليس طبيعياً أن يتقدمه فرحات عباس ، فواجهه خصومه بمبدأ القيادة الجماعية ، اي رفض القائد اللدني . وسوف يفتح حادث طفيف في الظاهر ، تمثل بـ « انتحار » علاوه عميره ، اطول ازمة في تاريخ الثورة .

قضية عميره

نظر عميره ، المسؤول سابقاً عن **حزب الشعب الجزائري** في سطيف والصديق الحميم للأمين

* ـ تعريباً لكلمة Secloisonne ، بمعنى تقطعها الحواجز (م)

** ـ اي تتمحور حول الاشخاص (م) .

دباغين ، نظرة تشكك إلى تعيين فرحات عباس على رأس **الحكومة المؤقتة** في ايلول/ سبتمبر **١٩٥٨** . وبعد تعيينه في ممثلية **الحكومة المؤقتة** في بيروت ، تحت اوامر ابراهيم كابويه[٤] ، الذي كان اصلاً عضواً في **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ، كان يعطي صبغة سياسية لكل الخلافات التي كانت تقع بينه وبين رئيسه التراتبي .

في بداية **١٩٥٩** ، وإثر استدعائه الى القاهرة ، انطلق في حملة ضد عباس تجمع الثرثرة الى التنديد السياسي ، وهو ما اثار هذا الاخير . فاستدعته الدوائر الخاصة ببوصوف واستجوبته بعد تفتيش دقيق لحجرته ، لكن لم تمر ساعات حتى وُجد عميره ميتاً امام مقر **الحكومة المؤقتة** . وقد تحدثت الرواية الرسمية عن حالة انتحار ، الا ان الدكتور الامين دباغين طالب باجراء تحقيق ، وكان مسعاه يتوافق مع رغبة السلطات المصرية التي رفضت إقفال الملف لأنها كانت تأمل تفجير **الحكومة المؤقتة** التي لم يكن يعجبها تركيبها . .كانت اللعبة تتمثل في استخدام ارادة كريم الحلول محل عباس على رأس **الحكومة** واستُغلال القرائن الجرمية التي تنزل بثقلها على دوائر بوصوف بهدف إضعافه . وهي كانت تصفي بذلك ، في الوقت ذاته ، حساباتها معه التي تعود الى قضية العموري .

في قضية عميره ، واجه كريم ودباغين عباس وبوصوف . كان دباغين يدافع عن ذكرى صديق سياسي ، وكان عباس وبو صوف في وضع الاتهام . وسوف يستغل كريم هذا الوضع للمطالبة برئاسة **الحكومة المؤقتة** ، إلا انه اذا كان فشل في ذلك ، فقد توصل لاقناع بن طوبال وبو صوف بخفض نشاط **الحكومة المؤقتة** بذريعة ان انقساماتها من عمل السياسيين عباس ودباغين .

وهكذا قام الثالوث كريم ـ بن طوبال ـ بو صوف معاً ، لكن كلٌ بناء على حساباته الخاصة به ، بانذار **الحكومة المؤقتة** كي تتخلى عن السلطة لصالحهم ، فقاوم الوزراء في البدء ، ثم خضعوا وفوضوا الثالوث صلاحية جمع القادة العسكريين لتحكيمهم في قضية الصراعات داخل **الحكومة** . . وسيكتب قايد احمد بهذا الشأن فيما بعد : « جرت اجتماعات في القاهرة على امتداد **٢٥** يوماً كان كل واحد يحتفظ خلالها برشيشه تحت معطفه . وفي النهاية ، تم العثور على حل في وقت كان الجميع على علم به ، حتى فرنسا . وجهت **الحكومة المؤقتة** رسالة . . . الى القادة العسكريين ، وقد حملها ثلاثة اعضاء* في **الحكومة** وتوزعوا عبر الحدود ليقولوا إنها جسم عاجز وخائر وأن على القادة العسكريين ان يعطوا البلد قيادة[٥] . »

موقف بن خده

قبل أن تتم القطيعة داخل **الحكومة المؤقتة** ، اقترح بن خده عودة الحكومة إلى الجزائر . فبرأيه أن **الحكومة المؤقتة** المقيمة خارج البلاد ، مضطرة لأن تتبع وتيرة الضغوط المصرية والمغربية ، وتغرق

---

* - كريم وبن طوبال وبوصوف .

في خصومات عديمة الجدوى . وقد جرت الموافقة على اقتراحه ، فما احد كان يريد الظهور بمظهر الهارب من ساحة المعركة . لكنه حين طلب تطبيق الاجراء في مهلة شهر وتعليق اجتماع قادة الولايات خارج الارض الوطنية ، تكتلت **الحكومة** حول بوصوف الذي استخدم الفيتو .

عاد بن خده الى الهجوم فاضحاً العفوية ورفض العمل الطويل النَفَس ، و« نزعة الحلم بفتوحات كبرى » ، والتعارض بين المسائل السياسية والعسكرية ، واقترح دعماً لانتقاداته ، تبني برنامج حد أدنى (اصلاح زراعي ، تحرر النساء ، التصنيع في اطار اقتصاد مخطط ، الخ .) ووضع قوانين تعيد الحياة **لجبهة التحرير** عن طريق حصر صلاحيات الحكومة بالشؤون الدبلوماسية .

ربما كان بامكان الوزراء المسجونين في فرنسا ان يساعدوا **الحكومة** ، بفضل سلطتهم المعنوية ، على تجاوز مآزقها . لكن لما كانوا منقسمين هم ايضاً ، لم يكن في وسعهم تقديم أي عون . إن اضراب معتقلي **جبهة التحرير** في فريسن Fresnes كشف للمناضلين ، كما سنرى ، الخصومات فيما بينهم . ففي ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٩ بدأ مناضلو **جبهة التحرير** إضراباً عن الطعام للحصول على نظام المعتقلين السياسيين[٧] ، وتضامن معهم بعد ثمانية ايام كل من آيت احمد وبن بلا وخيضر . وفي ٢٨ حزيران/ يونيو ، أبلغت وزارة العدل الفرنسية بيطاط وبو ضياف ، عن طريق مرشد السجن الأب لِغويْ ، نيتها منح « ارضاء نسبي للمضربين » . واستناداً الى بشير بو معزه ، ذهب بيطاط اليهم وخاطبهم كالتالي : « يريد بن بلا وآيت احمد وخيضر استثمار اضرابكم لصالحهم ، وقد انضموا اليكم للحصول على ثمار عملكم . » ويؤكد بومعزه أنه تجمد في مكانه مذهولاً واجاب بيطاط : « انك تضعنا في ورطة ، فاذا واصلنا الاضراب نضع وزيرين في وضع صعب ، واذا أوقفناه ، سيعتبر بن بلا وآيت احمد وخيضر بادرتنا جحداً لهم . بوصفنا سجناء ، علينا ان نكون ، نحن بالذات ، محاوري ادارة السجن . » وتبين هذه الحادثة أن **الحكومة المؤقتة** ، كانت بمجملها عرضة للخلافات السياسية والخصومات الشخصية[٨] .

إن تفتت **الحكومة المؤقتة** يسلط الضوء على سيرورة طويلة بدأت مع رحيل **لجنة التنسيق والتنفيذ** عن الجزائر و- إذا كانت في البدء مبلبلة وحائرة - فقد تسارعت بشكل فظ بعد مؤامرة العموري . هذه السيرورة اتخذت وجهين : ففي المقام الاول ، حررت صراعات الزمر القوى نابذة المركز الملازمة للدعم الفلاحي **لجيش التحرير**. وفي المقام الثاني ، كان ثمة اتجاه اكثر فأكثر حدة وبروزاً على الحدود لرفض القتال وللاخلاد الى الانتظار . لم يعد المقاتلون يتعرفون إلى أنفسهم في القيادة ولم يعودوا يقبلونها كتعبير عن إرادتهم . وثمة في ذلك مقدمات أزمة لم تكن وجدت أبطالها الرئيسيين بعد .

اجتماع القادة العسكريين : صيف - خريف ١٩٥٩

إن روح الاستعفاء التي كانت تميز وزراء **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** و« المركزيين »

(باستثناء بن خده) جعلت منهم الذرائع واكباش الفداء لكل انحرافات الثالوث . ولما كان هذا هو الحاكم بأمره في إطار جسم ليس له نظام قانوني ، فسوف تنتقل خلافاته إلى المقام الاول .

كانت روزنامة عمل الثالوث تشمل ثلاث نقاط : بلورة برنامج ، وضع النظام الداخلي لجبهة التحرير ، وتعديل المجلس الوطني للثورة الجزائرية . ولـم تكن النقطتـان الاوليان تطرحـان مشكلة ، وقد كلف بها مناضلون كانت اللغـة المستعملـة تدعوهـم بـ « الاختصـاصيين » ، بالتعارض مع « المنظمّين » المتمثلين بقادة الجهاز العسكري . انشئت لجنتـان لهـذا الغـرض ، الاولى وتضم عمر اوصديق وفرانز فانون وعبد الرزاق شنتوف ومحمد صديق بن يحيى[٩] ، كلفت باعداد مشروع البرنامج ، والثانية وتتألـف من بن خده ومبـروك بلحسـين[١٠] والامـين خان[١١] اهتمت بالنظام الداخلي لجبهة التحرير .

إن ضبط مقاييس الاشتراك في اجتماع القادة العسكريين ، الذي كان عليه ان يجد مخرجاً من أزمة الحكومة ، تسبّب في المقابل بصدامات جدية . اقترح كريم توافقاً بين القادة الاعلين من رتبة رائد فما فوق ، وهو ما كان منحه امتيازاً واضحاً لو جرى القبول به . لكن بوصـوف وبـن طوبـال اعترضا على حضور الرائد يدير رئيس رتل الضباط السابقين في الجيش الفرنسي . إزاء ذلك اشترط كريم صيغة تأخذ بالحسبان التوازن بين « القبايليين والعرب » ، مقترفاً هكذا عملاً أخرق . فمن جهة ، لم يأخذ التضامن الاقليمي الذي كان يعول عليه مجراه ، إذ لم يتبعـه العقيد عمـران والرائدان اوصديق وعز الدين ، ومن جهة اخرى ، ساهم الاتهـام بالنزعـة البربـرية ، المنتشر بشكل واسع ، في عزله ومفاقمة الفوضى على الحدود .

في نهـاية المطـاف ، تم الاتفـاق على تعيين سبعـة عقـداء : قائـدي هيئتـي الاركان الشرقية والغربية ، محمدي وبومدين ، وخمسة ممثلين للولايات . من اصل الخمسة ، كان اثنان يأتيان من الداخل ، علي كافي ، من الولاية الثانية ، الذي نجح في عدم السقوط في فخ « المؤامرة الزرقاء » الذي نصبه العقيد قودار وعبيدي الحاج الاخضر ، من الولاية الاولى . اما الثلاثة الآخرون ، لطفي (الولاية الخامسـة) ، ويازوران (الـولاية الثالثـة) ، ودهيلس (صـادق) (الـولاية الرابعة) ، فكانوا من الخارج منذ عام ١٩٥٧ . وقد انقسم العقداء الى مجموعتين متساويتين في الاهمية[١٢] الاولى بقيادة كريم ، والثانية بقيادة بن طوبال وبو صوف .

اخفى التحالف ضد كريم الخلافات داخل المجموعتين عن اعين ممثلين يقظين . فبن خده رأى فيهما « عشيرتين تتنازعان جيش التحرير » وغاب عن نظره أن حبكة الاحداث نسجهـا أنـاس تتلاقى حساباتهم دون ان تكون مصالحهم ، مع ذلك ، متماثلة . ففي الواقع لم يكن العقداء صادق وكافي وبومدين ولطفي يشاركون في اعماق ذواتهم في اللعنات الموجهة ضد « سياسيي » الحكومة المؤقتة . وقد خضعوا لرجحان الثالوث الذي كانت تاريخيته تلعب في آن معاً ضد المساواة بين القادة العسكريين وضد صعودهم في الهرم .

كان طول اجتماع العقداء (١١٠ ايام) ، الذي تخلله الكثير من الانقطاعات والازمات ، يشهد على شراسة الصراعات . فمن أول جلسة وقع حادث حاد ، إذ اعترض العقيد لطفي على حضور الثالوث كريم ـ بن طوبال ـ بو صوف الاجتماع : « ثمة ازمة داخل الحكومة ، وقد دعوتم القادة العسكريين للحكم في النزاع . لكن هنا اعضاء في **الحكومة المؤقتة** يلعبون في الوقت ذاته دور القضاة واطراف النزاع . أسألكم ما موقفكم هنا ؟ إما أن تخرجوا وتتركونا نفصل في الخلاف ، أو تدعوا كل اعضاء **الحكومة**[١٣] » وقد كانت تلك طلقة إنذار رد عليها كريم بانفعال شديد قبل ان يغادر الاجتماع ، أما بن طوبال وبو صوف فـ « قوّسا ظهريهما » وتركا العاصفة تهدأ .

كان تحكيم القادة العسكريين قنبلة مؤقتة وضعتها **الحكومة المؤقتة** . فلقد قرر الثالوث مقاييس للمشاركة في الاجتماع ، لكن ما ان اجتمع القادة العسكريون حتى اصبحت السلطة بين ايديهم . وقد كشفت مداخلة العقيد لطفي أن حقوق التصدر التراتبية كان لها تأثير أقل لا سيما أن كريم كان يخوض المعركة لوحده من دون دعم بن طوبال وبو صوف .

بعد اثني عشر يوماً من الانقطاع ، استؤنف الاجتماع بفضل وساطة بن خده واوصديق وعمران ومبروك بلحسين . وقع كريم في الفخ الذي نصبه بنفسه . كان عليه إما ان يتخلى عن طموحه لأن يصبح الرقم واحد في الثورة أو أن يلجأ لامتحان قوة لم تعد لديه وسائل الاضطلاع به . ولما كان قد سئم العجز عن فرض نفسه على العقداء كافي وبومدين ولطفي ، الذين كانوا يحظون بدعم خفي من بن طوبال وبو صوف ، أمرهم بالالتحاق مجدداً بمراكزهم تحت طائلة التوقيف .

بعد ايام من الانذار الذي وجهه كريم ، تمكن الملازم الاول بن يزار ، ضابط ارتباط الولاية الثانية ، من مفاجأة محادثة بين ضباط سابقين في الجيش الفرنسي ، تتعلق بخطف العقداء بومدين وعلي كافي ولطفي . وقد جرى تبليغ بن طوبال بالأمر فمضى الى بيت كريم ليحذره من اي لجوء الى القوة ، فوجده هناك بصحبة الرائد يدير والنقيبين بن شريف وزرقيني والملازمين شابو وهوفمان . وفي جو الازمة الذي كان سائداً ، جرى اخذ فكرة مؤامرة على محمل الجد . وجد كل واحد من واجبه تلافيها على طريقته ، البعض عن طريق المفاوضات والآخرون عن طريق العصيان المكشوف . وقد انشقت وحدات بقضها وقضيضها على الحدود ، وهكذا فإن كريم الذي حشر في الزاوية انتهى بالخضوع .

بعد مئة وعشرة أيام من النقاشات المملة والدسائس ، انتهى اجتماع « العشرة » هكذا إلى تعيين **مجلس وطني** جديد ، استبعد منه كل من الامين دباغين ، وتوفيق المدني ، ومحمود شريف ومحمد البجاوي ، وصالح الوانشي ، وعبد الملك تمام . وقد ازيح الامين دباغين بسبب موقفه في قضية عميره . واتُّهم توفيق المدني بقلة الاحتراس وبإفشاء مداولات الحكومة . اما محمود الشريف فلم يعد له نفوذ على الولاية الاولى ، وكان تمام والوانشي والبجاوي في السجن منذ عام ١٩٥٧ ، وبالتالي عديمي التأثير على الصراعات الجارية .

في الحقيقة انه لما كان رهان المعركة قيادة **جيش التحرير الوطني** ، فلقد اختارت المجموعات المتقابلة اعضاء **المجلس الوطني للثورة** من بين العسكريين ، ووصل الى المجلس ، بالتالي ، اعضاء مجالس الولايات ومسؤولو فدراليات تونس (علال الثعالبي) ومراكش (بن سالم نور الدين) وقادة فدرالية فرنسا (بوداود ، والعدلاني ، وبو عزيز وهارون وسويسي) .

ودخل المجلس بقوة كل من ضباط الحدود علي منجلي ، وقايد احمد[١٤] ، وعلي سواعي[١٥] ، وعمار رجاي[١٦] ، والطاهر الزبيري[١٧] . وقد اصطدمت ترشيحات الضباط السابقين في الجيش الفرنسي بسد شكّله بومدين وعلي كافي وبن طوبال ولطفي . واستثني من ذلك النقيب احمد بن شريف ، الذي اعتُبر حالة نوعية لكونه فر مع رجاله وقاتل في الجزائر ضمن صفوف الولاية الرابعة . اما المركزيون السابقون والاعضاء السابقون في **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** الذين انتُخبوا في آب/ اغسطس ١٩٥٦ فجرى تثبيتهم في وظائفهم . وقد دخل الى **المجلس الوطني** القائدان الشيخ خير الدين[١٨] واحمد بو منجل ، ولم يتم اخذ فيتو احمد بن بلا ضد هذا الاخير ، الذي كان يدعمه كريم ، بعين الاعتبار[١٩] .

كانت غالبية القياديين الجدد تأتي من **جيش التحرير الوطني** وتدافع عن مركزته . كان قد آن الاوان لتحقيقها . ففي كانون الاول/ ديسمبر بلغ التفكك على الحدود ذروته ، وفي الغرب حيث كان يسود الهدوء حتى ذلك الحين ، غادر النقيب الزبير مركزه في اقليم تلمسان ، هو وقواته ، باتجاه مراكش لتوجيه الاتهام ضد قيادة الولاية الخامسة التي تركته من دون اسلحة .

اجتماع المجلس الوطني الجديد للثورة الجزائرية : ١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٩ ـ ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠ .

في الوقت الذي انفتحت فيه دورة **المجلس الوطني** ، جرى اعلام اعضائه بأن المجابهات بين انصار كريم وخصومه تتخذ مساراً عنيفاً . فلما كان القادة العسكريون لا يريدون الخضوع لتخويف وزير القوات المسلحة ، تركوا تعليمات لرجالهم بأن يقاوموا الضغوط المحتملة من جانب قيادة الحدود المنحازة الى كريم . ولم تكن احتياطاتهم من دون اساس .

من اجل إعطاء المزيد من السلطة لكريم ، عمد مدني ، الذي حل محل النقيب بن شريف في قيادة الحدود ، الى التخطيطلتوقيف بعض قادة كتائب الولاية الثانية . لكن الملازم يزيد بن يزار ، احد مساعدي الرائد علي منجلي ، اخذ المبادرة وارسل من خطف مدني ، وهدد باحتجاز زميليه النقيبين عبيد السعيد[٢٠] وموسى حسني[٢١] . وارسل **المجلس الوطني للثورة** الرائد طاهر الزبيري على جناح السرعة لاعادة النظام . كان كريم قد خسر الجولة في الجيش ، فالرجال الذين تركهم في مواقفهم كانوا عاجزين في مواجهة خصومهم .

كان على **المجلس الوطني** أن ينظر في مشروعي البرنامج والنظام الداخلي ، ويقدم حلاً للمشكلات العسكرية ويعين حكومة .

١ . كان **مشروع البرنامج** يعبر عن الافكار التي دافع عنها عمر اوصديق وفرانز فانون بشأن دينامية الثورة ، وعن افكار محمد صديق بن يحيى وعبد الرزاق شنتوف بصدد التحالفات . ينطلق من مبدأ أن « تحرير الارض الوطنية . . . والثورة الاجتماعية والاقتصادية يشكلان كلاً واحداً (و) . . . لا يشكلان مرحلتين متمايزتين[٢٢] » القوة القائدة للثورة هي الفلاحون . « يبقى هؤلاء السكان الاكثر ثورية وينطوون على قوى لا تنفد[٢٣] ».وليس ذلك بديهياً ، فالفلاحون محطَّمون ومقتلَعون ، إذ بين ١٩٥٤ ، و١٩٦٠ ، انتقل مليونان منهم الى معسكرات التجميع ، و٣٠٠ الف الى معسكرات اللاجئين في تونس ومراكش ، وغادر ٧٣١ الفاً الارياف الى المدن ، وتضاعف تقريباً عدد المهاجرين الى فرنسا . لم يعد يدعم البنى الريفية نشاط فلاحي ، وهذا السقوط إلى الجحيم حرم الفلاحين من كل سيطرة على الواقع وأضعف لديهم حس الهوية وحتى حس الكرامة .

أما العمال فـ « يمثلون في المدن العنصر الاكثر دينامية » ، من هنا ضرورة افساح مجال اوسع للنقابات في اجهزة القيادة . من المفيد أن « يكون حاضراً في كل لجنة ولاية ومنطقة وقسم ممثل ذو صفة **للاتحاد العام للشغيلة الجزائرين**[٢٤] » . بعد تشتت الحركة النقابية في ١٩٥٦ ـ ٥٧ وانحطاط المدن السياسي ، دُعي مندوبو العمال لكي يعيشوا بين الريفيين .

نجد في الدور المعطى للمثقفين والطلاب اطروحتين متضادتين تتعايشان داخل **جبهة التحرير ـ جيش التحرير** : الاولى صدى للمبادىء التي كانت وراء الاضراب العام للطلاب في ايار/ مايو ١٩٥٦ ، « يحتاج الوطن الى كل ابنائه في الاوقات الاكثر صعوبة ، وإنه لمن الخطأ الاعتقاد بأن من الافضل عدم خرط بعض التقنيين في النضال بحجة انهم سيكونون مفيدين لجزائر الغد ، فالمهمة الاساسية تبقى . . . مواصلة الحرب[٢٥] » . وهذه هي الاطروحة التي ستستعيدها هيئة اركان **جيش التحرير** . أما الثانية فترى في الطلاب كادرات المستقبل الذين يُحْسُن الاحتفاظ بهم . « تجبرنا ضرورة تكوين تقنيين لجزائر الغد على ارسال مناضلين طلاب الى الخارج . . . ولا شك ان على هؤلاء ان يبقوا مشدودين الى الثورة التي يمكن أن تستنفرهم في اية لحظة ، إذا دعت الحاجة الى ذلك[٢٦] » .

في ميدان التحالفات ، كان يملي التوجه السعيُ وراء وسائل مادية ومالية لتقوية الوضع العسكري والدبلوماسي للثورة . ففي المغرب ، « ينبغي طمأنة شركائنا بخصوص منظوراتنا الاقتصادية بعد الاستقلال ، عن طريق البرهنة لهم على أنه سيكون في وسعهم الاستفادة من استثمار موارد الارض الجزائرية إذا التزموا معنا بمزيد من الحزم . . .[٢٧] ».ولم تلاق الدعوة الى الدعم من جانب البلدان الشرقية اية مقاومة « هذه السياسة سليمة لاسيما انه تكشَّف منذ ارسال

بعثة حكومية الى بكين أن انفتاحنا على الشرق لم يؤد الى ردود فعل عدائية في الغرب . . . على العكس ، شهدنا ظهور قلق جدي بين حلفاء فرنسا[٢٨] » .

كان هذا المنعطف يهدف الى تقوية الخط القومي لا إلى اعادة النظر به . فمن جهة كان مشروع البرنامج يستبعد « اي تحالف مع جماعات من مثل تلك التي تشارك في مؤتمرات من النموذج الافريقي ـ الاسيوي في القاهرة وهي احياناً في المعارضة في بلدانها » . ومن جهة اخرى ، يؤكد عداءه « للاستعمار لا للغرب » وبالتالي ، يجب « طمأنة اوساط الاعمال والشركات » والتأكيد أن الجزائر المستقلة ستفتح ابوابها للاستثمارات وللتقنيين الاجانب[٢٩] » .

لم يكن العداء للامبريالية غير عامل تعبئة للرأي الوطني والعالمي ضد الاستعمار الفرنسي . يخطىء اذاً من يريد إعطاء فكرة دقيقة عن طبيعة **جبهة التحرير الوطني** تبعاً لتحالفاتها الدبلوماسية .

٢ . النظام الداخلي .

كما في آب/ اغسطس ١٩٥٦ ، كانت المشكلة إرساء حدود واضحة بين **الجبهة وجيش التحرير** وخلق شروط تثبيت سلطة مدنية .

قدم بن خده اقتراحاً مجدِّداً في الظاهر ، يتمثل بخلق قيادة **لجبهة التحرير** متمايزة عن **الحكومة المؤقتة** . وقد نجح موقف كريم الذي كان ضد هذا الرأي . وفي الواقع فإن هاتين الاطروحتين لم تكونا تعيدان النظر اطلاقاً في **الطبيعة** السياسية ـ العسكرية **لجبهة التحرير** .

بسبب العجز عن فصل « الحزب » عن الجيش جرى اللجوء الى حيل قانونية عن طريق وضع نصين متمايزين : النظام الداخلي **لجبهة التحرير** ، والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية . كان النظام الداخلي يتجاهل **جيش التحرير** ، الذي كان جميع اعضائه ينتمون قانوناً الى **ج . ت . و** . وقد بقي الارتباك والفوضى : فالمجلس الوطني للثورة كان في آن معاً قيادة **جبهة التحرير** والجمعية التي تعين **الحكومة المؤقتة** . هذا التخريج الحقوقي الرديء ، الذي اوكل وضع شكله لمحمد بجاوي[٣٠] ، كان يجعل **الحكومة المؤقتة** تنبثق من **جيش التحرير الوطني** .

٣ . المناقشات .

دامت دورة **المجلس الوطني للثورة** ٣٣ يوماً ، وكانت معتركاً صاخباً حقيقياً تسيطر فيه الشتائم والاتهامات الشخصية . ولا شك ان الخصومات الشخصية تعبر بشكل مشوّه عن خلافات حول قيادة الحرب والمشكلات التنظيمية ، لكن يبقى ان اصول الازمة الدائمة التي تعيشها **الجبهة** لم تسلّط عليها الاضواء بوضوح .

كرس **المجلس الوطني للثورة** الجزء الاساسي من أعماله للمساجلة بصدد صلاحياته ، ولدراسة معطيات الوضع العسكري واختيار القادة القادمين الذي عُهد به الى لجنة استشارية مؤلفة

من سعد دحلب وهواري بومدين ومحمدي السعيد . وقد جرى تبني النظام الداخلي بسرعة ، اما دراسة المسائل السياسية فلم تولَ اي اهتمام . واستناداً لمحمد يزيد ، اشتغل الاختصاصيون طيلة يومين على النص المستوحى من مشروع البرنامج ، الذي صوّت عليه **المجلس الوطني للثورة** من دون صعوبة[٣١] .

ومع ذلك ، فإن مداولات **المجلس** تشكل طوراً مهماً على طريق انحدار القدرة الكلية لكريم وبن طوبال وبوصوف . لما كان هؤلاء اعتادوا العمل من دون عوائق ، فقد مر وقت قبل أن يتوصلوا الى تقدير مدى اتساع فقدان الحظوة الذي نزل بثقله عليهم ، وكانوا غير متبصرين حين اعتقدوا بديمومة سيطرتهم . ووفقاً لقايد احمد ، وجد **المجلس الوطني** نفسه ، منذ افتتاح اعماله ، وجهاً لوجه مع اشتراطات الثالوث . « قالوا لنا . . . هاكم اللائحة (لائحةقادة المستقبل) . لقد بقيت الثورة من دون رأس طوال ستة اشهر ، ويجب الخروج من هذا الوضع . الحكومة اخفقت ، ونحن نقترح عليكم حكومة من خمسة اعضاء تكون في آن معاً حكومة وقيادة **لجبهة التحرير**[٣٢] » . كان فيها الى جانب الثالوث كريم ، وبن طوبال ، وبوصوف كل من بن خده وعمر اوصديق . ودون أن يكون هناك سابق تصور وتصميم ، ظهر اتفاق عريض في مواجهة المطامح الوقحة للثالوث .

اثيرت مسألة معرفة إذا كان **المجلس الوطني للثورة** هو القيادة العليا ، وبعد يومين من النقاشات ، انصاع كريم وبن طوبال وبوصوف ، الذين اساء معاملتهم القادة العسكريون ، لا سيما علي منجلي وقايد احمد .

اعطى التقرير عن نشاط محمود الشريف طابعاً محتدماً للنقاشات . فمحمود هذا ، الذي أقصي من **المجلس الوطني للثورة** ، بعد أن كان مسؤول المالية من نيسان/ ابريل الى ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ ، خرج عن تحفظه لتسوية حساباته مع الثالوث . في تموز/ يوليو ١٩٥٨ ، كان محمود شريف وجّه تقريراً الى **لجنة التنسيق والتنفيذ** يقترح فيه تقديم مساعدة للولايات « في حين تبلغنا من كل انحاء الجزائر اصداء بؤس شعبنا وحرمانه ، تتجه انظار جميع المقاتلين الى الخارج حيث تنبئهم بلاغاتٌ ، كل يوم ، بالمساعدات الكثيفة التي تصل من البلدان الشقيقة والصديقة ، بلاغات تضخمها الصحافة والاذاعة » . في نيسان/ ابريل ، كانت **لجنة التنسيق والتنفيذ** قد حجزت ٤٨٠ مليوناً للولايات ، ولم يصل غير جزء ضئيل فقط للموجَّه اليهم . وقد شن محمود شريف هجماته بالقسوة اللاذعة لرجل ليس لديه ما يخسره ، وفضح آليات التبذير المالي وحرف أموال مخصصة للولايات عن وجهتها الاولى ، مبيّناً كيف أن تعهد الاتباع يكلف غالياً ويتم على حساب المقاتلين .

وجهت إفشاآت محمود شريف ـ ومعظمها اسرار شائعة بالنسبة لغالبية الحاضرين ـ ضربة لهيئة الثالوث ونفوذه ، مطلقة ضغائن ، طالما جرى كبتها ، من عقالها ، وبفعل هذا الفضح العلني ،

لم يعد يستطيع احد ان يدعي جهل حقيقة الوضع . وفي مواجهة العاصفة المنفجرة ، ناور بن طوبال وبو صوف لاستعادة الارض التي فقداها وأبديا رغبتهما في قيادة قائمة على الوحدة الوطنية . اما كريم فكان رد فعله مختلفاً ، فمع ان الجو لم يكن ملائماً لطموحه الى بلوغ رئاسة **الحكومة المؤقتة** الا انه تشبث بهذا الامل بقوة . حينئذ بالذات تلاقت ضده معارضة جميع ضحاياه : معارضة المركزيين السابقين الذين أزيحوا من لجنة التنسيق والتنفيذ في آب/ اغسطس ١٩٥٧ ، ومعارضة عباس الذي كان ينازعه الرئاسة ، ومعارضة عسكريي الحدود الذين وضعتهم قلة تبصره ازاء خيار الوقوف ضد الحكومة او الانجراف وراء حركة تمرد قواتهم .

كان كريم صلباً أمام المحن ، وكخبير في المساومة تحدى غالبية **اعضاء المجلس** ، التي كان يعلم انها عاجزة عن الانفصال عنه بسبب تأثيره في القبايل وحتى في الولاية الخامسة ، حيث لم يكن يعترف النقيب الزبيري بمحاور غيره . وقد انسحب الى خيمته حيث بقي ينتظر اياماً أن يقدم خصومه اقتراحات تناسبه . وهكذا ، منذ وجدت اللجنة الاستشارية صيغة لا تقصي كريم كلياً عن قيادة **جيش التحرير** ، تسارعت وتيرة اعمال **المجلس الوطني للثورة** . فجرى تعديل الحكومة وتركيز برنامج العمل .

٤ . تعديل الحكومة المؤقتة .

ثبّت **المجلس الوطني** عباس في وظائفه كرئيس **للحكومة** ، وكان تثبيته في هذا المنصب تحذيراً للثالوث الذي لم يحتفظ بوضع مسيطر إلا بسبب عداوة القادة المسجونين حيال « السياسيين » .

كان كريم الضحية الرئيسية للتعديل ، حيث اصبح وزيراً للشؤون الخارجية . وقد الغى **المجلس الوطني للثورة** وزارة القوات المسلحة واستعاض عنها بـ « لجنةٍ بيوزارية للحرب » ، (كريم ، بن طوبال ، بوصوف) ، تقود الجيش بواسطة هيئة اركان عامة ، عُهد بمسؤوليتها للعقيد بومدين الذي فاز ترشيحه مقابل محمدي سعيد الذي أصبح وزيراً للدولة ، بمثابة تعويض . وقد كان اختيار اعضاء هيئة الاركان ذا معنى ، حيث دخلها الرائدان منجلي وقايد اللذان جلّيا بهجماتهما ضد الثالوث ، والرائد عز الدين [٣٣] من الولاية الرابعة . ووسّع بوصوف صلاحياته بإلحاق وزارة التسليح والتموين واصبح المحاور الرئيسي للجيش ، الذي اشرف فيه على سلاح الاشارة .

لما كان بن خده نصيراً ، هو ولطفي ودهيلس ، لعودة القيادة الى الجزائر ، خرج من الحكومة وتخلى عن الشؤون الاجتماعية لعبد الحميد مهري ، الذي كان سابقاً وزيراً لشؤون شمال افريقيا . وقد اعتبر التعديل نوعاً من الاصلاح الرديء الذي لا غد له ، ووضع نفسه في الاحتياط . وسمح له انسحابه بتقنية* كل حالات الاستياء لصالحه . بالمقابل ، احتفظ الوزراء الآخرون - بن طوبال

* - جعلها تسير في قناة واحدة (م)

(الداخلية) ، ويزيد (الاعلام) ، وفرنسيس (المالية) ـ بمناصبهم .

٥ . برنامج العمل .

على الصعيد السياسي ، أوكل **المجلس الوطني للثورة** إلى **الحكومة المؤقتة** مايلي :

ـ أن تتولى تطبيق مبدأ حق تقرير المصير عن طريق استفتاء تنظمه الامم المتحدة وتشرف عليه . وهذه التقنية « لا تستبعد التفاوض الثنائي و . . . يمكن حتى أن تتسبب به[٣٤] » ؛

ـ ان تعيد اطلاق فكرة الوحدة المغربية دون القبول بشروط قد تفسد التحالفات مع البلدان العربية والكتلة الشرقية . وأن تطالب البلدان العربية بقطع مبادلاتها الاقتصادية مع فرنسا ، ومقاطعة السفن والطائرات الفرنسية ، واجلاء القوات الفرنسية التي كانت لا تزال في تونس وفي مراكش ؛

ـ أن تحصل من البلدان الافريقية على سحب رعاياها المندمجين في الجيش الفرنسي والعاملين في الجزائر ؛

ـ أن تدفع الاتحاد السوفياتي والصين كي يرسلا متطوعين وتقنيين الى الحدود ؛

وقرر **المجلس الوطني** على الصعيد العسكري القيام بأعمال عسكرية على الحدود لاتاحة تدويل النزاع الفرنسي ـ الجزائري ، واستئناف العمل المسلح في فرنسا ، وعودة الضباط الكبار الى الجزائر ، وإرسال رسل لاعادة الصلة بالداخل .

وعلى الصعيد التنظيمي اعترف **المجلس الوطني** بإلحاح تخفيف الجهاز الاداري ووضع المناضلين المحرَّرين من وظائفهم في خدمة **جيش التحرير الوطني** .

أما على الصعيد المالي فأوصى **المجلس** بتشكيل لجنة لحسابات الامة ، وباتباع سياسة تقشف صارمة ، وتقديم مساعدة مالية للولايات .

مع ولادة هيئة الاركان ، *تبدل مجموع الشروط التي كان يقوم عليها النفوذ الذي* لا جدال فيه لكريم وبن طوبال وبو صوف على قيادة الثورة . خلال عامين حاسمين (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩) بالنسبة للثورة ، كان القادة العسكريون الثلاثة مصدر اهم القرارات ، وذلك من خلف واجهة المؤسسات الرسمية . كانوا وطنيين ، وعازمين على ألا يقبلوا إسكات السلاح قبلَ الاعتراف بالاستقلال ، إلا انهم اقترفوا خطأ الحلم بأن يبنوا في الخارج آلات سلطة بنيَّة نقلها كما هي الى الجزائر المستقلة ، في حين كان مصير الدولة يُقرَّر في الجزائر لاحيث توجد قيادتها .

كان كريم وبن طوبال وبوصوف يستمدون سلطتهم من صفتهم كقادة **لجيش التحرير الوطني** ، وإذ دخلوا **لجنة التنسيق والتنفيذ** عيَّنوا بذاتهم « اتباعاً » لهم يخلفونهم ، من امثال هواري بومدين ومحمدي سعيد ، الخ ، اختاروهم بسبب ولائهم غير المشروط . وبين آب/

اغسطس ١٩٥٧ (**المجلس الوطني الثاني**) وكانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٩ (**المجلس الوطني الثالث**) ارتضى هؤلاء ، الذين جرى تلقينهم الحذر حيال « السياسيين » ، كل المناورات . لكن حين لجأ اليهم كريم وبن طوبال وبوصوف ليحكموا في الخلافات داخل **الحكومة المؤقتة** ، جعلوهم يكتشفون بشكل خطير أن في وسعهم ان يصيروا مصدر السلطة الحقيقية ، لا سيما أن انحطاط الولايات من الداخل جعل منهم الممثلين الوحيدين للقوى المقاتلة القادرين على التعبير عن رأيهم .

كان نجاح هجمات الرائدين منجلي وقايد أحمد ضد الثالوث السبب الاول وراء انعطاف هواري بومدين ومحمدي سعيد اللذين ابتعدا بحذر كلّ عن وصيّه ، الاول عن بو صوف والثاني عن كريم . مذاك سوف يعملان لنفسيهما ويتقدمان مثل سابقيهما عن طريق الدسائس والتحالفات السرية .

ادى خلق هيئة الاركان ، الذي طالما جرى تأجيله ، إلى انتزاع احتكار القوات المسلحة من « التاريخيين » ، ضحايا نزعةٍ محافظةٍ ضيقة الأفق . سوف تكون القاعدة الوحيدة لقدرتهم مذاك تمثيل الثورة وادارة اموالها والتفاهم مع الدولتين التونسية والمراكشية ، المضيفتين رغماً عنهما لجيش يخوض انطلاقاً من اراضيهما حرب مواقع .

إذ حصل بن طوبال وبو صوف على رفع بومدين الى قيادة هيئة الاركان بخسا تقدير نتائج تعيينه في ذلك المنصب ، فلما كانا اكثر انتباهاً إلى دور الافراد مما الى دور المؤسسات ، يغشّي بصيرتهما مكسب مباشر (هبوط نفوذ كريم) ، اعارا القليل من الانتباه الى اختيار قلب هيئة اللعبة رأساً على عقب وسرَّع سقوطهما الخاص بهما .

ينبغي القول إنه لا شيء في تاريخ بومدين كان يسمح بتوقع ان يقف يوماً في وجه حُماته . فكرجل شرعية ونظام ، كان النموذج بالذات لموظف الثورة ، واذا قورن بومدين برجال صاخبين كعلي منجلي وقايد أحمد يبدو عنصر اعتدال . لكن في وضع كان فيه الجيش خارج الجزائر المكوِّنَ الأهم للثورة ، سوف يصبح بشكل من الاشكال مربط قوى تهدف بصورة واعية الى السلطة : قادة انصار هاجسهم حلٌ « على الطريقة التونسية » يضحي بالمقاتلين ، وضباطٌ سابقون في الجيش الفرنسي لا يريدون ان يروا رفاقهم الذين ظلوا في صفوف الخصم يصبحون القادة القادمين للجيش الجزائري ، وضباط فانونيون ، ذئاب شباب مستعجلون للخروج من الغُفلية وللعب دور سياسي .

جبهة التحرير الوطني بمواجهة السياسية الفرنسية

تفسر ازمة صيف ١٩٥٩ مماطلات قيادة **جبهة التحرير** امام خطاب الجنرال ديغول حول حق تقرير المصير (١٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٩) وعرضه بدء مفاوضات (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩) . عرض على الجزائريين ان يختاروا واحداً من ثلاثة حلول : الانفصال ، اي

الاستقلال ؛ أو الفرنسة او التشارك « حكم الجزائريين أنفسهم ، مستندين الى مساعدة فرنسا ، وفي اتحاد وثيق معها على صعيد الاقتصاد والدفاع والتعليم والعلاقات الخارجية[٣٥] » . وقد كانت خطبته الموجزة تبين بوضوح ان للتشارك ميزاته .

كانت قيادة منقسمة على ذاتها ، غارقة في صراعات داخلية والهم الرئيسي لاعضائها عدم الظهور بمظهر بائعي التصفية ، هي التي واجهت المبادرة الفرنسية . ما كان أحد يستطيع التعبير بحرية عن افكاره ، وكانت خطة شال تستقطب انتباه كريم وبن طوبال وبوصوف وبن خده ، وكانوا يعتقدون ان الجنرال ديغول يريد الحصول على نصر عن طريق السلاح . اعلن بن طوبال : « ليس السلام إذاً في الغد ، لاسيما أن سلطة ديغول على جيشه لا تزال بعيدة عن التوطد . . . طالما تحتفظ فرنسا بالامل في نصر عسكري ، ستبقى آفاق السلام بعيدة . وعندما . . . نتوصل لاقناعها باستحالة سحق ثورتنا ، حينئذ سيصبح السلام اكيداً[٣٦] » .

كانت ازمة القيادة هي التي تحدد موقف عباس ، وفرانسيس ومهري ويزيد[٣٧] . فقد كانوا يعتبرون أن عصراً جديداً بدأ على صعيد العلاقات الفرنسية ـ الجزائرية واقترحوا عدم اقفال الباب أمام العرض الفرنسي تحت طائلة إفساد الوضع الدبلوماسي الجزائري . وكان رد الفعل الاكثر سياسية هو رد فعل الامين دباغين ، الذي بعد أن ذكّر بالحوادث المزعجة التي رافقت مفاوضات سوريا وفيتنام وتونس مع فرنسا ، نادى بـ « إجراء لا يسمح (لها) بأن تستعيد بيد ما تعطيه باليد الاخرى . . . إن وضع فرنسا ليس اقل صعوبة من وضعنا ، ويكفي تتبع الرسم البياني لتصريحات ديغول ، منذ عرض « صلح الشجعان » حتى إعلان اول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ ، لادراك أن تلك التصريحات اكثر فأكثر ايجابية رغم بعض التراجعات ، بين الحين والآخر ، المعدة لتهدئة المعمرين والجيش الفرنسي في الجزائر . ومع ذلك فلا يجهل ديغول اياً من صعوباتنا . والخلاصة أن ديغول مربوط بروزنامة محددة ، وانه ربما كان مضطراً بصورة أو بأخرى لارساء السلام في اسرع وقت ، وانه مدعو إذاً لانجاز هذا السلام بالخضوع لبعض شروطنا[٣٨] » .

كان رد **الحكومة المؤقتة** على الجنرال ديغول يعبر في آن معاً عن الخوف من الالتزام والخوف من تفويت الفرصة . فالذين كانوا يرون في العرض مناورة كانوا يقولون إن « الخيار الحر لا يمكن ان تتم ممارسته تحت ضغط جيش احتلال » . ومن لم يكونوا يشكّون بصدق الجنرال ديغول أصروا على الحصول « على نقاش بصدد الشروط السياسية والعسكرية لوقف النار » ، و« على ضمانات تطبيق الحق في تقرير المصير[٣٩] » .

غدا الجدال حول نوايا الجنرال يهيمن مذاك على النقاشات .

وإذ ردت **الحكومة المؤقتة** على عرض التفاوض بتعيين وزراء محتجزين (آيت أحمد ، وبن بلا ، وخيضر ، وبو ضياف ، وبيطاط) كمفاوضين ، اكدت بذلك أنها « تحرج ديغول وتحكم

على مدى صدقه » . لم يكن ذلك غير مخرج ، لأن **الحكومة المؤقتة** كانت تنتظر في الواقع إرساء قيادة جديدة . وفي المعسكر الجزائري كما في المعسكر الفرنسي ، كان الوضع الداخلي لا يزال يحول دون الانتهاء من اللغة المزدوجة . كان كل طرف يتقدم وهو يحاول تحييد معارضته . وسوف ننتظر حتى حزيران/ يونيو ١٩٦٠ لتتم الاتصالات الرسمية الاولى .



١٧
هيئة الاركان ضد الحكومة المؤقتة
(١٩٦٠)

كانت حكومة عباس الثانية تعتمد على دعم **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** ، وقد برهنت على هذا الاساس عن قدرة فعلية على اتخاذ القرار . سرعان ما اعيدت الامور الى نصابها ، وحققت الحكومة نجاحات كبرى في الحرب السياسية . لكن اللجنة البيوزارية للحرب ، التي لم تقبل بسلطة هيئة الاركان على الولايات سوف تؤلب هذه الهيئة ضد **الحكومة** .

إعادة الامور الى نصابها

تمت هذه على مرحلتين . جرى إرسال مئات المقاتلين والضباط الموجودين في مدن تونس ومراكش الى الحدود ، وقد خلقت هذه العملية احقاداً شديدة لدى كل من لم يكونوا يريدون العودة الى **جيش التحرير** والذين لم يكن لهم من حام داخل **الحكومة المؤقتة** .

بعد ذلك ، أزاح وزير الداخلية ، الاخضر بن طوبال ، الرائد قاسي[١] من قيادة قاعدة تونس ، وكان تابعاً لكريم ، وبادر انطلاقاً من شباط/ فبراير ١٩٦٠ إلى القيام بجولة محاضرات في تونس ومراكش لاعادة إرساء الثقة بـ **الحكومة** التي كانت زعزعتها كثيراً صراعات القيادة . وفي العروض التي قدمها بن طوبال للكوادر ، حلل اسباب أزمات **جبهة التحرير** التي كان يرى أنها ثلاثة :

- قوة الاندفاع الشعبي : « لقد دخل الشعب بكثافة . . . في الثورة ولم يسمح ذلك في حدوث تطور منطقي ، ومنهجي وتدريجي (. .) ، لم يسمح باختيار للرجال ، ووجّه ضربة للسير الحسن للثورة . هذه اليقظة الجماهيرية سهّلت (. . .) القمع (وسمحت) بإنقاص القوى الحية للشعب وبكبح اندفاع الثورة[٢] » .
- الطموحات الشخصية : « (البعض) اتوا فقط بهدف ان يصبحوا قادة[٣] » .
- سأم « من أتعبتهم الحرب وأنهكتهم حين طالت[٤] » .

وقد رأى أن الوسيلة لتجاوز كل الازمات تكمن في « الطاعة وتنفيذ الاوامر » ،لاننا « إذا لم ننجح ، فليكن معلوماً لديكم أنه لا الجيدون ولا الاردياء ستقيّض لهم النجاة » . هذا التحذير ، الذي يعبر عن القلق الشديد ، يتوجه الى الانهزاميين الذين لا يستبعدون ، في نقاشات الصالونات ، أن يكون مصير الجزائريين كمصير الفلسطينيين او الجمهوريين الاسبان .

في هذه التأملات الغريبة حول المشاركة الشعبية الكثيفة في الثورة ، يبسط بن طوبال اضطرابه الذي تلطفه السخرية ، ويرفض اي نقاش حول مضمون الاستقلال . « رأينا المناضل ، الجندي يعيش غير واثق من الغد وهو يطرح اسئلة كثيرة : هل ستتواصل الثورة بعد اعلان الاستقلال ؟ . . . تلك اسئلة خطيرة لم يكن يمكن اي شخص أن يعطي جواباً عنها . . . يتخيل الجندي أنه مجرد فريسة لرصاص العدو (وأن) الحقوق المترتبة لاخوته الذين يبقون بعده سوف تُستلب لأنه ليس هنالك ما يضمنها(٥) » .

أما القيادة المتشبثة بسلطة تعسفية ولا رقابة عليها ، فتدعي الحصول على الاذعان عن طريق الاقتصاد في الخيارات الواضحة . وبالرغم من اشتراطات قاعدة ترى في طرائقها علامات تنذر بمستقبل مثير للقلق ، لا تتخيل بعد أن اوامرها لن تعود تطاع تلقائياً . والغالبية من المقاتلين والمناضلين محرومون من أي منظور عمل خاص بهم ، لكنهم ناضجون للحاق بأي كان ، داخل الجهاز ، يفضح إفراط القادة في التساهل وتبرجزهم .

في الوقت الذي استلمت فيه هيئة الاركان وظائفها ، في **٢٣** كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠ ، كانت الثورة الجزائرية تشهد مرحلة انحسار . الشقاق في كل مكان . ففي مراكش ، في حين كان **المجلس الوطني للثورة** يعقد جلساته ، حاول النقيب الزبير في كانون الاول/ ديسمبر **١٩٥٩** أن يحل بالسلاح نزاعه مع رؤسائه ، وقد التحقت وحدات عديدة بوحداته ، وفي بداية عام **١٩٦٠** ، انتدبت **الحكومة المؤقتة** بن طوبال ومحمدي سعيد ليتوليا التفاوض معه . وبعد أن كفل ملك مراكش حياة الزبير وحياة رجاله إذا وضع حداً لعصيانه ، وضع هذا الاخير نفسه في حماية القوات الملكية المراكشية . إلا ان الزبير بدل رأيه فيما بعد ووضع مصيره بين يدي هيئة الاركان ، فحكمت عليه محكمة برئاسة العقيد بومدين والرائد محمد علاهم بالاعدام ، وجرى تنفيذ الحكم في الحال .

كانت مهمة هيئة الاركان اكثر دقة في الحدود الشرقية . وإذا استخلصت **هيئة الأركان العامة** دروس تجربة الرائد يدير البائسة قدرت أن تكوين جيش تقليدي لن يتحقق من دون دعم القادة المنبثقين من الحركة ، لذا حكمت لصالح مطلب الجنود الرئيسي : عودة الكوادر الذين اختاروهم لأنفسهم واطلاق سراح المعتقلين في سجون دندن وباجه Béja وتاج روين . وقد جرى اطلاق سراح المحكوم عليهم في مؤامرة العموري ، الرواد بلهوشات ودرايه ومسعديه ، الخ ، وارسالهم مع النقيب بوتفليقه(٦) الى حدود مالي ، بعد تكليفهم بغرس **جيش التحرير الوطني** وسط سكان الهقّار وقوراره وتوات وتيديكلت في الصحراء الكبرى .

وقد جرى الحاق العسكريين المحترفين المحسوبين على كريم بالمكتب التقني وبمصلحة التسليح وبمراكز التدريب ولم يعد لهم إذاً دور قيادي مباشر ، فقيادة مناطق العمليات عُهد بها إلى مقاومين . ففي الشمال (منطقة العمليات الشمالية) ، نجد بن سالم ، والشاذلي بن جديد[٧] وعبد الغني[٨] . وفي الجنوب (**منطقة العمليات الجنوبية**) ، في المنطقة التي على امتداد نماشة ، تسلم القيادة صالح صوفي ، وعبيد السعيد ، ومحمد علاق[٩] . وعلى الحدود بين تونس والجزائر وليبيا ، وضعت القوات بقيادة محمود قنز[١٠] . اضف الى ذلك ان هيئة الاركان العامة عمدت الى الصهر والمركزة السريعة للوحدات المسلحة .

كانت المشكلات شائكة اكثر ما يكون في المنطقة الجنوبية . وكانت معايرة بارعة بين الجماعات السكانية الاساسية في نماشه وجماعات جبال الاوراس والشاويه في الهضاب العليا تسمح بنجاح العملية . وكان لملاك الضباط طابع تمثيلي حقيقي ، فالضباط الآتون أصلاً من القبايل أوكلت اليهم أدوار ثانوية ، وواحد فقط من بينهم تم تعيينه قائد كتيبة . ولما كان العديد من الضباط الشباب في الولاية الثالثة قدروا انه سيطرت على اعادة التنظيم روح الانتقام ضد القبايليين ، فقد غادروا الحدود ليخرطهم كريم في مهمات دبلوماسية . وعلى الحدود المراكشية ، اعتبر ضباط الولاية الرابعة انهم وقعوا ضحايا الابعاد إذا قورنوا برفاقهم في الولاية الخامسة ، وسوف يكونون عام ١٩٦٢ بين الخصوم الاكثر تصمياً لهيئة الاركان . ويمكن أن نذكر من بينهم الملازم علواش والنقيب موهوب عبد القادر .

تقدم التماسك في الجيش الخارجي انطلاقاً من شباط/ فبراير ١٩٦٠ . الا أن الانضباط لم يعد يرتكز على القبول الحر من جانب المقاتلين بل على الاكراه . مذاك سوف يحكم على الفارين بعقوبة الاعدام ، وينفذ فيهم الحكم ، مثلهم مثل اللواطيين . وقد تحسنت ظروف المقاتلين ، لأنه مع تحديد الحصص الغذائية والرقابة الدقيقة على امانة الصندوق وُضع حد للتهريب الذي نتج عنه ثراء العديد من الضباط . أصبحت الادارة المالية اكثر صرامة ، وفي عامين حققت هيئة الاركان توفيرات ضخمة .

على الصعيد العسكري ، تخلت هيئة الاركان عن الاجتيازات بالقوة لخط موريس التي بدت مكلفة بالرجال وغير فعالة ومثبطة للمعنويات . غدا الهدف تثبيت الحد الاقصى من القوات الفرنسية على الحدود عن طريق ازعاجات سريعة لكن عنيفة ، تجمع استخدام المدفعية الثقيلة إلى استخدام المشاة . جرى هكذا التفكير بأنه سيكون إزاء المقاومة الداخلية عدد اقل من القوات وستتمكن من إعادة تنظيم نفسها عن طريق توزيع وحداتها على مساحات اوسع . وفي مراسلة هيئة الاركان مع الولايات شددت على إعادة النظر في التكتيك العسكري وضرورة سياسة تكوين للكادرات وارتباط بالشعب :

- على الولايات أن « تعود إلى طرائق عام ١٩٥٥ التي ادت الى نجاح جيش التحرير



الوطني . » ينبغي إذاً استبعاد تكوين الوحدات الكبرى ، وتحاشي المعركة حين يكون العدو قوياً ، وضربه حيث لا يكون يتوقع الهجوم . وقد املت هذا التكتيك صعوبة ايصال التسليح والقوات الجديدة الى الداخل .

- ينبغي توسيع مجالس الاقسام والمناطق والولايات لتدريب المزيد من الكوادر على ممارسة المسؤوليات .

- ينبغي تحسين العلاقات مع الشعب . « من دون الشعب ، لا شيء ممكن مهما تكن بطولة جيشنا (. . .) فإذا لم نفهمه ، وحكمنا عليه بشكل جماعي ، ولم نميز ما هو في مقدوره عما يعجز عنه (. . .) فذلك يتيح للعدو النفاذ الى صفوفه . . . » لا تُستبعد الطرائق القمعية التي تسهل للجيش الفرنسي التجنيد الكثيف للحركيين ، بيد أنه لا ينبغي اللجوء اليها إلا في الحالات القصوى ، « فالعمل المسلح ينبغي أن يضرب من لا يمكن استعادتهم او اصلاحهم ، اولئك الذين يدينهم الشعب بذاته بهدف الحصول على تأييده لا على استنكاره . باختصار ، ينبغي السعي لكسب الناس اكثر مما لانزال العقاب بهم إذا كان ذلك ممكناً . . .[11] »

لا جدال في فعالية **جيش التحرير الوطني** الخارجي بعد تشكيل هيئة الاركان ، ويؤكد ذلك تقرير بعثة التحقيق الفرنسية للجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة . « قبل عام ١٩٦٠ ، كان السياج المكهرب والعوائق السطحية تكفي ضد الخصم آنذاك ، الذي كان يحاول القيام فقط باجتيازات معزولة أو بمجموعات صغيرة . لكن بدءاً بخريف ١٩٦٠ ، وبفضل الوسائل التي بدأ يستخدمها العدو ، اصبحت اساليب الكشف تبدو اقل دقة . فالهجمات ضد المركبات المكلفة بالرقابة والتدخل اصبحت تخاض بمعدات أقوى وغدت اكثر فعالية[12] » .

فَقَدَ **جيش التحرير الوطني** ، ببطء لكن بشكل أكيد ، طابعه الأولي كجيش أنصار وتطور ليصبح جيشاً كلاسيكياً . كان يتألف من ٢٣ الف رجل ، ثمانية آلاف منهم في مراكش و ١٥ الفاً في تونس ، وتحت تصرفه كل المصالح : المعتمدية العسكرية ، الهندسة ، الامن العسكري ، الاشارة ، مركز الترانزيت والتدريب ، مرآب السيارات ، المفوضية السياسية ، الخ . كانت رقابة البحرية الفرنسية تحول دون تزود **جيش التحرير** عند الحدود المراكشية بالاسلحة الثقيلة ، لذا كانت الوحدات المتمركزة عند الحدود التونسية موضع عناية خاصة من جانب هيئة الاركان . كانت قبل الاوان ، جنين الدولة القادمة وستعطي الجيش الوطني الشعبي لاحقاً كل قادته تقريباً[13] . كان الجيش يضم عند الحدود التونسية ٢٣ جحفلاً bataillon ، وخمس كتائب مساندة ، بتسليح ثقيل ومدافع غير مرتدة ، واربعة افواج مدفعية هاون ١٠٦ مم مستقلة .

يسمح تحليل ملاك الضباط في الشرق بتمييز اربعة انواع من المقاتلين : الضباط المنبثقين من الحركة القومية[14] ، مسؤولي الانصار الذي كان عدد منهم ضباط صف سابقين عادوا من الهند الصينية بعد الهزيمة الفرنسية[15] ، العسكريين المحترفين ، موظفي الحرب المتمرسين بفن القيادة

والمعادين لأي حق للمقاتلين[١٦] ، الضباط الشباب المتخرجين من الاكاديميات العسكرية العربية الذين يتبعون مسؤولي الانصار والضباط المتخرجين من سان ـ ميكسين الذين اجتذبهم ، بحكم تكوينهم ، الضباط الجزائريون الأرفع رتبة الذين كانوا في الجيش الفرنسي . وهاتان الفئتان كانتا مطبوعتين بشدة بالنزعة القومية وبالفانونية*.

نجاح في الساحة السياسية

كان اخراج الجزائر من دائرة القرار الفرنسي أحد الأهداف الاساسية الواردة في إعلان **جبهة التحرير الوطني** منذ اول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ . وكان « تدويل » المسألة الجزائرية وسيلة الخروج من المواجهة الثنائية مع فرنسا . والحالة هذه ، فمنذ ولادة **الحكومة المؤقتة** في ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ ، بدأت السياسة الجزائرية لفرنسا تصادف على المستوى الدولي عوائق أقوى فأقوى . إن الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير دمَّر اسطورة الجزائر فرنسية ، فقد اصبح من تحصيل الحاصل مذاك ان الجزائر ستصبر دولة . بقي شكل تلك الدولة غير اكيد ، لكن لم تكن اي سلطة على المستوى الدولي تجهل تلك الواقعة .

مذاك تسارعت الاحداث . ففي اوروبا الغربية والولايات المتحدة ، كان العمل لصالح السلم يؤكد نفسه بوضوح . هكذا في السويد والمانيا وانكلترا وايطاليا ، رخَّص التيار الاشتراكي الديمقراطي خفية لبعض اعضائه النافذين بأن يشكلوا لجان دعم للجزائر[١٧] ، وممثلو **جبهة التحرير** الذين كانت تؤويهم سفارات تونس ومراكش اكتسبوا وضعاً شبه رسمي . وفي الولايات المتحدة ، ضغط الشيخان تشارلز بورتر وآدام بوويل على الرئيس ايزنهاور كي يتدخل . اصبحت بعيدة تلك الايام التي لم يكن استقلال الجزائر يهم خلالها غير نقابات A. F. L. – C. I. O التي كان يرأسها جورج ميني . وسوف يؤثر اتخاذ السناتور جون كينيدي ، رئيس الولايات المتحدة لاحقاً ، موقفاً لصالح **جبهة التحرير** على الطبقة الحاكمة الاميركية . وقد بدأ رجال الاعمال يحذون حذو رجال السياسة : كروب (المانيا) ، آنييلي (فيات ـ إيطاليا) ، ماتيي (اينـي ـ ايطاليا) . وقد اتصلت هذه المجموعات **بجبهة التحرير** عن طريق الطيب بولحروف .

تكثف عمل **الحكومة المؤقتة** باتجاه الدول الاشتراكية . ففي ايار/ مايو ١٩٦٠ ، ذهب وفد بقيادة كريم الى الصين ، وفيتنام وجمهورية كوريا الديمقراطية ، وخلال مروره بموسكو اقام اتصالات غير رسمية بقادة الاتحاد السوفياتي . وفي ايلول/ سبتمبر ـ تشرين الاول/ اوكتوبر من العام ذاته ، زار فرحات عباس بدوره بكين وموسكو ، وفي آذار/ مارس ١٩٦١ كُلِّف الدكتور فرانسيس ، وزير المال ، بمهمة في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا . وكنتيجة لتلك الرحلات وللاتصال بين كريم وخروتشوف في نيويورك عام ١٩٦١ ، تم توقيع عدة اتفاقات مع بلدان

* ـ مذهب شعبوي يجعل من الفلاحين الطبقة الطليعية في بناء الاشتراكية .

الشرق . منحت الصين **الحكومة المؤقتة** دون اي شروط ، مساعدة بالمال والمعدات ، ووافقت على ان تكوّن في اكاديمياتها ضباط أركان وطيارين . وفعل الاتحاد السوفياتي الشيء ذاته ، لكن دون الاعتراف **بالحكومة المؤقتة** ، وقدمت تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا مساعدة مادية ايضاً . ورغم صعوبات الفيتنام عرضت تقديم سلع **لجيش التحرير الوطني** ووضعت تحت تصرفه الكوادر العسكريين الجزائريين الذين بقوا في اراضيها بعد هزيمة فرنسا . الا ان **الحكومة المؤقتة** لم ترد ابداً الموافقة على عودة اولئك العسكريين الجزائريين من فيتنام ، رغم الطلبات الملحة من جانب القيادة المركزية للشؤون الخارجية . فلقد كانت تشتبه بأنهم شيوعيون . وقد حلت بعثات دبلوماسية جزائرية ، رسمياً ، في يوغسلافيا والمانيا الديمقراطية .

في افريقيا ، لم تصل الجهود الفرنسية لاحتواء حركة التحرر الى نتائج حاسمة . وان استقلال غينيا ، ثم مالي ، وتجمعها مع الجزائر ومصر وغانا ومراكش داخل مجموعة الدار البيضاء ، دفعا البلدان الاكثر حساسية ازاء المسعى الفرنسي لتبديل موقفها من المسألة الجزائرية . وقد بين لقاء ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ في تونس بين الرؤساء عباس واحمدو احيدجو (كاميرون) ، وهاماني ديوري (نيجر) ومامادو ضيا (السنغال) التحسس المتعاظم من جانب البلدان الافريقية للمسألة الجزائرية . اعلن هاماني ديوري في ذلك اللقاء : « بعد اشهر من استقلال البلدان الافريقية ، وبعضها له علاقة مع فرنسا كالسنغال ، وغيرها ليس له علاقة كالكاميرون ، وأخرى مدعوة لتكون لها هكذا علاقة كساحل العاج ، قررت هذه البلدان عقد مؤتمر ابيدجان[١٨] . وفي قلب المشكلات التي عولجت . . . كانت المشكلة الجزائرية ، وقد تم الاتفاق فوراً بين الدول الحاضرة حول مبدأ النزع الكامل للاستعمار واستقلال الجزائر . » واضاف مامادو ضيا امام فرحات عباس : « اننا نصر ببساطة على وضع العلاقات التي يمكن ان تكون لنا مع فرنسا تحت تصرفكم . وقد اعلمنا فرنسا بذلك ، ولم نجد اي عداء ، او اية معارضة من جانب الحكومة الفرنسية[١٩] » .

وفي العالم العربي ، توسع هامش حرية **الحكومة المؤقتة** حيال مصر وتونس ومراكش ، وسمحت اتصالات كريم المباشرة مع الرؤساء ناصر (مصر) وقاسم (العراق) ، والمارشال عبود (السودان) والملكين ابن‌سعود (شبه الجزيرة العربية) والسنوسي (ليبيا) بالحصول على دعم سياسي ومساعدة مادية اكثر اهمية مما في الماضي . اصبحت الجزائر تشارك بنشاط في اجتماعات الجامعة العربية وتحسنت علاقاتها بتونس ومراكش بشأن العديد من النقاط .

من شباط/ فبراير ١٩٦٠ الى ايار/ مايو ١٩٦١ ، تركت تونس قوافل الاسلحة تمر وسهلت عبور **جيش التحرير الوطني** عن طريق الجنوب . وفي ١٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٠ ، وقّعت مع **الحكومة المؤقتة** اتفاقية تنص على ان كل سلعة او تجهيز يخصان **الحكومة المؤقتة** او **جيش التحرير الوطني** او الهلال الاحمر الجزائري معفيان من الرسوم الجمركية . وفي مراكش ، استقبل الملك محمد الخامس في آذار/ مارس ١٩٦٠ وفداً حكومياً جزائرياً ، وبعد النقاشات ، امر بإقفال



القنصليتين الفرنسيتين في وجده وبوعرفه ، اللتين كان عملهما يعاكس الاهداف الجزائرية ، وقبل بمبدأ وضع ٥٠٠ متطوع مراكشي تحت تصرف **جيش التحرير الوطني** ، ومبدأ السماح بمرور المعدات الاجنبية والمتطوعين الاجانب . ومع ذلك ، فإن اقتراب حل سياسي للمشكلة الجزائرية ، دفع تونس ومراكش لطرح مشكلات الحدود . لكن مراكش ، التي وجدت نفسها في وضع الاقلية ، داخل مجموعة الدار البيضاء ، بصدد هذه المسألة ، أوقفت مطالباتها وارجأت النظر فيها الى ما بعد استقلال الجزائر . أما تونس فلم تقف الموقف ذاته .

هكذا حازت **الحكومة المؤقتة** على نجاحات كبحت السياسة الفرنسية القائمة على القوة ورفعت معنويات الشعب الجزائري . كان جمهور الثورة الجزائرية واسعاً لدرجة ان معارضة الهند وفتور مصر ويوغسلافيا لم يمنعا الاغلبية في مؤتمر تداولي تمهيدي لدول عدم الانحياز[٢٠] من اتخاذ موقف الى جانب مشاركة **الحكومة المؤقتة** .

لما كان النجاح الدبلوماسي للحكومة لصالح وزير الشؤون الخارجية ، فقد أعاد كريم تحسين موقعه داخل القيادة . والرجل الذي مني بإخفاق مدوٍّ في الجيش ، اخذ بثأره في ميدانٍ ما كان شيء يعده له . كان لديه الحذق كي يثق بمعاونيه ويستخدم انتقاداتهم حياله ليقلبها ضد زملائه في الحكومة . أخذ عليهم غياب اي خطة طويلة الامد ، « وعدم اتخاذ موقف واضح » بشأن « حركة الوحدة العربية ، ومشكلة اسرائيل ، ومشكلة الاستعمار الجديد في افريقيا[٢١] » وبذلك تعريض « عمل اوسع واعمق » للخطر . إذا كانت **الحكومة المؤقتة** تحقق نجاحات حقيقية في السياسة الخارجية ، فالعكس هو الذي يحصل في الداخل ، حيث تطالب هيئة اركان الجيش بالسلطة على الولايات .

هيئة الاركان ضد اللجنة البيوزارية للحرب

إذ تعهد كريم وبن طوبال وبوصوف امام **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** باخضاع كل شيء لنمو الجيش قدموا وعوداً تماثل خطورة الوفاء بها خطورة الاخلال بها . فتقوية مؤسسة لم يعودوا يشرفون عليها مباشرة كانت تعني نقل مركز سلطة **الحكومة المؤقتة** الى هيئة الاركان . أما عدم القيام بذلك فكان يعرِّضهم لمأخذ خيانة قرارات **المجلس الوطني** .

كانت هيئة الاركان تعتبر ان الولايات تخضع ، بشكل طبيعي ، لسلطتها . من صلاحياتها اذاً ان تتلقى المساعدة المخصصة لها وتوصلها اليها . أما اللجنة البيوزاريةللحرب* فكانت تعتبر انه لا يمكن هيئة الاركان ، المقيمة في الخارج ، ان تقود إلا قوات الحدود . وبناء على تحريضها ، قررت **الحكومة المؤقتة** دخول هيئة الاركان الى الجزائر قبل ٣ آذار/ مارس ١٩٦١ . كانت المناورة ماكيافلية ، فإما تنفذ هيئة الاركان القرار وتخسر كل سلطتها على جيش الخارج الذي يعرف الجميع

---

*- التي كان في قيادتها كريم وبن طوبال وبوصوف

انه حاسم في الصراع القادم على السلطة ، دون ان تضمن مع ذلك قبول الولايات بها ، أو تتنصل وتبقى فاقدة الحظوة معنوياً . كان وضع هيئة الاركان المصممة على البقاء على الحدود التونسية دقيقاً . لقد خاطر الرواد الزبيري ، وبن شريف ، وسواعي ، ورجاي ، والعقيد لطفي والرائد مبارك ، باجتياز خط موريس ، فلم ينجح غير الثلاثة الاوائل في اجتيازه ، بينما سقط عنده الباقون . أما العقيدان علي كافي والحاج الاخضر ، والرائدان اوصديق وبنووي ، فاستسلموا بعد عدة محاولات غير مجدية لاجتياز الحاجز لفكرة عدم العودة الى ارض الوطن . وقد برر تراجعهم رفض هيئة الاركان دخول الجزائر . كان هؤلاء رجالاً شجعاناً خلفهم خمس سنوات من القتال على الارض ، وبعضهم كالعقيد كافي ، كانوا قد اجتازوا خط موريس مرتين . والجميع ايدوا استقلال الولايات حيال هيئة الاركان .

استقوت **اللجنة البيوزارية للحرب** بدعم « الضباط الذين قاتلوا » لتخضع بعد ذلك لاغراء اتهام **هيئة الاركان العامة** بالتخلي عن قوى المقاومة الداخلية . هذه القوى المتروكة لشأنها منذ سنوات ، سوف تصبح موضوع اهتمام كبير من جانبها . وبناء على توجيهاتها ، اوصلت اليها فدرالية فرنسا قرابة ملياري فرنك قديم . في الوقت ذاته ، تلقت المقاومة الداخلية اسلحة خفيفة مرسلة في سيارات برلمانيين جزائريين معدة لهذا الغرض . إن **اللجنة البيوزارية للحرب** التي خسرت الاشراف على **جيش التحرير الوطني** في الخارج لصالح هيئة الاركان ، حاولت أن تخرط الولايات في لعبتها . كان السباق الى السلطة مفتوحاً بين الهيئتين ، وفي الصراعات التي كانتا تتواجهان فيها ، اختارت **هيئة الأركان العامة** ، الميادين التي تريد أن تقاتل لاجلها واستندت الى قرارات **المجلس الوطني للثورة** في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٩ .

كانت الخلافات الاخرى تتناول في جوهرها نقطتين اثنتين . فقبل كل شيء ، كانت **اللجنة البيوزارية للحرب** معادية لأي تضخيم لعدد افراد الجيش ، معتبرة ان تجنيد وحدات جديدة ستبقى مجمدة عند الحدود ، من بين الجزائريين اللاجئين الى مراكش وتونس ، أمرٌ غير مُجْدٍ.والحال أن هيئة الاركان ، في الغرب ، بدأت تعبئة الجزائريين في مراكش[٢٢] . ثم طالبت هيئة الأركان ، خلافاً لرأيها ، بتعبئة الاطباء والطلاب . فالبنسبة للطلاب ، تذرعت بضرورة ابعادهم « عن تأثير المذاهب المستوحاة من الخارج ، كالناصرية والبعثية ، والماركسية[٢٣] » . وقد كافح وزير الشؤون الاجتماعية ، عبد الحميد مهري ، وقيادة **الاتحاد العام للطلبة الجزائريين** هذا المشروع ، الذي لقي مع ذلك صدى في فدرالية فرنسا . فقد اوصى الفرع الجامعي[٢٤] ، بناء على اقتراح الدكتور رشيد بنآباجي ، بتطويع الطلاب الذين لم يجتازوا امتحاناتهم خلال ثلاث دورات ، وهؤلاء فقط . الا ان طلاب كان Caen وغرينوبل ، الذين تطوعوا تلقائياً ، جعلوا اقتراحه غير ذي موضوع . التحق العشرات من الاطباء والطلاب في فرنسا بالحدود[٢٥] ، وادت حركة الطلاب العفوية ودعم فدرالية فرنسا ، جزئياً ، إلى تغلب **هيئة الاركان العامة** على **اللجنة البيوزارية للحرب** .



خلاف مع الحكومة التونسية

هذه المناوشات الاولى سوف تمتد شيئاً فشيئاً الى المسائل السياسية . وقد فجر حادث صغير التناقضات المتراكمة ، حادث كانت امكنت تسويته في ظروف أخرى دون الكثير من الضرر . ففي ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٦١ ، كانت طائرة فرنسية تقوم برحلة استطلاع على الحدود التونسية ففتحت المدفعية المضادة للطائرات النار عليها واسقطتها ، في الوقت الذي كانت تحلق فيه فوق مركز تدريب مليق Mellègue ، وهبط الطيار بالمظلة وسقطبين يدي **جيش التحرير الوطني** . ولما كان الحادث قد تم في الاراضي التونسية فقد طالبت حكومة بورقيبه بالتسليم الفوري للطيار ، وقبل القيام بأي مسعى لدى **الحكومة المؤقتة** ، بادرت الى فرض الحصار على الحدود ، وقطعت الماء ، واوقفت قوافل الاسلحة والتموين ، وحظرت حركة القوات .

كانت ردود الفعل ، في المعسكر الجزائري ، حيال التدابير التونسية متفاوتة . إذ أمرت **الحكومة المؤقتة** بتسليم الطيار الى السلطات التونسية . إلا أن **هيئة الاركان** راوغت ، مؤكدة ان الطيار قد مات ، فطلبت تونس عندئذ إعادة جثمانه . وحذرت **الحكومة المؤقتة هيئة الاركان العامة** من ان الجيش التونسي سيتدخل اذا لم تنصع الهيئة للطلب . امام هذا التهديد ، قررت **هيئة الاركان** ، في البدء عدم الخضوع ، لكن بعد الكثير من المماطلات ، قرر العقيد بومدين ، من دون موافقة زملائه ، الانصياع لأوامر **الحكومة المؤقتة** . وقد اذله ذلك الى درجة أنه بكى ، ووجد نفسه من الناحية النفسية في وضع الدونية تجاه مرؤوسيه ، الذين جروه الى التمرد المكشوف ضد حكومة عباس .

نددت **هيئة الاركان** بـ « **تصلب الحكومة المؤقتة** ، لا حيال التونسيين ، بل بالاحرى حيال **جيش التحرير** الذي أُريدَ إذلاله . . . بدل السعي وراء صيغ تحفظ الكرامة ، بالرد اولاً بالحزم في وجه التهديدات والتهويل ، وبدل القبول في الحالة القصوى بامتحان قوة (مع التونسيين) نحن مقتنعون بأنه كان انتهى بمخرج مشرِّف ، قيل لنا أن الثورة ستتفكك ، وان التونسيين على وشك أن يعلنوا عبر الراديو والصحافة عن عصيان مزعوم لهيئة الاركان العامة ضد الحكومة[٢٦] » . كان الطابع السجالي للاتهام بديهياً ، وقد وظفت هيئة الاركان الشعور المعادي لتونس لدى المقاتلين لتكشف امامهم خلافاتها مع **اللجنة البيوزارية للحرب** . لم تكن فكرة امتحان قوة مع تونس إذاً مجرد حيلة .

في الواقع ، كان العدو وخطا شال وموريس خلف **جيش التحرير** ، وكانت ذخيرته ، وماؤه ، وتموينه تتوقف جميعاً على الارادة الطيبة للسلطات التونسية التي تعرف بدقة ما لديه من وسائل وقوى . زد على ذلك ان استراتيجية **جبهة التحرير** الوطنية الضيقة قطعتها عن السكان التونسيين وعن بعض القادة الدستوريين[٢٧] المتضامنين مع معركتها . كانت الأعمال الرعناء والتصرفات الخاطئة تجاه السكان من جانب مقاتلين لا رقابة عليهم ، تسمح للرئيس بورقيبه بتأليبهم ضد **جيش التحرير الوطني** ، بصفته (اي بورقيبه) نصيراً لحل على مراحل للمشكلة الجزائرية .

ضمن هذه الشروط ، فإن جعل مقاتلين قليلي التسييس يعتقدون بأن الخلافات مع الحكومة التونسية (حيث للثورة الجزائرية مدافعون عنها) ينبغي حسمها بالسلاح ، إنما يعبر عن تقدير مغلوط وقلة نضج في آن معاً . ويلزم التسليم بأن القادة العسكريين الجزائريين الذي لم يفكروا إطلاقاً ، في فترات التوتر مع مراكش ، بعلاقات على اساس المواجهات العسكرية ، تصرفوا مع التونسيين تبعاً لقوالب صنعتها الايديولوجية الاستعمارية التي تمنحهم تفوقاً حربياً .

استقالة هيئة الاركان

سمّم الخلاف مع الحكومة التونسية بشأن الطيّار العلاقات بين **الحكومة المؤقتة** وهيئة الاركان ، فقدمت هذه الاخيرة استقالتها في ١٥ تموز/ يوليو **١٩٦١** إلى **الحكومة المؤقتة** ، مقرونة بتأكيدات ديماغوجية . وقد فضحت **هيئة الاركان** بوجه خاص الفوضى المالية لدى **الحكومة المؤقتة** ، وسياستها التونسية ، لكنها لم تشر اطلاقاً الى مطالبتها بفرض اشرافها على الولايات ، التي كانت نقطة انطلاق النزاع .

على الصعيد المالي ، شددت **هيئة الاركان** على التأخر في انشاء لجنة حسابات الامة التي كان « إرساؤها يخاطر بأن يُحدث أكثر النتائج شؤماً عن طريق كشف درجة الفوضى ، والجانب من التدجيل ومن الشعوذات الداخلية في القضايا المالية ، اللذين يسودان كل الوزارات تقريباً . وقد لقيت التوصية المتعلقة بالارساء الصارم لادارة سليمة للموازنة المعاملة ذاتها . ذلك أنه واضح انه ليست هنالك ادارة سليمة حين توجد في بعض القطاعات اهتمامات بدرجات ورتب وترقيات أو حين نشهد تتابعاً مستمراً ومنتظماً لتنقيلات فوضوية بمقدار ما هي غير منتجة[٢٨] » .

جرى التشهير أيضاً بسياسة **الحكومة المؤقتة** تجاه تونس ، وكانت الانتقادات تستهدف بوجه خاص الرئيس بورقيبه وكريم بلقاسم . وقد سعت هيئة الاركان بشكل واضح وراء حلفاء بين القادة المسجونين . « نحن ، مناضلي القاعدة ، لا يسعنا الامتناع عن التشديد على وجود تناقض فاضح بين هذه السياسة التونسية **للحكومة المؤقتة** ، الضعيفة والمتعرجة بشكل واع ، والموقف الحازم لاخواننا في قصر توركان[٣٠] . ولكي لا نخفي شيئاً ، لن نتردد في الفضح ، في قول كل شيء ، لأنه ينبغي قول كل شيء . إن كون بورقيبه يحاول بصورة ماكرة أن يُبرز بعض القياديين الذين يقدمهم كالباقين الاخيرين من اتجاه تاريخي [إشارة الى كريم] يبدو لنا كما لو كان يموّه نوايا أعمق مكراً ، لأنه لا يسعنا الامتناع عن التفكير بأنه يحاول ان يبعث عبرهم الى الحياة مشكلة إثنية انطرحت بشكل مؤلم ، قبل وقت غير بعيد ، عشية ثورتنا البائسة[٣١] . هل ثمة حاجة ليكون المرء مثقفاً بارعاً كي يكشف الاصل الاقليمي لكل اولئك الذين وضعوا أنفسهم في نصيب المحبة الرئاسية ؟ لن نوجه الاهانة الى كل الذين جرى الاشتباه بأنهم تورطوا في اللعبة[٣٢] . إن الرئيس التونسي لن يتردد غداً في استخدام وسائل اخرى ، ومذ ستسنح له الفرصة سوف يجعلنا نصطدم بمشكلات انسانية صعبة الحل على الحدود الجنوبية الجزائرية ـ التونسية . أضف الى ذلك انه لم يمتنع يوماً عن الضغط على السكان الفقراء للنّسوف كي يطالبوا بالهوية التونسية[٣٣] » .

تستحق الاتهامات الموجهة ضد كريم التسجيل ، لأن سياسته حيال تونس لم تكن تختلف في شيء عن سياسة الوزراء الآخرين في **الحكومة المؤقتة** . إن الاستراتيجية الوطنية بوجه الحصر تجبر كل واحد على أن يستنفر كل عون دون ان يغيبَ عن نظره أن اي انحياز الى سياسة حليف خارجي أمر مدان سياسياً . ففي الغرب ، كان التعاون كبيراً بين مصالح الاستخبارات الجزائرية واوفقير ، عميد الشرطة المراكشية ، لكن لم يغامر اي قيادي في المعسكر الجزائري في فضحها .

كان كريم يتولى المهمة العَقوق المتمثلة بتسوية المشكلات الملحة مع تونس . وكانت تلك ايضاً هي حال معاونيه في بعثة تونس ، الرائد قاسي والمحامي بو زاده ، المنشدَّين اليه بالتضامن الجغرافي ، فعلاقتهما مع السلطات التونسية كانت مزدوجة . فإذا كانت جيدة في الظاهر ، فهي تبقى ، في الحقيقة ، يحفزها همُّ رفع العوائق من أمام حرية حركة **جيش التحرير** ، ولا تمنعهما اطلاقاً من استعمال لهجة معادية لبورقيبه مع حلفاء الجزائر الآخرين[٣٤] ، كما في الهيئات القيادية **لجبهة التحرير** .

في التقرير الذي قدمه كريم الى **المجلس الوطني للثورة** في آب/ اغسطس **١٩٦١** ، يشير الى العلاقات مع تونس بهذه التعابير : « . . . يتميز تفحُّص عملنا . . . أيضاً بوجوه سلبية ، يكمن اهمها في العلاقات الجزائرية ـ التونسية . إن مناورات بورقيبه ، الهادفة الى اقتطاع جزء من اراضي الجزائر الصحراوية ، وسياسته التقسيمية للعالم العربي وافريقيا ، واخيراً موقفه الوسطي الذي غالباً ما يكون لصالح فرنسا والغرب ، أساءت جميعها لسياستنا الافريقية ، والعربية بوجه خاص ، اي . . . الى رافعتين اساسيين للعمل باتجاه العالم الخارجي . . . » .

في مواجهة موقف هيئة الاركان ، كانت سلطة **الحكومة المؤقتة** تتوقف على موقف **اللجنة البيوزارية للحرب** ، وهو ما لم تكن تجهله **هيئة الاركان** . لذا ركزت هجماتها ضد كريم ووفرت بن طوبال وبوصوف اللذين سيلعبان ، طوال فترة لن تنتهي إلا مع وقف النار ، لعبة ملتبسة بأمل أن يجيرًا لصالحهما النتائج .

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمفاوضات مع فرنسا

حالاً بعد اجتماع **المجلس الوطني للثورة** في كانون الاول/ ديسمبر **١٩٥٩** ، حددت **الحكومة المؤقتة** مراحل المفاوضات مع فرنسا واجراءاتها . قررت قبول المناقشة في العمق واخضاع كل اتفاق عسكري لاتفاق سياسي ، لكن ارادت ان تكون المحاور الوحيد للحكومة الفرنسية . هذه هي الخطوط العريضة لموقفها :

ـ ينبغي لمناقشة المشكلة الجزائرية في العمق ألا تستبعد مبدأ اللجوء الى تقرير المصير . « ثمة هنا ضرورة تكتيكية . في الواقع ، بما أنه اكيد أن الحكومة الفرنسية سترفض تقرير المصير ، لا سيما

منذ اختار الجنرال ديغول التشارك* ، وستبذل اقصى جهدها لجعل التفاوض يدور في العمق ، علينا ان نحتفظ باللجوء الى تقرير المصير كوسيلة ضغط في كل مرة يصل فيها النشاط في العمق الى المأزق » .

ـ على الصعيد الاقتصادي ، إن **الحكومة المؤقتة** مستعدة لتقديم كل التنازلات التي تحفظ ، في نظرها ، سيادة الدولة . تقبل ادخال الجزائر في المنطقة الحرة ، واتفاقاً نفطياً ملائماً لمصالح فرنسا .

ـ ترفض **الحكومة المؤقتة** في موضوع الدفاع ، كل تعاون في المستقبل بين **جيش التحرير** والجيش الفرنسي ، وتستبقي مبدأ تأجير قاعدة مرسى الكبير ، ربما لفرنسا ، لكن ليس لحلف شمال الاطلسي .

ـ يمكن الاوروبيين ان يندمجوا في الامة الجزائرية ، ويحتفظوا بلغتهم ، وباحوالهم الشخصية ، لكن لا مجال للقبول بأي نظام قائم على الامتيازات .

في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٠ ، عرض الجنرال ديغول من جديد بدء المفاوضات . وفي ٢٠ حزيران/ يونيو اجابت **الحكومة المؤقتة** بالايجاب وانتدبت عضوين من **المجلس الوطني للثورة** ، هما محمد بن يحيى ، واحمد بومنجل ، ليمهدا للقاء بين الجنرال ديغول وفرحات عباس .

أبلغ المندوبون الفرنسيون الشروط التي يمكن تنظيم المفاوضات على اساسها ، وقد كانت تلك الشروط بالغة القساوة بالنسبة **للحكومة المؤقتة** التي حظّر عليها اي اتصال بالعالم الخارجي وبالوزراء المسجونين . وقد انتهت محادثات ميلون (٢٥ ـ ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٠) الى الاخفاق . بعد ذلك مباشرة ، علمت **الحكومة المؤقتة** ان الجنرال ديغول استقبل ، دون علمها ، مجلس الولاية الرابعة ، بقيادة الرائد سي صالح ، ليناقش معه وقفاً للنار . وقد عم الاحباط قيادات **جيش التحرير** . واللوحة المتشائمة التي رسمها آنذاك فرحات عباس بصدد الوضع تعطي صورة مذهلة عن هبوط معنويات الاوساط القيادية .

كتب في آب/ اغسطس ١٩٦٠ : « يَحْسُن الانطلاق من الملاحظات التالية :

أ) يصبح اكثر فأكثر استحالة اجتياز الحواجز لتغذية الثورة داخل البلد .

ب) لا يمكن مراكز المقاومة ، ليس فقط التقدم نحو النصر ، بل حتى أن تواصل الحياة طويلاً اذا لم تتوفر لها القيادة ، ولم يتعزز وضعها بقوات جديدة ، وتسليح فعال ومبلغ كبير من المال .

ومن هذه الملاحظات يمكن استنتاج ما يلي :

---

* ـ التشارك بين الجزائر وفرنسا

أ ـ بقيت مراكز المقاومة معزولة عن الخارج ومعزولة بعضها عن البعض الاخر .

ب ـ ثمة أكثر فأكثر جبهتا تحرير وطني مقطوعتان الواحدة عن الاخرى ، الجبهة الداخلية والجبهة الخارجية .

ج ـ حلَّ ، اكثر فأكثر ، محل انعدام الامن الدائم للمحتل مع ما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية وسياسية واستراتيجية يمكن توقعها ، انعدام الأمن الدائم **لجيش التحرير** (لم يكن بامكان هذا ان يبقى على العموم اكثر من اثنتي عشرة ساعة في القرية ذاتها) .

د ـ اكثر فأكثر ، ستستحق **الحكومة المؤقتة** ـ إذا لم تسع وراء وسائل تعديل هكذا وضع جذرياً وتطبيق تلك الوسائل ـ أن تسمى « المنظمة الخارجية للعصيان » دون اي صلة بالداخل ، وينتج عن ذلك الكثير من العواقب السياسية . إذا كانت عزلة الداخل متلازمة مع عزلة الخارج ، فلقد نتج عن ذلك إتاحة الفرصة للفرنسيين كي يسجلوا مكاسب مهمة على الصعيد الاقتصادي ، والاداري ، والاجتماعي والبشري . إذا لم يكن الشعب مع فرنسا ، فينبغي بالمقابل أن يكون المرء متفائلاً كي يؤكد أنه مع **الحكومة المؤقتة**.لقد جرى تفكيك البنية التحتية العضوية في المراكز المدينية ، وغدت هذه البنية اكثر فاكثر انعداماً في الارياف(٣٥) » .

أما هيئة الاركان فكان لديها تقويم آخر للوضع . « (. .) إذا لم يُجْرِ توجيه عدد من الكوادر وقدرٍ مهم من المعدات الى الداخل ، فقد كانت هنالك ظاهرة جديدة على صعيد الاستراتيجية العسكرية (. .) . وجود قوة مهمة على الحدود الشرقية والغربية ، والنفاذ الى الصحراء (جبهة مالي وجبهة ليبيا) الذي دفع الفرنسيين الى جعل التربيع يتقصف وأتاح للداخل ان ينفجر الى حركات غوار ويعود الى طريقة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ (. .).إزاء الاهمية التي أخذها الجيش على الحدود ، حصل تخوُّف (. . .) أُريدت إشاعة الاعتقاد بأننا ، على الصعيد العسكري ، في حالة من الدونية وبأن ميزان القوى في وضع يجعل من الضروري أن نتفاوض مع فرنسا مهما يكن الثمن(٣٦) » .

إن جهاز **جبهة التحرير** ، المتحول بنظره نحو نفسه ، غشّت نظره هذا الوجوه العسكرية للنزاع ولم يدخل في حساباته العمل الشعبي . كان للمعتدلين كما للراديكاليين رؤية مجردة للواقع وكانوا يتصورون الشعب الجزائري ككتلة خارج امكانية ان تمارس تلقائياً أي عمل يؤثر على مصيرها . وسوف تأخذهم على حين غرة تلك التظاهرات الوطنية الهائلة للجماهير المدينية ، التي بدأت في ١٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٠ . كانت شعارات تلك المظاهرات : « عاشت **الحكومة المؤقتة** » « عاش الاستقلال » ، « فليعش فرحات عباس » .

لكن بمواجهة حركة جماهيرية لا مثيل لها في تاريخ الحرب ، تكشف مدى تأثير النزعة القومية على المجتمع بكامله ، عمد فرحات عباس ، الذي كان يأسف قبل اشهر لغياب الدعم الشعبي **للحكومة المؤقتة**،الى دعوة المتظاهرين كي يعودوا الى بيوتهم : « المعركة التي خضتموها اتخذت

حجماً عظيماً . . . هذه المعركة يجب أن تتوقف الآن[٣٧] » . اما هيئة الاركان فلم تجد ما تعيبه على هذه الرؤية للصراع ، ذلك أن رؤياها الخاصة بها لم تكن تأخذ بالحسبان الا صراعات الجهاز داخل **جبهة التحرير** ، التي يبقى الشعب مجرد مساعد بالنسبة اليها .

١٨
ازدواجية السلطات

(١٩٦١ - ١٩٦٢)

إذ استجاب الشعب الجزائري لنداء **جبهة التحرير الوطني** ابتداء من عام **١٩٥٤** ، فقد ادان الاستعمار بشكل حاسم . لا أخطاء القادة ، ولا التنظيم الضعيف لقوى الثورة ، ولا هزال الامكانات ، أثّرت على تصميمه . وقد تضافر فشل سياسة التهدئة ، واستحالة ايجاد محاور غير **جبهة التحرير الوطني** مع انضمام الرأي العام الفرنسي بشكل مكشوف اكثر فأكثر الى فكرة حل متفاوض عليه ، لتسريع ساعة السلم .

فشل التهدئة

منذ وصول الجنرال ديغول الى السلطة عام ١٩٥٨ ، كان في حوزة الجيش الفرنسي كل الوسائل البشرية لاخضاع **جيش التحرير الوطني** . كان المنظِّرون للتهدئة يعتقدون ، بالضبط بسبب المصالح التي يدافعون عنها ، أن الشعب الجزائري « كتلة عديمة الشكل وجامدة » يمكن التلاعب بها على الخاطر . واذا كانت التجربة في الهند الصينية بيّنت لهم أنه ليس ثمة نهاية عسكرية صرفة في حرب عصابات ، الا انها لم تعلمهم ان وجود منظمات ثورية ليس سوى التعبير عن الحاجات والتطلعات الشعبية . بالنسبة اليهم ، فإن الشعب الجزائري رهان ينبغي أن تستعيد **جبهة التحرير** الاشراف عليه ، والجيش الفرنسي يحدد لنفسه هدفاً هو إنزال الهزيمة بالجزائريين للتغلب على جيشهم . لقد تحولت الجزائر الى معسكر اعتقال واسع .

إن استخدام « اشكال صغرى وانتقائية لابادة البشر أدى إلى خضوع الجماهير بنتيجة تدمير الاعصاب والعزل والارهاب » وضاعف بطريقة غير مباشرة من المحرِّضات الاساسية التي كانت تدفع الشباب المسلم الى اعتبار الانتقال الى **جبهة التحرير الوطني** كالمخرج الوحيد من مصائبه وآلامه ! . . »[١]

ضمن هذه الشروط ، لا يدهشنا أن نرى الضباط الفرنسيين وقد بلبلهم وهزَّهم بقوة رد الفعل الوطني للجماهير الجزائرية في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٠ ، قال احدهم : « لقد أصبنا بديان

بيان فو* نفسية حقيقية . . في ١٦ ايار/ مايو ١٩٥٨ ، لم نكن نمسك الوضع العسكري وكان الجميع يهتفون « عاشت فرنسا » ، اما اليوم فقد ربحنا على الصعيد العسكري ، لكن الناس يهتفون « عاشت **جبهة التحرير** »[٢].

لقد أصيب **جيش التحرير الوطني** جدياً في ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، الا انه اعاد مع ذلك تكوين قواه[٣] . وبفعل ارادة الحرية لدى الشعب الجزائري ، لم يكن الجيش الفرنسي قادراً على تصفية **جيش التحرير** رغم تفوقه التقني والعددي . لكن هذا الاخير أيضاً لم يكن قادراً على احراز النصر ، وان هزيمة الامبريالية ستكون سياسية ، إذ ان الحكومة الفرنسية لم تكن قادرة على الاستمرار في حرب ، لا تتوقف إلا لتنطلق من جديد ، دون رؤية اقتصادها يتلف ونزعتها الاصلاحية الاستعمارية في افريقيا تمنى بالفشل . فضلاً عن ذلك ، إن الاصلاحات السياسية والعسكرية التي تحاول تأخير استحقاق محتوم على المدى الطويل كان يقضي عليها عمى الاوروبيين والجيش ، فلقد أفسد موقفهم من السكان الجزائريين كل فكرة تعايش .

لفترةٍ ما ، تأمل الجنرال ديغول ان يشهد تكوُّنَ قوة سياسية تقف في الوسط بين انصار الجزائر الفرنسية والمدافعين عن الاستقلال . وكان ثمة اعتقاد بامكانية تجنيدها من داخل البورجوازية التي اغتنت بنتيجة خطة قسنطينه وتموين الجيش ، ومن كادرات الوظيفة العامة . لكن المستفيدين من الارتقاء الاجتماعي لم يكونوا يريدون الوقوف في وجه **الحكومة المؤقتة** وكانوا يراهنون على تباين داخلي في صفوفها . أضف الى ذلك أن أياً منهم كان لا يزال يتذكر المصير البائس للشيخ شريف بن بليلص الذي شجعه بعض قياديي **جبهة التحرير** على الدخول في لعبة الجنرال ديغول إلا أنه سقط برصاص قسم من هذه الحركة معادٍ لقوة ثالثة . كانت لجان النواب ، ومن ضمنها النواب الجزائريون تتبع فدرالية فرنسا او الولايات . وفي الجزائر العاصمة ، كان كبار الموظفين الجزائريين في الحاكمية العامة ، ومن بينهم صالح بو عكوير يشكلون مكتب استخبارات لصالح **الحكومة المؤقتة** ، فالوطنية تطبع كل الاوساط . واستناداً الى ألين جاكوب ففي كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٠ ، « كانت هنالك مذكرة يتداولها الموظفون المسلمون الذين كانوا يهددون بالاستقالة الجماعية إذا لم يتم وقف القمع[٤] » .

لم تجد الحكومة الفرنسية شركاء يمكن أن يجنبوها مواجهة مستكرهة مع **جبهة التحرير** . ووفقاً لموريس شال « . . . سوف تحاول الحكومةودعامتها السياسية إنشاء حزب حيادي ، قوة ثالثة معدة لامتداح السياسة الحكومية ، سياسة التشارك بين فرنسا والجزائر . ورغم جهود ضخمة من جانب الادارة ، فشلت القوة الثالثة ولم تتوصل يوماً إلى اتخاذ حد أدنى من الوجود المتماسك [٥] » .

---

* - كانت معركة ديان بيان فو عام ١٩٥٤ المعركة الحاسمة التي أدت هزيمة الفرنسيين فيها بشكل ساحق إلى خروجهم من فيتنام (م) .

ما من صراع كولونيالي أبرز وزن العنصرية والنزعة المحافظة في المجتمع الفرنسي قدر ما فعلت حرب الجزائر . فإذا كان اليمين واليسار منقسمين على الصعيد الاجتماعي ، فقد وجدا نفسيهما متفقين للحيلولة دون تحقيق مطلب الاستقلال . وكما يقول ستيفان برنارد ، وهو مصيب في ما يقول : « إذا نظرنا الى الاحساس العميق لا الى المذاهب والعادات الفكرية ، فلقد جرى اعتبار حماية المواقع الوطنية والدفاع عنها اهم من النضال الى جانب المستعمرين لأجل الدفاع عن حقوقهم[٦] » . حتى عام ١٩٥٨ ، اعتبرت الاحزاب السياسية الفرنسية المسألة الجزائرية مشكلة ثانوية .

حين وصل الحزب الاشتراكي الفرنسي الى السلطة في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ ، نفذ سياسة اليمين ودافع عن الوضع القائم الاستعماري . اما **الحزب الشيوعي الفرنسي** فصوّت في آذار/ مارس ١٩٥٦ لصالح السلطات الخاصة التي زادت من حدة المجهود الحربي ، وذلك ليحافظ على تحالفه مع الاشتراكيين . لذا فإن تكييف الرأي العام مع اسطورة رسالة فرنسا التحضيرية أعطى اللوبي الاستعماري خطوة لا تتناسب اطلاقاً مع قوته الحقيقية . وليست نشاطية **جبهة تحرير** مرهقة بالمهام العملية وغارقة في معارضتها المسلحة **للحركة الوطنية الجزائرية** هي التي كان باستطاعتها ان تعدل سريعاً اتجاه الرأي العام الفرنسي . لم يكن العداء للاستعمار يجد الناطقين بلسانه في المنظمات الكبرى للطبقة العاملة ، بل في الاقليات الهامشية . وكان بعضها يأتي من اليسار المسيحي ، الوارث المثل العليا للمقاومة وللكاثوليكية الاجتماعية (كهنة من إرسالية فرنسا ، الشبيبة العاملة المسيحية ، مركز المثقفين الكاثوليك) ، والبعض الآخر من الاوساط الاممية (فوضويون ، تروتسكيون ، يسار جديد) . هذه الاقليات ، وحدها هي التي ساندت في تشرين الثاني/ اوكتوبر ١٩٥٥ ، ثم في عام ١٩٥٦ ، حركة المستدعين للجندية ، ووقفت ضد ارسال القوات الى الجزائر . ولما كانت عاجزة عن تعطيل مجهود الحرب ، فقد انخرطت في مساعدة المقاومة الجزائرية وخلقت شبكات الدعم **لجبهة التحرير الوطني** (١٩٥٧ - ١٩٦٠) مع فرانسيس جانسون، ثم حركة المقاومة الشابة مع جاك بيرتليه ، ثم الحركة الفرنسية المعادية للاستعمار مع هنري كوريئل[٧] .

سهّل وصول الجنرال ديغول إلى السلطة في أيار/ مايو ١٩٥٨ تطوراً تدريجياً للاوساط القيادية المعارضة ، بأن يفسح في المجال ، بشكل افضل ، لنمو الحالات الجذرية داخله . هكذا تعبأ المثقفون والشبيبة الطلابية ضد الحرب . في ٥ ايلول/ سبتمبر ، وقع ١٢١ كاتباً بياناً « حول حق العصيان في حرب الجزائر » . وفي ٢٧ تشرين الاول/ اوكتوبر ، دعا الحزب الاشتراكي الموحد والاتحاد الوطني لطلاب فرنسا إلى لقاء جماهيري من اجل السلم وجمعا اكثر من ١٥ ألف شخص .

عززت المعارضة المتعاظمة للحرب قناعة الجنرال ديغول بأن الجزائر ستحظى بالاستقلال . ففي حين رفض في ٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٦٠ فكرة ميلون جديدة («طالما يعطى الكلام للسكين ،

لا يمكن التحدث في السياسة ») ، وافق في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر على وجود جمهورية جزائرية قادمة . ولم يؤد الانقلاب الفاشل للجنرالات شال وزيلر وجوهو (نيسان/ ابريل **١٩٦١**) ، الذي كان يهدف الى اقفال الطريق امام سلام متفاوض عليه ، الى اي اعادة نظر في مقاصد الجنرال ديغول ، لكن المفاوضات التي كان متوقعاً ان تبدأ في شهر نيسان/ ابريل في إيفيان لن يجري افتتاحها إلا في ٢٠ ايار/ مايو بعد أن تراجعت الحكومة الفرنسية عن فكرة اشراك **الحركة الوطنية الجزائرية** فيها إلى جانب **جبهة التحرير الوطني** .

فرحات عباس معترضاً عليه

في ايار/ مايو ١٩٦١ ، كانت هنالك نقطة واضحة : مسألة السلطة في قلب الازمة الداخلية **لجبهة التحرير** ، التي ستكون المفاوضات مع فرنسا حفّازها . في حين واصلت هيئة الاركان تركيز هجماتها ضد كريم ، فإن المركزيين السابقين ، وبينهم بن خده ودحلب ، اتخذوا مرمى لهم فرحات عباس ، المشتبه بأنه يتورط في لعبة الجنرال ديغول ويفتقر الى الحزم بصدد قضية الصحراء .

مهّد الرئيس الفرنسي لافتتاح المفاوضات باتصالات غير رسمية ، لامع **الحكومة المؤقتة** بوصفها قيادة جماعية ، بل مع فرحات عباس بصفته الشخصية . رأى المركزيون السابقون ، باستثناء عبد الحميد مهري ، ان الهدف من هذا الاسلوب هو زعزعة القيادة من الداخل واختيار محاورين مناسبين من بين اعضائها . وقد تعزز هذا الشعور ، في نهاية اللقاء الذي تم في شباط/ فبراير ١٩٦١ في سويسرا بين جورج بومبيدو وبرونو دولوس من جهة ، وبومنجل وبولحروف من جهة اخرى . ووفقاً للتقرير الذي قدمه بولحروف لبن طوبال ، تحاشى احمد بومنجل إثارة مسألة الصحراء في الجلسة الاولى ، كما انه لم يطرحها أيضاً في الجلسة الثانية ، رغم انه كان متفقاً على ان يتم ذلك . وفي النهاية فإن بولحروف هو الذي اثار المسألة امام بومبيدو ، لكن هذا الاخير تملص من اي جواب ، قائلا : « لست إلا المؤتمن على فكر الجنرال » .

انطلاقاً من هذه العناصر الواهية أُلقيَ الشك على مقاصد فرحات عباس ، الذي جرى الخلط ، خطأً ، بين مواقفه ومواقف بومنجل . وقد قُدم تقريران للحكومة حول المحادثات مع بومبيدو ودي لوس : تقرير بومنجل ، المتشائم بصدد فرص عقد اتفاق ، وقد قدم إلى الحكومة ، وتقرير بولحروف ، المتفائل بالاحرى ، والاكثر انسجاماً مع وجهات نظر عباس ، وقد قدمه الى بن طوبال . وفي الواقع كان هناك حافزان يحركان المركزيين السابقين : فمن جهة ، اعطتهم الاتصالات السرية انطباعاً بأنه يجري استبعادهم من اللعبة ، ومن جهة اخرى ، لم يكن يبدو لهم أن نزعة فرحات عباس لاثارة الذعر من دون داع تسهل الشروط الداخلية لتسوية مع فرنسا . وبالنسبة لسعد دحلب ، « يمكن الوثوق بفرحات عباس حين نكون اقوياء لا حين نكون ضعفاء . إن حكومته لن تصنع السلم ولن تصنع الحرب ، وهو ، بممارساته كبرلماني قديم

واستعجاله للفراغ من المسألة ، سوف يُفقد حتى فكرة التفاوض حظوتها . ستكون تلك كارثة للجميع[٨] » .

في معرض المفاوضات مع فرنسا ، ظهرت ثلاثة مواقف في اوساط القياديين :

ـ جعلت هيئة الاركان من حل الازمة الداخلية ، بمعنى آخر من الاعتراف بسلطتها على الولايات ، شرطاً مسبقاً لافتتاح المفاوضات . لم تكن تريد المخاطرة بنقل الصراع بين القادة الى داخل البلاد .

ـ طالب بن خده ، أحد قادة المعارضة للحكومة ، بدعوة **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** الى الانعقاد لتحديد أرضية المفاوضات بوضوح . كان يرى أن الوضع لم ينضج بعد للوصول الى خلاصة . ينبغي إذاً اتخاذ كل التدابير لتحاشي نزع التعبئة ، وتأمين تلاحم الجبهة الداخلية ، ووزن عواقب فشل للمفاوضات .

ـ كانت **الحكومة المؤقتة** معادية لأي انعقاد **للمجلس الوطني** ، إذ كانت تخشى تصلب اعضائه وتذرع بوساطة حكومات اجنبية لمعارضة اي تأجيل للمفاوضات . الا انها قدمت مع ذلك تنازلات لمعارضيها ، وقد ظهر اهتمامها بطمأنتهم في تركيب الوفد المنتدب[٩] ، لكن هيئة الاركان التي استمُزج رأيها في ان تتمثل باثنين من اعضائها لم توافق على الانضام الى الوفد الا بشرط تلقي أمر كتابي . وهكذا كانت تعطي الانطباع بأنها لا تشارك في المفاوضات إلا لكي لا تعصى الحكومة .

فشل المفاوضات

كان الجزائريون يعيشون في انتظار حل لمشكلاتهم . ما بدا مستحيلاً بالنسبة لعدد كبير ، نقصد الاستقلال ، غدا في متناول اليد ؛ والرغبة في رؤية الحرب تنتهي كانت تهدهد الآمال جميعاً . لكن في اوساط **جبهة التحرير** القيادية . كان يسود القلق والاستياء . لم تكن **الحكومة المؤقتة** تمتلك هامش مناورة واسعاً بما فيه الكفاية ، كما لم تكن تحوز ثقة الجيش ، وعلى ضوء الخلافات بين هيئة الاركان والحكومة ، كان المقاتلون يتساءلون بقلق حول مصيرهم . اما اعضاء **المجلس الوطني للثورة** فكانوا متربصين . اشار وزير الاعلام ، محمد يزيد ، الى نفاد صبر « الكوادر الذين يريدون ابلاغهم بكل تطورات المفاوضات[١٠] » . لقد قوّض الميل الى السرية سلطة القادة ، والحكومة التي أضعفتها الشبهات التي تثيرها حولها ، والتي كانت الاصداء حول نواياها تحولها الى يقين ، لم تعد تمتلك حظوة .

لم تصل المفاوضات الى نتيجة ، لكن غدا مسلَّماً به أن السلطة في الجزائر المستقلة ستكون **لجبهة التحرير الوطني** . في اول يوم من المفاوضات في ايفيان ، في **٢٠** أيار/ مايو ، حاولت الحكومة الفرنسية الضغط على **الحكومة المؤقتة** ، والحصول على وقف للنار عن طريق اتخاذ قرار من جانب واحد بوقف العمليات الهجومية واعلان اطلاق سراح عدة آلاف من المعتقلين . الا ان المناورة

باءت بالفشل ، اذ ليس فقط ان **الحكومة المؤقتة** لم تكن تريد وقفاً للنار ضمن تلك الشروط ، بل حتى لو ارادت ذلك ما كان في وسعها تنفيذه . ومنذ اليوم الثالث ، بدا ان المسافة بين المواقف الفرنسية والمواقف الجزائرية لا يمكن اجتيازها . فقد اشترط الممثلون الفرنسيون الجنسية المزدوجة للاوروبيين ومواقع حصينة لاقامة قواعد عسكرية فيها ورفضوا اي سيادة جزائرية على الصحراء .

كانت القطيعة متوقعة ، فقد كان كل واحد ، ضمن الوفد الجزائري ، يترصّد اي علامة اعتدال لدى الآخر . اعتقد المركزيان السابقان دحلب وبو الصوف اكتشاف علامة من هذا النوع لدى د . فرانسيس ، إذ حين اعترض المندوبون الفرنسيون على انتماء الصحراء الى الجزائر ، اقترح هذا تكليف لجنة بدراسة مسألة تحديد الاراضي والانتقال الى نقطة اخرى من جدول الاعمال . هذا الاسلوب ووجه بالعداء من جانب الاعضاء السابقين في **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، وبينهم الرائد علي منجلي ، الذين رأوا فيه **تجلياً** لروح الاستسلام لدى قدامى **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** . وفي ١٣ حزيران/ يونيو ، قطع الوفد الفرنسي المفاوضات من جانب واحد معطياً الحق للذين اعتبروا من غير المجدي الدخول في التفاصيل في غياب الحد الادنى من الاتفاق على مضمون المشكلات الرئيسية.وقد حُدِّد موعد للقاء جديد في ٢٠ تموز/ يوليو في لوغرين Lugrin .

كان كريم يخشى العودة الى تونس . « سوف نعود مجدداً الى قصصنا مع هيئة الاركان ، ونواجه اتهامات المستائين الدائمين دهيلس وعمران ، الخ[١٢] . . . » وهو لم يكن مخطئاً ، ففي تونس طعن اعضاء **المجلس الوطني للثورة** بأنصار التفاوض من اجل التفاوض ومرّروا عريضة لجمع الاصوات الضرورية للدعوة الفورية الى انعقاد **المجلس الوطني للثورة** . وقد ردت الحكومة بأن المفاوضات ستستأنف في ٢٠ تموز/ يوليو وبأنه لا ينبغي إفسادها ببادرة لا يمكن اصلاحها ، والتمست تحكيم مكتب **المجلس الوطني للثورة** بينها وبين معارضيها ، فأعطيت مهلة استفادت منها للضغط على الحكومة الفرنسية عن طريق دعوة الشعب الجزائري للتظاهر في ٥ تموز/ يوليو ضد التهويل بتقسيم البلد .

في الجزائر ، كان الناس ينظرون الى **الحكومة المؤقتة** كتجسيد للثورة ، لذا كانت توجيهاتها تلقى التجاوب بصورة بالغة الاتساع . ومع ذلك فإن فشل مفاوضات لوغرين (٢٠ ـ ٢٨ تموز/ يوليو) اضطرها الى الدعوة لانعقاد **المجلس الوطني للثورة** .

استعدت هيئة الاركان للدورة بنشاط ، وهي تفكر بدم بارد بامتحان قوة مع اللجنة البيوزارية للحرب . كان الهدف الذي تسعى اليه يتمثل بجعل **المجلس الوطني** يتبنى خلق قيادة **لجبهة التحرير** متمايزة عن **الحكومة المؤقتة** ومقيمة عند الحدود . وللوصول الى ذلك ، اشركت في مواقفها ملاك الضباط المجتمع في غارديماو ، حيث كان مقر هيئة الاركان ، وحذرته من محاولات قسمة الجيش التي ستشجع ان يقوم في الجزائر نظام شبيه بالنظام التونسي ، « بورجوازي ورأسمالي » .

وفي أمر يومي، ، حرّض الرائد علي منجلي الضباط على « اعطاء درس » للحكومة ، وذلك بحضور هواري بومدين الذي كان يخفي نظراته خلف نظارات كثيفة السواد . ولما كانت **هيئة الاركان** مستقلة منذ ١٥ تموز/ يوليو ١٩٦١ ، فقد أقامت بذاتها قيادة بالوكالة ، مؤلفة بوجه خاص من النقباء بن سالم قائد منطقة العمليات الشمالية ، وموسى بن احمد[١٣] ، قائد الحدود ، وبوتفليقة ، مهمتها فرض احتفاظ هيئة الاركان بمركزها .

انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية (طرابلس ٩ - ٢٧ آب / اغسطس ١٩٦١)

خاض **المجلس الوطني للثورة** مناقشتين متوازيتين ، احداهما حول المفاوضات ، والاخرى حول القيادة. فبصدد النقطة الاولى، وقفت هيئة الاركان في مواجهة الغالبية الساحقة **للمجلس**. لما كان قائد هيئة الاركان هواري بومدين غير متحمس للتعبير عن وجهات نظره - بناء لحسابات ، بالتأكيد - فقد ترك قايد ومنجلي يقدمان تقويمهما للمفاوضات ، مثلما كان يفعل دائماً . وقد اعتبر هذان الاخيران ان الحكومة تتجه نحو حل من النموذج الاستعماري الجديد الذي يضحي بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا . الا ان هجماتهما ضد كريم بقيت دون تأثير ، لأن موقفه لم يكن مختلفاً بتاتاً عن موقف باقي المجموعات ، التي كانت تدافع عن ضرورة الوصول الى تسوية ، في ظل غياب امكانية حل عسكري . أما مسألة القيادة ، التي كانت الرهان الحقيقي للمجابهات أكثر مما كانت المفاوضات ، فقد تم حلها انطلاقاً من مواقف بن خده وكريم وهيئة الاركان .

اقترح بن خده ، كما في عام ١٩٥٩ ، خلق **قيادة لجبهة التحرير** فوق الحكومة . كان يتوخى بذلك اضعاف سلطة كريم وبن طوبال وبوصوف وإقصاء فرحات عباس عن القيادة . أما كريم ، الذي رفعت من قدره نجاحاته في الشؤون الخارجية ، فقد اراد الحلول محل عباس في رئاسة الحكومة ، ووقف ضد انشاء مكتب سياسي متمايز عن **الحكومة المؤقتة** يقتصر دورها على العمل الدبلوماسي . وكانت هيئة الاركان تريد توحيد الجيش الخارجي والولايات تحت سلطتها ، ومن هذا المنطلق راق لها اقتراح بن خده ، المعدَّل بجعل مقر القيادة على الحدود ، لأنها كانت تأمل هكذا المشاركة فيها الى جانب كريم وبن طوبال وبوصوف وإعادة إرساء وحدة العسكريين .

جرى التوصل الى تسوية برفع بن خده الى رئاسة الحكومة ، وكان ذلك يهدف الى احداث القطيعة بينه وبين هيئة الاركان ؛ وقد دفع فرحات عباس وهيئة الاركان ثمن ذلك . لم يكن الامر يتعلق بتبديل اساسي في التوجه ، بل بتوزيع جديد للسلطة . وخلافاً لعباس ، كان المركزيون متمرسين تماماً بالمناورة ، ويعرفون أفضل منه كيف يقدرون ردود فعل النشاطيين ولا يكشفون نواياهم .

هذا وقد عبرت هيئة الاركان عن استنكارها بمغادرة **المجلس الوطني** قبل نهاية الاجتماع والسفر

الى المانيا حيث مركز قيادة فدرالية فرنسا في **جبهة التحرير** . كان ذلك هو التمرد المكشوف والقفز في المجهول . لقد فوجئت هيئة الاركان بمناورة خصومها ، واعتبرت ان بن خده خدعها ، والاكثر من ذلك أنه كان عليها ان تواجه ايضاً مبادرة احد اعضائها ، الرائد عز الدين ، الذي اقترح عودة قيادة الجيش الى الجزائر . هكذا جرى تبديل ارضية المناقشة . ويمكن القول ان سياسة **هيئة الاركان** حيال الحكومة أملاها خوفها من العودة الى ارض الوطن . لكن بمقدار ما كان الجيش بكامله محصوراً خارج خطموريس ، كان هذا النوع من الحجج يقوي تضامن الجيش مع قادته .

إخفاق الحكومة المؤقتة

بمواجهة قيادة جيش الخارج ، انقسمت **الحكومة المؤقتة** الى ثلاث مجموعات :

- فكَّر بن خده ودحلب ويزيد ، الذين كانت لهم قاعدة ضعيفة في الجهاز ، في الاستفادة من « خصومة بين العسكريين » لانجاح المفاوضات بسرعة وتسهيل ولادة نظام يفلت من رقابة **جيش التحرير** واشرافه .

- كان بوصوف ، بالمقابل ، مؤيداً لتوحيد كل **جيش التحرير** ، لكنه تحالف مع بن طوبال ، الذي كان يقف من ذلك موقفاً عدائياً ، ليحول دون تحالف الاخير مع كريم .

- هذا الاخير ، الذي كان يدعمه محمدي سعيد ، شعر بأنه متورط شخصياً وبشكل مباشر وكان يعرف منذ عام **١٩٥٩** ان اعضاء هيئة الاركان يريدون إقصاءه ، الا أن تصلبهم حياله لن يتأكد بوضوح الا انطلاقاً من كانون الاول / ديسمبر ١٩٦١ .

مر النزاع بين **الحكومة المؤقتة وهيئة الاركان** بمرحلتين . فمن ايلول / سبتمبر **١٩٦١** إلى كانون الثاني / يناير **١٩٦٢** ، كانت هيئة الاركان تستمد قوتها من مماطلات الحكومة وجبنها . ومن كانون الثاني / يناير الى نيسان / ابريل **١٩٦٢** ، كانت تأتيها حرية مناورتها من دعم مجمل الجيش ومساندة بن بلا .

في ايلول / سبتمبر **١٩٦١** ، حاولت الحكومة دفع اعضاء هيئة الاركان للخضوع لسلطتها عن طريق تجزئة قيادة الجيش الى قيادتين ، احداهما في مراكش والاخرى في تونس . بهذا القصد ، مضى بن خده الى غارديماو ليقترح على الضباط مشروع إعادة تنظيم ، فلقي استقبالاً بارداً جداً . كانت القوات محجوزة ، وعدا القادة الذين كانوا يضطلعون بالنيابة عن **هيئة الاركان** ، لم يكن يمكن رئيس المجلس الاتصال بأحد. وقد تلقى بن خده هذه الأهانة دون رد فعل ، لذا حين ابلغه الضباط معارضتهم المطلقة لأي اعادة نظر في التنظيم القائم لم يلح بل انسحب .

رغم النصائح بالصلابة والحزم ، من جانب معاوني بن خده ، وبينهم عبد السلام بلعيد الذي توقع ان تتكرر ازمة **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** بوجود رئيس على هذا القدر من التردد ،

تراجع بن خده عن مشروعه . ولما كانت الحكومة عاجزة عن فرض نفسها على الجيش ، فقد غيرت تكتيكها ووضعت نصلين في النار . في ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٦١ ، أمرت الولايات بوقف اية علاقة مع هيئة الاركان ، وفي الوقت ذاته ، حاولت تحطيم وحدة ملاك الضباط وعرضت مركز قائد هيئة الاركان على النقيب موسى بن احمد ، الذي رفض في البدء ثم وعد بالتفكير . وفي تشرين الاول / اوكتوبر ، غدت الأزمة ، التي كانت تعلم بها فقط حلقة من المطّلعين ، علنية ، ونقلت حملة من الاشاعات الجدال الى المقاهي ومعسكرات اللاجئين . جرى تحميل هيئة الاركان مسؤولية المأزق العسكري وإفهام الناس بأنها معادية للسلام . وفقاً لحسين زهوان ، ذهب بعض الضباط خفية ، في تلك الفترة ، الى كريم يطلبون نصحه لكنهم لم يتلقوا منه اي توجيه ملموس . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ، كانت الحكومة لاتزال فاقدة السيطرة على الجيش ، والازمة مستمرة منذ ثلاثة اشهر . وقد قدر اعضاء هيئة الاركان ، أنهم حققوا النصر فعادوا من المانيا الى تونس بصورة منفصلة ، لكنهم لم يكونوا يبدون بعد واثقين من انفسهم . رجع علي منجلي أولا ثم لحق به بعد ايام العقيد بومدين .

فهمت الغالبية الساحقة من الضباط مذاك ان « لعب ورقة الحكومة المؤقتة يعني الالتحاق بمعسكر الخاسرين » ، حسب تعبير احدهم . ليس فقدان الحكومة لم تعد قابلة للتصديق بل إن الألاعيب الفردية للوزراء كانت تجردها من الاهلية يوماً بعد يوم . هكذا حاول كريم أن يحظى بعطف العقيد بومدين بأن عرض عليه رتبة جنرال ، الا ان هذا رفض العرض . ولما كانت المحادثة قد سُجِّلت من دون علم كريم ، ونشرتها هيئة الأركان، فقد أظهرت بعض اعضاء الحكومة المؤقتة كمفسدين .

في اللحظة بالذات التي توطدت فيها سلطة هيئة الاركان الادبية على الجيش ، قرر النقيب موسى بن أحمد الاستجابة لعرض الحكومة . وقد غير رأيه في فترة غير ملائمة ، معتقداً انه وجد في مراكش امكانات الحصول على أنصار . واذا كان نجح في أن يثير ضد هيئة الاركان قوات معسكر الدار البيضاء ، فإن الكوادر الحدوديين الذين تبعوه في مشروعه - بوسيف وسماش ونور البشير - اوقفوا بأمر من هيئة الاركان . وقد ادى اكتشاف المؤامرة وتشعباتها الى وضع الحكومة المؤقتة في وضع سيىء بلجبارها على حماية المتواطئين معها . فبناء على طلبها أفلت النقيب بن أحمد من قضاء المحاكم العسكرية . انتقل معسكر الدار البيضاء ، هو وقواته ، الى اشراف وزارة الداخلية . وقد اعادت قضية بن احمد اطلاق النزاع . فاستفظاع الخلافات الذي كان يتشبع به ملاك الضباط ، الذين تصدمهم ذكرى عصيانات صيف ١٩٥٩ ، قوّى روح التضامن في الجيش الذي كانت الوحدة بالنسبة اليه من المقدسات . وقد اتجه قادته ، باسم الشرعية التي اتهموا الحكومة بانتهاكها ، نحو إرساء ازدواجية سلطة .

في حين تداولت الحكومة المؤقتة في كانون الثاني / يناير ١٩٦٢ عشية استئناف المفاوضات ، بناء على طلب كريم ، حول الوضع العسكري وقررت « إعادة السلطة الكاملة ، عملياً ، الى

الحكومة[١٤] » دون تحديد الوسائل الى ذلك ، جعلت هيئة الأركان من نفسها قيادة موازية . لم يعد عملها موجهاً فقط نحو الجيش ، بل كذلك نحو الخارج . كان يتعلق الامر بالتمايز عن **الحكومة المؤقتة** . وفي تونس العاصمة ، كان يحرك دوائر الاعلام النقيب فرحات[١٥] الذي جعل مقره في مقهى قريب من وزارة الاعلام وراح يتصرف كمنافس لمحمد يزيد .

على الصعيد الخارجي ، توجهت هيئة الاركان بأنظارها نحو كوبا وماثلت نفسها برجال العصابات الذين استلموا فيها السلطة . وقد تبنت موقف وزارة الخارجية التي كانت تدافع عن الاعتراف بحكومة فيدل كاسترو ، وهو ما تحاشت **الحكومة المؤقتة** الاقدام عليه مراعاة للولايات المتحدة[١٦] .

على الصعيد الايديولوجي تبنت هيئة الاركان ، لكن فقط في الظاهر ، اطروحات فرانز فانون . لما كانت معادية لليبرالية وللماركسية في آن معاً ، اللتين لكل منهما ضامن اجتماعي في المدن ، قدمت نفسها على أنها تعبير عن طبقة الفلاحين . تجسدت هكذا فكرة الثورة عن طريق الارياف التي حملتها الحركة الشعبوية في ذاتها منذ عام ١٩٤٧ . هذه الطوباوية ، التي تدعمت بالاسهام الايديولوجي العيني ، اصبحت قانون ايمان الجيش . وفي الواقع فانها كانت تستند الى الفلاحين اقل مما الى لاجئين في اراضي تونس والى الجنود من اصل ريفي . جرى تأمين اقامة الالفي جزائري الذين حررهم **جيش التحرير** بعد مهاجمة معسكرات التجميع في قوارد وبرج مراو ، في دشرة المجاهد ، ذلك المعسكر الذي سيقول عنه العقيد بومدين إنه يبشر بالقرى الاشتراكية[١٧] .

ستسعى هيئة الاركان لمقارنة « حياتها النشيطة والدينامية » بـ « الاستسلام القدري » لمراكز اللاجئين التي تديرها **الحكومة المؤقتة** . إلا أن الواقع كان اكثر جفافاً .

رد الحكومة المؤقتة

لم يتوصل كريم في كانون الثاني / يناير الى جعل مجلس الوزراء يحزم امره ويقرر اتخاذ عقوبات ضد هيئة الاركان العامة . لما كانت **الحكومة المؤقتة** مهتمة بألا تعطي الحكومة الفرنسية امكانية الاعتراض على صفتها التمثيلية ، لم « تكن تريد القيام بأي شيء يمكن ان يجعل الوضع يتدهور في فترة حاسمة[١٨] » وتعريض استئناف المفاوضات للخطر . واستناداً الى شخصية مراكشية ، ربما فكر كريم بإقحام تونس ومراكش في نزاعات **جبهة التحرير** . وحين طُلب من الرئيس بورقيبه التدخل ، اخضع هذا موافقته ـ حسب الرواية ـ لعمل متفق عليه مع مراكش . اما الملك الحسن الثاني ، فقد استشار معاونيه ، د . عبد الكريم الخطيب والعقيد أوفقير ، اللذين أعطياه ، كلاهما ، رأياً لغير صالح تلك الخطوة .

سوف يتبلور رد **الحكومة المؤقتة** في فترة استئناف المفاوضات مع فرنسا . فقد حاولت **هذه الحكومة** ، المقطوعة عن **جيش التحرير** الخارجي ، والتي عاد كريم سيد لعبتها ، أن تؤلب

الولايات ضد هيئة الاركان . لأجل ذلك ، كان التدبير الأول الذي تم تصوره يتمثل بتسليم زمام الولاية الرابعة الى كوادر يجري ارسالهم من تونس على وجه السرعة . كانت مهمة هؤلاء مزدوجة : ربط الجماهير بقيادات بهدف فرض احترام الاتفاقات اللاحقة مع فرنسا وتقنين حقد المقاومين على الخارج باتجاه هيئة الاركان المصورة كرأس حربة الثورة المضادة .

ساهمت القناعات الشخصية لمن اعطاهم كريم الصلاحيات المطلقة - العقيد صادق ، والرائدان عمر او صديق وعز الدين ، والنقيبان موسى شارف وعلي لونيسي ، والملازم بو عالم او صديق ، الذين اشتهروا جميعاً بأنهم تقدميون ، لكن المساهمون في عملية غامضة - ساهمت في خلط الاوراق . فشلت محاولة الحكومة الاستيلاء على الولاية الرابعة عن طريق العقيد صادق لعدة اسباب : فأولاً ، تساءل قادة الولاية الرابعة بدراية عن اهتمام الحكومة حيالهم وربطوا بين اقتراب وقف للنار واغراض **الحكومة المؤقتة** . ثم إن التدفق المفاجىء لكادرات يعودون الى ارض الوطن من دون عوائق أعاد وضع الرتب القائمة في موضع الاتهام[١٩] . واخيراً ، ان وجود الرائد عمر او صديق بين القادمين الجدد ايقظ ذكرى التطهيرات . جرى تذكر أنه اتهم عام **١٩٥٩** بالتواطؤ مع العدو إثر « المؤامرة الزرقاء » . وفي كانون الثاني / يناير **١٩٦٢** ، لم يكن قادة الولاية الرابعة قد فهموا بعد أن الأمر يتعلق بعملية تسميم من جانب الاستخبارات الفرنسية .

لازم سوء الطالع تحركات **الحكومة المؤقتة**. كان عليها أن تعيد النظر في خطتها الاولى ، وقد اتخذت تدبيراً سيكون بالنسبة اليها مصدراً اضافياً للخيبات . جرى تحويل عاصمة البلد ، الجزائر ، الى منطقة مستقلة ذاتياً ووضعت تحت قيادة الرائد عز الدين . ومنذ توقيف ياسف سعدي لم يعد لمدينة الجزائر تنظيم خاص بها ، وكل الولايات كانت تمارس فيها نشاطاتها ، لكن تأثير الولايتين الثالثة والرابعة كان راجحاً فيها . وإثر انعقاد **المجلس الوطني** كانون الاول / ديسمبر **١٩٥٩** ، استعادت الجزائر الوضع الذي كان لها قبل مؤتمر الصمام وشكلت المنطقة السادسة من الولاية الرابعة[٢٠] . وباتخاذ ذلك التدبير ، في حين كانت الازمة بلغت اوجها ، افتتحت **الحكومة المؤقتة** نزاعاً لا يمكنها السيطرة عليه .

خلافات حول الاتفاقات مع فرنسا

فاقم المسعى المتعرج **للحكومة المؤقتة** الطلاق مع **هيئة الاركان** التي كانت على علم بكل اعمالها وحركاتها . وسوف تمتد التباينات والخلافات الى المفاوضات مع فرنسا . كانت هيئة الاركان تعرف تماماً أنه لا بد من تسوية ، لكنها كانت تريد الاستفادة من تنازلات **الحكومة المؤقتة** لوضعها على كرسي الاتهام والظهور كالمدافع الوحيد عن التطلعات الوطنية . وحين جرى الالحاح عليها للانضمام الى المفاوضين تملصت مجبرة الحكومة على استدعاء العقيد بن عوده الذي لم يكن لهُ غير وظيفة ممثل صامت ، بما أن المشكلات العسكرية انتقلت في نظر الجميع الى المقام الثاني .

في ٢٢ شباط / فبراير ، بعد المفاوضات مع فرنسا ، دعت الحكومة **المجلس الوطني** للثورة

للانعقاد بهدف اعلامه بأسس اتفاق ، تسلم فرنسا بموجبه باستقلال الجزائر ، لكن التحول سيتم من دون اخلال بمبدأ السيادة الفرنسية . لن يكون هنالك اذاً نقل سلطات من الحكومة الفرنسية الى **الحكومة المؤقتة** كما كانت تتمنى هيئة الاركان[٢١] . سيضع وقف للنار حداً للاعمال العدائية وتتألف هيئة تنفيذية مؤقتة لضمان الادارة الداخلية للجزائر خلال الفترة التي ستمتد من وقف الاعمال العدائية الى الاستفتاء على تقرير المصير . أما الاتفاقات فستتم المصادقة عليها عن طريق استفتاءين : فالشعب الفرنسي سيقول كلمته حول مبدأ تقرير المصير ، والجزائريون حول تشكيل دولة مستقلة منفصلة عن فرنسا .

على **الحكومة المؤقتة** ، التي تم الاعتراف بها كطرف محارب ، أن تربط مستقبل الجزائر . فسيكون للاوروبيين ، طوال ثلاث سنوات انطلاقاً من الاستقلال ، ان يختاروا بين الجنسية الجزائرية والجنسية الفرنسية . وسيتم احترام خصوصياتهم الاثنية ، واللغوية والدينية ، والمدن ذات الحجم الاوروبي الغالب سيكون لها نظام خاص . وستسهر على احترام الاتفاقات جمعية حماية ، ومحكمة للضمانات ، واذا دعت الحاجة محكمة تحكيم دولية . وفي الميدان الاقتصادي ، على الدولة الجزائرية أن تحترم مبادىء الليبرالية الاقتصادية وتصون مصالح الرأسمالية الفرنسية في الوضع الذي كانت فيه قبل اول تموز / يوليو ١٩٦٢ . وتخضع المساعدة الفرنسية لمدى الالتزام بالاتفاقات وبخطط التنمية التي وضعها الخبراء الفرنسيون في اطار المنظورات العشرية وخطة قسنطينه[٢٢] . ستبقى البنية الاستعمارية للاقتصاد على حالها ، وتظل مشكلة العاطلين عن العمل في الريف والمدينة دون حل[٢٣] . وفي الميدان الثقافي ، يكرس الاعتراف بحرية التعليم هيمنة اللغة الفرنسية التي على الدولة الجزائرية ان تشجع الابقاء عليها وتطويرها ، وذلك على حساب اللغة العربية[٢٤] التي جرت التضحية بها ، إذ تنظم الاتفاقات رجحان اللغة الفرنسية وتفوقها . وعلى الصعيد العسكري ، يحتفظ الجيش الفرنسي بالاشراف على قاعدة مرسى الكبير الجوية ـ البحرية ، التي تسلّم على سبيل الايجار لمدة ١٥ عاماً ، وقاعدة عين عاقر للتجارب الذرية . أما جلاء القوات الفرنسية فسيتم تدريجياً على امتداد ٣ سنوات ، وينبغي الأ يتجاوز عددها ٨٠،٠٠٠ رجل بعد عام من بدء سريان مفعول الاتفاقات .

وافق **المجلس الوطني للثورة** ـ والوزراء المعتقلون من ضمنه ـ على اتفاقات ايفيان . الا ان اعضاء هيئة الاركان رفضوها ، بالمقابل ، ورفضوا وضع « الثقة في ما لا يمكن توقعه » . وفي الواقع ، فإن تصويت هيئة الاركان السلبي لم يكن يتناول ضرورة تسوية بقدر ما كان يتناول مضمونها والنوايا المنسوبة الى **الحكومة المؤقتة** بإرادة تسريح **جيش التحرير** . وقد انتقل النزاع بين **الحكومة** وهيئة الاركان في مدة ستة اشهر من التباين حول تنظيم السلطات الى الخلاف الكلي ، وسوف تتتالى المجابهات دون توقف حتى استلام السلطة . هكذا اندلع خلاف اثناء تعيين الوفد الجزائري الى اللجنة المشتركة لوقف النار[٢٥] . فقد رقت **الحكومة المؤقتة** في تلك المناسبة النقيب محمد علاهم الى رتبة رائد ، وكان هذا القرار يتجاوز قواعد ترقية الضباط[٢٦] ويضع مجدداً موضع

الانهام الصلاحيات الخاصة بكل من الحكومة وهيئة الاركان بصدد التعيينات لأنه كان ينبغي استشارة هذه الاخيرة .

لقد اتهمت هيئة الاركان ، التي تحظى بدعم كل ملاك الضباط ، **الحكومة المؤقتة** بأنها « انتهكت النظام الداخلي **لجبهة التحرير** والمؤسسات المؤقتة للجمهورية الجزائرية وانكرت وجود هيئة الاركان ، واوقفت ترقية مئات الضباط الجيدين واقامت تمييزاً بين الكادرات[٢٧] » .

معنى النزاع

تسارع تفكك القيادة منذ عام ١٩٦٠ لأن تنظيم السلطات لم يعد يتوافق مع الشروط الجديدة ، المتميزة بشكل خاص بتكوين جيش الخارج[٢٨] . وقد كان الجيش ، بالنسبة لمجمل الكادرات المنبثقة من **جيش التحرير** ، مصدر كل شرعية . ومع القبول بهذه المسلّمة ، ارتسم خطان : فوفقاً للكتلة المسيطرة في **الحكومة المؤقتة** ، اي كريم وبن طوبال وبوصوف ، يكمن مصدر كل سلطة في الولايات التي يعتبرون انفسهم قادتها ، بحكم صفتهم كمؤسسين **لجبهة التحرير** ، وانطلاقاً من ذلك ، فإن المقياس الأعلى لعمل الجهاز هو الطاعة حيالهم ، ولا يمكن ان يكون ثمة مقياس آخر ؛ أما وفقاً لهيئة الاركان،فالكتلة المسيطرة في **الحكومة المؤقتة** تسيطر على **المجلس الوطني** منذ عام ١٩٥٧ بفعل التوكيلات من جانب كوادر الداخل ، التي لا يمكن التدقيق بها . فضلاً عن ذلك ، ليس **المجلس الوطني** ، في اكثريته ، غير مجموعة من الاتباع لهم اهدافهم الخاصة ، ولا سلطة لهم على الواقع : « لقد فوّض صلاحياته دائماً لهيئة تنفيذية .. تدير . . . مصالح الثورة في فوضى مطلقة » . في كل مرة « تمكن من وضع خطوط سلوك تتضمنها بعض القرارات ، لم يجرِ تطبيق تلك القرارات ابداً ولا تم احترامها . . .[٢٩] » .

ادت مركزة قوات الولايات المجمَّدة في تونس ومراكش الى ولادة قوة جديدة ، جيش الخارج . هذه القوة ، المجسَّدة في هيئة الاركان والمنظمة على قاعدة وطنية ، كانت تنظر الى المجموعات الاقليمية بتعالٍ مشوب بالاحتقار . لم تعد تتسامح إزاء استقلال كريم وبن طوبال وبوصوف وطالبت بسلطة خارج **الحكومة المؤقتة** وبرنامج . وقد فاقم رفض هذه المطالب الاولية ، وتهربات الحكومة ، أزمة الثقة واعطت طابعاً سياسياً للنزاع اكثر مما في السابق .

كان نبذ **هيئة الاركان** لاتفاقاتايفيان يستند الى النيَّة المنسوبة الى **الحكومة المؤقتة** بأن « تفكك مهما يكن الثمن » **جيش التحرير الوطني** في الخارج ، الجيش الوحيد القابل للحياة في نظر قادته . وكانت الوقائع تثبت تحليل هيئة الاركان ؛ فاستناداً الى رابح بوعزيز[٣٠] ، الذي دعم في آذار / مارس ١٩٦٢ وجهات نظر القيادة ، تغلب الوزراء على تردد **المجلس الوطني للثورة** الذي كان يتمنى نقاشاً مسبقاً حول مستقبل الثورة قبل المصادقة على اتفاقات ايفيان . لكن **الحكومة المؤقتة** لم توافق على ذلك ، وقزّمت نتائج معارضة هيئة الاركان وأكدت انها ستجعلها غير فاعلة ،

عن طريق خلق وضع جديد . « سوف تزول هيئة الاركان تلقائياً . في كل حال ، ستكون الغلبة لنا[31] » . هذا التفاؤل كان يقوم على فرضيتين : الاولى والأهم تتمثل في الاعتقاد بأن الولايات ستنحاز الى جانب الحكومة ، والثانية تتوقع انفجاراً للجيش وانعزال قادته . الا أن تقديراً كهذا يبدو غير واقعي حين نعلم ان الغالبية الساحقة من ضباط الجيش كانت معادية لوجود قوة لحفظ النظام خلال المرحلة الانتقالية ، وذلك لسبب وحيد هو الخوف من رؤيتها تتحول الى جنين الجيش الوطني في المستقبل .

بن بلا وبو ضياف في مواجهة النزاع

كانت الشهور التي سبقت وقف النار فترة توتر شديد ، سواء في صفوف الثورة او في السجون ، حيث لم يكن الوزراء ، رغم حرمانهم من الحرية ، مجرد مشاهدين للنزاع بين **الحكومة المؤقتة** وهيئة الاركان . كان كل من الابطال الرئيسيين يسعى لجعلهم يتحالفون معه . وقد كان محمد بو ضياف هو الذي يجتذب ، اكثر ، اعضاء هيئة الاركان لأنه يستجيب لمقاييسهم ، لسببين : فهو لا يرمز كبن بلا الى التحالف المميَّز مع مصر ، ويتمتع بشهرة رجل جهاز رصين وصارم . إلا أن بوضياف كان قد أصبح حليف كريم لسد الطريق امام بن بلا . وثمة العديد من المؤشرات حول هذا التحالف ، من بينها شهادة بشير بو معزه .

فقد روى ان قوات الامن CRS عززت ، عشية هربه ، حراسة السجن . « سمعت محادثة . كان أحدهم يوصي بإطلاق النار لدى الانذار الاول . وقد علمت فيما بعد عن طريق بيطاط أن تعزيز الحراسة نتج عن اتصال هاتفي بين بو ضياف والعقيد دهيلس الذي كان يعمل باسم كريم ، حيث يقال ان دهيلس قال لبو ضياف : « إذا لزم الهجوم على السجن ، فسوف نفعل ذلك » .

اضف الى ذلك ان بن بلا كان عرضة لحملة ماكرة . زعموا ان صورته المميّزة صنعتها السلطات الفرنسية عن سابق تصور وتصميم ، وجرى اسناد هذه المحاجة الخداعة بكتابات الصحف الفرنسية التي تتكلم على « بن بلا ورفاقه » . وقد تم إنكار أي دور له في الاعداد لأول نوفمبر ؛ وتفسير اضراباته التضامنية مع الموقوفين المكافحين لأجل نظام سياسي يطبق عليهم ، في تموز / يوليو ١٩٥٩ وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ ، برغبته في وضع نفسه في المقدمة ، ودعوة المناضلين خفية كي لا يخضعوا لعبادة الشخصية . ومن المفارقات أن بو ضياف كان يكافح « عبادة الشخصية » التي يتهم بها بن بلا ، بالتحالف مع كريم[32] ، الذي فعل كل شيء لفرض تلك الخاصة به .

عام ١٩٦٢ ، كان بن بلا إذاً رجلاً معزولاً ، لا صديق له في جهاز **جبهة التحرير الوطني** . كانت ورقته الرابحة هي شهرته التي ساهمت عدة عوامل في وضع اسسها . ففي فرنسا ، كانت نتيجة صفته كقائد سابق للمنظمة الخاصة ، والحملة الصحفية المعادية لمصر (١٩٥٤ - ١٩٥٦)

التي جعلت من بن بلا الاداة الجزائرية لمكيدة اجنبية . وبين المحتجزين السياسيين في فرنسا ، كانت مبادراته التضامنية ودماثته وبساطته تتضافر مع الآثار السلبية للتدخلات المدقّقة من جانب فدرالية فرنسا في الحياة الداخلية للسجون لتعود عليه بالاحترام والصداقة . أما تحالفه مع مصر فكوّن صورته كقومي عربي . إن قومية بن بلا ، المطبوعة كثيراً بالاسلام ، لم تكن تتميز بالدفاع عن مفهوم اقليمي للامة . لم تكن فكرة أن يكون لبلد إسلامي « قضايا داخلية » لا يشاركه احد في التحكم بها تتوافق مع مشاعره . كانت هذه المفاهيم غريبة عن خصومه ، الاكثر تشبعاً منه بالافكار الغربية عن الامة .

اصبح بن بلا حليف هيئة الاركان بعد أن زاره في شاتو دولنوا ، رسول من طرفها ، هو عبد العزيز بوتفليقه . لم يكن رئيس الدبلوماسية ، لاحقاً ، مكلفاً بعقد تحالف مع بن بلا ، بل بإبلاغ الوزراء المحتجزين بأسباب الأزمة وبالوسائل التي تقترحها هيئة الاركان لحلها : خلق مكتب سياسي **لجبهة التحرير** متمايز عن **الحكومة المؤقتة** ووضع برنامج . هذا الحل ايده بن بلا وخيضر وبيطاط وحدهم ، وقدتم التحالف بين بن بلا وهيئة الاركان إذاً حول طريقة حل الأزمة .

جرى الزعم أن بن بلا اختار معسكره ، على منوال بو ضياف ، تبعاً لخصومه لا استناداً الى برنامج . وتُعزز هذا الحكم شهادة دادسي بلحسن[٣٣] ، فقد أكد هذا ان رد فعل بن بلا الأول على خبر النزاع بين **هيئة الاركان والحكومة المؤقتة** كان بالاحرى لصالح **الحكومة المؤقتة** لمجرد أنه اشتبه بأن **هيئة الاركان** تعمل بتحريض من بوضياف . مهما يكن ، ربما كان من غير العدل كتمان ان موقف بن بلا يتناسب أيضاً مع أفكاره .

أقام بن بلا بصدد القياديين « تمييزاً واضحاً بين من كانوا في أساس الثورة ، أوهم من اكثر من انتجتهم نقاء ، ومن الحقتهم الظروف بها بصورة أو باخرى[٣٤] . . . » . وفقاً لهذا التصنيف ، ثمة « التاريخيون » الذين ضده ويمسكون بقيادة الجهاز ، و« المنضمون » ، اي الملاك السياسي القديم ، الذي لا يعترف به ، والعناصر الآتية الى **جبهة التحرير - جيش التحرير** بعد الثورة . والحكم الايجابي الذي يصدر على الجيل الجديد من كوادر الجيش ، الذين يبدو له أن بوتفليقه ، محاوره الاول ، هو رمزهم ، يتعلق بالرومانسية الثورية بقدر ما يتعلق باستعجال الخلاص من مسؤولي الحركة الوطنية القديمة الذين لا ينتمون الى **المنظمة الخاصة** . هذه المقاربة الساذجة ، لكن المبنية على المصلحة ، ستكون مصدر كل الحوادث المزعجة اللاحقة التي اقدم عليها بن بلا ، لأنها انتهت الى الترقية المتسارعة لاناس عديمي الذمة تقريباً ولا روابط حقيقية تشدهم الى الشعب الجزائري .

بهذا المعنى كان بومدين على حق حين قال ان بن بلا لا يعرف « الثورة » ، اي الحياة الداخلية **لجبهة التحرير** ، فالقادة المسكون بزمام الامر فعلوا كل شيء لعزل القادة المسجونين . وما هو إذاً

موضع خلاف ليس عدم قدرة بن بلا على معرفة سوابق كل واحد وتمييز الشبكة المشوشة للأتباع والداخلين في دوائر النفوذ بقدر ما هو قلة الاعتدال لديه في تقدير الحركة الوطنية القديمة واوهامه حول راديكالية الجيل الجديد.

١٩
صعود بيروقراطية
(١٩٥٤ - ١٩٦٢)

حين تم وقف النار ، في ١٩ آذار/ مارس ١٩٦٢ ، غدت **جبهة التحرير الوطني** اداة سلطة . إن **جبهة التحرير** التي ولدت لتجاوز استحالة ان تواجه كل مجموعة اجتماعية لوحدها مشكلات تشكّل الجزائر في امة ، كانت تحوز دفعة واحدة كل الملامح التي سيطورهـا تاريخها : مركزية سلطوية وتقديس للسرية ؛ تشيئية ؛ لجوء للارهاب لتنمية الشعور بالتضامن الوطني ، ولجم الانانيات الطبقية والخصوصيات ؛ دمج الدين في نظام السلطة ؛ رفض قاعدة طبقية ثابتة واولوية معطاة لحماية الجهاز حيال التطلعات الطبقية ، عمالية كانت او بورجوازية .

الثورة بواسطة الشعب ولأجل الكوادر

سوف يندمج التحرر من كل رقابة اجتماعية واحتكار السلاح مع ظروف الحرب لتصليب كل هذه الملامح الموروثة من **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** . إن **جبهة التحرير** المكوّنة بشكل بيروقراطية سياسية ـ عسكرية ، كانت منذ خطواتها الأولى أداة الثورة بواسطة الشعب ولاجل الكوادر . لم يكن لمؤسساتها اي تماسك ، ولا غنى عن تاريخ تكوّن جهازها لفهم أزمة الاندماج التي ستنفجر في آب / اغسطس ١٩٦٢ .

تم بناء جهاز **جبهة التحرير** على أربع مراحل ، الاولى منها حاسمة : شكلت القوة المسلحة **جبهة التحرير** في جسم سياسي . لا يتعلق الامر بمنظمة وحيدة ، إنما بلجهزة متمايزة تنفذ مهام عسكرية ، ولوجستية وسياسية ، ومكيَّفة حسب الظروف وتبعاً للامزجة الشخصية للقادة . هكذا أعطى يوسف زيغود الاولوية للانغراس الاداري ، وكريم لتكوين جيش ، وبو صوف لخلق جهاز بوليسي . وفي هذا الطور ، كانت الاجزاء المكوِّنة **لجبهة التحرير** شبيهة بمجموعة من الأملاك القاصرة على أصحابها . وفي مرحلة ثانية ، خلق مؤتمر الصمام بنى مشتركة وقيادة واحدة ، **هي لجنة التنسيق والتنفيذ** التابعة **لمجلس وطني للثورة الجزائرية** مشتت جغرافيا . وقد اتخذ المؤتمر أيضاً قراراً حاسماً بصدد مستقبل النظام السياسي : دمج الشرطة السياسية في الجسم السياسي ـ العسكري .

دشن خروج **لجنة التنسيق والتنفيذ** من الجزائر في أيار / مايو ١٩٥٧ المرحلة الثالثة . في حين استعادت الولايات امتلاك السلطة الداخلية ، كان على جنين الدولة ان يترعرع في الخارج بعيداً عن وقائع الحرب . فلقد هاجر الجسم السياسي ، وحتى فدرالية فرنسا اضطرت لقيادة المهاجرين انطلاقاً من المانيا[١] . غادر الجزائر ، في الواقع ، اربعة اعضاء من **لجنة التنسيق** وعشرة قادة ولايات ، بصورة متتالية ، بين ايار / مايو ١٩٥٧ وكانون الاول / ديسمبر ١٩٥٩[٢] . وسوف يُخرج القادة « التاريخيون » الباقون طليقي الكوادر لسببين رئيسيين : تطهير الولايات من العناصر الذين يصعب التلاعب بهم وبناء أجهزة مطيعة . وكقادة « نصّبوا أنفسهم بهذه الصفة » ، توزعوا السلطة فيما بينهم ؛ وان إعادة التنظيم في آب / اغسطس ١٩٥٧ ، كانت أقلمة régionalisation مقنّعة . فعلى الحدود ، أصبح الجيش امتداداً للولاية الثالثة ، والاستخبارات والارتباط ملحقاً للولاية الخامسة . كل مؤسسة كانت توسّع صلاحياتها على حساب الاخرى وتنظم نفسها كدولة مصغَّرة ، وكل قيادي هو في السلطة وفي المعارضة في آن معاً ، وهو على تحالف مع زملائه وفي صراع معهم في الوقت ذاته .

اصطدمت المركزة بعائقين : فمن جهة ، جعل الضغط العسكري الفرنسي أي استقرار أمراً صعباً ؛ ومن جهة اخرى ، كانت الولايات تهتم قليلاً جداً بالمسائل السياسية والايديولوجية ، صائنة استقلالها بعناية قصوى ، على اساس انه الضمانة الوحيدة بالنسبة اليها في المستقبل . وكان ممثلوها ـ كريم وبن طوبال وبوصوف ـ ممزقين بين الحذر حيال اي مركزة والخوف من التفتت . وقد كانت نزعتهم المحافظة صلبة جداً ، لا سيما انهم ، في بعدهم عن النضال ، وعن المعطيات التي تشرطه ، كانوا يقرأون الواقع في نواياهم الخاصة بهم .

واخيراً ، مع ولادة الحكومة المؤقتة ، اتسع الجهاز وانتفخ عددياً . لم يكن هنالك من خلطبين الحزب والدولة حسبما كُتِب فيما بعد . فقط حلت الأحرف الاولى **للحكومة** محل الاحرف الاولى **للجنة التنسيق والتنفيذ** . وبقيت الفوضى هي السمة المميِّزة للتنظيم . الا ان ضرورة اخضاع كل شيء للمتطلبات العسكرية أوحَت بمركزة الجيش عند الحدود . لم تكن المؤسسات قد اتخذت بعد شكلاً هرمياً ، ولم تكن السلطة المركزية تشرف مباشرة على الولايات والشرطة السياسية ، وكان هذا البناء يتوقف حصراً على تماسك القادة .

مراتب السلطة

ينبغي ان تأخذ دراسة مراتب السلطة بالحسبان طبيعة **جبهة التحرير** وسير عملها . قبل كل شيء ، كانت تتشكل قواعد الهيئات القيادية من موظفين ، مدنيين وعسكريين . ولم تكن الحياة الداخلية والانفلاقات clivages تلك الخاصة بحركة سياسية ، بل تلك الخاصة بإدارة وجيش . وفيما بعد جرى الفصل بين الشرعية والقانونية ، فلم يكن يُعتبر قادةً شرعيين غير مؤسسي **جبهة التحرير** ، ولم يكن أي تحليل لعالم القادة حسب الانتساب للمؤسسات العليا (**الحكومة المؤقتة**

والمجلس الوطني) عملانياً opérationnelle إلا بصورة شكلية ، لأن سلطة القرار كانت بين يدي القادة العسكريين . واخيراً فإن المركز القيادي لم يكن ينفصل عن الجهاز ، لذا كان مستوى سلطة جهاز ما هو الذي يعطي القوة لقائد ما لا العكس .

كانت **جبهة التحرير الوطني** تضم الجسم العسكري (الولايات ، وجيش الخارج ، والاستخبارات والارتباط) والفروع المدنية . يقف في اعلى الهرم القادة « التاريخيون » ، النواة المحركة للبيروقراطية ، ويدور حولهم القابضون على القوة ، المختارون بدقة على اساس الطاعة غير المشروطة ، والذين تمت تربيتهم على اساس الحذر من « السياسيين » . وكان قادة الولايات وقياديو **جيش التحرير** يشكلون الجسم القياديّ للشرائح العسكرية ، كما كان لوزارة التسليح والاتصالات العامة نظام قانوني عسكري وكانت تشكل جزءاً من **جيش التحرير** . وينبغي ان نميز في داخلها مديرية التسليح ، وملاك الاشارة ومصالح الاستخبارات[٣] . هذه الاخيرة يتجه عملها نحو الخارج لكنها تسهر كذلك على ألا تنمو داخل الجهاز قوى احتجاج .

اما الفروع المدنية فتضم الوزارات العامة : المالية ، المُلحقة بالرئاسة[٤] ، والخارجية ، والاعلام والداخلية . وكان المهاجرون الجزائريون في فرنسا وتونس ومراكش ، والمنظمات المسماة وطنية (**اتحاد الطلبة** ، الهلال الاحمر) من مسؤولية وزارة الداخلية .

كان للشرائح السياسية تراتبها الخاص بها . ففي القمة الوزراء واعضاء **المجلس الوطني للثورة** الذين لا ينتمون لمجموعة القادة « التاريخيين » . انهم « تقنيو السياسة » ، وفقاً لكلمة كريم . ثم يأتي المنظِّرون والمستشارون والدعاويون والسلك الدبلوماسي .

في اسفل هذا الهرم ، نجد متولي ادارة معسكرات اللاجئين وجباة الأموال . هؤلاء الاخيرون يقومون بنشاط نضالي بسيط لا سيما أن كل جزائري محدد بشكل آلي إما كمنتمٍ الى **جبهة التحرير** أو كمعاد للثورة ، إذاً دون موقع وسيط .

نظام سياسي جديد

في أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، بدأ احتضار التعددية السياسية ، فقرار **جبهة التحرير** ألا تتسامح مع أي منافس ولا اي مؤسسة مستقلة ، ولو دينية ، تحكّم بكل التطور اللاحق . وينبغي تحليل المسيرة نحو الحزب الواحد كرد فعل ضد الوجه الديمقراطي المزيف للتعددية الاستعمارية ، وفي الوقت ذاته كإعادة اشكال سياسية تمد جذورها في الماضي البعيد .

يتميز النظام الجديد بغياب منظمات مستقلة ، إذ كل شيء يخضع لهرمية واحدة للتسيير والسلطة ، ولا تشرف على القيادة آليات ديمقراطية للمواجهة . ويمكن هذه القيادة أن تتخلى عن جزء من صلاحياتها دون أن يعاد النظر في سلطتها الاستنسابية التي يرمز اليها الحق المحصور بها المتمثل بتعيين قادة الجهاز .

إن فكرة الحزب الواحد ، التي كانت برنامج حد ادنى في الاصل ، غدت تُعتبر مذهباً منذ عام ١٩٥٦ ، وتحولت التدابير الفعلية إلى قيم . ومن ظلوا ينظرون الى **جبهة التحرير** كتجمُّع اتجاهات ، حزبٍ اكثري ، ـ كفرحات عباس ـ تذرعوا بوجود الأقلية الاوروبية والمشكلة التي يطرحها ذلك . وفي كانون الاول / ديسمبر **١٩٥٩** ، قرر **المجلس الوطني** أن **جبهة التحرير** ليست تجمعاً مؤقتاً ، وأوضح بن طوبال أن « الطابع الديمقراطي الذي سيُعطى للجمهورية الجزائرية لا يمكن تصوره كما في البلدان الغربية . . . ليس للديمقراطية معنى إلا ضمن هيئات قيادية[٥] » .

مع اقتراب الاستقلال ، انضاف الى مذهب الحزب معنى جديد . ففي هذه المرة ، ليس القادة التاريخيون هم الذين يحددون بسلوكهم سلوك المجتمع ، بل الشرائح المدنية ، وعلى رأسها بن خده . اصبح القادة مدعوين للحيلولة دون اي تكوُّن لقوّة ثالثة ولاستخدام كل الوسائل لتحاشي التحالف بين البورجوازية المحلية وفرنسا . هذه الفكرة ، التي تبين قصتها اللاحقة دورها في تقوية البيروقراطية وفي مد جذورها بقوة في الاقتصاد ، استولت على ألباب الاوساط « التقدمية » المتشبعة بماركسية الدولة في الاتحاد السوفياتي والصين ويوغسلافيا . ومن المثير للاهتمام تبيان كيف تطعمت الايديولوجية الشعوبية شيئاً فشيئاً بعناصر من التراث الماركسي . الا ان الماركسية التي نحن بصددها تتعلق بالتطور الاقتصادي لا بصراع الطبقات ، وتقدم نفسها إذاً كحاملة لنمط مجتمع بيروقراطي وتحتجّ بالعداء للامبريالية وبالتحديث . إنها في نهاية المطاف نظام تثبيت للسلطة المطلقة للدولة والحزب الواحد ، وفي الوقت ذاته مفهومٌ عسكري للهرمية الاجتماعية .

لم تكن مشاريع التغيير التي أبصرت النور من دون علاقة بموقع اصحابها في الجهاز . هكذا اعلنت الشرطة السياسية تفضيلها للنموذج الصيني واستعارت منه تقنيات في عسكرة الجماهير وافكاره حول التثمير ـ العمل (الخدمة المدنية لاحقاً)[٦] في حين فضلت النقابات النموذج اليوغسلافي وخلق شبكات قاعدية صلبة .

لم تكن المجادلات حول البنى الاقتصادية للجزائر المستقلة تعني بعد غير الاوساط التي تؤخذ فيها القرارات . وإذا كان القادة شجعوا انتاج دراسات بصدد المستقبل الا أنهم عارضوا نشر اي وثيقة قد تفسد المفاوضات مع فرنسا أو تحطم الجبهة الوطنية . بقيت المسيرة تجريبية بالكامل . ولهذه الاسباب كان المنظّرون والتقنيون يتداولون الآراء في اطار مغلق . وقد كانت الاحالة الى بلدان الشرق تسيطر على المناقشات التي تتناول مراكمة رأس المال والتحرير الاقتصادي .

كانت مختلف قطاعات البيروقراطية تعد نفسها للوراثة وتتطلع الى شغل موقع مسيطر في النظام الاجتماعي . جرت ادانة النموذج القائم على الملكية الخاصة لصالح اصلاح زراعي لا يتم بموجبه تجزيء الارض ، ولم تكن ارادة البيروقراطية أن تقود الاقتصاد وتخضع لنفسها البورجوازية

الخاصة تحتمل أي التباس ، لكن لكي تترجم هذه الارادة الى وقائع ثمة حاجة لسلطة سياسية قادرة على عدم الخضوع لمنطق اتفاقات ايفيان وعلى ان تتحاشى ، بالقوة إذا دعت الحاجة ، أي شدخ للمبادىء الاساسية للشعبوية . وقد كانت هيئة الاركان مرشحة لهذا الدور منذ تموز / يوليو ١٩٦١ .

كانت الرؤيا السياسية لقادة جيش الخارج تتصف برفض الدولة الليبرالية التي كانت ملامحها مرسومة في اتفاقات ايفيان ، وبارادة اخضاع المجتمع المدني والدولة لهيمنة **جبهة التحرير الوطني** ، « وهي حركة جماهيرية وحيدة الاتجاه ذات بناء مرصوص ؟ لكي تكون الثورة مستديمة . . . على كل قطاعات الامة أن تخضع للحركة : الدولة ، والنقابات ، ومنظمات الشبيبة ، والمنظمات النسائية ، والجماعات المهنية[٧] » . ولكي تكافح هيئة الاركان خطر إعادة النظر في الحزب الواحد وتجعل البيروقراطية تنحاز اليها ، اتهمت **الحكومة المؤقتة** بأن لديها نيات مبيتة وبأنها تعمل لاعادة نظام تعدد الاحزاب . في الوقت ذاته ، اتخذت **الحكومة المؤقتة** تدابير تضمن **لجبهة التحرير** احتكار الحياة السياسية .

نظرية السلطة داخل جبهة التحرير الوطني وممارستها

على امتداد حرب التحرير اعتبر الصحافيون ورجال السياسة المؤيدون استقلال الجزائر طرائق **جبهة التحرير الوطني** حيال خصومها القوميين ، واحياناً حيال الشعب ، تشويهات محتومة في كل ثورة . وقد كان هذا الاستدلال يتجاهل عن حسن نية ، العناصر التكوينية لمذهب السلطة الذي تشكَّل في الجزائر ، ولا يرى في عواقب رؤيا كليانية ، عميقة الجذور في التراث ، غير تجاوزات .

كان يتجاذب قياديي **جبهة التحرير** ، بدرجات متفاوتة ، عالمان : العالم الغربي ، رمز النزعة الفردية واحترام الحياة الشخصية . والعالم الاسلامي ، الأكثر انطباعاً بالدين والذي لا يتحدد الفرد فيه إلا تبعاً للجماعة . لقد لعب الدين في الجزائر دوراً لم يلعبه في اي بلد عربي . ادى تدمير دولة الدايات* والقبائل الى دفع الجزائريين نحو ما هو اكثر الاشياء باطنية في الانسان ، اي نحو الدين . كان الاسلام بديل الدولة قبل أن يغدو روحها .

خلافاً لحزب الدستور الجديد التونسي وحزب الوفد المصري ، دمجت **جبهة التحرير الوطني** ، بعد **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، الدين في نظامها السلطوي . فمفاهيمها حول الحرب على انها **جهاد** ، ونزعتها لأن ترى في المعارضة انحرافاً وهرطقة ، وتقويمها للصفة التمثيلية انطلاقاً من التوافق ، ومقاربتها لمشكلة الاقليات ، واخيراً ممارستها التطهير على انه إزالة للرجس ، كل ذلك استعارته من التراث . لذا فإن نظرية الدولة ـ الأمة التي دافع عنها الحقوقي الجزائري محمد البجاوي لا معنى لها إلا إذا ماثلنا الأمة بالجماعة الاسلامية[٨] .

---

* ـ الداي لقب سابق لحكام الجزائر (م) .

إن مبادىء القيادة ، المستندة الى الرقابة على السلوك ، كوّنت الذهن العام على الطاعة والاحترام وجعلت من الوشاية والرقابة المتبادلة إنجازاً لواجب مجتمعي . كان قياديو **جبهة التحرير** يعيدون الارتباط بالماضي من دون علمهم ، فحقوق الفرد غير موجودة ، والمقطع من اعلان اول نوفمبر حول احترام الحريات الفردية ليس غير لباس للاعياد جرى اخراجه للمناسبة ثم اعيد الاقفال عليه سريعاً .

عرض مبادىء القيادة التي استخدمتها **جبهة التحرير** في محاضرة القاها بن طوبال في شباط / فبراير ١٩٦٠ :

١ . إن القدرة الكلية للقادة هي اساس السلطة : « المسؤولون عنكم ينيرون لكم الطريق ، ويدلّونكم ، يتصلون بكم ، يشرفون على نشاطاتكم ، ويحرصون على ألا تكونوا في الضلال ؛ بالمقابل عليكم بطاعتهم[٩] » .

٢ . معارضة القيادة جريمة ما بعدها جريمة . « . . . على ثورتنا ان تسحق بلا شفقة اي محاولة للمعارضة ، ليس لأنها تكره ابناءها ، بل لأن عليها أن تتصرف هكذا[١٠] » .

٣ . القيادة لا تخطىء أبداً ، ومنشأ الصعوبات نقاط الضعف لدى المناضلين . في وجه هؤلاء ، يكفل التذرُّع الدائمُ بالتهديد الابقاء على سلطةٍ مستبدة . « على من لا شجاعة لديه للاعتراف بنقاط ضعفه ، ويجد من المخجل الاعتراف بها ، أن يحْذر كبح اندفاعتنا . . . فهذا الانسان . . . ستسحقه الثورة بصورة ماحقة[١١] » .

٤ . إن الشعب الجزائري ، « الميّال الى الفوضى اكثر مما هو ميّال الى الانضباط » ، يجب أن يُحكَم بيد من حديد . يعتبر القادة العسكريون انعدام أمن الافراد ضمانة لاستقرار السلطة .

عام ١٩٥٤ ، وجد الشعب الجزائري نفسه ضمن ظروف ملائمة لان يقطع العلاقة بماضٍ من الخنوع والانحطاط ، لكنه تحرك في ظل قيادة تتعبد للقوة والسلطة وتتعلق ببعض ملامحها بنمط ممارسة الامر ، الخاص بالقادة التقليديين . إن الحركة التي اعطت آلاف الاشخاص مبرراً للحياة والموت وأثارت جملة هائلة من حالات الاخلاص والتضحية خيَّبت الآمال المعلقة عليها . وليس بلا سبب أن يكون المناضلون الذين يعرفون ألا يسقطوا في الاحباط والسفاهة يعيشون الثورة الوطنية كفترة مثيرة للحماسة وكمأساة شخصية في آن معاً .

في الوقت ذاته الذي كانت **جبهة التحرير** تطرح نفسها فيه كمنفذ للارادة الشعبية ، كانت تقود عملاً متطابقاً مع المصالح الخاصة لقيادتها عن طريق انتزاع السلطة كاملة من يد الشعب الجزائري . ولأنها رمز تدمير النظام الاستعماري ، فإن طرائق بناء سلطتها على المجتمع لم يفهمها الجميع بوضوح على انها الاشارة الأولى لاضطهاد جديد .

على غرار كل الشرائح المسيطرة في التاريخ ، ارتفعت البيروقراطية الجزائرية فوق الشعب عبر

استخدام العمل البوليسي ، والافساد والارهاب ، في الوقت ذاته الذي استخدمت فيه الخطاب discours الذي يخفي حقيقتها . كانت القناعة بعجز الشعب عن إدارة شؤونه حجر الزاوية في ايديولوجيتها ، وكانت القدرة الكلية للقادة على الكوادر تجد مقابلها في القدرة الكلية للكوادر على الشعب .

النظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني

لنظام **جبهة التحرير** الداخلي فرادة تستحق تبيانها . فحتى كانون الثاني / يناير **١٩٦٠** ، لم تكن الحركة تمتلك قوانين تحدد العلاقات بين اعضاء التنظيم ، فطالما جرى اعتبار اي تحديد للسلطات عائقاً في طريق حرية القرار لدى القادة . لم يكن ثمة ضمانة واحدة للكوادر والمناضلين ، بمن فيهم اعضاء **المجلس الوطني للثورة** . كانوا يتنظمون في جماعات صغيرةclans أو يتبعون قائداً من الجهاز يصبح حاميهم ، وكان انعدام الامن يجتمع الى الاقليمية ليشكلا أحد مصادر التبعية السياسية . واذا كانت اخوّة السلاح داخل البلاد تقوّي الروابط الشخصية وتشكل كابحاً في وجه العسف ، فقد كانت نزوات القادة في الخارج لا تعرف حدوداً .

في النزاع بين الجزائر الثورية وفرنسا ، كانت قيادة **جبهة التحرير** تعرف أن العناصر المسيَّسة تشكل قوة كبرى يُحسُن اغراؤها ومراعاتها . لكن هؤلاء ، الذين انضموا الى **جبهة التحرير** متأخرين ، كانوا يعرِّضونها لخطر رؤية جهازها يفلت من يدي مؤسسيها . ولقد تشكلت الشرطة السياسية لتلافي هذا الخطر بالذات ، لكن كذلك للحيلولة دون التنوية Noyautage ؛ وسرعان ما ستلعب الدور الذي يتولاه الحزب في بلدان أخرى : النفاذ الى المجتمع ، واختيار المسؤولين وتكييف الرأي العام . وقد كان قادة الشرطة ، هم ذاتهم ، ضحايا التعسف قبل أن يروا أنفسهم وقد عُهِد اليهم بمهمة ممارسته ضد آخرين . ولينجزوا هذه المهمة ، كانت لهم معسكراتهم وسجونهم ومراكز التعذيب الخاصة بهم : الاعراش والخميسات في مراكش ، ودندن وباجه في تونس .

منذ عام **١٩٥٦** ، تذمرت فدرالية فرنسا من اعمال العنف الممارسة ضد مهاجرين ذهبوا بموافقتها للانخراط في **جيش التحرير** . ففي الواقع ، كان مسؤولو معسكرات الفرز ، يُخضعون المهاجرين الى فرنسا بشكل منهجي لاستجواب « مبالغ به » ، خوفاً من تسلل المصاليين . والعديد من الطلاب ، ومن بينهم محمد خيستي ، وزير الخارجية لا حقاً ، قاموا برحلات استطلاع الى مراكش وعادوا الى فرنسا وقد هزهم ما رأوه وعرفوه[١٢] . هذه الممارسات التي طبعت الدولة الجزائرية واضفت على النظام بعداً بوليسياً تجسدت حتى قبل الاستقلال .

لقد تطورت الكوادر في القواعد الخلفية في مراكش ضمن جو يشكل الاستفزاز فيه عملة رائجة ، فقد خبر قسم كبير منهم حياة السجون . كانت تقارير كاذبة ، موضوعة عمداً ، تقرر مصير المتهمين ، ووفقاً لمنطق بيروقراطي خاص يعود اليهم أن يبرهنوا على براءتهم أو أن يقبلوا الاعمال

الوضيعة التي تعرض عليهم . وإذا كان خلع المسؤولين هو في الغالب بداية العزل الاجتماعي ، يمكن أن لا تكون الترقيات اكثر من تقنية لتجديد ملاك الكوادر أو لاستعادة السيطرة على جهاز . والمبدأ الذي بموجبه كل ما ينفع القيادة جيد ، لم تكن تضعه موضع الاتهام غير اقلية من المناضلين .

وفي فرنسا ، كان المناضلون الذين يحولون دون تثبيت التنظيم على اساس انضباطي يرسَلون في مهمة الى مراكش وفي حوزتهم رسائل مختومة تطلب إنزال العقوبات بهم[١٣] . وقصة مسعود قدروج ، العضو السابق في اللجنة المركزية **لحركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، بليغة بهذا الصدد . فقد عين في اللجنة الفدرالية في ايار / مايو ١٩٥٧ ، بعد رفضه قرار مسؤول فدرالية فرنسا إنزال متفرغين في منطقة ليون بواسطة المظلات ، وأُسند اليه منصب وهمي . وفي آذار / مارس ١٩٥٨ ، عارض قرار مغادرة قيادة الفدرالية فرنسا ، فتم إرساله في مهمة الى مراكش فإذا به يجد نفسه محتجزاً في معسكر الاعراش من دون أي تفسير . وقد كلفه مدير المعسكر بجَدْل الحَلْفاء ـ وكان ذلك مصير كل المسجونين ـ فرفض رفضاً باتاً، فجرى احتجازه عندئذ في فرع اصلاحي (المزرعة رقم ٢) لم يطلق سراحه منه الا بعد زيارة لجنة من **المجلس الوطني للثورة** . إذاك علم من عبد القادر معاشو (سي عبد الجليل) ، مسؤول فدرالية **جبهة التحرير** في مراكش ، ان فدرالية فرنسا اتهمته بتدبير مؤامرة ، لكن حين طُلب اليها ان تقدم اثباتات على تأكيداتها امتنعت عن الاجابة[١٤] .

بالاضافة الى التعسف ، كان الفساد يسهِّل إحلال علاقات الخضوع العسكري محل العلاقات السياسية بين القادة والكوادر ، وكان هذا الفساد ، المنظم من فوق ، يكتسح بأضراره القواعد الخلفية في تونس ومراكش . وقد تسبب غياب الرقابة المالية ، والقدرة الكلية للقادة الهرميين ، بتبذير بالغ الافراط في اموال الحركة جعل الطرائق الفظة لجباة الاموال تتسم بمزيد من اللاانسانية . هذا الفساد بدا ، منظوراً اليه من الخارج ، كالدوار الذي يصيب اناساً منحدرين من اوساط فقيرة ويحوزون فجأة ، بين ليلة وضحاها ، مقادير هائلة من المال . الا ان هذا التفسير تبسيطي بعض الشيء ، فالأمر يتعلق ، في الحقيقة ، بشيء مختلف تماماً .

للقادة الذين لم يتكونوا في المدرسة القاسية للتقشف الثوري والروح النضالية ، في الورع المثالي ، مفهومٌ تقليدي للسلطة . فبالنسبة اليهم ، تتجلى قبل كل شيء بموقف باذخ ، بعلاقة بالمال قائمة لا على التوفير بل على الانفاق دون حساب . إن الصورة بالذات التي يكونونها عن القائد هي التي تفسدهم، إلى هذا الحد أو ذاك . ففي المجتمع ما قبل الرأسمالي ، ليس للقائد ان يقدم حساباً عن إدارته للخزانة العامة ؛ لديه مداخيل يوزعها وعليه أن يظهر كنبع عطايا لا ينضب ؛ ولقد ادهش الكثيرين ، منذ عام ١٩٥٧ ، ان يلاحظوا أن قادة الاحزاب القومية القديمة ، التي ما انفكوا يدعونها بورجوازية ، يمتلكون حساً اكثر حدة بالملكية العامة .

احد اشكال الفساد الأكثر إيذاء كان ترقية الكوادر المرتبطين بالشرطة السياسية . فلكل وزارة

كوادرها الذين لا يمكن مسُّهم والذين يشكل عملهم عائقاً دون اي ادارة عقلانية للمصالح . ففي شباط / فبراير ١٩٦٢ ، انكشفت فضائح اختلاس كان عدة قادة للبعثات الخارجية ابطالها الا انهم بقوا مع ذلك في وظائفهم ، وهو ما ادى الى الاستقالة الجماعية لقيادة وزارة الشؤون الخارجية[١٥] .

كان يسود في مجمل التنظيم مناخ تعسفي لم تعرفه الاحزاب السياسية قبل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ . طبعت الرؤيا الكليانية للمجتمع الجسم السياسي والعسكري بطابع جديد ، فالكوادر اعتادوا السكوت والخضوع لدرجة انه اصبح يُنظر الى التكلم بحرية على أنه إخلال بروح المسؤولية . فَوَضْعُ كل واحدٍ يقاس بالحماية التي يمكن أن يستند اليها ، والنتيجة التي ترتبت على غياب القواعد كانت اندماج الافراد في جماعات صغيرة حيث الولاء للقائد ملتبس وظرفي في الغالب . لقد حلت الدعاوةُ محل السياسة ، التي اصبحت تقتصر على تفسير مبادرات القياديين .

نستنتج من هذه الملاحظات الخلاصة التالية : لقد اتاحت ممارسات قيادة **جبهة التحرير** خلق ادارة حقيقية في مهلة زمنية قصيرة نسبياً . الا انها بدا نافعاً في المدى المباشر ولَّد مصالح ومؤسسات وعادات تفكير سوف يدفع الشعب الجزائري ثمنها باهظاً ما أن يحصل على الاستقلال . غالباً ما جرى الزعم بأن انحطاط **جبهة التحرير** بعد عام ١٩٦٢ كان من عمل الوصوليين والانتهازيين ، الا ان هذا الحكم يتملص من الشيء الاساسي في المشكلة لكونه ينسى ان القادة «التاريخيين» بالذات ـ مع بعض الاستثناءات القليلة ـ هم الذين كوَّنوا ، بجهد دؤوب ، جيلاً من الكوادر الامتثاليين . وبو صوف هو الذي مضى أبعد من الجميع في هذه الطريق ، بعناد وثبات جديرين بقضية اكثر سمواً .

العلاقات بالشعب

نجد الطرائق التي سادت الحياة الداخلية **لجبهة التحرير الوطني** مجدداً في العلاقات التي نسجتها منظماتها مع الشعب .

من حيث المبدأ ، كان الارهاب اداة للدفاع الثوري ضد المتعاونين لتوطيد الانضباط الوطني . وهو يصيب في الواقع جميع الاوساط دون تمييز ، بما فيها الاوساط القومية . ان كوادر **جبهة التحرير** ، الذين ادهشتهم انتظارية السكان حيالهم عام ١٩٥٥ ، وكانوا منخرطين في معركة حاسمة بوسائل هزيلة ، خاضعين لضغوط معنوية وسياسية وبدنية ، سوف يجمعون الى الإقناع العنفَ لمدجذورهم في الاقاليم الفلاحية . **فالجهاد** يأمر السكان بتقديم المساعدة والطاعة لجيش التحرير ، **والشهادة** تتطلب من كل واحد ان يضحي بشخصه وبأمواله . ولقد أُوكل تطبيق مبدأ **الجهاد** ، حكماً ، لأناس لا خبرة لديهم . فالكوادر يفتقرون الى التكوين السياسي ولا وقت لديهم ليحصلوا عليه ، إذ إن الحرب لا تترك لهم وقتاً يرتاحون فيه وليس لدى رؤسائهم ما يقدمونه لهم عدا الشعارات . كانت مهمتهم صعبة جداً لا سيما أن الفلاحين المخيرين بين الدفاع عن مصالحهم والواجب الوطني كانوا يفضلون مصالحهم احياناً .

كان المقاتلون المهتمون باشراك الشعب في عملية التحرر ، وبعدم حصره في مهمات تنفيذية ، أقلية ضئيلة جداً ، أما الغالبية فلم تكن تعرف غير الدعاوة والاوامر .
بناء على الفكرة المسبقة التي تقول إن الفلاح يخفي دائماً امكاناته المادية ، جرى تحديد الاسهامات الحربية بصورة اعتباطية . كانت صحيفة الكاتب مولود فرعون ، الذي جرى اغتياله في ١٥ آذار / مارس ١٩٦٢ على يد المنظمة السرية ، تمتلىء بملاحظات حصيفة وتأملات مريرة حول العلاقات بين **جبهة التحرير** وسكان القبايل . إن الفلاحين يحمون انفسهم في وجه الظلم ، بكل الوسائل المتوفرة ، حتى تلك التي لا تخدم القضية الوطنية ؛ فعدد الجزائريين المنخرطين كحركيين Harkis موجب للعبرة ، وبغض النظر عن ضغوط الجيش الفرنسي ، فإن التدخل الفوضوي من جانب جبهة التحرير في النزاعات بين الفلاحين والمظالم التي يقترفها ممثلوها ليست غريبة عن هذه النتيجة . وفي الجنوب الجزائري ، سيدفع الرعاة ، شديدو الحساسية بشأن الكرامة ، اودلاهم للتمرد على القيادات القائمة والانشقاق عنها . هكذا سوف يدفع العقيد علي ملاح حياته ثمناً لتجاوزات مساعديه[١٦] .

في داخل **جبهة التحرير** ، كان القياديون الذين لاحظوا اخطار سلطة على الشعب لا كابح لها وراء الجمعيات الشعبية التي خلقها مؤتمر آب / اغسطس ١٩٥٦ . إلا أن مشروعها تعرض للافساد حين بدأ وضعه موضع التطبيق ، إذ سرعان ما اصبحت الجمعيات إدارة (ممّونون ، عملاء استخبارات ، جباة اموال) . ووفقاً لعبد الحميد بو ضياف ، فإن الشعب في الولاية الرابعة « أزيح شيئاً فشيئاً . . . بدأ السلوك السلطوي لبعض المسؤولين العاجزين يضجره . قبل كل التضحيات ، وخضع لكل اعمال العنف من جانب المسؤولين الذين لم يكونوا يوطدون سلطتهم الا بالقوة ، بل حتى بالاعدامات[١٧] » .

لم توفر نزعة التسلط اي قطاع . هكذا مثلاً قررت المنظمة في المهجر أن تجبي الضريبة من الجزائريين لا تبعاً لتاريخ انتمائهم الى **جبهة التحرير** ، بل انطلاقاً من اول نوفمبر ١٩٥٤ ، وكان هذا التدبير يستتبع أن على المنتسب الأكثر تأخراً أن يسدد رصيداً من الاشتراكات ، وقد كانت هذه التقنية المسماة « المتأخرات » مصدر العديد من المآسي . فبعض الجزائريين ، المخيرين بين انقاذ حياتهم او التخلي عن عائلاتهم ، اختاروا الحل الثاني ، بينما فضل آخرون الترحُّل عبر فرنسا هرباً من رصاص جباة الأموال . لكن كان من المحتم أن يجدوا انفسهم ، في يوم او في آخر ، تحت رقابة **جبهة التحرير** ، بسبب تربيع المقاهي والفنادق والبيوت . وكانت وصولية الكوادر تضيف الى الاضرار التي تسببها تلك الممارسات اضراراً : فإذ كان « الجباة » يخضعون لشرط تحسين الجباية المالية للصعود في الهرم ، راحوا يتذرعون بمختلف الذرائع (استهلاك الكحول ، تأخر عمليات الدفع ، الخ .) لزيادة الغرامات ويدرجونها في الحسابات مضخمين رقم « المكلّفين » .

إن الجزائريين ، الذين كان يحركهم الحقد على السيطرة الاجنبية ، كانوا يعتبرون العسف كالوجه السيىء المحتوم لما هو الجوهر بالنسبة اليهم ، أي للجماعة ، وذلك بسبب مكان الدين

والسطوة في فهمهم للسلطة . لقد عاشوا في الالم ، واحياناً في الذل ، الاساآت الى كرامتهم ، إلا ان عنف جبهة التحرير لم يمكن وضعه يوماً في الكفة المقابلة لكفة العنف الصادر عن الاستعمار . فهذا العنف يجري النظر اليه على انه عنف الجماعة التي يريد كل واحد أن يكون عضواً فيها ، اما العنف الاستعماري فيعاش كعنف خارجي يهدد الهوية الاثنية والدينية والثقافية الخاصة بالجميع . في ذلك ما يشبه قصة عائلية لا يفهمها الغرب ، وتفسر الاوهام التي تعهدها العسكريون الفرنسيون حول إمكانية فصل الشعب الجزائري عن جبهة التحرير .

لكن كلما كان الصراع يطول كانت اقسام واسعة من الرأي العام المديني تتساءل إذا لم تتشكل ، تحت غطاء حرب التحرر الوطني ، شريحة من القادة الطغاة والرديئين. منذ عام ١٩٥٩ تزايدت علامات الاستياء وزوال العطف ، الى حد ان استخدام القوة غدا غير ممكن بالنسبة لجهاز جبهة التحرير ، وقد تمت تسمية هذه الظاهرة بالملل . ففي المدن، اصبح ايواء المقاومين يصطدم اكثر فأكثر بتحفظات الميسورين ، وكان يجري رفض الفرائض المالية الثقيلة . وفي الجزائر ، وسكيكده والأصنام، كان بعض المناضلين المطلق سراحهم من المعسكرات يرفضون استئناف نشاطاتهم كجباة أموال . كانوا يشترطون معرفة الى اين تمضي جبهة التحرير وما هي امكاناتهم للتأثير على توجهها ونشاطاتها . وقد ادرك الرائد حسين روبباح ، من الولاية الثانية ، وأحد الكوادر السياسيين النادرين في الداخل ، ادرك هذا الاستعداد النفسي ، لكن مع وضعه بشكل حصري في علاقة بالضغط البوليسي الفرنسي وتأثير الافكار الاصلاحية . كتب في ايار / مايو ١٩٦٠ : « يوماً بعد يوم نعثر على عدد اقل من الرجال الموثوقين لتنشيط المنظمات المدينية ، فالوسط البورجوازي والمناضلون القوميون السابقون يرفضون تعريض النفس للخطر(١٨) » .

في مواجهة التهديد المتنامي ، حاول بن خده وعباس أن يستفيدوا من الاستياء الشعبي لوضع حد نهائي للطرائق الفظة والقاسية . ولما كان السياق مساعداً ، فقد انتهت ضغوطهم على القادة العسكريين الى اعطاء نتائج ، إذ أعطيت توجيهات لاصلاح اسلوب العمل . بدأ الاهتمام اخيراً بمصائب الشعب ، وادينت اعمال العنف حيال السكان والمقاتلين ، لكن الجهاز تجاوب برخاوة . ففي مذكرة خدمة بتاريخ ٢٣ آب / اغسطس ١٩٦٠ ، ذكّر الرائد سي محمد « للمرة الاخيرة . . . بأن عمليات الضرب بالعصا ، والفظاظات ، الخ . ، بحق الجنود والمدنيين ممنوعة منعاً باتاً » وهدد باتخاذ « عقوبات صارمة للغاية . . . بحق المذنبين » .

مع ذلك ، فإن المساعدة المالية الآتية من الخارج ، والتي لم تكن تحصل عليها الولايات قبل عام ١٩٦٠ ، سمحت لها فيما بعد بتخفيف الضغط عن الاكثر حرماناً ، لا بل بمساعدتهم . وفي الاقاليم الفقيرة ، أصبحت التكليفات تتلبس طابعاً رمزياً ، ولم تعد الا علامة اعتراف بسلطة جبهة التحرير ، وغدا الارهاب الوقائي سلاحاً موجهاً حصراً ضد الاغنياء . ففي قسنطينه مثلاً هاجمت جبهة التحرير في نهاية عام ١٩٦٠ ثلاثة تجار اغنياء ، سقط اثنان منهم قتيلين ، اما

الثالث ، بن شواخ ليفقون ، الملقب بزاوش ، فأصيب بجراح خطيرة واضطر لدفع عشرة ملايين **لمنطقة قسنطينه** .

من الواضح إذاً انه حتى قبل تحرير البلد ، كانت البيروقراطية الجزائرية قد تجردت من غموضها . العديد من المناضلين الجزائريين يعتقدون بأن أزمة صيف ١٩٦٢ هي السبب الاساسي وراء انحسار حركة الجماهير ، إلا أنهم يستلهمون اساطير **جبهة التحرير الوطني** ذاتها لا التاريخ الحقيقي . **فجبهة التحرير** ، هذا الرمز لوحدة كلّف تحقيقها غالياً ، ليست الحزب السياسي الذي كانت تزعم أنها تمثله ، بل بيروقراطية مدعوة لأن تغدو دولة ، وتكمن قوتها في الجهاز العسكري .

الوحدة والتناقضات في الجهاز

من أي الوجوه انطلقنا ، فإن للبيروقراطية الجزائرية أصولاً غير متجانسة . وبغض النظر عن الفرق بين النشاطيين والمركزيين ، اعطت **حركة انتصار الحريات الديمقراطية جبهة التحرير** الجزء الاساسي من كوادرها .

فمن اصل ٢٦ قائد ولاية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) ، ثمة ١٩ من **حركة انتصار الحريات** و٤ غير حزبيين ، و٢ من **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** وواحد من العلماء . وفي عام ١٩٥٩ ، كان اصل خمسة قادة ولايات من ستة لا يزال من **حركة انتصار الحريات** ، لكن عام ١٩٦٢ لم يعد هنالك غير ٣ من ٦ يأتون من الحركة المذكورة . في ذلك التاريخ ذاته ، كان ١٠ اعضاء فقط من اصل ٣٠ في مجالس الولايات قد ناضلوا سابقاً في **حركة انتصار الحريات** ، ٥ منهم في شمال قسنطينه ، واثنان من الاوراس و٤ في ولاية وهران . وفي كل المواقع الاخرى ، كان ملاك الكوادر جديداً بكامله . من اصل ٢١ مسؤولاً قادوا المهاجرين الجزائريين في فرنسا ، كان ١٧ يأتون من **حركة انتصار الحريات** ، وواحد من جمعية العلماء ، وآخر من **البيان** ، وآخر من الحزب الشيوعي الجزائري ، وكان اثنان غير حزبيين .

في جيش الخارج ، كان الملاك السياسي الذي ينتمي الى الحركة الوطنية القديمة أقلياً . فهيئة الاركان تضم اثنين غير حزبيين ، واحداً من **البيان** سابقاً ، وآخر من **انتصار الحريات** سابقاً . ونجد مناضلاً من **انتصار الحريات** في قيادة المنطقة الشمالية (عبد الغني) وآخر في قيادة المفوضية السياسية (عمر بن محجوب)[19] وآخر في القيادة العامة لولايات الغرب (بن قداده) . وليس ثمة اي واحد من هذا المنشأ في منطقة جنوب تونس ، على الحدود المالية ، وفي الادارة العسكرية حيث كان العديد من الضباط يشغلون قبل سنوات مناصب في الجيش الفرنسي . ليس فقط ان وضعهم ابعدهم عن الحركة الوطنية ، بل غالباً ما دفعهم الى التدخل في عمليات قمعية في الهند الصينية وتونس والسويس ، وحتى في الجزائر .

وقد امتصت الفروع المدنية ايضاً عدداً مرتفعاً من موظفي الدولة المستعمرة ومحميتي تونس

ومراكش . ففي وزارة داخلية **الحكومة المؤقتة** ، في تونس ، كان يمكن مصادفة العديد من رجال الشرطة الذين ظلوا يطاردون ، دون احساس بالخطأ ، مناضلي **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** السابقين ، المعتبرين « رؤوساً فجة » .

الاصول الاجتماعية

البيروقراطية الجزائرية هي من الناحية الاجتماعية خليط من عناصر متنوعة . فمن بين ٢٦ مسؤول ولاية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) ، نجد اربعة متفرغين ، وثلاثة مدرسين (بالعربية) ، و٤ طلاب وتلامذة ، و٣ عمال ، وحرفيين اثنين ، و٦ تجار و٣ مستخدمين . ومن ٢١ كادراً أعلين في فدرالية فرنسا كان هنالك ١٠ متفرغين و٤ طلاب ، واثنان من ذوي المهن الحرة ، ومستخدمان و٣ تجار . وكان التمثيل الخارجي (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) يضم في صفوفه ٩ عناصر في المهن الحرة ، و٣ تجار ، و١٤ طالباً ، ومزارعاً ، و١١ متفرغاً ، و٦ مدرسين ، و٣ موظفين ، وعاملان وعسكري واحد .

اما هيئة الاركان فكانت مؤلفة من تاجر ومعلم وعامل نحّاس وطالب . وتأتي كوادر الادارة العسكرية من الجيش الفرنسي ، وقد جرى تجنيدهم من صفوفه تبعاً لمقاييس في مقدمتها الانتماء الى عائلات قايدية* او إلى موظفين ذوي سلطة . وكان اعضاء القيادة العامة للولايات الغربية وكوادر الاستخبارات بغالبيتهم ابناء لموظفين في محمية مراكش . وفي منطقة العمليات الشمالية ومنطقة العمليات الجنوبية ، كما في جيش الداخل ، كان العاميون يجاورون موظفين سابقين واولاد فلاحين ميسورين وطلاباً .

كان البورجوازيون متمثلين في الجهاز ، لكن بعدد ضئيل جداً ؟ لكنهم واصلوا بعد دخولهم الوظيفة نشاطاتهم الاقتصادية في تونس ومراكش بانتظار ايام افضل . ومن الضروري استكمال تحليل التركيب الاجتماعي والسياسي للاجهزة بدراسة التكوين الثقافي للكوادر وأصولهم الاقليمية ، فهذه المعطيات لا غنى عنها لفهم التناقضات الداخلية للبيروقراطية .

كان التركيب الاقليمي **لجبهة التحرير الوطني** غير متوازن ، لكنه يعكس تاريخ الحركة القومية بصورة امينة ، حيث نلاحظ رجحاناً واضحاً جداً لكوادر الشرق الجزائري والقبايل في الهيئات المركزية ، وهذه احدى نتائج مؤتمر الصمام . وفي جيش الخارج ، يميل مركز الثقل نحو الشرق ، الذي يقدم غالبية عناصر القوات والضباط . فمن جهة ، ادت هزيمة كريم في **المجلس الوطني** ١٩٥٩ الى تطهير العناصر الآتين من الولايتين الثالثة والرابعة أو رحيلهم هم ، ومن جهة أخرى ، فإن المستوى الثقافي لكوادر هذه الأقاليم فتح لهم من دون صعوبة طريق الوصول الى الفروع السياسية . ويشهد على ذلك المجرى المهني لحياة العديد من الضباط (كالرائدين عمر او صديق

---

* ـ نسبة الى قايد Caid (م) .

وحرموش أرزقي ، والنقيب علي لونيسي ، الخ .). ويأتي الكوادر الاعلون في السلك الدبلوماسي من الشرق الجزائري بوجه خاص ، ومن القبايل بنسبة اقل . اما نسبة العناصر الآتين من ولاية وهران فبالغة الضآلة ، ويفسر ذلك التأثير الذي كان للمصالية في البدء في تلك المنطقة . ولأسباب سياسية وثقافية ، كانت مساهمة الاوراس شبه معدومة على مستوى الهيئات المركزية ، ذلك أن بلوغ هذه الأخيرة كان يتم عن طريق الولايات الممثلة في الجهاز التنفيذي . والحالة هذه ، فمن عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٠ ، كانت الولاية الأولى (الاوراس) عملياً تحت وصاية الولاية الثالثة ، وقد استطاع كادر واحد ان يبرز في اثر كريم ، هو عبد العزيز زرداني . صحيح أيضاً أن التطهيرات الداخلية أتت على العديد من كوادر الولاية الأولى . إن القادة العسكريين هم الذين يقومون إذاً بوظيفة الانتليجنسيا في الاوراس .

كانت الشرطة السياسية تحت سيطرة المهاجرين الجزائريين في مراكش ، اما مسؤولو فدرالية فرنسا الاعلون فيأتون من القبايل والشرق وولاية الجزائر . ليس هنالك عنصر واحد من غربي البلاد .

على الصعيد الثقافي ، كان جهاز **جبهة التحرير - جيش التحرير** بين يدي الانتليجنسيا المفرنسة ، وهذه الظاهرة تبدو بوضوح في فدرالية فرنسا . ففي السلك الدبلوماسي ، كان هنالك تسعة قادة بعثات لا يتكلمون غير العربية وسبعة ثنائيو اللغة ، بينما لم يكن في قيادة الولايات عام ١٩٦٢ غير ٣ من التصنيف الأول على ٣٠ . كانت العربية هي لغة العمل بامتياز في الولايات الاولى والثانية والرابعة (الاوراس ، شمال قسنطينه ، الصحراء) .

يمكن استخلاص عدد من النتائج من تركيب الاجهزة :

١ - يُلاحَظ الدخول الكثيف الى المسرح لجيل جديد لم يعرف الحركة الوطنية قبل عام ١٩٥٤ ، وهذه الظاهرة واضحة بشكل خاص في الجيش . ففي هذه المؤسسة نلاحظ تراجعاً لرجحان الكوادر الآتين من **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** داخل الولايات الثالثة والرابعة والسادسة ، وفي الخارج . سوف يكون لتجديد ملاك الضباط انعكاسات على وضع القادة « التاريخيين » الذين لم يعد في وسعهم أن يثمِّروا سياسياً علاقاتهم الشخصية ، كما كان يحصل في الماضي . تولّد لدى الجيل المنبثق من الحرب والمتكون في اطار انضباطي الشعور بأنه لا يدين بصعوده الا لقتاله . وعلى غرار هيئة الاركان ، كان هذا الجيل معادياً لكل علاقة مميزة بين الجهاز والقادة « التاريخيين » . إن الشرائح المدنية (فدرالية فرنسا ، والسلك الدبلوماسي) ، ذات الوزن الضعيف في الجهاز ، هي التي كانت تؤمن التواصل مع الحركة الوطنية القديمة .

٢ - على مستوى الهيئات المركزية ، كان التركيب الاجتماعي أقلّ شعبية مما كان التركيب الاجتماعي **لحركة انتصار الحريات الديمقراطية** . واذا كان علينا أن نحدد طابع حركة انطلاقاً من الانتماء الاجتماعي ، على وجه الحصر ، لأعضائها ، فلا شك ان الشرائح ذات الامتيازات في المدينة والقرية هي التي كانت ممثلة اكثر من غيرها ، فقد كان ابناؤها راجحين في السلك

الدبلوماسي وجيش الخارج والشرطة السياسية ، هذه المؤسسات التي ستقدم للدولة الجزائرية غالبية قادتها . إن القرابة الاجتماعية واضحة بين ملاك الكوادر في هذه الاجهزة والموظفين الجزائريين في الدولة الاستعمارية .

كان الكوادر الآتون من الطبقة العاملة والفلاحين المعسرين ضئيلي العدد للغاية ، وقد انفصلوا عن اوساطهم الاجتماعية واصبحوا إذاً في حالة تحول طبقي . وربما كان يقضي المنطق بأن تقدم فدرالية فرنسا **لجبهة التحرير** كادراتها العمالية ، إلا أن الوقائع تبين أنهم جاؤوا بالاحرى من الولايات . وقد لعبت الثقافة والتجربة السياسية دوراً مهماً جداً في التنافس للدخول الى الجهاز ، والحال ان المناضلين العماليين ساندوا بغالبيتهم الشيوعيين والمصاليين ولحقوا إذاً بهم في سقوطهم .

اما التطلعات من النموذج العامي فكان لها معبرون عنها في الولايات (العقداء صالح بو بنيدر وحسن خطيب وعثمان وطاهر الزبيري) ، وفي هيئة الاركان (منجلي ، بو مدين) وفي قيادة المنطقتين الشمالية والجنوبية (بن سالم وصالح السوفي) .

انتصار الشعبوية

لقد تعايش داخل **جبهة التحرير** جيلان من الكوادر ، تكوّن الاول منهما في الاحزاب السياسية ، ونمت نزعته القومية من ضمن الاحتكاك بالشعب وسط النقاش وتصادم الافكار . وإذا كان تبقرط الا أنه سيحتفظ لوقت طويل بحنينه إلى العلاقات السياسية القديمة واسلوب عمل الاحزاب . أما الجيل الثاني فدخل المسرح بعد عام ١٩٥٦ ، وهو لم يكن يملك تجربة خاصة به ، وسوف يتطور ضمن سياق تسيطر فيه الانتقادات اللاذعة حول افلاس الاحزاب والصراعُ ضد الروح النقدية . هذا الجيل هو الذي سيخرج منه الناطقون الأكثر اهتياجاً باسم الشعبوية الفلاحية . وقد حاول الكثيرون أن ينسوا ماضيهم ، وهم سيتبعون القادة الراهنين ، أيّاً كانوا . إن أمامهم مركزاً يأخذونه لا مثلاً أعلى يدافعون عنه ، وسيكون دورهم في توطيد الجهاز كبيراً .

مهما تكن خطوط سير كوادر الجهاز المركزي ، ومهما يكن انتماؤهم الاجتماعي ، فقد تبعوا تدريباً صارماً كي يتطابقوا مع اسلوب القيادة الجديد . ولم تكن إعادة تكييفهم الذاتية تتم من دون مآس وأزمات ضمير ، فحالات الجنون والانتحار ليست نادرة . ان العديد من الكوادر ، المطاردين يومياً بلعنات ضد « الفردية » و« التصرفات البورجوازية » ، عادوا ادراجهم وخضعوا امام النزعة الاخلاقية الواعظة والتزمت . دخل التفكير في السرية او لجأ الى حلقات محكمة الإغلاق . لم يعد له أهمية اجتماعية . وبين البقاء في الهامش او المشاركة في ولادة مجتمع جديد ، اختارت الغالبية الحل الثاني لقاء تشويه تعوِّض منه في كل حال منافعُ السلطة . كان القبول بالايديولوجية الشعبوية والخضوع للقادة التاريخيين هما الشرطان الضروريان للاندماج في الهرم .

لقد أكدت الفرادة الوطنية نفسها ضد فرنسا ، لكن يمكن التأكيد ، دون التعرض لخطر الوقوع في الخطأ ، أن النزعة القومية **لجيش التحرير** الخارجي تبلورت ايضاً في وجه تونس ومراكش .

كان على الكتلة « الليبرالية »ان تعود الى الوراء وتضحي بأفكارها لصالح وصولها الى الحلقات القيادية . فقدت كل قدرة على التمايز وتأكيد اهدافها الخاصة بها . وقد كان المناضلون السابقون في **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ، الذين في الملاك العسكري ، كقايد احمد وقاسي ، يُشبهون مناضلي **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** السابقين بشكل غريب .

وظف الناطقان الرئيسيان بلسان التيار « الديمقراطي »، بن خده وعباس ، كل جهودهما في بناء شرعية ، فقد كانا ليبراليي دولة . الا انهما إذ كانا محشورين في القمم القيادية ، ولم يكن لهما من يتجاوب مع مساعيهما في الجيش ، فقد فشلا في الحصول على نتائج كبرى . في الاكثر حفزا كريم وبن طوبال وبو صوف على معارضة الواحد بالآخر وعلى الاستفادة شخصياً من خصوماتها الماضية .

لقد نجح آباء الجهاز إذاً في ان يفرضوا على البيروقراطية الايديولوجية الشعبوية دون اعطائها مع ذلك وحدة حقيقية. كان الاختلاط الاجتماعي يعاني من رفض اختيار مجتمع ، وضمن هذه الشروط كان من الصعب تجاوز المشكلات الناجمة عن التنوع الاجتماعي . كان الجهاز ، المتضامن من حيث وظائفه ووضعه القيادي ، منقسماً بصدد توزيع السلطة . التنافس شديد بين الملاك السياسي القديم والكوادر الجدد ، وقد اتخذ في الخارج شكل صراع بين الجبهة والمؤخرة .

إن الشرائح الريفية ، التي دخلت الحركة الوطنية في الاخير ، اقلعت من مستوى سياسي متدنٍّ للغاية ، وكان تأخرها ملحوظاً في كل نقاط نشاطها . إلا ان النخبة الريفية ، التي تغذت بايديولوجية القيادة ، لم تكن تشعر بأنها مدعوة للعب الادوار الثانوية . كان التلامذة الذين قطعوا دروسهم يعيشون في الخوف من رؤية رفاقهم الذين اصلوا دراستهم يصبحون قادة الغد . والعسكريون المحترفون لم يكونوا يريدون رؤية الضباط الذين ظلوا في الجيش الفرنسي وتمت ترقيتهم الى رتب اعلى من رتبتهم يؤطرون جيش الجزائر القادم .[1] أما قادة مراكز المقاومة في الداخل فكان هاجسهم مصير المقاومين في تونس ومراكش .

كل قسم من النخبة الريفية كان يرى المخرج الوحيد من قلقه الشديد في الاشراف المباشر على السلطة . هذه النخبة ، الممزقة بين وضع الانتليجنسيا الذي تمتلكه حيال الفلاحين والوضع المتدني الذي تشغله حيال انتلجنسيا المدن والملاك السياسي القديم ، تماثلت مع الفلاحين ، القوة الوحيدة القادرة على ضمان رجحانها . والالتباس هنا كامل ، لأنه اذا كانت هذه النخبة ، من حيث شعاراتها ، تثقل خطابها باعتبارات حول التحرر الفلاحي ، فإن ذهنيتها ، حيث لعبادة القوة واحتقار العمل اليدوي مكان ممتاز ، عائق دون اي تجربة اجتماعية محرِّرة . لن يذهلنا إذاً أن نرى اناساً كبو تفليقه ، دافعوا عن الفانونية عام ١٩٦٢ ، يتخلون عنها فيما بعد بالسهولة التي نبنوها بها .

كان يغذي ضغينة الجبهة على المؤخرة المصير الذي آل اليه مسرَّحو الحرب في ادارات **الحكومة**

المؤقتة ، فهؤلاء ، وغالبيتهم اميون، محشورون في مهمات حُجَّاب وسوّاقين وحراس ، كانوا يجاورون موظفين يعيشون حياة بورجوازية ويستعدون لقيادة الدولة القادمة .

من البديهي انه لولا اسهام الشرائح المدنية وقدرتها السياسية لما استطاعت الشرائح العسكرية ، تلك النخب الجديدة ، أن تصل لوحدها بمهمة تحرير البلاد الى النصر . وقد كانت واعية لكل هذا ، إلا أنه حين لاحت السلطة في الافق ، اعتبر كادرات الجيش الخارجي - حتى حين لم يكن الطموح وحده هو الذي يحركهم - ان هيمنتهم هي المكافأة المشروعة لنشاطهم . ربما كانوا يبالغون في تقدير مدى مساهمتهم في الاستقلال ؟ لم يكن خصومهم يمتنعون عن التشديد على هذا الجانب وعن تبيان أن المخاطر التي تعرض لها منذ عام **١٩٥٩** كوادر جيش الخارج كانت أخف من تلك التي تعرض لها المناضلون السريون في فدرالية فرنسا أو مقاتلو الولايات . وتعزز الوقائع هذا الحكم ، الا أنه لم يكن مدعوماً بقوة السلاح .

كانت احدى المسائل التي تقسم البيروقراطية هي مشكلة الثقافة الوطنية . فالنزاع الاجتماعي والسياسي ينعكس أيضاً عبر المواجهة الثقافية . كان يتم النظر الى امتلاك اللغة الفرنسية والى الكفاءة كسلطة اجتماعية وكسلاح ؛ فالكوادر المتعلمون يتذرَّعون بكفاءتهم لأجل التقدم في الهرم ، بينما يواجههم الكوادر الاميون بالالتزام وبالاقدمية في النضال . هؤلاء وجدوا انفسهم في المواقف ذاتها التي تقفها العناصر ذوو الثقافة العربية ، الذين كانوا ، مع بعض الاستثناآت ، وفي اسفل الهرم . وكان القادة يشددون ، وفقاً لمزاجهم او لمصلحتهم ، على الكفاءة ، كما كان يفعل كريم وبوصوف ، او على الالتزام كما كان يفعل بن بلا . لم يكن موقف الملاك السياسي بصدد مقاييس الترقية صارماً ، فهذا الكادر الامي كان يدافع هكذا عن الكفاءة ما أن يستقر وضعه .

كانت لا مبالاة القادة حيال مسألة التعريب ، بعد عام **١٩٦٢** ، في اصل تخبطات مكلفة على طريق تطوير البلد وتحديثه . ولا شك انه لم تكن في متناولهم الوسائل البشرية والمادية لحل تلك المشكلة ، الا انه كان أمكنهم مع ذلك ان يطرحوها ويتخذوا التدابير اللازمة كي لا يكون العناصر الحائزون على الثقافة العربية محتقري الجهاز . لكن في هذه المسألة كما في مسائل اخرى ، كانت قيادة **جبهة التحرير** تتصرف كوريثة الاستعمار ، أي تمارس فن إزاحة المشكلات التي تضايقها من الطريق . يكفيها ان تعرف انها تدين بشرعيتها وسلطتها لثورة ، وانها المحاور الوحيد في وجه فرنسا . ان وعي البيروقراطية الجزائرية أنها لا تدين بصعودها وانتصارها لغير نفسها اعطاها قدرة فعلية على المبادرة يتلازم معها التبجح والشوفينية والميل الى الاخراج .

٢٠
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المأزق
(آذار / مارس - أيار / مايو ١٩٦٢)

كان الشعب الجزائري يتابع المرحلة الحاسمة من المفاوضات بأمل مشوب بالقلق . فلقد اتسع ارهاب منظمة الجيش السري (**أو** . آ . إس) ، الحركة الاستعمارية المتطرفة التي ولدت في كانون الثاني / يناير ١٩٦١ . بدت **أو** . آ . **اس** ، المستندة الى السكان الاوروبيين ، والادارة وقسم من الجيش ، عائقاً مهماً دون تطبيق الاتفاقات ، وبدل أن يمتص منظور السلام الاهواء كان يفاقمها . كان كل جزائري ينتظر المعجزة ، في اعماقه ، لكنه يعبر في العلن عن تشككه.

تمزقات السلام

في ١٨ آذار / مارس ، الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر ، اعلن المتفاوضون عن اتفاقهم . في كل مكان ، جرى استقبال قرار وقف النار ، المحدد تطبيقه عند ظهر ١٩ آذار / مارس ، بارتياح شديد . كانت حظوة **الحكومة المؤقتة** في اوجها ، فالناس في غاية الامتنان لأنها وضعت حداً للحرب . ولم يكن مضمون الاتفاقات يشكل مشكلة الا بالنسبة لجزء ضئيل جداً من المناضلين المجربين .

في القبايل ، كان السكان في اوج الابتهاج : « لا أحد ينام ، لا احد يحس بالتعب[1] » . لكن إذا كانت الحياة تعود في داخل البلد الى طبيعتها شيئاً فشيئاً ، ففي المدن الكبرى ، في الجزائر ، في وهران ، في عنابه ، تقوم القيامة . لقد تجاهلت **أو** . آ . **إس** . الضمانات المقدمة للاوروبيين ، وضاعفت من عنفها ، ودمرت التجهيز الاداري . الحرب مستمرة وبصورة أشد .

كانت الهيئة التنفيذية المؤقتة ، المكلفة بادارة البلد ، في حال من العجز . وفي حين كانت **الحكومة المؤقتة** تأمل أن تجعل منها هيئة تمثيلية للقوى الجديدة بهدف مواجهة مرحلة انتقالية خطرة ، ضمن شروط جيدة ، كانت فرنسا ترى فيها جنين دولة معتدلة . وقد حققت هدفها ، لكنها عززت في الوقت ذاته قيمة الانتقادات التي كان يوجهها خصوم الاتفاقات الجزائريون . لم تكن الهيئة التنفيذية تمثيلية ، وكان رئيسها ، عبد الرحمن فارس ، تعبيراً عن تلك « القوة الثالثة » التي طالما حقّرها **جيش التحرير الوطني** .

كان عبد الرحمن فارس ـ وهو من عقبو Akbou ، وعمل كاتباً للعدل في القليعه ـ ذا تاريخ سياسي يثير الحذر . فكعضو في فريق الليبراليين الذي كان يتزعمه جاك شيفالييه ، رئيس الجمعية الجزائـرية ، كان يرمـز الى المساومـة . وبعـد احـداث آب / اغسـطس **١٩٥٥** ، اقتـرب من اطروحات **جبهة التحرير** ثم ابتعد عنها من جديد « بأمر من عبان ، الذي كلفنـي بمهمـة » ، حسبما قال فيما بعد . عام ١٩٥٧ ، وضع نفسه في خدمة فدرالية فرنسـا **لجبهـة التحـرير** وفي حزيران / يونيو ١٩٥٨ ، عرض عليه الجنرال ديغـول دخـول حكومتـه ، فأوعـزت اليه **جبهـة التحرير** أن يرفض ، فنفذ الأمر . وقد تورط في نشاطات شبكة نقل اموال ، فأوقف في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١ واطلق سراحه في آذار/ مارس **١٩٦٢** . وهو لم يكن ينتسـب الى **جبهـة التحرير** ، وفقاً **للحكومة المؤقتة** ، إلا بنوع من سوء الفهم السياسي . فمجـرى حياتـه ومزاجـه وعلاقاته الاجتماعية لا تهيئه ابداً لأن يكون محامي التصلب . وقد تم فرضه على رأس هيئة تنفيذية مؤقتة ، مؤلفة من ١٢ عضواً (٣ اوروبيين وتسعة جزائيين من بينهم **٥ اعضاء في جبهة التحرير الوطنية**) ، فأبدت **الحكومة المؤقتة** استياءها منه ، وقررت ألا تدمجه في مجموعة **جبهـة التحـرير** داخل الهيئة التنفيذية المؤقتة ، لكنها تراجعت عن ذلك فيما بعد ، مبرهنة على افتقارهـا للحـزم والصمود .

العيب الثاني كان يتمثل بأن المسؤولية عن « جنين الجيش » الـذي كان مفروضـاً أن يضـم **٤٠,٠٠٠** رجل ، أي ما يعادل عدد افراد **جيش التحرير الوطنـي** ، لم تكن بـين يدي **جبهـة التحرير** . هذا الجيش كان يقوده محام من تلمسان ، هو الاستاذ الحصَّار ، ويشكل كوادرُه ضباطٌ جزائريون ظلوا في الجيش الفرنسي ، ويستفيد من مساعـدة مستشـارين تقنيين فرنسيين . كان وجوده ، بالنسبة **لجيش التحرير** ، برهاناً على نية فرنسا خلق نظام اجتماعي مناقض لاهداف **جبهة التحرير** . وأخيراً ، كان ممثلو **جبهة التحرير** داخـل الهيئـة التنفيذية المؤقتـة منبثقـين في غالبيتهـم الساحقة من الجناح الاصلاحي في **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** . فباستثنـاء حميدو الحاج (المنتدب للصحة) ، كان مندوبو **الجبهة** ـ شوقي مصطفاي (شؤون عامة) ، وعبد الـرزاق شنتوف (شؤون ادارية) ، وعبد السلام بلعيد (شؤون اقتصادية) ، ومحمد بن تفليفه (شؤون البريد) ـ قد انتموا جميعهم الى التيار « المركزي » . ولـم يكن من حاجة لاكثر من ذلك كي يظهر مجدداً شبح المساجلات القديمة . إن سلطة الهيئـة التنفيذية المؤقتـة ـ ذلك الجسـم الغـريب عن المقاتلين ـ التي كانت هاجمتها **أو . آ . اس** بعنف ، قابلتها الولايات إذاً بالاعتراض والرفض .

سوف تؤدي ابتزازات **أو . آ . اس** الى عكس النتائج التي يتوقعها قادتها . ففي منـاخ من الذعر العام ، كان فرنسيو الجزائر يرحلون دون أمل بالعودة ، متخلين عن املاكهـم لمعارفهـم الجزائريين بأسعار بخسة . في نهاية حزيران / يونيو ، كان ٥٦٠ الفاً ، من بينهم مئة الف يهودي جزائري ، يرحلون الى فرنسا. وبما انهم كانوا يشرفون على المراكز القيادية ، فقد شل رحيلهم البلد ، وتفككت الدولة ، ذلك انه من اصل ٨٠ الف موظف كان ٨٢ ٪ من الاوروبيين . لم

يكن الجزائريون يشكلون عام ١٩٥٩ إلا ٥,٢ ٪ من الفئة أ* ، و١١,٨ ٪ من الفئة ب ، و١٩,٤ ٪ من الفئة ج ، و٥٣,٧ ٪ من الفئة د . ووفقاً لـ ج ـ ك . دوانس ، ترك ٧٠ ٪ من الموظفين الاوروبيين وظائفهم ، لا بل إنه كان يعتبر ان تلك النسبة المئوية « ادنى من الواقع[1] » . نقصت قدرة النشاط الصناعي والتجاري من ٨٠ الى ٩٠ ٪ نسبة الى عام ١٩٥٤ . في الوقت الذي كان السكان يغادرون فيه معسكرات التجميع ، ويتقدم المحتجزون ، بعد اطلاق سراحهم ، الى سوق العمل ، غدا الوضع الاجتماعي مأساوياً .

نظمت اتفاقات ايفيان اعادة سيطرة البورجوازية المحلية على الحركة الشعبية ، فجاءت الاحداث لتظهر لا واقعية المشروع . حرم رحيل الاوروبيين الامبريالية الفرنسية من حصان طروادة الخاص بها وافرغ التدابير التي نصت عليها اتفاقات ايفيان بصدد الاقلية الاوروبية من مضمونها . اعيدت الجزائر لسكانها العرب والبربر .

كانت « قوة حفظ النظام » الورقة الاخيرة الممكنة في يدي انصار التشارك مع الامبريالية . الا أن اقتراب الاستقلال وضع الجنود والضباط الجزائريين الذين يشكلونها في وضع معنوي مزعزع . وقد ادت النداآت للفرار التي اطلقتها الولايات الى انتقالها بوحدات كاملة الى معسكر **جيش التحرير الوطني** . لقد خسرت الليبرالية الجولة في الجزائر . كانت المرحلة الانتقالية قصيرة جداً وكان الوضع متحركاً للغاية ، بحيث لم يسمح ذلك بتكوين دولة من النموذج الاستعماري الجديد .

في حين كانت منظمة الجيش السري تخلق مقدمات تجاوز اتفاقات ايفيان ، كانت تتجابه داخل **جبهة التحرير** ثلاث استراتيجيات للسلطة : استراتيجية **الحكومة المؤقتة** ، واستراتيجية هيئة الاركان ، واستراتيجية بن بلا .

١ . استراتيجية الحكومة المؤقتة

كانت الحكومة المؤقتة قد حددت لنفسها ثلاثة اهداف : فرض احترام اتفاقات ايفيان ، صون احتكار **جبهة التحرير** السياسي على الجماعة الاسلامية ، منع الدعوة لانعقاد **المجلس الوطني** لتحاشي النقاش حول مستقبل البلد . اما الادوات التي كان مفترضاً أن تطبق هذه السياسة فكانت مجموعة **جبهة التحرير** في الهيئة التنفيذية المؤقتة والولايات .

بعد التوتر الذي فرضه العنف الاستعماري على الشعب الجزائري ، كانت ردةُ فعل ممكنةً . كان دور الولايات ومنطقة الجزائر المستقلة ذاتياً يكمن في احتواء اي انفجار جماعي للعنف ، وفي الوقت ذاته عدم اتاحة اعادة تشكيل الاحزاب السياسية الاسلامية . وإن تعميات قائد الولاية

* ـ بشكل تخطيطي ، تتطابق الفئة أ مع ملاك التصور والقيادة ، والفئة ب مع ملاك الكوادر ، والفئتان ج ، ود مع ملاك التنفيذ .

الثالثة على وحداته موجبة للعبرة ، إذ فيها توصية بعدم « جرح كرامة الحركيين والغوميين* » ، وبـ« اعطاء الدليل على الادب واللياقة حيال الجنود الفرنسيين وبخفض اللقاءات معهم الى الحد الادنى تحاشياً للحوادث ، وبمراقبة خصوم الاستقلال الاوروبيين واعلام القيادة بتحركاتهم » .

كانت **الحكومة المؤقتة** ، الحريصة على احترام الاوروبيين ومصالحهم ، تنوي البقاء ممثلاً حصرياً للشعب الجزائري . وبما يخص الحركات الجزائرية ، لا سيما **الحركة الوطنية الجزائرية** ، صدر الامر الى الولايات بحث مناضليها على الالتحاق **بجبهة التحرير الوطني** او وضعهم تحت الرقابة في حال رفضهم . لهذه الغاية ، اعطيت الولايات لوائح بأسماء محتجزي **الحركة الوطنية** الذين اطلق سراحهم بنتيجة وقف النار . وفي بعض الاقاليم ، كتلمسان ، جرى تطبيق تلك التوجيهات بالصرامة القصوى. فبالنسبة للكثير من محتجزي **الحركة الوطنية** ، كان اطلاق سراحهم مقدمة لقتلهم او لنفيهم القسري .

كان دور الولايات في استراتيجية الحكومة اساسياً ، ودور مجموعة **جبهة التحرير** ، التي عليها السهر على ان يؤدي تقرير المصير الى نقل **السلطة الى الجبهة** ، استطرادياً . ولما كان شوقي مصطفاي رجلاً محنكاً فقد لاحظ سريعاً وجود عيب في سياسة **الحكومة المؤقتة** ، فهذه لم تتخذ اي تدبير تنظيمي احتياطي لمواجهة تعارض محتمل بين الولايات والهيئة التنفيذية المؤقتة . وقد اقترح ، بالتالي ، خلق لجنة تنسيق بين الولايات ، لكن لما كانت **الحكومة المؤقتة** تفتقد الانسجام ، فقد بقي هذا الاقتراح اقتراحاً . إن عجز **الحكومة المؤقتة** عن دمج القوات تحت اوامرها سوف يعود عليها بنتائج مشؤومة .

٢ . استراتيجية هيئة الاركان .

تتحكم اولوية العسكري على السياسي وعدم الاعتراف بالمؤسسات (**الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني**) بكل استراتيجية هيئة الاركان العامة . عام ١٩٦٢ ، لم يكن الجيش منظماً بعد ليضطلع لوحده بالسلطة ، وكان عليه ان يتفاهم مع الشرائح المدنية وفي الوقت ذاته يقاتل في داخلها من لا يقبلون بهيمنته . كان قادته يعتبرونه كجنين للجيش الوطني ولا يسمحون برؤيته يتعرض للتشتيت . وعلى الصعيد السياسي ، كان « الاصلاح الزراعي ، وتصنيع البلد والتوزيع العادل للانتاج والثروات » تشكل جوهر برنامجهم .

لقد اعتبرت هيئة الأركان العامة **المجلس الوطني للثورة** هيئة جرى تجاوزها ، لذا اقترحت لحل خلافها مع **الحكومة المؤقتة** الدعوة لانعقاد مؤتمر تداولي للكوادر . « من المهم أن يسلِّم **المجلس الوطني للثورة** ، هذه الهيئة العليا الرمزية والنظرية الصرفة مع ذلك ، دون ان نضطَره الى هذا القاعدةُ في يوم أو في آخر ، أن يسلِّم بحريةٍ بعجز الاجهزة القيادية عن ترتيب الامور ووضع الثورة

---

* ـ نسبة الى الغوم وهي وحدة عسكرية كانت تجندها القبائل الجزائرية لصالح المستعمر الفرنسي (م) .

في الطريق الصحيح[٣] » . هذا الحكم القاطع يوحي بالتهديد بانقلاب ، لأن « القاعدة » المشار اليها ليست غير الجيش .

٣ . استراتيجية بن بلا

كان معادياً لانقلاب من جانب الجيش ، وبمواجهة حكومة مستهلكة معنوياً غذى الامل بأن يجمع حول شخصه القوى الحية في **جبهة التحرير** . كان يعرف ان عليه ان يحسب حساب معارضة بو ضياف وينوي تقاسم السلطة معه : « فليأخذ الحزب وانا آخذ الحكومة او العكس[٤] » .

العروبة والاسلام والاصلاح الزراعي هي الاعمدة الثلاثة في برنامج بن بلا . كانت وجهات نظره ، المختصرة والتخطيطية ، مدونة في وثيقة من ١٥ ورقة ، وضعها بالاشتراك مع خيضر وبيطاط ، تشغل مكافحة الانحراف الارضي فيها مكانة كبرى ، والعلاقات مع فرنسا ، والدولتين التونسية والمراكشية ، منظورٌ اليها من زاوية صراعية ، لكن كان بن بلا ينكر انه يريد التبكير في مصادمتها ، ويتبنى حيالها تكتيكاً تسويفياً . إنه يقبل اتفاقات ايفيان لكن على مضض ، وهو لا يريد مجابهتها بشكل مكشوف ولا تبريرها . ووفقاً لآيت احمد ، كان رد فعله لدى قراءتها عنيفاً جداً ، واعلن انه يفضل تقسيم البلد على حل يمنح الاقلية الاوروبية ضمانات فادحة .

بما يخص جيش الخارج ، ينظر بن بلا اليه كـ « عامل حماية للثورة ، لأنه ضحية سياسة اصلاحية[٥] » . وتتوافق استراتيجية بن بلا السلطوية مع استراتيجية هيئة الاركان في نقطتين : تبني برنامج وخلق مكتب سياسي **لجبهة التحرير** ، الا انها تتميز عنها بما تبديه من ثقة في الحكم المستقل لمقاتلي الداخل ومن احترام لسيادة **المجلس الوطني للثورة** ، الذي تطالب بدعوته للانعقاد . وسوف يفسر بن بلا خط سلوكه في رسالة الى بشير بو معزه ، بالشكل الآتي : « ثمة خطر وبيل يهدد ثورتنا ، الآن فيما تنفرج ابواب البلد قليلاً : تهدد بذور الخارج الهدامة بأن تنْفذ الى الداخل وتلوث ما يبقى فيه من نقي ومنزَّه . إن اعضاء الولايات ، الذين سيحضرون **المجلس الوطني للثورة** ، بشكل كامل هذه المرة ، بدل أن يرسلوا كما في السابق توكيلات لاخوان موجودين في الخارج يستخدمونها بشكل لا يتوافق دائماً مع حقائق الداخل ، هؤلاء الاعضاء سيعطون المناقشات مجرى مختلفاً . إن اعضاء الولايات هؤلاء ، الذين لم يغادر بعضهم البلد منذ نوفمبر ١٩٥٤ ، سوف يقدمون عناصر ملموسة مستخلصة من الوقائع المعيوشة ، بحيث يجعل ذلك اعمال **المجلس الوطني** اكثر صحة بما لا يقاس[٦] » .

بين الاستراتيجيات المتقابلة ، كانت استراتيجية هيئة الاركان هي الاكثر صفاء ، لانها تعتبر من المسلَّمات اخفاق **الحكومة المؤقتة** و**المجلس الوطني** في حل الازمة الداخلية .

إخفاق الحكومة المؤقتة

في ٢٠ آذار / مارس ، التقى آيت احمد وبوضياف وبن بلا وخيضر وبيطاط في بوجي بسويسرا المفاوضين الجزائريين . وقد كانت الكلمات المتبادلة الاولى ذات مغزى . قال خيضر : « هي ذي العصابة القذرة » ، فرد بن طوبال : « السلطة هي لكم ، خذوها » . إن الخلاف الذي سمحت بتوقعه هذه الاحاديث اللاذعة دفع وزير الخارجية ، سعد دحلب ، الى اشاعة خبر استقالته .

إن سعد دحلب ، المرح والبشوش ، هو كالكثيرين في الجنوب الجزائري محدّثٌ بالفطرة ، يبرع افضل من اي كان في تمارين البهلوانية السياسية ويعرف ان يتملص عبر النكتة من المشكلات التي تضايقه . انه رجل ميدان يفيد بمآثره بن يوسف بن خده ، رجل المنتديات . وقد كان تشاركهما يسير سيراً حسناً ، فهما رفيقا طريق منذ عام ١٩٥٥ . وقد استفادا من الحدود السياسية للنشاطين ، فتخيلا نفسيهما ممثلي المصلحة العامة وفكرا بأنهما فوق التناقضات التي تضع كريم وبن طوبال وبو صوف في معارضة هيئة الاركان العامة . كانا يبالغان في تقدير امكاناتهما ، ويشير عبد الملك بن حبيلس ، العضو السابق في اللجنة العامة **لحركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، الى ان تكتيكهما في أزمة **جبهة التحرير** يشابه بشكل غريب موقفهما حيال مصالي عام ١٩٥٤ . كانا حليفين لكريم وبن طوبال وبو صوف ، ومن هذا الموقع اعتقدا ان في وسعهما ضبط شركائهما عن طريق تأخير نهاية النزاع مع هيئة الاركان العامة . إلا أنهما كانا يسهمان ، رغم نواياهما الحسنة ، في جعل الوضع السياسي متعذر الحل .

في ساعة تصفية الحسابات التي كانت كامنة منذ عام ١٩٥٦ ، والتي لم تكن ذكرى المساجلات بشأن طرق الثورة عام ١٩٥٤ الا لتزيدها حدة ، فكر دحلب في أن بالامكان تحاشي تلك التصفية عن طريق التخلي عن موقعه ، سابقاً في هذا التفكير بن خده . أما محمد يزيد ، وزير الاعلام ، الذي كان يعتبر نفسه « المصفحة الوحيدة للجيش الجزائري » . فكان موقفه مختلفاً . « بالنسبة لي ، لن استقيل . لا أحد من بين القادة الكبار يريد الكرسي المتحرك الذي اجلس عليه[8] » .

في ٢٢ آذار / مارس ، تداولت **الحكومة المؤقتة** ، في الرباط بصدد النزاع مع هيئة الاركان العامة . ابلغ بن طوبال بن بلا ، باسم الاكثرية ، رفض اقتراحه دعوة **المجلس الوطني** إلى الانعقاد .

وجد بن بلا نفسه في الموقف نفسه الذي كان يقفه مصالي عام ١٩٥٣ حيال اللجنة المركزية . فإذا قبل لعبة المؤسسات كان ذلك بمثابة التوقيع على قرار الموت السياسي ، واذا تملص منها عُدّ ذلك خروجاً على الشرعية ، وعرّض نفسه للاتهام بأنه لا ينصاع لقرارات الاكثرية وبأنه يستسلم لـ « عبادة الشخصية » . ولكي يخرج بن بلا من هذا المأزق قرر التعبير عن رأيه علانية بصدد المشكلات الراهنة الكبرى ، دون اهتمام بالجهاز . وقد قدمت له هيئة الاركان العامة مناسبة التعبير

المفصَّل عن وجهات نظره حين دعت الوزراء الذين **اطلق سراحهم** ، دون غيرهم ، **لزيارة جيش التحرير** في وجده . اعطى آيت احمد وبو ضياف **موافقتهما** الى العقيد بو مدين ، شرط ان يُعامل ضيوفه على قدم المساواة . فوافق المذكور ، لكن أميني سره القديمين ، النقيبين عبد العزيز بو تفليقه (سي عبد القادر) واحمد مدغري (سي الحسين) ، نظما الاستقبال وخصّا بن بلا بالهتاف الحار .

لم تكن المقابلة مع الـ « ٥ » مشجعة لهيئة الاركان التي كانت تأمل رؤيتهم يأخذون السلطة لوحدهم ، فقد كانت الانقسامات فيما بينهم تحول دون حدوث هكذا تطور . بن بلا وحده اتخذ موقفاً واضحاً ضد **الحكومة المؤقتة** ، « هذا المحيط من القذارات » ؛ وقد كان هذا الحكم الجازم يشهد على نفاد صبر بن بلا ، ففي شخصه ، طال كثيراً اختناق رجل الفعل تحت ثقل ضغوط المحنة . كانت تقديرات اعضاء هيئة الاركان حول اللقاء مع الوزراء المحرَّرين متباينة ، فقد كان قايد احمد وعلي منجلي ميالين للتفكير بأن « الخمسة » لا يشكلون ، في ظل « انقسامهم » ، بديلاً وبأن من الضروري ، إذا دعت الحاجة ، اعداد النفس لامتحان قوة مع **الحكومة المؤقتة** . . إلا أن هذا لم يكن رأي بو مدين الذي قرر ـ وفقاً لعبارته الخاصة به ـ الالتجاء الى تحت « الجناح الحامي لِبُرنُس الزعيم » ، اي بن بلا .

سوف تتضاعف العقبات والعوائق بين هذا الاخير ورفيقيه في الاعتقال سابقاً ، آيت احمد وبو ضياف ، اللذين كانا يجعلان من التضامن الوزاري مبدأ لا يقبل المساس به . العقبة الاولى حصلت مع بو ضياف بصدد زيارة الى مصر ، فقد اجاب بن بلا بالايجاب على دعوة وجهها الرئيس عبد الناصر من دون علم **الحكومة المؤقتة** ، وكانت بادرته سياسية . ففي سلّم التحالفات ، كان بن بلا يضع مصر فوق تونس التي اعتبر ان قيادتها « تخلت عن الجزائر عام ١٩٥٥ » . لم يكن بو ضياف يريد ان يلعب دور المرافق ، اما آيت أحمد فسيكون من ضمن الرحلة . قال له زملاؤه في **الحكومة المؤقتة** : « لا يجب تغذية الاشاعات حول الخلافات داخل الحكومة ، لذا من المستحسن أن تتبعه » . لكن في ١١ نيسان/ ابريل ، وضع حادثٌ بن بلا في مواجهة آيت احمد ، الذي أخذ عليه تعديله نصاً مشتركاً حول فلسطين . كانت الفقرة المعدلة تعبر عن تمني تشكُّل جيش لتحرير فلسطين وتؤكد ان « الثورة العربية في الجزائر . . . مستعدة لخرط مئة الف من جنودها في المعركة » . كان آيت أحمد متفقاً مع بن بلا حول المسألة الفلسطينية ، الا انه اعترض قائلاً : « إن هذا الكلام غير مناسب ومبالغ به[٩] » ، فكان رد بن بلا استفزازياً ، ولم يكن ذلك من دون قصد خفي : « إن الجزائر بلد عربي وإسلامي ، ولن يمكن فصله عن باقي العالم العربي[١٠] » . كان وراء ذلك اتهامٌ لحذر زملائه بصدد فلسطين وللاتصالات بين **جبهة التحرير الوطني** والمابام الاسرائيلي في نيويورك .

حين وصل بن بلا الى تونس في ١٤ نيسان / ابريل ، عاد الى موضوعته المفضّلة ، فلقد كرر امام الرئيس بورقيبه ، خصم الرئيس عبد الناصر آنذاك ، اثناء استقباله له : « نحن عرب ،

نحن عرب ، نحن عرب » . ووصل الانفعال الى ذروته في صفوف **الحكومة المؤقتة** ، فقال دحلب ساخطاً : « لم يكن في وسع **أو . آ . إس** أن تأمل أفضل من هذا[11] » . جرى الاشتباه آنذاك بأن اعضاء **الحكومة المؤقتة** ، الذين كانت تبلبلهم مسألة أوروبيي الجزائر ، يشيعون حالة من الذعر لا مبرر لها لطرد شبح الازمة .

في ١٦ نيسان / ابريل ، جاء كريم وبو ضياف الى تونس حيث استقبلهم كل الوزراء التونسيين والجزائريين ، باستثناء بن بلا . ذلك التغيب المتعمد كان يسمح بتحديد خصومه الحقيقيين . وفي ١٩ نيسان / ابريل اراد بن خده الدعوة لانعقاد مجلس الوزراء لدراسة مشاكل انتقال السلطة التي لا يمكن ان تنتظر . في ذلك اليوم بالذات ، زار بن بلا **جيش التحرير الوطني** على الحدود الجزائرية التونسية . كان يعاد النظر بسير عمل الحكومة ، وكان كلٌّ ، من جانبه ، يعتبر ان هذا لا يمكن ان يستمر . لكن ما العمل ؟ أجاب بن بلا ، يدعمه خيضر وبيطاط : لا بد من دعوة **المجلس الوطني للثورة** الى الانعقاد . لكن **الحكومة المؤقتة** ، التي تستند الى دعم الولايات ، تملصت من الموضوع . كانت المقاومة الداخلية تدعم الحكومة ، ما عدا الولاية السادسة ، بقيادة تلميذ سابق للعلماء ، هو العقيد محمد شعباني . وحين علم العقيد طاهر الزبيري ، قائد ولاية الاوراس ، بالأزمة ابلغ الابطال الرئيسيين ، في برقية بعث بها اليهم ، بأن الولاية الاولى لن تتلقى اي امر من الخارج ودعاهم لـ« مواجهة مشكلات (هم) بصراحة وحسمها فيما بين (هم) » . هذا الموقف الحيادي في الظاهر ، لا يمكن البقاء عند ظاهره ، فثقة العقيد طاهر الزبيري ممنوحة لبن خده وبن طوبال أكثر مما لهيئة الاركان .

في نهاية نيسان / ابريل زاد التوتر درجة . ففي ٢٥ منه ، أعلنت هيئة الاركان العامة عن حادث بين **جيش التحرير** والجيش الفرنسي في جبل بن صالح ، قرب سوق اهراس ، وحذرت القوات الفرنسية من « الانتهاكات المنهجية لاتفاقات ايفيان » . طالبت بوقف التفتيشات وهددت بأن « تصدر الامر لقواتها بالرد » ، إذا لم يوضع حد لها . وقد جن جنون الحكومة . كان للتهديد طابع تكتيكي : خلق الشروط المناسبة لادخال الرجال والاسلحة الى الجزائر بشكل متسارع . هذا الوجه لم يفت الحكومة التي الغت في ايار / مايو موازنة **جيش التحرير** ، بعد أن كانت اوقفت في آذار / مارس تقديم التموين . اما هيئة الاركان العامة فكانت توقعت هذا الاحتيال ، وكان في حوزتها قرابة سبعمئة مليون فرنك قديم جرى توفيرها .

في النصف الاول من أيار دفعت مراوحة **الحكومة المؤقتة** آيت احمد لدعم الاقتراح بدعوة **المجلس الوطني للثورة** الى الانعقاد . كان آيت احمد ، هذا البحار المتوحد ، غير مرتبط بأي فريق ، وقد سمح تغييره لموقفه بأن يحصل بن بلا على الاكثرية . تم احباط حسابات خصومه الذين كانوا يريدون حشره في زاوية اللاشرعية . وهكذا دعي **المجلس الوطني للثورة** الى الانعقاد في ٢٧ ايار / مايو في طرابلس بليبيا ، وجرى تعيين لجنة بيوزارية لاعداد مشروع برنامج ، كان ضمنها الاشخاص الآتون : عضوان من الحكومة ، هما بن بلا ويزيد ، وعضوان من **المجلس**

الوطني وهما بن يحيى والاشرف ؛ ورضا مالك ، رئيس تحرير **المجاهد** ، ومحمد حربي ، مسؤول القيادة المركزية في وزارة الخارجية ؛ وعبد الملك تمام ، عضو **المجلس الوطني للثورة** سابقاً ، الخارج لتوه من السجن . لم يكن اي منهج مرتبطاً بسادة الجهاز - كريم وبن طوبال وبو صوف - ولم يكن اي منهج ملتحقاً بعمق بالخط الرسمي . والأشهر انخراطاً الى جانب القيادة ، عنينا بن يحيى ويزيد ، كانا يعرفان ، حين تتوفر المناسبة ، أن يستفيدا من الشقاق . كانت هذه اللجنة ، من حيث تركيبها ، مدفوعة اكثر لوضع « برنامج للمعارضة » وللتعبير عن وجهات نظر الانتليجنسيا المفرطة بصدد مستقبل البلد .

الاعدادات لانعقاد المجلس الوطني

بادر المكلفون بكتابة مشروع البرنامج ، المجتمعون في حمامات ، في تونس ، الى تقسيم المهام . كلف رضا مالك ومصطفى الاشرف بتحديد طبيعة الثورة الجزائرية ؛ ومحمد بن يحيى ومحمد حربي برسم الملامح الكبرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وللسياسة الخارجية . اما العمل بصدد بناء الحزب فوقع على عبد الملك تمام . كان امام اللجنة مهلة عشرة ايام لانجاز اعمالها ، وهي لم تتلق اي توجيه من الحكومة ، ولم تنقل اليها وجهات نظر الولايات وفدرالية فرنسا . بالمقابل وضعت تحت تصرفها تقارير محمدي سعيد وقايد احمد وبن بلا وخيضر وبيطاط . وقد بقيت مشكلات الانتقال وإرساء نظام سياسي جديد من صلاحية الحكومة . كانت شروط العمل رديئة ، والمشاركة في النقاشات غير متكافئة إطلاقاً . جرى درس نصوص المقررين مباشرة في جلسة بكامل الاعضاء ، وكان كل واحد يقرأ نصه ليعرف ملاحظات زملائه . أما الجزء الاكبر من العمل فوقع على الاشرف ومالك وحربي . ولم يشارك بين يحيى ، المريض ، الا في المناقشات في الجلسات بكامل الاعضاء . وقد جرى رفض نص تمام بكامله بسبب « نقصه وقلة وضوحه » ، حسب تقدير اللجنة ، واعاد كتابته محمد حربي ، على ضوء ملاحظات المقررين ، بعد اختتام الاعمال ، وأُلحق كما هو بالبرنامج .

منذ افتتاح الاعمال ، لاحظ جميع المقررين ان **جبهة التحرير** عاجزة عن ضمان مواصلة الثورة واعتبروا ان من الضروري اصلاحها . هل يجب تفجير انقساماتها لتُصنع منها بعد ذلك حركةٌ اكثر تجانساً ؟ هذا السؤال اجاب عنه الجميع ، ما عدا محمد حربي ، سلباً ، حاكمين هكذا على **جبهة التحرير** بأن تجد نفسها مجدداً في تشابك مع ماضيها الخاص بها ، في حين تريد القيادة أن تسبكها في قالب وحيد الاتجاه . اعتبروا أن التمايز سيتم بصورة آلية على قاعدة البرنامج . اما بن بلا فاعتبر ، من جانبه ، أن اعادة تنظيم **جبهة التحرير** يجب ان تتم فوراً لتزويدها بمكتب سياسي يضع تحت سلطته كلاً من **جيش التحرير** والهيئة التنفيذية المؤقتة . لم يُخْفِ نيته التعامل مع التناقضات السياسية والاجتماعية بتدابير ادارية .

تم الاتفاق بسرعة بالغة بصدد معنى اتفاقات ايفيان ، التي حدِّدت كـ« برنامج استعماري

جديد » وكابح للثورة . الا انه تم استبعاد اقتراح محمد حربي بأخذ الاحداث الملموسة بالاعتبار وبالايعاز للولايات وللهيئة التنفيذية المؤقتة بدعم كل حركة احتلال للاراضي . رأت الاكثرية ان دور الجماهير ينحصر في دعم مبادرات القيادة .

أعطى تحليل الطبيعة الاجتماعية للثورة ثلاثة تفسيرات متباينة :

١ . تفسير الاشرف ومالك ،ويدعمهما بن يحيى ويزيد ، وقد حددا بموجبه الجزائر كبلد مستعمر ونصف اقطاعي . لذا فإن البلد يواجه مشكلات انتقاله الى العصر الحديث : تشكيل دولة ، اصلاح زراعي ، تصنيع ، تحرر المرأة ، والقضاء على الآثار الاقطاعية . وهذه المهمات بمجملها هي تلك التي تحددها الماركسية للثورة الديمقراطية البورجوازية ، وقد احل مالك والاشرف محل هذه العبارة عبارة « الثورة الديمقراطية الشعبية » ليسلطا الضوء على عجز البورجوازية في النضال ضد الاستعمار وعلى عمق التطلعات الاجتماعية . وبسبب ضعف البروليتاريا ، والوضع السياسي لجبهة التحرير والاولوية التي يجب اعطاؤها للمهمات ذات الطابع الوطني البحت ، اعتبر الاشرف ومالك أي إحالة الى الاشتراكية أمراً سابقاً لأوانه . وبنتيجة أطروحتهما ، لا يقع تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية على كاهل اي طبقة بوجه خاص ، بل على دولة تبقي البورجوازية تحت وصايتها وتجد قاعدتها الاجتماعية لدى الفلاحين ، والشغيلة بوجه عام ، والشبيبة والمثقفين الثوريين .

قام مصطفى الاشرف ورضا مالك بتحليل المجتمع مستعيرين لغتهما من الماركسية . فهما يتكلمان على فلاحين فقراء وبروليتاريا وبورجوازية صغيرة وبورجوازية واقطاعيين . لكن ما أن يتعلق الأمر بتحديد القاعدة الاجتماعية للثورة حتى يستخدمان عبارات كالفلاحين والشغيلة بوجه عام ، والشبيبة ، الخ . ، ويؤدي بهما رفض الاعتراف بوجود صراع الطبقات الى استخدام لغة مزدوجة للتعبير عن الحقائق ذاتها . يشمل مفهوم الفلاحين مختلف فئات هذه الشريحة (الفلاحين الفقراء ، الميسورين ، الخ) . وتدمج عبارة « الشغيلة عموماً » بشكل تعسفي ، الشغيلة المستقلين (من حرفيين صغار) ، والمأجورين (موظفين ومستخدمين صغار ومتوسطين) والمهن الحرة ، اي الفئات المجموعة تحت اصطلاح البورجوازية الصغيرة ، بالعمال الذين يعتاشون من بيع قوة عملهم . ان البورجوازية الصغيرة ، الغائبة في الظاهر عن التحالف الشعبي ، تدخل فيه بواسطة حيلة لغوية . إن الاخفاء ، عن سابق تصور وتصميم ، يتجه الى حماية الاجماع الوطني .

٢ . لا يختلف بن بلا عن رضا مالك ومصطفى الأشرف من حيث استبعاد اي فكرة صراع طبقات ، وهو يدافع عن افكار مجاورة للافكار التي فصلها فرانز فانون في كتابه **معذبو الارض** . واستناداً اليه ، لا يمكن ان تكون الثورة الجزائرية غير ثورة اشتراكية القوة القيادية فيها هم الفلاحون . وتشدد استراتيجيته على دور الاسلام الذي يشكل متراساً للفقراء ضد الاغنياء ويعطي

طابعاً مميزاً للاصالة الجزائرية . ينادي بن بلا بأممية لبلدان العالم الثالث ضد البلدان المصنَّعة حيث « تبرجزت الطبقة العاملة » .

٣ . أما محمد حربي فرأى أنه لا يجب تصْنيف الجزائر بين البلدان ذات الماضي الاقطاعي ، لأنه لا اشكال الملكية ، المتشبعة بقوة بالحق الاسلامي ، ولا دور الدولة ، ولا العلاقات بين المدن والارياف تذكرٌ بما كان قائماً في العصر الوسيطفي الغرب . إن مفهوم الاقطاع يخفي الطبيعة الهجينة لطبقة بورجوازية حيث الملاك العقاري والتاجر والموظف هم في الغالب الشخص الواحد ذاته .

بَين محمد حربي أن البلترة وسيطرة الرأسمالية في الأرياف سرَّعتها الحرب ، حتى اذا كان وزن البورجوازية الجزائرية بقي تافهاً . ليس ثمة مكان إذاً لمرحلة تطور تاريخي شبيهة بتلك التي عرفتها الدول الغربية ، لذا فمهام الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية مترابطة وتتطلب النضال على جبهتين ، ضد الامبريالية وضد البورجوازية المحلية . أما البورجوازية الصغيرة الاقتصادية فيجب تحييدها .

وقد اعتبر ان محرك الثورة لا يمكن ان يكون غير الطبقة العاملة ، مهما تكن ضعيفة . أما تفويض الامور للدولة ، فيعادل تسليم البلد لبيروقراطية سبق ان اختبرها الشعب . ينبغي الاستفادة من دروس الحرب ومن اخفاقات البلدان الشرقية وخلق شبكة من جمعيات العمال والفلاحين الفقراء المستندة الى حزب لا يكون نسخة عن الدولة . اضف الى ذلك ان للثورة الاشتراكية طابعاً امميا ، لذا فإن تحالفاً استراتيجياً مع الاتحاد السوفياتي والصين أمر لا غنى عنه .

برنامج طرابلس

يفسر التباين بين هذه المفاهيم الثلاثة وظروف العمل عدم دقة البرنامج وافتقاره الى التماسك . فكخليط عناصر لمفاهيم مختلفة ، كان برنامج طرابلس يعكس رؤيا قومية وشعبوية تقدس الشعب وترفعه الى مقام المثل الأعلى ، وتؤله الدولة في الوقت ذاته .

جرى إدخال الاحالة الى الدين بناء على طلب بن بلا ، الذي اعاد النظر في مسألة علمنة الدولة وعلمانية **جبهة التحرير الوطني** . وقد عارضه مناقضه الرئيسي ، الاشرف ، بحجتين : اولاً ، إن الاسلام يحمل في ذاته ثقل القيم الخاصة بحضارة ريفية قديمة ويمكن ان يلعب دمجه في الايديولوجية السياسية دور الكابح لتحديث البلد ؛ وثانياً ، سوف تستند القوى المحافظة الى الدين لتأييد عادات رجعية بما يخص العائلة ووضع المرأة والعلاقات في المجتمع . وقد أثبت التاريخ صحة توقعات مصطفى الاشرف .

جرى تعديل تقرير محمد حربي يصدد السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية في عدة نقاط . فقد فرض مصطفى الاشرف ورضا مالك الغاء اي اشارة الى ضرورة كبح التطور البورجوازي الكامن للبورجوازية الصغيرة الاقتصادية ، لكن من قبيل المفارقة أن يكون تم

استبقاء زوال القطاع الخاص على المدى البعيد . يشير البرنامج الى انه « خلال الفترة التي سيكون ضرورياً فيها اتاحة المجال امام استمرار قطاع خاص ، يجب أن يكون هذا القطاع موجهاً[١٢] » . ولم يقبل بن بلا بتأميم الثروات المنجمية والمتعلقة بالطاقة ، المتوقع على المدى المتوسط ، فقد كان يعطي اولوية مطلقة لاستعادة اراضي المعمرين ولا يريد إثارة ذعر الشريك الفرنسي بصورة غير ملائمة . لذا لم يكن تأميم الغاز والنفط متصوراً إلا على المدى البعيد . وقد جرى رفض فكرة التحالف المميَّز مع بلدان الشرق ، بناء على اقتراح بن يحيى ، الذي اعتبرها متناقضة مع مبادىء عدم الانحياز .

فضح برنامج طرابلس بصفته قرار اتهام ضد القيادة وجود « إقطاعيات سياسية ، ومشيخات وتجمعات اتباع حزبية » ، « البؤس الايديولوجي » ، « الهرب من الواقع ... السعي الفردي وراء اوضاع ثابتة » ، بالاضافة الى « المسبقات ... حيال الفلاحين والمناضلين المغمورين » . نادى البرنامج الزراعي بتحديد الملكية الكبرى ، واعادة توزيع الاراضي مجاناً ، والغاء ديون الفلاحين ، والتكوين ، على الاساس الطوعي ، لتعاونيات منتجين ريفيين ، وتشكيل مزارع دولة مع مشاركة العمال في الارباح وفي التسيير والحظر الفوري للمضاربات بشأن الارض ووسائل الانتاج في الزراعة . وقد جرى تصور التصنيع تبعاً لحاجات الزراعة : على المدى القصير ، صناعة خفيفة « لاستثمار المواد الاولية ذات الطابع الزراعي » و« غرس الصناعات الاساسية الضرورية لزراعة حديثة[١٣] » . اما خلق صناعة ثقيلة فلم يكن متصوَّراً الا على المدى البعيد . يجب أن يضمن تأميم التسليف والتجارة الخارجية ، ضمن مهل قريبة ، تراكم رأس المال الضروري للانماء . هنالك رغبة في استقدام رساميل اجنبية ، لكن في اطار مشاريع مختلطة ، بشرط تنظيم الصرف و« اعادة تثمير جزء من الارباح داخل البلد[١٤] » .

في الميدان الاجتماعي ، أوصى البرنامج بمحو الامية ، وبتأميم الطبابة ومجانية العناية الطبية ، وتحرير المرأة والاختلاط داخل **جبهة التحرير** . وقد اعترف بحق الاضراب للعمال ، بما فيه في منشآت الدولة . اما السياسة الخارجية فبقيت قائمة على مبادىء عدم الانحياز .

جاء النص حول الحزب تسوية بين انصار حزب جماهيري وانصار حزب للطليعة . ان الحزب ، الذي يمارس دوراً رئيسياً ، مدعو الى ألا يقوم برقابة بيروقراطية على المنظمات الشعبية ، وان يحترم استقلال النقابات . ويوازن اولوية الحزب حق العمال في اعلان الاضراب . لمزيد من الوضوح ، يتعلق الأمر بالانتهاء من عادة اعتبار قادة **الاتحاد العام للعمال** و**الاتحاد العام للطلاب** موظفين لدى وزارات الوصاية . ورغم الحاح بن بلا ، لم تتخذ اللجنة موقفاً بصدد مسألة الحزب الواحد ، ولم تكن تحفظاتها بريئة من النوايا المبطنة ، التي كان يزيد يعبر عنها في المجالس الخاصة كالتالي : « نحن مسلمون وليس في الاسلام زواج لا يمكن التحلل منه[١٥] » .

يمكن أن نجمع حول موضوعتين مواقف اللجنة بصدد الحزب :

- يتم تنظيمه على اساس مبادىء المركزية الديمقراطية : انتخاب المسؤولين على مختلف المستويات ، اولوية الهيئات العليا على الهيئة الدنيا ، خضوع الاقلية للأكثرية .

- يستبعد من صفوفه « تعايش ايديولوجيات مختلفة » . هذا هو الملطف الاول لاختيار حزب جماهيري ، اما الثاني فيكمن في تنسيب « وفقاً لمقاييس دقيقة وصارمة ، لأن فعالية منظمة ما لا تقاس بحجم عدد اعضائها ، بل بنوعيتهم[١٦] » .

يتحاشى البرنامج اي توضيح حول دور الجيش ويترك مشكلة ارساء حياة ديمقراطية من دون جواب . يعبر عن اهداف بيروقراطية قيد التكوين تحاول ، بمواجهة الافقار المعمم للبلد ، توطيد سلطتها عن طريق تدمير الملكية الامبريالية ونقل الامة بكاملها من حضارة زراعية الى حضارة صناعية . إن ايديولوجية البورجوازيات الغربية تعترف باستقلال الافراد والطبقات ، اما ايديولوجية البيروقراطية فتقوم على التنمية .

يرتكز الأمل بتحاشي الطريق الرأسمالي عبر انكار اي دور سياسي للبورجوازية الخاصة ، لكن دون إزالتها اقتصادياً ، على وهم تعايش هادىء بين هذه الطبقة والبيروقراطية وعلى الاعتقاد الساذج بقدرتهما على ان يتوزعا ودياً ثمار استغلال العمل . وليس صدفة ان يؤدي تطبيق هذا البرنامج الى تكوّن نظام اجتماعي سياسي يجمع مساوىء الرأسمالية ومساوىء الانظمة البيروقراطية في بلدان الشرق .

في نهاية نقاش قصير ، تبنت **الحكومة المؤقتة** مشروع البرنامج دون تعديل . كتم الموقعون على اتفاقات ايفيان تحفظاتهم ، لكن لما كانوا يخشون اعطاء تبريرات للـ **أو . أ . إس** ، بشكل مسبق ، فقد استحصلوا على ان تبقى الوثيقة سرية . كان بن بلا يعتقد بأنه يضايق زملاءه ، لكنه لن يحصل على مقابل . ان الفكرة القائلة بأن القادة يتواجهون مكشوفي الوجوه ، برنامجاً ضد برنامج ، هي وهم مثلما هي وهم ايضاً تلك الفكرة التي تريد أن تجعل من **جبهة التحرير** نوعاً من الحزب يسترشد بايديولوجية مشتركة . لقد ولّد تاريخ **جبهة التحرير** ، منذ بدايات وقف اطلاق النار ، وضعاً لم يعد يمكن معه ان تنطرح أي مسألة « بشكل مكشوف وبشرف » .

خيضت المعركة ضد بن بلا بصدد الاجراآت . فعشية اجتماع **المجلس الوطني** قدم بن خده ، ثم دحلب وبو ضياف ، استقالاتهم . لكن الحكومة لم تقبل الاستقالات وقررت الحفاظ امام **المجلس الوطني** على مبدأ التضامن الوزاري . وجد بن بلا نفسه اسيراً مجدداً ، لكنه لم يردْ . وقد كان ذلك نجاحاً بالنسبة **للحكومة المؤقتة** ، بيد أنه نجاح يدخل في دينامية شقاق .

بقيت الاعدادات **للمجلس الوطني** محصورة في القمة ، ما عدا بعض الاستثناآت . اشركت فدرالية فرنسا كوادرها الطلابيين ، بصورة غير مباشرة ، في وضع برنامج . كان هذا البرنامج اكثر تعميقاً واكثر اكتمالاً من برنامج طرابلس ، إذا صدقنا بو ضياف ، تستلهم خطوطه العريضة النموذجين السوفياتي والكوبي ، بما فيه على المستوى المؤسسي . لكن ثمة مسألتين اساسيتين

بالنسبة للمستقبل لم يتطرق لها : دروس تجربة **جبهة التحرير** والموقف الواجب تبنيه حيال اتفاقات ايفيان . والحال ان تلك كانت مشكلة الساعة .

اما هيئة الاركان فتركت لبن بلا العمل السياسي لتكرس جهدها لمهمة جر الولايات وراءها . وقد انصبت جهودها على الولاية الثانية ، المجاورة لتونس ، فارسلت اليها ، على جناح السرعة ، النقيبين الشاذلي بن جديد والهاشمي هجرس ، والملازمين محمد عطا يليه (الاحمر) ومحمد صالح بشيشي . لكن هؤلاء اوقفوا بأمر من قيادة الولاية الثانية في سهل عنابه واقتيدوا من هناك الى الميليه ثم الى قسنطينه .

ربما لحماية النفس من دسائس هيئة الاركان ، قررت قيادة الولاية الثانية اشراك كل قادة الاقسام في الاعداد **للمجلس الوطني** ، وقد اجتمعوا في جمعية فوق العادة واتخذوا خمسة قرارات : ١ . رفض القبول بسلطة هيئة الاركان العامة . ٢ . دمج وحدات جيش الخارج في ولاياتها الاصلية . ٣ . عقد جمعيات مناضلين في الجيش وتكوين لجان شغيلة ونساء وشبيبة في المدن . ٤ . تطهير المتعاونين مع العدو والعناصر الذين رفضوا مساعدة المقاومة الداخلية لينضموا فيما بعد الى **جبهة التحرير** في الخارج . ٥ . اصلاح زراعي فوري لاعادة ترتيب وضع الذين يغادرون الجيش . هكذا كان يمكن ان تعتمد **الحكومة المؤقتة** على الولاية الثانية في مواجهة هيئة الاركان العامة .

٢١
فشل المجلس الوطني للثورة الجزائرية
(ايار / مايو ـ حزيران / يونيو ١٩٦٢)

انعقدت دورة **المجلس الوطني للثورة** من ٢٥ أيار / مايو إلى ٧ حزيران / يونيو ١٩٦٢ ، وقد امكن احصاء ٦٦ مصوتاً في المجلس ، من بينهم ٣٥ ممثلاً لفدرالية فرنسا وللولايات التي لم يسافر جميع مندوبيها الى طرابلس . اعطت الولاية الثالثة توكيلاً للعقيد محمد يازوران ، والولاية الرابعة توكيلاً للعقيدين طاهر الزبيري وعثمان . اما مجلس الولاية الثانية فكان حاضراً بكامله . كان قادة اوركسترا **جبهة التحرير** ، وبالتالي الاجتماع ، كلهم اعضاء في **الحكومة المؤقتة** ، لكن ثلاثة رجال من الولايات ـ العقداء طاهر الزبيري[1] ، وصالح بو بنيدر[2] ، المعروف اكثر باسم صوت العرب ، ومحمد يازوران[3] (سعيد بريروش) ، ـ سوف يحبطون توقعاتهم . في الواقع ، انضم زبيري في اللحظة الاخيرة الى بن بلا ؛ وبمشاجرة بو بنيدر مع هذا الاخير ، اعطى الاشارة لارفضاض **المجلس الوطني** ؛ وبفك يازوران ، المسك بتفويضات القبايل ، تضامنه مع كريم ، ضمن الاكثرية لبن بلا .

القوى المتواجهة

تواجه تحالفان داخل **المجلس الوطني**، كانت تحددت ملامحها خلال التعديل الوزاري الذي حمل بن خده الى رئاسة **الحكومة المؤقتة** في ايلول / سبتمبر ١٩٦١ ، وبو ضياف الى نيابة الرئاسة الى جانب كريم وبن بلا . ونتذكر ان هذا التعديل ادى الى القطيعة بين بن خده وهيئة الاركان وأنه دفع الى معارضة **الحكومة المؤقتة** ، بالاضافة الى عباس وفرانسيس وبو منجل كلاً من خيضر وبيطاط .

نتجت المجموعة التي تكونت حول **الحكومة المؤقتة** من تحالف بين نشاطيين ومركزيين . وقد سحبت وراءها الشرائح المدنية للبيروقراطية ، والولايتين الثانية والثالثة ، ومنطقة الجزائر المستقلة ذاتياً ، وفدرالية فرنسا . وكانت الولايتان الرابعة والخامسة لا تزالان في وضع الانتظار . كان التحالف حول **الحكومة المؤقتة** يعكس مصالح تسوية ايفيان ، لكن هذه التسوية لم يكن لها المعنى ذاته بالنسبة للجميع . كانت الولايات تهدف الى اخذ السلطة من دون اي تنازل ولا تنتظر غير

إعلان الاستقلال لتحل ممثليها محل ممثلي الهيئة التنفيذية المؤقتة . كان بو ضياف مصنفاً الى اليسار ، وآيت احمد ايضاً ، فهما من خصوم الليبرالية البورجوازية ، وخلفهما يصطف قادة الهجرة والنقابات والحركة الطلابية . وكان الملمح المسيطر لهذا التحالف هو التالي : نجد داخله الافراد والمجموعات الاجتماعية والاجهزة (الدبلوماسية ، الاعلام ، الشرطة السياسية)، القادرين على الاندماج في المجتمع القديم دون قلبٍ راديكالي لأن ثقافتهم وتجربتهم الاجتماعية تجعلهم حساسين تجاه النموذج الغربي .

كانت المجموعة المتحلقة حول بن بلا ، ومعظم افرادها من الشعبويين ، تستند الى جيش الخارج والولايتين الاولى والسادسة . تقدم نفسها كحزب الاحياء العربي ـ الاسلامي ، جامعة اولئك الذين يربطون مستقبلهم بإعادة صهر المجتمع لضمان سلطة لا يمكن أن تشد مراسيها الى المجتمع القديم . داخل هذه المجموعة ، لم يكن فرحات عباس واحمد فرانسيس واحمد بو منجل، القادة السابقون في **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ، غير رهائن وناس تجبري الاستفادة من وجاهتهم ، فقد كان موقعهم الحقيقي الى جانب **الحكومة المؤقتة** ، وهمُّ الانتقام من بن خده وكريم هو الذي دفع بهم الى الاتجاه الآخر لا افكارهم حول المستقبل .

هذان التحالفان غير المبدئيين لم يكونا يحيلان إلى انقسامات اجتماعية واضحة بل الى انماط مختلفة من الانخراط في النظام الاستعماري، وهو ما سيكون في اصل بلبلة خارقة سوف تضلل كل الذين عودتهم الماركسية المبتذلة على تحليلات طبقية مختصرة . وسوف تكون نتائج هذا الوضع قاتلة لا سيما ان استراتيجية كل من المجموعتين موجهة نحو بيروقراطيين لديهم اوضاع مكتسبة يدافعون عنها ، لا نحو الشعب .

مجرى الاعمال

لم يطل نقاش البرنامج ، وقد اعتبره فرحات عباس نوعاً من « الشيوعية غير المطحونة جيداً » ، لكنه قبل به . وقد قضى تعديل قدم الاقتراح به ممثل لفدرالية فرنسا ، هو المحامي علي هارون ، بإدخال الاحالة الى الاشتراكية ، فلم يعترض أحد ، وهكذا جرت الموافقة على البرنامج بالاجماع .

انفجر النزاع عند الانتقال الى اختيار المكتب السياسي . عين **المجلس الوطني للثورة** لجنة لاستشارة اعضائه فردياً بصدد الاشخاص الذين يمكن أن يكونوا في المكتب السياسي ، ضمت العقيد محمد يازوران والرائد قايد احمد ، وعضواً في مكتب **المجلس الوطني** هو محمد بن يحيى ، والرائد الحاج بن علا ، احد مساعدي بن مهيدي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، الذي كان اوقف عام ١٩٥٦ وأُطلق سراحه قبل وقت قصير . وقد قُدِّم للجنة العديد من الاقتراحات ، اثنان منها جديران بالاشارة اليهما .

صدر الاول عن بن بلا الذي طالب بقيادة صغيرة العدد ووحيدة من سبعة أعضاء ، تتألف من

آيت احمد ، وبو ضياف ، وخيضر ، وبيطاط ، ومحمدي السعيد ، والحاج بن علا ، وبن بلا بالذات . وقد جرى اقصاء كريم بلقاسم ، الذي كان سمح موقفه بين آب / اغسطس ١٩٥٤ وكانون الثاني / يناير ١٩٥٥ **لجبهة التحرير الوطني** بالانتصار على **الحركة الوطنية الجزائرية** ، لصالح محمدي السعيد ، وهو رجل باهت ولا تأثير له في القبايل . كان كريم يدفع بذلك فاتورة مؤتمر الصُّمام ومعارضته هيئة الاركان . أما اللائحة الثانية ، بإيحاء من كريم ، فتضم القادة « التاريخيين » للجنة الـ« ٢٢ » ولجنة الـ« ٩ » : بن طوبال ، بو صوف ، بو ضياف ، بيطاط ، آيت احمد ، خيضر ، بن بلا ، كريم ، والمركزي دحلب .

وفقاً للعقيد طاهر الزبيري ، حصلت اللائحة التي قدمها بن بلا (خلال عمليات الاستقصاء التي قامت بها لجنة الترشيحات) على ٣٣ صوتاً ضد ٣١ حصلت عليها لائحة كريم[٤] . وهذا « النجاح » يستدعي اربع ملاحظات ، لاغنى عنها لفهم التقلبات اللاحقة للأزمة .

١ . ان الاكثرية المطلوبة ، اي اكثرية الثلثين ، لم يتم بلوغها . وقد اجبر هذا الشرط كل كتلة على القبول بتحالف عريض . وإذا رفض أحد الابطال الرئيسيين احترامه ، تصبح الآليات المؤسسية امام جدار مسدود ولا يعود يمكن حل الازمة الا خارج الهيئات الشرعية وعلى قاعدة ميزان القوى .

٢ . دعمت تصويتات العقيد يازوران والرائد بن شريف باسم الولايتين الثالثة والرابعة بن بلا ولم تكن تعبر عن ارادة موكليهما ، وعددهم ٩ . لقد زيفت توكيلاتهم التصويت إذاً .

٣ . عبّر قادة الولاية الثانية عن نوايا تصويت مختلفة . فالرائدان العربي بن رجم ، مسؤول المعتمدية العسكرية ، ورابح بلوصيف ، مسؤول الاستخبارات والارتباط ، أيدا لائحة بن بلا واخلا بالقرارات التي اتخذتها جمعية قادة الاقسام حول دور هيئة الاركان .

٤ . رفض آيت احمد وبو ضياف الانتساب الى المكتب السياسي وفقاً لما اقترحه بن بلا . « لم نكن على اتفاق فيما بيننا ونحن في السجن ، ولسنا على اتفاق اكثر الآن . لماذا إذاً اقتراح لائحة ليس ثمة ، منذ البدء ، تفاهم بين اعضائها ؟ كل هذا يؤدي الى ديكتاتورية عسكرية في خط مستقيم » . هذا ما سيشدد عليه آيت أحمد فيما بعد[٥] .

خلق الفيتو ضد كريم ، اكثر من اي اعتبار آخر ، تشوشاً لا يمكن حل عقدته . **لقد كانت هيئة** الاركان على حق في ما رأته ، **فالمجلس الوطني للثورة** مصنوع على مقاس كريم وبن طوبال وبو صوف ، ولا يمكن الاعتراف به كهيئة عليا ، وفي الوقت ذاته **الاعتقاد** بالوصول الى حل للازمة على حسابهم . كان التوفيقيون كثيرين ، وكثيرون هم الذين لم يكونوا يشاركون في تفاؤل قادة رتل **الحكومة المؤقتة** ، الذين اعتقدوا بإمكانية حل للازمة من دون الكثير من الاضرار ، وحاولوا طرد شبح الحرب الاهلية . هكذا اتفق مكتب **المجلس الوطني** ، الذي كان من اعضائه محمد بن

يحيى ، وعمر بو داود ، مسؤول فدرالية فرنسا ، والعقيد علي كافي ، مع مجلس الولاية الثانية وحاول القيام بمسعى مشترك لدى بن بلا .

تحادث رسولهم ، العقيد علي كافي ، مع بن بلا طوال ساعتين ونصف ، في فندق محاري . واستناداً للعقيد علي كافي : « تم الاتفاق على انه مقابل وجود كريم في المكتب السياسي ، سيتولى بن بلا قيادة الحكومة» . « وعدني بن بلا أن كل شيء سيكون منتهياً غداً . لكن شيئاً من ذلك لم يحصل ، وأنا لا ازال اتساءل حول أسباب انعطافه . إنني اعتقد ان الرائد رابح بلو صيف أعلمه بالمشاعر التي كان يوحي لنا بها الـ« ٥ » . لقد قلنا في اجتماعنا ان الـ« ٥ » ليسوا على مستوى الوضع ، وهذا في كل حال شعور يشارك فيه انصارهم . وانا لا اوجه اتهاماً مجانياً لرابح بلو صيف ، ففي وقت ما ، ذهبت الى غرفة بن بلا ووجدته لديه في اجتماع غير قانوني ، فخرجت فوراً . في اليوم التالي ، التقيت بن بلا وجهاً لوجه ، وكان منقبض الاسارير وامتنع عن مخاطبتي . ففهمت عندئذ ان اتفاقنا اصبح من الماضي ، وما جرى فيما بعد اثبت صحة حدسي[٦]» .

يمكن التساؤل ، لدى تفحص الامور ، إذا كانت التقديرات حول الـ« ٥ » هي التي حفزت موقف بن بلا،وإذا لم يكن ينبغي البحث عن اسباب تغييره موقفه في اسلوب عمله . أن بن بلا رجل توفيقي ، رجل تسوية . غالباً ما سيحدث له خلال الأزمة ان يتخذ مبادرات دون العودة الى شركائه ، ثم يتراجع عن تعهداته بعد أن يصطدم بمعارضتهم . لم يكن الفيتو ضد كريم يأتي منه وحده ، بل كذلك من هيئة الاركان . ثم كيف يمكنه ان يقبل برئاسة **الحكومة المؤقتة** بعد ان رفض ، هو وزملاؤه ، استقالة بن خده قبل افتتاح **المجلس الوطني** ؟

في ٤ حزيران / يونيو استأنف **المجلس الوطني** أعماله بعد انقطاع قصير ، ومنذ البداية ، طلب بن بلا اعادة النظر في الوكالات . في الواقع ، كان في حوزة احد حلفائه ، العقيد طاهر الزبيري ، توكيلات من الرواد اسماعيل مصطفى محفوظ ، وعمار ملاح ومحمد صالح يحياوي . ولما كان تسجيل تلك التوكيلات لم يتم في الوقت اللازم ، رفض مكتب **المجلس الوطني** تثبيتها تطبيقاً للنظام الداخلي . وقد حسمت **الحكومة المؤقتة** الموضوع لصالح اطروحات مكتب **المجلس الوطني**. اعتبر بن خده ان بن بلا يسعى وراء وسيلة للعودة عن قرار قانوني، وفي الوقت الذي كان فيه الرجلان يتقارعان بصدد مشكلة التوكيلات تدخل العقيد صالح بو بنيدر قائلاً لبن بلا : « خفّف لهجتك، واحترم الرئيس» . فرد هذا الاخير : « ماذا يعنيك من كل هذا ؟ إذا لم ينزع أحد ثيابك قبل اليوم ، فسأفعل ذلك بنفسي » . فاحتد بو بنيدر وأجاب : « سوف أضاجعك ، ايها اللوطي » . وعُلّقت الجلسة وسط هرج ومرج شديدين .

في نظر خصوم بن بلا ، تعمد هذا الاخير ان يحصل ما حصل لمنع تصويت كان ربما اضطره للمساومة او لانتهاك الشرعية . اكد محمد بن يحيى[٧] : « لقد تحاشينا حصول ١٨ بروميير » .

لكن حين سيحدث ١٨ برومير حقاً ، في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٥ ، سوف يستقبله بن يحيى ، مثله مثل بن خده ، ودحلب ، الخ . ، مؤيداً . ويبين هذا الحدث ، بَعْدياً* ، ان التـذرع بـ« الروح العسكرية » لم يكن غير ذريعة . كان بن بلا الرجل المقصود اطاحته بسبب افكاره لا بسبب تحالفه مع هيئة الاركان .

كان الحادث بين بن بلا وبو بنيدر نعمة للاكثرية الحكومية ، التي لم تكن في الحالة الحاضرة الا تعبيراً عن اقلية لسد الطريق . ولقد انطرحت عدة حلول ، بين ٤ و٦ حزيران / يونيو ، للخروج من المأزق . اقترح بو صوف على آيت احمد عرض رئاسة **الحكومة المؤقتة** على خيضر ، فأجاب آيت احمد[٨] : « اعرض عليه ذلك بنفسـك » . وفي ليل ٦ ـ ٧ حزيران / يونيو ، حصـل حادث مفاجىء : غادر بن خده طرابلس دون ابلاغ مكتب **الحكومة المؤقتة** وزملائه في الحكومة ، واضعاً هكذا الجمعية امام استحالة ان تختم مهمتها بشكل طبيعي ووفقاً للنظام الداخلي . وقد لحق به محمد بو ضياف والعقيد دهيلس صادق والرائد عز الدين ، لكنهم طلبوا الى آيت احمد ان يقبل تفويضات باسمهم في حال متابعة اعمال **المجلس الوطني** ، لكن آيت احمد الذي كان ضد رحيلهم رفض التفويضات .

شق عمل بن خده الطريق امام كل انواع المغامرات . وقد برر نفسه فيما بعد كالتالي : « ... رغم نقاط ضعف **الحكومة المؤقتة** الداخلية ، كانت تتمتع بحظوة كبرى ... كل ضربة موجهة **للحكومة المؤقتة** ، شريكة ديغول في ايفيان ، المسؤولة مباشرة عن تطبيق وقف اطلاق النار ، كان يمكن ان تثير الاضطراب في فرنسا ، وتشجع المتطرفين ، وتزرع القلق الشديد في نفس الشعب ، الذي كان يحتاج ، بمواجهة الاستفزازات الدموية من جانـب **أو** . **آ** . **إس** ، الى ان يكزَّ على اسنانه ويخطو الخطوة الاخيرة للاستيلاء على السلطة . لكل هذه الاسباب ولسد الطريق امام كل الذين قد يعرضون للخطر ثمار هذا النصر قررت مغادرة طرابلس والعـودة الى تونس لاستئنـاف الاضطلاع بمسؤولياتي[٩] » .

إن الاحالة الى احترام اتفاقات ايفيان تهدف الى تبرئة بن خده من حساباته الخاطئة وعواقبها ، فمسؤولياته الشخصية في مفاقمة الازمة مع هيئة الاركان لم تكن ضئيلة . ففي ايلول / سبتمبر ١٩٦١ استخدم هيئة الاركان ضد الثلاثي كريم ، وبن طوبال ، وبو صوف ، وهؤلاء الاخيرين ضد عباس . وبعد وصولـه للسلطة ، أكد أن الازمـة هي أزمـة بـين عسـكريين وتنصـل من المسؤولية . ثم اكد فيما بعد أن الخلافات الداخلية سيتم تجاوزها بفضل المفاوضات مع فرنسا . والحال أن الازمة لم تتفاقم فقطبل اصبحت نقطة تجمُّع كل التناقضات الاجتماعية والسياسية وكل الضغائن الشخصية المراكمة منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ . كان مأزق حزيران / يونيو

* ـ تعريب Aposteriori اي استناداً إلى التجربة اللاحقة (م) .

١٩٦٢ ، في جزء منه ، ناتج الهرب للأمام والخيارات السابقة التي اتخذها توفيقيوح . م . ج . ج . ، ولا يمكن فصله عن كل ذلك .

تشكل التحالف البنبلي*

اعتقد بن خده انه تحاشى ما هو أسوأ بأن غادر **المجلس الوطني للثورة** ، لكن على العكس ، فإن هذا الاسوأ اصبح امراً محتماً . لم تستطع قيادة **جبهة التحرير** ، بمجملها ، ان تواكب سرعة تطور الازمة ، وكان الجو السياسي يتفاقم . غدا حلٌ سريع للخلافات يوفر دم الرجال امراً مشكوكاً فيه ، فلقد كانت **الحكومة المؤقتة** منقسمة بصورة لا يمكن معها ايجاد مجال للمصالحة ، واربعة من اعضائها الـ١٢ - بن بلا ، بيطاط ، محمودي السعيد ، خيضر - كانوا مذاك مرتبطين بتعهدات مأخوذة خارج **الحكومة المؤقتة** . وقد كان هذا الوضع يشجع العنصر العسكري في كل تحالف ، لذا فسوف يكون الكلام مذاك على اساس علاقات القوة .

حدد التحالف البنبلي موقفه في طرابلس بالذات خلال اجتماع لاعضاء **المجلس الوطني** حيث اقترحت هيئة الاركان الاعلان الفوري للمكتب السياسي الذي اقترحته لجنة الترشيحات . الا ان بن بلا لم يوافق على ذلك ، فقد كان يستشعر أنه إذا تصرف قبل الاوان يخاطر بخسارة قوى سوف تسد أمامه طريق السلطة الى الابد . وفقاً لبن بلا ، لم تكن الشروط موجودة داخل البلد لتسوية الازمة ، فأنصار **الحكومة المؤقتة** هم الاقوى ، حالياً ، والولايتان الاولى والسادسة ضعيفتان ، والولاية الخامسة مترددة . يجب الاهتمام بالمناورة بشكل جيد مع فرنسا وتونس ومراكش ، لانه اذا قدمت هذه الدول دعمها **للحكومة** وحصرت الجيش في الخارج ، انتهى التحالف الذي شكله . كان يفضل إذاً خوض النضال لقرض مواقع **الحكومة المؤقتة** في الداخل والتسويف في الخارج .

وقّع اربعون عضواً في **المجلس الوطني** ، بصورة شخصية أو بالتوكيل ، محضر خلوّ بحق بن خده[10] . كان ٣١ فقط من بينهم انصاراً حازمين لبن بلا (الـ٩ الآخرون سوف يعترضون على التصويتات باسمهم) . هؤلاء الرجال جميعاً شكلوا « L'establishment* » ، وسوف تنضم اليهم عدة قوى لها اهداف وخطوط سير مختلفة .

كان هنالك ، قبل كل شيء ، اناس يرتبط تاريخهم بشكل وثيق بتاريخ التيار النشاطي ؛ ونجد بينهم اعضاء في لجنة الـ« ٢٢ » اصطدموا بمحمد بو ضياف قبل نوفمبر ١٩٥٤ أو بعده : يوسف حداد ، مسؤول ولاية باريس ، الذي اوقف عام ١٩٥٩ ؛ ومحمد مشاتي ، العضو سابقاً في قيادة فدرالية فرنسا ، وكان اوقف عام ١٩٥٦ ؛ واعضاء في لجنة الـ« ٢٢ » مرتبطين ببيطاط وقد أُخرجوا من المعركة بعد العمليات الأولى ، مثل الزبير بو عجاج ومحمد مرزوقي وعثمان بلوزداد ؛

* - نسبة الى بن بلا (م) .

* - اي ما معناه جهاز الدولة (م) .

ووجوها من معركة الجزائر ، كياسف سعدي ، ومصطفى فنال ، الرئيس اللاحق للمصالح الخاصة بالرئاسة (١٩٦٣ ـ ١٩٦٥) ، وبو عالم موسوي ، الذي سيصبح سفيراً للجزائر في فرنسا .

كل هؤلاء المناضلين ، الخارجين من السجون الفرنسية ، كان لديهم حساب يصفّونه مع **الحكومة المؤقتة** ، لأنه منذ وقف النار ، كلف كريم فدرالية فرنسا توجيههم نحو محلات إقامتهم الاصلية وحظر انتقالهم الى تونس ومراكش . كان ثمة أمل بتحييد هؤلاء الرجال الاحرار وإعطاء الولايات كوادر اكثر صلابة وكفاحية . إلا ان هذا الحساب اعطى عكس ما كان يؤمل منه إذ غذى قوى نزع الاستقرار الذين كان لصيحة قتالهم : « يريدون تسليمنا **للـ أو . آ . إس .** » اصداء سريعة .

ونجد ايضاً في التحالف الذي دعم بن بلا قياديين يسعون للحصول على الموقع الذي يعود اليهم ، شرعياً في نظرهم ، أن يشغلوه على الساحة السياسية . ويمكن أن نذكر من بينهم عضواً سابقاً في **المجلس الوطني للثورة**، هو محمد البجاوي ، زعيم فدرالية فرنسا ، الذي ازيح من هذا الموقع عام ١٩٥٩ بناء على طلب بن بلا[١١] ، إذا صدَّقنا كريم ؛ وعمار وزقان ، المحرر الرئيسي لبرنامج الصمّام ؛ ومناضلاً قومياً قديماً ، هو بشير بو معزه ؛ والعقيد عمار عمران ، احد خصوم بن بلا الاكثر حزماً عام ١٩٥٧ ، لكن الذي اعاد النظر في نزاعه معه منذ عام ١٩٦١ ، بعد التقائه احمد محساس في كولون [١٢] Cologne .

ونجد اخيراً كوادر انفصل عنهم الجهاز خلال التطهيرات المتتالية، مثل العقيد عماره بو قلاز ، الذي كان مسؤول القاعدة الشرقية من ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ ؛ وخليفة العروسي رئيس ديوان بو صوف ، الذي اقيل من جميع مسؤولياته منذ بداية عام ١٩٦٠ وكان ينتظر ساعة الانتقام من رئيسه ، الخ .

بتعاون من هذه القوى جميعاً جرى وضع خطة المعركة . وفي حين بدت **الحكومة المؤقتة** عاجزة عن تنظيم دمج القوى التي تساندها ، والتي كانت كل منها تتصرف في دائرتها ، وتبعاً لمصالحها الشخصية ، ظهرت المعارضة للحكومة كتكوين اكثر تجانساً ، فقد كانت تحظى بنواة ممركزة ، هي هيئة الاركان العامة ، التي كانت تركّز بين يديها كل وسائل العمل .

اتخذ القادة العسكريون، بالتعاون مع بن بلا ، ترتيبات لخلق مجموعات موازية في داخل البلد ، إذا دعت الحاجة ، والتصدي لعمل **الحكومة المؤقتة** . ومع اخفاق **المجلس الوطني للثورة** اخضع الصراع من اجل السلطة كل القوى لمنطقه العنيد.لم يكن اختيار الوسائل لخلق توازن جديد داخل **جبهة التحرير** يتوقف لاعلى حكمة الابطال الرئيسيين ولا على توقعاتهم . ولقد تفاقمت ازدواجية السلطات ايضاً بسبب حدثين جديدين : اتفاق **جبهة التحرير - أو . آ . إس** . في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٢ وخلق لجنة ما بين الولايات .

اتفاق جبهة التحرير ـ او . آ . إس .

في ١٧ حزيران / يونيو ، اعلن الدكتور شوقي مصطفاي ، متكلماً باسم **جبهة التحرير الوطني** ، قيام اتفاق مع **الأو** . آ . **اس** ، ممثلةً بجان بيير سوزيني[١٣] ، يلخّص مضمونه بنقطتين : مشاركة الاوروبيين في القوة المحلية والشرطة من جهة ، والعفو عن مناضلي **الأو** . آ . **اس** بصدد الجرائم المقترفة بعد **١٩** آذار / مارس .

سارع بن بلا ـ يتبعه خيضر وبيطاط ومحمدي السعيد ـ الى الرد وندد بـ« مطالبةٍ لا يمكن ان يقبل بها الشعب الجزائري » . وفي ١٨ حزيران / يونيو ، أكدآيت أحمد في القاهرة ، حيث كان يحضر اجتماعاً لقادة الدولة من مجموعة الدار البيضاء بصحبة بن يوسف بن خده ، أن **الحكومة المؤقتة** « لا علاقة لها بالتسوية المعقودة لوضع نهاية لارهاب **الأو** . آ . **إس** . » واعترض على حق الهيئة التنفيذية المؤقتة « في عقد اتفاقات سياسية » . والحال أن بادرة شوقي مصطفاي كانت تربط **جبهة التحرير** ، وكانت **أو** . آ . **إس** تريد ضمانات من هذه الاخيرة . وفي **١٩** حزيران / يونيو ، خرج الرئيس بن يوسف بن خده عن صمته وادان بدوره الاتفاقات . في اليوم ذاته ، وجه جان بيير سوزيني انذاراً لـ« تتشكل في مهلة **٤٨** ساعة داخل قوة حفظ النظام وحدات مختارة من بين اوروبيي الجزائر » .

في **٢٢** حزيران / يونيو ، قررت الهيئة التنفيذية المؤقتة تجنيد **٢٢٥** شرطياً اوروبياً ، وفي **٢٧** حزيران / يونيو سلّم اعضاء مجموعة **جبهة التحرير** في الهيئة التنفيذية استقالاتهم **للحكومة المؤقتة** ، احتجاجاً على جحد الاتفاق مع **الأو** . آ . **اس** وذكّروا بالوقائع التي سبقت عقده بالعبارات التالية : « في اثر مبادرة من فارس ، واقتراحات بدت ايجابية قدمها شيفالييه وفارس ، ذهب ثلاثة من اعضاء **جبهة التحرير الوطني** من مجموعة (فارس ، وبن تفليقة ومصطفاي) الى طرابلس ، ثم الى تونس ، لاعلام الحكومة بذلك . وفي طرابلس ، جرى الاتصال فردياً بالوزيرين بن بلا ومحمدي السعيد ؛ وفي تونس تم الاتصال بالاخوة خيضر وبيطاط وآيت احمد وبن خده ، الخ . ثم بعد أن جرى ابلاغ **الحكومة المؤقتة** بهذه المسألة فيما هي مجتمعة في تونس ، أوصتنا بأن نطلب الى **الاو** . آ . **اس** « اعلان وقف النار » ، و « دعم اتفاقات ايفيان سياسياً » ، و « ادانة كل عمل من أعمال العنف » . وخلال هذه الاتصالات الفردية ، او اثناء اجتماع **الحكومة المؤقتة** تم عرض النقطتين المتعلقتين بالعفو وبمشاركة الاوروبيين في حفظ النظام بشكل صريح ولم تستثيرا ايّ اعتراض رسمي في اي من الاوقات ومن جانب اي من الاشخاص . ولمزيد من الدقة ، ابلغنا الرئيس بحضور بن طوبال ، وفي نهاية اجتماع الحكومة ، موافقته على مبدأ العفو وعلى امكانية استخدام عناصر من الاوروبيين في حفظ النظام في اطار اتفاقات ايفيان[١٤] » .

كان رد الفعل المتفرق لأعضاء الحكومة علامة وجود سلطتين متوازيتين . ولكي نحدد المعنى الحقيقي لتبرُّؤ بن بلا ولعدول بن خده ، ينبغي ان نعيد وضعهما في المناخ السياسي لأحداث بداية

حزيران / يونيو وربطهما بواقعة تم التكتم بصددها في شتى الاعلانات ولعبت دور مفجر للأزمة .

إذا كانت المخاصمة بين **الحكومة المؤقتة** والتحالف البنبليّ قد هدأت في الظاهر بين ٧ حزيران / يونيو و١٧ منه ، إلا أن هذا لا يعني ان النزاعات قد جرى حلها ، وقد بقي الجو السياسي مسمماً بسببها . مهما تكن مآخذ بن بلا واصدقائه على بن خده ، فقد اعتبروا من الحذق عدم المجاهرة بها مؤقتاً على الاقل إذا لم يكن نسيانها . إلا أن مبادرة صدرت عن كريم بلقاسم سوف تضطرهم لقطع التحفظ الذي كانوا يفرضونه على انفسهم . حوالي ١٠ حزيران / يونيو ، عاد كريم بلقاسم ومحمد بو ضياف الى الجزائر ، رغم الحظر الواقع عليهما في الاتفاقات مع فرنسا . كان فارس على علم بالموضوع ، وقد كان الاخلال بالتعهدات المقطوعة فاضحاً ، لكن وكالة الصحافة الفرنسية قللت من شأن الحدث و« اعتقدت ان بامكانها الاعلان بأن كريم بلقاسم وضع نفسه في اجازة من **الحكومة المؤقتة** » .

كان هدف نائبي رئيس **الحكومة المؤقتة** ضمان مساندة الولاية الثانية التي كانت قيادتها منقسمة ، والولاية الثالثة التي استُخدمت تفويضاتها **للمجلس الوطني** ضد كريم . إلا انه خلال إقامتهما ، استُدرج كريم لالتقاء المفوض السامي الفرنسي ولاعطاء تأييده للاتفاق مع **الأو . آ . اس** .

مثلما يحل الحدس غالباً محل الاثبات في حالة ازمة ، فرضَتْ فرضيةُ مساومات غير معترف بها ، لصالح **الحكومة المؤقتة** ، فرضت نفسها حالاً على بن بلا . لكن هذا كان بالغ الحذق بحيث امتنع عن مهاجمة الحكومة الفرنسية واكتفى بالهجوم على ملهمي اتفاق « ينطلق من حملة تسميم » **معدة** للسماح **للأو . آ . اس** بـ« ألا تفقد ماء وجهها » . كان بن بلا يستهدف **الحكومة المؤقتة** مع انه - إذا صدَّقنا شوقي مصطفاي - لم يكن معارضاً لتسوية مع **الأو . آ . اس** . اما الاسباب الحقيقية للتبرؤ فبقيت مكتومة ، فالقتال يجري بسيوف مرقطة .

لم يكن يمكن عزو عدول بن خده الى منطق الازمة ، بل للخوف المفاجىء من ان تؤدي اعادة نظر في اتفاقات ايفيان « بشأن نقاط صغيرة » (العبارة لبن بلا) ، الى قانون عضوي ، في الواقع ، للجماعات السكانية ، والى توجيه ضربة إذاً للمبدأ المشهور ، مبدأ « وحدة الشعب » الذي وضعته **الحكومة المؤقتة** في المقدمة على امتداد المفاوضات .

لما كانت **الحكومة المؤقتة** منصرفة كلياً لسياستها القائمة على التوفيق والتوازن ، فهي لم تتوصل ، رغم استشراس كريم بلقاسم ومحمد بو ضياف ، لا بداء الصلابة والحزم . كانت زمرة « الحكماء » ، التي يدخل فيها بن يوسف بن خده وسعد دحلب ، تنهك نفسها في تحاشي ما لا علاج له ، لكن عبثاً .

إذا كان التضايق قد تعمق ، فقد ساهمت فيه **الحكومة المؤقتة** إذاً على طريقتها . زادت لعبتها

المزدوجة في قضية او . آ . اس حدة التناقض بين الهيئة التنفيذية والولايات . لم يكن يمكن الحد من التعارض بين المفاهيم الشعبوية للحياة السياسية والتنظيم الاجتماعي ومفاهيم الاصلاحيين البورجوازيين . « لم يعد بعض المسؤولين ينزعجون ، في لقاآت انتخابية مزدحمة ، من شن هجمات مباشرة ضد مجموعة **جبهة التحرير** ؛ هذا ماتشير اليه رسالة استقالة مندوبي **جبهة التحرير** الى الهيئة التنفيذية المؤقتة[١٥].إن **الحكومة المؤقتة** ، التي كان يبدي ممثلوها في الهيئة التنفيذية المؤقتة استياءهم منها ، وتعترض عليها هيئة الاركان ، كانت تمخر العباب على غير هدى . تثير قلق خصومها من دون ان تنظم انصارها ، وهو موقف غير منطقي اطلاقاً سيقضي عليها في نهاية المطاف .

اشتراطات اللجنة بين الولايات

هكذا سوف تمنح الولايات نفسها بنفسها وسائل مواجهة هيئة الاركان ، التي كانت امكاناتها القتالية قد اخذت مواقعها منذ النصف الاول من حزيران / يونيو ، لكن دون ادنى نجاح ، لأن معظم مرسلي هيئة الاركان العامة جرى تحييدهم . اوقف الرائد احمد بن شريف ، الذي ينتمي الى بن بلا اكثر مما ينتمي الي بومدين ، اوقف في روفيغو ، ثم اطلق سراحه بعد تدخل الرائد الاخضر بورقعه[١٦] وفرضت عليه الاقامة الجبرية في البليده بعد اكتشاف ارسال اسلحة نحو العاصمة الجزائر . كان بحوزته امر مهمة يعينه ، رغم الانظمة ، مسؤول ولاية ، وسوف يمزقه بنفسه ليعطي براهين على نيته الحسنة الى محاوريه في الولاية الرابعة ، ومن بينهم الرائد حسن .

استقبل مجلس الولاية الرابعة في الميديه الرائد قايد أحمد ، عضو هيئة الاركان ، وقد أبقيت له حريته ، ضد رغبة الرائد يوسف بو لخروف ، لكن سوف يتم توقيفه في قسنطينه . وسيحصل الشيء ذاته مع العقيد عمران ، وبو عالم موسوي ، وجميله بو حيرد والزهرة الظريف ، الذين القي القبض عليهم في الجزائر العاصمة . ولم يتوصل غير النقيبين عبد الحميد ابراهيمي وعبد الرحمن بن جبر الى الاتصال بكوادر الولاية الثانية ، الذين كان يقودهم الشيخ بلقاسم فنطازي في غياب العقيد صالح بو بنيدر . واستناداً الى عبد الحميد ابراهيمي ، « كان الكوادر يتبعون بو بنيدر ، سواء انضباطاً أو عن قناعة . لذا لم تكن اتصالاتنا مجدية اطلاقاً[١٧] » .

فازت الولايات بالجولة الاولى، ضد هيئة الاركان. وقد اتفقت فيما بينها على تنسيق العمل. جرت اتصالات ولقاءات اولية في النصف الثاني من حزيران / يونيو بمبادرة من الدكتور السعيد حرموش ، وهو ضابط من الولاية الرابعة عاد الى الجزائر أثناء وقف النار ، بعد أن كان سافر الى الخارج سابقاً . هذه الاتصالات ادت الى عقد اجتماع في زموره في الولاية الثالثة في ٢٤و٢٥ حزيران / يونيو ١٩٦٢ حضره مندوبون من الولايات الثانية والثالثة والرابعة ، ومن منطقة الجزائر المستقلة ذاتياً وفدرالية فرنسا . ومع ان الولاية الخامسة (وهران) كانت تؤيد الاجتماع ، الا انها تحججت بأن لديها روزنامة عمل مكثفة جداً ، كي تبرر عدم مشاركتها فيه ، فقد كان مسؤولها ،

العقيد عثمان لا يزال متردداً . اما الولايتان الاولى والسادسة فلم تردا على الدعوات . وقد ارسل وزيران ، هما كريم بلقاسم ومحمد بو ضياف ، الى الاجتماع بين الولايات رسالة دعم ، وهو ما سيجعل خصومهما يقولون إنهما يهنئان نفسيهما على مبادرتهما الخاصة بهما .

بعد ان درس المندوبون الى الكونفرنس الوضع الذي خلقه فشل **المجلس الوطني للثورة** ابدوا اسفهم لـ« افتقار الحكومة الى السلطة » ، و« الفراغ السياسي » ، و« عصيان هيئة الاركان العامة » وقرروا ألا يعودوا يتصرفون على انفراد بأن خلقوا « لجنة تنسيق بين الولايات » مهمتها : « إعداد لوائح بالمرشحين للجمعية التأسيسية ؛ تحديد شروط سياق المؤتمر الوطني والمشاركة فيه ؛ تنظيم دمج وحدات **جيش التحرير الوطني** المعسكرة على الحدود في داخل كل من الولايات ؛ إدخال الاسلحة المخزنة في الخارج . » . ولمواجهة دسائس هيئة الاركان ، اعلنت لجنة ما بين الولايات « حالة الطوارىء » على كامل الاراضي « الى حين ارساء المؤسسات النهائية للبلاد » ودعت الولايات الاولى والخامسة والسادسة للانضمام اليها لـ« تحاشي انتقال الخلافات الداخلية في الخارج الى الداخل » . وفي حين كانت معادية لهيئة الاركان ، فقد اكدت خطاً حيادياً بين اعضاء الحكومة : « اننا نرفض . . . تثبيت اي انقسام في الوقت الراهن ، واقلَّ ايضاً اتخاذ موقف الى جانب هذا او ذاك من الوزراء . بالنسبة الينا ، إما ان **الحكومة المؤقتة** هي واحدة ، وإما اننا لا نعترف بأي إشراف[18] . » .

لقد اعتبر جزء من المقاومة الداخلية نفسه مخولاً الحلول محل **الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة** ، وذلك في نوع من توسيع سلطته بصورة تعسفية . هكذا اعطت الحكومة دور مساعد وطلبت اليها ان « تبقى موحدة » ، و« الاعداد للاضطلاع بالسيادة الوطنية بعد ٢ تموز / يوليو » و« فضح اعضاء هيئة الاركان » .

كانت هذه القرارات امتداداً لمناورة قامت **الحكومة المؤقتة** بتركيزها في ايلول/ سبتمبر ١٩٦١ ، وتابعها كريم وبو ضياف في حزيران/ يونيو ١٩٦٢ خلال زيارتهما للولايتين الثانية والثالثة ولمنطقة الجزائر المستقلة ذاتياً ، لكن لم يكن لها النتائج المتوقعة . وثمة اسباب عديدة وراء ذلك :

١ . كان منطق الاحداث والضرورات السياسية تحفز على مركزة القوى التي تعترف بزعامة كريم وبو ضياف ، لكن خصوصية الولايات جعلت تلك المركزة موضع خلاف . والاسوأ من ذلك ان حذر الولاية الرابعة حيال **الحكومة المؤقتة** ، الذي تلا خلق منطقة الجزائر المستقلة ذاتياً ، لم يَزُلْ . وقد ظهرت ارادة هذه الولاية استعادة الاشراف على العاصمة اثناء محاولة الاغتيال التي نظمها النقيب يوسف ضد عضوين في مجلس المنطقة المستقلة ذاتياً ، الرائد محمد وكيد ، مسؤول الارتباط والاستخبارات الذي توفي متأثراً بجراحه والنقيب علي لونيسي ،مسؤول مصالح الصحة .

٢ . لم يكن حياد لجنة ما بين الولايات حيال اعضاء **الحكومة المؤقتة** بديهياً . ففي داخلها ،

كانت منطقة الجزائر المستقلة ذاتياً تخوض حملة ضد بن بلا ، وقد اطلقت شعار « بطل واحد ، هو الشعب » ، الذي كان يستهدفه شخصياً .

٣ . على الصعيد العسكري ، كانت هيئة الاركان ، التي تدعمها الولايات الاولى (الاوراس) ، والسادسة (الصحراء) ، والخامسة (ولاية وهران) دعماً غير مشروط ، في وضع القوة . وكان تحالفها مع بن بلا وخيضر معطى اساسياً للتحليل ، يؤدي تجاهله ، بصورة مستقيمة ، الى المجابهة . لا شك ان اللجنة ما بين الولايات احتاطت فأكدت في قرارها انها لن تتبع غير حكومة موحدة ، والحال ان بن بلا وبيطاط وخيضر كانوا قد قرروا عدم العودة الى الجزائر مع **الحكومة المؤقتة** . كان تمني لجنة ما بين الولايات يلعب إذاً على حساب **الحكومة المؤقتة** التي ستجد نفسها دون اي دعم .

غدت ازمة القيادة علنية في ٢٦ حزيران / يونيو . في ذلك اليوم ، ذهب الرائد عز الدين ، الذي سبق ان اقترح طرد هيئة الاركان ، والدكتور السعيد هرموش ، الى تونس لابلاغ **الحكومة المؤقتة** قرارات لجنة ما بين الولايات . كان كريم وبو ضياف على علم بالامر ، لكن بن خده سيعرف موضوع مسعاهما قبل وقت قصير من انعقاد مجلس الوزراء ، الذي جرت الدعوة اليه لسماعهما بوجه خاص .

خلال الجلسة ، توتر الجو ، فشروط الولايات ارتفعت بخلافات الحكومة الى الذروة . فقد وافق آيت احمد وبو ضياف على قرار لجنة ما بين الولايات ، وقبل بيطاط مناقشته ، اما بن بلا فنهض وغادر الاجتماع دون أن ينبس ببنت شفة . وكان رد فعل خيضر عنيفاً ، حيث ندد بادعاآت الولايات وقدم استقالته احتجاجاً . وقد هتف العقيد بومدين عندما علم باستقالته : « إن خيضر هذا رجل ، وأنا لم اكن اراه هكذا » . لم يفقد مستخدم الترامواي قديماً شيئاً من حميته ، إنه هجومي ، وحتى تشكيل اول حكومة للجزائر المستقلة ، سيكون المحرك الحقيقي للتحالف البنبلي .

سجّل ٢٦ حزيران / يونيو نهاية الحكومة ، التي لن تعود غير واجهة تحتمي خلفها استراتيجيات متنافسة . لقد تفاقمت المعارضة بين التحالفين التواقين الى السلطة ، وسمّمت الاحقاد الشخصية والمكائد ، ومظاهر الشهوات الخاصة بكل مرحلة فوضى كبرى ، التعارضات السياسية . لم يعد ثمة قواعد ، بل لعبة رهيبة ومعقدة تتداخل فيها التحالفات الخارجية والحسابات الاستراتيجية الخاصة بتونس ومراكش ومصر وفرنسا ، فلقد كان لكل من تلك البلدان اهدافه الخاصة به .

كانت تونس تتمنى ، بصوت الرئيس بورقيبه ، رؤية الجزائر تتجه صوب العالم الغربي . ففي نظره أن مقاتلي **جيش التحرير** الذين يتكلمون على العودة لحمل السلاح ومواصلة الثورة «يركبون متن اوهام» ، لان « جزائر المستقبل تتوقف على صفات قادتها الذهنية وعلى الطريقة

المتفهِّمة التي ستعاملها بها . . . فرنسا بوجه خاص ، لكن كذلك بريطانيا والولايات المتحدة » .
وفي مراكش ، كان لبن بلا العديد من الصداقات بين المقاومين القدامى ، ومنهم وزير هو عبد الكريم خطيب ، لكن الاتجاه المسيطر في اوساط السلطة كان الاستفادة من الصراعات الداخلية الجزائرية لطرح الخلافات الحدودية وحلها . وكانت مصر تريد تحاشي تشكل كتلة مغربية وجر الجزائر الى محورها في الوقت ذاته . وكان يملي خيارات فرنسا احترام اتفاقات ايفيان ، فالجنرال ديغول كان مستعداً للبقاء على الحياد وترك الجزائريين يسوّون مشكلاتهم فيما بينهم ، شريطة ان يحصل على ضمانات من الجميع بصدد التعهدات المقطوعة باسم الجزائر .

كان سفر محمد خيضر في ٢٧ حزيران / يونيو الى الرباط ناجماً عن حساب مزدوج : تذكير بن بلا وبيطاط بضرورة عدم الخضوع للتهويل بالوحدة ؛ واظهار **الحكومة المؤقتة** ، التي تنتظر اعلان الاستقلال للعودة الى الجزائر ، كالتعبير عن زمرة لا كالممثل للشرعية الثورية . مذاك ، زادت سرعة التاريخ ، ففي تيه المكائد والمصالح **الشخصية والاهواء** ، كان رد فعل كل واحد على الحدث يتم من دون قياس ما يترتب على موقفه من اهمية . كان منطق الهجرة الاوروبية ، وتجزؤ **جبهة التحرير - جيش التحرير** يريد ان يؤدي الوضع الى الخواء والفوضى . لكن الامر لم يكن كذلك إجمالاً ، فاحمد بن بلا وفرحات عباس وبن يوسف بن خده وحسين آيت احمد ، كانوا بين من استخدموا نفوذهم ووزنهم للتحكم بنتائج المجابهات .

تلقت حسابات خيضر تكريساً لها في ٢٨ حزيران / يونيو . ففي ذلك اليوم ، غادر بن بلا تونس فجأة ، على متن طائرة مصرية توجهت الى ليبيا تاركة ركابها على الارض . وحين علم الرئيس بورقيبه بالامر ، تنبأ لبن بلا بمصير صالح بن يوسف ، لكن التاريخ لن يتكرر . اما اسباب سفر بن بلا المفاجىء فلم يجر توضيحها تماماً في يوم من الايام ، وان كان المذكور تذرع بفرضية توقيفه الذي كانت الحكومة التونسية توشك أن تقوم به بناء على طلب **الحكومة المؤقتة** وهذه الرواية تستحق **التوقف** عندها .

ليس ثمة شك في ان **الحكومة المؤقتة** لم تطلب توقيف بن بلا ، كما لم تعقد تحالفاً ثابتاً مع تونس وفرنسا ضد بن بلا ، وهو المأخذ الذي أخذ عليها . فلو أن شيئاً من ذلك حصل(١٩) ، لكان عرف مصير اليوسفية ، رغم تفوقه العسكري البديهي .

هل كان الحليف المميز للرئيس بورقيبه ، نائب رئيس **الحكومة المؤقتة** كريم بلقاسم ، اتخذ هذه المبادرة لوحده ! يبدو ان هذا قليل الترجيح ، فالحكومة ما كانت قدمت الدعم له ، حتى بعد حدوث العمل ، وغالبيتها كانت منزعجة من تقديرات الرئيس بورقيبه بصدد الخلافات داخل الثورة . ففي ٢٦ نيسان / ابريل ١٩٦٢ ، وصف بلاغ صادر عن **الحكومة المؤقتة** المقابلة التي اعطاها **للتايمز** بـ « التدخل غير المقبول في الشؤون الداخلية للحكومة الجزائرية وللثورة » .

وفقاً للفرضية الاكثر مدعاة للتصديق ، لم يكن بن بلا يحس بالامن في تونس ،وكان الرئيس

عبد الناصر قلقاً هو الآخر من تحالف كريم ـ بورقيبه وعواقبه المحتملة . ضمن هذا السياق وجدت مناورات التسميم ارضاً ملائمة ، وعلى مرتين ، قبل ٢٨ حزيران / يونيو ، وضع بن بلا الحكومة امام معلومات كان احدها من حاكم تونسي ـ بصدد اعدادات لاغتيال بتحريض من كريم . اما الوزراء الذين لم يصدقوا ذلك فلم يستجيبوا لتلك الاخبار . مهما يكن ، فإن مبادرة بن بلا ذهبت في الاتجاه الذي تمناه محمد خيضر ، لكنها خلّصت الحكومة في الوقت ذاته من الزعماء الذين يشلون عملها .

في ٣٠ حزيران / يونيو ، الساعة العاشرة والاربعين دقيقة ، وجّه العقيد موحند ولدحاج ، مسؤول الولاية الثالثة ، وهو من الحكماء ، رسالة الى **الحكومة المؤقتة** هذا نصها : « المطلوب اعطاء توضيحات حول كيفية عودة المقاتلين المعسكرين على الحدود الى داخل الجزائر . تقترح لجنة ما بين الولايات يوم ٥ تموز / يوليو موعداً لاعلان الاستقلال . سيتم احتفال بمشاركة كل الولايات في سيدي فرج . . . » في عز الازمة ، لم تنس الولايات الرموز ، فالقوات الفرنسية نزلت في ٥ تموز ١٨٣٠ في سيدي فرج ، وفي المكان ذاته سيتم الاحتفال بتحرير البلاد ، بعد ١٣٢ عاماً على ذلك التاريخ .

في اليوم ذاته ، جر كريم وبو ضياف **الحكومة المؤقتة** إلى إقالة هيئة الاركان . لقد انتهت **جبهة التحرير الوطني** كتجمع وطني عريض .

٢٢
حرب الخلافة
(نهاية حزيران / يونيو ـ ايلول / سبتمبر ١٩٦٢)

إن خلع هيئة الاركان العامة ، الذي ندَّد به خيضر وبن بلا ، في حين كان حليفاهما بيطاط ومحمدي السعيد لا يزالان في الحكومة ، خلق وضعاً غير ملائم كثيراً لمحاولات الوساطة . الا أن محاولتين منها تستحقان الاشارة إليهما : وساطة الرئيس عبد الناصر ووساطة لجنة ما بين الولايات .

المساومة المستحيلة (نهاية حزيران / يونيو ـ ٢٢ تموز / يوليو)

إن الرئيس عبد الناصر الذي أثَّر فيه إخفاق صالح بن يوسف في تونس ، وكان مهتماً بأن لا ينجر الى عش الزنابير الجزائري ، طلب في ٢ تموز / يوليو١٩٦٢ الى بن بلا ان يعود مع **الحكومة المؤقتة** الى الجزائر . الا ان بن بلا لم يكن مستعداً للقبول بأي شيء طالما لم يتم الغاء التدبير المتخذ ضد هيئة الاركان : ضمن هذه الشروط ، بقيت المساعي الحميدة لرئيس الحكومة المصرية ، علي صبري ، ولمحمد حسنين هيكل ، مستشار عبد الناصر ، دون نتيجة . نتج عن تلك المساعي توطيد كريم في قناعته بانتصار **الحكومة المؤقتة** ، وفي اسوأ الاحوال بحدوث تسوية مشرِّفة . ذلك ان الرئيس عبد الناصر تبع بن بلا على مضض ، فقد كان ممزقاً بين دعم رجل يضمن له تحالفاً استراتيجياً تحت راية القومية العربية والرغبة لا فقطبعدم الانقطاع عن **الحكومة المؤقتة** بل كذلك في عدم افساد علاقات مصر مع فرنسا التي كانت قد تحسنت . وهو ما كانت تعرفه **الحكومة المؤقتة** ، المعتادة على التدخلات المشوشة للمصالح الخاصة المصرية . هكذا اخذ الرئيس عبد الناصر الحد الاقصى من الاحتياطات لمراعاة حساسيات شركائه الجزائريين الرسميين دون افساد حظوظ حليفه المميّز ، احمد بن بلا . وتعطي صورة واضحة عن حيرة الرئيس عبد الناصر حادثة بسيطة .

غداة فشل الوساطة المصرية ، استدعى مدير مكتب الرئاسة ، سامي شرف سفير الجزائر في القاهرة العقيد علي كافي ليبلغه بالوصول الوشيك لبن بلا ويقترح عليه استقباله في المطار . وكان هذا الاقتراح سيسمح باستقبال بن بلا رسمياً وتسهيل لقاء بينه وبين عبد الناصر . إلا ان العقيد

علي كافي رد على محاوره بأنه ، كسفير ، يتبع وزراة الخارجية الجزائرية ولا يسعه ان يستقبل بن بلا الا إذا طلبت حكومته اليه ذلك رسمياً .

بمبادرة من لطفي الخولي ، وابراهيم طوبال ومصطفى موسى ، اصدقاء بن بلا ، وُضع سيناريو آخر جرى تطبيقه . سيذهب بن بلا اولاً الى السفارة الجزائرية ، ثم يقوم العقيد على كافي بزيارة مجاملة له في مسكنه . لكن لن يحصل ذلك الا بعد ان يستقبل الرئيس عبد الناصر بن بلا .

تمت المحاولة الثانيةللمصالحة بين الكتلتين في نهاية حزيران / يونيو . ففي نيزي اوزو ، وبعد ان اتفقت لجنة ما بين الولايات على ما يجب ان يتم استكمالاً للمبادرة التي اخذتها في ٢٦ حزيران / يونيو ، قررت أن تستحث انعقاد اجتماع لقادة المقاومة الداخلية في ٦ تموز / يوليو ، في الولاية الرابعة . وقد تولى ضابطان ، هما الرائدان يوسف بو لحروف (الولاية الرابعة) وحسن محيوز (الولاية الثالثة) ، استشارة الولايات الاولى والخامسة والسادسة بهذا الصدد ، فجوبها برفض العقيد طاهر الزبيري (الولاية الاولى) لكنهما حصلا على موافقة العقيدين عثمان (الولاية الخامسة) وشعباني (الولاية السادسة) .

لكن **الحكومة المؤقتة** ، التي سرّعت عودتها للجزائر يحدوها الامل الواهم بأن تستفتي الشعب حولها ، وضعت لجنة ما بين الولايات في حالة من الارتباك . فلقد اتخذ المشاركون في مؤتمر زمورة التداولي تعهدا بألا يعترفوا الا بحكومة موحدة ، ولما كانت الولاية الرابعة أمينةحيال هذه التوصية ، ففي حين رفضت اقتراحاً من الرائد محمد بو سماحه بحظر دخول **الحكومة المؤقتة** الجزائر قررت ألا تشارك في استقبالها . لا بل شاع في الجزائر العاصمة ، ان النقيب يوسف ، الذي كان يتحكم بمطار ميزون بلانش ، يستعد لتوقيف الوزراء . لذا فإن عبد السلام بلعيد ، الذي ذعر من هذه الاشاعة ، سارع للتحقق منها لدى د . حرموش ، المستشار السياسي للولاية الرابعة ، وحصل منه على تكذيب . وقد ادارت المنطقة المستقلة ذاتياً والولاية الثالثة الظهر للوعد الذي قطعتاه ، فلم يكن في استقبال **الحكومة المؤقتة** في ٣ تموز / يوليو ، الى جانب عبد الرحمن فارس غير الرائد عز الدين والعقيد موحند ولد حاج .

في ٦ تموز / يوليو ، لم تأت الولايتان الخامسة والسادسة الى الموعد ، والحاصل أن لجنة ما بين الولايات التي تجاهلت هيئة الاركان حكمت على نفسها بألا يسمعها غير أنصارها .

الاستعداد للمعركة

بعد استفتاء اول تموز/ يوليو ١٩٦٢ ، أُعلن الاستقلال في ٣ تموز ،فانفجر الشعب الجزائري انفجار الفرح الذي يلي الجراح الكبرى . لكن بعد أن مرت الأيام الاولى ، حلت الكآبة ، لأن الأزمة استطالت . وضاعف القياديون خطبهم ، لكن كان واضحاً أنهم يسعون لاثارة حماس قواتهم او لتطمين خصوم الامس بصدد نواياهم . كان كل شيء يجري كما لو أن الكلام اصبح

تعويضاً عن العجز ، مبرزاً في الوقت ذاته العناصر الشكلية في الحياة السياسية .

لم يكن احد يريد مواجهة مسلحة ، لكن كان كل واحد يفكر فيها ويتهيأ لها . وقد جرى تحميل مركب اسلحة في طرابلس بهدف تزويد الولايات الثانية والثالثة والرابعة ، الا ان مدير الامن العام الليبي ، البصيري ، وهو صديق لبن بلا ، جمّد المركب قبل إقلاعه بقليل . رداً على ذلك ، صرفت الولايات قوة حفظ النظام عن عملها واخذت ما في مستودعاتها من السلاح .

حوالى ٥ تموز/ يوليو ، بدأت قوات هيئة الاركان تنتشر في ولاية وهران . في الشرق ، كانت الوحدة ١٩ ، بقيادة عبد الرزاق بوحارة ، الاولى التي نجحت في ان تعسكر في سوق اهراس من دون إعاقة . والعديد من الوحدات التي جرى جمعها على وجه السرعة لسد الطريق على قوات هيئة الاركان قر رأيها على أن تجد طريقة للتعايش معها . لم يكن قائدها ، النقيب بو علي ، مستعداً لاعطاء الأمر باطلاق النار .

كان الضباط الكبار للولاية الثانية في ضلال مبين بشأن الاستعداد النفسي لدى جنودهم . فهؤلاء كانوا قلقين بشأن المستقبل ، ولم تكن صراعات القيادة تثير الحماس الا لدى الكوادر . فبعد سنوات من الحرب ، كان كلٌ مستعجلاً للعودة الى الحياة الطبيعية وللقاء الاهل . لم يكن احد مستعداً للموت من اجل **الحكومة المؤقتة** ، التي كانت تمثل الامة طالما هي تقاتل فرنسا ، لكنها لم تكن في مواجهة هيئة الاركان غير عشيرة بين اخرى . كانت مشكلة العمل هي المشكلة الاكثر الحاحاً ، سواء بالنسبة للجنود او بالنسبة لجميع الجزائريين .

على صعيد **الحكومة المؤقتة** ، كان كريم وبو صوف يمضيان الى المعركة بحزم ، مبالغين في تقدير قواهما . وقد كان موقف النقيب بو علي علامة تحذير ، لكنهما تجاهلاها . راح آيت احمد ينظر بطرف عينه الى النقابات والحركة الطلابية ، ويشجع على تسيير الـ H.L.M. البيوت الشعبية بواسطة الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين مما أثار استنكار بن طوبال وبن خده اللذين عارضاه بسلطة الدولة . لكن شعار « المؤتمر الشعبي » ، الذي طرحه للخروج من الازمة ، لم يجد الا القليل من الاصداء في ساعة الاحتكام للسلاح .

كان مفتاح سياسة بن بلا يتمثل بمسألة السلطة . فقد كان مقتنعاً بأن كريم مستعد لكل المساومات المشبوهة ويصارع من اجل أن تكون القيادة السياسية بين ايد حازمة ، معتبراً أن كل التراجعات ممكنة شريطة ان تبقى القدرة على القرار غير ممسوسة . وإذ اتصل به رسول للجنرال ديغول ، الذي كان يريد ان يعرف نواياه بصدد اتفاقات ايفيان ، قطع تعهداً علنياً باحترامها والدفاع عنها وحصر خلافاته مع **الحكومة المؤقتة** حول مسألة هيئة الاركان . هكذا بقيت الازمة شأناً داخلياً جزائرياً .

أما هيئة الاركان فكانت لها رؤية تهكمية للأشياء . فهي ترغب في تدمير سلطة **الحكومة المؤقتة** و

المجلس الوطني للثورة ، ولم تعد ترى مبرراً لوجودها بعد أن اصبح النصر محققاً . وكان خيضر يرى الرأي نفسه ، لكن مع النية المبيتة بمنع هيئة الاركان من أن تغدو سيدة اللعبة .

المساومات الاخيرة (٩ ـ٢١ تموز/ يوليو ١٩٦٢)

في ٩ تموز/ يوليو ، استؤنفت المساومات في الرباط حيث انضم بن بلا الى خيضر . ومن جديد حاول وفد من لجنة ما بين الولايات يضم العقيدين موحند ولد حاج وحسن والدكتور سعيد حرموش ، فصل بن بلا عن هيئة الاركان . واستناداً الى د . حرموش ، لم يكن بن بلا على معرفة دقيقة بعدد افراد القوات الداخلية ، وقد قال لمحاوريه : « كنتم بضعة قطط ، وانتم الآن آلاف » . صحيح أن المقاومين نفخوا إلى ابعد الحدود عددهم ، لكنهم كانوا ، وفقاً لمصدر فرنسي ، عشرة آلاف في لحظة وقف النار .

دافع د . حرموش عن الحاجة الى « التكيف مع الولاية الثالثة لتحاشي بروز النزعة البربرية » . لكن دون جدوى . وقد انتهت المناقشات عند إنذار من خيضر : « إما انتم معنا أو انتم ضدنا . عليكم ان تختاروا ». أما بن بلا فأعلن أنه سيدخل وهران ووعد بألا يدلي بأي تصريح . إلا ان يزيد الذي كان يعرف ان بن بلا لن يستطيع الاحتفاظ بالصمت ، سارع الى دعوة المسؤولين الى الامتناع « عن كل تعليق يمكن ان يضر بالوحدة المقدسة والضرورية » . وقد اقام بن بلا مركز قيادته في تلمسان . كان مدير المقاطعة ، الرائد سي الحسين ، احمد مدغري ، مرؤوساً للعقيد بومدين ومعجباً بن بلا ، ويفضله على رئيسه السابق .

وضع بن بلا وحلفاؤه خطة عملهم حوالي ١٣ حزيران/ يونيو.كانت تنص على جعل الولايات تصادق على تركيب المكتب السياسي كما جرى تحديده في طرابلس . وبعد شهر دعا بن بلا الولايات كي تأتي الى تلمسان وتتباحث معه . وادت الاستشارات الى اجتماع انعقد في اورليانسفيل ، حوالي ١٧ تموز/ يوليو ، وكان على جدول اعماله ، خلق هيئة قيادة موحدة ومكتب سياسي ـ وقد اتخذت المناقشات شكل حوار طرشان . وافقت الولاية الثالثة على المكتب السياسي المطروح في طرابلس شرط ان يحل فيه كريم محل محمدي السعيد ، ورد العقداء شعباني والزبيري وعثمان اقتراحه . وللخروج من المأزق ، اقترح مجلس الولاية الرابعة خلق مكتب سياسي مؤقت مكون من قادة الولايات تكون مهمته الدعوة لانعقاد مؤتمر .

في٢١ تموز/ يوليو، طلب العقداء عثمان والزبيري وشعباني مهلة تفكير ليستشيروا مساعديهم ويذهبوا الى تلسمان . وكان المندوبون الباقون ينتظرون رجوعهم حين علموا في ٢٢ تموز/ يوليو ، عبر الاذاعة ، بإعلان المكتب السياسي . وقد جرى اعلام الجزائريين بالحدث خلال مؤتمر صحفي تحدث فيه احمد بو منجل . وقد تبلبلت **الحكومة المؤقتة** بعد ان تم وضعها امام الامر الواقع. استقال وزير الخارجية ، سعد دحلب ، واستقال آيت احمد ايضاً لكن مع الاهتمام بلغم الحقل

الذي سيتقدم فيه المكتب السياسي ، إذ شجع علانية الاستيلاء على « الاملاك » التي شغرت برحيل الاوروبيين الجماعي .

إذا استثنينا كريم وبو ضياف ، اللذين اعتبرا اعلان المكتب السياسي من طرف واحد نوعاً من « الاكراه المبني على التفوق العسكري » ، فقد كان يحرك **الحكومة المؤقتة** همُّ الحيلولة دون الخواء والفوضى والحصول على ضمانات لصالحها . وقد جرى انتداب محمدي السعيد لابلاغ زملائه في المكتب السياسي بموافقة الحكومة شرط الدعوة الى انعقاد **المجلس الوطني للثورة** لاحقاً . كان الرد حاذقاً، فداخل هذه الهيئة لم يكن ثمة حظ للتحالف البنبلي بالحصول على الاكثرية ، حيث تعطيه التقديرات ٣١ صوتاً من اصل ٦٦ . سوف نشهد اذا سلسلة من المناورات من جانب التحالف البنبليّ لجعل ميزان القوى في **المجلس الوطني** الذي في غير صالحه ، يتوافق مع ميزان القوى المادي الذي يلعب لصالحه .

اثار اعلان المكتب السياسي ردود فعل شتى من جانب الولايات . فقط الولاية الثالثة وقفت موقفاً حازماً ، بينما كان موقف الولاية الرابعة ملتبساً تمليه اهدافها بشأن الجزائر العاصمة . والحال ان بن بلا كان شجع الرائد محمد بو سماحه ، حوالي منتصف تموز/ يوليو ، على اخذ الاشراف عليها ووضع نهاية لسلطة الرائدين عز الدين وعمر او صديق . لكن لم تتم الاستجابة لرغبته الا في ٢٩ تموز/ يوليو . اما العقيد بو بنيدر ، ففاوض بن بلا وخيضر بشأن رفع حالة الطوارىء في شمال قسنطينه ، التي كانت سارية منذ ٢٤ حزيران/ يونيو ، وحصل مقابل ذلك على الوعد بدعوة **المجلس الوطني للثورة** الى الانعقاد . وفي ٢٤ تموز/ يوليو ، عاد الى قسنطينه ليعلن نهاية الازمة . في الصباح التالي ، احتل الرائد العربي بن رجم قسنطينه منتهكاً الاتفاقات وعمد الى توقيف عشرات الكوادر ، من بينهم وزير هو بن طوبال . بذلك جرى تأخير حل الازمة عدة أيام .

احتلال قسنطينه

بدا احتلال قسنطينه يعطي الحق لأولئك الذين قدروا أن بن بلا وهيئة الأركان لن يتراجعا امام اي اسلوب للاستيلاء على السلطة . لكن اذا نظرنا للامر عن كثب ، يصبح ضرورياً ان نلاحظ انهما اذا كانا مخرجي الاحداث فليسوا بخالقيها فلقد اطلقت الازمة قوى لا رقابة عليها ، لها اهدافها الخاصة بها ، والرائد العربي بن رجم من بينها . انه أحد تلك الوجوه التي اعطت الحركة القومية تجذرها الشعبي ، وقد كان ابناً لفلاح صغير ، يحترف صناعة الجص ، التحق بالمقاومة في الاوراس بعد قضية المنظمة الخاصة ، بصحبة الاخضر بن طوبال . ولما كان رجاله لا يقدرونه كثيراً ، فقد اثارت حياة المقاومين اعصابه ، وهو القائل : « ارتاح اكثر الى الثعالب ، فأنا احذر الناس » . بقي مسؤولاً عن إقليم الميلية ، من ١٩٥٦ الى ١٩٦١ ، ولم يصل الى مجلس الولاية الا متأخراً جداً ، حيث اوكلت اليه المعتمدية العسكرية . وقد وجد نفسه في المجس بصحبة كوادر

كان سبقهم الى المقاومة وبدا له انهم لا يبالون كثيراً بالقدامى . وتضافر هذا الشعور عنده مع القناعة بأنه ضحية اقليمية رئيسه ، العقيد صالح بو بنيدر ، ففي مجلس الولاية كان ثلاثة اعضاء من خمسة من قرية واد الزناتي . وقد اتاحت الازمة له فرصة الانتقام من أنداده ، لكن كذلك من بن طوبال ، رفيقه القديم ، الذي حمّله مسؤولية دونية وضعه .

اتخذ الرائد العربي بن رجم موقفاً ضد **الحكومة** حتى قبل افتتاح **المجلس الوطني للثورة** ، في طرابلس . التقى بن بلا في حمامات اثناء اعداد البرنامج ، وقد كوّن هذا عنه رأياً متملقاً لم يكن يشاركه فيه رضا مالك ولا مصطفى الاشرف . وإذ رأى العربي بن رجم الازمة تنتهي مع الابقاء على الهرم دون تغيير ، قرر التأثير بالقوة على مجرى الاشياء وانتزاع موقع خاص به بأن احتل قسنطينه . وقد جرى الاعداد للعملية انطلاقاً من مركز قيادته القائم في عين مليله بالولاية الاولى ، لأنه لم يكن له انصار في شمال قسنطينه . وقد كانت قوته الضاربة تتشكل من وحدات هيئة الاركان التي وضعت بامرته .

استناداً لبن طوبال ، تصرف الرائد العربي بن رجم بأمر من بن بلا وهيئة الاركان . وهذا ما يقال إنه اكده بنفسه لبيطاط . الا ان هذه الرواية للاحداث يشكك بها النقيب عبد الحميد ابراهيمي الذي كان يتبع هيئة الاركان : « كنت في مركز قيادة عين مليلة مع سي العربي وعبد الرحمن بن جير ، وقد اختلفت معهما بصدد الاستيلاء على قسنطينة . وقفت ضد المشروع لأني اعتبرت انه لا يمكن استبعاد تبديل الاتجاه ، فقد كان واضحاً أن سي العربي يريد أن يكون له ميدانه . وقد حصل عليه » . لكن هاتين الاطروحتين ليستا متعارضتين بالضرورة فمن الممكن ان يكون بن بلا وهيئة الاركان قررا كسب قسنطينه بقوة السلاح ، ضمن فرضية الا يكون ثمة حل سلمي . لكن يبدو اكيداً انه لا يمكن عزو انتهاك الاتفاق مع صالح بو بنيدر الى بن بلا ، الذي لم تكن له حتى الوسائل الكفيلة باتخاذ عقوبات بحق الرائدبن رجم ، وسوف يعترف بعجزه امام قائد الولاية الثانية سابقاً .

غداة عملية قسنطينه ، نظم بو ضياف وكريم مقاومة مجموعة تلسان ، فاعلنا في تيزي أوزو تشكيل لجنة دفاع وارتباط للثورة بهدف خلق قيادة موحدة على المستوى الوطني ، واقامة الانسجام في بنى **جبهة التحرير الوطني** على طريق « مؤتمر واسع وحر و ديمقراطي » ، والاعداد للانتخابات للجمعية الوطنية . ومن الناحية العملية لم ينضم الى هذا البرنامج غير بوضياف ، نصير عمل مشترك من الولايتين الثالثة والرابعة لاستعادة قسنطينه . وقد دفع كريم بالمزايدة الى أعلى بهدف واحد هو ان يبقى محاوراً مميّزاً .

بعد مغامرات عديدة من بينها خطف بوضياف في مسيلة بواسطة عناصر من الولاية الاولى ، تمت تسوية في ٢ آب/ اغسطس بين الاطراف المعنية . ادى الاتفاق المعقود بين بوضياف ـ كريم وموحند ولد حاج ، من جهة ، وخيضر من جهة اخرى الى الاعتراف بالمكتب السياسي وامحاء **المجلس الوطني للثورة** وقضى بأن « **تجتمع الحكومة المؤقتة** » بعد مرور اسبوع على الانتخابات

الى الجمعية، لـ« الاشراف على الوضع» و« دراسة مشكلة المكتب السياسي » ، وتثبيته في وظائفه او تعديل تركيبه . وقد وافق بوضياف على شغل مركز في المكتب السياسي وقيادة المعارضة من داخل النظام . اما آيت أحمد فأصر على الاستمرار في رفضه ، وكان ذلك خطأ تكتيكياً ادى الى تصفية النقابات كشريكة سياسية والى تشتيت الحركة الطلابية .

عدة عوامل تضافرت لاتمام تسوية اول آب/ اغسطس : انعزال كريم وبوضياف داخل **الحكومة المؤقتة** والمصالح المباشرة للولايات ، وخوف خيضر وبن بلا من ان يصيرا اسيري القوى العسكرية . كانت هنالك ايضاً طلقة الانذار من جانب الحكومة الفرنسية ، ففي ٢٤ تموز/ يوليو ، في نهاية مجلس للوزراء ، اعلن الان بيرفيت : « اذا تفاقم الوضع ، قد تتدخل فرنسا مباشرة لحماية مواطنيها ... ليس من تعاون ممكن إذا تهددت حياة الفرنسيين وأملاكهم » .

تفكك الولايات

كان انتصار المكتب السياسي على الولايات موضوع تفسيرات متعددة . جرى الحديث عن الدور الذي لعبته الضرائب التعسفية وغير المبررة التي فرضتها الولايات على السكان . وهذه الحجة تستحق النظر فيها ، فمن ايار/ مايو الى آب/ اغسطس ١٩٦٢ تلقت الولايات ما يقارب أربعة مليارات فرنك قديم من فدرالية فرنسا وحدها للصرف على قوات لم يكن يتجاوز عددها في آذار/ مارس ١٩٦٢ عشرة آلاف رجل . لقد حصلت إذاً على ١٠٠ الف فرنك عن الجندي الواحد ولسنة واحدة ، وهو مبلغ ضخم بالنسبة لظروف الجزائر . لكن من المعلوم أن الولايات ضاعفت عدد افراد قواتها اربع مرات تقريباً بامتصاصها قوات حفظ النظام والانصار المعزولين الذين خرجوا من المعسكرات والسجون . كان عليها ان تحصل إذاً على موارد اضافية لم تؤمنها لها **الحكومة المؤقتة** . وفقاً لأية مقاييس واية طرائق ؟ اجابت الولاية الربعة : « ليس الفلاح ولا العامل هو من فرضت عليه الضرائب ، بل الصناعيون والتجار الكبار والموظفون الذين استفادوا من دورة ديغول الاسلامية » .

حددت مذكرة خدمة اصدرها قائد الولاية الرابعة ، العقيد حسن ، في ٣٠ نيسان/ ابريل ، الشروط التالية لجباية الفرائض : « في حالات رفض الدفع العنيدة وغير المبررة ... ينبغي تحاشي الاكراه المادي . يمكن الامر بالمقاطعة حين يتعلق الأمر بتجارات لا اهمية اقتصادية حيوية لها أو بمهن حرة . وفي حالة الموظفين والمستخدمين ، يمكن اللجوء الى المقاطعة في الوقت ذاته الذي يجري فيه الابلاغ بحالتهم الى المناضلين المسؤولين عن الادارات الذين سيحاولون استبدالهم في وظيفتهم بوطنيين ذوي كفاءة » . ونجد في هذه المذكرة انماط التفكير والعمل الخاصة بالاوساط الشعبية وممارسات **حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية** .

حين يشار الى الضرائب ، لا ينبغي إغفال الاشارة الى انه حتى لو جرى استخدام مبالغ غير

خاضعة للرقابة لغايات فردية (ثمة العديد من الامثلة) ، فقد استخدم الجزء الاكبر من موازنات الولايات للاضطلاع بأعباء عائلات الشهداء والجنود أو للقيام بخدمات مجانية . أما الضرائب « التعسفية » فقد اصابت الشرائح العليا من المجتمع التي لقي استياؤها صدى في كل المعسكرات ، لدى بن خده كما لدى خيضر . كان التنديد يستهدف الاساليب والخيارات السياسية .

لقد تهدمت سلطة الولايات بسبب حدود العامَّة الريفية التي كانت تشكل حزبها . حين غادر المقاومون الجبال في آذار/ مارس ١٩٦٢ الى القرى والمدن ، فعلوا ذلك دون امل العودة وقطعوا كل صلة بالقسم من الفلاحين الذي سمح لهم بمواصلة العيش . لكنهم شعروا بأن عليهم واجبات تجاه الطبقة الدنيا وكان في نيتهم القيام بالثورة . والحال أنه تتركز في الضياع الصغيرة والاطراف المدينية العامة من الفلاحين الذين طردتهم الحرب ، والذين تجربتهم الاجتماعية هي تجربة هامشيين لا حقوق لهم . بما أنهم يفتقدون بنية متماسكة ، فهم الجزء من السكان الذي يتمتع بالسلطة الاجتماعية الاشد هزالاً ويشعرون بالحرمان الشديد لا سيما أنهم لم يستمتعوا بالازدهار الوهمي الخاص بالمدن . إن العامة الريفية ، القريبة من مقاتلي المقاومة ، تميل الى اعتبار المدينيين كمتعاونين مع العدو . حتى المحتجزين الذين خرجوا من معسكرات الايواء بين ١٩٦٠ و ١٩٦٢ لم يجدوا حظوة في اعينها . اما القادمون الجدد الى المدينة فيعتقدون ان التاريخ بدأ معهم ، ففي عام ١٩٦٢ ، كانوا المساعدين الاكثر فعالية للنضال ضد الأو . آ . إس . هؤلاء العامة ، الساعون وراء منهوبات ، أو مسكن ، كانوا يخاطرون ويحتلون بشكل منهجي المساكن التي يتخلى عنها الاوروبيون . ويروي النقيب علي لونيسي كيف أنه في الجزائر العاصمة « ما أن يلاحظ الفرنسيون على شرفةٍ ما رجلاً يعتمر العمامة حتى يدب الذعر في نفوس المستأجرين ويفرغ المبنى » .

هذه العامة كانت القاعدة الاجتماعية للولايات ، والضرائب والتوقيفات . والتنكيدات والمعاكسات هي مظهر من مظاهر الانتقام من « السادة » . تُفرض على البورجوازيين والأعيان دعوات ومصاهرات رغماً عنهم ، لا بل يصل الامر الى حد اذلالهم علانية . في ندرومه ، مثلاً ، يُفرض عليهم كنس الشارع .

باسم الاسلام ، يعود النظام الاخلاقي الى الظهور بقوة . ففي ميله ، جرى رجم امرأة بتهمة الزنى ، وفي الجزائر العاصمة ، تطارَد « فتيات ١٣ ايار/ مايو[1] » ويُطلب الى الرجال الذين تصحبهم امرأة أن يُبرزوا بطاقتهم العائلية . وفي أضرار ، يجلدون علناً مدخناً لحشيشة الكيف . وفي قالمه ، يذهب السكان مع الامام الى المسرح الروماني ليدمروا التماثيل ، وهم يطلقون صيحات « لا اوثان بعد اليوم » . تلك بعض الامثلة عن تجليات التزمت الديني ، لا وقائع معزولة .

وفي المزارع والمدارس التي تعسكر فيها قوات ، كان نهب المعدات يتخذ احجاماً مثيرة للقلق .

ولما كانت قيادات الولايات واعية ما يترتب على تلك الممارسات من اضرار ، فقد ضاعفت التعميمات ، لكن ردود فعلها كانت كثيرة التسامح . « حين ينتهك بعض العناصر الاوامر بالانضباط (سرقة ، نهب ، الخ) ، يحسُن توجيه تحذيرات صارمة اليهم كي ينصاعوا للنظام . وفي حال التكرار ، يمكن تصوُّر عقوبات سجن متفاوتة » . « لا يمكن قمع الفقراء ـ يقول ضابط من الولاية الرابعة ـ فهم لا يملكون شيئاً ، وقد عانوا الكثير » . اما جيش الخارج فكانت ردود فعله خلاف ذلك : اعاد النقيب بختي النظام في وهران بيد من حديد .

أفقد تزايد الاعمال غير المسؤولة الولايات، حظوتها لدى الاجهزة دون أن يسلبها تعاطف الطبقة الدنيا . وقد أتاح للقوى المتعاطفة مع البورجوازية ، التي كانت تدفع باتجاه الاندماج بين **الحكومة المؤقتة** والهيئة التنفيذية المؤقتة* ، أن تصوِّر القانون بنيّة مبيتة ، لا لارساء الفوضى والخواء ، بل لاقامة الدولة على اسس أكثر عدالة . اشترطت تلك القوى التطهير الفوري للادارة ، وجرى نبذ كل ما يمثل الماضي كما لو كان من رواسب الاستعمار . ضد نائب الوالي انتصب قائد المنطقة ، يدعمه السكان . واختيار السلطات لا يمر بشكل غير ملحوظ ، فثمة دائماً مناضلون مسلحون على استعداد لتعبئة السكّان بهدف الغاء قرارات اعتُبرت جائرة . والمفوضيات الخاصة التي تدير البلديات يجري تغييرها مراراً . ويعارض الموظفون والبورجوازيون والاعيان رجال المقاومة ، المعادين للهرم القائم بالمستشارين البلديين القوميين السابقين ، خصومهم القدامى . وعبر الولايات بشكل اساسي ، ترتسم هكذا اتجاهات الحركة الشعبية الى التسيير المباشر والى علنية القرارات .

لقد اقترفت الولايات ، المفتقرة اصلاً الى الكوادر ، خطأ الانفصال عن المناضلين المتلكين تجربة الشؤون العامة لدمجهم في الهيئة التنفيذية المؤقتة . وضمن هذه الشروط ، لم تتوصل الى بناء دولة مضادة ، لا سيما أن الدولة تجسدت بالنسبة اليها **بالحكومة المؤقتة** .

إن الحركة الشعبية التي كان يُغَشّي رؤيتها الوضع الحاضر والتي كانت قليلة الثقة بمستقبلها ، لم تتوصل لتأكيد اهدافها الخاصة بها ، وهي ذات طابع اجتماعي . تركت بيروقراطية **جبهة التحرير الوطني ـ الحكومة المؤقتة** والمكتب السياسي ـ المسألة الاجتماعية دون جواب واعطت الاولوية لبناء دولة ، مخافة التخطيات . كانت النقابات تضم ٢٥٠ الف عضو ، لكن دون اي تأصل ، وكان هامش مناورتها حيال **جبهة التحرير الوطني** معدوماً ، لذا فإن انحطاط الحركة الشعبية ، التي انهكتها سنوات من المحن كان في منطق الاشياء . بعد أن تم بلوغ الهدف ، لم تعد الولايات تنظيم المقاتلين من اجل الحرية بل ملجأ المقاتلين الاحرار .

---

* ـ خلال الازمة ، كان بعض القياديين ، وبينهم شوقي مصطفاي ، فكروا بدمج **الحكومة المؤقتة** والهيئة التنفيذية المؤقتة . ووفقاً لبرنار تريكو ، كانت هذه الحكومة ستضم اوروبيَّينْ إضافيَّين . انظر برنار تريكو ، Les sentiers de la paix ، باريس ، دار يلون ، ١٩٦٢ .

أزمة الدمج (آب/ اغسطس - ايلول/ سبتمبر ١٩٦٢)

إذ اجرى بن بلا وخيضر مساومة ، بيّنا أنهما لا ينويان إحداث قطيعة نهائية مع خصومهما . وليس مستبعداً أن يكونا خشيا عواقب ذلك إذا سلمّنا بأن احد حوافز اتفاق ٢ آب/ اغسطس كان بالضبط الخوف من رؤية هيئة الاركان وقد اصبحت سيدة التحالف البنبلي . كان التكتيك يقضي باجبار الخصم على التراجع لا باستفزازه بإفراط .

هل كان بن بلا وخيضر يأملان ان يجعل الحزم بصدد المبادىء ، والمرونة في الطريقة ، كسبَ الولايتين الثانية والرابعة لاطروحات المكتب السياسي ممكناً ؟ قد لا يمكن استبعاد هذه الفرضية لأن هذا يتيح لهما ألا يوجها للمقاومة الداخلية صدمة قاسية جداً . لقد بخسا تقدير مشاعر التمرد لدى المقاومين إزاء الظلم الذي ينطوي عليه مصير يحكم عليهم بالامحاء امام سلطة هيئة الاركان ، هم الذين تحملوا وسط العزلة كل ثقل الحرب .

وفقاً لبنود اتفاق ٢ آب/ اغسطس ، تقتصر صلاحيات المكتب السياسي على الاعداد للانتخابات ولانعقاد **المجلس الوطني للثورة** . إلا أنه كان لدى المكتب السياسي فهم آخر ، إذ يبين توزيع المهام داخله أنه لا يعتبر نفسه كامانة سر ادارية **لجبهة التحرير الوطني** ، بل كسلطة سيدة : بن بلا يراقب الهيئة التنفيذية المؤقتة ، بن بلا يهتم بالجيش ، بيطاط يهتم **بجبهة التحرير الوطني** ، التي لا توجد الا على الورقة ، محمدي السعيد ، بالتربية الوطنية ، بوضياف بالعلاقات الخارجية ، أما خيضر فمن موقعه كأمين عام **لجبهة التحرير الوطني** ينسّق مجمل الامور ، وتحت سلطته مصلحة الارتباط والاستخبارات التي تخلى عنها بوصوف وانتقلت من قاعدة طرابلس حوالي ١٥ تموز/ يوليو . كان للمكتب السياسي صلاحيات الحكومة والحزب في آن معاً ، وهو ما يبعده عن الدور الذي اوكله اليه برنامج طرابلس . لكن هل كان يمكن أن تكون الأمور غير ذلك بعد إزاحة **الحكومة المؤقتة** ؟ لقد بدا أن فصل السلطة السياسية عن السلطة العسكرية أمر حساس ودقيق .

تم إرساء فدراليات **جبهة التحرير الوطني** في الاوراس والصحراء وولاية وهران دون معيقات ، وقد اختارت الولايات الكوادر وصادق المكتب السياسي على ذلك . في وهران مثلاً ، جاء اربعة مسؤولين من اصل ٦ من الجيش ، وبالتحديد من مجموعة وجده، وهم عبد العزيز بو تفليقة واحمد مدغري ومختار بو نيزم (سي ناصر) ومحمد قاضي (سي بو بكر) .

اما بما يخص القبايل ، فقد ابدى المكتب السياسي الكثير من الحذر في التعامل معها ومارس سياسة تهدئة ، لكن لم يكن يمكن اكثريته أن تركز سلطتها دون الحصول على اعتراف الولايتين الثانية والرابعة .

بلبلة في الولاية الثانية

والحال أن البلبة كانت تسود الولاية الثانية ، في شمال قسنطينه . كان بن بلا في فكي كماشة بين

حلفائه في هيئة الاركان والرائد العربي بن رجم من جهة ، وانصار العقيد بو بنيدر من جهة اخرى . هذه الولاية التي عرفت على امتداد الحرب كيف تتحاشى التمزقات ، كانت تهزها الآن خلافات القيادة اكثر من اية ولاية اخرى .

في ٦ آب/ اغسطس ، ذهب بن بلا الى قسنطينه وباشر فصل السلطة السياسية عن السلطة العسكرية . جرى تكليف ٣ من بين الاعضاء الخمسة للجنة الولاية بتشكيل **جبهة التحرير الوطني** ، وهم العقيد بو بنيدر والرائدان عبد المجيد كحل الراس ورابح بلو صيف ، أما الرائدان الآخران العربي بن رجم والطاهر بودرباله ، فتوليا قيادة الجيش . الا ان هذه الصيغة بدت قليلة القابلية للحياة .

لم يرد الرائد بن رجم ، المتحالف مع الرائد علي منجلي من هيئة الاركان المعادي للحل الذي وضعه بن بلا ، تطبيق القرارات المتخذة . كانت هيئة الاركان هي الحكم بشأن الوضع ، ومن دونها لم يكن الرائد بن رجم ، القائد الاسمي ، اي شيء ، بينما كانت السلطة الفعلية بين يدي الرواد بن سالم وشابو وشاذلي بن جديد (الذي استعاد حريته بعد الاستيلاء على قسنطينه) . وبما ان النزاع بين قياديي شمال قسنطينه اتخذ منحى حاداً ، فقد استدعاهم المكتب السياسي الى الجزائر ، واخذ قراراً باستشارة كوادر الولاية الثانية . وقد وافق العقيد صالح بو بنيدر ، المتأكد من التغلب على خصومه ، على هذا الحل الذي كان على عضوين في المكتب السياسي ، هما الحاج بن علا ورابح بيطاط ، ان يؤمنا تطبيقه .

عشية وصولهما الى قسنطينه ، بادر الرائد سي العربي بن رجم الى توقيف مئات الكوادر ، بينما هرب آخرون ، وقد اصيب الملازم قدور بو مدوس بجراح خطيرة ، وكان تميَّز خلال الحرب في قسنطينه . بدا المكتب السياسي عاجزاً ومتسامحاً في الوقت ذاته في وجه التحالف بين الرائد بن رجم وهيئة الاركان . وقد اعتقد انه يوطد سلطته بتعيين العقيد بو بنيدر مفوضاً وطنياً **لجبهة التحرير الوطني** في شمال قسنطينه ، وعبد الرحمن قراس وبشير بو معزه ، وزير الاقتصاد لاحقاً ، مساعدين له . الا ان هذا الحل هو الاخر ، لم تقبل به هيئة الاركان . وقد اوقف العقيد بو بنيدر ، لكن أُطلق سراحُه بمبادرة من الجنود المتعاطفين معه .

فشلت التغيّرات التي تمت في الولاية الثانية في اخفاء انتصار هيئة الاركان التي كانت خطبها حول التقشف والصرامة الاخلاقية تَّمحي أمام الاقتراب من السلطة . وفي الواقع ، اكتسحت شمال قسنطينه موجة من النهب ، وكان ضباط الداخل وهم اقلية صغيرة أول الناهبين ، وقد افتدوا المتاجر الاوروبية المترفة في شارع كارامان وشارع فرنسا في قسنطينه . والبعض منهم ، الذين اوقفوا مع منهوباتهم ، أطلق سراحهم حالاً . فنبَّه النقيب عبد الحميد ابراهيمي العقيد بو مدين والرائد منجلي ، وابلغهما باستياء السكان ، الذين اثار سخطهم تعسف « سادة الحرب » ومطالبهم . الا انهما ردا عليه بالقول : « لا نزال بحاجة إلى سي العربي » . هذا الكلام اذهل النقيب عبد الحميد ابراهيمي فاستقال وترك الجيش .

اراد خيضر وبن بلا ضمان السيطرة على الجزائر التي كانت تشرف عليها الولاية الربعة ، بعد أن تسبب لهما بالاهانة الرائدان منجلي والعربي بن رجم ، اللذان لم يكونا يتحسسان في انهما يزيدان هكذا من هيبة العقيد بومدين ، الاكثر اعتدالاً والاقل هياجاً . وقد انضافت الى الرغبة في إرساء النظام ووضع نهاية لخطف الاوروبيين ـ اختفى منهم اكثر من الف ـ حوافز اكثر ارتباطاً بالمصلحة ، لا سيما حافز تأمين مناصب لاولئك الذين ساندوهما ضد **الحكومة المؤقتة** . كانت اعادة الامن تلبي حاجة سياسية ، لكن كذلك الطموحات والمصالح الخاصة بزمرة من الوصوليين المستائين لأنهم لم يكونوا على لوائح النواب للجمعية الوطنية . وقد كانت ضغوطهم تتوافق مع تمنيات غالبية المكتب السياسي .

في الواقع ، كان لقادة الولايات حق الاشراف على توزيع مقاعد النواب . والحالة هذه ، كان يحق للمديريات التي تشرف عليها الولايات الثانية والثالثة والرابعة ١٢٨ نائباً من اصل ١٩٦ ، وكان ثمة خطر إذاً بأن يرى المكتب السياسي جمعية يحظى خصومه بغالبية فيها أو يشكلون معارضة قوية .

الولاية الرابعة في وجه المكتب السياسي

منذ منتصف آب/ اغسطس ، تضاعفت الخلافات بين المكتب السياسي والولاية الرابعة بصدد مسألتين اثنتين . فأولاً رفضت الولاية الرابعة أن تضم لوائح مرشحيها أسماء عبد الرحمن فارس والشيخ خير الدين ومدام شنتوف . وبعد أن حاول خيضر عبثاً اقناع ممثليها ، قطع المفاوضات . وفيما بعد اعترضت الولاية الرابعة على تركيب اللجنة الفدرالية للجزائر الكبرى حيث لم يكن مدرجاً اي من اعضائها .

في ١٩ آب/ اغسطس ، نشر المكتب السياسي لوائح المرشحين لانتخابات الجمعية الوطنية المحددة في ٢ ايلول/ سبتمبر . في اليوم ذاته وضعت الولاية الرابعة قواتها في حالة استنفار ، وفي ٢٠ آب/ اغسطس ، جرت حوادث في أعالي القصبة بين افواج ياسف سعدي وافواج الولاية الرابعة . كان ذلك صراعاً بين كتلتين من الحركة الشعبية ، عامة القصبة وعامة الاطراف المدينية . وقد بدأت آنذاك البلاغات وتنظيم المظاهرات المتنافسة . راح انصار المكتب السياسي يهتفون : « الجيش الى الثكنات » ، وكان هذا الشعار الذي رفعته **الحكومة** في تموز/ يوليو ضد هيئة الاركان . وخلق خيضر « لجان تيقظ » اندفع للانخراط فيها ، دون تمييز اجتماعي أو سياسي ، كل اولئك الذين يضعون الامن في المرتبة الاولى من اهتماماتهم (بمن فيهم ضحايا التطهير ، الذي كانوا متعاونين سابقاً مع العدو) .

حاولت الولاية الرابعة ان تدور بالمكتب السياسي الى اليسار بأن اتهمت بن بلا ، الذي وجه نداء الى اصحاب الاموال الاجانب لتوظيفها في الجزائر بأنه يلعب لعبة الاستعمار الجديد . في الوقت ذاته اطلقت شعار « المزارع للفلاحين » . إلا أن محاولة تسييس النزاع لم تجد صدى لها

وسط السكان الذين ارعبتهم الصراعات بين الاخوة ثم انهكتهم .

انحبكت الدراما في ٢٤ آب/ اغسطس حينما اعلنت الولايتان الثالثة والرابعة ان مجلسيهما سيبقيان قائمين حتى تشكيل « دولة جزائرية منبثقة من الجمعية بشكل قانوني » . ومن جديد دوت قرقعة السلاح . وفي ٢٥ آب/ اغسطس تفاقمت الامور . اعتبر خيضر ان إغلاق الولاية الرابعة لم يعد يسمح للمكتب السياسي بممارسة مسؤولياته ، وقد تم تأجيل الانتخابات ، وراحت الدراما تتوضح ملامحها اكثر . وأمام صعود المخاطر ، انفصل بو ضياف عن المكتب السياسي واستقال . لم يكن يريد الانخراط في المعركة ، وقد تبنى موقفاً اكثر حذراً من ذلك الذي تبناه في تموز/ يوليو . كانت تلك ساعة كشف الحساب .

ادى نشر تركيب اللجنة الفيدرالية للجزائر الكبرى في ٢٦ آب/ اغسطس ، إلى وضع النار في الهشيم . حوالي ٢٨ آب ، اجتمع قادة التحالف البنبلّ العسكريون في بو سعدي وقرروا اقتحام الجزائر العاصمة وعدم القبول بأي مساومة . كان هامش مناورة بن بلا وخيضر ضيقاً ، ولم يكن ثمة من هو مستعد لأن يتبعهما دون تحفظ غير العقيد شعباني .

في ٢٩ آب/ اغسطس ، اصطدمت الأفواج المسلحة لياسف سعدي ، في القصبة ، بقوات الولاية الرابعة ، وسقط العديد من القتلى . وقد جرى اطلاق النار بعد التحريات التي قامت بها الولاية الرابعة . ورغم منع التجول ، نزل السكان الى الشوارع ، وجابوا الاحياء المجاورة للقصبة السفلى هاتفين بشعار « سبع سنوات بركات» . وهكذا لم يقفوا الى جانب اي من الابطال الرئيسيين . وفي الساعة الحادية عشرة ليلاً حاول الملازم الاول علواش ، الناطق بلسان الولاية الرابعة ، ان يطمئن السكان : « لن تكون هناك حرب اهلية ، لأنه ما من احد يرغب فيها » . وهذا الموقف يلخص لوحده تناقضات الولاية الرابعة ، فهي تريد الابقاء على البنى الموروثة من الحرب غير ممسوسة من دون تصور مجابهة مسلحة ، وكسب السكان الى جانبها دون ضمان امنهم ، ومهاجمة البورجوازيين لفظياً في الوقت الذي تقيم فيه افضل العلاقات مع من ساعدوها اثناء الحرب . ولم يكن يمكن الا أن تخسر ، وهي تلعب هذه الالعاب الملتبسة .

راجت صورة عدوة النظام المميَّزة ، التي صنعها لها خيضر ، مستغلاً نقاط ضعفها ، وعزلتها . وفي ٣٠ آب/ اغسطس أمر المكتب السياسي الولايات الاولى والثانية والخامسة والسادسة وقوات هيئة الاركان بالزحف على العاصمة . ولجأ بن بلا الى وهران وخيضر الى السفارة المصرية . وقد تحركت عدة ارتال ، فتوجه رتل العقيد شعباني الى بوزحاري ، ورتل العقيد طاهر الزبيري الى سور الغزلان (اومال) . كانت قوتها الضاربة مؤلفة من كتائب جيش الخارج ومن الافواج المنقولة . كان العديد من الضباط يتحرقون لاثبات تفوقهم على قوات الانصار .

وساد الذعر في صفوف الولاية الربعة . الآن وقد اصبحت الحرب الاهلية ماثلة للعيان ، كانت هناك رغبة في تجنبها مهما يكن الثمن . راحت شاحنات ركاب وشاحنات بضائع تنقل

المدنيين لوضعهم بين قوات الولاية الرابعة وقوات التحالف البنبلي . وقد اقنعهم العقيد شعباني بتركه يمر ، قائلاً : « أليست الجزائر للجميع ؟ » . فانصاع السكان المدنيون امام حجته . قدم انصار المكتب السياسي الى اقليم بوزّحاري في الجنوب ، والى اقليم ماسينا في الغرب . وفي ماسينا ، طوق الرائد عمر رمضان قوات هيئة الاركان وطلب تعليمات من الرائد حسن ، فأجابه هذا : « عليك نزع سلاحهم » .

في بوزحاري ، انهار الرائد بوسماحه وبكى : « لا يمكنني الامر بقتل جزائريين » ، لكنه لم يكن يريد كذلك تركهم يمرون . وقد كان الصدام قصيراً دموياً ، حيث سقط اكثر من الف قتيل ، بينهم النقيب يوسف ، وهو وجه مثير للاعجاب كان اكتسح يوماً ما ، عن طريق البحر ، روشيه نوار حيث كان مقر الهيئة التنفيذية المؤقتة ، وذلك لفرض الاعتراف بسلطته فيها . اما الولاية الثالثة ، التي اكد المكتب السياسي خلافاً للواقع أنه لا وجود لادنى خلاف بينه وبينها ، فلم تتحرك .

اعادت الازمة مع الولاية الرابعة الى مقدمة المسرح كل ابطال ازمة تموز/ يوليو : بن خده وكريم ، والعقيد صالح بوبنيدر ، لكن كذلك **الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين** ، الذي دعا « الشغيلة للاعتراض على المجابهات بالنزول في مظاهرات سلمية ضخمة » . وفي كل تلك المداخلات ، كان يبرز رفض اهراق الدماء ، لكن المكتب السياسي لم يجد فيها غير اعادة النظر في سلطته . وهو امر بديهي ايضاً . وانتهت ازمة **جبهة التحرير الوطني** في الدم والدموع .

بناء على طلب العقيد حسن ، تفاوض العقيد موحند ولد حاج من اجل وقف النار . انسحبت وحدات الولاية الرابعة في ٩ ايلول/ سبتمبر من الجزائر العاصمة ، التي دخلتها قوات الحدود ، وقد اصبحت تسمى « الجيش الوطني الشعبي » . اعلن بن بلا : « **الجيش الوطني الشعبي** هو اليوم في الجزائر ويمكن ان اقول لكم ان المكتب السياسي قد انتصر بفضل الشعب » . لكن ذلك لم يكن صحيحاً ، فالمكتب السياسي انتصر بفضل قوات هيئة الاركان . واذا كان بن بلا يريد تجاهل ذلك ، فسوف تأتي الحقيقة تقرع بابه بلا انقطاع لتذكره بذلك ، الى اليوم المقدَّر ، يوم ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ . لكن هل علينا أن نؤيد الاطروحة التي تقول ان بن بلا شق الطريق امام سلطة الجيش ؟ منذ عام ١٩٦٢ ، لم يتوقف خصومه ، ومن بينهم محمد بوضياف ، عن اتهامه بذلك.فما مدى صحة هذا الاتهام ؟ لجلاء ذلك ، نشير الى نقاط اربع :

١ . فلنشدد أولاً على ان النقص في التطور الوطني هو الذي حدد مجرى التاريخ الجزائري في قسم كبير منه . إن القوة هي التي صنعت الامة وهي التي وحدتها . كان ميرابو يقول إن بروسيا ليست دولة تمتلك جيشاً ، بل جيش له دولة . هذه هي حال الجزائر ايضاً .

٢ . في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ ، لم يكن تحريك القوة الشعبية هو الذي فرز الجيش ، بل تشكيل النوى المسلحة هو الذي كان في اصل التعبئة الشعبية . وهذا الخيار لم يكن عمداً ،

بل كان يخضع مباشرة لميزان القوى بين اتجاهات **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** ، وبالتالي للضعف الاصلي **لجبهة التحرير الوطني** . لقد تحالف **جيش التحرير** عام **١٩٥٦** مع قوى مدنية ، لاسباب ظرفية تتعلق بعجزه عن أن يضمن لوحده كامل السلطة . لكن ما أن اعترضت تلك القوى على دوره كعامل السلطة الرئيسي عمد الى تصفيتها كما يشهد على ذلك اخفاق عبان . لم يتم يوماً استبعاد التحالف مع القوى المدنية ، لكن جرى اخضاعه دائماً لمبدأ رجحان الجيش . والاسباب ذاتها التي ادت الى إزاحة عبان ، لعبت ضد بن بلا عام **١٩٦٥** . لكن صحيح ان هذا الاخير امتلك بين آذار/ مارس **١٩٦٣** ونيسان/ ابريل **١٩٦٤** اوراقاً رابحة ، لضمان استعادة السلطة المدنية السيطرة على الجيش ، اكثر من اي شخص قبله .

٣ . خلال صيف **١٩٦٢** ، لم يتجلَّ الضغط الشعبي الا في الجزائر العاصمة في **٢٩** و **٣٠** آب/ اغسطس ، وذلك لاعلان عدم الانحياز الى اي من الزمر المسلحة التي كانت تشكل قاعدة التحالفين المتواجهين . بناء على طبيعة جيش الخارج كبيروقراطية منظمة هرمياً ، كانت لها ميزة على كل اجهزة الثورة الاخرى ، بما فيها **الحكومة المؤقتة** ، التي كانت تخضع لعدد لا يحصى من المصالح الخاصة ، استطاع أن يتخطى النزعات الاقليمية ويتخذ شكل اداة سياسية ممركزة في فترة كانت فيها كل قوى الثورة الوطنية مهددة بالتشتت والاحباط . رسم في الفراغ وقبل الاوان شكل الدولة وساهم اذاً في انتصارها ، لكن في الوقت ذاته ، اصبحت هذه الدولة التي تشكلت على صورته الحائل دون ارساء اطار سياسي حيث يكون في وسع التيارات الاجتماعية والايديولوجية ان تعبر عن نفسها مباشرة لا « باتباع الطريق التراتبي » .

٤ . لم تكن مساهمة آيت احمد وبوضياف في سيطرة الجيش على الدولة ، قبل عام **١٩٦٢** كما بعده ، مساهمة ضئيلة ، فإذ انخرطا الى جانب **الحكومة المؤقتة** في المعركة ضد قادة جيش الخارج بذريعة خادعة ، ذريعة خطر النزعة العسكرية ، لم يطرحا حتى على نفسيهما مسألة معرفة لماذا كانت القوات تدعم قادتها وفوضا أمرهما لحكم زملائهما في **الحكومة المؤقتة** . إن آيت احمد يوافق اليوم على أن إقالة **هيئة الاركان العامة** استندت الى معلومات خاطئة . إلا أنه يجب الاشارة الى ان افكارهما لم تكن غريبة عن وضعهما . لم يكن تحليلهما يأخذ ابداً بالحسبان تطلعات الجنود الملموسة ، وما كان يفصلهم عن قادتهم . جرى الحصول بعد عام **١٩٦٢** على امثلة عديدة بصدد معارضة الجنود لقادتهم : تمرد العديد من الكتائب على تدرج الرواتب العسكرية ، احتجاز ضباط ، احتلال مدينة قسنطينه ، رفض الاعتراف بسلطة العقيد بومدين احتجاجاً على رائد اطلق النار على جندي غير منضبط . أليس من اجل هذه الاسباب انطلق بو ضياف وآيت احمد ـ بعد أن اعتقدا بإمكانية تغير مفاجيء في موقف الجيش ـ في العمل المسلح ضدَّ سلطة بن بلا ، معززين بعملهما هذا بالذات وضع العقيد بو مدين ؟ إذا اردنا اصدار حكم على الرجال والبرامج من دون السقوط في التبرير الذاتي ، ينبغي بادىء ذي بدء توضيح كل السيرورة التي اوصلت الجيش الى السلطة وتبيان كيف ان تطور الأزمة املى على كل واحد سلوكه .

عدّلت ازمة شهر آب/ اغسطس ١٩٦٢ توازن القوى داخل **جبهة التحرير الوطني** تعديلاً عميقاً . لما كانت قوى المقاومة الداخلية ، الوحيدة القادرة على تشكيل هيكل سياسي مشدُود الى الشعب ، ولما كانت معادية للمكتب السياسي ، فقد امحّت امام المهاجرين الى الخارج ، المقتلعين كلياً منذ سنوات . كانت كل علاقة بالشعب غير مضمونة ، لانه لا يمكن تنظيم حزب سياسي من دون تأصل في هذا الشعب ، وعلى البارد .

ـ سوف يجري دمج الولاية الثانية بشكل كامل في جيش الخارج ، وسيذهب قسم من كوادرها الى فرنسا حيث ستضطلع بمسؤوليتهم فدرالية فرنسا ويساهمون بقيادة بوضياف في خلق حزب جديد ، حزب الثورة الاشتراكية (٢٠ ايلول/ سبتمبر) .

ـ بما يخص الولايتين الثالثة والرابعة ، خففتامن اشتراطاتهما . كان قادتهما يعون رغم احقادهم ان بن بلا وخيضر هما افضل محاوريهم وأن عليهم ألا . . يحدّوا اكثر هامش مناورتهما حيال هيئة الاركان . لكن لما كانوا قد استبعدوا عملياً من الحلقات القيادية ، لم يقبلوا وضعهم الجديد دون مقاومة وظلوا يبدون معارضة صامتة للمكتب السياسي .

ـ اخيراً ، تشتتت بيروقراطيّة **الحكومة المؤقتة** المدنية وامتنعت عن تقديم كفالتها للمكتب السياسي ، لكن المركزيين استفادوا من ازمة **جبهة التحرير** ليملأوا الهيئة التنفيذية المؤقتة بقوميين معتدلين ، وسوف تعطي سياستهم ، الممارَسَة في كنف عبد السلام بلعيد ، نتائج دائمة . سوف يشكل معاونو هذا الاخير ـ اسماعيل محروق ، وعبد الله خوجه ، وعبد الملك تمام ، ومصطفى صغير ـ « تروست الادمغة » الحقيقي للجزائر المستقلة .

في اقليمي اورليانسفيل والجزائر ، توجهت الحركة الاجتماعية لشغيلة المزارع الاوروبية منذ شهر حزيران/ يونيونحو طرق جديدة ، ليس بدون تخبطات ورغم عناد الهيئة التنفيذية المؤقتة . وتحت ضغط قائد الولاية الرابعة ، تجاوبت هذه الاخيرة مع مطالب تلك القاعدة واتخذت تدبيراً يمنع « كل شراء لمزارع أو محلات أو منقولات عائدة لاوروبيين » . لكن الدسائس البورجوازية ، التي سهلها فساد كوادر الولاية ، بدت اقوى ، ففي ٩ ايلول/ سبتمبر اعاد مجلس الولاية الرابعة ارساء حرية البيع والشراء . وبدأ الفلاحون الذين يدعمهم جنود مسلحون ، والبورجوازيون المتحالفون مع الموظفين ذوي النفوذ صراعاً مرتبكاً يلتقي مع اتجاه انصار المكتب السياسي لمحاصرة الدولة واخراج القوميين المعتدلين من مراكزها . ولن يتم حسم النزاع الا في آذار/ مارس ١٩٦٣ بصدور المراسيم حول التسيير الذاتي العمالي والفلاحي .

تقاسم السلطة الجديد

خرجت هيئة الاركان من امتحان القوة مع الولاية الرابعة وقد تعزز وضعها . إلا أن بن بلا زاد منهجياً من اهمية امناء سر العقيد بومدين السابقين ، لكي يحتوي بشكل افضل الرائدين علي

منجلي وقايداحمد . وقد كانت المساومات بصدد لوائح النواب مؤشراً قيّماً للتوازن الجديد ولاتجاهات المنتصرين .

بالنسبة للعقيد بو مدين ، لم يبلغ التحالف حول بن بلا كل اغراضه وكان يتعرض لخطر شلهً . لم يمنح إذاً العلامة الثورية الا لأولئك الذين تبعوا هيئة الاركان منذ عام ١٩٦٠ وانكرها على كل التجمعات الاخرى . كان بن بلا في نظر العقيد بو مدين موجّه زمرة وعليه بالتالي الحرص على ان ينبثق التمثيل الوطني والحكومة من الارادة الحصرية لمجموعة تلمسان .

كان عباس وبن بلا وخيضر قلقين من مخاطر انقسام البلد ، لذا اختاروا الاعتدال . كان تكتيك مجموعة تلمسان ، بصدد تقاسم السلطة يعكس هذين الموقفين . تقررت استعادة خمسين منصباً من الولايات المهْزومة ، وازاحة كل القياديين الذين ليس لهم كفيل في القوات المسلحة وتشكيل حكومة لا يتمثل فيها غير انصار مجموعة تلمسان . شُطب من لوائح النواب خمسون قيادياً وكادراً من بينهم بن خده وبوصوف وبن طوبال ودحلب ، والعقداء بو بنيدر وعلي كافي وبن عوده ، والرائدان طاهر بو درباله وعبد المجيد كحل الراس ، بالاضافة الى محمد بن يحيى ومصطفى الاشرف ، والجميع اعضاء في **المجلس الوطني للثورة** ، وعبد السلام بلعيد ، مندوب **جبهة التحرير** في الهيئة التنفيذية المؤقتة .

كان توزيع المناصب الوزارية ، إبان تعيين الحكومة ، في ٢٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٦٢ ، معايرة حاذقة بين الاتجاهات المتقابلة . وقد ضمت حكومة بن بلا الأولى :

ـ ٥ وزراء اقترحتهم هيئة الاركان : العقيد بومدين ، وزير الدفاع ، و٤ ضباط ، اثنان منهم يمثلون جيش **التحرير الوطني** الغربي ، وهما احمدمدغري (الداخلية) وعبد العزيز بو تفليقة (الشباب والرياضة والسياحة) ، واثنان يمثلان جيش **التحرير الوطني** الشرقي ، وهما موسى حسني (البريد والبرق والهاتف) ومحمد صغير نقاش (الصحة) .

ـ وزيرين اقترحهما بن بلا : محمد خميستي (الخارجية) وبشير بو معزه (العمل والشؤون الاجتماعية) .

ـ وزيرين كانا سابقاً في **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ، احمد فرنسيس (المالية) واحمد بو منجل (اعادة البناء ، الاشغال العامة والنقل) .

ـ وزيراً يدعمه العقيد شعباني من الولاية السادسة ، هو محمد خبزي (التجارة) .

ـ وزيراً من العلماء : توفيق المدني (الشؤون الدينية)

ـ وزيرين اقترحهما خيضر وبيطاط : عمار بن تومي (العدل) ومحمد حاج حمو (الاعلام) .

ـ وزيرين يمثلان فدرالية الجزائر ، هما عمار وزقان (الزراعة والاصلاح الزراعي) وعبد الرحمن بن حميده (التربية الوطنية) .

- ثلاثة اعضاء من المكتب السياسي : احمد بن بلا (رئيس المجلس) ، ورابح بيطاط (نائب الرئيس) ، ومحمدي السعيد (قدامى المجاهدين) .

بعد ثلاثة اشهر من التمزق والحيرة ، اصبح في وسع الجزائريين اخيراً ان يقولوا ان الحرب انتهت . كانت القوى الاجتماعية التي ساندت الثورة قد تعرضت للنزف الشديد ، وكان الوضع الاجتماعي مأساوياً : سبعون بالمئة من الجزائريين كانوا عاطلين عن العمل . ومن سخرية القدر ان الجزائريين ، بعد ان طردوا الاوروبيين ، راحوا يهاجرون بالآلاف الى فرنسا سعياً وراء العمل . وفقاً لعبارة جان فرانسوا ليوتار : « لم يصبح البلد بعد بيت الذين يقطنونه ، لا يزال ينتظر أن يكسبوه » .

كانت الدولة ضعيفة ولا دعامة لها غير بيروقراطية مدنية معادية لبن بلا وجيش الخارج . وكانت خزائنها فارغة . ليس لديها غير مشكلات وليس في حوزتها وسائل لحلها . ولم تكن **جبهة التحرير** ، بقيادة محمد خيضر ورابح بيطاط ، غير عدد كبير من مكاتب الاستقبال ومكان ترانزيت نحو جهاز الدولة . بما ان الولايات التي كانت روح المقاومة تعرضت للسحق لم يعد للبلد هيكل سياسي .

لم تتوصل المعارضة ، المبعدة عن الجهاز والمقطوعة عن القواعد الشعبية ، الى تجاوز عواقب جرحها العاطفي . كان التحول بالغ الفظاظة بحيث لم يسمح لها بأن ترد على الاحداث بشكل افضل . اما انفلاقاتها فنجمت عن الظروف وفي الوقت ذاته عن المواقف التي تبناها منذ شهر تموز/ يوليو قادة رتل **الحكومة المؤقتة** ، ولا سيما كريم وبو ضياف وآيت احمد . ومع بعض الاستثناآت القليلة ، كان المعارضون يعتبرون نظام بن بلا كمعترضة parenthèse . وهذا كان أيضاً رأي خيضر . لما كانت المعارضة عاجزة عن مراجعة افكارها ، وتنتمي اجتماعياً الى النظام الذي تقاتله ، فقد لجأت إلى المسيانية* وكانت تحلم بتكرار اول نوفمبر . ضمن هذه الشروط ، ومع ان الاستقرار لم يتم وبقيت قاعدة السلطة ضيقة ، فقد بدا انتصار نهائي لبن بلا مرجحاً للغاية .

* اعتقاد مفاده في الاصل ، مسيحاً مشخَّصاً سيأتي ليحرر الناس . . (م)

خاتمة

من بن بلا الى الشاذلي

تميز المرحلة ما بين ١٩٦٢ و١٩٧٩ السلطة المطلقة لبيروقراطية الدولة على المجتمع المدني ، وصعوبة بناء حزب ، وبروز مجتمع طبقات جديد .

عام ١٩٦٢ لم يكن وعي البيروقراطية لنفسها قد اكتمل . ففي حين احتاجت البورجوازية الاوروبية عدة قرون للتمايز عن النظام الاجتماعي القديم والاضطلاع بنفسها كطبقة ، وجدت البيروقراطية الجزائرية نفسها مُسْقطة في بضع سنوات في عالم جديد . وسوف تتم اعادة تكيف اعضائها ، المنبثقين من طبقات شتى ، تدريجياً بفضل الوضع القيادي الذي تتمتع به في الدولة .

إن البيروقراطية ، غير المجهزة ببنيان متكامل ، وضعيفة التمايز ، والمحرومة من اي دعم جماهيري ، لا تمتلك ارادة الاشراف بطريقة ثورية على الدولة الموروثة من الاستعمار ، ولا الوسائل التي تسمح بذلك . فهي قد جلبت معها الى البناء الجديد الجيش ، ومصالح الامن العسكري ، والدبلوماسية والاعلام . وفي قطاعات الادارة الاخرى ، اكتفت بفرض رجالها قبل ان تخلق بناها الخاصة بها .

إذ اخذت البيروقراطية الجزائرية الاشراف على الدولة في بلدٍ اقتصادُه من النموذج الرأسمالي ، شهدت تحولاً حاسماً واصبحت بيروقراطية بورجوازية* . إن الجهد المبذول لاعادة كسب الجماهير

* - في النص الفرنسي استخدم الكاتب تعبير البورجوازية البيروقراطية Bourgeoisie bureaucratique . لكنه وافق ، بعد نقاش حول مضمون التعبير ، على استعمال مصطلح البيروقراطية البورجوازية ، بدلاً منه على اساس ان المفهوم الوارد في النص الاصلي ليس فقط لم يرد في ادبيات مؤسسي الماركسية ، بل ينطوي ايضاً على خطأ شائع لدى المنظرين المحدثين الذين استخدموه ، كسمير امين ومحمود حسين وغيرهما . . . فهو (اي هذا المفهوم) لكي يثبت ان البيروقراطية تحولت من شريحة اوفئة اجتماعية الى طبقة «جديدة» ، يفترض ان قطاع رأسمالية الدولة هو بشكل او بآخر ملك جماعي للبيروقراطيين ، بوصفهم طبقة ، ويغفل بالتالي كون الدولة البورجوازية ذاتها ، حسب التعريف الماركسي ، ملكاً جماعياً للرأسماليين . ولو صح مفهوم **البورجوازية البيروقراطية** لعنى ذلك اننا لسنا امام طبقة جديدة وحسب ، بل ايضاً امام نمط انتاج جديد تمتلك فيه « طبقة بيروقراطية » وسائل الانتاج الجماعية بحيث انها الدولة دولتها ولم تعد دولة البورجوازية بالمعنى التقليدي للكلمة ، إذ أن الاخيرة طبقة اخرى . وهنا مكمن الخطورة في هذا المفهوم ، اذ يفتح الباب واسعاً امام النظريات التي ترى في كل اقتصاد مؤمم لا يديره العمال بانفسهم ادارة ذاتية ، بل يشرف عليه جهاز بيروقراطي ، نمط انتاج جديداً تسوده طبقة جديدة (المعرب) .

غداة مراسيم آذار/ مارس ١٩٦٣ بصدد التسيير الذاتي العمالي والفلاحي كبح مؤقتاً سيرورة البقرطة ، لكنه زاد التماسك على صعيد الموظفين المتضامنين فيما بينهم بفعل وظائفهم ومفهومهم للسلطة وقناعتهم المشتركة بشأن عجز الشعب عن ان يسيّر بنفسه شؤونه . فبالنسبة لموجهي البيروقراطية البورجوازية في الجيش وفي الاقتصاد ، لم تكن التنازلات المقدمة للجماهير محتملة الا بمقدار ما تشدها الى النظام من دون ان تقلب التراتبات الاجتماعية ومن دون أن تعيد النظر في اولوية سلطة الدولة . لقد ادى نضال الشغيلة الاجتماعي إذاً الى مصادرة املاك البورجوازية الاوروبية ، لكن لصالح البيروقراطية التي وسعت قواعدها الاجتماعية بشكل كبير وحصلت على امكانية اخضاع السيرورة الاقتصادية لاهدافها الخاصة بها .

ثمة حدثان لهما أهمية تاريخية في مسيرة البيروقراطية نحو السلطة الكاملة : انقلاب ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ ضد الرئيس بن بلا والانقلاب الفاشل للعقيد الزبيري ضد العقيد بومدين (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧) . جعل الأول من الجيش مصدر السلطة والحكم بين الصراعات في الدولة ، وقاد الثاني الى شل الآليات التي كانت تفتح الطريق امام الضغط الشعبي : قطع القمع رأس الحركة الطلابية ، وجرى تحويل النقابات الى مجرد فروع للسلطة ، واقصيت المشتركات collectifs العمالية عن تسيير الاقتصاد . هكذا جرت إزالة الشكوك حول توجه النظام ، واصبح عهد المساومات مع الطبقات الشعبية شيئاً من الماضي .

الا ان البيروقراطية لم تتوصل مع ذلك الى حل مسألة المؤسسات بشكل يرضيها . لقد ولّد ميلُ قادتها الى تحديد أنفسهم تبعاً لخطوط المسير (جماعة وجده مع بومدين ، جماعة الاوراس مع الزبيري ، جماعة ضباط الجيش الفرنسي مع شابو او الانصار مع قادة الولايات سابقاً) خطوط انفلاق لا تتوافق دائماً مع حدود المصلحة . ان تجزئة السلطة الى كيانات شبه اقطاعية ، يقودها قادة غير قابلين للعزل ، اسلوب عملهم فرديُّ السلطة ، شجعت تثبيت حَكَمٍ كلي القدرة ، هو العقيد هواري بومدين . كان هذا هو الرجل الذي حمل الاستقرار الى البيروقراطية وجسَّد الترقي الاجتماعي الى ابعد الحدود ، في فترة سمح فيها الريع النفطي بفتح قنوات الصعود الاجتماعي .

انطلاقاً من عام ١٩٦٧ ، سوف تقدم البيروقراطية حلها لمشكلات الانطلاق الاقتصادي وتحديث البلد . تطابقت مصادرة الشركات الامبريالية ، وتقوية الدولتية* ، والتصنيع والاصلاح الزراعي مع حاجة الطبقة الحاكمة ، داخلياً ، إلى أن تركز المزيد من السلطة وتعيد صياغة الحياة الوطنية لصالحها . ولتصل البيروقراطية الى اهدافها سوف تعمل على اشاعة الاعتقاد بأن المجتمع الطبقي الجديد مجتمع قائم على المساواة ، وعلى توجيه حقد المستغَلين الاجتماعي ضد الامبريالية والبورجوازية الخاصة ، واثارة الحماس لمشاريع جرى تصورها من خارج المواطنين ، وتشجيع مشاركة الشغيلة بمقدار ما تساعد أهدافها على التقدم ، وكبح تلك المشاركة في كل مكان تخاطر فيه

---

* تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد ، والكلمة هنا تعريب لـ Etatisme (م)

بالوصول الى تقاسم للسلطة . في وقت قصير نسبياً ، خلقت البيروقراطية الجزائرية ، بشكل مصطنع ، اقتصاداً موجهاً مع بنية استبدادية للسلطة . تم تكاثر الشرائح البيروقراطية ، الاقتصادية والعسكرية والبوليسية على خلفية تسيطر عليها حركية اجتماعية كبرى وترييف للمدن ، وهما ظاهرتان ملائمتان للتلاعب بتطلعات الشعب و لسلطة الدولة المالكة غير الخاضعة للرقابة .

لكن هذه الدولة ، ذات الهيكل بالغ التطور ، لم تخلِّص البلد من قسمة العمل الدولية ، بل فاقمت انعدام التوازن في الاقتصاد بتوجيهه اكثر فأكثر الى الخارج ، وأزمة الزراعة مع ما يرافقها من عواقب : النزوح الريفي ، البروليتاريا الرثة المدينية ، الهجرة الى فرنسا . لم تولِّد إذاً أيا من الشروط التي تجعل جهد التصنيع فعالاً .

وضع زوال العقيد بومدين نهاية للعلاقة الابوية التي كانت قائمة بين البيروقراطية والجماهير . من الآن وصاعداً ستترتب عقوبات على الفقر ، فمنذ عام ١٩٧٩ ، جرى « تحويل » القضية الا جتماعية الى امام المحاكم . إن بيروقراطية الدولة تزعم الهام كل شيء ، وتنظيم كل شيء ؛ ولما كانت مؤلفة من ادارات رديئة ، مصابة بالفساد ، فهي عاجزة عن التحكم بالتطور . كل شركات الدولة مصابة بعجز مزمن ، وقد أصبحت القلة pénurie هي القاعدة . و« المصلحون » يفسرون التشويهات والتقصيرات والاخفاقات الاقتصادية بالسلطة الشخصية . هذه الموضوعة المناسبة ، التي تستخدمها الطبقة الحاكمة الجزائرية منذ عام ١٩٥٤ ، تفيد في تطويق حقل الاستياء الاجتماعي ، واخفاء الطريقة التي ارتفع بها المستفيدون من النظام الى مراكز القيادة ، وتأبيد السلطة المطلقة للبيروقراطية عن طريق تحميل كل المسؤوليات لقائدها .

أليس معبراً ان تكون المؤسسات المفترض ان تمثل المواطنين (البرلمان ، الجمعيات القروية والمقاطعية) مؤلفة بشكل اساسي من موظفي الدولة . فالشعب غائب عنها ، ودوره هو دور ذات متحمسة وسلبية ، اما السياسة فتبقى شأناً من شؤون الادارة .

ليست **جبهة التحرير الوطني** ، بما هي حركة ، غير واجهة تختفي خلفها سلطة الدولة ، فما من مشكلة في البلد وما من نزاع بين القادة جرى حسمه في اطار الحزب . وخلافة العقيد بومدين التي تمت لصالح العقيد الشاذلي حل مشكلتها الهرم العسكري الذي لم يفعل المؤتمر غير المصادقة على خياره . وقد نتج تخفيض دوُر ج.ت.و. إلى مجرّد كفالة رمزية ، عن لعبة الاكراهات المفروضة وفي الوقت ذاته عن الخوف من رؤية الطبقات الشعبية تتنظَّم . غداة الاستقلال ، امتصت الدولة الغالبية الساحقة من كوادر ج.ت.و. ، ولما كانت الدولة انطلقت قبل الحزب ، فهي لم تسمح له يوماً بأن يلحق بها . قبل نيسان/ ابريل ١٩٦٣ ، كان بن بلا يخاف ان ينظم خيضر ج.ت.و. ضده ، وبعد أن تخلص من معارضيه في ذلك التاريخ ، فضل أن يقيم علاقة مباشرة مع الجماهير ، لأنه كان يعتقد أنها تشكل بالنسبة إليه المصدر الوحيد للسلطة المستقلة . ومثل بن بلا ، لم يسمح بومدين لأي من حلفائه في ١٩ حزيران/ يونيو بأن يبني آلة حزبية . بقي الاشراف الدقيق على السلوك الشعبي هو القاعدة .

منذ وصول العقيد الشاذلي الى السلطة ، ثمة معطيات ثلاثة جديدة تدفع نحو بناء جهاز حزبي يحوز حداً ادنى من السلطة . فأولاً ، لقد بدا الانفصال بين البيروقراطية والجماهير في وضح النهار ؛ ثم إن قنوات الصعود الاجتماعي غدت مسدودة اكثر فأكثر ؛ وأخيراً ، فإن العديد من القياديين ذوي التجربة في جهاز الدولة ارتدوا نحو **جبهة التحرير الوطني** . إن الخوف من تسيُّس الجماهير يدفع قادة **جبهة التحرير** للتزوُّد بحزب وسيطمع المجتمع ، وهذه المهمة لا يمكن إنجاحها إلا إذا لم تتم إعادة النظر في رجحان البيروقراطية العسكرية . فضلاً عن ذلك ، لا يزال الجيش كياناً مغلقاً والتعديلات التي تمت فيه اخيراً لم يكن للمكتب السياسي **لجبهة التحرير** علاقة بها . مهما يكن ، فانه غير وارد ان تغدو الجبهة منظمة شعبية كما كان **حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية** قبل عام ١٩٥٤ . والحال ، فإلى هذا الحزب احتفظ العديد من البيروقراطيين بالحنين .

ليس النظام الجزائري إذاً نظاماً اشتراكياً ولا هو نظام انتقالي نحو الاشتراكية . إنه نظام بيروقراطية رأسمالية* . لقد كان دور الدولة حاسماً في تكوين المجتمع ، إذ خلقت بشكل مصطنع بورجوازية وطبقة عاملة جديدتين، واستوظفت** الانتليجينسيا . كل الطبقات أُلحقت بها ، فعناصر الطبقات المدينية ، لا سيما المنبثقة من الارياف لم تتجذر بعد في بيئاتها الجديدة ولا تزال مطبوعة الى حد بعيد بالثقافة الفلاحية .

بمواجهة كيان اجتماعي مذرَّر atomisé ومن دون دفاع ، ليست الطبقة الحاكمة ، المتشبعة بالتراث العسكري - البيروقراطي ، مستعدة كثيراً للاضطلاع بقيادة الاقتصاد ؛ انها تضغط المجتمع ، باسم اشتراكية مزعومة ، في مِشدٍّ خانق ، وتخلق بذاتها انعدام الامن الذي تدعي محاربته ، سواء في صفوفها أو خارج تلك الصفوف .

لقد جعلت سيرورة البقرطة الهرمية الاجتماعية اكثر تعقيداً وأقل تجانساً . ففي اعلى الهرم الاجتماعي تجد بيروقراطية الدولة (البيروقراطية البورجوازية) حيث يسيطر قياديو الجيش والشرطة . إن بورجوازية الوظيفة العامة ، المستخدِم الرئيسي في البلد ، تمتلك تأصلاً خاصاً بها في الاقتصاد ، فاحتكارها للشؤون السياسية يسمح لها بأن توزع على هواها الحصة من فائض القيمة العائد للعمال وتسوّي النزاعات بين القطاع الخاص وقطاع الدولة بصورة اعتباطية .

وتشترك معها البورجوازية الخاصة في توزيع فائض القيمة . هذه البورجوازية ، التي غدت اغنى مما كانت عام ١٩٦٢ ، تمتلك قوة اجتماعية فعلية في الزراعة والتجارة والصناعة

---

* - هنا أيضاً ورد في الاصل الفرنسي تعبير Capitalisme bureaucratique او رأسمالية بيروقراطية ، لكن عرَّبنا المصطلح مقلوباً للاسباب ذاتها التي اشرنا اليها سابقاً (م) .

** -تعريباً لكلمة fonctionnarisé ، أي حولتها الى الوظيفة او استوعبتها فيها (م) .

الاستهلاكية ، حتى وإن لم تعد « الثروة » تكفي لوحدها ، لضمان المرتبة الاجتماعية . وبما أنها تجددت بمجلوب عامي وعمالي ، فقد تشكلت ، جزئياً ، عن طريق الرساميل التي زودت الدولة بها الغالبية العظمى من ضباط المقاومة وكوادرها الذين اقصوا عن جهاز الدولة بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٧ . إن البورجوازية الخاصة الجديدة ، ذات الأصول الشعبية ، تضم إذاً محدثي نعمة يدينون بكل شيء لاشتراكهم في حرب التحرير . وهي تمارس نفوذها عبر جمعية قدامى المجاهدين التي انطلقت منها الهجمات الكبرى على بن بلا ثم على بومدين . إن حضور الدولة الكلي هو بحيث تقوم علاقات البورجوازية الخاصة معه على الفساد اكثر مما على القوانين . فالقطاع الأكثر ازدهاراً بين الميسورين هو قطاع السماسرة ، وهم كومبرادوريون حقيقيون ، يخترقهم الامن العسكري ويشاركون ذوي الرتب العليا في النظام .

تشكل الانتليجنسيا ، الموظفون المتعلمون ، هيكل الآلة الادارية والاقتصادية . فهي تقدم للنظام التقنوقراطيين ، كوادر المنشآت والتعليم والصحة والدعاوة . وهي تنقسم إلى مجموعات كثيرة ، وتجسد الدولة ، ولها وضع متميز بالنسبة الى المنتجين المباشرين (عمال الصناعة والزراعة) . وفي داخلها يحابى مستخدمو الوظيفة العامة في الزراعة والتعليم لصالح الفئات الاخرى التي غالباً ما تحصل على مداخيل اعلى من مداخيل الاوليغارشية العسكرية ، لكن ليس لها هيبتها ولا نفوذها . وتشارك الانتليجنسيا في سيرورة اتخاذ القرار بصدد التوجهات الكبرى . ولما كان رجحانها على الطبقة العاملة لم يعد مجال نقاش منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ ، فإن تفكيرها ومجادلاتها لا تعارض بنية السلطة ، بل تقتصر على وسائل التطور وتقنياته .

ظل الطلاب على امتداد سنوات (١٩٦٢ - ١٩٦٨) ، عناصر الانتليجنسيا الاكثر عداء للسلطة القائمة . إلا أنهم بعد أن أعادت الخدمة المدنية تربيتهم ، وحطمهم القمع ، وجرى اغراؤهم بامكانات الصعود الاجتماعي ، انتهوا الى الخلط بين ترقيتهم القادمة وتحرر الطبقات المستغَلة ، بين النظام الدولتي* والاشتراكية . اما الوظيفة النقدية فبقيت قسمةَ شريحة صغيرة من الهامشيين الذين غالباً ما تأسرهم الانشغالات الزائدة للحظة الراهنة .

حتى الآن ، لا تزال الشروط الضرورية لبروز قوة سياسية بروليتارية غير موجودة الا بالشكل الجنيني . إن الطبقة العاملة ، المقسّمة الى قطاعات شبه معزولة ، بعضها عن البعض الآخر (عمال القطاع العام ، والقطاع الخاص ، و« التسيير الذاتي » ، الخ) ، تعاني من نموذج نمو شكّل داخل عالم العمل جزراً صغيرة من المستفيدين من التثميرات الاجتماعية ، وذلك إرضاءً لتطلعات البيروقراطية البورجوازية . إن المطالب الفورية لا تجد دعامة تنظيمية لها ، وهي تعبر عن نفسها إذاً بصورة عفوية بالكثير من القوة ، لكنها تبقى من دون تنسيق ومن دون أفق .

* - تعريباً لـ Etatisme (م) .

ليست الحركة النقابية حركة شغيلة ، لا من حيث تركيبها ولا من حيث ايديولوجيتها ولا من حيث برنامجها . انها بالاحرى جبهة مشتركة لكل القوى والاتجاهات الممثلة لذوي الاجر . ويأتي الهامها وقيادتها من البيروقراطية التي تجعل منها المدافع عن « التسيير الاشتراكي للمنشآت » ، أو محاولة الحصول على تعاون الشغيلة في عملية استغلالهم . لقد قدمت النقابات للبيروقراطية البورجوازية وزراء ومدراء شركات وطنية ، وضمن هذه الشروط علينا ألا نندهش من رؤيتها تترك حليفها الطبيعي ، الجمهور الواسع من العاطلين عن العمل والمنحدرين طبقياً ، من دون دفاع ولا تنظيم ، على غرار ما كانت تفعل نقابات **الاتحاد العام للشغيلة** قبل عام ١٩٥٤ . ورغم مطواعية النقابات ، واختيار كادراتها وتسلل الشرطة الى داخلها ، فهي مهددة دائماً بالتدخلات الخارجية وبحل الاقسام المتمردة على الوضع القائم .

ان الكلفة الاجتماعية لهيمنة البيروقراطية البورجوازية كلفة باهظة للغاية . وتدفع الجماهير الفقيرة وطبقات الانتاج الصغير تكاليف اعادة بناء المجتمع بعد أن دفعت تكاليف حرب التحرير . ينزح الفلاحون بكثافة من الارياف الى المدن الكبرى ليتخلصوا من البؤس او من تدخل الدولة المدقق في الزراعة . وفي المدن ، يدافع الحرفيون والتجار الصغار ، ضحايا نهب احتكارات الدولة وخزانتها ، يدافعون عن انفسهم ضد البلترة عن طريق مضاربة مجنونة بمنتجات الاستهلاك العادي . انهم اكباش فداء كل اخفاقات البيروقراطية البورجوازية .

يحدث النمو تبعاً لسيرورة تمييز اجتماعي تدفع الجماهير الى مستنقعات البؤس (مدن التنك) ، خارج مراكز الادارة والاحياء السكنية . وتعبّر مأساتهم عن نفسها في ظاهرات من مثل البغاء والاجرام وانبعاث السحر والبدع الصوفية .

وعلى صعيد التعليم ، يخاض التعريب ، وهو التطلع العميق لغالبية السكان ، بصورة ديماغوجية . ويوجه النظام المدرسي ، المكلف وغير الفعال ، اولاد الطبقات الفقيرة نحو التعريب واولاد ذوي الامتيازات نحو ثنائية اللغة . أما المستعربون ، بروليتاريو البيروقراطية ، فلا يريدون أن يكونوا مجرد أدوات يستثمرها النظام وهم يسلكون طرقات الانتقام الاجتماعي تحت راية الاسلام .

يستمر الخلط بين الثقافة والدين على حساب تطور الذهنيات وتحرر النساء . إن التفسير الديني للتاريخ الذي يلجأ اليه المستعربون ، المفروضة عليهم ثقافة تقليدية ، يغفل الفترة البربرية والفترة الاستعمارية . وإن تعلقهم بدين نضالي طريقة من طرق مكافحة البيروقراطية البورجوازية التي تمسخ الدين على صورتها ومثالها ، يشجع التزمت الديني للحصول على الاستقرار الاجتماعي ويصيب العامة ما ان تعيد النظر في مبدأ الطاعة .

لقد زادت الطبقة الحاكمة الجزائرية العوائق الحائلة دون تحقيق سياستها الاقتصادية . انها تريد

وضع حد لتأخر المجتمع مستلهمة التقنيات الاوروبية ، لكن دون القبول بالعقلانية العلمية خشيةَ من ان تدلف وراءها الماركسية وصراع الطبقات .

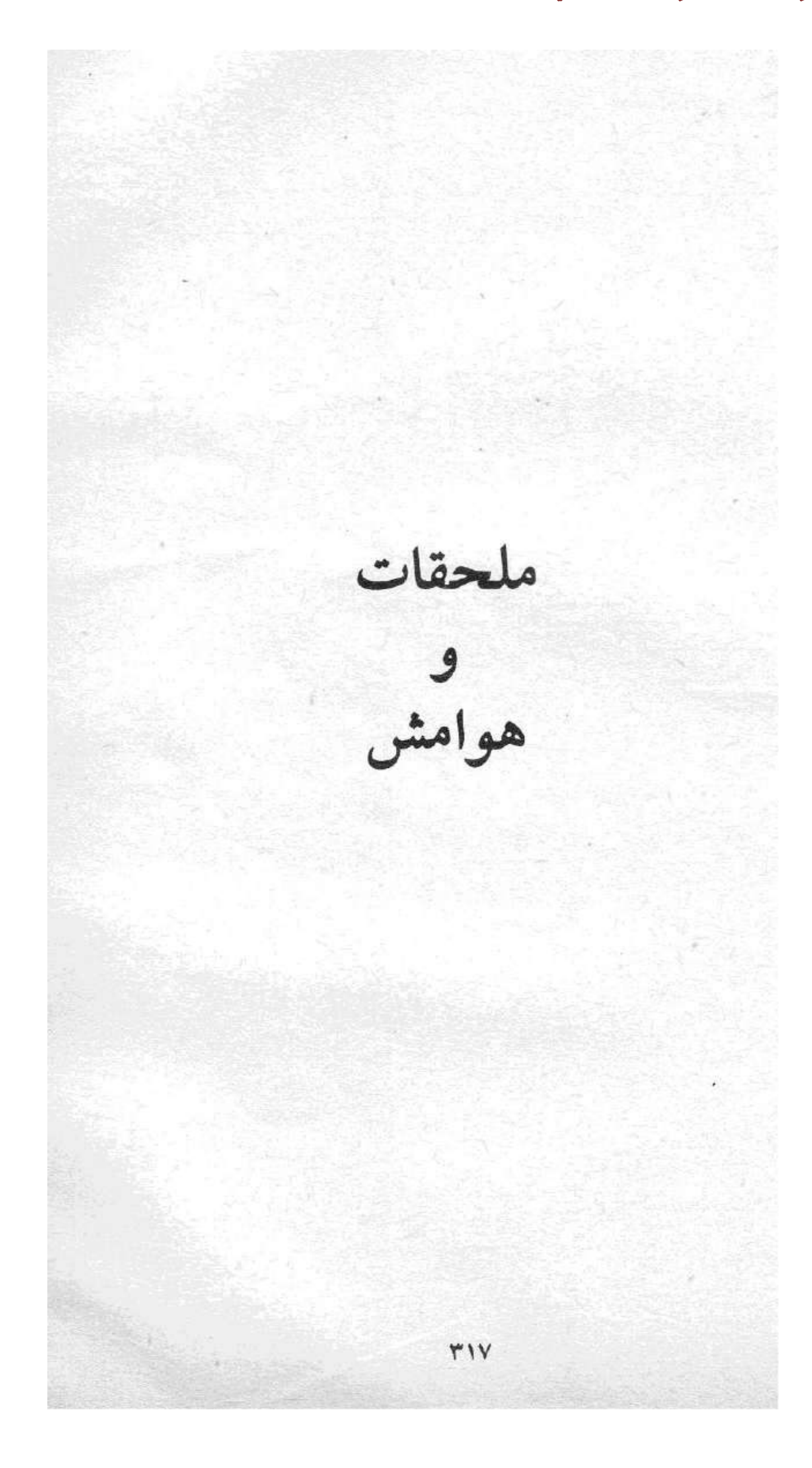
أي مستقبل هو مستقبل البيروقراطية الرأسمالية في الجزائر ؟ يمكن النظام إما ان يتشبه بأنظمة بلدان الشرق ، التي يقترب منها بالعديد من الملامح ، أو أن يبقى تابعاً للامبريالية ويعرف مصير معظم بلدان اميركا الجنوبية . إن الخيار الاول غير وارد إلا في الحالة ، غير المرجحة ، حالة البروز المفاجىء لاستراتيجية افغانية . اما الخيار الثاني فأكثر اقناعاً ، لأن البورجوازية الخاصة لم تنجح فقط في ان تُلحِق بها عبر الفساد جزءاً من جهاز الدولة ، بل نجحت ايضاً في جعل اعضاء مرموقين في اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. ومكتبها السياسي وفي الجيش يصبحون شركاء لرجال اعمال .

إن الوجه الاكثر إذهالاً في تطور الجزائر في السنوات الاخيرة هو بروز فئات ذات امتيازات أو مثقفة داخل البيروقراطية البورجوازية تطورت في ظل الاستعمار الفرنسي . وهذه الظاهرة يمكن العثور عليها في الجيش الوطني الشعبي حيث لم تُكبح عملية تطهير العاميين الا عام ١٩٧١ ، بعد الموت « العرضي » للعقيد شابو . وكثيرون هم الموظفون الكبار، حالياً ، الذين اصاب التطهير الاداري عائلاتهم عام ١٩٦٣ ، والذين عارضوا هم انفسهم ، حتى عام ١٩٥٧ ، وحتى بعد ذلك التاريخ ، تحالف التقليدوية والدين والفقر ، الاعمدة الثلاثة للنزعة القومية الشعبية .

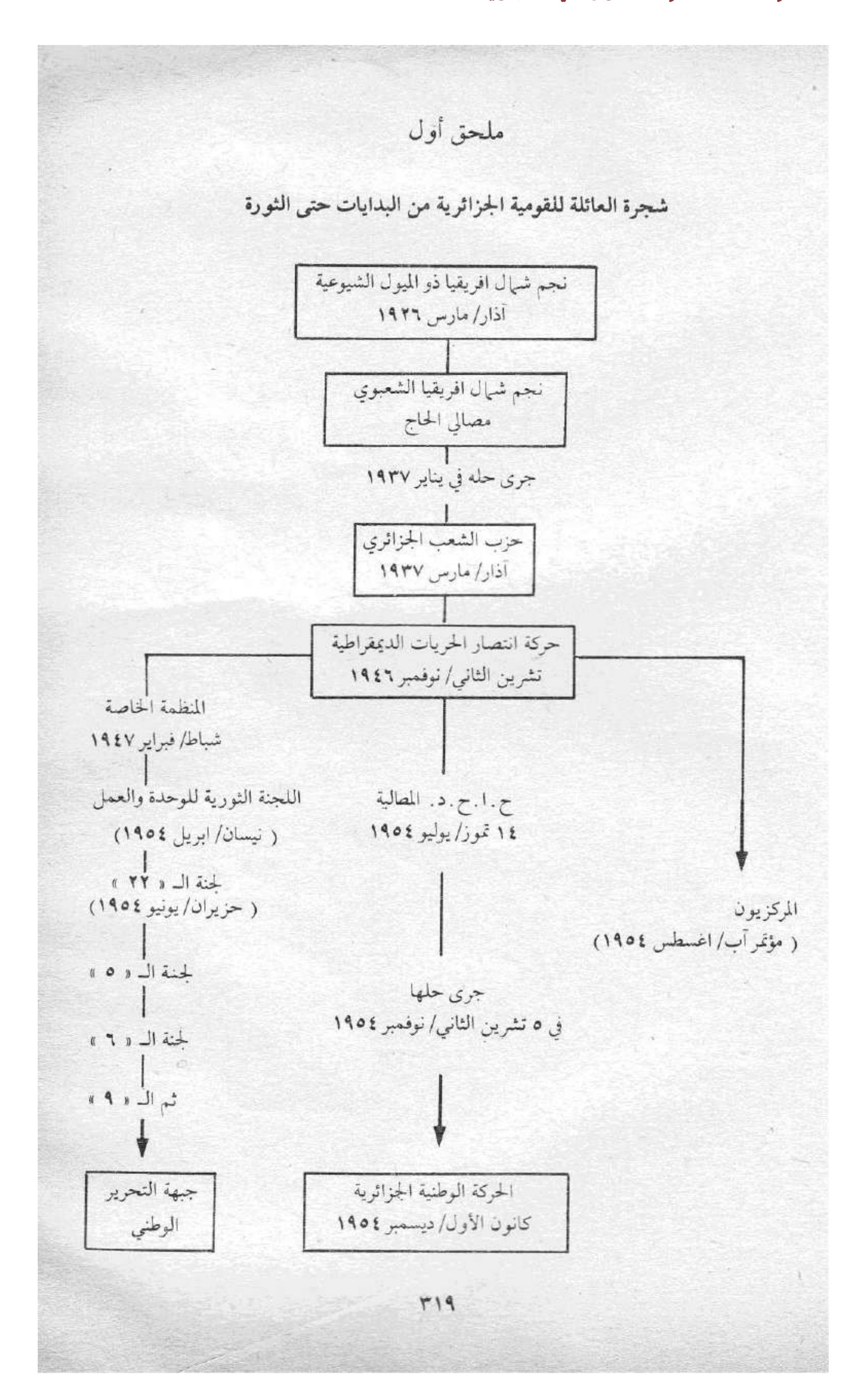
لقد استفادت اقلية من عمل الشعب الجزائري . وكل واحد من اعضائها يعيش في هاجس ان يطحنه في يوم من الايام النظام الذي ساهم في صنعه او الذي يخدمه .

بعد ان طال استخدام الطبقة الحاكمة الديماغوجية الاجتماعية للتلاعب بتطلعات الجماهير ، بدأت تتكلم لغة رجال النظام : الامن والمردود والانتاجية اولاً . هكذا عاجلاً أو آجلاً ستستأنف غالبية الشغيلة والعاطلين عن العمل تحركها لتغيير شروط حياتها ، ورفض الهرمية المميزة لكل بيروقراطية وشق طريقها نحو التحرر الاجتماعي .

باريس ، ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩



ملحقات
و
هوامش


ملحق أول
شجرة العائلة للقومية الجزائرية من البدايات حتى الثورة
نجم شمال افريقيا ذو الميول الشيوعية
آذار/ مارس ١٩٢٦
نجم شمال افريقيا الشعبوي
مصالي الحاج
جرى حله في يناير ١٩٣٧
حزب الشعب الجزائري
آذار/ مارس ١٩٣٧
حركة انتصار الحريات الديمقراطية
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦
المنظمة الخاصة
شباط/ فبراير ١٩٤٧
اللجنة الثورية للوحدة والعمل
(نيسان/ ابريل ١٩٥٤)
لجنة الـ « ٢٢ »
(حزيران/ يونيو ١٩٥٤)
لجنة الـ « ٥ »
لجنة الـ « ٦ »
ثم الـ « ٩ »
جبهة التحرير
الوطني
ح.ا.ح.د. المصالية
١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٤
جرى حلها
في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤
الحركة الوطنية الجزائرية
كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤
المركزيون
(مؤتمر آب/ اغسطس ١٩٥٤)

ملحق ٢ أ

جدول بمسؤولي الولايات واعضاء هـ.أ.ع. (١٩٥٦ - ١٩٦٢)

الاسماء	الاصل السياسي	منتم الى ج.ت.و. قبل اول نوفمبر	المهنة	من اصل مديني	منطقة القيادة
الشريف محمود ،	ا.د.ب.ج		عسكري محترف	-	الاوراس - نماشة (١)
محمد ، عموري	ح.ا.ح.د	×	مدرس بالعربية		-
نواورة	ح.ا.ح.د	×	تاجر		-
الحاج الاخضر ، عبيدي	ح.ا.ح.د	×	ناقل	-	-
الزبيري ، الطاهر	ح.ا.ح.د	×	مسؤول فرقة اطفاء		-
زيغود ، يوسف	ح.ا.ح.د	×	حداد (حرفي)		شمال قسنطينه (٢)
بن طوبال ، الاخضر	ح.ا.ح.د	×	مداوم سياسي		-
كافي ، علي	ح.ا.ح.د		مدرس بالعربية		-
بو بنيدر ، صالح	ح.ا.ح.د	×	ناقل		-
بو صوف ، عبد الحفيظ	ح.ا.ح.د	×	مداوم سياسي		اقليم وهران
بومدين ، هواري	لا حزبي		طالب بالأزهر		اقليم وهران
بن علي دغين (لطفي)	ا.د.ب.ج		طالب مدارس ترقية	-	اقليم وهران
بوحجار ، حدو (عثمان)	ح.ا.ح.د		عامل زراعي		اقليم وهران
علي ، ملاح	ح.ا.ح.د	×	مداوم سياسي		
عبد الرزاق ، احمد بن (سي الحواس)	ح.ا.ح.د		تاجر		

محمد ، شعباني	علماء		طالب	-	
قايد أحمد (هـ . أ.ع.)	ا.د.ب.ج		مدرس	-	عضو هـ . أ.ع.
منجلي ، علي	ح.ا.ح.د		تاجر		عضو هـ . أ.ع.
زراري ، رابح	لا حزبي		عامل	-	عضو هـ . أ.ع.
محمدي ، السعيد	لا حزبي		معلم «زاوية»		القبائل (٣)
يازوران ، محمد	ح.ا.ح.د	×	تاجر		القبائل (٣)
ولد حموده ، عميروش	ح.ا.ح.د		حرفي		القبائل (٣)
محند ولد حاج	لا حزبي		تاجر		القبائل (٣)
عمران ، عمار	ح.ا.ح.د	×	مداوم ، سياسي		
دهيلس ، سليمان	ح.ا.ح.د		سائق تكسي		
بوقره ، (سي محمد)	ح.ا.ح.د	×	عامل سكك حديد		
زعموم ، محمد الصالح	ح.ا.ح.د	×	كاتب بلدية		
بو نعامه ، جيلاني (سي محمد)	ح.ا.ح.د		عامل مناجم		
خطيب ، يوسف (سي حسن)	لا حزبي		طالب طب		

١ . يدخل في هذه اللائحة قادة الولايات الذين ليست لهم تسمية قانونية (مثلاً : سي محمد في الولاية الرابعة)

ملحق ٢ ب
جدول باعضاء قيادة
فدرالية فرنسا (١٩٥٤ - ١٩٦٢)

الاسماء	الاصل السياسي	من اصل مديني	سنوات المسؤولية	المهنة عام ١٩٥٤
عدلاني	ح.ا.ح.د		١٩٥٦/١٩٥٥	مداوم
بوعزيز، سعيد	ح.ش.		١٩٦٢/١٩٥٧	مستخدم
بن سالم، نور الدين	ح.ا.ح.د.		١٩٥٦/١٩٥٥	مداوم
بوداود، عمر	ح.ا.ح.د. (م.خ.)		١٩٦٢/١٩٥٧	تاجر
بولحروف، الطيب	ح.ا.ح.د.		١٩٥٧/١٩٥٦	مداوم
بومنجل، احمد	ا.د.ب.ج		١٩٥٧	محام
دوم، احمد	ح.ا.ح.د.		١٩٥٦	مستخدم SNCF
قدروج، مسعود	ح.ا.ح.د.	-	١٩٥٧	تاجر
قراس ، عبد الرحمن	ح.ا.ح.د. (م.خ.)	-	١٩٥٦/١٩٥٥	مداوم
حربي، محمد	ح.ا.ح.د.		١٩٥٨/١٩٥٧	طالب
هارون ، علي	لا حزبي		١٩٦٢/١٩٥٨	محام
البجاوي، محمد	لا حزبي	-	الفصل الأول ١٩٥٧	تاجر
الوانشي، صالح	ح.ا.ح.د.	-	١٩٥٧/١٩٥٦	مداوم
ماضي ، العربي	ح.ا.ح.د.		١٩٥٦/١٩٥٥	طالب
محساس، احمد	ح.ا.ح.د. (م.خ.)		١٩٥٦/١٩٥٥	مداوم
مشاتي، محمد	ح.ا.ح.د. (م.خ.)	-	١٩٥٦/١٩٥٥	مداوم
منجي، زين	ح.ا.ح.د.	-	١٩٥٨/١٩٥٦	مداوم
سويسي ، عبد الكريم	ح.ا.ح.د.	-	١٩٦٢/١٩٦١	مداوم
طالب، أحمد	علماء	-	١٩٥٧/١٩٥٦	طالب
طربوش، مراد	ح.ا.ح.د.		١٩٥٦/١٩٥٥	مداوم
زروقي	ح.ا.ح.د.	-	١٩٥٦/١٩٥٥	طالب

ملحق ٣

مديرو الديوان ، ومستشارون سياسيون للوزراء في ح.م.ج.ج. ومنظّرون .

الاسماء	الوزارات
آيت حسن ، مزيان	وزارة القوات المسلحة .
عبد السلام ، بلعيد	وزارة الثقافة (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩) ثم رئاسة الحكومة (١٩٦١ ـ ١٩٦٢).
الاستاذ عبد المومن	وزارة المال (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)
بجاوي ، محمد	رئاسة الحكومة (١٩٥٩ ـ ١٩٦١)
بلحسين ، مبروك	وزارة التسليح (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩) ثم وزارة الخارجية (١٩٦٠ ـ ١٩٦١)
بن يحيى ، محمد	رئاسة الحكومة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)
الحاج ، عزوط	وزارة التسليح والتموين والعلاقات العامة (١٩٦٠ ـ ١٩٦١)
الحاج ، شرشالي	وزارة الشؤون الاجتماعية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)
	رئاسة الحكومة (١٩٦١ ـ ١٩٦٢).
شنتوف ، عبد الرزاق	وزارة الداخلية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) .
يدير ، مولود	وزارة القوات المسلحة ١٩٥٧ ـ بداية ١٩٦٠،
	وزارة الخارجية (١٩٦١) .
مصطفاي ، شوقي	شؤون شمال افريقيا (١٩٥٨ ـ ١٩٦٠).
العروسي ، خليفة	وزارة التسليح والعلاقات العامة (١٩٥٨ ـ بداية ١٩٦٠)
ياضي ، م .	وزارة التسليح والعلاقات العامة (١٩٦١ ـ ١٩٦٢) .
حاج حمو ، محمد	وزارة الاعلام (١٩٥٨ ـ١٩٦٢) .
فانون ، فرانز	
رضا ، مالك	
الاشرف ، مصطفى	
حربي ، محمد	وزارة القوات المسلحة ثم الشؤون الخارجية

ملحق ٤
أعضاء مجالس الولايات في اذار/ مارس ١٩٦٢

الاسماء	الاصل السياسي	لغة الثقافة	الانتماء التنظيمي
الزبيري ، الطاهر	ح.ا.ح.د.		الولاية الاولى
يحياوي ، محمد الصالح	علماء	العربية	-
ملاح ، عمار	علماء	العربية	-
محفوظ ، مصطفى اسماعيل	ح.ا.ح.د.		-
بن النوّي ، مصطفى	ا.د.ب.ج.		-
بو بنيدر ، صالح	ح.ا.ح.د.		الولاية الثانية
كحل الراس ، عبد المجيد	-	العربية	-
بن الوصيف	-	العربية	-
العربي ، بن الرجم	-		-
بو درباله ، الطاهر	-		-
موحند ولحاج	لا حزبي		الولاية الثالثة
محيوز ، حسن	-		-
صديقي ، الطيب	-	العربية	-
واعلي ، موحند	-		-
حميمي	-		-
حسن ، خطيب			الولاية الرابعة
بو لحروف ، يوسف			-
بو رقعة ، الاخضر			-
بو سماحه ، محمد			-
رمضان ، عمر			-
بو حجار ، حدّو	ح.ا.ح.د.		الولاية الخامسة
بو بكر ، قاضي	-		-
مختار ، بويثزم	-		-
عبد الوهاب	-		-
عباس	-	العربية	-
شعباني محمد	علماء	العربية	الولاية السادسة
روينة ، محمد	-	-	-
سليماني ، سليمان	-	-	-
خير الدين ، الشريف	-	-	-
سخري ، عمار	-	-	-

الملحق ٥

المحضر الاصلي عن ترك بن خده اجتماع م.و.ث.ج. في ٧ حزيران ١٩٦٢

العام ألف وتسعماية واثنان وستون ، السابع من حزيران/ يونيو
- أعضاء م.و.ث.ج و
- اعضاء الولايات/ واللجان/ الموقعون ادناه ، الحاضرون في طرابلس بمناسبة انعقاد م.و.ث.ج. / دورة ٢٧ ايار/ مايو .
بما أنه دعي م.و.ث.ج. الى الانعقاد ، بطلب من الحكومة ، في ٢٥ ايار/ مايو ١٩٦٢ ؛
وبما أنه لدى افتتاح الاعمال ، وضع م.و.ث.ج. جدول أعماله وفقاً للنظام ، وبالاجماع ؛
ويضم جدول الأعمال هذا نقطتين :
- النقطة الأولى : دراسة مشروع برنامج الثورة الديمقراطية الشعبية وتبنيه ؛
- النقطة الثانية : تعيين قيادة سياسية كما هو وارد في البرنامج المشار اليه ؛
بما انه جرى تبني النقطة الاولى بالاجماع ، بعد درسها في اللجان وفي جلسة بكامل الاعضاء ؛
بما أنه تم تعيين لجنة لاختيار القيادة السياسية ؛
وبما أنها لم تنجح ، رغم جهود متواصلة طوال ايام عديدة ، في إقناع كل الاخوة الحاضرين بتشكيل فريق يعمل معاً ؛
وبما انها تمكنت بالمقابل من استخلاص اسماء الاخوة الذين يُصلُح وضعهم في مراكز القيادة ؛
وبما أنه عندئذ ، غادر الأخ رئيس المجلس طرابلس في ليل ٦ - ٧ حزيران/ يونيو دون ابلاغ مكتب م.و.ث.ج. وزملائه في الحكومة ، واضعاً هكذا الجمعية امام استحالة اختتام مهمتها بشكل عادي ووفقاً للنظام :
وضع المجتمعون ، بالتالي ، هذا المحضر في ست نسخ مرقمة من واحد الى ستة .
وقّعوا شخصياً أو بالوكالة .

مجلس الولاية الأولى
الطاهر الزبيري
محمد الصالح يحياوي
عمار ملاح
اسماعيل محفوظ مصطفى
بن النوى

مجلس الولاية الثانية
الرائد العربي
الرائد رابح

مجلس الولاية الثالثة
العقيد السعيد باسمه وباسم
العقيد آكلي محند
ولحاج ، والرواد الطيب ،
وحميمي ، وحسن
ومحمد واعلي .

مجلس الولاية الرابعة
احمد بن الشريف
الاخضر
يوسف
محمد
حسن

مجلس الولاية الخامسة
عثمان
بو بكر
عبد الوهاب
ناصر
عباس

مجلس الولاية السادسة
محمد شعباني
محمد روينة
سليمان سليماني
الشريف خير الدين
عمار سخري

هيئة الأركان العامة
علي منجلي ، سليمان ، بومدين

أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية

محمد بن بلا ، فرحات عباس ، خيضر
فرانسيس ، بومنجل ، حاج بن علا
بالوكالة عن بيطاط : خيضر والعقيد ناصر

أعضاء مجلس الثورة الذين لم يوقعوا محضر التقصير ضد بن خده :

الوزراء : بن طوبال ، بوصوف ، بوضياف ، كريم ، يزيد، بن خده ، دحلب ، آيت احمد .

مكتب المجلس : بن يحيى ، علي كافي ، عمر بوداود

فدرالية فرنسا : رابح بوعزيز ، عبد الكريم سويسي ، العدلاني ، علي هارون .
فدرالية تونس : طربوش
فدرالية المغرب : بن سالم
الولاية الثانية : العقيد صالح بوبنيدر ، الرائد الطاهر بودربالة وكحل الراس .
منطقة الجزائر : الرائد عز الدين وعمر او صديق
اعضاء آخرون بمجلس الثورة :
العقيد دهيلس ، عمران ، بن عودة ، الحاج الاخضر ، الرائد قاسي .

ملحق ٦

كادرات عليا ضحايا التصفيات الداخلية[١]

١ ـ ضحايا القيادة

الأسماء	المسؤولية	الانتماء التنظيمي	السبب
رمضان عبان	مسؤول الاعلام	ل.ت.ت.	رفض الاعتراف بهيمنة العسكريين
عباس لغرور	مسؤول الاوراس	الولاية الأولى	رفض الاعتراف بقرارات مؤتمر ٢٠ آب/ اغسطس
الازهر شريّط	مسؤول نماشه	الولاية الاولى	-
العقيد لعموري	مسؤول ولاية	الولاية الاولى	-
العقيد نواوره	مسؤول ولاية	الولاية الاولى	مؤامرة ضد ح.م.ج.ج
الرائد عزدات	عضو مجلس ولاية	الولاية الثالثة	علاقــات جنسية مع مقاتلة
الرائد مصطفى الاكحل	مفصول الى القاهرة	الولاية الرابعة	مؤامرة ضد ح.م.ج.ج

٢ ـ كادرات عليا ضحايا تصفيات داخل هيئتهم

الأسماء	المسؤولية	الانتماء التنظيمي	السبب
علي ملاح	مسؤول ولاية	الصحــراء(السادسة)	تعسف واقليمية[٣]
البشير شيحاني	مسؤول منطقة[٢]	الاوراس ـ نماشـة(الاولى)	اتهام باللواط
الطيب جغلالي	مسؤول ولاية	الصحراء (السادسة)	تعيين رفضه مسؤولو المنطقة[٤]
الرائد عبد اللطيف	عضو مجلس ولاية	اقليم الجزائر	لقاء مع ديغول
الرائد الاخضر بوشامه	عضو مجلس ولاية	اقليم الجزائر	لقاء مع ديغول
النقيب عبد الاله	مسؤول منطقة	اقليم وهران	دعم للقاء مع ديغول[٥]

١ . هذا الجدول لا يورد ضحايا التصفيات التي تلت عملية تسميم المصالح الفرنسية في الولاية الثالثة والولاية الرابعة . والتي طالت الفي شخص . كما لا يعطي فكرة عن اتساع تسوية الحسابات في الولايتين الاولى والسادسة .

٢ . لم يجر ادخال تسمية الولاية الا عام ١٩٥٦ .

٣ . حول اغتيال علي ملاح ، انظر عز الدين ، *on nous appelait Fellagas.* ستوك ، ١٩٧٦ ، ص ١٢٠ الى ١٣٠ .

٤ . حول اغتيال الطيب جغلالي ، انظر *Tegura* . رسالة جدارة .

٥ . قُتل عبد الاله بأمر من الرائد سي محمد الذي اتهمه بدعم انصار اتفاق مع ديغول .

ملحق ٧

مؤسسو ج.ت.و. ،اعضاءم.و.ث.ج. ومجالس الولايات الذين استشهدوا في ساحة القتال

الولاية الاولى : بن بولعيد (١٩٥٦) ، سواعي ، رجاي (١٩٥٩)
الولاية الثانية : زيغود (١٩٥٦) ، بن يعطوش (١٩٥٧) ، روبيح (١٩٦٠)
الولاية الثالثة : عميروش ، عميروشن ، ميره (١٩٥٩)
الولاية الرابعة : سي محمد (١٩٥٩) ، سي الأخضر (١٩٥٧) ، سي محمد وسي صالح (١٩٦١) ، سويداني (١٩٥٦) .
الولاية الخامسة : بن مهيدي(١٩٥٧) ، لرزازي (سي طارق) (١٩٦١) ، لطفي ومبارك (١٩٦٠) ، بن عبد الملك (١٩٥٤)
الولاية السادسة : سي الحواس (١٩٥٩) .

هوامش

الفصل الأول

١ . **بن جلول** (د.) . يتحدر من عائلة من قسنطينه. مؤسس فدرالية نواب قسنطينه (١٩٢٧) . نائب في الجمعية الوطنية ـ عضو مجموعة الـ « ٦١ » الذين دعموا ج.ت.و. مات في المنفى بعد ١٩٦٢ .

٢ . *Evolution de l'Afrique du Nord* musulmane 1920-1961. أرمان كولين ، ١٩٦٢ ، ص ٣٢٢ .

٣ . **عمار إيماش** . امين عام ن.ش.أ حتى عام ١٩٣٦ . لم ينتم الى ح.ش.ج. عاد الى الجزائر عام ١٩٤٧ وتبنى مواقف إصلاحية . معلم في القبائل . توفي خلال الحرب .

٤ . L'Alegérie au carrefour, la marche vers l'inconnu, 17 avril 1937 ، المطبعة المركزية ، باريس .

٥ . **البصائر** ، العدد ١٢٦ .

٦ . في ٦ شباط/ فبراير ١٩٥٦ ، تراجع غي موليه ، الذي كان عين الجنرال كاترو حاكماً عاماً للجزائر ، امام مظاهرة اوروبيي الجزائر في الجزائر العاصمة ، واستبدل كاترو بروبر لاكوست .

٧ . انظر **الأمة** ، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٣٦ .

٨ . شهادة م . قنانيش M. Guenanèche

٩ . *Le Parlement Algérien* العدد ١ .

١٠ . المرجع ذاته .

١١ . **الأمين دباغين** (د.) . عضو قيادة ح.ش.ج. ١٩٣٩ ـ ١٩٤٩ . نائب من ١٩٤٦ الى ١٩٥١ . عضو قيادة ج.ت.و. (١٩٥٦ ـ ١٩٥٩) . وزير الشؤون الخارجية في ح.م.ج.ج. (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩) .

١٢ . **فيلالي عبد الله** . ولد في ١٣ ايلول/ سبتمبر ١٩١٣ في اقليم القل . انضم الى ن.ش.أ. عام ١٩٣٢ . عضو قيادي في ح.ش.ج. (١٩٣٧ ـ ١٩٥٣) . اوقف عام ١٩٣٨ ثم عام ١٩٣٩ . حكم عليه بـ ٥ سنوات اشغال شاقة عام ١٩٤١ ، واطلق سراحه في نهاية عام ١٩٤٣ . حكم عليه بالاعدام عام ١٩٤٥ . عضو قيادة ح.و.ج. (١٩٥٤ ـ ١٩٥٧) . توفي في ٧ تشرين الأول/ اوكتوبر ١٩٥٧ من آثار اصابته بجراح بنتيجة محاولة اغتيال من جانب ج.ت.و. في ٢٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٧ .

١٣ . **احمد بوده** . من عين طايا في اقليم الجزائر . انتمى الى ح.ش.ج عام ١٩٣٧ . رئيس تحرير *Parlement Algérien* عام ١٩٣٩ . عضو اللجنة المركزية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٦) والمكتب السياسي (١٩٣٩ ـ ١٩٥٣) . ممثل ج.ت.و. في العراق ، ثم في ليبيا حتى عام ١٩٦٢ .

١٤ . **احمد مزغنه** . مناضل في ح.و.ث (١٩٣٠ ـ ١٩٣٣) ؛ وفي ن.ش.أ (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩) . عضو قيادة ح.ش.ج. -ح.ا.ح.د. (١٩٤٣ ـ ١٩٥٤) ، ثم ح.و.ج. (١٩٥٤ ـ ١٩٥٥) ، اوقف في القاهرة في تموز/ يوليو ١٩٥٥ ، بناء على طلب ج.ت.و. .

١٥ . **خليل** . صاحب مطعم في الجزائر ، شارع لا لير ـ صندوق بريد المنظمة السرية .

١٦ . **مصالي** ، مذكرات غير منشورة .

١٧ . **محمد ممشاوي** . ولد في تلمسان . براميلي اختصاصي في الحرفة . انضم الى **ن . ش . أ**. عضو قيادي في ح . ش . ج . - ح . ا . ح . د . (١٩٣٧ - ١٩٥٣) ، ثم في ح . و . ج . (١٩٥٥ - ١٩٦٢) .

١٨ . **خليفة بن عمار** . من الاغواط . عضو قيادي في ح . ش . ج . (١٩٣٩ - ١٩٤٣) . ناضل في ح . و . ج . خلال الحرب . انفصل عن مصالي الحاج عام ١٩٦١ ، واسس مع عناصر موالية للفرنسيين ، الجبهة الجزائرية الديمقراطية (ج . ج . د .) .

١٩ . **احمد بو منجل** . من بني يني في القبائل ، محامي مصالي (١٩٣٨ - ١٩٣٩) قيادي في ا . ب . ح . (احباب البيان والحرية) (١٩٤٤ - ١٩٤٥) ، ثم في ا . د . ب . ج . (١٩٤٦ - ١٩٥٤) . عضو قيادة فدرالية فرنسا في ج . ت . و . (١٩٥٧) . عضو المجلس الوطني للثورة (١٩٥٧ - ١٩٦٢) . وزير الأشغال العامة (١٩٦٢ - ١٩٦٣) ، في الحكومة الأولى للجزائر المستقلة .

٢٠ . **شوقي مصطفاي** . طبيب ، عضو قيادة ح . ش . ج . (١٩٤٥ - ١٩٥١) . مستشار كريم بلقاسم (١٩٥٨) . مسؤول بعثة ح . م . ج . ج في تونس (١٩٦٠) ، وفي مراكش (١٩٦١ - ١٩٦٢) . عضو الهيئة التنفيذية المؤقتة (١٩٦٢) . تفاوض مع الأو . آ . إس وتوصل الى الاتفاقات معها . (حزيران/ يونيو ١٩٦٢) .

٢١ . **حسين عسله** . ولد عام ١٩١٧ في تيزي نتلتلا (درا الميزان) . كاتب للعموم . اسس بمبادرة منه منظمة قومية عام ١٩٣٩ ، ثم دمجها في ح . ش . ج . . نظم في ايلول/ سبتمبر ١٩٤٣ مظاهرة لاطلاق سراح ف . عباس وع . سايح . عضو قيادة ح . ش . ج (١٩٤٣ - ١٩٤٨) ، اعاد تنظيم فدرالية فرنسا (١٩٤٦) . توفي في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ .

٢٢ . **حسين مقري** . عضو قيادة ح . ش . ج (١٩٣٧ - ١٩٥١) . من انصار مصالي . المستشار السياسي لمحمد بلونيس (١٩٥٥ - ١٩٥٨) الذي سيدفع باتجاه اغتياله لأنه بقي مخلصاً لمصالي .

٢٣ . **عبد القادر سايح** . من أعيان اورليانسفيل . عضو المفوضيات المالية . رئيس الجمعية الجزائرية . انسحب من الحياة السياسية عام ١٩٥٦ .

٢٤ . **كحال أرزقي** . من قنزت . عضو الجيل الثاني من مناضلي ن . ش . أ أرسل الى فرنسا ليحل محل القيادة المسجونة في الجزائر . اوقف عام ١٩٣٨ ، وتوفي في السجن .

٢٥ . نجد بينهم : شاذلي المكي (تبسه) ، شيخ سعيد زموشي (وهران) ، عباد (وهران) ، شيخ كربوش (العروش) ، شيخ بلقاسم البيضاوي (عين بيضا) ، باي لاقون (واد الزناتي) ، سيد سعيد علي (سكيكده) ، الخ .

٢٦ . ل . رين ، Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie ، الجزائر ، مكتبة جوردان ، ١٨٩١ ، ص ٢٠٢ .

٢٧ . بمناسبة زيارة الحاكم لويس بيريلييه ، دعا ح . ش . ج لمظاهرات ، كان من منظميها صنديد وسعد دحلب ، وزير الشؤون الخارجية فيما بعد في ح . م . ج . ج .

٢٨ . انظر *Egalité* ، صحيفة احباب البيان والحرية (أ . ب . ج .)

٢٩ . **شهادة أحمد عباد** .

٣٠ . عبدون . مستخدم في مصلحة الضرائب ، عضو في قيادة الجزائر في ح . ش . ج . ؛ سيساهم خلال الحرب هو وبن خدّه في تركيز نظام جباية مالية انطلاقاً من جداول مصلحة الضرائب .

٣١ . عمانوئيل سيفان ، *Communisme et Nationalisme en Agĺerie* ، المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ، ص ١٤٠ .

الفصل الثاني

١ . منذ انغراس ح . ش . ج . في الجزائر لم يعقد مؤتمراً . كانت اللجنة المركزية تشكل هيئته العليا .

٢ . **محمد طالب** . انضم الى ن.ش.أ. عام ١٩٣٥ . عضو في اللجنة القيادية عام ١٩٣٧ . طرد عام ١٩٣٧ ، واعيد عام ١٩٤٣ . اسس عام ١٩٤٤ **العمل الجزائري** . حكم عليه عام ١٩٤٤ بسنة حبس ، ثم عام ١٩٤٨ بثمانية اشهر . توفي في ١٥ شباط/ فبراير ١٩٥٢ .

٣ . **الحاج شرشالي** . عضو قيادة ح.ش.ج. (١٩٣٩ - ١٩٥١) . عضو لجنة الدعاوة في ج.ت.و. بفرنسا (١٩٥٧ - ١٩٥٨) . رئيس ديوان بن خده في الشؤون الاجتماعية (١٩٥٨ - ١٩٥٩) ، ومهري (١٩٦٠ - ١٩٦١) . مستشار في رئاسة الحكومة (١٩٦١ - ١٩٦٢) .

٤ . **حمزه** . نجّار أثاث . عضو قيادة ح.ش.ج. في الجزائر . ازيح في مؤتمر شباط/ فبراير ١٩٤٧ .

٥ . **بو قادوم** . من العروش . عضو ن.ش.أ (١٩٣٣) و ح.ش.ج. (١٩٤٧ - ١٩٥١) . نائب (١٩٤٦ - ١٩٥١) . رئيس ديوان الامين دباغين (١٩٥٨ - ١٩٥٩) . مسؤول بعثة ح.م.ج.ج. في بلغراد (١٩٦٠ - ١٩٦٢) .

٦ . **حسين الاحول** . من سكيكده . مناضل في ن.ش.أ. ثم في ح.ش.ج. . عضو قيادة ١٩٣٧ - ١٩٥٤ . مندوب ج.ت.و. (١٩٥٥) . انقطع عن كل نشاط سياسي عام ١٩٥٦ . شارك في توقيع بيان مع بن خده وعباس وخير الدين ضد سياسة بومدين (١٩٧٥) .

٧ . **ابراهيم معيزه** . محام من سطيف . انتمى الى ح.ش.ج. خلال الحرب . عضو اللجنة المركزية (١٩٤٦ - ١٩٤٧) . توفي في حادث سيارة في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ .

٨ . **عمر اوصديق** . من القبائل الكبرى انتمى الى ح.ش.ج. عام ١٩٤٢ . عضو اللجنة المركزية (١٩٤٧ - ١٩٤٩) . عضو م.و.ث.ج. (١٩٥٧ - ١٩٦٢) . سكريتير دولة في ح.م.ج.ج. (١٩٥٨ - ١٩٥٩) . مسؤول بعثة في كوناكري (١٩٦٠ - ١٩٦١) . مستشار سياسي لمنطقة الجزائر . سفير في بلغاريا (١٩٦٣ - ١٩٦٤) ، ثم في موسكو ، ففي نيودلهي ، ففي روما .

٩ . **الطيب بولحروف** . من عنابه . ناضل في ح.ش.ج. خلال الحرب العالمية الثانية . عضو اللجنة المركزية (١٩٥١ - ١٩٥٤) . عضو اللجنة الفدرالية لـ ج.ت.و. في فرنسا (١٩٥٦ - ١٩٥٧) . ممثل ج.ت.و. في سويسرا (١٩٥٨) ، وفي روما (١٩٥٩ - ١٩٦٢) . بعد الاستقلال ، عينّ سفيراً في روما ، ففي بلغراد ، ففي بوينوس ايرس وفي ليبا .

١٠ . **عمار ولحموده** . من القبائل الكبرى . انضم الى ح.ش.ج. عام ١٩٤٢ . التحق بمراكز المقاومة في ١٤ ايار/ مايو ١٩٤٥ . عضو اللجنة المركزية (١٩٤٧ - ١٩٤٩) . انضم الى ج.ت.و. تم اغتياله خلال الحرب بسبب مواقفه إبان الأزمة البربرية عام ١٩٤٩ .

١١ . **بناي واعلي** . مزارع بقول صغير ، من جامع الصحاريج . عضو لجنة مركزية ١٩٤٧ - ١٩٤٩ . جرى اغتياله في المقاومة لمواقفه عام ١٩٤٩ .

١٢ . تم انتخاب : ا. دباغين ، وم . بوقادوم ، ود . دربور في قسنطينه . وأ . مزغنه ، وم . خيضر في الجزائر .

١٣ . تقرير الى مؤتمر هورنو ، وثيقة مطبوعة على الرونيو في ٤٨ صفحة .

١٤ . مصالي ، تقرير الى مؤتمر هورنو .

١٥ . **حسين آيت احمد** . ولد عام ١٩٢١ . ناضل في ح.ش.ج. -ح.ا.ح.د. من ١٩٤٢ الى ١٩٥٤ . عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي (١٩٤٧ - ١٩٤٩) ، مسؤول م.خ. (١٩٤٧ - ١٩٤٩) . حكم عليه في قضية م.خ. انتقل الى القاهرة عام ١٩٥١ ومثل ح.ش.ج. -ح.ا.ح.د. في المؤتمرات الدولية باسم سعيد فرحي . عضو مؤسس في ج.ت.و. ، وعضو في م.و.ث.ج. (١٩٥٦ - ١٩٦٢) . وزير دولة (١٩٥٨ - ١٩٦٢) . عارض نظام بن بلا وقاد عام ١٩٦٣ تمرداً مسلحاً تحت راية **جبهة القوى الاشتراكية** . اوقف عام ١٩٦٤ فحكم عليه بالموت ثم صدر العفو عنه . هرب من سجن الحراش في ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٦٦ . منفي في اوروبا .

١٦ . لقاء مع ايت احمد .

١٧ . راجع بهذا الصدد : *Bilan de la Révolution Algérienne* ، لجنة علاقات التروتسكيين الجزائريين ، ١٩٧٦ .

١٨ . محفوظات مصالي . وثيقة بعنوان « التربية والثقافة » (غير مؤرخة) .

١٩ . المرجع ذاته .

٢٠ . المرجع ذاته .

٢١ . تقرير من آيت احمد الى اللجنة المركزية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ .

٢٢ . **بو ضياف** : « التهيئة لأول نوفمبر » ، في الجريدة ، صحيفة حزب الثورة الاشتراكية ، العدد ١٥ ، نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤ .

٢٣ . **مراد ديدوش** . مناضل في ح.ش.ج. ، عضوم.خ. (١٩٤٧ - ١٩٥٠) . مسؤول في اقليم عنابه . مساعد بوضياف في المنظمة بفرنسا (١٩٥٢ - ١٩٥٤) . عضو مؤسس في ج.ت.و. ومسؤول شمال قسنطينه . استشهد في ساحة القتال في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ .

٢٤ . **سويداني بوجمعه** . من قالمه ، مناضل في م.خ. (١٩٤٧ - ١٩٥٠) . عضو لجنة الـ ٢٢ التي قررت انطلاقة الثورة . مسؤول مساعد عن منطقة الجزائر . استشهد في ساحة القتال في ١٦ نيسان/ ابريل ١٩٥٦ في المتيجة .

٢٥ . Echo d'Alger : ١٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٤٧ . « سوف نصمد » ، ج . شيفالييه .

٢٦ . افتتاحية L'Echo d'Oran ، « هدف واحد ، إسقاط الشيوعية » ، ١٨ تشرين الأول/ اوكتوبر ١٩٤٧ .

٢٧ . جرى توقيف ٣٩٨ شخصاً ، وسقط ٤ قتلى . في شامبلين : ٤٠ جريحاً و٢٠٠ موقوف ؛ وفي دشميه : ٧ قتلى والعديد من الجرحى .

٢٨ . آيت احمد : ملحق بالتقرير الى اللجنة المركزية (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨) .

الفصل الثالث

١ . **بلحاج جيلالي** . معروف بأسم كوبوس ، اصبح فيما بعد عميلاً للاستخبارات الفرنسية . اسس جماعات مسلحة معادية لـ ج.ت.و. اغتاله أنصاره ، الذين اخترقتهم الولاية الرابعة ، عام ١٩٥٨ .

٢ . انظر ميرل ، **احمد بن بلا** ، غاليمار ١٩٦٥ ، ص ٧٧ . ونقع على الخطأ نفسه لدى عمار حمداني (بلقاسم كريم ، اسد الجبال ، بالان ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٢) . شارك في اجتماع اللجنة المركزية : مصالي ، الاحول ، مزغنه ، بوده ، شرشالي ، الامين دباغين ، محمد خيضر ، بلوزداد ، بوقادوم ، بن مهل ، آيت احمد ، اوصديق ، محساس ، بن بلا ، فيلالي ، بوتليليس ، ممشاوي ، ولحموده ، بناي ، أواتي - أسامي ، دردور ، مصطفاي ، راجف .

٣ . **دردور** . قيادي في فدرالية أ.ب.ح. في قسنطينه . عضو اللجنة المركزية (١٩٤٧ - ١٩٥١) . نائب قسنطينه (١٩٤٦ - ١٩٥١) . جرى طرده عام ١٩٥١ لأنه حضر مباراة كرة قدم الى جانب حاكم قسنطينه في يوم ذكرى مذابح ٨ ايار/ مايو ١٩٤٥ .

٤ . تقرير من آيت احمد الى اللجنة المركزية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ .

٥ . المرجع ذاته .

٦ . المرجع ذاته .

٧ . آيت أحمد ، المرجع المذكور .

٨ . المرجع ذاته .

٩ . آيت احمد ، المرجع المذكور .

١٠ . المرجع ذاته .

١١ . المرجع ذاته .
١٢ . آيت احمد ، المرجع المذكور .
١٣ . المرجع ذاته .
١٤ . المرجع ذاته .
١٥ . آيت احمد ، المرجع المذكور .
١٦ . المرجع ذاته .
١٧ . آيت احمد ، المرجع المذكور .
١٩ . المرجع ذاته .
٢٠ آيت احمد ، المرجع المذكور .
٢١ . المرجع ذاته .
٢٢ . المرجع ذاته .
٢٣ . آيت احمد ، المرجع المذكور .
٢٤ . المرجع ذاته .
٢٥ . المرجع ذاته .
٢٦ . آيت احمد ، المرجع المذكور .
٢٧ . المرجع ذاته .

٢٨ . **خيضر** . مناضل في ن.ش.أ. ،عضو قيادة ح.ش.ج. -ح.ا.ح.د. (١٩٤٧ - ١٩٥١) ، مسؤول بعثة ح.ا.ح.د. الى القاهرة ، عضو قيادة ج.ت.و. (١٩٥٤ - ١٩٦٣) . وزير دولة (١٩٥٨ - ١٩٦٢) . تم اغتياله في مدريد عام ١٩٦٧ .

٢٩ . انظر الهامش رقم ٥ ، الفصل الثاني .

٣٠ . إن روايتنا للمحادثات الجزائرية - المغربية تستند الى مقابلات مع الاحول والحاج شرشالي وبن بلا وآيت احمد .

٣١ . **تميش جلول** . اكثر شهرة باسم النقيب بختي . هو الذي أعاد النظام في وهران عام ١٩٦٢ . حاكم ، سفير في غينيا ثم في نواكشوت (١٩٧٩) .

٣٢ . خلافاً لما كتبناه استناداً الى العديد من المؤلفين في *Aux origines du F.L.N.* فإن آيت أحمد هو الذي نظم الهجوم على بريد وهران ، لابن بلا .

٣٣ . **بلحاج بوشايب** . من عين تموشنت . ناضل في م.خ. (١٩٤٧ - ١٩٥٠) . عضو لجنة الـ ٢٢ . تم توقيفه منذ بدايات الثورة . بعد الاستقلال ، انتُخب نائباً ، واصبح عضواً في اللجنة المركزية حتى حزيران/ يونيو ١٩٦٥ .

٣٤ . **محمد خيضر** . من الجزائر . سميّ النائب خيضر . مناضل في م.خ. (١٩٤٧ - ١٩٥٠) ، نظم مادياً مؤتمر هورنو (١٩٥٤) . مسؤول المجموعات المسلحة المصالية (١٩٥٥ - ١٩٥٦) .

٣٥ . **عمر حداد** . مناضل في ح.ش.ج. خلال الحرب العالمية الثانية . مناضل في المنظمة الخاصة (١٩٤٧ - ١٩٤٩) . التحق بالمقاومة منذ عام ١٩٤٥ . شارك في اغتيال الباشاغه آيت علي في ايلول/ سبتمبر ١٩٤٥ . غادر الجزائر الى القاهرة عام ١٩٥٣ بعد خلاف مع كريم حول اغتيال المناضل عزوق . انطلاقاً من عام ١٩٥٤ ، جرى إلحاقه بالعمل اللوجستي . بعد عام ١٩٦٢ اصبح نائباً وعضواً في اللجنة المركزية حتى ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ .

الفصل الرابع

١ . **جيلاني** . عضـو مؤسس لـ ن.ش.أ. ورئيس تحـرير جريدتـه . وقف ضد نقـل مركز ح.ش.ج. الى الجزائر .

٢ . **خيضر عمار** . شخصية جذابة جداً . كان راعياً في القبائل ، ثم اصبح عاملاً موسمياً . هاجر الى فرنسا عام ١٩٣٣ حيث ناضل في النقابات . انتمى دائماً الى الجناح الراديكالي . تعاون مع المانيا لأسباب قومية .

٣ . آيت احمد ، تقرير الى اللجنة المركزية ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ .

٤ . **محند سعيد معزوزي** .اوقف عام ١٩٤٥ ، واطلق سراحه مع الاستقلال . مسؤول فدرالية تيزي اوزو ، عضو اللجنة المركزية في ج.ت.و. ونائب (١٩٦٤ - ١٩٦٥) . حاكم تيزي اوزو ، وزير العمل ثم المجاهدين القدامى . عضو المكتب السياسي في ج.ت.و. (١٩٧٩) .

٥ . اوقف عمر اوصديق في بستان مارينغو ، ووحموده في باص ، وعمر بو داود وهو ينـزل من سيارة في ريبيفال . كان بوداود مسؤول فدرالية فرنسا لـ ج.ت.و. من ١٩٥٧ الى ١٩٦٢ . بعد ذلك التاريخ اصبح نائباً وعضواً في اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. حتى حزيران/يونيو ١٩٦٥ .

٦ . **هجرس** . طبيب ، انضم الى الحزب الشيوعي الجزائري بعد عام ١٩٤٩ . قاد مع كميل لاريبير وبشير الحاج علي الحزب المذكور خلال الحرب . اول امين عام لحزب الطليعة الاشتراكية (ح.ط.ا.)

٧ . انظر كتابنا Aux origines du F.L.N. ، منشورات بورجوا ، ١٩٧٥ .

٨ . جرى ايصال هذه الوثائق الى المحامين اثناء التحقيق .

٩ . بلقاسم راجف . انتمى الى ن.ش.أ. عام ١٩٣٣ . عضو قيادة ح.ش.ج. (١٩٣٧ - ١٩٣٩) ، ثم ١٩٤٧ - ١٩٥٤ .

١٠ . **الشيخ عمار** . اول مسؤول لـ ج.ت.و. في ميشليه ، وقد خلفه عميروش بعد موته .

١١ . يؤكد مصالي في تقريره الى مؤتمر هورنو : « لا أزال اعتقد أن البربرية كانت من اصطناع الاستعمار بهدف تدمير النزعة العربية ، كقوة مقاومة وكفاح دائم » . لكنه لاحظ أيضاً أن التطهيرات ذهبت بعيداً واصابت عناصر لم يكن لها علاقة بالتيار البربري .

١٢ . تمت المقابلة مع تيفنين ، مسؤول القسم الاستعماري في الحزب الشيوعي الفرنسي .

١٣ . هجرس - حنين ، الخ .

١٤ . بلقاسم بن يحيى ، الذي سيصبح عام ١٩٦٢ رئيس تحرير **المجاهد** ، ثم سفيراً في غينيا ، وفي الكونغو - برازافيل ثم أخيراً في المانيا الديمقراطية ، وعباد احمد واسماعين مناع .

الفصل الخامس

١ . **محمد بلوزداد** . ولد في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٤ في الجزائر . سكرتير اوغوستين برك في الحاكمية العامة . انتمى الى ح.ش.ج. عام ١٩٤٣ واسس قسم « شباب بلكور » . كان ملاحقاً عام ١٩٤٥ . اعاد تنظيم عمالة قسنطينة بعد احداث ايار/مايو ١٩٤٥ . عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي في ح.ا.ح.د. (١٩٤٧ - ١٩٤٩) . دخل المستشفى في بوبيني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ . توفي في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ في فرنسا في مصح لابروبير .

٢ . **محساس** . أوقف ١٩٥٠ . هرب عام ١٩٥٢ هو وبن بلا . عضو م.و.ث.ج. (١٩٥٦ - ١٩٥٧) . عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي (١٩٤٥ - ١٩٦٥) . وزير الزراعة (١٩٦٣ - ١٩٦٧) . يعيش في المنفى منذ ذلك التاريخ .

٣ . **ماروك** . مناضل في ح.ش.ج. مساعد عمدة مليانه (١٩٤٧) . عضو اللجنة النقابية لفدرالية فرنسا في ح.ا.ح.د. (١٩٥٢ - ١٩٥٤) . عضو المكتب السياسي في ح.و.ج. (١٩٥٥ - ١٩٥٨) .

٤ . محفوظات خاصة .

٥ . **شوين (العقيد)** . مسؤول لجنة الاعلام والدراسات (ل.ا.د.) ثم مصلحة الارتباط الافريقية الشمالية (م.ا.ا.ش.) .

٦ . مذكرة آيت أحمد .

٧ . مذكرة آيت أحمد .
٨ . **عبد الحفيظ بوصوف** . من كوادر م.خ. (١٩٤٧ - ١٩٥٠) . مسؤول دائرة سكيكده ١٩٥٢ ، تلمسان ١٩٥٤ . عضو لجنة الـ « ٢٢ » ، المسؤول المساعد عن وهران (١٩٥٤ - ١٩٥٦) . مسؤول الولاية الخامسة (١٩٥٦ - ١٩٥٨) . عضو ح.م.ج.ج. (علاقات ومواصلات، ومنذ ١٩٥٩ تسليح)(١٩٥٨ - ١٩٦٢) .
٩ . مقابلة مع آيت أحمد .

الفصل السادس

١ . انظر *L'Algérie du demi-siècle* ، تحقيق قامت به الحاكمية العامة .
٢ . **شهادة يوسف حداد** ، عضو لجنة الـ « ٢٢ » ، مسؤول ولاية . باريس (١٩٥٨) ، مسؤول فدرالية قسنطينه (١٩٦٢ - ١٩٦٣) .
٣ . شهادة زروق .
٤ . **بن عبد الملك رمضان** . عضو لجنة الـ « ٢٢ » (١٩٥٤) ، المسؤول المساعد في وهران . توفي في اول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ في كاساني .
٥ . مداخلة في المؤتمر الثاني (نيسان/ ابريل ١٩٥٣) يجب اعادة كتابة هذا التشخيص في سياق نزاع واضعه مع قيادة ح.ا.ح.د.
٦ . جاك شيفالييه ، *Nous Algériens* ، ص ٩٤ - باريس كلمان - ليفي ١٩٥٨ .
٧ . Echo d'Alger ، ١١ نيسان/ ابريل ١٩٥٠ .
٨ . Echo d'Alger ، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠ .
٩ . شهادة ممشاوي .
١٠ . **محمد يزيد** . عضو اللجنة المركزية (١٩٥٠ - ١٩٥٤) . ممثل ج.ت.و. في نيويورك (١٩٥٥ - ١٩٥٨) . وزير الاعلام في ح.م.ج.ج. ١٩٥٨ - ١٩٦٢ . نائب في الجمعية ١٩٦٢ - ١٩٦٥ ، ثم سفير في بيروت .

١١ . **د . فرانسيس** . قيادي في أ.ب.ح. ثم في ا.د.ب.ج. عضو في م.و.ث.ج. في ج.ت.و. (١٩٥٦ - ١٩٦٢) . وزير المال في ح.م.ج.ج. (١٩٥٨ - ١٩٦١) . وزير المالية لدى بن بلا (١٩٦٢ - ١٩٦٣) .
١٢ . **العربي تبسي** . قيادي في جمعية العلماء . جرى اغتياله في ١٩٥٦ ضمن ظروف غير واضحة .
١٣ . **الشيخ خير الدين** . قيادي في جمعية العلماء . عضو م.و.ث.ج. في ج.ت.و. (١٩٥٩ - ١٩٦٢) . ممثل الجبهة في الرباط (١٩٥٩ - ١٩٦١) . نائب في الجمعية ١٩٦٢ - ١٩٦٤ . شارك مع عباس وبن خده والاحول في اصدار بيان ضد بومدين عام ١٩٧٦ .
١٤ . شهادة ممشاوي .
١٥ . المرجع ذاته .
١٦ . محفوظات خاصة (ممشاوي) .
١٧ . قامت اللجنة المركزية في تموز/ يوليو ١٩٥١ . وكانت تضم الاحول ، سيد علي ، مصالي ، مقري ، مستاري ، معيزه ، س . مولاي مرباح ، بن خده ، تمام ، ممشاوي ، يزيد ، بولكروع ، راجف ، بو لحروف ، بو جريده ، دخلي ، رقيمي ، منجي ، بن مهل ، سويح ، بن بولعيد ، العجوزي ، جيلاني ، بوده ، فروخي . وكان المكتب السياسي يضم مصالي ، بن خده ، الاحول ، مزغنه ، سيد علي ، جيلاني ، بوده ، فروخي .

١٨ . محفوظات خاصة .

١٩ . مصالي ، تقرير الى المؤتمر ، مستند مذكور .

٢٠ . وفقاً لآيت احمد ، وُضِع التقرير ونُقل إلى مصالي بواسطة منجي .

٢١ . ممشاوي .

٢٢ . تقرير ولاية قسنطينه ، انظر سليمان شيخ ، *La Révolution Algérienne* ، اطروحة دوكتوراه علوم سياسية ، غرينوبل ، ١٩٧٥ ، ص ٧٩٣ إلى ٨٠٢ .

٢٣ . المشروع ذاته اعلنه ا.د.ب.ج. في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ . انظر *Egalité* العدد ١٠٣ ، ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ .

٢٤ . إن دراسة تاريخ ح.ا.ح.د. تُظهر هذا الانعطاف اليميني بوضوح . وفقاً لتقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر الثاني ، شهدت سياسة الحزب مرحلتين ، مرحلة الدعاوة ومد جذور الفكر الوطني ، ومرحلة تنظيم الشعب . وفي المرحلة الثانية ، كان الهدف المقصود بلوغه بواسطة الشعب الجزائري هو أخذ « مكان أكبر في ميدان متقاسم مع الامبريالية أو تشغله هذه الأخيرة لوحدها » .

٢٥ . كان هنالك في البدء الحاج شرشالي وسعيد عمراني ، ثم كيوان وسيد علي عبد الحميد ، الذين انتهى للانحياز الى مواقعهم راديكاليون قدامى : بن مهل ، يزيد ، جيلاني ، بن خده ، الخ .

٢٦ . مداخلة في المؤتمر الثاني ، محفوظات خاصة .

الفصل السابع

١ . **عيسى عبدلّي** . دركي متقاعد ، مرشح ح.ا.ح.د. الى الجمعية الجزائرية (١٩٤٨) . عضو م.و.ث. والمكتب السياسي لـ ح.و.ج. (١٩٥٤ - ١٩٦٢) . ترك ح.و.ج. حاملاً معه اموالها التي سلمها الى ج.ت.و. (١٩٦٢) .

٢ . صحيفة مصالي .

٣ . شهادة آيت احمد الذي اعطى محساس جواباً سلبياً ، باسم بعثة القاهرة .

٤ . انظر الجريدة « التهيئة لأول نوفمبر » .

٥ . بلكبير . تاجر ، ثم موظف في مديرية باريس . بعد عام ١٩٦٢ ، اصبح حاكم تيارت ، ثم سفيراً في مدريد .

٦ . **رمضان بوشبوبه** . مراقب عام للتنظيم ، كادر لـ ج.ت.و. في فرنسا (١٩٥٦ - ١٩٦٢) . مفوض للاصلاح الزراعي في مقاطعة الشليف . امين سر الفدرالية الوطنية لشغيلة الارض ، ثم رئيس المكتب الوطني لتسويق الخمور . يعيش في فرنسا منذ عام ١٩٧٣ .

٧ . إ . كوريير ، *Les fils de la Toussaint* ، فايارد ، (كتاب الجيب) ، ١٩٦٨ ، ص ١١٠ .

٨ . رسالة من مشاتي الى Revolution Africaine (غير مؤرخة) .

٩ . شهادة مزغنه .

١٠ . شهادة ممشاوي .

١١ . هؤلاء هم مُح طويل (دارع الميزان) ، زعموم علي (تيزي اوزو) ، زعموم محمد (سي صالح) (ميرابو دليس) ، ملاح علي ، بابوش سعيد (فور ناسيونال) ، يازوران محمد (عزاقه والاكفادو) وقمراوي احمد (من جنوب جرجره) .

١٢ . وهم سعيد بوعلي ، ورشيد ملاح ، ويوسف حداد ، وابراهيم مشاتي .

١٣ . شهادة يوسف حداد ، الملقب بحماده محمد .

١٤ . شهادة مشاتي .

١٥ . مشاتي ، رسالة مذكورة .
١٦ . بوضياف ، « التهيئة لأول نوفمبر » .
١٧ . **منجي زين العابدين** . عضو اللجنة المركزية (١٩٥٣ - ١٩٥٤) . عضو اللجنة الفدرالية لـ ج.ت.و. (١٩٥٨ - ١٩٦٠) . سفير في باماكو (١٩٨٠) .
١٨ . **سويح هواري** . عضو اللجنة المركزية في ١٩٥٣ - ١٩٥٤ . حاكم وهران في ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - نائب عام ١٩٦٢ . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) .
١٩ . كلام وارد في *La Nation Algerienne* ، صحيفة اللجنة المركزية ، العدد ٣ .
٢٠ . المرجع ذاته .
٢١ . رسالة من صحراوي الى مصالي .

الفصل الثامن

١ . « لكن لما كانت هذه المشكلة دقيقة وسريعة العطب ، يهم الاقتراب منها بحذر واحتياط شديدين » .
٢ . مصالي ، رسالة الى المكتب السياسي .
٣ . رسالة من مصالي الى المكتب السياسي ، ٢ آب/ اغسطس ١٩٥٤ .
٤ . جفار ، رسالة الى مصالي .

٥ . تشمل ضمن فئة « الجزائريين » كل العناصر الذين كانوا يعيشون في هذا الاقليم منذ زمن بعيد حتى إذا كان اصلهم من مكان آخر . نذكر بن خده ، ويزيد ، وبوتفليقه (بليده) ، وبن يحيى وبوده (بلكور) ، وتمام وسيد على والاحول وكيوان (الجزائر - القصبه) ، وعيسات والوانشي (الجزائر) ، وبن مهل (براوغيه) ، وفروخي (مليانه) .
٦ . دحلب (شلاله) وقاسم روزيق (الاغواط) .

٧ . مهري (واد الزناتي) ، بن حبيلس (فج مزاله) ، قدروج (سكيكده) ، معيزه (سطيف) ، بو لحروف (عنابه) ، بولكروع (سكيكده) ، بنشي خِل ، حسين (ميله) ، جيلاني (الأوله) ، بلعيد عبد السلام (عين الكبيره) .
٨ . سويح .
٩ . العجوزي .
١٠ . راجف .
١١ . كيوان « سوف يحترم م.و.ج. استقلال الاحزاب » *L'Algerie Libre* ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٤ .
١٢ . آيت احمد ، بن بلا ، بوضياف ، بوصوف ، بن طوبال ، بن مهيدي ، علي زعموم ، رشيد ملاح ، مشاتي ، العمودي ، بجي ، زعموم ، ديدوش .

١٣ . مثلاً في كتاب جيرار شاليان وجولييت مينس *L'Algerie Indépendente* ، ماسبيرو ، ١٩٧٢ .
١٤ . ج . ف . ليوتار « المضمون الاجتماعي للنضال الجزائري » في *Socialisme ou Barbarie* ، العدد ٢٩ ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩ - شباط/ فبراير ١٩٦٠ .
١٥ . تقرير الى اللجنة المركزية لـ ح.ش.ج في زدين (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨) ، ص ٣٦ .
١٦ . بن طوبال ، محاضرة للكوادر . آذار/ مارس ١٩٦٠ .

١٧ . إن فكرة المكيدة هذه مفصلة في مذكرة من ح.و.ج. الى رئيس الحكومة السورية (١٠ آذار/ مارس ١٩٥٧) . ونقرأ فيها : « هذا العمل الذي كان متوقعاً أن تكون مدته قصيرة ، وكان سينبه قوات القمع الاستعمارية ، كان القائمون به يتوخون منه انجاز الاعدادات للثورة وشل قادة ح.و.ج. عن طريق التسبب

بسجنهم (لأنهم لم يتم إبلاغهم بالأمر مسبقاً) ، بحيث تضع ل.ث.و.ع. يدها على جسم الحركة ، أي ، بصورة غير مباشرة ، المطرودون الاصلاحيون » .

١٨ . في الدراسة التي وضعها بوضياف عن الاعدادات لأول نوفمبر ، يعطي تاريخ ٩ آب/ اغسطس لـ ١٥ منه ، المستند المذكور .

١٩ . دانيال غيرين *Ci-gît le Colonialisme* ، موتون ، ١٩٧٣ ، ص ٤٩ .

الفصل التاسع

١ . بوضياف ، المرجع المذكور ، ص ١٣ .

٢ . **الاخضر بن طوبال** . مناضل في م.خ. ، التجأ الى الاوراس ، عضو لجنة الـ « ٢٢ » ، عضو احتياطي في م.و.ث.ج. (١٩٥٦) ، مسؤول الولاية الثانية (١٩٥٦ - ١٩٥٧) ، مسؤول مديرية الداخل وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ (ل.ت.ت.) (١٩٥٨) ، وزير الداخلية (١٩٥٨ - ١٩٦٠) ، وزير دولة (١٩٦١ - ١٩٦٢) ، رئيس مجلس ادارة الشركة الوطنية للتعدين بعد ١٩٦٥ .

٣ . بن طوبال ، محاضرة لكوادر ج.ت.و. في تونس ، ٥ شباط/ فبراير ١٩٦٠ . وثيقة مطبوعة على الرونيو من ١٥ صفحة ، ص ٣ و٤ .

٤ . يُرجع الى الرواية التي رواها عن الموضوع م . بوضياف في دراسته حول الاعداد لأول نوفمبر ، وثيقة مذكورة .

٥ . **عبد الحميد مهري** . عضو اللجنة المركزية لـ ح.ا.ح.د. (١٩٥٣ - ١٩٥٤) ، ممثل ج.ت.و. في سوريا (١٩٥٥ - ١٩٥٦) ، عضو ل.ت.ت. (١٩٥٧ - ١٩٥٨) ، وزير في ح.م.ج.ج. (ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ - آب/ اغسطس ١٩٦١) ، امين عام وزارة التعليم الثانوي (١٩٦٥ - ١٩٧٦) ، عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .

٦ . **العربي دماغ العتروس** . مندوب ح.ا.ح.د. إلى الجمعية الجزائرية (١٩٤٨ - ١٩٥٢) . عضو البعثة الخارجية لـ ج.ت.و. (١٩٥٧ - ١٩٦٠) ، الأمين العام المساعد لمجموعة الدار البيضاء (١٩٦٠ - ١٩٦٢) ، سفير في جاكرتا ، ثم في بلغراد .

٧ . بيان في ٣١ تشرين الأول/ اوكتوبر .

٨ . بيان في ٣١ اوكتوبر .

٩ . في البدء ، جرى تعيين بيطاط لمنطقة قسنطينه . وبما أن خمسة اعضاء من « مجموعة الـ ٢٢ » اعترضوا على تعيينه ، فسوف يبدل منصبه مع ديدوش .

١٠ . بوضياف ، دراسة مذكورة ، ص ١٣ و١٤ .

١١ . بوضياف ، دراسة مذكورة ، ص ١٤ .

١٢ . بوضياف ، دراسة مذكورة ، ص ١٤ .

١٣ . احمد بن بلا ، في كتاب روبر ميرل ، مرجع مذكور ، ص ٩٦ و٩٧ .

١٤ . آيت احمد ، تقرير الى اللجنة المركزية لـ ح.ش.ج. (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨) .

١٥ . ملف الجزائر : ديوان الوزير المقيم ، ١٩٥٦ .

١٦ . بن طوبال ، محاضرة مذكورة ، ص ١٠ .

١٧ . رقم ذكره كريم .

١٨ . محضر مؤتمر الصمام .

١٩ . محضر مؤتمر الصمام .

٢٠ . محضر مؤتمر الصمام .

٢١ . زيغود . حداد في كوندي - سميندو وعضو مجلس بلدية قريته في عمالة قسنطينه . عضو م.خ. اوقف عام ١٩٥٠ ، ثم هرب من سجن عنابه (١٩٥٢) . عضو « لجنة الـ ٢٢ » . مسؤول شمال قسنطينه .

٢٢ . رقم قدمه عبد العزيز خلف الله ، امين سر الولاية الثانية . هذا الرقم المأخوذ من سجلات الولاية ، يصحح الرقم الذي ذكره ايف كوريير وهو ٥٠٠ رجل .

٢٣ . وفقاً لجاك سوستيل ، جرى اتخاذ قرار ٢٠ آب/ اغسطس في سويسرا . وقد روى لنا الدكتور حافظ ابراهيم (مناضل دستوري مقيم في مدريد لعب دوراً كبيراً في المقاومة الجزائرية والمراكشية) انه حضر مباحثة بين علال الفاسي وبوضياف وبن بلا ، طلب علال الفاسي خلالها عملاً يتم في ٢٠ آب/ اغسطس ١٩٥٥ ، فأجابه محاوراه الجزائريان بأن جيش ت. وليس مستعداً بعد .

٢٤ . تقدر وثيقة محفوظة في محفوظات مدينة سكيكده عدد ضحايا العمليات الثأرية في ٢٠ آب/ اغسطس بـ ١٢ ألفاً .

الفصل العاشر

١ . عبان رمضان . انضم الى ح.ش.ج. عام ١٩٤٥ ، مسؤول ولاية بجايه ، ثم عنابه ، ادخل السجن من ١٩٥٠ الى بداية ١٩٥٥ ، المستشار السياسي للولاية الثالثة ، عضو ل.ت.ت. (١٩٥٦ - ١٩٥٧) ، جرى اغتياله في مراكش في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧ .

٢ . منشور لـ ج.ت.و. معاد نشره في عدد خاص من Consciences Magrébines (وهي مجلة كان يرئس تحريرها أ . ماندوز) ، ومؤرخ في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٥ ، وقد اعيد نشره مجدداً ، من دون ذكر للتاريخ ، في C. et F. Jeanson, *L'Algerie Hors-la-Loi*، لوسوي ، ١٩٥٥ ، ص ٣١٠ إلى ٣١٢ .

٣ . La République Algerienne ، ٥٠ ، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ .

٤ . La Rép. Algerienne ، العدد ٥٤ ، ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٥ .

٥ . La Rép. Algerienne ، العدد ٦٢ ، ٢٠ ايار/ مايو ١٩٥٥ .

٦ . كلود بايا ، Dossier Secret de L'Algérie, 1954-1958 ، الجزء الثاني ، برس دولاسيتيه ، ص ١٥٧ الى ١٦٠ .

٧ . الحاج سعيد الشريف . محام ، عضو ح.ش.ج في فدرالية قسنطينه لاحباب البيان والحرية (١٩٤٤ - ١٩٤٥) ، انضم الى ا.د.ب.ج. عام ١٩٤٦ ، منتدب الى الجمعية الجزائرية (١٩٤٨ - ١٩٥٢) ، انضم الى ج.ت.و. عام ١٩٥٦ ، عضو ديوان احمد فرانسيس في وزارة المال في ح.م.ج.ج.

٨ . بن شيخ الحسين عباس . قيادي في جمعية العلماء ، ممثل لـ ج.ت.و. ثم لـ ح.م.ج.ج. في العربية السعودية (١٩٥٧ - ١٩٦٢) ، ترأس المجلس الأعلى الاسلامي بعد هذا التاريخ .

٩ . ف جانسون ، المرجع المذكور ، ص ٢١٧ و٢١٨ .

١٠ . عضو اللجنة المركزية لـ أ.د.ب.ج. ؛ تُراجع دراسته حول بواكير الثورة الجزائرية : Cahiers du C.H.E.A.M ، العدد ٦ ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ .

١١ . مذكرات شخصية .

١٢ . فرانس - اوبسرفاتور ، ١٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٥ ، « صحافي فرنسي عند الخارجين عن القانون الجزائريين » .

١٣ . بيان للبعثة الخارجية لـ ج.ت.و. في جانسون، المرجع المذكور ، ص ٣١٥ الى ٣١٧ .

١٤ . البصائر ، استشهد بها A. Nadir في Le mouvement réformiste algerien ، اطروحة حلقة ثالثة ، جامعة باريس ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، ١٩٦٨ ، ص ١٥٩ .

١٥ . A. Nadir ، الاطروحة المذكورة ، ص ١٦٣ .

١٦ . شارك في اللقاء مع جاك سوستيل ، في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٥٥ . انضم الى ج.ت.و. في مراكش واصبح ممثلها في هذا البلد حتى عام ١٩٦١ . جرى تعيينه في م.و.ث.ج.

١٧ . قدمت جمعية العلماء الى ج.ت.و. كوادر عسكريين كقتال الوردي ، العقيد شعباني ، العقيد محمد صالح يحياوي ، الرائد ابراهيم مزهودي ، الرائد عمار ملاح ، العقيد هاشمي هجرس ، الخ .

١٨ . البيان معاد نشره في اطروحة A. Nadir ، المذكورة سابقاً ، ص ٢٦٥ الى ٢٦٧ .

١٩ . في ٧ حزيران ١٩٥٥ ، ذكّر الشيخ بشير الابراهيمي ، عبر اذاعة « صوت العرب » بأن « التعذيب ، وقتل النساء ، والشيوخ والاولاد ، امور ممنوعة مثلها مثل حرق المحاصيل وقتل الحيوانات الداجنة » ، استشهاد لـ كاديه (ج) في جمعية العلماء الاصلاحيين في الجزائر ، *Cahiers de l'Afrique et de l'Asie* ، العدد ٤٨ ، ١٩٥٨ ، من ص ٢٣ الى ٤٤ .

٢٠ . كانت قيادة مقاتلي التحرير مؤلفة من بشير الحاج علي ، ود . هجرس ، وكميل لاريبير ، وجاك سالور . كان قدروج مسؤول الجزائر ، ووليم سبورتيس مسؤول قسنطينه ، وبوعالم خلفا مسؤول وهران . وقد جرى غرس مراكز المقاومة في الشليف وتنيس . وفي ٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٦ ، اكتسحها الجيش الفرنسي كلها تقريباً .

٢١ . مقابلة مع م . تقيّه M. Teguia .

٢٢ . محادثة مع بن خده . ملحوظات شخصية .

٢٣ . انظر الرائد عز الدين On nous appelait Fellaghas ، ستوك ، ١٩٧٦ ، ص ٢٦١/٢٦٢ .

٢٤ . كانت تلك هي حال الطالب رابح نور الدين . . وفقاً لبوضياف ، بدأ نزع سلاح الشيوعيين وتصفيتهم بعد مؤتمر الصمام (آب/ اغسطس ١٩٥٦) ، *Rapport au G.P.R.A.* ، آذار/ مارس ١٩٥٩ .

٢٥ . عيسات يدير . مستخدم في المشاغل الصناعية الجوية (م.ص.ج) ، ثم في صندوق الاعانات العائلية للمسكن ، عضو اللجنة المركزية ، اوقف في تشرين الثاني/ نوفمبر ، واطلق سراحه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤ ؛ اوقف عام ١٩٥٦ وارسل الى معسكر . جرى اغتياله عام ١٩٥٧ .

٢٦ . منذ عام ١٩٥١ ، جرت اتصالات بواسطة جين روس مع ايرفنع براون ، شارك فيها : بشير بومعزه ، ومزغنه ويزيد . ويروي م . البجاوي في كتابه Vérités sur la Révolution Algerienne غاليمار ، ١٩٧٠ ، ص ٣٦ ، ان انضمام ا.ع.ش.ج. الى ك.د.ن.ح. تم بعد « نقاش كثيف » مع قياديي ج.ت.و. التي كان ينتمي اليها . وعلى حد علمنا ما من اتجاه في الحركة القومية فكرٌ في الانضمام الى الفدرالية النقابية العالمية (ف.ن.ع.) . انظر غاليسو ، Syndicalisme Ouvrier et question coloniale en Algerie في Le mouvement social ، العدد ٦٦ ، كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ١٩٦٩ .

٢٧ . كان في القيادة : رمضاني (مستخدم ترامواي ، الجزائر) ، تفاحه (مستخدم ترامواي ، الجزائر) ، جرمان (مستخدم ترامواي ، الجزائر) ، الاحمر (مستخدم ترامواي ، الجزائر) ، علوش سعيد (كهرباء وغاز الجزائر) ، جمي (مستشفى مصطفى) ، العماري (ك.غ.ج.) ، عماري (ك.غ.ج.) ، خفاش لعيد (مستخدم ترامواي ، الجزائر) .

٢٨ . قدمت ج.ت.و. ستة ملايين فرنك سوف تُدفَع لها مجدداً . فيما بعد ، سوف يفرض ا.ع.ش.ج. ضريبة على العمال لصالح ج.ت.و.

٢٩ . نذكر من بين الاعضاء المؤسسين عيسات يدير ، وبوعالم بورويبه ، ورشيد علي يحيى ، وبن عيسى .

٣٠ . حل ا.ع.ن.ج. نفسه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧ ، ودعا اعضاءه للانضمام الى ا.ن.ش.ج. .

٣١ . شهادة احمد زهوان ، ضابط ارتباط كريم بلقاسم .

الفصل الحادي عشر

١ . رسالة الى المكتب السياسي .

٢ . قُدمت هذه الوعود بعد لقاء مع عابد بوحافه ، وهو مناضل قومي تونسي كان يمثل ح.و.ج. في نيويورك .

٣ . رسالة الى المكتب السياسي .
٤ . مسؤول ولاية وهران ، المعروف باسم سي لاخر Si Lakhar .
٥ . محضر استجواب ٢٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٥ .
٦ . محضر رقم ٥٨ ، غير مؤرخ .
٧ . محضر استجواب في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ .
٨ . شهادة م . مشاوي .
٩ . افادة خيضر المذكورة سابقاً .
١٠ . انظر دانياله غيرين ، Ci-gît Le Colonialisme موثون ١٩٧٣ ، ص ٤٩ ؛ يروي غيرين انه لا مزغنه ولا مصالي كانا يأخذان اعدادات النشاطيين على محمل الجد .
١١ . محضر استجواب ، رقم ٥٨ .
١٢ . وفقاً لتقرير لمختار زيتوني مؤرخ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ ، كان في حوزة بلونيس ١٢٠٠ بندقية و٤٠ ألف رصاصة .
١٣ . مناضل في م.خ. ، مسؤول الفرع العسكري في منطقة الجزائر (١٩٥٦ ـ ١٩٥٧) .
١٤ . لقاء مع كريم .
١٥ . الاسم المستعار الذي كان يحمله بو ضياف عام ١٩٥٤ .
١٦ . رسالة مزغنه الى عيسى عبدلي ، ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٥ .
١٧ . رسالة مزغنه الى صالح حسن ، ١٨ آذار/ مارس ١٩٥٥ .
١٨ . توجيه الى المناضلين المسؤولين ، اول حزيران/ يونيو ١٩٥٥ .
١٩ . بيان في ١٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٥ .
٢٠ . في *Dossier d'Algerie* ، ديوان الوزير المقيم ، ١٩٥٦ .
٢١ . *Dossier d'Algerie* ، ديوان الوزير المقيم ، ١٩٥٦ .
٢٢ . يتعلق الأمر بمصطفى بن محمد ، الملقب بنغرو .
٢٣ . محضر استجواب محمد قفال ، ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ ، رقم ٥٧ ، وهران .
٢٤ . محفوظات خاصة .
٢٥ . محفوظات خاصة .
٢٦ . إ . كورير ، *Le Temps de Léopards* ، فايار ، ص ١٤٢ .
٢٧ . رسالة الى اعضاء المكتب السياسي ، غير مؤرخة .
٢٨ . كان فيها ثلاثة متفرغين سابقين في ح.ا.ح.د. ـ طربوش ، وقراس ، ومحساس ـ وطالبان ـ ماضي وزروقي . كان محساس قد سافر الى الخارج ، وقراس هو الذي سيعيد تشكيل قيادة الفدرالية التي سيكون فيها كل من مشاتي ، ودوم ، وطالب ، وبو لحروف ومنجي .
٢٩ . قبل ان ينضم الاوراسيون في فرنسا الى ج.ت.و. سوف يرسلون الشيخ دردور ليحصل على معلومات في القاهرة .
٣٠ . يمكن أن نذكر من بينهم مسعود قدروج ، عضو اللجنة المركزية لـ ح.ا.ح.د. الذي سيصبح مسؤول ولاية الشمال ، ثم الوسط واخيراً عضواً في القيادة الفدرالية ؛ وحسن زروق ، مسؤول قسم سكيكده في ح.ا.ح.د. الذي سيصبح مسؤول ولاية باريس ؛ وحداد ، عضو لجنة الـ ٢٢ الذي سيصبح مسؤول ولاية جنوب فرنسا ؛ ومصطفى فروخي ، العضو السابق في قيادة ح.ا.ح.د. الذي سيغطي النواب اللاجئين الى فرنسا (فارس ، مصباح ، الخ) .
٣١ . مذكرة ح.و.ج. الى رئيس الحكومة السورية ، ١٠ اذار/ مارس ١٩٥٧ .
٣٢ . تقرير نكبه احمد الى ح.م.ج.ج.

٣٣ . **قراس** . مناضل في م.خ. ، كانت تجري ملاحقته في الجزائر . أُرسل كمندوب اقليمي لـ ح.ا.ح.د. الى ليون عام ١٩٥٢ ، وقف الى جانب اللجنة المركزية عام ١٩٥٤ ، ثم تبع ل.ث.و.ع. بعد نيسان/ ابريل . عضو قيادة ج.ت.و. في فرنسا (١٩٥٥ - ١٩٥٦) ، اوقف في آب/ اغسطس ١٩٥٦ ، عضو فدرالية قسنطينه في ج.ت.و. (١٩٦٣)

٣٤ . **مشاتي** . مناضل في م.خ. ، عضو« لجنة الـ ٢٢ » وقيادة ج.ت.و. في فرنسا (١٩٥٥ - ١٩٥٦) ، قاد فدرالية قسنطينه في ج.ت.و. (١٩٦٢ - ١٩٦٣) . قنصل الجزائر في تونس .

٣٥ . **بن سالم** . مناضل ح.ش.ج. ، مسؤول ح.ا.ح.د. في شرق فرنسا حتى ١٩٥٤ . عضو قيادة ج.ت.و. في فرنسا (١٩٥٥ - ١٩٥٦) ، اوقف في آب/ اغسطس ١٩٥٦ ، وهرب عام ١٩٦٠ ، واصبح مسؤول ج.ت.و. في مراكش وعضو م.و.ث.ج. حتى عام ١٩٦٣ .

٣٦ . **احمد دوم** . انضم الى ح.ش.ج. عام ١٩٤٥ ، وهاجر الى فرنسا عام ١٩٥٠ . مستخدم في S.N.C.F ، عضو قسم سوشو ، وقد الحقه بـ ج.ت.و. ، عضو اللجنة الفدرالية (١٩٥٥ - ١٩٥٦) ، وقد لعب اهم دور له من ١٩٥٥ الى ١٩٥٦ ، اوقف في آب/ اغسطس ١٩٥٦ .

٣٧ . شارك فيه كل من : قدروج ، العدلاني ، حداد ، زروق ، مناع .

٣٨ . تقرير قدمه العدلاني ، مسؤول منظمة فرنسا ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧ .

٣٩ . ملف قضية ماروك : جلسة ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ ، الغرفة رقم ١٧ .

٤٠ . كانت مؤلفة من : بن ميلود ، احمد الحاج علي ، الحاج شرشالي ، حربجات Harbjet ، سهلي Sahli .

٤١ . تقرير الى اللجنة الفدرالية ، شباط/ فبراير ١٩٥٧ .

٤٢ . عزيز بن ميلود . عضو لجنة الدعاوة (١٩٥٦ - ١٩٦٢) ، مسؤول قسم البلاد العربية في الشؤون الخارجية (١٩٦٢ - ١٩٦٣) رئيس الـ *E.G.A.* ، محام في الجزائر .

٤٣ . نص مشروع الاتفاق الذي عرضه محمد ماروك على بن بلا في ١٧ حزيران/ يونيو .

٤٤ . حول صمت مصالي بعد خيانة بلونيس ، انظر Benjamin Stora, Messali Hadj اطروحة حلقة ثالثة ، معهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية ، ١٩٧٨ .

٤٥ . ب ستورا ، مرجع مذكور .

٤٦ . لوموند ، ٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٢ .

٤٧ . **العربي ولبصير** . انتقل الى مراكش في نيسان/ ابريل ١٩٥٥ ، واشترى صفقة سلاح في الريف المراكشي ، وقام برحلة ثانية . اوقفته السلطات الاسبانية في معسكر تيموزات ، واختفى بعد اطلاق سراحه .

٤٨ . **بلبقره محمد** . محام ، دعاه الامير مولاي حسن للمجيء الى الرباط ، وقد وصل الى طنجه في ٢٠ تشرين الأول/ اوكتوبر ١٩٥٦ ، واختفى منذ ذلك الحين .

٤٩ . **سي مفتاح** . حتى قبل وفاة بلونيس ، كانت علاقات مفتاح برئيسه (بلونيس بالذات) علاقات متوترة . كان حذراً ، لا يتنقل الا مع رجاله ؛ وقد احتل مفتاح وعصابته جبل بوخيل قبل شهرين من عصيان حوش نعس Haouch Naas . ومنذ موت الخائن ، سوف يشن مفتاح ، المصالي المتصلب ، دعاوة عنيفة ضد رئيسه ويفضح خيانته .

٥٠ . **فرانس - اوبسرفاتور** ، ١٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٥ .

الفصل الثاني عشر

١ . بن طوبال ، وثيقة مذكورة .

٢ . محفوظات خاصة .

٣ . بن طوبال ، وثيقة مذكورة .

٤ . انظر **فرانس - اوبسرفاتور** ، ١٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٥ .

٥ . كان يقود هذه المجموعة موزارين سعيد وزمرلي . وسوف يصبح الأول احد مسؤولي الميليشيا في القبائل وعضواً في اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (نيسان) ابريل ١٩٦٤ -حزيران/ يونيو ١٩٦٥) ، والثاني حاكماً لتيزي أوزو (١٩٦٣ - ١٩٦٤) . واذا عدنا الى النشرة الداخلية ، العدد ٢ ، ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٦ ، الخاصة بفدرالية فرنسا ، نرى ان هذه الاخيرة كانت تعتبر ان الأمر يتعلق بـ « حفنة من المصابين بالهستيريا . . . حفنة مؤلفة من ذوي النزعة البربرية ، ومن الشيوعيين ، والمصاليين ، والمسؤولين السابقين المقالين ، والسوفيين » . هذه اللعنة بقيت دون نتيجة ، وسوف ننتظر الى ٢١ تشرين الأول/ اوكتوبر ١٩٥٦ لنرى مجموعة موزارين - زمرلي تعترف بقيادة فدرالية فرنسا ، وذلك بعد نقاش مع عبد الملك تمام ، الذي انتدبته ل.ت.ت. . وسوف ننتظر ايضاً الى نيسان/ ابريل ١٩٥٧ كي نرى بعض المهاجرين ، الآتين من القبائل ، يقبلون بدفع اكتتاباتهم في فرنسا وليس مباشرة في الجزائر .

٦ . برنامج الصمام .

٧ . يتعلق الأمر بالمركب آتوس ، الذي فتشته البحرية الفرنسية في ١١ تشرين الأول/ اوكتوبر ١٩٥٦ ، في حين كان موجوداً في المياه الدولية .

٨ . انظر سرج ود . برومبرجر ، Les Rebelles Algériens ، بلون ، ١٩٥٨ ، من ص ١٢١ الى ص ١٢٥ .

٩ . **صالح الوانشي** . عضو لجنة ح.ا.ح.د. المركزية (١٩٥٣ - ١٩٥٤) . عضو م.و.ث.ج (١٩٥٦ - ١٩٥٩) . رئيس تحرير **المجاهد** (١٩٦٢ - ١٩٦٣) . نائب في الجمعية الوطنية (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . سكرتير دولة في الاعلام (١٩٦٤ - ١٩٦٥) . رئيس مجلس ادارة S.N.I.C. وعضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .

١٠ . لا سيما احمد دوم ، ونور الدين بن سالم ، وعبد الرحمن قراس .

١١ . كان خيضر في سان ريمو ، في ايطاليا ، بصحبة احمد دوم ، مندوب فدرالية فرنسا . وكان بن بلا ينتظر في مدريد وصول رسالة لينضم اليهما ويعود الجميع الى الجزائر .

١٢ . محضر المؤتمر .

١٣ . برنامج الصمام .

١٤ . برنامج الصمّام .

١٥ . برنامج الصمام .

١٦ . برنامج الصمام .

١٧ . برنامج الصمام .

١٨ . برنامج الصمام .

١٩ . ينبغي الاشارة الى أن الاعيان الريفيين الذين أزيحوا من المسرح السياسي عام ١٩٥٥ اخلوا كذلك المكان ، داخل المؤسسات الاستعمارية ، للموظفين . من بين هؤلاء ، سوف تجنّد فرنسا منذ عام ١٩٥٦ « النخب الجديدة » .

٢٠ . وهم بن خده ، وتمام ، والوانشي ، ويزيد ، ومهري ، وبن يحيى ، وعيسات يدير ، ودحلب .

٢١ . مداخلة ألين سافاري ، **الجريدة الرسمية** ، المناقشات البرلمانية للجمعية الوطنية الفرنسية ، ٢ حزيران/ يونيو ١٩٥٦ ، ص ٢٢١٨ .

٢٢ . Journal des Débats parlementaires ، الجمعية الوطنية ، ٢ حزيران/ يونيو ١٩٥٦ ، ص ٢٢٣٤ والصفحات اللاحقة .

٢٣ . انظر شهادة م . البجاوي في كتابه المذكور سابقاً ، Bourguiba pour ou contre ، ص ٩٥ الى ١٠٩ .

٢٤ . **آيت حسن** . محامي بن بولعيد ، لعب دور ضابط الارتباط بينه وبين الولاية الثانية ، دخل م.و.ث.ج. في آب/ اغسطس ١٩٥٦ كعضو احتياط ؛ مستشار كريم عام ١٩٥٨ ، ممثل ج.ت.و. في بون آب/ اغسطس

١٩٥٨ . نجا من محاولة اغتيال قامت بها « اليد الحمراء » (منظمة ارهابية استعمارية) في المانيا . توفي بسرطان الدم عام ١٩٥٩ .

٢٥ . انظر كلود بايا ، Dossier Secret de l'Algerie ، الجزء الثاني ، برس دو لا سيتي ، ١٩٦٢ ، ص ٢٦٥ .

٢٦ . رسالة من بن بلا الى لـ د ت . ت .

٢٧ . كانت الطائرة تشكل جزءاً من حاشية الملك ، وكان القياديون الجزائريون ذاهبين الى اجتماع مع الرئيس بورقيبه والملك محمد الخامس .

٢٨ . **محمد يوسفي** . مسؤول م . خ . في الجزائر العاصمة ، اطلق سراحه في شباط/ فبراير ١٩٥٥ . اهتم في اسبانيا بتموين ج . ت . و . بالاسلحة ؛ وسيصبح بعد عام ١٩٦٢ ، المدير العام للامن العام ، ثم سفيراً في سويسرا .

٢٩ . **عبد الحفيظ بو صوف** . مسؤول دائرة ح . ا . ح . د . في سكيكده ، ثم في تلمسان (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤) ، عضو لجنة الـ « ٢٢ » (١٩٥٤) ، المسؤول المساعد للمنطقة الخامسة (وهران) (١٩٥٤ ـ ١٩٥٦) ، عقيد قائد للولاية الخامسة (١٩٥٦ ـ ١٩٥٧) . عضو ل . ت . ت . (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨) ، وزير العلاقات والمواصلات (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩) . اضطلع باعباء مديرية التسليح انطلاقاً من عام ١٩٦٠ .

٣٠ . **عماره بوقلاز** . نموذج لقائد المرتزقة . فصل منطقة سوق اهراس عن الولاية الثانية ، وجعل منها قاعدة على حدة ، القاعدة الشرقية . عضو م . و . ث . ج (آب/ اغسطس ١٩٥٧) ، عضو لجنة التنظيم العسكري للشرق الجزائري . اقيل من منصبه وارسل الى العراق عام ١٩٥٨ .

٣١ . كان المسؤولون الرئيسيون عن هذه المجموعات هم طالب العربي لوادسوف ، والأزهر شرية Cheriet لتبسه ، ولغرور عباس لخنشله . وقد اوقفت السلطات التونسية طالب العربي مع انصاره ، بموافقة من محساس . وسوف يتم اعدام الأزهر شرية ولغرور عباس بأمر من ممثلي ل . ت . ت . ، لأنهما رفضا الاعتراف بسلطة محمود الشريف ، الذي عيّن عقيداً للولاية الاولى (الاوراس ـ نماشه) .

٣٢ . صودرت هذه الوثائق في باريس حين توقيف طالب ، والبجاوي ، الخ .

٣٣ . مقابلة مع آيت احمد .

٣٤ . مسؤول اذاعة « صوت العرب » .

٣٥ . شهادة آيت احمد .

٣٦ . شهادة آيت احمد .

٣٧ . انظر سرج ود . برومبرجر ، Les Rebelles Algeriens ، بلون ، ١٩٥٨ ، ص ١٣٢ .

٣٨ . البجاوي ، Vérités sur la Révolution Algerienne ، غاليار .

٣٩ . سليمان الشيخ ، La Révolution Algerienne : Projet et Action (1954-1962) ، اطروحة دكتوراه علوم سياسية ، جامعة العلوم الاجتماعية في غرينوبل ، ايار/ مايو ١٩٧٥ ، ص ٦٠٨ .

٤٠ . انظر اعلاه .

الفصل الثالث عشر

١ . بن خده ، Historique du F.L.N. ، ١٩٦٤ .

٢ . انظر بصدد محاولات عقد هدنة في الجزائر ، م . البجاوي ، المرجع المذكور ، من ص ٣٩ الى ص ٥٥ ، وايف كوريير ، Le temps de léopards ، فايار ١٩٦٩ ، من ص ٢٤١ الى ص ٢٦٣ .

٣ . قدم ديوميد كاترو استقالته في ٦ شباط/ فبراير ، وحل محله في ٩ شباط/ فبراير روبر لاكوست ، احد قياديي الحزب الاشتراكي الفرنسي ، الذي كان قبل ذلك وزيراً للاقتصاد .

٤ . **صادق (العقيد)** . اسمه الحقيقي دهيلس سليمان . عقيد قاد الولاية الرابعة (١٩٥٧) . عضو م.و.ث.ج. (١٩٥٧ - ١٩٦٢) . احد قياديي جبهة القوى الاشتراكية (ج.ق.ا.) (١٩٦٣ - ١٩٦٥) .

٥ . ميثاق الجزائر .

٦ . حول معركة الجزائر ، انظر Colonel Godard, *Les paras dans la ville* ، فايار ، ١٩٧٢ ؛ Massu, *La vraie bataille d'Alger* ، بلون ١٩٧١ ؛ ياسف سعدي ، *Souvenirs de la bataille d'Alger* ، جوليار ، ١٩٦٢ ؛ Serge et Bromberger, *Les rebelles algériens* ، بلون ، ١٩٥٨ ؛ Vidal Naquet, *La torture dans la République*. مطبوعات مينوي .

٧ . بن خده . وثيقة مطبوعة على الرونيو سُلمت الى لجنة الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. (١٩٦٤)

٨ . ملحوظات شخصية .

٩ . عماره بوقلاز ، بن عوده ، بومدين ، بوصوف ، دهيلس ، بن طوبال ، كريم ، العموري ، عمران محمود الشريف .

١٠ . عبان ، عباس ، بن خده ، بن يحيى ، دحلب ، فرانسيس ، مزهودي ، ثعالبي ، توفيق المدني ، يزيد ، دباغين ، مهري .

١١ . قرار م.و.ث.ج.

١٢ . انظر اعلاه ، ص ١٩١ .

١٣ . قايد احمد ، محضر لجنة الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. ، جلسة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ .

١٤ . انظر النوادر التي رواها ايف كوريير في L'heure des colonels ، فايار ، ١٩٧٠ ، ص ١٨١ و١٨٢ .

١٥ . محضر لجنة الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. ، جلسة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ .

١٦ . **علال الثعالبي** . مدرّس في كوندي سميندو . مناضل ح.ش.ج. ، مسؤول المنظمة في مراكش (١٩٥٥ - ١٩٦٢) . عضو م.و.ث.ج. (١٩٥٦ - ١٩٦٢) . مسؤول قاعدة تونس (١٩٦٠ - ١٩٦١) .

١٧ . **لطفي (العقيد)** . اسمه الحقيقي دغين بينالي ، وهو ابن مستخدم بلدية . غادر المدرسة في تلمسان ملتحقاً بالمقاومة في ٢٧ تشرين الأول/ اوكتوبر ١٩٥٥ . مسؤول قسم تورين ، ثم قسم تلمسان (كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦) ، ثم جنوب وهران (تموز/ يوليو ١٩٥٦) . رقي الى رتبة رائد في ٧ ايار/ مايو ١٩٥٧ ، وخلف بومدين في قيادة الولاية الخامسة في ايار/ مايو ١٩٥٨ . شارك في اجتماع العقداء عام ١٩٥٩ الذي سيكون خلاله أحد متهمي القيادة الرئيسيين . بعد دورة م.و.ث.ج. في طرابلس (كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير ١٩٦٠) ، قرر الالتحاق بولايته وسقط شهيداً امام خط موريس في اقليم بيشار في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٦٠ .

١٨ . **علي كافي** . ابن فلاح صغير في مسونا (الحروش) ، وقد ناضل منذ سن السادسة عشرة في ح.ا.ح.د. تلقى دروسه بالعربية في مدرسة الكتانية ، هو وبومدين في الفوج ذاته ، ثم في الزيتونة .
تولى التدريس في سكيكده ،ثم انضم الى ج.ت.و. وقد لوحق بسبب نشاطاته ، فالتحق بالمقاومة منذ بداية ١٩٥٥ ، واصبح سكرتير زيغود ، ثم اصبح مسؤول منطقة الحروش - سكيكدة - سيدي مسريش . خلال احداث ٢٠ آب/ اغسطس ١٩٥٥ ، كان اقليمه هو الوحيد - إذا استثنينا ذلك الذي يقوده بوبنيدر - الذي تحرك ، فبرز هو كأحد القياديين الرئيسيين في الولاية الثانية التي اصبح المسؤول عنها في منتصف عام ١٩٥٧ ، بعد رحيل بن طوبال الى تونس . غادر الجزائر في نيسان/ ابريل ١٩٥٩ للمشاركة في اجتماع العقداء (١٩٥٩) . عضو م.و.ث.ج. وسكريتيريته . اصبح سفيراً في القاهرة عام ١٩٦١ ، وفي سوريا عام ١٩٦٢ ، وفي لبنان عام ١٩٦٥ ، وفي ليبيا عام ١٩٦٧ ، وفي تونس عام ١٩٧٥ . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ .

١٩ . **الحاج علي** . تاجر من عين بيضا . انخرط في الولاية الأولى ، وعمل كممّون .

٢٠ . حول اغتيال عبان ، انظر محمد البجاوي ، المرجع المذكور ، من ص ١٥١ الى ص ١٦٢ ؛ حمداني ، Krim Belkacem, Le lion des Djebels, بالان ، باريس ، ١٩٧٠ ، من ١٨٠ الى ١٩٢ .

٢١ . انتهى شهر العسل بين بوصوف والمصريين مع مؤامرة العموري .

٢٢ . سيتوصل العقيد عميروش الى حد القول إن اغتيال عبان تم بصورة متأخرة للغاية .

الفصل الرابع عشر

١ . تقرير من الكومندان فلورانتان (١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠) استشهد به م . كورناتون ، Les Regroupements de la décolonisation en Algérie المطبوعات العمالية ، ١٩٦٧ ، ص ٦٦ .

٢ . مرسوم اصدره جاك سوستيل في ٢٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٥ .

٣ . سالان ، **مذكرات** ، الجزء الثالث ، برس دولاسيتي ، باريس ، ص ٢٣٦ والصفحات اللاحقة .

٤ . قرار كونفرانس طنجه .

٥ . بين من شارك من الجانب الجزائري : عباس ، بوصوف ، فرانسيس ، بومنجل ، كريم ؛ ومن الجانب التونسي باهي الادغم ؛ ومن الجانب المراكشي بوعبيد .

٦ . محضر كونفرنس تونس .

٧ . المرجع ذاته .

٨ . محفوظات خاصة .

٩ . محفوظات خاصة .

١٠ . بيان لكريم ومحمود الشريف ، **المجاهد** ، منشورات بلغراد ، الجزء الأول ، العدد ٢٣ ، من ص ٤٣٩ الى ص ٤٤١ .

١١ . **المجاهد** : اول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ . « ذكرى اول نوفمبر » .

١٢ . تقرير الى ل.ت.ت.

١٣ . **محمود عرباوي** . تلميذ مدرسة تشرشل العسكرية . حارب في الهند الصينية . فر من **الجيش الفرنسي وانضم** الى ج.ت.و. المسؤول العسكري في اقليم نيمور . سكريتير دولة في الهيدروليات .

١٤ . بن السعود . عراب . انضم الى جيش ت.و. منذ عام ١٩٥٤ . انخرط في جبهة القوى الاشتراكية (ج.ق.ا.) عام ١٩٦٣ . كان ينتمي الى التيار البربري . مؤلف اهجوتين : Heureux les martyrs qui n'ont rien vu ، مطبعة كاري ، كولومب ١٩٦٣ ؛ وF.F.S. espoir et trahison .

١٥ . كانوا يجبرون المتمردين في المعسكر على حبك الحلفاء .

١٦ . كانت تلك هي حال الاخوين اينال ومحمود عرباوي اللذين حصلا على منحة الى الاتحاد السوفياتي .

١٧ . كانت تلك حال بن السعود عراب .

١٨ . كانت لجنة التنظيم العسكرية (ل.ت.ع.) الشرقية تشرف على الولايات الاولى والثانية والثالثة ، ول.ت.ع. الغربية على الولايات الرابعة والخامسة والسادسة .

١٩ . كان الكوادر الآتون من هذه الولاية يعرفون باسم جماعة وجده . ونذكر من بينهم ، بالاضافة الى العقيد بومدين ، بوتفليقه ، وقايد احمد ، واحمد مدغري ، وشريف بلقاسم ، وطيبي العربي ، الخ .

٢٠ . وفقاً لجان جاك راجيه ، كان الجزائريون مجمَّعين ، خلال إحصاء ١٩٤٧ في وجده (١٧٣٦١) ، وفاس (٤٩٣٠) ، والدار البيضاء (٣٧٦٣) ، ومكناس (٢٨٨٤) والرباط (٢٦٢٣) . انظر كتابه *Les musulmans algériens en France et dans les pays islamiques* ، باريس ، Les Belles-Lettres ، ١٩٥٠ ، ص ٣٦ .

٢١ . تقرير الى ل.ت.ت. ، ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٥٨ .

٢٢ . تقرير الى ل.ت.ث. ، ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٥٨ .

٢٣ . تقرير من كريم الى ل.ت.ت. ، ٥ آب/ اغسطس ١٩٥٨ .

٢٤ . كانت تلك لازمة في كل الخطب . لكن دراسة خفقات ج.ت.و. ، المتزايدة باستمرار ، كانت تبين أن هذا المطلب أمنية ساذجة .

٢٥ . إحالة الى الاتفاق الفرنسي - التونسي لبناء انبوب نفط ادجلي ، Edjelé ، انظر ص ٢١٢ .

٢٦ . بن طوبال ، La situation de la Révolution : bilan et perspectives تقرير الى ل.ت.ت.

٢٧ . Considérations générales sur la création d'un gouvernement algérien ، ١٩٥٨ ، ل.ت.ت.

٢٨ . كان مقر ل.ت.ت. آنذاك في القاهرة .

الفصل الخامس عشر

١ . في تموز/ يوليو ١٩٥٧ ، فتحت ج.ت.و. جبهة في الصحراء بمبادرة من كريم وعمران . وبادر الرائد يدير الى مهاجمة قافلة كانت آتية من توقرت ودخلت الى ليبيا متوجهة نحو تشاد . فرد الجيش الفرنسي بقصف مخيمات البدو ووجه تحذيراً للحكومة الليبية ، التي اتهمت الجزائريين بعدم احترام الاتفاق المعقود والذي ينص على أن الأرض الليبية ستكون فقط معبراً . وقد امر عبان الحملة بالعودة الى تونس ، وكان من اعضائها د . اوشرف Oucharef ، د . محيي الدين عميمور Amimour ، عبد القادر قاسي ، منور ، توفير بن عطوره ، مولود عينوز .

٢ . **بن سالم** . نائب ضابط في الجيش الفرنسي ، انضم بعد عودته من الهند الصينية الى ج.ت.و. في القاعدة الشرقية . عضو لجنة المنطقة الشمالية (١٩٦٠) . مسؤول مركز قيادة الجزائر عام ١٩٦٤ . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) . عضو مجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) . ترك الجيش في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ بعد أن ساند الزبيري ضد بومدين .

٣ . تقرير لوزير القوات المسلحة ، ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ .

٤ . **بلهوشات عبد الله** . نائب ضابط في الهند الصينية ، تم تسريحه في عام ١٩٥٥ . أنضم الى المقاومة واصبح ضابطاً في القاعدة الشرقية . حكمت عليه عام ١٩٥٨ محكمة برئاسة بومدين ، واستفاد من عفو بعد شباط/ فبراير ١٩٦٠ ، وتم ارساله الى الحدود المالية . رقي الى رتبة عقيد بعد الاستقلال وأصبح قائد المنطقة العسكرية الأولى . عضو مجلس الثورة منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ .

٥ . **احمد دراية** . معاون سيارة ركاب كبيرة ، من سوق اهراس . ضابط في القاعدة الشرقية . اوقف عام ١٩٥٨ وأرسل الى الحدود المالية عام ١٩٦٠ . مدير شركات الضمان الوطنية (١٩٦٣) . مدير الأمن العام (١٩٦٥ - ١٩٧٦) . عضو مجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٧٩) . وزير النقل . عضو المكتب السياسي .

٦ . **محمد شريف مسعديه** . طالب في الزيتونه . ضابط في القاعدة الشرقية . اوقف عام ١٩٥٨ . أرسل الى الحدود المالية عام ١٩٦٠ . المفوض الوطني للحزب لمديرية كولومب - بيشار (١٩٦٢ - ١٩٦٣) ، ثم لمديرية عنابه (١٩٦٤) . نائب (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . مسؤول لجنة التوجيه في ج.ت.و. (١٩٧٦ - ١٩٧٩) . وزير المجاهدين القدامى .

٧ . **الاخضر بلحاج** . رائد في الجيش الوطني الشعبي (ج.و.ش) . حاكم تيارت (١٩٧٧) . اقيل من وظائفه لأنه لم يثن السكان عن حضور دفن قايد أحمد .

٨ . انظر عبد القادر رحماني ، L'affaire des officiers algériens ، لوسوي ، ١٩٥٨ ، ص ٤١ .

٩ - يشكل هؤلاء الضباط اليوم ملاك ضباط ج.و.ش. وهم بغالبيتهم الساحقة اعضاء في اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (شباط/ فبراير ١٩٧٩) .

١٠ . **صالح السوفي** . اسمه الحقيقي بنديدي صالح ، وهو من سدراته . احد مسؤولي الانصار الاكثر تقديراً ؛ عضو لجنة عمليات المنطقة الجنوبية (١٩٦٠ - ١٩٦٢) ؛ نائب (١٩٦٣ - ١٩٦٥) ؛ عضو في مجلس الثورة ومسؤول اقليم كولومب - بيشار العسكري (١٩٦٥ - ١٩٦٧) . توفي في حادث في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ .

١١ . **شابو** . عضو لجنة المنطقة الشمالية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢) . امين عام وزارة الدفاع (١٩٦٢ ـ ١٩٧١) . توفي في حادث هليكوبتر عام ١٩٧١ .

١٢ . **سليمان هوفمان** . عضو المكتب التقني لهيئة الاركان (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢) . عضو ديوان وزير الدفاع ومسؤول المدرعات . ثم شغل منصب حاكم الجزائر ، فمسؤول العلاقات الخارجية في ج.ت.و. . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .

١٣ . **محمد زرقيني** . عضو المكتب التقني لهيئة الاركان (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢) . اصبح بعد الاستقلال مسؤول اقليم ورقله العسكري ، فمفتش الجيوش ، ثم وزير البريد (١٩٧٧ ـ ١٩٧٩) . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .

١٤ . **عبد الحميد ابراهيمي** . مسؤول كتيبة اسلحة ثقيلة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢) . ثم اصبح حاكم عنابه (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥) ، فاستاذ الاقتصاد في جامعة الجزائر ، واخيراً ممثل سوناتراك في واشنطن (١٩٧٨) . وزير التصميم وتنظيم الاراضي عام ١٩٧٩ .

١٥ . **عبد الرزاق بوحاره** . مسؤول الكتيبة التاسعة عشرة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢) . اصبح بعد الاستقلال سفيراً في فيتنام (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) ، فحاكم الجزائر (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩) ، فمسؤول اللجنة التنظيمية في ج.ت.و. ، عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. ووزير الصحة (١٩٧٩) .

١٦ . **مولود يدير** انضم الى ج.ت.و. عام ١٩٥٦ . مسؤول عسكري على الحدود الجزائرية ـ الليبية (١٩٥٧) . مستشار كريم (١٩٥٨ ـ ١٩٦٠) . سفير في باكستان (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢) . استدعي مؤقتاً كمستشار في وزارة الدفاع اثناء حرب الحدود مع مراكش (١٩٦٣) .

١٧ . **احمد بن شريف** . من الجلفه ، ضابط في الجيش الفرنسي ، انضم الى ج.ت.و. في تموز/ يوليو ١٩٥٧ في الولاية الرابعة . قائد على الحدود (١٩٥٩ ـ ١٩٦٠) . عضو مجلس الولاية الرابعة . وم.و.ث.ج (١٩٦٠) . اوقف عام ١٩٦٠ بعد أن نجح في اجتياز خطموريس . عقيد في الدرك (١٩٦٢ ـ ١٩٧١) . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥) وعضو مجلس الثورة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٩) . وزير الهيدروليات والبيئة (١٩٧٧ ـ ١٩٧٩) . عضو المكتب السياسي لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .

١٨ . احمد بن شريف ، *L'Aurore des Mechtas*, SNED, 1968 .

١٩ . **عبد العزيز قارة** . مستشار في السفارة الجزائرية ، بموسكو (١٩٦٣) . امين عام المجاهدين القدامى ، ثم عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. . سفير في هنغاريا (١٩٧٩) .

٢٠ . كان النماشيون ١٦٠٠ شخص .

٢١ . علي منجلي . مناضل في ح.ش.ج. بائع شراب ليمون في عزابه . عضو مجلس بلدي من ١٩٤٧ الى ١٩٥٤ . لم يتحزب لأي من الكتل المتصارعة خلال ازمة ح.ا.ح.د. ، لكنه شارك في المؤتمر الذي نظمه المركزيون . التحق بالمقاومة بعد ٢٠ آب/ اغسطس ١٩٥٥ . كلفته الولاية الثانية عام ١٩٥٦ بالدخول في نقاش حول دمج القاعدة الشرقية بالولاية الثانية . قائد الحدود الشرقية عام ١٩٥٨ . بعد أن حل محله النقيب بن شريف ، قاد الهجوم ضد الرائد يدير وكريم عام ١٩٥٩ . عُين في م.و.ث.ج. في العام ذاته . عضو هيئة الاركان (١٩٥٩ ـ ١٩٦٢) . نائب (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥) ونائب رئيس الجمعية الوطنية . عضو المكتب السياسي لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥) ومجلس الثورة (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧) ، الذي انسحب منه بعد خلافات مع بومدين .

٢٢ . حسين زهوان . مناضل في ح.ا.ح.د. ، وهو بعد طالب (مدارس ترقية) عام ١٩٥٤ . سُجن من ١٩٥٥ الى ١٩٥٧ . التحق بالمقاومة في القبائل ما ان خرج من السجن ، وغادرها في آذار/ مارس ١٩٦٠ لابلاغ ح.م.ج.ج. بالوضع في القبائل . عضو المكتب السياسي لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥) ، عارض انقلاب ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ . سُجن ثم وضع في الاقامة الجبرية في الجنوب من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧١ . يعيش في المنفى بفرنسا منذ عام ١٩٧٣ . انظر تقريره الى ح.م.ج.ج.

٢٣ . تقرير حسين زهوان حول وضع الولاية الثالثة ، ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٠ .
٢٤ . تقرير عبد الحميد بو ضياف المبلّغ الى ح.م.ج.ج. في ١٢ آب/ اغسطس ١٩٥٩ عن طريق الحزب الشيوعي الجزائري .
٢٥ . كلود بايا ، Dossiers secrets de la guerre d'Algérie ، الجزء الأول ، ١٩٦٣ ، ص ٩٨ .
٢٦ . يوميات منشورة في *Le Bled* .
٢٧ . تقرير حسين زهوان الى ح.م.ج.ج. ، ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٠ .
٢٨ . انظر *Le Bled* ، العدد ٦٤ ، المنشورة فيه وثيقة لم نتمكن من التحقق من اصالتها ، لكنها لا تبدو مزورة .
٢٩ . **عبيدي حاج الاخضر** . ناقل صغير ؛ مناضل في ح.ا.ح.د. ، اصبح منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ من اولئك الذين فجروا العمل المسلح . شارك في مجلس ما بين الولايات في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩ . ساند كريم اثناء اجتماع العقداء . بقي في تونس حتى وقف النار . ساند بن بلا ضد ح.م.ج.ج. . نائب عام ١٩٦٢ .
٣٠ . **سي حواس** . تاجر بلح في بسكره ، ايد مصالي اثناء أزمة ح.ا.ح.د. . ارسله المصاليون الى الاوراس . حكم عليه عجول عجول بالموت . عفا عنه بن بولعيد وعهد له بقيادة اقليم بسكره . انضم الى ح.و.ج. ثم انضم عام ١٩٥٧ الى ج.ت.و. بعد خلاف مع بلونيس . هاجم عصابات بلونيس بدعم من الولايات الثالثة والرابعة والخامسة ، ومد انغراس ج.ت.و. من بسكره الى اولاد نائل ، ثم الى جبل عمور ومرتفعات كسور حيث نجح في تحقيق الالتقاء مع المجموعات المركزة على الحدود المراكشية .
٣١ . **سي محمد** . كان احمد بوقره ، المدعو سي محمد ، عضواً في ح.ا.ح.د. ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ ، التحق مستخدم سكك الحديد السابق هذا بالمقاومة . مساعد سياسي عام ١٩٥٥ ، رائد عام ١٩٥٦ ، وعقيد عام ١٩٥٧ . كان دائماً في القيادة السياسية لولاية الجزائر . شارك في مجلس ما بين الولايات (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩) . سقط شهيداً في ساحة القتال في ٥ ايار/ مايو ١٩٥٩ في دوار اولاد بو عشره .
٣٢ . راجع بصدد هذه العملية كلود بايا ، Dossier Secret de l'Algérie ، برس دولاسيتي ، الجزء الأول ، ١٩٦٣ ، من ص ٩٣ الى ص ١٠٥ وجريدة *Le Bled* ، السنتان ١٩٥٩ و١٩٦٠ .
٣٣ . بدأ الهجوم في شباط/ فبراير في وهران (عملية « التاج ») ، ووصل الى الجزائر في نيسان/ ابريل (عملية « الشرارة » و« المنظار ») ثم الى شمال قسنطينه (عملية « الحجر الكريم ») انظر موريس شال Notre Revolte برس دولاسيتي ، ١٩٦٨ .
٣٤ . مقابلة مع العقيد علي كافي .
٣٥ . كانت الولاية الخامسة ، هي الأخرى ، كثيفة بعدد كوادرها ، لكنهم كانوا في مراكش .
٣٦ . كانت الاقاليم المجاورة للوارسنيز اكثر اتفاقاً مع الولاية الرابعة مما مع هيئة اركان الولاية الخامسة التي كانت في مراكش .
٣٧ . محمد تقيه ، L'armée de Libération nationale vue à travers un échantillon : La wilaya IV رسالة ماجستير . جامعة فنسان ، ص ٦٦ و ٦٧ . لنشر الى ان المؤلف كان ضابطاً في الولاية الرابعة ومسؤول الصحافة مع الرائد سي محمد .
٣٨ . حسين زهوان ، تقرير مذكور .
٣٩ . **حامل العماره** . مدرس ، نائب من ١٩٦٢ الى ١٩٦٥ . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) .
٤٠ . مداخلة في لجنة الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. ، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ .
٤١ . **صادق فرحاني** . ضابط في الولاية الثالثة في القبائل الصغرى ، ساند هيئة الاركان في تموز/ يوليو ١٩٦٢ . نائب (١٩٦٢ - ١٩٦٥) عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) .
٤٢ . **علاوه بن يحيى** . ضابط في الولاية الثالثة في القبائل الصغرى ، ساند هيئة الأركان عام ١٩٦٢ . نائب

حاكم اورليانسفيل (١٩٦٢ - ١٩٦٣) ، حاكم سطيف (١٩٦٤) . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) . مفتش في وزارة الداخلية (١٩٦٥ - ١٩٦٧) ، تورط في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ في مؤامرة ضد امن الدولة . جرى اتهامه بتلقي اسلحة أنزلت بالمظلات بواسطة طائرة مراكشية في رأس سِيقْلي Sigli قرب بجايه . أوقف وسُجن .

٤٣ . **ميرا** . من الكومونة المختلطة عقبو - ونيس ، عامل تعدين في شرق فرنسا وفي باريس . سقط شهيداً في ساحة القتال في شمال عقبو في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ .

٤٤ . **محند ولدحاج** . تاجر ، انضم الى المقاومة في عام ١٩٥٦ . عقيد عام ١٩٦٠ ، نائب (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . عضو المكتب السياسي لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) ومجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) ، توفي في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ في مستشفى فال دو غراس في باريس .

٤٥ . **النقيب حيمي** . فلاح ، نائب (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) .

٤٦ . حسين زهوان ، وثيقة مذكورة .

٤٧ . **سي صالح** (**زعموم محمد**) . كاتب بلدية . مناضل في ح.ا.ح.د. كان في الافواج الاولى لـ ج.ت.و. في القبائل . مسؤول الاستخبارات والارتباط (١٩٥٧) . كان ، على التوالي ، قائداً عسكرياً (١٩٥٨) ، وسياسياً (١٩٥٩) ، وسياسياً - عسكرياً ومسؤول ولاية بالنيابة (ايار/ مايو ١٩٥٩ - اذار/ مارس ١٩٦٠) . انظر بصدد قضية سي صالح ، موريس شال ، **المرجع المذكور سابقاً** ، من ص ٤١٧ الى ٤٢٠ . برنار تريكو ، Les sentiers de la paix ، من ١٦٦ الى ١٧٨ .

٤٨ . **سي محمد** . اسمه الحقيقي بونعامه جيلالي . ناضل في ح.ا.ح.د. كان عامل مناجم في بو قايد ، وقد انحاز الى مصالي عام ١٩٥٤ وحضر مؤتمر هورنو . انضم سريعاً جداً الى ج.ت.و. وارتفع الى عضوية مجلسة الولاية الرابعة في نهاية عام ١٩٥٧ . قاد الولاية من تموز/ يوليو ١٩٦٠ الى ٨ آب/ اغسطس ١٩٦١ . قتل في التاريخ المذكور في البليده . وقد اعطى محمد تقيّه عنه صورة جذابة .

الفصل السادس عشر

١ . مذكرة من هيئة الاركان العامة الى ح.م.ح.د. ، في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٦١ .

٢ . محضر لجنة الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤ .

٣ . جرى تفصيل اطروحة كريم في **المجاهد** بمناسبة اول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ . استناداً اليه ، كانت هنالك مجموعتان وراء الانتفاضة : « لجنة الـ ٢٢ » التي تمثل قسنطينه ومسؤولو قسم القبائل . كان كريم يحرك لصالحه من جديد النزاع حول مسألة الشرعية . وقد اعترض بوصوف وبن طوبال على المقال ، بصورة مشتركة ، لدى رئيس تحرير **المجاهد** رضا مالك .

٤ . **ابراهيم كابويه** . من مسيله . ضابط في الولاية الأولى ، مسؤول بعثة في بيروت (١٩٥٩ - ١٩٦١) ، ثم في كوناكري (١٩٦١ - ١٩٦٢) . سفير في عمان بعد عام ١٩٦٢ .

٥ . قايد احمد : محضر الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤ .

٦ . تقرير الى ح.م.ج.ج. ، تموز/ يوليو ١٩٥٩ .

٧ . توقف الاضراب عن الطعام ، الذي نظمه بومعزه ، والقبايلي ، والحاج علي ، وم. فرانسيس ، في اول تموز/ يوليو . لكن قرارات وزارة العدل لم توضع موضع التنفيذ . وقد استؤنف الاضراب عن الطعام في ٢٢ تموز/ يوليو ، ولم يتوقف مجدداً الا حوالى ٣ آب/ اغسطس .

٨ . فضلاً عن ذلك ، فإن السيد بو معزه اعطانا الشهادة التالية : « اقترح بو ضياف عليَّ عقد تحالف ضد بن بلا ، فلم اتجاوب معه . فطلب عندئذ الى قيادة فدرالية فرنسا تبديل اللجنة التي تمثل المحتجزين ، واستجيب

لطلبه ... لـقـد عرفت من تجربة الاضراب ، انه كانت ثمة محاولة ، انطلاقاً من الخارج وفي علاقة ببوضياف ، ليسد الطريق امام بن بلا الذي لم اكن اعرفه والذي لم يطلب إليَّ ابداً أن اتبعه » .

٩ . **محمد صديق بن يحيى** . من جيجلي . ناضل في ح.ا.ح.د. وكان ينتمي الى الاتجاه المركزي . انتدبته ج.ت.و. عام ١٩٥٥ الى كونفرنس الشبيبة في باندونغ . عضو م.و.ث.ج. (١٩٥٦ - ١٩٦٢) . شارك في المفاوضات التي ادت الى اتفاقات ايفيان . سفير في موسكو (١٩٦٣ - ١٩٦٥) ، ثم في لندن (١٩٦٥ - ١٩٦٦) . وزير الاعلام ، وزير التعليم والبحث ، ثم وزير المال (١٩٧٧ - ١٩٧٩) . عضو المكتب السياسي لـ ج.ت.و. ووزير الشؤون الخارجية (١٩٧٩) .

١٠ . **مبروك بلحسين** . من بني وغليس . ناضل في ح.ش.ج. ثم في ج.ت.و. رئيس ديوان عمران (١٩٥٨) ، ثم محمود الشريف (ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩) . امين عام مساعد في وزارة الخارجية (١٩٥٩ - ١٩٦١) . انتدبته ح.م.ج.ج. الى اميركا اللاتينية (١٩٦١ - ١٩٦٢) . نائب في البرلمان (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . محام في الجزائر .

١١ . **الامين خان** . من القل . مناضل في ح.ا.ح.د. ، الاتجاه المركزي . ضابط في الولاية الثانية (١٩٥٦ - ١٩٥٩) . مسؤول الشؤون المالية (١٩٦١ - ١٩٦٢) . رئيس هيئة التعاون الصناعي (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . وزير الاشغال العامة ، الامين العام للأوبيب OPEP ثم رئيس مكتب الامم المتحدة للانماء الصناعي (م.ا.م.ا.ص) .

١٢ . كان ، من جهة ، كل من كريم والحاج الاخضر ودهيلس ويازوران ومحمدي ، ومن الجهة الاخرى بن طوبال وبوصوف وعلي كافي ولطفي وبومدين .

١٣ . محضر الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤ .

١٤ . **قايد احمد** . مدرِّس . عضو اللجنة المركزية لـ ا.د.ب.ج. ، عضو بلدية تيارت . انضم الى المقاومة في نهاية ١٩٥٥ . مسؤول منطقة فجيج - بيشار . عضو م.و.ث.ج. (١٩٥٩) . وهيئة الاركان (١٩٥٩ - ١٩٦٢) . نائب (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . وزير السياحة (١٩٦٤) . وزير المال (١٩٦٥ - ١٩٦٧) . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. . عضو مجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٧٥) . مسؤول الحزب (١٩٦٧ - ١٩٧٤) عارض بومدين (١٩٧٤ - ١٩٧٨) توفي عام ١٩٧٨ .

١٥ . **علي سواعي** . خياط في تبسه . عضو م.و.ث.ج. (١٩٥٩) . اجتاز خط موريس عام ١٩٦٠ واستشهد في ساحة القتال في العام ذاته .

١٦ . **عمار رجاي** . مناضل في ح.ا.ح.د. مسؤول محطة كهرباء مناجم الوانزه L'Ouenza ، استشهد عام ١٩٦٠ ، وهو يجتاز خط موريس .

١٧ . **طاهر الزبيري** . مسؤول فرقة اطفاء في مناجم الوانزه . مناضل في ح.ا.ح.د. كان عضواً في ا.ع.ش. . ساهم في الاعداد للثورة . اوقف عام ١٩٥٥ ، ثم هرب مع بن بولعيد . عضو م.و.ث.ج. (١٩٥٩) . عقيد قائد الولاية الاولى (١٩٦٠ - ١٩٦٢) . اجتاز خط موريس عام ١٩٦٠ . مسؤول هيئة الاركان (١٩٦٣ - ١٩٦٧) . عضو المكتب السياسي لـ ج.ت.و. (١٩٦٤) . عضو مجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) . قام بمحاولة انقلاب عام ١٩٦٧ . يعيش في المنفى .

١٨ . **الشيخ خير الدين** . ملاَّك كبير من اقليم بسكره وعضو في جمعية العلماء . شارك في اللقاءات مع سوستيل (١٩٥٥) ، واصبح ممثل ج.ت.و. في مراكش (١٩٥٦ - ١٩٦٢) . عضو م.و.ث.ج. (١٩٥٩ - ١٩٦٢) . نائب (١٩٦٢ - ١٩٦٤) . وجَّه نداء في آذار/ مارس ١٩٧٦ ضد نظام بومدين ، وذلك بالاشتراك مع بن خده وعباس والاحول .

١٩ . نجد اثراً لهذا الفيتو في وثيقة وجهها بن بلا من سجنه الى كريم .

٢٠ . **سعيد عبيد** . ضابط من الولاية الاولى . قائد الاقليم العسكري السابع في تشرين الأول/ اوكتوبر ١٩٦٣

بدلاً من محند ولد حاج . عضو مجلس الثورة (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧) . انتحر ، على ذمة الرواية الرسمية ، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ خلال محاولة انقلاب العقيد طاهر الزبيري الفاشلة .

٢١ . **موسى حسني** . وزير البريد والبرق والهاتف (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣) . انشق عن بن بلا ، هو وشعباني . اوقف ووضع في الاقامة الجبرية حتى عام ١٩٦٥ .

٢٢ . مشروع البرنامج ، آب/ اغسطس ١٩٥٩ .

٢٣ . المرجع ذاته .

٢٤ . المرجع ذاته .

٢٥ . مشروع البرنامج ، آب/ اغسطس ١٩٥٩ .

٢٦ . المرجع ذاته .

٢٧ . المرجع ذاته .

٢٨ . مشروع البرنامج ، آب/ اغسطس ١٩٥٩ .

٢٩ . المرجع ذاته .

٣٠ . **محمد بجاوي** . من تلمسان ، مستشار فرحات عباس (١٩٥٩ ـ ١٩٦١) . امين عام الحكومة (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥) . وزير العدل (١٩٦٤ ـ ١٩٧١) ، ثم سفير في فرنسا (١٩٧١ ـ ١٩٧٩) . سفير في الامم المتحدة (١٩٧٩) .

٣١ . محضر الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. ، كانون الأول/ سبتمبر ١٩٦٤ .

٣٢ . المرجع ذاته .

٣٣ . **عز الدين** . اسمه الحقيقي رابح الزراري . كان يشتغل باللحام في الجزائر ، وانضم الى المقاومة عام ١٩٥٥ . اوقف في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٦ ، الا انه هرب من السجن . اصبح رائداً في ج.ت.و. في عام ١٩٥٨ . اوقف في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ ، تظاهر بالقبول بالدفاع عن « سلام الشجعان » (عرض الجنرال ديغول وقف النار على الجزائريين) لدى العقيد سي محمد . غادر الجزائر الى تونس في آذار/ مارس ١٩٥٩ . عضو م.و.ث.ج. ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢ . عضو هيئة الاركان ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢ . مسؤول منطقة الجزائر كانون الثاني/ يناير ـ تموز/ يوليو ١٩٦٢ .

٣٤ . وثيقة داخلية لـ ح.م.ج.ج. ، غير مؤرخة .

٣٥ . بيان في ١٦ ايلول/ سبتمبر .

٣٦ . محاضرة القاها بن طوبال في كوادر ج.ت.و. - ج.ت.و. في مراكش (آذار/ مارس ١٩٦٠) .

٣٧ . ملحوظات شخصية .

٣٨ . تقرير مقدم لـ ح.م.ج.ج. في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ .

٣٩ . بيان لـ ح.م.ج.ج. ، ٢٨ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٩ .

الفصل السابع عشر

١ . **قاسي** . من سيدي عايش . مناضل في ا.د.ب.ج. عضو مجلس الولاية الثالثة (١٩٥٦ ـ ١٩٥٧) وم . و .ث.ج. (١٩٥٧ ـ ١٩٦٢) . مسؤول قاعدة تونس (١٩٥٧ ـ ١٩٥٩) . مسؤول البعثة الدبلوماسية في تونس (١٩٥٩ ـ ١٩٦١) .

٢ . بن طوبال .. محاضرة للكوادر (٥ شباط/ فبراير ١٩٦٠) .

٣ . المرجع ذاته .

٤ . المرجع ذاته .

٥ . المرجع ذاته .

٦ . **بوتفليقه** . انضم الى ج.ت.و. عام ١٩٥٦ في مراكش ، امين سر الولاية الخامسة ، رائد عام ١٩٦٢ .

نائب تلمسان (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥) . وزير الشباب والرياضة والسياحة (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣) ، ثم وزير الخارجية (١٩٦٣ ـ ١٩٧٩) . عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥) ومجلس الثورة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٩) . وزير مستشار في رئاسة الجمهورية وعضو المكتب السياسي لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .

٧ . **الشاذلي بن جديد** . متحدر من عائلة ريفية ميسورة ضمت في صفوفها موظفين تابعين للسلطة (قايد) . من سبعهSebaa قرب عنابه ؛ مستخدم في صناعة التبغTabacoop ، انضم الى المقاومة في نهاية عام ١٩٥٥ . عضو لجنة منطقة العمليات الشمالية (١٩٦٠) . اوقفته عام ١٩٦٢ ، خلال ازمة الصيف ، قيادة الولاية الثانية . مسؤول اقليم قسنطينه العسكري (١٩٦٣ ـ ١٩٦٤) ثم ، اقليم وهران ، (١٩٦٤ ـ ١٩٧٩) ، عضو مجلس الثورة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٩) . رئيس الجمهورية والامين العام لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .

٨ . **عبد الغني** ، اسمه الحقيقي محمد بن احمد ، وهو من مغنية . ناضل في ح.ا.ح.د. عام ١٩٤٣ ، وانضم الى ج.ت.و. عام ١٩٥٥ ؛ نقيب في المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة (أفلو ـ جيريفيل) (١٩٥٨ ـ ١٩٦٠) . مفوض سياسي للمنطقة الشمالية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢) ، مسؤول اقليم البليده العسكري (١٩٦٢ ـ آذار/ مارس ١٩٦٥) ، ثم ورقله (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧) ، فقسنطينه (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤) . وزير الداخلية (١٩٧٤ ـ ١٩٧٩) . عضو المكتب السياسي لـ ج.ت.و. ورئيس الوزراء (١٩٧٩) . لم يكن عبد الغني عضواً في مجموعة وجده . اقيل من منصبه في البليده عام ١٩٦٥ بسبب علاقاته الطيبة بين بلا ، وارسل في بعثة الى كوريا عشية انقلاب ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ .

٩ . **محمد علاق** . عضو لجنة منطقة العمليات الجنوبية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢) . مقدم في الجيش الوطني الشعبي (ج.و.ش.) ، عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .

١٠ . **محمود قنز** . تخلى عن اية مسؤولية في الجيش عام ١٩٦٢ . نائب في الجمعية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥) . مسؤول الميليشيا (١٩٦٥) ، ثم مسؤول رابطة الجزائريين في اوروبا . وزير المجاهدين القدامى حتى عام ١٩٧٧ . نائب رئيس الجمعية الوطنية . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .

١١ . رسالة من هيئة الاركان الى مجالس الولايات : شباط/ فبراير ١٩٦١ .

١٢ . تقرير الى مجلس الشيوخ ، ١٣ تشرين الأول/ اوكتوبر ١٩٦١ .

١٣ . بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٩ ، مارس جميع مسؤولي الاقاليم العسكرية ، خلال الحرب ، مسؤولياتهم على الحدود التونسية .

١٤ . علي منجلي (ح.ا.ح.د.) ، قايد احمد (ا.د.ب.ج.) ، موسى بن احمد (ا.د.ب.ج. ثم ح.ا.ح.د.) ، عمر بن محجوب (ح.ا.ح.د.) ، هاشمي هجرس (العلماء) .

١٥ . تلك هي حال بن سالم وبلهوشات .

١٦ . انظر اعلاه .

١٧ . برز العديد من البرلمانيين الاوروبيين بمناسبة التزامهم بصدد الجزائر . تلك هي حال نواب البوندستاغ الالماني كبلاكستاين ، وكالكتيجر ، وفيشنسكي ، الذي اصبح فيما بعد وزيراً للشؤون العربية . وفي انكلترا ، ناضل العديد من البرلمانيين المرموقين لصالح الجزائر : ويد جوودبن ، وفينر بروكواي ، وانورين بيفان ، وباربرا كاسل .

١٨ . تم هذا الكونفرنس في تشرين الأول/ اوكتوبر ١٩٦٠ .

١٩ . جرى اعلام الحكومة الفرنسية بنتائج كونفرنس ابيدجان بواسطة وفد مؤلف من الرؤساء هو فويت بوانيي (ساحل العاج) ، سنغور (السنغال) وفولبر يوليو (كونغو ـ برازافيل) .

٢٠ . انعقد كونفرانس البلدان غير المنحازة في بلغراد في ايلول/ سبتمبر ١٩٦١ .

٢١ . تقرير عن النشاط قُدِّم الى م.و.ث.ج. في ايلول/ سبتمبر ١٩٦١ .

٢٢ . بمناسبة حملة التطويع تلك التي تمت في اللحظات الاخيرة ، تطوع ثلاثة رجال سوف يكون لهم دور مرموق في اطار جماعة وجده ، وهم احمد العايديLaïdi ، ومصطفى بو عرفه وبوكليBoukli .

٢٣ . رسالة من هيئة الاركان العامة إلى C.I.G. .

٢٤ . كانت تضم القيادة كلا من : الهاشمي سواليلي ، ورشيد رحال (حقوق) وعباس نصر الدين (دراسات ادارية) .
٢٥ . يمكن أن نذكر من بينهم اسماء الياسين ، وزير الصناعة الثقيلة (١٩٧٩) ، وعمر بو جلاب ، وزير الصحة في ظل بومدين ، وزنين ، وجلول ناصور ومجاوي ، قادة ا.و.ط.ج. لاحقاً ، والمناضلين في الحزب الشيوعي الجزائري عام ١٩٦٢ .
٢٦ . تقرير من هيئة الاركان العامة الى ح.م.ج.ج. (١٥ تموز/ يوليو ١٩٦١) .
٢٧ . باهي الادغم ، الطيب مهيري ،المصمودي ، والقياديون الشباب هادي بكوش ، وهادي بن عياد ، وشريف مطري .
٢٨ . التقرير عن استقالة هيئة الاركان (تموز/ يوليو ١٩٦١) .
٢٩ . هذه الصيغة مأخوذة من بيان اول نوفمبر . وهي تسمح لـ هـ.أ.ع. ، المؤلفة من اعضاء في م.و.ث.ج. ، بالتماثل مع المناضلين العاديين .
٣٠ . غالباً ما التمست قيادة ج.ت.و. من بن بلا أن يمارس ضغوطاً سياسية على بورقيبة . وبذلك كانت تسعى لتحقيق هدفين بضربة واحدة . فمن جهة كانت تشرع بمواقف المسجونين لتبرير تصلبها ، ومن جهة اخرى ، كانت تدفع بورقيبة لابداء عدائه لهم .
٣١ . إحاله الى ازمة ١٩٤٩ ، التي دعيت « الأزمة البربرية » .
٣٢ . تلميح الى الرائد قاسي ، ورشيد قايد ، والمحامي بو زيدا ، وكلهم من القبائل .
٣٣ . مذكرة من هـ.أ.ع. وثيقة سبق ذكرها .
٣٤ . كان كريم بلقاسم يستخدم مع عبد الناصر لغة قومي عربي ، وبذلك حصل على دعمه خلال فترة طويلة (١٩٥٩ - ١٩٦١) . وقد اصبح محاوره الجزائري الرئيسي . كان عبد الناصر يرفض استقبال فرحات عباس رغم العديد من المساعي .
٣٥ . تقرير الى ح.م.ج.ج. (٤ آب/ اغسطس ١٩٦٠) .
٣٦ . مداخلة قايد احمد في لجنة الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣) .
٣٧ . نداء من عباس : ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ . انظر المجاهد ، العدد ٧٥ ، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ .

الفصل الثامن عشر

١ . ستيفان برنار ، Le Conflit franco-marocain . منشورات معهد العلوم الاجتماعية في جامعة بروكسل الحرة ، الجزء ٢ ، ص ١١٦ و١١٧ .
٢ . آلان جاكوب ، D'une Algérie à l'autre ، غراسيه ، ١٩٦٣ ، ص ٩٩ .
٣ . خلال مفاوضات ايفيان ، قدر الخبراء الجزائريون عدد افراد هذا الجيش بـ ١٠,٠٠٠ تقريباً . عام ١٩٥٦ ، كانوا اقل ، ولم يكن للقومية بعد التأثير ذاته الذي صار لها عام ١٩٦٠ .
٤ . آلان جاكوب ، مرجع مذكور ، ص ٩٨ .
٥ . موريس شال ، مرجع مذكور ، ص ٤٦ .
٦ . ستيفان برنار ، مرجع مذكور ، ص ١٧٣ .
٧ . انظر بصدد هذه الحركات « *L'histoire pourquoi faire ?* » العدد ٢ ، Bulletin du forum d'Histoire ، جامعة باريس السابعة .
٨ . ملحوظات شخصية .

٩ . شارك في البعثة : أ) كمندوبين: كريم ، دحلب ، فرانسيس ، بومنجل ، بولحروف ، منجلي ، قايد ، رضا مالك . ب) كخبراء : عزيز حسن ، يزيد زرحوني ، حربي ، بجاوي ، بلوصيف ، عمر .

١٠ . نشرة سرية ، حزيران/ يونيو .

١١ . ملحوظات شخصية .

١٢ . ملحوظات شخصية .

١٣ . **موسى بن احمد** . تاجرميسور ، ناضل في ا.د.ب.ج.. عشية أزمة ح.ا.ح.د. ، انضم الى هذا الحزب وساند الاتجاه المركزي . كان في شباط/ فبراير ١٩٥٦ من اعضاء المجموعة الجزائرية التي قابلت غي موليه في الجزائر . حكمت عليه ج.ت.و. بالاعدام في شباط/ فبراير ١٩٥٦ بمبادرة من عبان رمضان ، ولم ينجُ من الموت إلا لأنه هرب . لجأ الى مراكش وتسلّم قيادة إقليم عين صفرا ـ جيريفيل . عُين قائداً للحدود الشرقية (شباط/ فبراير ١٩٦٠) . نفي لبعض الوقت الى طرابلس ، بعد انتفاضة معسكر كبداني ، وعاد إلى الجزائر في عام ١٩٦٢ . ممثل لفيات ، وقيادي في ج.ق.ا. . نظم مظاهرة للعاطلين عن العمل ضد حكومة بن بلا (١٩٦٤) . حكم عليه بالاعدام عام ١٩٦٤ ، حصل على عفو واطلق سراحه عام ١٩٦٥ . انصرف كلياً الى الأعمال .

١٤ . محضر مجلس الوزراء في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢ ، في كتاب حمداني Krim Belkacem, Le lion des Djebels ، بالان ١٩٧٣ .

١٥ . **فرحات (النقيب)** . عضو المفوضية السياسية . كان لا يزال طالباً (في مدرسة ترقية) حين انضم الى المقاومة في الولاية الاولى . كاتب في وزارة القوات المسلحة (١٩٥٩ ـ ١٩٦٠) . مسؤول جريدة **الجيش** (١٩٦٣ ـ ١٩٦٧) ، شارك في محاولة انقلاب العقيد الزبيري في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ . اوقف وحكم عليه بخمسة أعوام سجن .

١٦ . في ٢٩ تشرين الأول/ اوكتوبر ، ابلغنا سعد دحلب رفض الحكومة الاعتراف بكوبا ، بالشكل التالي : « بالنسبة لكوبا ، هكذا كان رأي الحكومة . من جهتي ، رفضت الحجج التي تم التذرع بها ، لكن لم استطع انتزاع القرار . سنعود للهجوم فيما بعد » .

١٧ . حول تجربة دشرات المجاهد ، انظر **المجاهد** عدد ٧٩ .

١٨ . محضر اجتماع مجلس الوزراء في ١٧ كانون الثاني/ يناير ، في أ . حمداني ، المرجع المذكور .

١٩ . تم ضمان انتقالهم بتواطؤ عناصر فرنسيين وجزائريين مرتبطين بأجهزة في خدمة الجنرال ديغول .

٢٠ . لا يبدو أنه جرى ابلاغ هذا القرار الى كل الولايات . في ٥ شباط/ فبراير ١٩٦١ ، كتب العقيد محند ولحاج الى مسؤول الولاية الرابعة في الجزائر يدعوه لـ « عدم الدخول في نزاع » مع منظمة الولاية الثالثة في الجزائر . وفي ٤ آذار/ مارس ١٩٦١ ، رد الرائد سي محمد بهذا الصدد على محند ولدحاج: « بخصوص منظمة ا لجزائر ، لقد تصدينا لها منذ عودة الرائد سي احمد بن شريف » . أي في آب/ اغسطس ١٩٦١ .

٢١ . كانت ح.م.ج.ج. تتمنى أيضاً هذه الطريقة ، لكن لم يكن في وسعها فرضها على المحاور الفرنسي . وفي خطبة موجزة بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/ اوكتوبر ١٩٦١ ، اقترح بن خده « طريقاً جديداً ، أقصر وأيسر للوصول الى وقف الاعمال العدائية » وأوحى بـ « طريقة تتمثل في بدء المفاوضات بهدف الوصول الى اتفاق على مبدأ اعلان الاستقلال ، وصيغه وتاريخه « قبل تحديد علاقات جديدة بين الجزائر وفرنسا » . انظر **المجاهد** ، العدد ٨٦ ، اول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١ .

٢٢ . جرى وضع خطة تطوير قسنطينه اقتصاديا ، التي اعلنها ديغول على الملأ في ٣ تشرين الأول/ اوكتوبر ١٩٥٨ ، انطلاقاً من المنظورات العشرية التي وضعتها وزارة الجزائر في/ اذار/ مارس ١٩٥٨ .

٢٣ . انظر ، بصدد اتفاقات ايفيان ، L'Annuaire de l'Afrique du Nord ، مركز الابحاث والدراسات المتوسطية ، اكس آن بروفنس ، ١٩٦٢ . L'Algérie de demain : عدد خاص من مجلة *Tiers monde*, P.U.F. ١٩٧٢ و L'Algérie évacuée لـ ج. ف. ليوتار ، Socialisme ou Barbarie ، العدد ٣٤ .

٢٤ . أجاب بن طوبال عن السؤال حول معرفة لماذا لا توضح المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية ما اللغة الوطنية التي ستعتمدها الجزائر ، أجاب قائلاً : « إذا كانت اللغة الرسمية بقيت دون تحديد ، فذلك مقصود . . . فهذه المشكلة ليست مشكلة ملحة . وهي ستكون من صلاحية البرلمان والحكومة اللذين سيقومان بعد استقلال الجزائر . . . لا شك انه سيكون للغة العربية موقع ممتاز . . . لكن علينا أن نكون واقعيين ونعتبر ان اللغة ليست غير ناقل ، غير أداة للتعبير عن الافكار . إن الآثار السيئة للاستعمار بالغة الاهمية بحيث لا يمكن الا نأخذها بالحسبان . بانتظار أن يصبح بالامكان استخدام اللغة بطلاقة ، علينا شئنا او ابينا ، أن نستخدم اللغة التي نمتلكها بشكل أفضل ، حتى إذا كانت هذه هي اللغة الفرنسية » ، من محاضرة القيت في مناضلي ج.ت.و. في مراكش ، آذار/ مارس ١٩٦٠ . وقد اثار هذا الموقف انفعالاً اكيداً في اوساط المتكلمين باللغة العربية ، وكانوا على حق في ذلك . فمن المشكوك به ان يكون رجل كبومدين ارتاح لهكذا اعتبارات .

٢٥ . كان في عدادها بوجه خاص محمد علاهم ، وصادق قلال Guellal وخلادي Khelladi نور الدين .

٢٦ . كان من حق هيئة الاركان التعيين حتى رتبة نقيب؛ ومن حق ح.م.ج.ج. التعيين انطلاقاً من رتبة رائد ، لكن بعد استشارة هـ.أ.ع. .

٢٧ . رسالة من هـ.أ.ع. الى ح.م.ج.ج. ، ٧ نيسان/ ابريل ١٩٦٢ .

٢٨ . « إن الشر ، كل الشر ، يأتينا من البنى اكثر بكثير مما يأتينا من الناس . من اجل خلاص الثورة ، آن الأوان لاعادة النظر في هذه البنى وتعديلها » : تقرير استقالة هـ.أ.ع. ، ١٥ تموز/ يوليو ١٩٦١ .

٢٩ . قايد احمد ، رسالة الى اعضاء م.و.ث.ج. ، ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٦٢ .

٣٠ . **رابح بوعزيز** . عضو م.و.ث.ج. (١٩٥٩ - ١٩٦٢) ، عضو فدرالية فرنسا (١٩٥٧ - ١٩٦٢) . نائب (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) .

٣١ . محضر لجنة الاعداد لميثاق الجزائر ، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤ .

٣٢ . انظر مثلاً عمار حمداني ، مرجع مذكور ، الوثيقة رقم ٥ ، ص ٣٠٦ .

٣٣ . **دادسي بلحسن** . من اصل مراكشي ، ناضل في ح.ش.ج. ، المسؤول عن حريق بلدية سعيده في ايار/ مايو ١٩٤٥

٣٤ . رسالة في ٢٦ نيسان/ ابريل الى كريم وبن طوبال وبوصوف .

الفصل التاسع عشر

١ . عارض هذا القرار ثلاثة أعضاء في اللجنة الفدرالية هم : منجي ، وقدروج وحربي .

٢ . انظر الجدول الملحق .

٣ . كان المسؤولون الرئيسيون عن هذه المصلحة هم عبد العزيز ماوي ، وأ . حماني ، وعبد الكريم حسني .

٤ . كان يقود هذه المديرية الامين خان ، سكرتير دولة سابق في الداخلية .

٥ . محاضرة في الكوادر ، آذار/ مارس ١٩٦٠ .

٦ . انظر L'Eclair ، مجلة M.A.L.G. ، العدد ١٣ .

٧ . قايد احمد ، تقرير الى اعضاء م.و.ث.ج. ، ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٦٢ .

٨ . انظر م . بجاوي ، La Révolution algérienne et le Droit ، A.I.G.D. ، بروكسل .

٩ . بن طوبال ، محاضرة في الكوادر ، شباط/ فبراير ١٩٦٠ .

١٠ . المرجع ذاته .

١١ . المرجع ذاته .

١٢ . أُعدم شقيق محمد خميستي في مراكش بأمر من ج.ت.و. ، وقد كان محمد خميستي محبطاً كلياً حين عاد الى مراكش ، ولم يتخذ اي احتياط مع انه كان يعرف أنه مطارد .

١٣ . يمكن ذكر حالة عماره منصوري ، رئيس بلدية عنابه لاحقاً ، ثم الحاكم المكلف بالقضايا القروية .

١٤ . شهادة مسعود قدروج .

١٥ . في رسالة الاستقالة التي وجهتها ا القيادة المركزية الى سعد دحلب في ١٥ شباط/ فبراير ١٩٦٢ ، أن الوزارة تضم « وزيراً واعياناً » .

١٦ . حول اغتيال العقيد علي ملاح ، انظر ، الرائد عز الدين ، On nous appelait Fellagas. ، ستوك ١٩٧٦ (من ص ١٢٠ الى ص ١٣٠) .

١٧ . تقرير من الحزب الشيوعي الجزائري الى ح.م.ج.ج. ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ .

١٨ . تقرير الى مجلس الولاية ، ايار/ مايو ١٩٦٠ .

١٩ . **عمر بن محجوب** . عضو سابق في م.خ. . عضو المكتب السياسي لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) .

٢٠ . يمكن ان نذكر من بينهم مناضلاً اصلاحياً قديماً هو عباس تركي ، وهو تاجر كبير من الجزائر ، وبلول عقلي ، ومالك ارض كبيراً من أم البوغي ، هو عمار قرام .

الفصل العشرون

١ . رسالة من محند ولحاج الى ح.م.ج.ج.

٢ . J.C. Douence, *La mise en place des institutions agleriennes* ، المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ، باريس .

٣ . قايد احمد ، تقرير الى اعضاء م.و.ث.ج. (نيسان/ ابريل ١٩٦٢) .

٤ . ملحوظات شخصية .

٥ . ملحوظات شخصية .

٦ . رسالة الى بشير بو معزه .

٧ . نشرت الخبر ايزابيل فيشنياك ، مراسلة لوموند في جنيف .

٨ . ملحوظات شخصية .

٩ . تصريح الى « صوت العرب » .

١٠ . ملحوظات شخصية .

١١ . ملحوظات شخصية .

١٢ . برنامج طرابلس .

١٣ . برنامج طرابلس .

١٤ . برنامج طرابلس .

١٥ . ملحوظات شخصية .

١٦ . برنامج طرابلس .

الفصل الواحد والعشرون

١ . طاهر الزبيري . انظر الهامش رقم ١٧ ، الفصل ١٦ .

٢ . **العقيد صالح بو بنيدر** . من واد الزناتي ، مركز زراعي في شمال قسنطينه . ابن تجار ميسورين ، وكان هو ذاته ناقلاً صغيراً . انضم الى ح.ا.ح.د. وأيد عام ١٩٥٤ قيام الثورة . اوكل اليه احمد زيغود مسؤولية اقليم واد الزناتي التي اضطلع بها من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ الى كانون الثاني / يناير ١٩٥٥ . ومن اب/اغسطس ١٩٥٧ الى ١٩٥٩ ، كان المسؤول العسكري عن الولاية الثانية ، التي اصبح قائدها من ١٩٦٠ الى ١٩٦٢ . صريح ومباشر ، وإن مشادته مع بن بلا في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٢ حول قضية وكالات العقيد طاهر الزبيري هي التي ستعطي اشارة تشتيت م.و.ث.ج.

٣ . **العقيد محمد يازوران** : قاد اقليم اكفادو في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ . بعد مجزرة ميلوزه واستدعاء العقيد محمدي السعيد الى تونس ، قاد الولاية الثالثة لفترة قصيرة . كانت في عهدته وكالاتَ القبائل ، لذا فهو الذي أعطى ، بفك تضامنه مع كريم ، الاكثرية لبن بلا خلال دورة م.و.ث.ج. في حزيران/ يونيو ١٩٦٢ .

٤ . مقابلة مع العقيد طاهر الزبيري .

٥ . مقابلة مع آيت احمد .

٦ . مقابلة مع العقيد علي كافي .

٧ . مقابلة مع آيت احمد .

٨ . مقابلة مع آيت احمد .

٩ . بن خده ، *Historique du F.L.N.* ، نيسان/ ابريل ١٩٦٤ .

١٠ . انظر الملحق .

١١ . كريم ، رسالة غير منشورة .

١٢ . مهّد للقاء بشير القاضي .

١٣ . لم توقف منظمة وهران للجيش السري نشاطها الا في ٢٧ حزيران/ يونيو .

١٤ . رسالة استقالة مجموعة ج.ت.و. في الهيئة التنفيذية المؤقتة .

١٥ . المرجع ذاته .

١٦ . **الاخضر بورقعه** . عضو مجلس الولاية الرابعة . نائب في الجمعية (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . عضو مؤسس لـ ج.ق.ا. (١٩٦٣) . ساعد العقيد الزبيري في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ ، ثم اوقف وحكم عليه .

١٧ . مقابلة مع ع . ابراهيمي .

١٨ . رسالة من لجنة ما بين الولايات الى مسؤولي الولايتين الاولى والسادسة ، في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٢ .

١٩ . تم توجيه الاتهام ضد بن بلا .

الفصل الثاني والعشرون

١ . أثرت على جيش التحرير الوطني تأثيراً عميقاً جلسة سفور النساء الجزائريات التي تمت في ميدان الجزائر بعد ١٣ ايار/ مايو ١٩٥٨ . فالعديد من الجنود المحافظين كانوا يميلون الى اعتبار النساء المتحررات كفتيات متعة .

الاحرف الأولى الرئيسية

جيش ت.و.	جيش التحرير الوطني
ا.ب.ح.	احباب البيان والحرية
ل.ت.ت.	لجنة التنسيق والتنفيذ
ك.ا.ن.ح.	الكونفدارلية الاممية للنقابات الحرة
م.و.ث.ج.	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
ل.ت.ع.	لجنة التنظيم العسكري
ل.ث.و.ع.	اللجنة الثورية للوحدة والعمل
ا.ت.ت.ع.	ادارة التسلح والتموين العامّ
ن.ش.أ.	نجم شمال افريقيا
ج.ج.د.	الجبهة الجزائرية الديمقراطية
ج.ق.ا.	جبهة القوى الاشتراكية
ج.ت.و.	جبهة التحرير الوطني
ح.م.ج.ج.	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
ح.و.ج.	الحركة الوطنية الجزائرية
ح.ا.ح.د.	حركة انتصار الحريات الديمقراطية
م.خ.	المنظمة الخاصة
ح.ش.ج.	حزب الشعب الجزائري
ش.ا.ع.	شرطة الاستخبارات العامة
ف.ع.خ.	فرق العمل الخاص
ا.د.ب.ج.	الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
ا.ع.ت.ج.	الاتحاد العام للتجار الجزائريين
ا.ع.ط.م.ج.	الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين
ا.ع.ن.ج.	الاتحاد العام للنقابات الجزائرية
ا.ع.ش.ج.	الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين
ا.ن.ش.ج.	الاتحاد النقابي للشغيلة الجزائريين

الجزائر ١٩٥٤ - ١٩٦٢

جبهة التحرير الوطني

الأسطورة والواقع

● يقدم هذا الكتاب تاريخاً تفصيلياً للحركة القومية الجزائرية ، من مصالي الحاج الى احمد بن بلا . ويقوم المؤلف ، عبر استخدامه للعديد من الوثائق غير المنشورة ، بالكشف عن الصراعات الداخلية التي اجتاحت الحركة القومية الجزائرية بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٢ . ويقدم تحليلاً دقيقاً لمواقف القادة الرئيسيين للنضال من أجل الاستقلال . والكتاب ، في اضاءته الجديدة لتاريخ جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، يسمح لنا بفهم أفضل للتطور السياسي الجزائري منذ الاستقلال .

● ولد محمد حربي في ١٦ حزيران ١٩٣٣ . انضم الى حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، حين كان في الخامسة عشرة . عام ١٩٤٥ اصبح اميناً عاماً لرابطة طلاب شمال افريقيا ، ثم اصبح منذ عام ١٩٥٧ عضواً في قيادة فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا ، ثم مديراً لمكتب وزير القوات المسلحة (٥٩ ـ ٦٠) وسفيراً في غينيا (٦١) وخبيراً في محادثات ايفيان الأولى (ايار ٦١) وسكرتيراً عاماً لوزارة الخارجية (٦١ ـ ٦٢) ، ومستشاراً لرئيس الجمهورية (٦٣ ـ ٦٥) ، كما ادار صحيفة « الثورة الافريقية » الاسبوعية (٦٣ ـ ٦٤) . اعتقل بعد ١٩ حزيران ١٩٦٥ . وهو يقيم في فرنسا منذ عام ١٩٧٣ .

الى جانب هذا الكتاب ، اصدر كتاب « وثائق الثورة الجزائرية » .

مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م. ص.ب: ٥٠٥٧ - ١٣ بيروت ـ لبنان

٣٦ ل.ل

دار الكلمة تليفون ٨٠٣٧٤٠ ـ ص.ب ٥٢٨٨ / ١٣ ـ بيروت ـ لبنان